وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة ــ
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

النّحو البصري في القرن العشرين
بين التقليد والتّجديد

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللّغة والأدب العربي

تخصّص : النّحو العربي مدارسه ونظرياته

إعداد الطالب: علي بن فتاشة **إشراف: أ.د عبد المجيد عيساني**

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. مسعود غريب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قاصدي مرباح/ورقلة	رئيساً
أ.د عبد المجيد عيساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح/ورقلة	مشرفاً ومقرّراً
أ.د محمد الأمين خويلد	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور/الجلفة	مناقشاً
أ.د مبروك زاد الخير	أستاذ التعليم العالي	مركز البحث في الحضارة الإسلامية/الأغواط	مناقشاً
د. سليم عواريب	أستاذ محاضر(أ)	المركز الجامعي عبد الحفيظ أبو الصوف/ ميلة	مناقشاً
د. محمّد الصالح بوعافية	أستاذ محاضر(أ)	جامعة قاصدي مرباح/ورقلة	مناقشاً

1439 – 1440هـ / 2017 – 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أستغل هذه الصّفحة لأحمد الله ﷻ ولأتقدّم من خلالها بخالص شكري وعظيم امتناني لأستاذي المشرف «أ.د عبد المجيد عيساني» لما بذله معي من جهد و لما تحلّى به من صبر في قراءة فصول هذه الرسالة، داعياً الله ﷻ أن يمدّ في عمره ويباركه، إنّه سميعٌ مجيب.

ويُملي عليَّ واجب العرفان والا عتراف بالجميل أن أعبِّر بأسمى عبارات الشّكر لأساتذة قسم اللغة العربية وآدابها (بجامعة قاصدي مرباح بورقلة) لما استطعت تحقيقه في مشواري العلمي تحت ظل إدارتهم وتسييرهم لمشاريع الماجستير والدكتوراه.

كما لا أنسى أن أتوجّ هـ بشكري الجزيل لأساتذتي (أعضاء لجنة المناقشة) لِما سيبذلونه من جهد في قراءة هذه الأطروحة وعلى ما سيطرحونه من توجيهات وإرشادات؛ تثميناً وانتقاداً.

مُـــقَـــدّمـــة

بسم الله الرّحمن الرّحيم والحمد لله والصّلاة والسّلام على النّبي المصطفى وبعد:

النّحو العربي – الذي نشأ وتكوّنت أسسه في البصرة– يُعَدّ حصن العربية، الذي بَذل العلماء من أجل بنائه وتكوينه جهوداً مضنية؛ حتى أوصلوه إلينا علماً مستقراً مسايراً للنّصوص التي استنتِج منها ومن أجلها، وقد عُرف منذ نشأته بالمرونة واستساغه طلاّب العربية، ولقي من أبناء الأمة عناية واهتماماً كبيرين، طيلة القرون الماضية حتى عصرنا الحاضر؛ فازداد الاهتمام به لِما عَرفته الحياة الثقافية المعاصرة من نهضة فكرية وعلمية وأدبية ولغوية، وقد كان النّحو على رأس علوم اللغة التي كثُر الحديث حولها وتضخّمت المكتبات بمصنّفاته؛ ما بين مخطوط حُقّق وطبع، وجهود أعلام تمّ التّعريف والإشادة بها، ومسائل متفرّقة تمّ جمعها ونقدها وتطويرها، فكان من الطّبيعي أن تتعدّد قراءات المحدَثين لهذا التّراث النّحوي الضّخم، ما بين مُعترِف ومُشيد بعظمته، وبين مُنتقِد له، ومنكِّر لأيّ فضل له على العربية.

ومن بين القضايا التي طُرحت في خضم هذه القراءات الحديثة نذكر : (قضية أصالة النّحو العربي، وقضية صعوبته وأوجه تيسيره، وقضية تجديد منهجه وِفق المنهج العلمي الحديث... إلخ)، وقد وجد هؤلاء المُجدِّدون في بعض الآراء القديمة والمناهج اللسانية الغربية سنَداً في إعلان انتقاداتهم لمناهج النّحاة القدامى وآرائهم، خصوصاً نحاة المذهب البصري الذي انطلق منه النّحو العربي وبسط سيطرته طيلة القرون الماضية إلى العصر الحديث، وقد تعدّدت الانتقادات الحديثة وتنوّعت أطروحاتها التّيسيرية والتّجديدية، ما بين متأثّر برؤى ونظريات عربية قديمة، كالآراء الكوفية ونظرية النّظم وانتقادات ابن مضاء، وما بين متأثّر بمناهج لسانية غربية متنوعة. وهكذا أضحى النّحو البصري في القرن العشرين بين موقفين؛ موقف المقلّدين، وموقف المجدّدين، ولكلّ موقف دعاة وأنصار وأتباع، ولكلّ واحد منهم كمّ هائل من المؤلّفات، تعبّر عن موقفهم بالدّليل والحجة العلمية، ونحن بعد قرن من هذا الصّراع العلمي، يُتيح لنا البعد الزّمني عنهم الحكم على كلّ فريق؛ وخاصة فريق دعاة التّجديد، الذين تعدّدت وتنوّعت اجتهاداتهم من أجل إصلاح وتجديد النّحو العربي.

ومع كلّ هذه الجهود التّيسيرية والتّجديدية –طيلة القرن العشرين– لا يزال النّحو البصري يحتلّ مكانة بين الدّراسات اللغوية في القرن العشرين، ولا يزال ما طرحه هؤلاء المحدَثون من

تجديد وتيسير، بين شدّ وجذب، وقبول ورفض، وكلّ هذا حفّزني إلى أن أنظر فيما طُرح من آراء في هذا المجال، وأختار عنواناً هو:

(النّحو البصري في القرن العشرين بين التّقليد والتّجديد)

موضوعاً للبحث أقف به على أوجه التّقليد والتّجديد في نحو القرن العشرين، وأجيب به عن **الإشكالية** الآتية:

هل فعلاً يحتاج النّحو العربي عموما والبصري خصوصا إلى تجديد وتيسير؟

وإلى أيّ مدى استطاع المحدَثون أن يجدّدوا في النّحو البصري ويوَفّقوا في ذلك؟

وما هي أهم وجوه وفروع هذا التّجديد؟

كما تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق **جملة من الأهداف** منها:

1) تحديد موقف المحدَثين من التّراث النّحوي، وتجلية البدائل التي اقترحوها؛ سواء من حيث المنهج أو الآراء والمصطلحات.
2) تقييم محاولات المحدَثين ومقارنتها بمحاولات القدماء في تيسير النّحو، والحكم على محاولة كلّ فريق.
3) تسليط الضوء على الدّراسات النّحوية الحديثة؛ التي أكثرت من نقد النّحاة القدامى دون أن تُقدّم بديلاً مقنعاً.
4) محاولة الكشف عن الأهداف الحقيقية وراء الحملة الشّرسة على النّحو العربي، وتحديد دوافعها.

ومن أجل الإجابة عن تلك الإشكالات وتحقيق تلك الأهداف، اعتمدت هذه الدّراسة على منهجين؛ أوّلها: **المنهج الوصفي** الّذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها ونقدها للوصول إلى تعميمات مقبولة، وهو ما نحتاج إليه في دراسة محاولات تجديد النّحو وتيسيره، وثانيهما هو: **المنهج التركيبي أو التأليفي**؛ الذي يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تمّ اكتشافها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في **مدخل وخمسة فصول وخاتمة**؛ وتفصيل ذلك على النّحو الآتي:

المدخل: وقد تطرّقت فيه إلى **أهمّ المحطّات في مسيرة النحو البصري** (من النّشأة إلى مطلع القرن العشرين) وتضمّن عدّة عناوين تعبّر أصدق تعبير عن هذه المسيرة؛ وهذا خلافاً

لما هو شائع في المصادر والمراجع التي تُؤرّخ للنّحو العربي؛ من تقسيمه إلى طبقات، أو إلى مراحل النّشأة والشباب والازدهار والشّيخوخة، وغيرها من عناوين، أما نحن فقد حاولنا أن نكشف –بالعناوين المبتكرة التي وضعناها– حقيقة ما شهده النّحو العربي البصري طوال ما يقارب الأربعة عشر قرناً.

أمّا **الفصل الأوّل**: فعُنون بـ**(المصنّفات النّحوية في القرن العشرين واتّجاهات التّقليد فيها)** وتضمّن هذا الفصل توطئة وثلاثة مباحث؛ فالتّوطئة بيّنت فيها مفهوم التّقليد في النّحو وتحديد أوجهه؛ وهو أمر ليس بالهيّن، لقلة من تطرّق لمفهوم أو موضوع التقليد في النّحو . أمّا **المبحث الأوّل** فحمل عنوان (اتّجاهات التقليد في شكل المؤلّفات النّحوية)، وهي ثلاثة أشكال من المؤلفات النّحوية التي تمّ النسج على منوالها في القرن العشرين؛ وهي:

–المختصرات النّحوية – شروح المتون النّحوية –المنظومات النّحويّة.

وحمل **المبحث الثّاني** عنوان (اتّجاهات التقليد في ترتيب الموضوعات النّحوية)، فبعد التأمّل في تبويب موضوعات الكتب النّحويّة (القديمة والحديثة) وجدنا أنّ منها ما رُتّبَت موضوعاته بحسب نوع الحركة الإعرابية؛ ومنها ما هو مُرتّبٌ استناداً إلى نوع الكلمة؛ فهناك أبواب لموضوعات الأسماء، ثمّ موضوعات الأفعال، ثمّ موضوعات الحروف، ومنها ما هو مُرتّبٌ بناءً على الوظيفة النّحوية لمكوّنات الجملة العربية؛ فتتوزّع الموضوعات على أبوابٍ لجملة المبتدأ والخبر وفروعها، وأبواب للجملة الفعلية ولواحقها، ثمّ أبواب لمكمّلات الجملتين.

أمّا **المبحث الثّالث** فحمل عنوان (اتّجاهات التقليد في مضامين الكتب المدرسية) ، وبدأ بتحديد مفهوم الكتاب المدرسي ومعايير صناعته، لنعرج بعدها على لمحة تاريخية عن الكتاب المدرسي، لندخل بعدها في صلب الموضوع وهو : وجوه التّقليد في الكتاب النّحوي المدرسي؛ وقد وجدنا بعد البحث في الكتب المدرسية أنّها حافظت على الالتزام بالمنهج البصري الشّكلي والأخذ بنظرية العامل.

وتطرّقت في **الفصل الثّاني**، إلى **(التّقليد في مقومات النّحو البصري وأسسه)** لأنّه بعد طول بحث ونظر في كتب أصول النّحو (القديمة والحديثة) توصّلت إلى أنّ هناك أسساً ومقومات للنّحو البصري، ليست بالضّبط مُتطابقة مع ما اصطلح عليه بأصول النّحو العربي (من سماع وقياس واستصحاب حال وإجماع)، وهذه الأسس والمقومات هي : (العربية الفصيحة – العامل – القياس – التّعليل والتّأويل) وقد بنَيتُ على هذه الأسس مباحث هذا

الفصل، وقد رأيت أنّه من الأحسن أن تسبق هذه المباحث **توطئة** أُبيّن فيها طبيعة نَحْو القرن العشرين.

وبناءً على هذا فقد اخترت **للمبحث الأوّل** من هذا الفصل عنوان (النّحو البصري علم العربية الفصيحة) لأنّي أظن أنّ "النّحو البصري" مبنيّ على "العربية الفصيحة"؛ فهما وجهان لعملة واحدة، وما وُجد هذا النّحو إلاّ للحفاظ على العربية المُعرَبة.

أمّا **المبحث الثّـاني** فوضعت له عنواناً هو : (نظرية العامل النّحوي أساس لم يتزعزع) وطرحت في هذا المبحث آراء أبرز المدافعين عن نظرية العامل، ثمّ بيّنا آثار هذه النظرية في أهمّ البحوث والنظريات اللغوية العربية الحديثة.

ووضعت **للمبحث الثّـالث** عنواناً هو : (القياس النّحوي بين البصريين والمحدَثين) بيّنتُ فيه منهج البصريين في القياس، وما وُجّه له من نقد، ثمّ انتقلت لتحديد مفهوم القياس عند المحدَثين، وعلى الرّغم من أنّهم لم يأتوا بجديد في موضوع القياس إلاّ أنّ لبعضهم الفضل في إبراز الفرق بين القياس المنطقي والقياس النّحوي، من جهة، وإبراز الفرق بين القياس اللغوي والقياس النّحوي من جهة أخرى، لنختم هذا المبحث بـ"نماذج من أقيسة المحدَثين".

أمّا **المبحث الرّابع** وهو (التّعليل والتّأويل بين القبول والرّفض)، وقد جمعتُ بين التّعليل والتّأويل في مبحث واحد لما بينهما من تداخل وتشابه؛ يظهر في غرضهما الهادف إلى جعل النّص مُتّسقاً مع النّظرية اللّغوية أو التّصور النّظري المسبق.

أمّا **الفصل الثالث** فتناولت فيه **(دعاوَى تجديد النّحو وغاياتها)**، ومهّدت له بالحديث عن مفهوم التّجديد في النّحو وتحديد مصطلحاته وأهدافه ، وقد قسّمت هذا الفصل على مبحثين؛ **المبحث الأوّل** تناول (عوامل ظهور محاولات تيسير وتجديد النّحو)، وحاولْتُ في **المبحث الثّاني**، أن أحدِّد (ما يُعاب على النّحو البصري والغايات من تجديده).

وفي **الفصل الرّابع** تطرّقت إلى **(المحاولات النّظرية لتجديد النّحو العربي)** التي طرَح بعضها دعاوَى ومقترحات تيسيرية جزئية، وبعضها الثّاني كان أكثر شمولية ونال شهرة وقبولاً أوسع؛ وهي محاولات كلّ من : إبراهيم مصطفى، وتمام حسان، وعبد الرّحمن الحاج صالح؛ وقد بُنيَت مباحث هذا الفصل على هذه الدّعاوَى والمقترحات والمحاولات، مع التّمهيد بتوطئة؛ أوضحت فيها مبدأ التصنيف الذي اعتمدته في تناول هذه المقترحات والمحاولات النّظرية.

أمّا **الفصل الخامس** فقد تطرّقت فيه إلى **(المحاولات التّطبيقية الشّاملة لتيسير وتجديد النّحو العربي)**، والذي جاء في توطئة وسبعة مباحث؛ أمّا التّوطئة حدّدت فيها (مفهوم المحاولات التّطبيقية وحدودها) أمّا المباحث السّبع فاخترت من خلالها ست محاولات تطبيقية تنوّعت مناهج أصحابها بين المحافظة والتّجديد؛ وهي:

(محاولة عباس حسن في كتابه "النّحو الوافي" 1960م)

(محاولة مهدي المخزومي في كتاب: في النّحو العربي قواعد وتطبيق1966م)

(محاولة محمّد عيد في كتابه "النّحو المُصَفّى" 1971م)

(محاولة شوقي ضيف في كتابه "تجديد النّحو" 1982م)

(محاولة فاضل صالح السامرائي في كتابه "معاني النّحو" 1991م)

(محاولة يوسف الصّيداوي في كتابه "الكَفَاف" 1999م)

(محاولة تمام حسان في كتابه "الخلاصة النّحوية"1999م)

لنختم هذه المباحث بقراءة وتقييم لهذه المحاولات وطرح تصنيف لها.

وقد ختمتُ هذه الدّراسة بخاتمة ضمّت أهمّ النتائج المتوصّل إليها عبر فصولها المختلفة، كما طرحت من خلالها مجموعة من المقترح ات رأيت أنّها قد تُفيد الباحثين والمهتمّين بالدّراسات النّحوية.

وما يجب أن أذكره عن خطّة هذا البحث هو أنّني حاولت أن أتطرّق في الفصلين الأوّلين إلى موضوع (التّقليد) في نحو القرن العشرين، والذي –على حدّ علمي– لم تتناوله الدّراسات الحديثة؛ لا من قريب ولا من بعيد؛ سواء في المؤلّفات المستقلة أو في الرّسائل الجامعية؛ وكأنّه لا يصلح ميدانا للبحث باعتباره تحصيل حاصل للأعمال السّابقة، أو كأنّه لا يوجد ما يُطرح فيه من قضايا تصلح للبحث، ولكنّني بعد طول نظر توصلت إلى أنّ النّحو العربي في القرن العشرين هو نحوٌ تقليدي أكثر منه تجديدي، وقد اتّخذ هذا التّقليد عدة أشكال. كما أنّني حاولت أن أعالج في هذه الرّسالة موضوع (التّقليد) من خلال القضايا لا من خلال الباحثين؛ حتى أتجنّب التّكرار.

أمّا **بخصوص الجهود السّابقة حول هذا الموضوع**، فقد وجدت أنّ موضوع (تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث) قد دارت حوله الكثير من الأبحاث في مختلف الأقطار العربية وجامعاتها ، ومن الأبحاث التي استطعت الإطلاع عليها ووجدت أنّها تلتقي مع موضوع بحثي في عدد من المباحث والفصول؛ أذكر:

1) كتاب (في إصلاح النّحو العربي، دراسة نقدية) لعبد الوارث مبروك سعيد، وهو في الأصل رسالة علمية نوقشت سنة 1974م وصدرت ككتاب سنة 1985م بدون أي إضافات.

2) رسالة دكتوراه (مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين)، لعطا محمد محمود موسى ، من الجامعة الأردنية 1992، ومنذ سنوات قليلة صدرت ككتاب لم استطع الوقوف عليه، وقد اقتصرت هذه الرّسالة على المناهج التي قرأ بها المحدَثون التّراث النّحوي؛ وهي في مجملها مناهج لسانية غربية تمّ تجربة تطبيقها على الفصحى ونحوها .

3) كتاب (النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد)، لأستاذي الدكتور عبد المجيد عيساني، وهو في الأصل رسا لة دكتوراه، من جامعة الجزائر 2005م، وعلى الرّغم من التّشابه بين عنوان مذكرتي وعنوان كتاب أستاذي، إلاّ أني بَنَيت موضوعي على خطّة مُغايرة اهتمت بوجوه التّقليد الحديثة وبالمحاولات التّطبيقية في القرن العشرين.

4) كتاب (مآخذ المحدَثين على النّحو العربي وآثار ها التنظيرية والتّطبيقية) لمنصور بن عبد العزيز الغفيلي، الذي نُشر سنة 2013، ويظهر لي من مقدّمته أنّه في الأصل رسالة علمية من إحدى جامعات المملكة السعودية، وعناوين فصول هذا الكتاب هي الأقرب إلى مضامين بحثنا، إلاّ أنّ المؤلِّف اهتمّ بالمآخذ والمناهج الغربية أكثر من طرح محاولات التّيسير والتّجديد لدى المحدَثين.

وبعد التّمعُّن في عناوين فصول ومباحث الدّراسات السّابقة كان لزاماً عليّ أنّ أتجنّب قدر الإمكان تكرار هذه الجهود؛ وذلك لا يكون إلاّ برسم خطّة للبحث تختلف –في الغالب الأعمّ– عن مضامين هذه الأبحاث، وقد وجدت الكثير من المباحث المتعلّقة بالجهود الحديثة، قد أهملها هؤلاء ولم ينتبهوا لها؛ كالتّقليد في شكل المصنفات النّحوية، وفي أسس ومقومات النّحو البصري خلال القرن العشرين، وكعوامل ظهور دعاوى تجديد النّحو في هذا القرن، ثمّ أنّ تصنيف محاولات تجديد النّحو إلى د عاوى ومحاولات جزئية، ومحاولات نظرية شاملة، ومحاولات عملية تطبيقية، تصنيف غفلت عنه تلك الأبحاث، كلّ هذا يُؤكِّد أنّ موضوع (تجديد النّحو خلال القرن العشرين) لا يزال خصباً، ويحتاج إلى الخوض فيه، لنصل إلى حكم نهائي على تلك المحاولات، ولنغلق باب الشّكوى من النّ حو العربي التي قد طال الحديث حولها.

ولقد واجهتني خلال مسيرتي في إنجاز هذه البحث **مجموعة من الصّعوبات** تنوّعت بين طبيعة الموضوع وطوله، ومحاولتي التّجديد في الطّرح والتّناول؛ ويُمكنني أن أوضّح هذه الأمور في النّقاط التّالية:

1) مع أنّ موضوع البحث قد تمّ حصره في فترة زمنية محدّدة (وهي القرن العشرين) إلاّ أنّني اكتشفت –بعد مدة من الانطلاق في البحث– أنّ هذا القرن مليء بالجهود التي حاولت أن تُجدّد وتيسّر في النّحو العربي ، وقد تعدّدت مشاربها ومناهجها ؛ وهذا ما وسّع مجال البحث، وصعّب من الإحاطة به، وتطلب جهداً ووقتاً كبيرين من أجل الإلمام به.

2) بعض المؤلّفات والمقالات الضّرورية مفقودة في المكتبات الجزائرية، وحتى على شبكة الأنترنت، خصوصاً لنحاة ولسانيين من العراق والشّام.

3) نظراً لكون موضوع تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث قد تناوله عدد من الباحثين، سواء في مؤلّفات مُستقلة، أم في رسائل جامعية، وهو ما حتّم علينا البحث عن خطة مبتكرة تتضمّ ن فصولاً ومباحث غفلت عنها الجهود السّابقة، وهذا الأمر تطلب منّي وقتاً في البحث والتفكير ليس باليسير.

ومع كلّ هذه الصّعوبات إلاّ أنّني والحمد لله استطعت تجاوز مع ظمها بالصّبر وبذل مزيد من البحث سواء على مستوى الحصول على المعلومة أم على مستوى العثور على المراجع، ولا يجدر بي الادّعاء في عملي هذا أنّني جئت بما لم تستطعه الأوائل، وأنّني أحطت بجميع جوانب الموضوع؛ فكلّ جهد لابدّ أن يتّسم بالتقصير، وحسبي أنّني لم أدّخر جهداً في الوصول بالموضوع إلى أحسن صورة، وعسى أن يكون بداية لبذل المزيد من الجهود لإرساء معالم دراسات نحوية عربية أصيلة.

وفي الختام هذه ثمرة جهدي فإن أصبت فبتوفيق من الله، ثمّ جهود أساتذتي وإرشاداتهم، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله.

علي بن فتاشة

بودواو: في يوم الأربعاء 2018/05/09م

الموافق لـ: 22 شعبان 1439هـ

مدخـــــــل

محطّات مهمّة في مسيرة النّحو البصري

01 -اللبنة الأولى

02 -إعمال القياس واستخراج العلل

03 -البصرة تُشيد صرح النّحو العربي

04 -ولادة النحو الكوفي من رحم النّحو البصري

05 -نضج المصطلحات والحدود النّحوية

06 -اختراع علم أصول النّحو

07 -ابتلاء النّحو بالجدل المنطقي والإغراق في التّعليل والتّأويل

08 -ثورة على النّحو البصري

09 -محاولات تبسيط النّحو وتوضيحه بتأليف المتون والشّروح

10 -الطّباعة وبوادر إحياء البحث النّحوي من جديد

1) اللّبنة الأولى:

من الأسباب التي أدّ ت إلى ظهور المحاولات الأولى لوضع قواعد النّحو هي ظهور اللحن وانتشاره[1]؛ نتيجة للظروف التي مرّت بها الأمّة العربيّة عند انسيابها لفتح بلاد الله الواسعة لتبليغ رسالة الإسلام؛ وقد عبّر **أبو بكر الزّبيدي** (ت379هـ) عن هذه الحقيقة؛ فقال: «ولم تزل العربُ تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر اللّه الإسلام على سائر الأديان، فدخل النّاسُ فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة، واللّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللّغة العربيّة، واستبان منه في الإعراب الّذي هو حَلْيُها والموضّح لمعانيها، فتفطّنَ لذلك مَنْ نافرَ بطباعه سوء أفهام النّاطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب؛ فعظم الإشفاق من فُشُوّ ذلك وغلبته، حتّى دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[2].

وكان اللّحن قد أخذ في الظهور منذ حياة **الرّسول** ﷺ؛ فقد روى بعضُ الرّواة أنّ الرّسول سَمِع رجلاً يلحن في كلامه فقال : «أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ »[3]، ورووا أنّ أحدَ وُلاة **عمر بن الخطاب** (رضي الله عنه) كتبَ إليه كتاباً به بعض اللحن، فكتبَ إليه عمر : "أن قَنِّعْ كاتبَك سوطًا »[4]، غير أنّ اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً ونادراً، وكلّما تقدّمنا مُنحدرين مع الزّمن اتّسع شيوعَه على الألسنة، وخاصة بعد تعرّب الكثير من الشّعوب التي شمل أمصارَها الفتحُ الإسلامي، والتي بقيت ألسنتها تحتفظ بكثير من عاداتها اللغوية ممّا فسَحَ للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، كما أنّ العربَ في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة، حتى عند بلغائهم وخطبائهم؛ ويكفي أن نضرب مثلاً لذلك بما يُروَى عن **الحجاج بن يوسف الثقفي** (ت95هـ) من أنّه سألَ **يحيى بن يَعْمر** (ت129هـ) هل يلحن في بعض نطقه؟ وصارحَه **يحيى** بأنّه يلحنُ إذا

---

[1] - حول ظاهرة اللحن وانتشاره يُنظر: البيان والتبيين للجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكبة الخانجي/القاهرة، ط1418/7هـ - 1998م: ص 2/210-220.

[2] - طبقات النحويين واللّغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف/القاهرة ط2 (دت): ص 11.

[3] - ينظر الحديث في: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية/بيروت، ط2002/2م: حديث رقم3643: ص 477/2. وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة/بيروت ط1985/5م: ص 151/1. والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني : ص 96 .

[4] - البيان والتبيين للجاحظ: ص 217/2.

قرأ قولَه عزّ وجلّ : ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ ﴾ إلى قوله : ﴿أَحَبَّ إِلَيۡكُم ﴾ [التوبة:24] بالضّم، والصّواب أن تقرأ بالنّصب خبراً لكان لا بالرّفع [1]، وإذا كان هذا الحال مع **الحجّاج** وهو المعروف بالفصاحة والبلاغة، فماذا يحدث مع غيره من العرب نازلة المدن؟

إضافة إلى اللّحن وانتشاره؛ فإنّ **شوقي ضيف** (ت2005م) يرى أنّ هناك بواعث أخرى عجلت بمولد علم النحو؛ بعضها قومي؛ يرجع إلى أنّ العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً؛ وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم، وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أنّ الشّعوب المستعرِبَة أحسّت الحاجة الشّديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتّى تتمثّلها تمثّلاً مستقيماً، إضافة إلى رقي العقل العربي ونموّه نموّاً أعدّه للنّهوض برصد الظواهر اللغوية [2]، وقد نبّهَ على ذلك من قبل **الزّجاجي** (ت337هـ)؛ حين قال: «فإن قيل: فما الفائدة في تعلّم النّحو، وأكثر النّاس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب؛ ولا معرفة منهم به، فيَفهَمونَ ويُفهمون غيرَهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يُقال له : الفائدة فيه الوصول إلى التّكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل ولا مُغير، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ، الذي هو أصل الدّين والدّنيا والمعتمد»[3].

وتكاد تجمع معظم الرّوايات بأنّ **أبا الأسود الدّؤلي** (ت69هـ) هو الذي كان له شرف وضع اللبنة الأولى للنحو العربي؛ يقول **ابن سلام الجمحي** (ت232هـ): «وكان أوّل من أسّس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضعَ قياسها، **أبو الأسود الدّؤلي** »[4]، ويقول **أبو محمد مسلم بن قتيبة** (ت276هـ) عنه : «هو يُعَدُ في الشّعراء والتابعين، والمحدّثين، والنجلاء، والمفاليج، لأنّه أوّل مَن عمل في النّحو كتابا »[5]، وفي ذلك يقول **أبو سعيد السيرافي** (ت368هـ): «اختلف النّاس في أوّل مَن رسمَ النّحو؛ فقال قائلون : أبو الأسود الدّؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدّؤلي ويقال اللّيثي، وقال آخرون: عبد الرّحمن بن هُرْمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدّؤلي »[6]، ويقول **القفطي** (ت646 هـ): «ومن الرّواة

---

[1] - ينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تح: محمود شاكر، دار المدني/جدة (دط) (دت): ص13، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار/ الأردن ط3/1405هـ- 1985م: ص25.

[2] - ينظر: المدارس النّحوية، دار المعارف/القاهرة، ط7 (دت): ص 12.

[3] - الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس/بيروت، ط3/1399هـ،1979م: ص95.

[4] - طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق: ص 12.

[5] - الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة: ص 707/2.

[6] - أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/مصر، ط1/1374هـ، 1955م: ص10.

من يقول: إنّ **أبا الأسود** هو أوّل مَن استنبط النّحو، وأخرجه من العدم إلى الوجود وإنّه رأى بخطّه ما استخرجه، ولم يَعْزُهُ إلى أحد قبله؛ فممن قال ذلك ... ابن النّديم وكان كثير البحث والتفتيش عن الأمور القديمة، كثير الرغبة في الكتب وجمعها وذِكْر أخبارها وأخبار مصنّفيها، ومعرفة خطوط المتقدّمين»[1] .

أمّا السّبب المباشر والدّافع **للدؤلي** بأن يضع اللبنة الأولى للنحو فتضطرب الرّوايات بشأنه؛ فمن قائل إنّه سَمِعَ قارئاً يقرأُ الآية الكريمة : ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة:03] بكسر اللام في "رسوله"؛ فقال : ما ظننتُ أمْرَ النّاس يصل إلى هذا واستأذنَ **زياد بن أ بيه** والي البصرة (45–53هـ)، وقيل: بل استأذنَ ابنه "**عبيد الله**" واليها من بعده (55–64هـ)، في أن يضع للنّاس رسم العربية، وقيل : بل وفد على **زياد**، فقال له: إنّي أرى العربَ قد خالطت الأعاجم وتغيّرت ألسنتهم، أفتأذنُ لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون –أو يقيمون– به كلامهم، وقيل: بل إنّ رجلا لحنَ أمام **زياد** أو أمام ابنه **عبيد الله**، فطلبَ **زياد** أو ابنُه منه أن يرسمَ للنّاس العربية، وقيلَ: إنّه رسَمها حين سمعَ ابنته تقول : ما أحسنُ السماء؟ وهي لا تريد الاستفهام وإنّما تُريد التعجب، فقال لها: قولي: ما أحسنَ السماء![2].

وبخصوص الرّوايات التي تنسب وضع النحو العربي **لعلي بن أبي طالب** ﷺ فهي روايات ضعيفة [3]، يذهب معظم الباحثين المحدَثين إلى ردّها؛ بالرّغم ممّا نلاحظه من شبه إجماع للرّواة القدامى في إسناد هذا العلم **لعلي**ﷺ وعنه أخذه **أبو الأسود الدّؤلي** ؛ ويرى الباحث **حسن عون** أنّ «الإجماع أو شبهه في هذه المسألة ينبغي ألاّ يكون من الأهمية مثل الإجماع في بعض المسائل الدّينية؛ إذ يجوز أن يكون مصدر هذا الإجماع رواية فردية، ثمّ تناقلها الخلف عن السلف حتّى وصلت إلينا في شبه إجماع »[4]، ويرى من جهة أخرى أنّ "التّشيّع" كان له دور في نسبة ذلك **لعلي** ﷺ؛ لأنّ هذه النسبة لا توجد ولا تنتشر إلاّ في

---

[1] - إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/القاهرة، مؤسسة الكتب العلمية/بيروت ط1406/1هـ - 1986م: ص 42/1، وينظر: الفهرست لابن النديم، تح: محمد أحمد، المكتبة التوفيقية (دط) (دت): ص65-66.

[2] - يُنظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ص 12-15 ، والفهرست لابن النديم: ص63-64 ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف: ص 15.

[3] - ينظر: أمالي الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل/بيروت، ط1407/2هـ، 1987م: ص238-239، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: 18-22، والأشباه والنظائر للسيوطي: ص1/9-10.

[4] - اللغة والنحو، دراسة تاريخية، لحسن عون، مطبعة رويال خلف/الإسكندرية، ط1952/1م: ص200.

البيئات الشيعيّة كما هو الحال مع **القفطي**[1] (ت646هـ) الذي عاش في مصر وأورد بأنّه رأى فيها «بأدي الوراقين جزءا فيه أبواب من النحو يُجْمعون على أنّها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدّؤلي»[2]، يقول الدكتور **شوقي ضيف** (ت2005م): «فالمسألة لم تقف عند سطور أو بعض أبواب نحوية تُذْكر مجملة، بل اتّسعت لتصبح مقدّمة أو رسالة صنّفها علي بن أبي طالب، وكأنّه لم يكن مشغولا حين ذهب للعراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب معاوية ولا كان مشغولا بحروب الخوارج »[3]، ويقول **علي أبو المكارم** (ت2015م): «ومعنى هذا أنّ قضية نشأة النحو قد اتخذت طابعاً سياسياً؛ فالشّيعة ومَن يُوالونهم ينسبون النّحو إلى **أبي الأسود** بتوجيه من علي، وغير الشّيعة لا ينسبون إلى أبي الأسود شيئاً في النّحو حتى لا يكون ذلك سبيلاً إلى نسبته إلى علي»[4]، والرأي نفسه يقول به البا حثان **أحمد أمين** (ت1954م) و**إبراهيم مصطفى** (ت1962م)[5]، ويضاف إلى هذا دليل آخر وهو أنّ **ابن سلام الجمحي** (ت232هـ) وهو أقدم مَن أثرت عنه الرّواية في هذا الموضوع، لم يُشر –في روايته– إلى مجهود **علي** ﷺ في تأسيس النّحو[6].

فكلّ الذي تقدّم يجعلنا نطمئن إلى أنّ **أبا الأسو د الدّؤليّ** (ت67هـ) هو الذي نهض بعبء وضع اللبنة الأولى في تأسيس النّحو العربي، وتَزَعَّمَ تلك الجماعة التي اتجهت إلى دراسة العربية، وكانت اللبنة الأولى التي أرساها **الدّؤلي** في بناء النّحو العربي هي شكله للقرآن الكريم عن طريق النقط كما أجمع الرّواة على ذلك؛ فبأمر من **زياد بن أبيه** أو ابنه **عبيد الله**، اتّخذ **الدّؤلي** لذلك كاتباً فطنا حذقاً من بني عبد القيس، وقال له : إذا رأيتني قد فتحت شفتيَّ بالحرف فأنقُطْ نقطةً فوقه على أعلاه، وإنْ ضممْتُ شفتيَّ فأنقُطْ نقطةً بين يدي الحرف، وإن كسرتُ شفتيَّ فاجعلْ النقطة من تحت الحرف، فإن اتّبعْتُ شيئا من ذلك غُنَّةً (تنوينا) فاجعلْ مكان النقطة نقطتين، وابتدأ **أبو الأسود** المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضعُ النّقط بصبغ يُخالف لونُه لون المداد الذي كُتبت به الآيات[7]، وربّما يكون قد صحِبَ هذا العمل الجليل، كلام وملاحظاتٌ عمّا هو مرفوعٌ وعمّا هو منصوبٌ، وعمّا هو

---

[1] - اللغة والنحو، مرجع سابق: ص 226.
[2] - انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: 40/1، وفيه كذلك مزيد حول هذه الصحيفة .
[3] - المدارس النحوية، لشوقي ضيف: ص 14.
[4] - مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب/القاهرة، (دط)2008م: ص31-32.
[5] - ينظر: المرجع نفسه: ص38، وضحى الإسلام لأحمد أمين: ص245/1 و285/2.
[6] - اللغة والنحو ، مرجع سابق: ص 227.
[7] - ينظر : نزهة الألباء لابن الأنبلوي: ص20، والمدارس النحوية، مرجع سابق: ص 16.

مجرور؛ غير أنّنا نشكّ كثيرا –يقول أحد المحقّقين– في أنّهم بوّبوا للنّحو، وفصّلوا في قواعده؛ بدليل الأثر المادي الوحيد الذي حدّثنا عنه وعن ضياعه عالِمٌ ثقة؛ ليس من السّهل أنْ نطعنَ فيه؛ ذلك هو **ابن النّديم** (ت438هـ) صاحب (الفهرست)؛ إذ يقول عن الأوراق التي رآها عند **أبي بعرة** أنّها كانت تحتوي على كلام في "الفاعل" و"المفعول" من أبي الأسود، ولم يقلْ: إنّها تحتوي على "باب الفاعل" و"باب المفعول"، وهذه الملاحظات النحوية التي بدأها أبو الأسود وتبعه فيها تلاميذه يُرجح أنّها قد بقيت مج رّد ملاحظات تتناول النّصوص الأدبية من شعر ونثر، ولم ترقَ إلى أنْ تكون قواعد مجرّدة لا صلة لها بالنّص الأدبي نفسه[1].

ونقْط **أبي الأسود الدّؤلي** هو نقْط الإعراب؛ وهو العلامات الدّالة على ما يَعرض للحرف من حركات الفتح والإسكان والكسر والضّم؛ وفائدته إزالة ال لّبس عن الحرف؛ فلا يلتبس ساكن بمتحرّك، ولا مفتوح بمكسور أو مضموم، أمّا نَقْطُ الإعجام فهو النّقاط التي تميّز الحروف بعضها من بعض؛ كي لا يلتبس معجم بمهمل؛ نحو وضع نقطة على الغين، وعدم وضعها على العين؛ لذلك نقول الغين المعجمة، والعين المهملة؛ وإعجام حروف الم صحف هو من صنيع أحد تلامذة **أبي الأسود الدّؤلي**؛ وهو **نصر بن عاصم** (ت89هـ) أو **يحي بن يعمر** (ت129هـ) بأمر من **الحجاج بن يوسف الثقفي** (ت95هـ) أثناء ولايته على العراق (74– 95هـ)[2].

وتتلمذ على **الدّؤلي** جماعة منهم : **يحي بن يعمر** (ت 129هـ)، **وعنبسة الفيل** (ت100هـ)، **ونصر بن عاصم**(ت89 هـ)[3]، وكلّ هؤلاء «كانوا من قرّاء الذكر الحكيم، وكان يُؤخذ عنهم النّقطان جميعاً؛ نَقْط الإعراب ونَقْط الإعجام، وكان ذلك عملاً خطيراً حقاً؛ فقد أحاطوا لفظ (القرآن الكريم) بسياج يمنع اللّحن فيه؛ ممّا جعلَ بعضُ القدماء يظنّ أنّهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافاً منها؛ وهم إنّما رسموا في دقّة نَقْط الإعراب لا قواعده، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل الباء والتاء والثاء والنون»[4].

---

[1] - ينظر: اللغة والنحو لحسن عون: ص 245-247.

[2] - ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري، تح: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1383/1هـ، 1963م: ص 13/1-14.

[3] - ينظر: الفهرست لابن النديم: ص67. ونزهة الألباء: ص22. وحول جهودهم ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، لعبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة/بيروت، ط1413/2هـ،1993م: ص52-101.

[4] - المدارس النحوية لشوقي ضيف: ص 17.

2) إعمال القياس واستخراج العلل:

الأصل في كلّ علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك، ثمّ يتاح له مَن يصوغ هذه النّظرات صياغة علمية؛ تقوم على اتّخاذ القواعد وما يُطوى فيها من أقيسة وعلل؛ وأوّلُ نحويّ حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو **عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي** المتوفي سنة 117 هجرية؛ الذي أخذ النّحو عن بعض تلامذة **أبي أسود الدّؤلي** [1]؛ وقال عنه **ابن سلام الجمحي** (ت232هـ): «كان أوّلَ مَن بعجَ النّحوَ، ومَدّ القياس وشرح العلل »[2]، وقال عنه **أبو الطّيب اللغوي** (ت351هـ): «وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة، وأعدلهم، ففرّعَ النّحوَ وقاسَهُ، وتكلّمَ في الهمز حتّى عُمِلَ فيه كتابٌ ممّا أملاه »[3]، وقال عنه **الزبيدي** (ت379هـ): «هو أوّل مَن بعَجَ النّحوَ ومدّ القياسَ وشرحَ العلل، وكان مائلا إلى القياس في النّحو »[4]، وقيل فيه كذلك : «وكان مُلماً بالعربية والقراءة إماماً فيهما، وكان شديد التّجريد للقياس »[5]، وأنّه «أوّل مَن علّلَ النّحوَ »[6]، والذي يُعدّ «بحق أستاذ المدرسة البصرية ... وأوّل النّحاة البصريين بالمعنى الدّقيق لهذه الكلمة »[7]، ويتبعه في هذه الأوّلية المبكرة جيل من تلاميذه؛ في مقدّمتهم: **عيسى بن عمر** (ت149هـ)، **وأبو عمرو بن العلاء** (ت154هـ)، **ويونس بن حبيب** (ت182هـ).

والمراد بـ "مدّ القياس" عند **الحضرمي** هو الضّبط النّحوي وتعميم القاعدة النّحويّة؛ أي أنّه يمدّ حكم القاعدة ويجعله مطردا [8]؛ فقد فطن إلى أنّ اللغة العربية تحكمها قوانين عامة تنظّم جزئياتها، وأنّ فيها ما لا يطّرد فيه ذلك؛ بمعنى أنّ هناك أموراً في اللغة لا تُؤخذ إلاّ عن طريق السّماع دون الخضوع إلى قانون، وهناك ظواهر تخضع لهذا القانون [9]؛ والدّليل على

---

[1] - ينظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تح: محمد زينهم، دار الأفاق العربية/القاهرة، (دط) 1423هـ- 2003م: ص23، وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: 31 .

[2] - طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق: ص 14.

[3] - مراتب النحويين، مصدر سابق : ص22.

[4] - طبقات النّحويين واللغويين، مصدر سابق: ص 31.

[5] - نزهة الألباء، للأنباري: ص 26.

[6] - المصدر نفسه: ص 27.

[7] - المدارس النحوية لشوقي ضيف: ص 22.

[8] - ينظر: المفصّل في تاريخ النحو قبل سيبويه: 145 نقلا عن: مراحل تطور الدرس النّحوي لعبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية،(دط)1413هـ1993م: ص77.

[9] - ينظر: مراحل تطور الدرس النّحوي لعبد الله بن حمد الخثران : ص 77.

ذلك أنّ **يونس بن حبيب** سأل **الحضرمي:** هل يقول أحد "الصَّوِيق" ؟ يعني "السَّوِيق" ، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النّحو يطّرد وينقاس[1].

ونتيجة لتشدّده في القياس كان كثيرَ التّعرّض للشاعر **الفرزدق** (ت114هـ)؛ لورود بعض الشّواذ النّحوية في شعره؛ فقد سمعه ينشدُ قوله في مدح بعض بني مروان :

وعضُّ زمانٍ يا بنَ مروان لم يدعْ منَ المال إلاّ مُسحتاً أو مُجَرَّفُ[2]

فردّ عليه الرّفع لكلمة "مجرّف"؛ لأنّ القياس النّحوي يستوجب نصبها عطْفا على كلمة "مسحتا"، ويُروى أنّه سأله قائلا : بما رفعتَ "مجرّف"؟ فقال: "بما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا "[3]، ولكن **الفرزدق** رفعها على الاستئناف حتى لا يُصيب الإقواء القصيدة؛ أي اختلاف حركة الرّوي؛ فهي فائية مرفوعة[4].

وسمعَ **ابن أبي إسحق** مديح "الفرزدق" **ليزيد بن عبد الملك** (ت105هـ) والذي جاء فيه:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصبٍ كنديفِ القطن منثورِ

على عمائمنا يُلقى وأرحلِنا على زواحف تُزجَى مخُّها ريــرِ

فردّ عليه جرّ كلمة "رير" ؛ لأنّ حقّها الرّفع فهي خبر للمبتدأ "مخها"، ممّا اضطرّ الفرزدق إلى التّغيير؛ فقال: على زواحفَ نزجيها محاسير[5]

وقد ضاق **الفرزدق** بانتقادات **ابن أبي إسحق** له فهجاه بقصيدة ؛ قال فيها:

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ ولكنّ عبدَ الله مولى مَواليا[6]

وما كاد يسمع منه هذا البيت حتّى قال : «أخطأتَ أخطأتَ ، إنّما هو مولى موالٍ »[7]؛ ويقصد **ابن أبي إسحق** بذلك خطأ **الفرزدق** في معاملة "موال" المضافة معاملة الممنوع من الصّرف؛ فقد جرّها بالفتحة؛ وكان ينبغي عليه صرفها ومعاملتها معاملة "جوارٍ" و"غواشٍ"؛ إذ إنّ قياس النّحو يُوجب حذف الياء حين التنوين رفعا وجرّا[8] .

---

[1] - ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي: ص 15.

[2] - ويروى أيضا "مجلّف" ، والمجرّف الذي تجرّفته السنة وقشّرته ، و"المجلّف" الذي صيرته جِلْفًا . ينظر: طبقات فحول الشعراء: ص21.

[3] - ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/القاهرة ط4/1418هـ - 1997م: ص 145/5 . ونزهة الألباء، للأنباري: ص29.

[4] - تنظر تخريجات هذا البيت في الخزانة: ص144/5-148.

[5] - طبقات فحول الشعراء: ص 17. وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص32.

[6] - فقد كان "عبد الله بن أبي إسحق" مولى آل الحضرمي، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف ، والحليف عند العرب مولًى. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ص18. ونزهة الألباء: ص29.

[7] - المدارس النحوية لشوقي ضيف، مرجع سابق: ص24.

[8] - ينظر مزيدا حول هذا الأمر في: الخزانة: ص235/1-236.

كما يُعَدّ **ابن أبي إسحق** مُبدع فكرة الأصل في الدّرس اللّغوي؛ التي سوف تتطوّر على يد الجيل التّالي له، فقد جاء في (مجاز القرآن) **لأبي عبيدة** المتوفي سنة 211 هجرية نقلاً عن **يونس بن حبيب** (ت182هـ)؛ إذ قال: «وزعمَ يونس عن ابن أبي إسحق قال : أصل الكلام بناؤه على "فَعَلَ" ثمّ يُبنَى آخره على عدد من له الفعل من المؤنّ ث والمذكّر، من الواحد والاثنين والجميع؛ كقولك: فعلْتُ ، وفعلنا... ويُزاد في أوّله ما ليس من بنائه؛ فيزيدون الألف؛ كقولك: أعطيتُ ، وإنّما أصلها "عَطوْتُ"... ويزيدون في أوساط "فعَلَ" افتعل واستفعَلَ ونحو هذا، والأصل "فعَل" وإنّما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل»[1].

وكما أشرنا سابقا فقد نمّى تلامذة **ابن أبي إسحق** هذا الاتجاه؛ وهو اتّجاه إعمال القياس واستخراج العلل؛ **فعيسى بن عمر** (ت149هـ) كان يهتمّ بمراعاة القواعد المطردة[2]؛ حتى أنّه يختار في القراءة ما وافق قياس العربية [3]؛ أي أنّ منهجه يعتمد على نسج القواعد النّح وية على الأكثر والغالب من كلام العرب؛ أي أنّ ظاهرة الاستقراء لا تشمل كلّ ما نطقت به العرب؛ ولكن تشمل فقط جملة من الأساليب العربية التي يكثر دورانها في معظم كلام العرب، وفي ضوئها تبنى القاعدة ويُستخدم القياس [4]؛ والدّليل على هذا المنهج ما رواه عنه العلماء في كتب الطبقات؛ من أنّه لمّا ألّفَ في اللغة والنّحو "كتابا" قال له أحد العلماء : «خبّرني عن هذا الذي وضَعْتَ، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال : لا، قلت: فمَن تكلّمَ بخلافك، واحتذى على ما كانت العرب تتكلّم به، أتراه مخطئا؟ قال : لا، قلت: فما ينفعُ كتابك؟»[5]، ويُذكر أنّه وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه وهذّبَه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات[6].

وكان مثل أستاذه **ابن أبي إسحق** يردّ كل ما خالفَ القياس من ذلك تخطئته **للنابغة الذبياني** (ت18 ق هـ) في قوله:

فَبِتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقْش في أنيابها السّمُّ ناقعُ

---

[1] - مجاز القرآن، تح: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي/القاهرة، (دط) (دت): ص1/376-377.
[2] - ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، لعلي أبي المكارم: ص95.
[3] - ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر/بيروت، (دط) 1414هـ- 1994م: ص3/486.
[4] - ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي لعبد العال سالم مكرم: ص144.
[5] - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص45. وينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي: ص26. وانباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ص2/375.
[6] - ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ص2/375.

قال **ابن سلام الجمحي** (ت232هـ): «كان عيسى يقول : أساء النابغة في قوله (البيت) يقول: موضعها "ناقعا"»[1]؛ ويقصد أنّه جعل القافية مرفوعةً وحقّها أن تُنصَب على الحال؛ لأنّ المبتدأ قبلها تقدَّمَه الخبر وهو الجار والمجرور؛ وكأنّ النابغة ألغاه ما لتقدّمهما وجعل "ناقعاً" الخبر[2]، ومن أقيسته في القراءات أنّه كان يقرأ الآية الكريمة : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[سبأ:10]، بنصب كلمة "الطّير"؛ وكان يقول هو على النّداء كما تقول "يا زيدُ والحارثَ" لمّا لم يُمكن القائل أن يقول : "يا زيدُ يا الحارث" بنصب "الحارث"؛ لأنّ "يا" لا تدخل في النّداء على المعرّف بالألف واللام[3]، ويبدو أنّه كان يتوسّع في تقدير العوامل المحذوفة؛ من ذلك ما رواه **سيبويه** (ت180هـ) عنه من أنّه كان يلفظ قولهم : "ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ" برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنّهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره "ليدخل"[4]، وكأنّه لقّنَ تلميذه الخليل والنّحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عمّموها في كثير من العبارات[5]، كما كان ينزع إلى النّصب إذا اختلفت العرب[6]؛ يقول **شوقي ضيف** (ت2005م): «وكأنّه أحسّ في وضوح أنّ العرب تنزع إلى النّصب أكثر ممّا تنزع إلى الرّفع لخفته »[7]؛ وهكذا كان يقرأ [8]: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾[النور:02] بالنّصب، و ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: 38] بالنّصب كذلك، و ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[هود: 78] بنصب "أطهر".

والدّور البارز **لعيسى بن عمر** (ت149هـ) في مسيرة النّحو البصري هو فتح باب التأليف في المسائل النحوية؛ فخطا بالنّحو خطوة كبيرة؛ ولا أدلّ على ذلك ما ذكره **السُّيوطي** (ت911هـ) من أنّ **عيسى بن عمر** قال: كنتُ أنسخ باللّيل حتّى ينقطع سوائي (يعني وسطه)[9]، وذكر **ابن العماد** وغيره أنّه صنّفَ نيفا وسبعين كتاباً في النّحو ولم يبق منها سوى

---

[1] - طبقات فحول الشعراء: ص16/1.
[2] - ينظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف: ص 26.
[3] - ينظر: طبقات فحول الشعراء: 20/1.والمدارس النحوية، مرجع سابق: ص 26.
[4] - ينظر: الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/القاهرة ط3/1988م: ص398/1، والمدارس النحوية، مرجع سابق: ص 26.
[5] - ينظر: المدارس النحوية ، مرجع سابق : ص 26.
[6] - ينظر: طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق: ص19/1.
[7] - المدارس النحوية، مرجع سابق : ص 26.
[8] - ينظر: طبقات فحول الشعراء، مصدر سابق : ص 20/1.
[9] - ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تح: محمد بك وآخرين: ص304/2.

(الجامع) و(الإكمال) لأنّها كانت احترقت إلاّ هذين الكتابين[1].

ويُعَدّ **أبو عمرو بن العلاء** (ت154هـ) من الأوّائل الذين اعتنوا بالتّقسيم الزّماني والمكاني في عملية الاستقراء التي طبّقها البصريون المتأخرون في قبول ا لنّصوص أو رفضها في الاحتجاج النّحوي؛ لأنّ أكثر أخذه كان عن أعراب أدركوا الجاهلية، أو من أشياخ العرب، فإذا شكّ في فصاحة الأعرابيّ امتحنه ليعرفَ فصاحته[2]، قال **الأصمعي** (ت216هـ): «جلستُ إلى أبي عمرو عشر حجج فما رأيته يحتجّ ببيت إسلامي »[3]، وقد كان «أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريب ألفاظها »[4]، فكان منهجه التمسّك بالسّماع والاعتداد به؛ وكان أشدّ تسليماً للعرب ولا يطعن عليهم بعكس ابن **أبي إسحق** (ت117هـ) و**عيسى بن عمر** (ت149هـ)[5]؛ فقد جاءه هذا الأخير وقال له : «ما شيء بلغني أنّك تُجيزه؟ قال : وما هو؟ قال: بلغني أنّك تُجيز : "ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ" بالرّفع، فقال **أبو عمرو**: نِمْتَ يا أبا عمر، وأدلج النّاس! ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع»[6].

وظهرت خلال هذه المرحلة ظاهرة (**الخلاف النّحوي**) التي صارت في القرون التالية سمة من سمات النّحو العربـي؛ ومثال ذلك نذكر الخلاف الذي وقع بين **أبي عمرو بن العلاء** و**عيسى بن عمر** حول تأويل النّصب في "الطّير" من قوله تعالى : ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبأ:10]، فكان **عيسى** يقول: النّصب على النّداء؛ كقولك: "يا زيدُ والحارثَ" لمّا لم يُمكنه "يا زيدُ يا الحارث" ، فقال **أبو عمرو**: لو كانت على النّداء لكانت رفعا؛ ولكنّها على إضمارِ: "وسخّرنا الطّيرَ" ؛ لقوله على إثر هذا : ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ﴾[سبأ:12] أي "سخّرنا الرّيح"، ومنها كذلك موقف **أبي عمرو بن العلاء** من تخطئة **عبد الله بن أبي إسحق**

---

[1] - ينظر: شذرات الذهب لابن العماد، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير/دمشق ط1/1410هـ- 1989م: ص2/224. ووفيات الأعيان، لابن خلكان: ص3/486.

[2] - مثال ذلك سؤاله لأبي خيرة عن قولهم: "استأصل الله عرقاتهم" ، ينظر: نزهة الألباء للأنباري: ص32، وللمزيد حول عصر الاستشهاد ينظر: الاقتراح للسيوطي، تح: حمدي عبد الفتاح، المكتبة الأزهريّة، القاهرة ط2/2001م: ص112-114 و126، وفي أصول النّحو لسعيد الأفغاني: ص19-20.

[3] - انباه الرواة، للقفطي: ص4/133.

[4] - طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي: ص14.

[5] - ينظر المصدر نفسه: ص16.

[6] - ينظر المزيد حول هذا الموضوع في: انباه الرواة: ص4/136-137.

للفرزدق في البيت ا لسّابق[1] (وعض زمان ... مجلفُ)، حيث قال **أبو عمرو** : «فقلت للفرزدق: أصبت؛ وهو جائز على المعنى؛ أي : أنّه لم يبقَ سواه»[2]؛ لأنّ معنى "لم يدع من المال إلاّ مُسحتا" تقديره: "ولم يبقَ من المال إلاّ مسحتٌ" فحمل "مجلّف" بعده على ذلك[3].

3) البصرة تُشيَّد صرح النّحو العربي:

احتضنت البصرة النّحوَ زهاء قرن من الزّمن قبل أن يشتغل به أهل الكوفة الذين شغلتهم رواية الأشعار والأخبار؛ ولم يشاركوا البصريين في النّهوض بالنّحو إلاّ في عهد **الخليل بن أحمد** (ت170هـ) شيخ الطبقة الثالثة من البصريين؛ يقول **ابن سلام الجمحي** (ت232هـ): «وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمة، وبالنّحو ولُغات العرب عناية »[4]؛ ويقول **ابن النّديم** (438هـ): «إنّما قدّمنا أهل البصرة أوّلا لأنّ علم العربية عنهم أخذ »[5]؛ ويمكنُ إيجاز أسباب أسبقية البصرة على غيرها من المدن في الاشتغال بالنّحو إلى[6]:

– **الموقع الجغرافي**: حيث تقع في العراق الذي كان لأهله عهْدٌ قديم بالعلوم والتأليف فيها، ولهم فيها خبرة متوارثة، وكانت البصرة أكثر مدن العراق إصابة بوباء اللّحن؛ لأنّها كانت مكان جلب للعجم بسبب ما تمتاز به من رغد العيش والحياة النّاعمة؛ إضافة إلى أنّها تقع على أطراف البادية ممّا يلي العراق؛ فهي أقرب مدن العراق إلى العرب الأقحاح.

– **تواجد مراكز الثقافة بها** : أوّلهما (المسجد الجامع) وثانيهما (سوق المربد)؛ فالمسجد ليس مكان اجتماع للعبادة فقط؛ بل هو كذلك منتديات للعلماء يعقدون فيه مجالس الدّرس وحلقات القراءة والوعظ واللغة والنّحو وا لفقه والكلام؛ فكان **للحسن البصري** (ت110هـ) مجلس، و**لواصل بن عطاء** (ت131هـ) مجلس، **ولحماد بن سلمة** (ت167هـ) مجلس، وهو أحد علماء العربية ومن المحدِّثين، وكان **سيبويه** (ت180هـ) يجلس إليه قبل أن يلازم **الخليل** (ت170هـ) ليأخذ عنه، كما كان **لأبي عمرو بن العلاء** (ت154هـ) مجلس حافل بالطلاّب مرّ عليه **الحسن البصري** (ت110هـ) يوما والنّاس عكوف على حلقته فقال متعجبا: «لا إله إلاّ الله، لقد كاد العلماء أن يكونوا أربابا، كلّ عزّ لم يوطّد بعلم فإلى ذلّ

---

[1] - في الصفحة 16.
[2] - ينظر: نزهة الألباء، للأنباري: ص28.
[3] - ينظر المزيد حول هذا في: الخزانة للبغدادي: ص146/5.
[4] - طبقات فحول الشعراء: ص12/1.
[5] - الفهرست لابن النّديم: ص96.
[6] - يُنظر: الفراهيدي عبقري من البصرة لمهدي المخزومي: ص13-22، والنّحو العربي نشأته وتطوره لصلاح رواي: ص 85-91، والموجز في نشأة النّحو، محمد الشاطر محمد، مكتبةالكليات الأزهرية، القاهرة، (دط)1403هـ، 1983م: ص21-24.

يؤول»[1]، وأخيراً شهدَ مسجد البصرة الجامع حلقة كان الدّارسون يزحم بعضهم بعضا في اتّخاذ مكان لهم فيها، وكان **الخليل بن أحمد** (ت170هـ) يتصدّرها، فجلبت إليها نخبة من أعلام اللغة والنّحو والأدب صار لهم بعد الخليل شأن كبير؛ منهم **سيبويه** (180هـ) و**الكسائي** (ت189هـ) **وأبو محمد اليزيدي** (ت202هـ) و**الأصمعي** (ت216هـ) وغيرهم.

كما كان (سوق المربد) القريب من البصرة مكاناً تنعقد فيه مجالس للعلم والمناظرة؛ ويفد إليها الشّعراء وروّاتهم، والعلماء والأدباء واللغويون والنّحاة ... للمذاكرة والرّواية والوقوف على ملح الأخبار؛ فيأخذ النّحويون ما يُصحح قواعدهم.

وتُعدّ فترة **الخليل** (ت170هـ) و**سيبويه** (ت180هـ) عند الكثير من الدّارسين، مرحلة النّمو والإبداع ومرحلة استقرار الأفكار [2]؛ فالخليل وتلاميذه من البصريين كان لهم الفضل الكبير في تشكّل النّحو العربي بعامة؛ وفي تشكّل المذهب البصري بخاصة؛ فقد قيل في **الفراهيدي:** «الإجماع مُنعقد على أنّه لم يكن أحد أعلم بالنّحو منه »[3]، وهو الذي «استنبط من العروض ومن علل النّحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق »[4] وهو يُعد المؤسّس الحقيقي للقياس وموطد أركانه؛ يقول **ابن جنّي** (ت392هـ): «هو سيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه »[5]؛ وقيل فيه أيضا : «كان الغاية في استخراج مسائل النّحو وتصحيح القياس فيه»[6]، ولقد ساعده على ذلك شيئان: أوّلهما سليقته العربية الموروثة؛ حيث إنّه عربيّ قح، وثانيهما مخالطته لأرباب الفصاحة من أبناء البوادي في نجد والحجاز وتهامة[7]؛ وهو ما أهّله لاستنباط جملة القواعد التي تحكم اللغة العربية؛ ويظهر ذلك جلياً من آرائه المبسوطة في (كتاب سيبويه) الذي يُعَدّ المصدر الأوّل للنّحو البصري؛ وقيل عنه : إنّه علم **الخليل،** وأنّ معظم ما فيه عن الخليل [8]، وأحصى أحد الباحثين [9] عدد المرات التي نقل فيها **سيبويه** عن **الخليل** فوجدها قد بلغت اثنتين وعشرين وخمسمائ ة، وهو عدد ضخم

---

[1] - النشر في القراءات العشر لابن الجوزي: ص133/1.
[2] - ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، لعلي أبي المكارم: 105-128 ، ومراحل تطور الدرس النّحوي، لعبد الله الخثران: ص85.
[3] - شذرات الذهب لابن العماد: ص324/2.
[4] - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص 47.
[5] - الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دط) (دت): ص361/1.
[6] - أخبار النّحويين البصريين للسيرافي:30. ونزهة الألباء، للأنباري: ص45.
[7] - ينظر: انباه الرواة، للقفطي : ص258/2.
[8] - ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ص31 ، ونزهة الألباء للأنباري: ص45.
[9] - وهو علي النّجدي ناصف، ينظر كتابه: سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب/القاهرة، (دط) (دت): ص98.

بالمقارنة مع جملة الرّوايات التي نسبها في كتابه إلى غير **الخليل**؛ والتي بلغت ستا وثلاثين وثلاثمائة .

ويعدّ (كتاب سيبويه) –الذي سمّاه النّاس (قرآن النّحو)[1]– النّواة الأولى التي أرست قواعد التأليف في النّحو، حتّى اهتدى بهديه جميع النّحاة الذين جاؤوا بعده؛ يقول **أبو عثمان المازني** (ت245هـ): «مَن أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النّحو بعد كتاب سيبويه فاليستح »[2]، وكان أبو العباس **المبرّد** (ت285هـ) إذا أراد مُريد أن يقرأ عليه (كتاب سيبويه) يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه [3]، وعَدَّ **صاعد الأندلسي** ت462هـ (كتاب سيبويه) من بين ثلاثة كتب لم يُؤلّف م ثلها حتى عصره[4]، وقد امتاز الكتاب بكثرة المسموع عن العرب من نحويين ولغويين وأعراب؛ قال **ابن النّديم** (ت438هـ): «قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً؛ منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل »[5]؛ فلقد بحث الكثير في النّحو وكتبوا حوله ولكنّه لم يصل لنا شيءٌ من ذلك، حتّى جاء **سيبويه** فجمعَ ما درسه وما رواه عن أساتذته وقدّمَه للنّاس بعدما أثبته بالأدلة ومثّلَ له من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح، وكلام العرب المشهورين بفصاحتهم وبلاغتهم، فحاز الكتاب ثقة العلماء وكلّ ما أُلّفَ في ال نّحو بعده فمبنيٌ عليه ومستمد منه؛ يقول الباحث **حسن عون**: «كتاب سيبويه يُعتبَر [6] أوّل كتاب في النّحو العربي يصل إلينا في صورة تكاد تكون متكاملة وعلى درجة كبيرة من الثّقة والاطمئنان؛ فهو يصوّر نقلة النّحو العربيّ ومظهراً من مظاهر تطوّر درسه؛ إذ أصبح طلاّب الدّر س النّحويّ يبتغونه في هذا الكتاب؛ قراءةً وفهماً واستيعاباً بعد أن كانوا يبتغونه أو يتلقونه سماعاً من أفواه العلماء»[7].

وعلى يد الخليل وتلميذه نضجت **فكرة العامل**؛ فبعد أن كانت تعتمد على قرائن لفظية وظواهر تركيبية، أصبحت في (كتاب سيبويه) نظرية كاملة مدعمة با لأحكام والتّفريعات[8]؛

---

[1] - ينظر: مراتب النّحويين، لأبي الطيب اللغوي: ص65.
[2] - نزهة الألباء للأنباري: ص56. وانباه الرواة للقفطي: ص348/2.
[3] - ينظر: نزهة الألباء: ص55. وانباه الرواة: ص348/2.
[4] - ينظر ما قاله صاعد الأندلسي في: معجم الأدباء (إرشاد الأريب لمعرفة الأديب)، لياقوت الحموي (دط) (دت): ص 117/16.
[5] - انباه الرواة للقفطي: ص347/2.
[6] - الأصوب استعمال لفظ (يُعد)؛ لأنّ (اعتبر، يعتبر) في اللغة من أخذ العبرة والموعظة.
[7] - تطور الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، (دط)1970م: ص31-32.
[8] - مراحل تطور الدّرس النحوي، لعبد الله الخثران: ص101.

فكثيرا ما يتردّد في (الكتاب) تعابير مثل: العامل القوي، والعامل الضعيف، والعامل الأصل، والعامل الفرع[1]، والعامل المختصّ، والتعليق والإلغاء، والعامل المحذوف [2]، وقد أخذ **سيبويه** هذه الفكرة من أستاذه **الخليل** الذي قال بإلغاء العوامل وتعليقها؛ ففي كلامه على "إنّما" ذكر **سيبويه** أنّ الخليل قال: «"إنّما" لا تعمل فيما بعدها، كما أنّ أُرى إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظيرَ إنّ من الفعل ما يعمل»[3].

كما توسّعت دائرة التّعليل في هذه الفترة؛ فالخليل جعَلَ همّه أن يستخرج علل العرب التي بنوا عليها أحكام لفظهم؛ وكان يرى أنّ العربَ لم ينطقوا بكلامهم اعتباطاً؛ بل راعوا في عقولهم عللاً له وإن لم يصرّحوا بها[4].

4) ولادة النحو الكوفي من رحم النّحو البصري:

لم يعد البحث النّحوي مقصوراً على البصرة وحدها؛ بل استطاع أن يتّخذ له مراكز جديدة، كان في مقدمتها الكوفة؛ التي استطاع علماؤها أن ينشئوا مذهباً في النّحو خاصاً بهم؛ وهو مذهب نرى أنّه خارج من رحم المذهب البصري؛ بدليل أنّ النّحو **الكوفي** لم تتشكل معالمه إلا بعد قرن من بدء الدّراسات النّحوية البصرية؛ وأنّ معظم نحاة الكوفة تتلمذوا عل ى أيدي البصريين وأخذوا عنهم؛ وتأثّروا بهم؛ **فيونس بن حبيب البصري** (ت182هـ) له آراء نحوية تعدّ النّواة لظهور **المدرسة الكوفية**؛ فقد ذكرت المصادر أنّ له «قياس في النّحو ومذاهب يتفرّد بها»[5]؛ وهو أستاذ **للكسائي** (ت189هـ) و**الفرّاء** (ت207هـ) رأسي المذهب الكوفيّ؛ حيثُ تأثّر به في آرائه ومقاييسه ونقلاها إلى تلاميذهم من نحاة الكوفة، وقد ألّف **يونس** كتاباً في (معاني القرآن)[6] وأوصى تلامذته – ومنهم **الكسائي والفرّاء**– أن يسلكوا مسلكه ويؤلّفوا في الموضوع نفسه[7]، قال **أبو الطيب اللغوي** (ت351هـ) عن الفرّاء: «وأخذ نُبذا عن يونس، وأهل الكوفةيدّعون أنّه استكثر منه»[8].

ويُعَد أبو الحسن سعيد بن مسعدة المشهور بلقبه "**الأخفش الأوسط**" (ت215هـ) أقرب البصريين إلى الكوفيين الذين كانوا يعظّمونه؛ فقد كان **الفرّاء** يعدّه سيد أهل اللغة وسيد أهل

---

[1] - ينظر: كتاب سيبويه: ص130/2.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص116/3، و 147/3- 148، و 195/1 و 208/2. على التوالي.
[3] - الكتاب لسيبويه: ص138/2.
[4] - ينظر ما قاله الخليل عن العلل التي يعتل بها في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص66.
[5] - نزهة الألباء، للأنباري: ص47 ، وينظر: أخبار النّحويين البصريين، للسيرافي: ص27.
[6] - ينظر: الفهرست لابن النّديم: ص79.
[7] - ينظر: مراحل تطور الدّرس النّحوي، لعبد الله الخثران: ص91، 92.
[8] - مراتب النحويين: ص86.

العربية[1]، وقد اقتدى به الكوفيون في القياس على الشّاذ والاعتدا د بالقراءات الشّاذة؛ ولذا عُدّ الممهد للمدرسة الكوفيّة؛ يقول **شوقي ضيف** (ت2005م): «هو أكبر أئمة النّحو البصريين بعد سيبويه، وفي رأينا أنّه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ لتنشأ، فيما بعد، مدرسةُ الكوفة، ثمّ المدارس المتأخرة المختلفة، فإنّه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذّهن حاد الذّكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمَل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتّسعون فيه فتكوّنت مدرستهم »[2]، ويضيف **شوقي ضيف** قائلا: «يمكنُ أن يُقال بحق إنّه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية؛ لا لأنّ إمامها الكسائي و الفرّاء تتلمذا له فحسب؛ بل أيضا لأنّهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاولَ بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النّحاة في الكوفة يتّخذون من آرائه قبَساً للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعَدّت لقيام المدرسة الكوفية »[3]، فهو «بحقٍّ الموجِّهَ الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم سواء من حيث أخذها بالقراءات الشّاذة أو من حيث التّوسّع في الرّواية والاعتماد على الشّواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل»[4].

وتُرجع بعض كتب التّراجم ظهور النّحو الكوفي إلى زمن أبعد من **الكسائي** (ت189هـ) و**الفراء** (ت207هـ)، متمثلاً في **أبي جعفر الرؤاسي** (ت187هـ) و**معاذ الهرّاء** (ت187هـ)؛ أمّا **الرؤاسي** فيقول مترجموه[5] أنّه أخذ النّحو عن **عيسى بن عمر** (ت149هـ) و**أبي عمرو بن العلاء** (ت154هـ)، وعاد إلى الكوفة فتتلمذ عليه **الكسائي**، و«من المؤكّد أنّه لم يُدل في النّحو بآراء ذات قيمة»[6]، يقول **أبو حاتم السجستاني** (ت255هـ): «كان بالكوفة نحويّ يُقال له أبو جعفر الرّؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء »[7]، أمّا **معاذ الهرّاء** وهو عمّ **الرّؤاسي**؛ فيرى **شوقي ضيف**[8] أنّ كلّ ما أثر عنه أنّه كان يعرض لبعض مسائل التصريف ممّا جعل **السّيوطي** (ت911هـ) يتوهم أنّه واضع علم الصّرف؛ وهو رأي لا تسنده حجّة؛ بدليل أنّه ليس له في كتب التّصريف آراء تنسب إليه ذات قيمة؛ فعلمه بالصّرف مثل علم **الرّؤاسي** في النّحو؛ كان علما محدوداً لا غناء فيه ولا شيء يُميّزه، ويرى من جهة أخرى أنّ النّحو الكوفي

---

[1] - ينظر: انباه الرواة، للقفطي: ص39/2.
[2] - المدارس النحوية، لشوقي ضيف: ص95.
[3] - المرجع نفسه: ص96.
[4] - المدارس النحوية، مرجع سابق : ص156.
[5] - تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ص50 ، ومراتب النحويين: ص24، وطبقات النحويين: ص125.
[6] - المدارس النّحوية، مرجع سابق: ص154.
[7] - مراتب النّحويين لأبي الطيب اللغوي: ص24.
[8] - ينظر: المدارس النّحوية: ص154.

يبدأ بدْءًا حقيقيّا **بالكسائي**(ت189هـ) وتلميذه **الفرّاء** (ت207هـ)؛ فهما اللّذان رسما صورة هذا النّحو ووضعا أسسه وأصوله، وأعدّاه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصّه الّتي يستقلّ بها عن النّحو البصري[1].

وأهمّ ما يميّز المذهب الكوفي في النّحو هو اتّساعه في الرّواية (شعراً ونثراً) عن جميع العرب بدويّهم وحضريِّهم، بينما كان المذهب البصري يتشدّد في ذلك؛ بحيث لا يستشهدون إلاّ بما سمعوه من العرب الفصحاء؛ الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التّحضّر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من «قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أُتّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هُذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين...»[2]، فكان الاتّساع في الشّواهد عند **الكوفيين** بداية لخلاف واسع بين نحاة البلدين؛ **فالبصريون** يتشدّدون في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفيون يتساهلون؛ فيأخذون عن الأعراب الذ ين قطنوا حواضر العراق؛ ممّا جعَلَ بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: «إنّما أخذنا اللغة عن حرَشَة الضِّباب وأكَلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السّواد؛ أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز[3] »[4] .

كما توسّع **الكوفيون** في القياس على كلّ ظاهرة واردة في هذ ا المسموع إن اقتنعوا بصحّتها وجواز القياس عليها، ولهذا كثُرت أقيستهم على كلّ ما ورد؛ لأنّ النّحو عندهم اتّباع لكلّ ما سُمعَ والقياس عليه؛ وهذا منهج **الكسائي** (ت189هـ) الذي يقول:

إنّما النّحو قياسٌ يُتّبَع وبه في كلّ علم يُنتفَع[5]

ولهذا قال **ابن درستويه** (ت347هـ): «كان الكسائي يسمع الشّاذ الذي لا يجوزُ إلاّ في الضّرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النّحو »[6]، وعن **الأصمعي** (ت216هـ) قال: «أخذ **الكسائي** اللّغة عن أعراب من الحطمة ينزلون بقَطْرَبل، فلمّا ناظر **سيبويه** استشهدَ عليه، فقال **أبو محمّد اليزيدي**:

كُنّا نَقِيسُ النّحوَ فيما مَضَى على لِســـان العرب الأوّلِ

---

[1] - ينظر: المرجع نفسه: ص154.
[2] - الاقتراح في علم أصول النّحو، للسّيوطي: ص112.
[3] - الكواميخ: جمع كامخ؛ وهو مخلل يشهي الطعام. والشواريز: جمع شيراز؛ وهو اللّبن الرّائب المصفّى.
[4] - أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ص68.
[5] - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2/1399هـ - 1979م: ص164/2.
[6] - المصدر نفسه: ص164/2.

فجـــاءَ أقــوامٌ يقـيسونَهُ على لُـــغَى أشيـاخِ قُطْرُبُّـلِ
فكلُّهمْ يَعْمَل في نَقْض مـــا به نصـــابُ الحقّ لا يأتـلي
إنّ الكســـائيَّ وأصحـــابَه يَرْقَوْنَ في النَّحوِ إلى أسفلِ »[1]

كما أجاز **الكوفيون** القياس على القراءات الشّاذة؛ تطبيقاً لما وضعوه من قاعدة القياس على كلّ مسموع؛ وبالغَ **الكسائي** في أقيسته فأجازَ وضع أقيسة لا تعتمد على مسموع في الظاهرة نفسها؛ وإنّما بناها على المُشابِهِ والمخالف والمعاكس[2].

وسعوا إلى وضع مصطلحات خاصة بنحوهم؛ يقول **أبو الطيب اللّغوي** (ت351هـ) عن **الفرّاء** (ت207هـ): «أمّا على مذاهب سيبويه فإنّه يتعمّد خلافَه؛ حتّى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف»[3]، ممّا يدلّ دلالة قاطعة أنّهم سعوا لمخالفة البصريين من أجل أن يكون لهم مذهب في النّحو خاصّ بهم؛ ومن مصطلحاتهم تسميتهم التّمييز– تبييناً وتفسيراً، والصّفة نعتاً، والمضارع مستقبلاً، والعطف نسقاً، والنّفي جحداً، والمصروف ما يجري، وغير المصروف ما لا يجري، والبدل ترجمة، والجرّ خفضاً، والضّمير مَكنياً أو كناية، وضمير الفصل وضمير العماد: المجهول أو العماد... وغير ذلك من المصطلحات[4].

5) نضج المصطلحات والحدود النّحوية:

يعَدّ **أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد** (ت285هـ) – إمام النّحو البصري في عصره– أوّل شخصية نحوية بعد **سيبويه** تصدّت للمادة النّحوية وتناولتها بشكل أكثر شمولاً؛ وصاغتها ورتبتها في منهج يختلف عن منهج **سيبويه**؛ فقد حاول ذلك في كتابه (المقتضب) وغيره، رغم تبعيته لسيبويه وتأثّره به في شواهده وقواعده؛ وأهمّ ما قام به **المبرّد** في مسيرة النّحو البصري هي محاولته صقل مصطلحاته وتحديدها واختصاره ا؛ على عكس ما كان عند **سيبويه**؛ يقول الباحث **حسن عون** : «يُدرك القارئ للمقتضب ظهور بواكير المصطلحات النّحويّة المصقولة والصّياغات العلميّة المتطوّرة التي احتلّت مكان المصطلحات الفجّة والتّعبيرات البدائيّة وطريقة اللّفّ والدّوران حول شرح الفكرة وبيان المقصود في كتاب سيبويه»[5]؛ وكمثال على ذلك تعبير **سيبويه** بـ "الجمع على حدّ التّثنية "؛ بمعنى جمع المذكّر السّالم؛ على حين عبّر **المبرّد** بـ "الجمع الصّحيح" إلى جانب مصطلح

[1] - المصدر نفسه: ص2/163-164. وينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي: ص35.
[2] - المدارس النّحوية لخديجة الحديثي، دار الأمل/اربد،الأردن، ط3/1422ه-،2001م: ص131.
[3] - مراتب النّحويين: ص88.
[4] - ينظر: المدارس النحوية لخديجة الحديثي: 132-134 ، والمدارس النّحوية لشوقي ضيف: 165-168.
[5] - تطوّر الدّرس النّحوي: ص68.

"الجمع الذي على حدّ التّثنية "؛ يقول **المبرّد:** «أمّا الواو فعلامة الرّفع، وأمّا النّون فبدل من الحركة وا لتّنوين اللّذين كانا في الواحد، ويكون فيه في الجرّ والنّصب ياء مكان الواو، ويستوي الجرّ والنّصب في هذا الجمع، كما استويا في التّثنية؛ لأنّ هذا الجمع على حدّ التّثنية وهو الجمع الصّحيح »[1]، وأمّا **سيبويه** فيقول: «وإذا جمعت على حدّ التّثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المدّ واللّين، والثّانية نون ... وذلك كقولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين»[2].

وعبّرَ **سيبويه** بمصطلح "الموقوع فيه" و"المكوّن فيه" عن الظرف؛ فقال: «فانتصب لأنّه موقوع فيها ومكون فيها »[3]، وقد عبّرَ **المبرّد** عنه بمصطلح "المفعول فيه"؛ قال: «فإن قال قائل: فما بالك تقدّم الظروف وهي مفعول فيها والعامل معنى الفعل، ولا يجوز أن يعمل فيها التنبيه كما عمل في الحال، وكلاهما مفعول فيه، فمن أين اختلفا؟»[4].

كما اعتنى بالتّعريفات والحدود التي كان يسوقها في فاتحة كلّ باب من أبواب كتابه (المقتضب)؛ من ذلك حدّه للاسم في أوّله وبيان العلامة التي تدلّ عليه؛ يقول : «الاسم ما كان واقعاً على معنى؛ نحو : رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك »[5]، أمّا **سيبويه** –على حدّ علمي– فإنّه لم يُعرف الاسم؛ وإنّما اكتفى بالتّمثيل له؛ حيث جاء في الكتاب : «فالاسم: رجل وفرس وحائط»[6].

6) اختراع علم أصول النّحو:

لم يؤسّس متقدّمو النّحاة منهجاً نظرياً للبحث النّحوي؛ يُبيّنُ الأسس الّتي يستندون عليها في تقرير قواعدهم؛ ويبدو أنّ أسس البحث وأدلّته كانت ماثلة في نفوسهم وإن لم يقيّدوها؛ لأنّ عمَلهم كان قريباً من الكمال منهجاً وتنفيذاً، ول قد وردَ مصطلح "**الأصل**" في مصنّفات النّحاة المتقدّمين وروداً عارضاً؛ مع اضطراب مفهومه من نحويّ للآخر؛ **فسيبويه** (ت180هـ) استعملَ لفظ الأصل في **كتابه** للدّلالة على حقّ الشّيء أو حكمه؛ مثل قوله : «هذه الحروف كان أصلها في الاستعمال بحروف الإضافة، وليس كلّ فعل يفعل به هذا»[7]،

---

[1] - المقتضَب لأبي العباس المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ط2/1399هـ- 1979م: ص143/1.
[2] - كتاب سيبويه: ص 18/1. وينظر: ص 17/1.
[3] - المصدر نفسه: ص 403/1-404.
[4] - المقتضب: ص 171/4.
[5] - المصدر نفسه: ص 141/1.
[6] - كتاب سيبويه: ص 12/1.
[7] - المصدر نفسه: ص 17/1.

كما استعمل "الأصل" للدّلالة على الأبواب النّحوية؛ من ذلك ما رواه **المبرّد** (ت285هـ) من أنّ **الإمام عليّاً** (رضي الله عنه) أعطى **أبا الأسود** (ت67هـ) أصولاً بنى عليها عمله[1].

ولعلّ **ابن السرّاج النّحوي** (ت316هـ) هو أوّل مَن جعل كلمة "الأصول" عنواناً لكتابه؛ فقد سمّى أحد كتبه (الأصول في النّحو)؛ غير أنّه لم يدرس فيه منهج البحث النّحوي أو يعرض أدلّته التي تُستنبط الأحكام النّحويّة على أساسها؛ فأصول **ابن السّراج** لا تختلف في دلالتها عمّا وردَ لدى المتقدّمين من الدّلالة على أبواب النّحو وقواعده العامة؛ لأنّه كتاب فـي النّحو العام؛ يقول **ابن جنّي** (ت392هـ): «وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّضَ لعمل أصول النّحو؛ على مذهب أصول الكلام والفقه؛ فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلاّ حرْفاً أو حرفين في أوّله»[2]؛ ومن خلال كلام **ابن جنّي** هذا نفهم علاقة أصول النّحو بأصول الفقه، وأنّه أوّل من بادر للتّأليف في أصول النّحو بالمعنى الاصطلاحي للأصول في كتابه (الخصائص)، ثمّ تبعَه **أبو البركات الأنباري** (ت577هـ) في كتابه (لمع الأدلة)، ثمّ **جلال الدّين السّيوطي** (ت911هـ) في كتابه (الاقتراح).

ويبدو أنّ النّحاة سلكوا م سلك أهل الفقه في تأسيس الأصول؛ لأنّهم كانوا إمّا معاصرين لهم أو لاحقين؛ فاعتنقوا مذاهبهم ونسجوا على منوالهم؛ وهو ما لم يتهيّأ للنّحاة المتقدّمين الّذين لم يكن لديهم حين بدأوا الدّرس اللّغوي إلاّ مادة مسموعة؛ فكان يلزم أن يتّخذوا من السّماع أساساً لاستنباط قواعدهم وكان يلزم أيضاً أن يكون القياس تالياً للسّماع؛ لأنّ السّماع لا يمكن أن يكونَ جامعاً شاملاً مهما بذلوا من جهد في جمع مادة اللّغة، ويبدو أنّ أهل الفقه قد أفادوا من مصادر النّحويين وأدلّتهم في السّماع والقياس وبنوا منهجهم العلمي على أساس ممّا ابتدعه ا لنّحاة المتقدّمون عليهم وإن لم يكن هؤلاء قد سجّلوا منهجهم أو حدّدوا أسسه، ويبدو كذلك أنّ النّحاة الذين كتبوا في "أصول النّحو" قد سلكوا المسلك ذاته من النّظر في أدلّة النّحاة المتقدّمين واستنبطوا أصولها؛ ولكن هذا النّظر لم يكن خالصاً فقد كان بين أيديهم ما عمله الأصوليون، فكان لابدّ لهم من التأثّر به؛ ومعنى ذلك أنّ التّأثير متبادل بين النّحاة والأصوليين؛ فقد تأثّر الأصوليون بمناهج النّحاة المتقدّمين، وتأثّرَ النّحاة بعدهم بالأصوليين[3].

---

[1] - الفاضل للمبرّد: ص 05.

[2] - الخصائص: ص 02/1.

[3] - ينظر: الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهـر الياسري، الدّار العربية للموسوعات/

لقد كانت أصول الفقهاء كالأصول التي اعتمدها قدماء النّحاة من غير أن ينظرو ا لها؛ فالنّصّ الشّرعي لدى الفقهاء هو الكتاب والسّنّة، يقابله "السّماع" لدى النّحاة، والقياس هو هو عند الفريقين، وهذان هما الأساسان المهمّان عند النّحاة والفقهاء، ثمّ زادَ الفقهاء على هذين الأصلين أدلّة أخرى مثل "الإجماع" و"استصحاب الحال"، وهي الأدلّة التي حاولَ النّحاة الذين كتبوا في الأصول استقصاءها في أعمال النّحاة المتقدّمين؛ فأدخلوا في الدّرس النّحوي ما اضطرّ أهل الفقه إليه، ولم تكن بالنّحو حاجة إليه؛ لأنّ أهل الفقه كانوا يتعاملون مع ما يخصّ النّاس في تفاصيل حياتهم الاجتماعيّة وكانت بهم حاجة إلى ما يؤيّ د ما يفتون به أو ما يسهّل عليهم تفسير الأمور وتوجيهها، وهو ما لم يكن النّحاة مضطرّين إليه إلاّ على سبيل المحاكاة غير الواعية[1].

7) ابتلاء النّحو بالجدل المنطقي والإغراق في التّعليل والتّأويل :

بعد أن أرسيَت أسس النّحو وقُعِّدت القواعد في القرنين الثّاني والثّالث الهجريين؛ تسرّبت إلى مناهج النّحويين عناصر أجنبية من مناهج التّفكير؛ وأخذت تسيطر تدريجياً على تفكير النّحاة وطريقة فهمهم للنّحو، وتصوُّرهم لقضاياه حتّى انتهت بهم إلى الانحراف به عن خطّه اللّغوي الأصيل؛ فلقد شاعت دراسة المنطق اليوناني بعد القرن الثّاني الهجري بعد أن اشتدّت حركة التّرجمة، وأثبت التّفكير المبني على هذا المنطق فاعليته في ميادين الدّراسات الكلامية والفقهية، الأمر الّذي أغرى النّحاة بالأخذ به في مناهجهم ودراساتهم؛ فتطوّرت ظاهرة القياس في الدّرس النّحوي تطوّراً جذرياً؛ فبعد أن كان ا لنّحاة الأوائل يقارنون الأشباه والنظائر ويستنبطون منها الأوصاف المشتركة، توسّعَ في القياس مَن جاءوا بعدهم؛ فجعلوه منهجاً ذا قواعد ومعالم محدّدة، وعدّوه منبعاً رئيسياً تستمدّ منه القواعد النّحوية [2]، وأصبح للقياس عند النّحاة أركان أربعة – كما هو عند الفقهاء – وهي : أصل وفرع وحكم وعلّة [3]، وهذا الحكم الّذي ينتهون إليه –بموجب القياس– قد يتنوع كما تتنوّع الأحكام الفقهية؛ فيكون واجباً أو ممنوعاً أو حسَناً أو قبيحاً[4].

بيروت، ط1/1423هـ-، 2003م: ص153-154.

[1] - ينظر: الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهـر الياسري: ص154-155.

[2] - ينظر: في اللغة والأدب لإبراهيم بيومي مدكور: ص47.

[3] - ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، للأنباري: ص93.

[4] - في اللغة والأدب لإبراهيم، بيومي مدكور: ص49.

وما دامت المسائل تؤخذ على منهج الأصل والفرع والحكم، فلا مفرّ من البحث وراء العلّة، وهكذا بدأ يشيع "**التّعليل**" في الدّرس النّحويّ منذ القرن الثّالث الهجريّ [1]، فألّفت الكتب في علل النّحو [2]، ومال النّحويون بعللهم إلى ناحية المنطق الأرسطي؛ الذي أخذ به علماء الكلام قبلهم؛ يقول **ابن جنّي**(ت392هـ): «اعلم أنّ جلّ علل النّحويين؛ وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين... أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين »[3]؛ وكانت النّتيجة أن «حلّت الدّراسة التّعليلية في النّحو محلّ الدّراسة الموضوعيّة الوصفيّة ... وتحوّلت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التّجريدية حتّى كادت المادة اللّغوية تختفي في غمرة التّعليلات »[4]؛ فلسْتَ ترى حكماً نحوياً ولا قاعدةً من قواعد النّحاة إلاّ ولها تعليل؛ يطول أو يقصر [5]؛ وهكذا «فتحَ مبدأ العلّة على النّحاة باب فلسفة مفرطة وثقيلة أحياناً، فهناك علل أُوَل وثوان وثوالث، وقد يكون للمعلول الواحد أكثر من علّة يتأوّلها كلّ نحوي كما يتراءى له ... وكثيراً ما استخدمت العلّة الواحدة في إثبات الشيء وضدّه»[6].

8) ثورة على النّحو البصري:

قبل **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) كانت هناك صيحات تعلن شكواها من إغراق النّحاة في التّعليل والتّأويل؛ كما كانت هناك محاولات لتيسير النّحو العربي، من أجل أهداف تعليمية؛ تمثّلت في تأليف مؤلّفات مختصَرة تلخّص أبواب النّحو، وتبتعد عن التّطويل وكثرة العلل[7]؛ إلاّ أنّ هذا لم يكفِ لإسكات المتذمّرين؛ فكانت هناك صيحات عابرة تمثّلت فيما روته كتب تاريخ النّحو والنّحاة عن ضيق البعض بما جرّه إدخال المنطق في دراسة النّحو من تعقيد وتعنّت؛ فقد روى **ابن جنّي** (ت392هـ)[8] أنّ الشّاعر **عمّار الكلبي** امتعض حين عيب عليه بيت من شعره؛ فقال:

ماذا لقِينا من المستعرِبين ومن ... قياس نحوِهم هذا الّذي ابتدَعوا

إن قلتُ قافية بِكْرا يكون بـــــها ... بيت خلاف الذي قاسُوه أو ذَرعوا

---

[1] - ينظر: تطوّر الدّرس النّحوي، لحسن عون: ص72.

[2] - من أمثلة ذلك: "العلل" لقطرب، و"علل النّحو للمازني"، و"المختار في علل النّحو لابن كيسان، و"الإيضاح في علل النّحو" للزجاجي.

[3] - الخصائص: ص48/1.

[4] - تطور الدّرس النّحوي لحسن عون: ص73.

[5] - اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف/القاهرة، ط2 (دت): ص143.

[6] - في اللغة والأدب لإبراهيم بيومي مدكور: ص52.

[7] - سنتناول في العنوان الآتي قضية المختصرات في النّحو.

[8] - ينظر: الخصائص: ص239/2-240.

و**أبو علي الفارسيّ** (ت377هـ) يقول عن معاصره **الرّماني** (ت384هـ) –وكان معتزلياً يأخذ بالمنطق في دراسته للنّحو– : «إن كان النّحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء »[1]، كما حمل **ابن ولاّد المصري** (ت332هـ) على فكرة تحكيم القياس في النّحو؛ وذهب إلى أنّه لا يصحّ الطّعن على العربي، أو رميه باللّحن أو الخطأ، أو تقديم القياس النّظري على المادة المسموعة، كما هاجمَ التّأويل والتّقدير وإدّعاء الحذف والإضمار [2]، ويشارك **المعريّ** (ت449هـ) بطريقته الخاصة في الحملة على من اشتهروا بالتّأويل واصطناع المنهج المنطقي في دراسة النّحو[3]، وأمّا **ابن حزم** (ت456هـ) فقد هاجم النّحو انطلاقاً من مذهبه الظّاهري الّذي يرفض القياس؛ فهاجمَ علل النّحو، وحكم بأنّها فاسدة جدّا، ويرى أنّ التّعمق في النّحو فضول لا منفعة فيه ؛ بل مشغلة عن الأوكد[4].

ويعتبر **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) صاحب أهمّ وأخطر محاولة لإصلاح النّحو العربيّ قبل العصر الحديث؛ لأنّها كانت عملاً فيه من الأصالة والتّكامل والموضوعيّة ما يؤهّله ليتبوّأ مكان الصّدارة بين من حاولوا إصلاح النّحو؛ ومن خلال كتابه (الرّد على النّحاة) يتبيّن لنا أنّه كان نحوياً مجتهداً؛ علاوة على شهرته كفقيه، وقد وجّه هجومه إلى عدد من الأصول التي انبنى عليها النّحو البصري؛ فهاجم نظرية العامل وما تولّد عنها؛ وممّا قاله: «وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل؛ لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنّها لا تفعل بإرادة ولا طبع »[5]؛ كما هاجم العلل الثواني والثّوالث والقياس، وأخيرا التّمارين غير العملية [6]، وحاولَ أن يُدعّمَ ذلك بعمل تطبيقي يضع فيه نظرياته هذه موضع التّنفيذ؛ فقد ذكرت الكتب التي أرّخت له أنّه ألّفَ كتاباً باسم (المشرق في إصلاح المنطق) ويُرجّح أنّه كان تطبيقاً للأصول التي تضمّنها كتابه (الرّد على النّحاة)[7].

---

[1] - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، دار المنار (دط) 1412هـ-1991م: ص173.
[2] - دعوات الإصلاح للنّحو العربي قبل ابن مضاء، مقال لأحمد مختار عمر بمجلة الأزهر، ع39 (1967م): ص516-517.
[3] - ينظر: رسالة الغفران، تح: بنت الشاطئ، دار المعارف،/القاهرة، ط9(دت): ص152-154، وعبث الوليد: ص80 ، ومقال: دعوات الإصلاح للنّحو العربي قبل ابن مضاء، لأحمد مختار عمر: ص519.
[4] - ينظر: رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، الموسوعة العربية للدّراسات والنشر/بيروت، ط1983/1م: ص 302/4، وينظر: ص217/4، 349.
[5] - الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف دار المعارف/القاهرة، ط1982/2م: ص70.
[6] - ينظر: المصدر نفسه: ص127-134، و 135-137.
[7] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص49.

ومع أهمية محاولة **ابن مضاء** وجدّيتها وقدرتها على تشخيص أهمّ علل النّحو وتحديد مواطن صعوباته؛ فإنّها لم يُكتَب لها أن تمارسَ تأثيراً ذا بال على الدّراسات النّحويّة في عصره أو بعده؛ فقد ظلّت مدفونة لا يعلم عنها أحد شيئاً حتّى بُعثت في العصر الحديث على يد **شوقي ضيف** (ت2005م) حين حقّق كتاب "الرّد على النّحاة" سنة 1947م.

9) محاولات تبسيط النّحو وتوضيحه بتأليف المتون والشّروح وغيرهما:

كانت كتب النّحويين المتقدّمين تؤَلّف لتتضمّنَ ما اهتدوا إليه من حقائق نحوية، وحرص أصحابها على استيفاء البحث في كلّ مسألة بذكر جميع ما يتّصل بها، إضافة إلى ما ظهر من خلاف طارئ بين النّحاة، وما عرضوه من علل وتأويلات وشواهد، فازدادت التآليف اتّساعاً، وتشعّبت الأبواب النّحويّة، وقد دفعَ هذا كلّه إلى ظهور فريق ثالث سعى إلى اختصار الأبواب وتقريب المسائل من أذهان المتعلّمين، فألّفت المتون ب نوعيها؛ المنثور والمنظوم، حتّى باتت تشكّل ظاهرة متميّزة في منظومة التّأليف النّحوي، ومن جهة أخرى تطلّبت هذه المتون شروحاً يزيل غامضها، وحواشٍ وتقريرات على هذه الشّروح يستدرك بها ما فاتها.

و"**المتن**" مصطلح يطلق عند أهل العلم على مبادئ فن من الفنون جمعت ف ي رسالة صغيرة خالية من الاستطراد والتّفصيل والشّواهد والأمثلة إلاّ في حدود الضّرورة، أمّا "**الشّرح**" فعمَلٌ يُتوخّى فيه توضيح ما غمض من المتون وتفصيل ما أُجملَ فيها، أمّا "**الحاشية**" فهي إيضاحات قُصد منها حلّ ما استغلق من الشّرح، وتيسير ما يصعب فيه، واستدراك م ا يفوته، والتّنبيه على الخطأ، والإضافة النّافعة، وزيادة الأمثلة والشّواهد، أمّا "**التّقارير**" فهي بمثابة هوامش كان يسجلها العلماء على أطراف نسخهم ممّا يظهر لهم من الخواطر والأفكار أثناء مطالعتهم للشّروح والحواشي أو التّدريس منها[1].

وأوّل متن نحوي منثور مخ تصر ظهر في القرن الثّاني الهجري؛ هو (مقدّمة **لخلف الأحمر البصري**) (ت180هـ)؛ والتي يقول في بدايتها : «لمّا رأيتُ النّحويين وأصحاب العربيّة أجمعين قد استعملوا التّطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلّم المتبلّغ في النّحو من المختصَر... فأمعنتُ النّظر والفكر في كتاب أؤَلّفه وأجمَعُ فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلّم عن التّطويل، فعملْتُ هذه الأوراق »[2]، وقد توالت

[1] - يُنظر : المتون والشّروح والحواشي والتّقويرات في التأليف النحوي: مقال ضمن مجلة "الأحمدية" العدد04 جمادي الأولى 1420هـ: ص255.

[2] - مقدّمة في النّحو، تح: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة/دمشق (دط) 1381هـ، 1961م: ص33-34.

بعده المتون النحوية النّثرية وزاد عددها، ومنها من نال شهرةً واسعةً ولاقى إقبالاً كبيراً؛ كمتن (الأجروميّة) لأبي عبد اللّه **ابن آجروم** الصّنهاجي (ت723هـ)، كما يمكن أن يندرج تحت اسم "المتون" كلّ كتاب قديم اختصَرَه مؤلّفه وأخلاه من الخلاف وكثرة التّعليلات؛ ككتاب (الجمل في النّحو) **لأبي القاسم الزّجاجي** (ت337هـ)، وكتاب (الجمل في النحو) **لابن خالويه** (ت370هـ)، وكتاب (الجمل في النّحو) **لعبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ).

أمّا فيما يخصّ "**المتن المنظوم**" فإنّ أقدم منظومة في النّحو تنسب **للخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت170هـ)؛ قال **خلف الأحمر** (ت180هـ): «وحروف النّسق خمسة وتسمّى حروف العطف، وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته في النّحو:

فانسق وصل بالواو قولك كلّه وبلا وثمّ و أو فليست تصعُبُ

الفـــاء ناسقة كذلك عندنـــا وسبيلها رحب المذاهب مُشْعَبُ »[1]

وقد قام الباحث **أحمد عفيفي** بتحقيق منظومة الخليل في النّحو تحت عنوان : (المنظومة النّحوية)، وبلغ عدد أبياتها ثلاثة وتسعين ومئتا بيت، وقد شكّك كثير من الباحثين في صحّة نسبتها **للخليل**، وفي صحّة ما ذهب إليه **خلف الأحمر**[2]؛ واستدلوا بعدّة أدلّة؛ منها : أنّ الذين ترجموا للخليل لم ينسبوا له أيّ نظم في النّحو، واشتمال هذه المنظومة على مصطلحات لم تكن معروفة لدى البصريين، وغيرها من الأدلّة[3]، وبصرف النّظر عن صحّة نسبتها **للخليل** فإنّ هذه المنظومة تعدّ أوّل منظومة في النّحو في ذلك الوقت المبكّر، ثمّ تتابعت بعدها المتون المنظومة؛ فنَظَمَ **أحمد بن منصور اليشكري** (ت370هـ) أرجوزة في النّحو، عدد أبياتها قارب الثلاثة آلاف[4]، ثمّ صنّف **الحريري** (ت516هـ) أرجوزته النّحويّة (ملحة الإعراب وسنحة الآداب) في خمسة وسبعين وثلاثمائة بيت؛ ومع أنّها لم تنل حظّاً كبيراً عند الدّارسين مثل ما نالته (ألفية ابن مالك) المتأخرة عنها زمنياً؛ إلاّ أنّ لها شروحاً كثيرة؛ منها شرح الحريري نفسه[5] وشرح **لابن مالك** .

وبعد **الحريري** نَظَمَ **الحسين بن أحمد بن خَيْران البغدادي** (ت600هـ) متناً في النّحو[6]، ثمّ تتابعت المتون النّحويّة المنظومة حتّى وصلت ذروتها في القرنين السّابع والثّامن الهجريّين

---

[1] - مقدّمة في النّحو: ص85- 86.

[2] - ينظر: المنظومات النّحوية وأثرها في تعليم النّحو، لحسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان: ص19.

[3] - ينظر المصدر نفسه : ص19-20.

[4] - ينظر: الأشباه والنّظائر للسّيوطي: ص267/1.

[5] - ينظر مقال: المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي: ص252.

[6] - ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: ص531/1.

أثناء عصر المماليك، واتّسعت رقعتها وكثر النّاظمون لها [1]، وكان من أبرزهم : **ابن معطٍ (ت628هـ) وابن الحاجب** (ت646هـ) **وابن مالك** (ت672هـ).

ومن أهمّ خصائص هذه المتون النّحويّة المنظومة : الاختصار الشّديد، وطغيان التّلميح على التّصريح، وقد اختار أكثر النّاظمين لها الرّجز؛ لأنّه أوفى بحور الشّعر نغماً؛ وأكثرُها مطاوعة في تفاعيله للحذف والزّحافات والعلل[2].

وأمّا ظاهرة **الحواشي والتّقريرات** فقد بدأت في أواخر عصر المماليك، وانتشرت في عصر العثمانيين، وأصبحت طابَعاً شاملاً لتدريس العلوم، ومنهجاً سائداً من مناهج التأليف فيها؛ لذلك يُعَدّ علماء عصر المماليك أوّل مَن وصلَ المتون والشّروح بالحواشي والتّقريرات، ويعدُّ محمّد بن عبد الرّحمن المعروف **بابن الصّائغ** (ت776هـ) من أوائل المحشين على المؤلّفات النّحويّة في (حاشيته على مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري)[3]، ثمّ تتابع المحشون بعده[4].

ويمكن أن نردّ أسباب ظهور هذه الألوان من التّصانيف وكثرتها في العصور المتأخّرة إلى أنّ هذه العصور جاءت بعد عصور سابقة؛ عاشَ فيها الأئمّة المحقّقون يؤلّفون ويجتهدون، فخلّفوا تراثاً ضخماً متكاملاً، وحينما اطّلعَ عليه المتأخّرون أدركوا أنّهم ليس لديهم زيادة علمية؛ كما أنّ طلاّب زمانهم يصعب عليهم استيعاب هذا التّراث؛ يقول **ابن خلدون** (ت808هـ): «واعلم أنّه ممّا أضرّ بالنّاس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته، كثرة التّآليف واختلاف الاصطلاحات في التّعاليم وتعدّد طرقها، ثمّ مطالبة المتعلّم والتّلميذ باستحضار ذلك... فيحتاج المتعلّم إلى حفظها كلّها أو أكثرها، ومراعاة طرقها، ولا يفي عمره بما كُتب في صناعة واحدة إذا تجرّدَ لها، فيقع القصور ولابدّ دون رتبة التّحصيل»[5].

وقد نال هذا النّوع من التأليف الكثير من النّقد خاصّة في العصر الحديث [6]؛ ومهما يكن فإنّ تعدّد المتون وتنوّع الشّروح والحواشي والتّقريرات؛ قد كوّنَ –في حقيقة الأمر– ثروة علميّة

---

[1] - يُنظر مقال :المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي: ص252-253.

[2] - ينظر: المرجع نفسه: ص255.

[3] - ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي/بيروت، (دط) (دت): ص 1753/2.

[4] - ينظر مقال: المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي: ص260-261.

[5] - المقدّمة ، تح: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، ط2005/1م: ص531.

[6] - ينظر: الدّرس النّحوي في بغداد، لمهدي المخزومي، دار الرّائد العربي/بيروت، ط1407/2هـ-1987م: ص161-162، وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث سعيد: ص13-14، ومقال:المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي: ص265-265.

عظيمة خلدت مع الزّ مان، وحفلت بالمعارف المفيدة، والآراء السّديدة، والنّظرات المبتكرة، إضافة إلى ميزة أخرى هي أنّها حفظت نصوصاً من مصادر سقطت من يد الزّمن (على حدّ تعبير **شوقي ضيف**)، ولم تصلنا غير أسمائها، كما أنّ هذا النّمط التّأليفي قد حقّق غرضاً تعليمياً؛ تمثّلَ في التّدرّج في التّحصيل العلمي، إلى جانب هذا كان حفظ المتن عن ظهر قلب عوناً على الإلمام بالحقائق العلميّة وحفظها، وسرعة استحضارها[1].

وبمرحلة الشّروح والحواشي والتّقريرات دخلت الدّراسات النّحويّة فيما يُشبه الرّكود والجمود؛ ربّما بسبب الظّروف السّياسية الجديدة؛ التي لم تشجّع على القيام بالإصلاح قدر ما شجّعت على الجمود والعقم حتّى نادى بعضهم بغلق باب الاجتهاد.

10) الطّباعة وبوادر إحياء البحث النّحوي من جديد :

مع بداية عصر النّهضة العربيّة؛ الذي يبدأ بعد حملة نابليون على مصر سنة 1798م، بدأت تنتشر المطابع في المشرق العربي، والتي كان ضمن مطبوعاتها الكتاب النّحوي[2]؛ وقد بدأ العمل على طباعة أهمّ الكتب النّحوية القديمة؛ فخرجت من شكلها المخطوط إلى شكل جديد؛ أكثر تنظيماً ووضُوحاً، تحت إشراف نخبة من رجال النّهضة، الذين شارك كثير منهم في بعثات إلى أوربا، عادوا منها متشبّ عين بروح البحث، ومُتقِنِين لتقنيات التّأليف والتّحقيق.

وكانت قد ظهرت الطباعة العربيّة في **الشّام** خلال القرن الثّامن عشر، وكان من أقدم مطابعها مطبعة "فرحيا"، ومطبعة "القدّيس جاورجيوس " للرّوم الأرثوذكس التي ظهرت ببيروت سنة1753م، ثمّ "المطبعة الأمريكية للمبعوثين الأمريكان" سنة 1834م؛ والتي طبعت الكثير من الكتب المدرسيّة، ثمّ المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين سنة 1854م، ثمّ "المطبعة السّوريّة" **لخليل الخوري** الذي أنشأها سنة 1857م، ثمّ "مطبعة المعارف" للبستاني **(بطرس بن بولس)** سنة 1867م، أمّا في **مصر** فإنّ أقدم مطبعة ظهرت فيها هي مطبعة الحملة الفرنسية، والتي أطلق عليها اسم "المطبعة الأهليّة"، وبعد ن استقرّ الوضع **لمحمّد علي** (ت1849م) أنشأ على أنقاضها سنة 1821م مطبعة عرفت بنفس الاسم، ثمّ نُقلت إلى

---

[1] - ينظر مقال: المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي: ص269.

[2] - أمّا خارج البلاد العربية فإنّ أوّل كتاب في النّحو العربي طُبع هو متن "الكافية" لابن الحاجب؛ سنة 1592م بإيطاليا. ينظر: في اللغة والأدب دراسات وبحوث، محمود الطّناحي، دار الغرب الإسلامي، ط2002/1م: ص2/ 499.

بولاق فعُرفت بـ "مطبعة بولاق " التي استمرّت في عملها لأكثر من تسعين سنة، وهذه المطبعةهي نواة المطبعة الأميرية[1].

فكان لهذه المطابع جهود واضحة في نشر أهمّ كتب التّراث ومنها الكتب النّحوية؛ يقول **عبد السّلام هارون** (ت1988م) عن مطبعة بولاق : «ولست أدري ماذا يكون الوضع لو لم تبكر هذه المطبعة بنشر تلك الكتب وإذاعتها؟ »[2]، وكان يُشرف على تصحيح وإخراج تلك الكتب مجموعة من الشّيوخ؛ منهم : الشيخ **نصر الهوريني** (ت1874م)، والشّيخ **قطة العدوى** (ت1862م)، والشّيخ **محمد الحسيني** وغيرهم؛ يقومون بالإشراف على الطبع على قدر طاقتهم ومنهجهم السّاذج في الإخراج[3].

ومع انتشار **المدارس** بدأت المحاولات الأولى لإصلاح كتب تعليم العربية ونحوها؛ فكانت أوّل محاولة من وضع **علي باشا مبارك** (ت1893م) في كتابه : (طريق الهجاء والتمرين على القراءة في اللغة العربية)، كما عَهِدَ علي مبارك –حين تولّى نظارة ديوان المدارس سنة 1868م إلى **رفاعة الطهطاوي** (ت1873م) بتأليف رسالة فـي النّحو؛ فاستجاب له وأخرج كتابه (التّحفة المكتبية لتقريب اللّغة العربية) الّذي يُعتبَر قفزة واسعة إلى الأمام؛ على الرّغم من أنّه التزمَ بمنهج النّحو التّقليدي؛ إلاّ أنّه جدّد من ناحية التّناول والعَرض، واستخدم لغة سهلة مباشرة، وتحاشى الخلافات النّحوية وال تعليل؛ واستخدم الجداول لأوّل مرّة في كتب النّحو العربي، وكتبَ عناوين الأبواب بخطوط بارزة[4].

وكان عمل **رفاعة الطّهطاوي** حافزاً للآخرين على السّير على منواله؛ فألّفَ **الشّيخ حسين أحمد المرصفي** (ت1889م) كتاب (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية)؛ ولعلّ الجديد فيه – على كتاب **رفاعة**– هو استخدام علامات التّرقيم، ومن ناحية الأسلوب فكان واضح الصّياغة مُجدّد في التّعريفات، مع العناية في اختيار الأمثلة وأكثر تفصيلاً للمادة النّحوية[5].

---

[1] - ينظر: قطوف أدبية لعبد السّلام هارون، مكتبة السرة/القاهرة، ط1/1409ه-،1988م: ص36-37.
وحول المطابع في مصر ينظر: في اللغة والأدب بحوث ودراسات لمحمود الطناحي: ص625-679.

[2] - قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، مرجع سابق: ص39.

[3] - ينظر: قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي، مرجع سابق: ص39.

[4] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص60.

[5] - ينظر: تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية، لأحمد المرصفي، القاهرة 1286هـ: ص1-2.
وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص62.

وهكذا استمرّت المحاولات خلال القرن التّاسع عشر الميلادي، والمُنصبَّة على تيسير النّحو للمراحل الابتدائية، إلى أن ألّفَ الشّيخ **حسين المرصفي** كتابه (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربيّة)[1]؛ الّذي حاوَلَ فيه علاج المشكلة بالنّسبة للمراحل العليا؛ فجاء أكثر عمقاً وشمولاً، وقد أبدى فيه ملاحظات على كتب النّحو التّقليدية، وعلى المنهج الذي كان متّبَعاً في تدريس هذا الفن؛ ومن أبرز تلك العيوب – في نظره– امتلاء تلك الكتب بالتكرار وانصرافها للشّروح المتعدّدة التي لا تكون لبعضها نتيجة سوى إغلاق الموضوع وطمس معالمه وأفكاره[2].

كما أنّ **الشّيخ محمّد عبده** (ت1905م) ومنذ أن تولّى تحرير الجريدة الرّسم يّة (الوقائع) سنة1880م، بدأ يُوجّه نقْداً شديداً لنظام التّعليم وللكتب المستخدَمة في تعليم اللّغة العربية، ممّا دفعَ المسئولين إلى اتّخاذ خطوة إيجابيّة في طريق إصلاح التّعليم؛ فأنشئ عام 1881م "مجلس المعارف الأعلى"؛ لإعطاء رأيه في كلّ المسائل الخاصّة بتحسين المدارس، وفي27 سبتمبر 1888م أصدر **علي مبارك** (ناظر المعارف في الوزارة وقتذاك) الأمر رقم 411؛ تكونّت على إثره لجنة مكوّنة من أصحاب الخبرات الطّويلة في درس العربية وتدريسها ومعاناة مشاكلها، ومهمّتها الأساسية إصلاح كتب التّعليم[3].

لقد كان القرن التّاسع عشر الميلادي (قرن بدء الطباعة للكتاب النّحوي القديم، وتشييد المدارس وتأليف الكتب المدرسيّة التّعليمية) مُمهّدا للقرن العشرين الّذي شهدَ ثورة في الدّراسات النّحوية؛ سواء من حيث إعادة إحيائه وتحديثه أو من حيث محاولات التّجديد فيه.

[1] - مطبوع في جزئين؛ الأوّل عام 1289هـ، والثاني عام 1292هـ.
[2] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي : ص63-64.
[3] - ينظر: تاريخ التّعليم في مصر لأحمد عزّت عبد الكريم: 260/3، وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص67.

الفصل الأوّل

المصنّفات النّحوية في القرن العشرين
واتّجاهات التّقليد فيها

توطئة: مفهوم التّقليد في النّحو وتحديد أوجهه

المبحث الأوّل
اتّجاهات التّقليد في شكل المؤلّفات النّحوية

المبحث الثّاني
اتّجاهات التّقليد في ترتيب الموضوعات النّحوية (التّبويب)

المبحث الثّالث
اتّجاهات التّقليد في مضامين الكتب المدرسية

-توطئة: مفهوم التقليد في النّحو وتحديد أوجهه:

قبل الخوض في المصنّفات النّحوية في القرن العشرين واتّجاهات التّقليد فيها؛ حريّ بنا أن نحدّد مفهوم التّقليد في النّحو، وهو أمر ليس بالهيّن؛ لندرة – إن لم نقل انعدام– الدّراسات التي تطرّقت إلى موضوع التّقليد في النّحو العربيّ؛ وهو أمر يرجع لولع المُحدَثين بالتجديد والمجدّدين في النّحو ماضياً وحاضراً؛ حدَثَ هذا على الرّغم من كثرة التّقليديين في النّحو خلال القرن العشرين؛ الّذين ساروا في مؤلّفاتهم على نهج النّحاة القدامى؛ سواء من حيث المنهج في ترتيب مباحث النّحو أو من حيث اعتماد نفس أصول ومبادئ النّحو البصريّ؛ وبهذا كان لزاماً علينا بعد تعريف التّقليد لغةً واصطلاحاً؛ أن نتلمس مفهوماً للتّقليد النّحوي من خلال مفاهيم التّجديد والتّيسير النّحوي والتي كَثُر تناولها في الأبحاث الحديثة.

فالتّقليد **لغة:** من قَلَدَ: وهو يدلّ على تعليق شيء على شيء وليِّهِ به [1]، وتقلَّدَ الأمر: احتمله، وتقلَّدَ السّيف: حملَه، والمُقَلَّدُ من الخيل: السّابقُ يُقَلَّدُ شيئاً ليُعرَف أنّه قد سبق [2]، وقلَّدَ المرأة قلادةً: جعلها في عنقها، والبعيرَ : جعَلَ في عنقه حبلاً ليُقادَ به [3]، وقلّدَ فلاناً: اتّبَعَه وحاكاه فيما يقول أو يفعل من غير حجّة ولا دليل، والتّقاليد : العادات المتوارثة التي يُقلّدُ فيها الخلفُ السّلفَ؛ مفردها: تقليد، وقلائدُ الشّعر: البواقي على الدّهر منه[4].

أمّا في **الاصطلاح:** فنجد **الشّريف الجرجاني** (ت816هـ) يعرّفُه بأنّه «عبارة عن قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل»[5] و«اتّباع الإنسان غيره؛ فيما يقول أو يفعل؛ مُعتقِداً الحقية فيه من غير نظر وتأمُّل في الدّليل »[6]، أي أنّ **التّقليد** هو اتّباع للغير من غير نظر؛ وكأنّ هذا المُتَّبِع جعَلَ قولَ الغير أو فعلَه قلادةً في عنقه، وربّما عُرّفَ (التّقليد) بأنّه اعتقاد جازم غير ثابت أي يزول بتشكيك المشكّك[7].

ومن تعريفات القدماء يستنتج **الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح** [8] (ت2017م) أنّ **التّقليد** غير محصور في اتّباع القدماء؛ وإنّما هو مفهوم يقابل "الأصالة" التي تعني عنده ألاّ

---

[1]- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، (دط)1399ه-1979 م: ص19/5 (قلد).

[2]- ينظر: لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف/القاهرة (دط) (دت): ص3718 (قلد).

[3]- ينظر: محيط المحيط ، لبطرس البستاني، مكتبة لبنان/بيروت، (دط)1987م: ص752.

[4]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق/القاهرة، ط1425/4هـ 2004م: ص754 (قلد).

[5] - التّعريفات، مكتبة لبنان/بيروت، (دط)1985م: ص67.

[6] - المصدر نفسه: ص67.

[7]- ينظر: محيط المحيط ، لبطرس البستاني: ص752.

[8] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر/الجزائر، (دط)2012م: ص 11/1.

يكون الإنسان نسخة لغيره، والأصيل هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد، لم يسبق إليه مهما كان الزّمان الذي يعيش فيه، أمّا **التّقليد** فهو اتّباع الغير؛ بصفة عامة؛ سواء كانوا من النّحاة القدامى، أم من الغربيين المحدثين.

ومن خلال ما تقدّم نستطيع أن نخرج بمفهوم للتّقليد في مجال الدّرا سات النّحويّة؛ فنقول: بأنّه اتّباع للنّحاة واللسانيين الآخرين، والأخذ بأقوالهم، والنّسج على منوالهم في مجال التّأليف والتّصنيف أصولاً وطرائقَ، وقد اتّجهَ التّقليديون في القرن العشرين اتّجاهين : اتّجاه أصولي سلفي؛ سار على نهج القدامى، ويرى أصحابُه الرّجوع إل ى الأصول من كتب المتقدّمين والزّهد في كتب المحدَثين، واتّجاه تهذيبي استمدّ من روح العصر؛ يدعو أصحابُه إلى وضع كتب حديثة تتناسب مع قابليات النّاشئة من الطّلبة على وفق المراحل الدّراسية.

المبحث الأوّل

اتّجاهات التقليد في شكل المؤلّفات النّحوية

عرفت المؤلّفات النّحويّة أشكالاً عديدةً منذ بدء التّأليف في النّحو؛ فمنها ما اتّخذت شكل المطوّلات، ومنها ما اتّخذ شكل المختصرات، ومنها ما ألّف كشرح لمسائل مشكلة، ومنها ما ألّف في شرح شواهد شعريّة لمصنّف من المصنّفات، ومنه ما وُضع عَرْضاً للخلاف بين علماء المذاهب النّحويّة، أو انتصاراً لبعضها، ثمّ كانت المتون وما تبعها من شروح وحاشيات وتقريرات، ولم يشذ مؤلّفو الكتب النّحويّة في القرن العشرين عن هذه القاعدة؛ فقد صنّفوا في معظم الأشكال المذكورة؛ مع تفاوت في النّسبة بين شكل وآخر؛ وفيما يلي عرضاً لأهمّ الأشكال التّقليديّة الّتي عَرَضَ فيها نحاة هذا القرن مادتهم النّحوية.

1-المختصرات النّحوية :

نقصد بالمختصرات النّحوية تلك المؤلّفات النّحويّة المحدودة الحجم [1]؛ ويمكن أن نجمل خصائصها في النّقاط التّالية[2]:

- البعد عن المسائل الخلافية، والاكتفاء بأيسر المذاهب.
- الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل.
- عدم الإسراف في التقسيمات والتّعليلات.

وتأليف المختصرات النّحوية ليست وليدة العصر الحديث؛ بل هي قديمة قدم النّحو العربيّ[3]؛ فهو عمل رافقَ النّحو العربي منذ أن بدأ التّأليف النّحوي في القرن الثّاني الهجري؛ حيث نجد **خلف الأحمر** (ت180هـ) قد ألّف (مقدمة في النّحو)؛ ليستغني بها المتعلّم عن التّطويل وكثرة العلل كما قال في بداية مقدّمته [4]، وذُكر أنّ **لعلي بن حمزة الكسائي**(189هـ) مختصرا في النّحو، ومختصرات أخر لكلّ من : **يحي بن المبارك اليزيدي** (ت202هـ) **وأبي**

---

[1] - باستثناء "المنظومات النحوية" و"شروح المتون النّحويّة" المُختصَرة؛ لأنّنا سنتناولها في المواضيع اللاحقة.

[2] - ينظر: خصائص التّأليف النّحوي في القرن الرابع الهجري لسعود بن غازي دار غريب/القاهرة، ط1/1425هـ، 2005م: ص97.

[3] - ينظرمقال: المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي: ص245-272، ومقال: المختصرات النّحويّة نشأتها وأغراضها، لهنداوي، مجلة علوم اللغة مج11،ع1/2008: ص93-125.

[4] - ينظر: مقدّمة في النحو لخلف الأحمر: ص33-34، والصفحة 32 من هذا البحث حيث ذكرنا ما قاله خلف حول هدفه من تأليف مقدّمته.

عمر الجرمي(225هـ)...إلخ[1]، ومن خلال ما قاله **خلف الأحمر** السّالف الذّكر وغيره من مؤلّفي المختصرَات النّحويّة نفهم أنّ الهدف منها هو التّيسير على المبتدئين؛ وأنّ فكرة "التّيسير" التي تَغنّى بها دعاة تجديد النّحو في العصر الحديث فكرة قديمة شغلت فكر النّحاة القدامى ووجدوا لها الحلّ في تأليف مختصرات تكتفي من القواعد بما يحتاج إليه المتعلّم المبتدئ .

ومع انتشار المدارس مع بداية عصر النّهضة العربية صارت هذه المختصرات موجّهة بشكل أساسي لتلاميذ وطلبة هذه المدارس؛ لذا سارت وفق منهاج ومقرّر الوزارة؛ الذي كان نحوا بصرياً بامتياز؛ وقد سار تأليف المختصرات على منوال المنهجيّة المبنية على تيسير النّحو وسلوك أقرب الطّرائق وأيسرها في عرض المادة النّحويّة ومسائلها، ومراعاة المستوى التّعليمي الّذي أُلّف الكتاب من أجله؛ ويمكن أن نجمل أهمّ ميزات مختصرات النّحو في القرن العشرين في النّقاط التّالية:

- إجراء التّطبيقات في نهاية معظم الموضوعات، ومقرونة أحياناً بالأجوبة.
- استخدام الأشكال والجداول في الموضوعات ذات التفريعات المتعدّدة.
- الإكثار من الإعراب التّطبيقي.
- الإكثار من الشّواهد القرآنية مقارنة بالشّواهد الأخرى.
- اعتماد طريقة السّؤال والجواب في البعض منها.

ومختصرات النّحو في هذا القرن تُعَدّ بالمئات؛ لذا يصعب حصرها وتعدادها في هذا المبحث؛ ولا ضرر أن نأخذ نموذجاً مشهورا واحداً أو اثنين من كلّ بلد عربي اشتهر بكثرة التّأليف في هذا الشّكل من المؤلّفات النّحويّة؛ مع الوقوف عند كلّ مختصَر لعرض مضمونه باختصار.

فمن **مصر** نذكر كتاب **(القواعد الأساسية للغة العربيّة) لأحمد الهاشمي** (ت1943م)، وقد قام بتأليفه سنة 1354هـ[2]؛ وهو كتاب نال شهرة واسعة وبقيت طبعاته تتوالى من عدّة دور نشر إلى الآن[3]؛ وسار الهاشمي في ترتيب مباحثه على ترتيب (الألفيّة لابن مالك)، مع الاعتماد على بعض شروحها وما اشتهر من المؤلّفات النّحويّة؛ يقول : «هذا كتاب القواعد الأساسية... نحوْت فيه ترتيب الألفيّة لأنّها عند كافة العلماء مرضيّة، وسرّحت في أسفار

[1] - ينظر المزيد في المقال السابق الذكر: المختصرات النّحويّة نشأتها وأغراضها، لعلي هنداوي.
[2] - وذلك اعتمادا على ما جاء في ختام مقدّمة مؤلّفه.
[3] - آخرها طبعة صدرت عن "مؤسسة الرسالة ناشرون" سنة 1428هـ- 2007م.

النّحو النّظر... وجمعتُ فيه لطائف "التّصريح" وتُحَف الأشموني، وتحقيقات "الصّبان" ونُتَف "الخُضَري" ودقائق "الرّضي"، وبدائع "المغني"؛ ومع هذا كلّه جمع إلى غزارة المادة سهُولة الاختيار؛ لينتفع به المبتدئون، ولا يستغني عنه المنتهون »[1]؛ فجاء المختصر في مائتي ن وسبع وخمسين صفحة عدا الفهارس؛ متضمّناً تمهيداً وعش رة أبواب، ويلاحظ كثرة التهميش الّذي طغى على معظم الصّفحات؛ وربّما كان القصد منه زيادة الفائدة لمن أراد التّوسّع في الموضوع؛ إضافة إلى الإعراب النّموذجي في ذيل كلّ باب وبعض المباحث، تليه تطبيقات للتدريب.

ومن المختصرات النّحويّة التي نالت شهرة واسعة؛ وطبع عشرات الطّبعات؛ نذكر كتاب **(ملخّص قواعد اللّغة العربيّة)**[2] **لفؤاد نعمة**، الّذي قسّم كتابه إلى جزأين؛ جزء تضمّنَ النّحو وجزء تضمّن الصّرف؛ بالنّسبة لجزء النّحو فجاء في مقدّمة وستّة أبواب؛ تناول في المقدّمة الكلمة والجملة وشبه الجملة، وجعل الباب الأوّل للأسماء وقسّمه إلى فصول بحسب حركة الإعراب والبناء، وجعلَ الباب الثاني للأفعال من حيث الإعراب والبناء، والباب الثالث للحروف بحسب اختصاصها، والباب الرابع للجمل، والخامس للأساليب النّحويّة كالقسم والشّرط، والسّادس للتّطبيقات والنّماذج الإعرابيّة، والمميّز في جزء النّحو أنّه ختمه بأشكال تخطيطيّة تفريعيّة لكلّ من الاسم والفعل؛ فكان للاسم أربع أشكال، وللفعل اثنين.

واتبع نفس الخطّة في جزء الصّرف؛ حيث خصّص باب للاسم، وباب للفعل، وباب لمتفرقات من همزة وإعلال وإبدال وعلامات ترقيم والكشف في المعاجم، ليختم الجزء بباب للتطبيقات العامة على الموضوعات الصّرفيّة المتناولة.

ومن أشهر المختصرات النّحويّة الحديثة كذلك **(مختصر النّحو) للشّيخ عبد الهادي الفضليّ**(ت2013م)، ومختصره يقع في جزء واحد من القطع الكبير، طُبع أوّل مرّة في مطبعة النعمان في النجف عام 1391هـ-1971م، ويقع في ست وأربعين ومئتي صفحة ، ويقال: إنَّه طُبع أكثر من عشرين طبعة نظراً لإ قبال الدارسين عليه، وأنَّه حصل على جائزة أكثر مطبوع في السعودية [3]، والمختَصَر كما يقول مؤلّفه : «محاولة متواضعة لاختصار علم

---

[1] - القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية/بيروت، (دط) (دت): ص08.

[2] - جاء في الغلاف الخلفي للكتاب: صدرت طبعته الأولى في 1973؛ ولسهولته وبساطته وترتيبه نال تقدير العديد من الكتّاب والأدباء والمسئولين عن تدريس اللغة العربيّة، واعتمدته وزارة التعليم ضمن قائمة الكتب التي تودع مكتبات الإدارات التعليميّة . ينظر: الطبعة 19.

[3] - ينظر: الدّرس النّحوي عند علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف، رسالة دكتوراه لصالح كاظم الجبوريّ: ص 50.

النّحو وفق منهج دراسيّ ميسّر وبأسلوب واضح، قصدت أن أقدّمه لطالب النّ حو خلاصةً وافية لموضوعاته ومسائله »[1]؛ وهو ما التزم به فعلاً؛ حيث اعتنى بالحدود النّحويّة، وأخذ بالآراء المشهورة، وتجنّبَ الخلافات والشّواذ، واستخدم الأشكال والجداول في الموضوعات ذات التّفريعات المتعدّدة؛ وهي أشكال تعين المتعلّم على السّيطرة على الموضوع فهماً وحفظاً، كما دعّمَ مسائله بشواهد نحويّة قرآنيّة وأحاديث نبويّة، وأبيات شعريّة، بالإضافة إلى الأمثلة الإنشائيّة، وقام بإجراء التّطبيقات الإعرابيّة في نهاية أغلب الموضوعات.

وقد قسّم "**الفضلي**" مُختَصره وفق علامة الإعراب؛ فباب للمرفوعات، وباب للمنصوبات، وبلب للجرورات، باستثناء المجزومات التي لم يفرد لها باباً؛ وإنّما تناولها في بابين؛ باب "إعراب الفعل"؛ تناول فيه الأدوات الجازمة لفعل واحد، وفي باب "الأساليب الإنشائية" وتحت عنوان "أسلوب الشّرط" تناول الأدوات الّتي تجزم فعلين، وإضافة إلى هذه الأبواب حوى المختصَر على موضوعات: الكلمة وأقسامها، والإعراب والبناء، والنّكرة والمعرفة وأقسامهما، والتّوابع، والأسماء العاملة عمل الفعل، وأنواع الجمل، ونشير إلى أنّه لم يضمّن هذا المختصر موضوعات الصّرف لأنّه خصّص لها مختصرا مستقلا سمّاه "مختصر الصّرف".

وكان **للقساوسة اللبنانيين** دورٌ بارز في إحياء التّراث العربي طباعةً وتحقيقاً وتأليفاً؛ وهذا حتّى قبل عصر النهضة العربيّة؛ ومن مؤلّفاتهم النّحويّة المختصَرة نذكر كتاب **(كفاية الطّالب وبغية الرّاغب في علم النّحو)** للقس **يوسف الجعيتاوي الأنطوني** ؛ الّذي اعتمد فيه على طريقة السّؤال والجواب تسهيلاً على الطلبة؛ حيث قال في المقدّمة : «فلمّا رأيت إقبال السّواد الأعظم من أرباب المدارس وطلبة اللغة العربيّة على الطّريقة الحديثة وهي إبراز القواعد في صورة السّؤال والجواب التي جرى عليها لهذا العهد الأستاذ الفاضل المرحوم رشيد الشّرتوني محتذياً فيها ما نهجه الإفرنج لمدارسهم من الأسلوب الجديد في التّصنيف على حسب مقتضيات العصر تخفيفاً على الطّلاب مشاق المرامي ... وقد تجنّبتُ فيها رعاية له منازعات أهل هذا الفنّ ومناظراتهم أخْذاً وردّاً، وعوّلْتُ فيها على الرّأي الأصوب سواءٌ كان للجمهور أو لبعض أفراد هم دون أن أشير إلى ذلك ... وأثبت في آخر كلّ فصل تمارين مختلفة المقاصد يطلب من التّلميذ تطبيقها على ما انطوت عليه تلك الفصول من القواعد تخريجاً وإعراباً وإنشاءً»[2].

[1] - مختصر النّحو، لعبد الهادي الفضلي، دار الشروق/جدة، ط1400/7هـ، 1980م: ص05.
[2] - كفاية الطّالب وبغية الرّاغب في علم النّحو، ضبطه: الخوري نعمة الأباخوسي، مطبعة صيدا/بيروت،

ومن قوله يظهر التّأثير الأجنبي في المؤلّفات النّحويّة التّعليميّة العربيّة الحديثة؛ وهو تأثير لم يمس جوهر النّحو العربي؛ وإنّما كان في طريقة تناوُل وعرض المادة النّحويّة الموجّهة أساساً للمبتدئين؛ الّذين يحتاجون إلى المحاورة الّتي تزيد في قدرة الاستيعاب، إضافة إلى المزاوجَة بين الدّرس النّظريّ والدّرس التّطبيقيّ؛ وكمثال على ما جاء فيه نورد ما يلي:

س مِمّ يتألّف الكلام ؟

ج يتألّف من الكلمة، وقد أفاد الإفادة التّامّة؛ وهي الّتي عليها يحسن سكوت المتكلّم ويكتفي المخاطب.

س ما الكلمة ؟

ج الكلمة مفرد؛ وهي إمّا اسم كرجل، أو فعل كقام، أو حرف كمِن.

(إيضاح) وذلك لأنّ منها ما يصحّ أن يكون ركناً للإسناد...إلخ[1].

ومن المختصرات النّحويّة ما كانت ضمن كتب القواعد العامة؛ التي تتناول بالإضافة للنّحو كلّ من البلاغة والعروض والإنشاء؛ ككتاب **(اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب) لمحمّد علي السّراج**[2]؛ الّذي ضمّن كتابه ثلاثة أقسام؛ كان القسم ا لأوّل للنّحو والصّرف في مائة وخمسين صفحة؛ وقد اتبع فيه طريقة واحدة من البداية إلى النّهاية؛ وهي البدء بالكلام عن الموضوع المتناول، تليه الأمثلة النثرية البسيطة والمنتقاة من البيئة المحيطة، ثمّ الشّواهد الشّعريّة للموضوع؛ وهي مختارة من الشّواهد المعتمدة في أمّهات كتب النّحو؛ ليختم الموضوع بإعراب موضع الشّاهد من أحد الشواهد الشّعريّة المذكورة، ويلاحظ في هذا الكتاب قلّة الشّواهد القرآنيّة، وخلو كلّ موضوع متناول من التّمرينات التّدريبيّة.

ومن المؤلّفين في القرن العشرين من نحا منحى آخر في تأليف المختصرات؛ وه و الاتّجاه إلى اختصار بعض الكتب النّحويّة التّراثيّة كصنيع الشّيخ **محمّد مُحي الدّين عبد الحميد** (ت1973م) مع (المقدّمة الأزهريّة وشرْحها) **لخالد الأزهري** (ت905هـ)، وكصنيع **الشّيخ محمّد العثيمين** (ت2001م) مع كتاب (مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب)[3] **لابن**

(دط) 1910م: (المقدمة).

[1] - كفاية الطّالب وبغية الرّاغب: 02. ونشير إلى خلو الحوار من علامات الترقيم؛ وذلك لأنّ الطباعة العربية لم تعرفها إلاّ في فترة لاحقة.

[2] - وُلد بحماة (سوريا) سنة 1894م. ينظر: اللباب في قواعد اللغة وآلات الآداب، دار الفكر، ط1 1403هـ، 1983م. 05.

[3] - ألّف الشيخ العثيمين تلخيصه سنة 1389هـ إلاّ أنّه بقي مخطوطا حتى صدرت منه الطبعة الأولى سنة

هشام؛ حيث سمّ ى الشّيخ عبد الحميد تلخيصَه **(تنقيح الأزهريّة)**[1]؛ وهو كغيره – من مؤلّفي المختصَرات– هدَف من تلخيصه إلى «تقريب المقدّمة الأزهريّة وشرْحها ... بحذف ما يعتاص على قرّائها من النّاشئين من مباحث المنطق وغيره من العلوم، وبإبدال عبارة بعبارة أسهَل منها، وبإضافة كثير م ن التّمرينات والأسئلة إلى كلّ باب من أبوابها »[2]؛ وبقوله هذا يظهر لنا المنهج الّذي سار عليه؛ إلاّ أنّ مختصَرَه أتى مطوّلاً؛ حيث تجاوز المئتي صفحة؛ وهو أمر يعود لكثرة التّهميش الذي لم تخلُ صفحة منه؛ وكان القصد من ورائه التّوضيح وزيادة الفائدة؛ ومن ذلك الالتزام بالترجمة للأعلام المذكورة؛ وشرح الشّواهد الشعريّة وإعرابها، كما يقوم –أحياناً– في الهامش بإعراب بعض الأمثلة والآيات القرآنيّة، وربّما يتعرض في بعض الأحيان للآراء المتعدّدة في المسألة النّحويّة المختلَف حولها .

ويظهر من خلال هذا المختصَر تأثُّر **الشّيخ عبد الحميد** بالمؤلّفات النّحويّة التّراثية، وبأسلوب مؤلّفيها؛ فيكرّر عباراتهم وأمثلتهم، ولولا معرفتنا بسنة وفاته لقلنّا أنّنا أمام نحويّ عاش قبل القرن العشرين؛ ومن ذلك قوله:

«الكلام عند اللغويين عبارةٌ : عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، وهو في اصطلاح النّحويين: عبارةٌ عمّا اشتمل على ثلاثة أشياء؛ وهي : اللّفظ، والإفادة التّامة، والقصد . وقيد التّركيب لا حاجة إليه؛ لأنّ قيد الإفادة التّامة يُغني عنه... والإفادة: مصدر أفاد، والمراد بها: إفهام معنًى من اللّفظ يحسُنُ السّكوت عليه : من المتكلّم، أو من السّامع، أو كلّ منهما، فخرج بذلك المفردات كلّها؛ نحو : محمد... وكتب، ومِنْ... والقصد: الإرادة؛ وهي أن يقصد المتكلّم إفادة السّامع أيَّ سامع كان، فخرج بذلك كلام النّائم والسّاهي ونحوهما، وذهب ابن الضائع إلى أنّ القصد لا يُشتَرَط، فإنّه مستفادٌ من حصول الفائدة، لأنّ قول النّائم "قام زيدٌ" مثلاً لا يُستفاد منه شيء، والمتأخّرون على خلاف قوله؛ منهم الجُزُولي في مقدّمته، وابن مالك في تسهيله، وابن عصفور ي مقرّبه»[3].

ونشير إلى أنّه ختم مختصرَه بإعراب موجَز للاستعاذة والبسملة ومجموعة من السّور القرآنيّة القصيرة؛ كالفاتحة وقريش والماعون والكوثر والكافرون ... وهو يهدف من وراء ذلك لزيادة التّدريب على الإعراب.

1417هـ بعناية فريد السَّليم.

[1] - ألّفه سنة 1356هـ/1937م. ينظر: مقدّمة الكتاب.

[2] - تنقيح الأزهريّة، دار الفرقان، ودار أضواء السلف، (دط) (دت): ص05.

[3] - تنقيح الأزهرية : ص06-08.

وقد سار **الشّيخ العُثَيْمين** في تلخيصه **للمغني** على عكس تلخيص **الشّيخ عبد الحميد** للأزهريّة؛ ذلك لأنّ العُثَيْمين مال إلى تقرير القواعد والبُعد عن التّوسّع والتفصيلات، وذكْر الخلافات والآراء إلاّ ما ندر، كما أنّه غالبا ما يكتفي بمثال أو شاهد واحد من عدّة شواهد متنوعة، وأحياناً يترك التّمثيل والاستشهاد [1]، كما ترك موضوعات ومسائل وتنبيهات كثيرة فصَّلَ **ابن هشام** القول فيها؛ كتركه لـ "ما يُعرَف به الاسم من الخبر "، "ما افترق فيه الحال والتّمييز وما اجتمع فيه "، "ما افترق فيه اسم الفاعل والصّفة المشبّهة "، وغيرها من الموضوعات، بل إنّه لشدّة اختصاره لم يتحدث عن " آ ، أيا ، إذما ، بجل ، بيد ، بله ، ثَمَّ، علَّ، التّاء المفتوحة، الباء المفردة، كلاّ وكلتا، الألف" وكلّها وردت في المغني.

ولهذا كلّه جاء مؤلَّفَه مُختَصَراً اختصاراً شديداً؛ إذ جاء في اثنتي عشرة ومئة صفحة عدا الفهارس، في حين أنّ صفحات كتاب المغني تزيد على ستمائة صفحة.

2- شروح المتون والمختصرات النّحوية:

رغم أنّ شروح المتون والمختصرات النّحويّة عملٌ قديم؛ صدر حوله الكثير من النّقد قديما وحديثا [2]؛ إلاّ أنّنا نجد هذا العمل قد استمرّ في القرن العشرين؛ خاصّة من طرف مُدرسي وخريجي مراكز التّعليم التّقليديّة؛ كالزّوايا والمحاظر الشّنقيطية والأزهر، وربّما نهجوا هذا النّهج أنّهم أدركوا أنّ الشّروح التّراثية لا تتناسب مع أبناء هذا العصر الّذين قلّت بضاعتهم اللّغوية، وظهر ضعفهم في اللّغة العربية عموماً؛ والنّحو خصوصاً؛ ممّا جعلَ بعضهم يقومون بشرح بعض الكتب النّحوية التّراثية شرْحاً يتناسب مع أبناء هذا الجيل؛ يقول **محمّد محي الدّين عبد الحميد** (ت1973م) في مقدمة شرحه على الأجرو مية: «هذا شرح واضح العبارة، ظاهر الإشارة ... كثير الأسئلة والتّمرينات، قصدتُ به الزُّلْفَى إلى الله تعالى بتيسير فهم الآجُرُّوميّة على صغار؛ الطّلبة »[3]، ويقول كذلك **عبد الحميد هنداوي** في شرحه على الآجُرّوميّة: «فلمّا كانت هذه المقدّمة الآجرّوميّة قد وُضعت للمبتدئين من الطّلاب؛ فلقد راعني ما رأيت عليها من شروح غامضة مبهمة لا تخلو من تعقيد وإطالة بلا كبير حاجة؛

---

[1] - ينظر: مُختصَر مُغني اللّبيب، مكتبة الرشد/الرياض، ط1427/1هـ-، 2006م: ص24، 25، 33، 46، 51، 67، 71، 79.

[2] - ينظر: نظم قواعد النحو العربي واختصارها، ممدوح عبد الرحمن، مركز الحضارة العربية (دط) (دت): ص33-35.

[3] - التحفة السّنية بشرح المقدّمة الآجرومية، مكتبة السنة/القاهرة، (دط) 1409هـ، 1989م: ص03.

بحيث تخرج عن المقصود الّذي وُضعت له، ألا وهو تيسير هذا العلم على الناشئة... لذا فقد استخرتُ الله تعالى أن أضع شرحاً لهذه المقدّمة الموجزة يُمكن أن نسمّيه شرحاً عصرياً»[1].

ومع كثرة شروح المتون النّحويّة التّراثية في القرن العشرين فيمكن لنا أن نشير إلى أسماء أشهرها؛ وهي :

- تهذيب التّوضيح: **لأحمد مصطفى المراغي ومحمّد سالم علي** (ط1: 1329هـ، ط2: 1340هـ= 1921م).
- التّحفة السّنية بشرح المقدّمة الآجروميّة : **لمحمّد مُحي الدّين عبد الحميد** (أنهى تأليفه سنة 1353هـ).
- دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك: **لعبد الله بن صالح الفوزان** (ألّفه سنة 1416هـ).
- تعجيل النّدى بشرح قطر النّدى: **لعبد الله بن صالح الفوزان.**
- التّحفة البهية بشرح المقدّمة الآجرّوميّة: **لعبد الحميد هنداوي** (ألفه سنة 1420هـ).
- التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب : **لعبد الرّحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي.**
- المذكّرات النّحويّة شرح الألفية : **عبد الرحمن الأهدل** ، ط 1418هـ.
- غيث الدّيمة شرح الدّرة اليتيمة: **عبد الرّحمن الأهدل**، ط 1419هـ[2].
- المعجب في شرح ذيل المغرب في علم النّحو: **لرؤوف جمال الدين** 1397هـ .
- متن الأجروميّة ودروس في النّحو : **أحمد حبيب قصير العاملي** (1988م)؛ وهو يتّبع طريقة السّؤال والجواب.
- نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك: **محمد عيد**، ط1/1990.
- فتح الودود شرح اللّؤلؤ المنضود نظم متن المقصود: **لأحمد جابر جُبران** (انتهى من تأليفه سنة 1389هـ وطبع ط1 سنة 1396هـ=1976م) وهو شرح لنظم من تأليفه.
- شرح الآجروميّة : للشّيخ **محمّد بن صالح العثيمين.**
- فرائد النّحو الوسيمة شرح الدّرة اليتيمة:(1346هـ) **محمد بن علي بن حسين المالكي.**
- نيل الأماني شرح منظومة عبد العزيز الإحسائي: **لأحمد بن حجر البنعَلي.**

---

[1] - التّحفة البهية بشرح المقدّمة الآجرومية، دار الكتب العلمية/بيروت، ط2/1425هـ، 2004م: ص03.

[2] - ينظر: الجهود النّحوية للشّيخ العثيمين، لنجيب بن محفوظ الزّبيديّ، مكتبة الرشد/الرياض، (دط) 1428هـ: ص49.

– الإيضاح المفهوم على نظم آجروم : (ضمن كتاب المداخل الأوّلية في علوم العربية) **لمحمّد المحفوظ التَّنْواجْوي الشَّنقيطي.**

– نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فكّ وحلّ مباني ومعاني ملحة الإعراب : **لمحمّد أمين الهَرري.** الرياض/ 1428هـ.

– توضيح قطر النّدى : **للشّيخ عبد الكريم الدّبان التّكريتي** (ت1413هـ) وهذا الكتاب طبع سنة (1429هـ–2008م) بعناية الدكتور **عبد الحكيم الأنيس.**

ولقد كان **لمنطقة توات بالجزائر** و**المحاظر الشنقيطية بموريتانيا** في القرون الأربعة الأخيرة حركة نشطة وواسعة في التّأليف النّحوي؛ خاصة في شّروح المتون وتأليف المنظومات النحوية؛ وكأنّهم بدأوا من حيث توقفت مسيرة النّحو العربي في عصر المماليك الذي عُرف بهذا النوع من التأليف؛ ويمكن أن نشير لبعض الشروح النّحويّة لنحاة من هاتين المنطقتين عاشوا خلال القرن العشرين؛ فمن منطقة توات نجد:

– التّحفة الوسيمة شرح على الدّرة اليتيمة: **لمحمّد باي بلعالم**[1] (ت1430هـ=2009م).

– الدّر المنظوم شرح مقدّمة ابن آجروم: لمولاي أحمد الطاهري (ت1399هـ=1978م).

ومن **المحاظر الشنقيطية** نجد:

– شرح التّحفة الورديّة في النّحو: **محمد حبيب الله بن مايابي** (ت 1364هـ)[2].

– عون المعين بشرح اللامية مع زيادات بحرق وابن زين : **لأحمد بن محمد الأمين بن أحمد المختار الجكني** (ألّفه سنة1407هـ أثناء إقامته بمكة المكرمة وصدرت طبعته الأولى سنة 2001م)[3].

---

[1] - لمحمد باي بلعالم شروح نحوية أخرى؛ منها :
- منحة الأتراب على ملحة الإعراب (وهو شرح لنظم ملحة الإعراب للحريريّ).
- كفاية المنهوم شرح اللؤلؤ المنظوم (وهو شرح لنظم مقدّمة ابن آجروم الذي وضعه محمد بلعالم نفسه والذي سماه: اللؤلؤ المنظوم في نظم منثور ابن آجروم) .
- الرحيق المختوم شرح على نظم نزهة الحلوم (وهو شرح لنظم نزهة الحلوم لابن أبّ المزمّريّ) .
- عون القيوم على كشف الغيوم (شرح لكشف الغموم لابن أبّ المزمّريّ) ينظر: محمّد ابن أبَّ المزمّريّ الجزائريّ التّواتيّ ، رسالة ماجستير للطالب عبدالله عماري2010: صفحة 16. وحول مضمون هذه الشروح، ينظر: الجهود النحوية عند محمد باي بلعالم، رسالة ماجستير للطالب بدوي منير، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة2010م : صفحة 57 وما بعدها.

[2] - يُنظَر: تاريخ النّحو في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية/بيروت، ط2 1429هـ، 2008م: ص541.

[3] - ينظر: عون المعين بشرح اللامية مع زيادات بحرق وابن زين، أحمد بن محمد المختار الجنكي، دار الفكر العربي/بيروت، ط1/2001م: ص03-04.

كما اتّجَهَ البعْضُ إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لحفظ شروح المتون النّحويّة في ملفات صوتية لبعض المشايخ الكبار؛ ومن ذلك:

- **شرح ألفية ابن مالك** : للشّيخ **محمّد بن صالح العثيمين** (ت2001م)؛ ويقع هذا الشّرح في سبعين ملفاً صوتياً، طول الملف الواحد زمنياً تسعون دقيقة تقريباً[1] .

- **شرح الدّرة اليتيمة**[2]: وهو كذلك للشّيخ **محمّد بن صالح العثيمين**؛ ويقع هذا الشّرح في ستّة ملفّات صوتية؛ طول الملف الواحد زمنياً تسعون دقيقة تقريباً[3].

وكمثال على شروح القرن العشرين نأخذ شرحين من الشّروح المذكورة سابقاً؛ يكو ن أحدهما من بداية القرن العشرين، والثّاني من السّنوات الأخير من هذا القرن؛ ونتكلم عن منهجهما باقتضاب؛ وهذان الشّرحان هما : (**تهذيب التّوضيح**) **لأحمد مصطفى المراغي** و**محمّد سالم علي**، و(**دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك**) **لعبد الله بن صالح الفوزان.**

فبالنسبة لـ(تهذيب التوضيح) فهو شرح لكتاب (أوضح المسالك لألفية ابن مالك) **لابن هشام** (ت761هـ)؛ ويقع في جزأين؛ جزء للنحو فيه ثلاثمائة وثلاث وعشرين صفحة عدا الفهارس، وجزء للصّرف فيه مائة وواحد وتسعين صفحة عدا الفهارس، أنهى المؤلِّفان تأليفَه في رمضان سنة 1329 هجرية[4]، ولقد نال هذا الشّرح إشادة عدد من المدرّسين عند صدور طبعته الأولى؛ تلك الإشادة التي وردت في الطبعة الثانية؛ وهي في مجملها تدل على ما تميّز به هذا الشّرح من منهج مناسب لروح العصر؛ وجعله في متناول الطلبة؛ ومن تلك الإشادات نذكر:

قال **عبد الخالق عمر** المدرّس بمدرسة القضاء الشّرعي: «لقد تصفّحتُ كتابكما ورقة ورقة فألفيته جامعاً لقواعد النّحو والصّرف، خالياً من تلكما التّكلّفات التي حشيت بها كتب ذينكما الفنين، علمته أبيض من الخلافات التي تصدّى لها النّحاة فلم تنل اللّغة من مرارتها إلاّ الضياع وما كان نصيب اللسان منها إ لاّ الاعوجاج... وجدت كتابكما أيّها الأخوان سهل العبارة، لطيف المأخذ، قريب التّحصيل... أظنّكما أيّها الأستاذان على ذكْر من خطبتي الّتي خطبتها في نادي دار العلوم تلكما الخطبة الّتي نعيتُ فيها على كتب النّحاة وأنحيت فيها

---

[1] - هذه النّسخة من إصدارات مؤسّسة الاستقامة الإسلاميّة للإنتاج والتوزيع ، وهناك نسخ أخرى؛ وللمزيد حول هذا الشّرح ينظر: الجهود النّحوية للشيخ العثيمين لنجيب الزّبيديّ: ص39-47.

[2] - الدّرة اليتيمة منظومة في النحو تتكون من بيت ومئة بيت؛ وناظمها هو سعيد بن نبهان الحضرميّ؛ وانتهى من نظمها في شوال سنة 1322هـ، ينظر: الجهود النّحوية للشيخ العثيمين، الزبيدي: ص47.

[3] - ينظر: الجهود النّحوية للشيخ العثيمين، نجيب بن محفوظ الزّبيديّ : ص48.

[4] - ينظر: تهذيب التوضيح، مصطفى المراغي، ومحمد سالم علي، مطبعة السعادة/مصر، ط1921/2م: ص 191/2.

باللاّئمة على المشتغلين بها لقد ناديت في ذلكما اليوم إخواني ليضعوا حدّا لهذه الكتب يوقَف عنده وهأنذا اليوم أعُدُّني سعيداً لأنّ مبدئي كاد يتحقّق بكتابكما النّفيس»[1].

ويقول **الشّيخ محمد عبد المطّلب** المدرّس بمدرسة دار العلوم: «لقد عرف صاحبا تهذيب التّوضيح وفّقهما الله حاجة العصر وناشئته إلى كت اب كهذا فيه علم المتقدّمين وتدقيق المتأخّرين على أسلوب عصريّ يلائم أذواق بني العصر من معلّمين ومتعلِّمين وقد رأيا ذلك رأي العين بما كابداه من التّعليم من أدناه لأعلاه فجاء كتابهما مرهماً شافياً وزلالا رائقا»[2].

ولقد حدّد المؤلّفان منهجهما في المقدّمة؛ وهو متمثّلاً في:

- تقسيم الكتاب إلى جزئين؛ الأوّل خاص بالنّحو والثّاني بالتّصريف.
- تتميم الشّواهد النّاقصة ونسبتها إلى قائليها، والإتيان بأمثلة مبتكرة عليها رونق الجديد.
- شرح الألفاظ اللّغويّة وضبطها وبيان معناها التّركيبيّ، وتغيير عباراته ا لمستغلقة بعبارات أسهل وأقرب منالاً.
- حذف كثير من الخلافات الّتي لا تهمّ معرفتها.
- إضافة ما لا بدّ منه من الفوائد الجليلة؛ كمسائل إعراب الجمل وأدوات الشّرط والاستفهام ومعاني الحروف.
- وضع التّطبيقات وأجوبتها عقب كلّ باب من أبواب التّصريف؛ لصعو بة مسلكه والحاجة إلى المران فيه[3].

وبعقد مقارنة بين (أوضح المسلك) و(تهذيب التّوضيح) نجد الكاتبيْن قد إلتزما بمنهجهما المذكور سلفا؛ مع إضافة الهوامش لتوضيح كلّ إشكال يمكن أن يقع فيه المتعلّم؛ وكمثال على ذلك نُورد فقرة **لابن هشام** حول علامات الفعل، ثمّ نعقبها بشرح لها من (التهذيب) لنعرف كيف تناولاها المؤلفات بالتوضيح والتهذيب:

جاء في (أوضح المسالك):

« ينجلي الفعل بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل مُتكلِّماً كان كـ "قمتُ"، أو مخاطِباً نحو: "تبارَكْتَ".

الثانية: تاءُ التّأنيث السّاكنة كـ "قامتْ وقعدتْ "، فأمّا المتحرّكة فتختصّ بالاسم كـ"قائمة".

---

[1] - تهذيب التوضيح: ص1/ 03-04.

[2] - المصدر نفسه: ص1/ 05.

[3] - ينظر المصدر نفسه : ص09/1.

وبهاتين العلامتين رُدَّ على مَن زعَمَ حَرْفية "ليس" و"عسى"، وبالعلامة الثّانية على مَن زعَمَ اسمية "نِعْم" و"بِئْس" »[1].

وجاء في (تهذيب التّوضيح):

« ينجلي الفعل بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل متكلِّماً كان كـ "نجَحْتُ" أو مُخاطِباً نحو"تباركْتَ" و"أحسَنْتَ".

الثّانية: تاء التّأنيث السّاكنة أصالة كـ "نالَتْ هند جائزةً "، ولا يضرّ تحرّكها لعارض نحو: ﴿قَالَت ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[يوسف:51]، أمّا المتحرّكة أصالةً فتختصّ بالاسم إن كانت حركت ها إعراباً كـ"جارية" و"عائشة".

فإن كانت حركة بناء أو بنية فتوجَد في الاسم نحو : ((لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله))[2]، وفي الفعل نحو: "هند تقومُ"، وفي الحرف نحو: "ربّتَ" و"ثمّتَ" .

وبهاتين العلامتين رُدّ على مَن زعمَ حرفيّة "ليس" و"عسى"، وبالثّانية على من زعم اسميّة "نِعْمَ" و"بِئْسَ"»[3] .

أمّا فيما يخصّ الشّرح الثّاني وهو **(دليل السّالك إلى أُلفية ابن مالك) لعبد الله بن صالح الفوزان**؛ الّذي أنهى تأليفه ومراجعته في سنة 1420هجرية؛ فيُعَدّ أحدث شرح لـ (خلاصة **ابن مالك)**؛ التي وعلى الرّغم من كثرة شروحها قديماً ؛ فإنّ **الفوزان** لم يتردّد في تكرار التّجربة؛ لأنّه رأى أنّ «الألفيّة بحاجة إلى شرح – يناسب أبناء هذا الزّمن– يعتمد على سهولة التّعبير، والبعد عن العلل النّحويّة وتعدّد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة»[4].

فهو إذن قد سلك منهجاً – نصَّ عليه– يُقرّب المعلومة النّحويّة للمتعلّم، بأسلوب واضح وعبارة سهلة؛ فترك المسائل الخلافيّة، والآراء النّحويّة، إلاّ ما أشار إليه ابن مالك؛ ككلامه عن المعرّف بـ أل؛ فقد أشار **ابن مالك** (ت672هـ) إلى الخلاف في المعرّف؛ فقال:

أَلْ حرْفُ تعريفٍ أوِ اللاّمُ فقط .....

فقال **الفوزان:** «وقد اختلف النّحويون في حرف التّعريف في مثل "الغلام"؛ فقال الخليل بن

---

[1] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ص05.

[2] - جزء من حديث وهو: «... يا عبد الله بن قيس قل: لا حول ولا قوة إلاّ بالله ، فإنّها كَنْزٌ من كنوزِ الجنّة» . يُنظر : الجامع الصحيح للبخاري، تحّ محب الدين الخطيب وآخرين، مطبعة السعادة/القاهرة، ط1400/1هـ : 381/4 كتاب التوحيد باب (وَكانَ الله سميعًا بصيرا) [النساء: 134/4] .

[3] - تهذيب التوضيح، للمراغي: ص14/1.

[4] - دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع، (دط) (دت): ص03/1.

أحمد: المعرّف هو "أل" والهمزة همزة قطع... وقال سيبوَيْه: المعرّف هو اللاّم وحدها والهمزة همزة وصل»[1].

كما أشار إلى أنّه ابتعد عن العل ل النّحوية إلاّ ما ورد في الألفية؛ فقال : «أذكر أحياناً بعض العلل والأسباب التي يذكرها النّحاة من باب توضيح الألفيّة؛ وإن لم أقتنع بها؛ إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلاّ السّماع، وهذه هي القاعدة السّليمة الّتي لا اعتراض عليها، دون الاشتغال بعلل وأسباب لا تفيد شيئاً في مجال التطبيق »[2]؛ ومن ذلك تعليله لبناء الاسم في قوله : «وسبب بناء الاسم مشابهته الحرف في وجه من الأوجه الّتي سيذكرها»[3]، ثمّ يُورد توضيحاً في الهامش جاء فيه : « أذكر هذه التّفاصيل من باب توضيح الألفيّة وإلاّ فالقاعدة السّليمة في هذا البا ب وغيره هو السّماع عن العرب الأوائل، وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة العرب، فما لزم حالة واحدة بُني، وما تغيّر آخره بتغير العامل أعرب»[4].

ويمكن إجمالاً أن نلخص منهجه في عدد من النّقاط[5]؛ وهي:

– البُعد عن التّكلّف وتأويل ما خرَج عن القاعدة؛ والكلّ يؤُدّ إلى أنّه مسموع عن العرب.

– التّسامح في قبول ما تكلّم به العرب، فما ورد عن العرب – وإن قلّ– كافٍ في القياس عليه، ومراعاة الأكثر أفضل.

– عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، فقد تعدّد الآراء وخيرها ما كان بعيداً عن التّقدير، ما دام المعنى يُؤيّده.

– الإعراض عن ذكر المسائل الخلافيّة، والاكتفاء بالرّأي الأقوى، الذي يعضده السّماع بكثرة، إلاّ إذا كان الخلاف أشار إليه **ابن مالك** (ت672هـ)، فيذكره من باب توضيح الألفية.

– العناية بالمصطلحات النّحويّة؛ من حيث التّعريف والشّرح؛ لكونه عاملاً م ساعداً في فهم الموضوعات النّحويّة، والتّفرقة فيما بينها؛ ولأنّ من أهداف شرحه تيسير "الألفية" للمتعلّمين؛ والتّعرّف على حدود المصطلح النّحويّ ممّا لا يستغني عنه أيّ متعلّم[6].

---

[1] - دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق: 149/1. وينظر كذلك خلافات تناولها الفوزان في: 172/1، 1/1،1/350،434/383، 154/2، 197/2، 206/2، 234/2.

[2] - المصدر نفسه: 06/1.

[3] - المصدر نفسه : 37/1-38.

[4] - المصدر نفسه: 38/1 (الهامش).

[5] - قد نصّ على بعض هذه النقاط في المقدّمة؛ يُنظر: 04/1-05.

[6] - ينظر مثلا موضوعات: "المعرب والمبني" 37/1، و "المتعدي واللاّزم" 369/1، و"الإضافة" 32/2، و"التوابع" 176/2، و"اسم الفعل" 305/2.

– الحرص على التّطبيقات الإعرابيّة؛ فأعرب ما استشهد به من آيات وأحاديث وكلام العرب من شعر ونثر وأمثال، مع التّركيز على ما قد يُشْكل على المتعلّم .

3- المنظومات النّحويّة :

المنظومات النّحوية نوع من الشّعر التّعليمي؛ وهو النّظم الذي يهدف به ناظمه إلى تعليم النّاس وتزويدهم بالحقائق والمعلومات المتعلّقة بحياتهم، وهو يعتمد على النّظر العقلي الذي يُقرِّب من موضوعية التّناول والحكم؛ فهو يختلف عن الشّعر؛ لأنّ الشّعر يصدر عن نظرة عاطفية تعتمد على الإحساس الجَيَّاش[1]؛ ومن الأسباب التي ساعدت على انتشار المنظومات النّحويّة قديماً أنّ النّهج التّعليمي الذي كان سائداً آنذاك قد ساعد على انتشارها؛ إذ لم يكن هناك مدارس نظامية ، فالغالب أن الدَّرْس النّحوي كان يرتكز على الحلقات التي تعتمد على الحفظ والإلقاء ؛ بدليل وجود كثير من العلماء الذين ليس لهم مؤلفات ، مما يعني أن اهتمامهم ونشاطهم كان التعليم لا غير ، كذلك لم يكن هناك وسائل تعليمية، فالطّباعة غير موجودة ونَسْخُ الكتبِ قليلٌ ومكلِّف ، ومن ثَمَّ انتشر التّعليم المعتمد على الحفظ، فمن حفظ منظومة فقد حمل في صدره كتاباً يحتوي على كثير من صنوف المعرفة.

والنّظْم العلمي يختلف عن المتن العلمي المنثور ، فهو يتسم بالاختصار وإيجاز العبارة ، وبروز التّلميح بدلاً من التّصريح؛ نظرا لما تستلزمه الأوزان الشّعرية من حاجة إلى التّقديم والتّأخير والحذف ونحو ذلك ، فهو يقتضي من الدّارس وبخاصة إذا كان يدرس منظومةً موضوعة لغير المبتدئين أن يبذل المزيد من الجهد من أجل أن يدرك ما يتضمنه هذا النظم من الإشارات[2]؛ ويرى كثيرٌ من الباحثين أنّ منظومات النّحو تُعَدّ نوعاً من أنواع المختصَرات النّحويّة؛ أو شكلاً من أشكالها، دفعت إليه ظروف البيئة السّائدة في بعض العصور، وقد أُريد بها التّيسير؛ وإن كان غموض عباراتها وتركيزها أدّى إلى نشأة الشّروح والحواشي والتّقريرات تبَعاً لها؛ ومن هنا يرى البعض أنّ هذه المنظومات لا تلائم مستوى الدّارس في هذا العصر الذي نعيشه إلاّ إن كان مؤهّلاً تأهيلاً خاصاً؛ من حيث إتقانه لعلم العروض والقافية؛ لأنّ نطق النّظم نطقاً غير سليمٍ يُؤدّي إلى كسر البيت؛ ومن ثمّ فهم القاعدة فهماً خاطئاً، وغالباً ما يُحشى البيت بجزء من الشّاهد فيحفظه أيضاً حفظاً خاطئاً[3].

---

[1] - المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النّحو، لحسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان: ص15.
[2] - ينظر: مقالات منتخبة في علوم اللغة العربية، لعبد الكريم الأسعد: ص408.
[3] - ينظر: نظم قواعد النحو العربي واختصارها، لممدوح عبد الرحمن: ص05 و 20. ومقال: المختصرات النحوية، لعلي هنداوي: ص102.

ومع كلّ ما تقدّم ورغم تحسّن ظروف التّدريس وتطوّر مناهج التّعليم؛ فإنّ هذا الشّكل من أشكال تعلّم النّحو بقي مستمراً في القرن العشرين؛ سواء على مستوى مراكز التّعليم التّقليدية أو حتى على مستوى الجامعات الكبرى؛ إذ أنّ بعض الجامعات العربيّة جعلت المنظومة النّحوية قالباً من قولب تعلّم النّحو؛ وخاصة (ألفية بن مالك)، وشروحها؛ كـ(شرح ابن عقيل)، و(أوضح المسالك)؛ ومن تلك الجامعات : الجامعات السّوريّة، وجامعة الكويت، وكلّية دار العلوم بمصر، وبعض المعاهد الإسلامية ، وأمّا فترة تدريسها فتعود إلى تاريخ نشوء بعض الجامعات حتى أصبح تقليداً فيها، وبعض الجامعات تُدْخلها في برنامجها السّنوي بالنّسبة لكلّ السّنوات بالتّدرج [1]؛ والدّليل على ذلك قول **عباس حسن** (ت1979م) في موسوعته النّحوية المشهورة: «وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب أ لفية ابن مالك، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة –في الهامش– ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسّك بعض المعاهد والكليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطّلاب على تفهّمها، والتّشدّد في دراستها، واستثهارهم كثيراً منها للانتفاع بها حين يريدون»[2].

أمّا فيما يخصّ المنهج الذي تتّبعْه هذه الجامعات في تدريسها فهو يختلف من جامعة لأخرى، ومن أستاذ لآخر؛ وحسب سبْر للآراء قام به الباحث الجزائري **صـالح بلعـيد** حول مناهج تدريسها في تلك الجامعات؛ والذي يمكن أن نستخلص منه المناهج التالية[3]:

(1) عرض الموضوع من خلال نصّ أدبيّ صغير "قديم أو حديث" ومناقشة الطّلاّب، ثمّ استخلاص القاعدة، بعد ذلك يَ قرأ بعض الطّلاب أو يُسمع الأستاذ طلاّبَه أبيات الألفيّة الخاصة بالموضوع، ويطلب إليهم إيضاح ما في الأبيات من فكر نحويّ على ضوء الموضوع الذي درسوه، فإذا تعذّرَ عليهم فهم بيت من الأبيات قام بشرحه وإيضاح معناه.

(2) تحديد أبيات الموضوع ثمّ المقارنة بين شرّاحها لاستيعاب ما هنالك من شواهد وآراء، ثمّ بسط المادة على هذا الأساس في الدّرس، مع تحاشي – أحياناً– ما لا يتّفق ومستوى المتلقّين.

(3) عرض عنوان الدّرس المراد تدريسه، ثمّ سرد أبيات (ألفية ابن مالك) المتعلّقة بذلك

---

[1] - ينظر: ألفية ابن مالك في الميزان، لصالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية/الجزائر، (دط)1995م: ص82.

[2] - النّحو الوافي، دار المعارف/مصر، ط3(دت): ص1/10-11.

[3] - ينظر: ألفية ابن مالك في الميزان، مرجع سابق: ص 84-89.

الدّرس، ثمّ القيام بقراءتها مراراً لكي يحسّ الطّلاب بجرسها، ثمّ مشاركة الطّلاب في شرح معانيها واستخلاص القاعدة من ورائها، تليها إعراب تلك الأبيات، وأخيراً يكون هناك عرض للشّواهد الخاصة بذلك الدّرس، أو التّدريبات العامة.

هذا فيما يخص الاعتماد على النّظم التّراثي في جامعاتنا؛ أمّا فيما يخصّ مراكز العلم التقّليدية[1] والتي لا تزال محافظة على المناهج التّقليدية في تدريس مختلف فنون العلوم اللغويّة؛ فقد انبرى منها مَن خاض غمار تأليف المنظومات النّحوية، وأوّل منظومة نحويّة نصادفها مع مطلع القرن العشرين هي **(الدّرة اليتيمة في النّحو) للشيخ سعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي** (ت1354هـ)؛ والذي قال في آخرها : «تمّ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه نظم الدّرّة اليتيمة في النّحو في شوال سنة 1322هجرية[2] على صاحبها أفضل الصّلاة وأزكى التّحية»[3]، وهي تتكوّن من (بيت ومائة بيت) موزّعة على مقدّمة وخاتمة وسبعة عشر باباً من أبواب النّحو؛ وقد ذكر الباحث السّعودي **نجيب بن محفوظ الزّبيدي** أنّه لم يشرح الدّرة اليتيمة إلاّ اثنان – إضافة **للشّيخ العثيمين**– هما: **محمّد بن علي بن حسين المالكي** (ت1367هـ)، وسمّى شرحه **(فرائد النّحو الوسيمة شرح الدّرة اليتيمة)**، و**عبد الرحمن الأهدل** الذي سمّى شرحه **(غيث الدّيمة شرح الدّرة اليتيمة)**[4]، ونضيف – نحن– شرحاً رابعاً وهو شرح للجزائري **الشّيخ محمّد باي بلعالم**(ت2009م)؛ الذي سمّاه **(التّحفة الوسيمة شرح على الدّرة اليتيمة).**

وممّا جاء في "**الدّرة اليتيمة**"[5] :

يـــا طـالباً فَتحَ رِتَاجِ العِلْـمِ وَقـــاصِداً سَهْلَ طَرِيقِ الفَهْـمِ
اجنحْ إلَى النّحْوِ تجدْهُ عِلْمـا تَجْلُو بِهِ المعنَى العَوِيص المُبْهَمَا
وهَـــــــاكَ فيـهِ دُرّةً يتيمَةً أرجــو لها حُسْـنَ القبُول قِيمَة
حَــدُّ الكَلامِ لَفْـظُنَا المفيـدُ نَحْـو أَتَـى زَيْدٌ وَذَا يَزِيـــــدُ
وَحَــدُّ كلمَةٍ فَقولٌ مُفْـــرَدُ وهي اسْمٌ أو فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ

[1] - كالزّوايا بمنطقة توات (جنوب غرب الجزائر) وغيرها، والمحاظر الشنقيطية بموريتانيا، والحوزة العلمية بالعراق.
[2] - وهو ما يوافق سنة 1904 ميلاديّة.
[3] - الجهود النّحوية للعثيمين، نجيب بن محفوظ الزبيدي: ص48.
[4] - ينظر: المرجع نفسه: 48-49، وينظر كذلك: مقال: المتون والشّروح والحواشي: ص255.
[5] - نقلا من كتاب: التّحفة الوسيمة شرح على الدّرّة اليتيمة، لمحمد باي بلعالم، مطبعة عمار قرفي/باتنة، (دط) (دت): ص03-06.

كما عثرنا على منظومة في النّحو لعالِم بحريني معاصر وهو العلاّمة **محمّد صالح العباسيّ** (ت1412هـ)، وتسمّى **(القواعِدُ المَليحَةِ في فنِّ النّحو)** وهي نظم لمتن الآجرومية في النّحو؛ وتقع في مائة وواحد وثمانين بيتاً من بحر الرّجز، وقد طُبعت في حياة الشّيخ [1] – رحمه الله– وأعاد الباحث محمد رفيق الحسيني تحقيقها وطبعها سنة 2011م، وهي موزّعة على مقدّمة وخاتمة وسبعة وعشرين باباً من أبواب النّحو؛ وممّا جاء في المقدّمة:

فَهَـذِهِ أُرْجُـوزَةٌ مُخْتَصَــرَة وَلِلصِّغَــارِ سَهْلَةٌ مُيَسَّــرَه

أَنْ يَحْفَظُوا قَوَاعِدَ الإِعْرَابِ بِلا صُعُوبَةٍ وَلا اضْطِرَابِ

وكان لعلماء **الحوزة العلمية** [2] المعاصرين بالعراق باع في نظم المنظومات النّحويّة، ومن العناوين التي استطعنا الاطّلاع عليها نذكر:

(1) **نظم الزّهر من نثر القطر**: لهادي بن الشّيخ عباس بن الشيخ علي بن الشيخ جعفر (ت1361هـ=1943م)[3].

(2) **تحفة الحضر والأعراب في علم النحو والإعراب:** لهادي السيد حمد كمال الدين(ت1406هـ=1986م)، وقد احتوى على أكثر من ألف بيت، ابتداء بحد النّحو والكلام وانتهاء بالإضافة[4].

(3) **السّتمائة المهدية في الحذف والتقدير في الدّروس النّحويّة والصّرفيّة:** لمهدي محمد السّويج الخطيب (ت1423هـ= 2002م)، وهي منظومة نحويّة وصرفية، جاءت في كلّ ما يتعلق بالحذف والتّقدير في علم النّحو والحذف في علم الصّرف، وهي في حدود ثلاثمائة بيت[5].

---

[1] - ينظر: القواعد المليحة في فن النحو، نظم الشيخ محمد صالح العباسي، تح: محمّد رفيق الحسيني، دار البشائر الإسلامية/بيروت، ط1/1432هـ،2011م: ص33.

[2] - الحوزة العلميّة تعني اصطلاحا: "الجامعة العلمية الدينية الإسلامية الشيعية التي ترفد العالم الإسلامي بالفقهاء والمتفقهين" ، ينظر: الدّرس النّحوي عند علماء الحوزة العلمية (رسالة ماجستير) لكاظم صالح الجبوري: ص02.

[3] - ينظر: المرجع نفسه: ص20-21. وبحث: جهود الحوزة العلمية الحوزة العلمية في تيسير النحو العربي، لصالح كاظم عجيل علي/جامعة بابل: ص05، على الرابط: (05-05-2013م) http://art.uobabylon.edu.iq/fileshare/articles/repository1_publication46312_19_3140.pdf

[4] - الدّرس النّحوي عند علماء الحوزة العلمية: ص36. وبحث: الحوزة العلمية والتيسير: ص05.

[5] - الدّرس النّحوي عند علماء الحوزة العلمية: ص42. وبحث: الحوزة العلمية والتيسير: ص05.

ومن علماء **المحاظر الشنقيطية التّقليديين** ؛ الذين توفوا خلال القرن العشرين؛ وكانت لهم منظومات نحويّة نذكر :

(1) **محمّد بن يحي بن سليمة** (ت1354هـ)[1]:

له نظم (قرّة العينين على نحو الشّهرين)، وهو في مجمله اختصار مبسّط لمسائل (الخلاصة)، يقدر أن يستوعبه الطّالب في شهرين وِفْقاً لعنوانه، وقد شرحه مؤلّفه شرحاً مُختَصَراً اعتنى فيه بتوضيح الأحكام بالأمثلة دُون الخوض في مسائل الخلاف، أو التّعرض للشّواهد، مع محاولة إعادة ترتيب الأبواب وتنسيقها بحيث يكون التّدرّج فيها منطقيا؛ لأنّه أراد أن يبدأ بالسّهل[2].

(2) **مَمُّ الجكني** (ت1362هـ)[3] :

له عدّة أنظام في أبواب النّحو المختلفة؛ وهي في مجملها تدلّ على سعة اطّلاعه؛ وعلى اهتمامه، بمسائل الخلاف في النّحو؛ وعلى محاولته لاستكمال بعض المباحث الّتي وردت بصورة جزئية في (خلاصة ابن مالك)[4]؛ ومن نماذج الأنظام التي اعتن ى فيها بمسائل الخلاف في النّحو نورد ما تناول فيه إعمال اسم الفاعل؛ حيث قال:

ويعملُ الماضي لدى الكسائي من اسم فاعل بلا امتراء
ولا لــه حجّــة إذ يُغالــط في قول ربّنا تعالى "باسط"[5]
وكـــــوفة تعمله كما عُهد وذاك للأخفش لو لم يعتمد
واحتجّ في إعمالــه الأخير بنحو مـــــا أوّله "خبير"[6]
وذا على التّقديـــم والتّأخير حملــه بعض رجال الخير
ثمّ الكسائي يعملُ المصغّرا وليس حجّـــــة له "سويرا"[7]

---

[1] - هو محمد بن يحي بن سليمة اليونسي الحوضي عالم موريتاني، له الكثير من المؤلّفات؛ سواء في العلوم الشرعية أو في العلوم اللغوية. ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد أباه: ص492.

[2] - حول مضمون هذا النّظم ينظ المصدر نفسه: ص492-194.

[3] - هو أحمد محمود بن عبد الحميد الجكني المعروف بـ مَمُّ. ينظر المصدر نفسه: ص532.

[4] - ينظر المصدر نفسه : ص532.

[5] - إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: 18]

[6] - إشارة إلى قول الشاعر: خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبيٍّ إذا الطّير مرّت
ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب: ص532.

[7] - إشارة إلى قول العرب: " أظنّني مرتحلا وسويرا فرسخا ". ينظر: الرجع نفسه: ص532.

ومن الجنوب الغربي للجزائر – وبالضّبط من منطقة "توات"– برز عالم هو **محمد باي بلعالم** (ت2009م)؛ والذي نظم (مقدّمة ابن آجروم) في منظومة سمّاها **(اللّؤلؤ المنظوم في نظم منثور ابن آجروم)**؛ في أكثر من مئتي بيت على بحر الرجز؛ عالج فيه اثنين وعشرين باباً نحوياً، ثمّ وضع له **شرحاً** سمّاه (كفاية المنهوم شرح على اللؤلؤ المنظوم)[1].

المبحث الثّاني
اتّجاهات التقليد في ترتيب الموضوعات النّحوية
(التبّويـــب)

إنّ المتأمّل في ترتيب موضوعات الكتب النّحويّة (القديمة والحديثة)[2] يجد أنّ منها ما رُتّبَت موضوعاته بحسب نوع الح ركة الإعرابية؛ فتُخَصَّصُ أبوابٌ للمرفوعات، وأبواب للمنصوبات، وأخرى للمجرورات، ومنها ما هو مُرتّبٌ استناداً إلى نوع الكلمة؛ فهناك أبواب لموضوعات الأسماء، ثمّ موضوعات الأفعال، ثمّ موضوعات الحروف، ومنها ما هو مُرتّبٌ بناءً على الوظيفة النّحويّة لمكوّنات الجم لة العربية؛ فتتوزّع الموضوعات على أبوابٍ لجملة المبتدأ والخبر وفروعها، وأبواب للجملة الفعلية ولواحقها، ثمّ أبواب لمكمّلات الجملتين الفعلية والاسميّة.

ومنذ أوّل كتاب في النّحو العربي وصل إلينا إلى العصر الحاضر، عرفت مناهج تأليف الكتب النّحوية (والتي منها ترتيب الموضوعات) تطوّراً ملحوظاً؛ فإذا « كانت كتب النّحويين الأولى تفتقر إلى المنهجية الواضحة فإنّ تطوّر التّأليف وتعمّق النّظر وتراكم الخبرة قد أوصلت الدّرس النّحوي في ظلّ هذا الاتّجاه إلى نوع من الاستقرار في ترتيب الموضوعات على نحو ما جاءت مرتّبة في ألفية ابن مالك» [3]؛ ولا يعني التّصنيف السّابق لمناهج ترتيب الموضوعات النّحوية أنّ تلك المناهج لا تلتقي أو تتداخل في الكتاب الواحد؛ فكثيراً ما

---

[1] - حول مضمون هذا النظم وشرحه ينظر: الجهود النحوية عند محمد باي بلعالم ، رسالة ماجستير للطالب بدوي منير، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة: ص 89-99 .

[2] - نقصد الكتب التي ألّفت في دراسة قواعد العربية العامة؛ وبهذا نستثني كتب النّحو التي ألّفت في موضوع خاص ؛ مثل كتب حروف المعاني، وكتب الخلاف النّحوي، وما لا ينصرف، والعوامل النحويّة، ونحوها.

[3] - أبحاث في العربية الصحى، لغانم قدوري الحمَد، دار عمار/عَمّان، ط1426/1هـ، 2005م: ص247.

تتداخل في العمل الواحد؛ فإذا كان كتاب (المفصل) **للزّمخشري** (ت538هـ) قد بُوّبَ إلى مباحث الأسماء، والأفعال والحروف، فإنّنا نجد **الزّمخشري** في مبحث "الأسماء" قد رتّب الموضوعات بحسب الحركة الإعرابيّة على الشّكل التالي : مرفوعات ثمّ منصوبات ثمّ مجرورات ثمّ المبنيات، كما أنّه في باب المرفوعات قد تناول الموضوعات بحسب وظائفها في الجملة؛ مثل المبتدأ والخبر والفاعل، وهكذا في الأبواب ا لأخرى[1]؛ وهذا التّداخل في مناهج ترتيب موضوعات الكتاب الواحد لا يمنع من وضع كلّ كتاب في اتّجاه معيّن من اتّجاهات التأليف النّحويّ؛ وذلك بحسب الاعتبار الرئيسي الذي يقوم عليه ترتيب الأبواب؛ فإذا قسّمنا الكتاب النّحويّ إلى أبواب والأبواب إلى فصول فإنّنا ننظر في تحديد منهجه إلى عناوين الأبواب لا إلى عناوين الفصول[2].

أمّا المصنّفات النّحويّة الحديثة فإنّ مؤلّفيها قد وجدوا بين أيديهم جهوداً عظيمة في مجال مناهج التأليف النّحوي وترتيب موضوعاته؛ وما كان منهم إلاّ أنّ يختاروا أيسرها وأنسبها لروح العصر؛ لأنّ جهودهم و محاولاتهم كانت مُتّجهة نحو تيسير القواعد؛ والتي منها ترتيب موضوعات النّحو؛ والتي كان أيسرها ترتيب موضوعات (ألفية ابن مالك)؛ يقول **عباس حسن** (ت1979م): «وإنّما آثرنا في ترتيب الأبواب النّحويّة التّرتيب الذي ارتضاه ابن مالك لأنّه الذي ارتضاه كثيرون ممّا جاؤوا بعده، ولأنّه التّرتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملاءمة في طريقته وأوفر إفادة في التّحصيل والتّعليم»[3].

وفي ما يلي عَرْضٌ لأهمّ أشكال ترتيب الموضوعات النحويّة في الكتب النّحويّة القديمة ومقارنتها بأشهر المصنّفات النّحوية الحديثة.

أوّلاً / ترتيب الموضوعات بحسب نوع الحركة الإعرابية :

تتميّز اللغّة العربيّة بأنّها لغة مُعرَبة؛ تتغيّر أواخر كلماتها بتغيّر مواقعها في الجمل؛ فالإعراب تغيير في آخر الكلمة يجلبه العامل، والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه، والبناء ضده؛ وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السّكون أو الحركة[4]، وعلامات الإعراب ثلاثة؛ وهي: الفتحة والضمّة والكسرة، ويقابلها في البناء مثلها؛ ومنه كانت الألفاظ تقع في

---

[1] - ينظر: المرجع نفسه : ص246.

[2] - وهذا ما يراه الباحث غانم قدوري الحمَد، ينظرالمرجع نفسه: ص246.

[3] - النحو الوافي: ص11/1.

[4] - ينظر: معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، لمحمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة/بيروت، دار الفرقان/عَمّان، ط1405/1هـ، 1985م: ص27، 149، والخصائص لابن جني: ص37/1.

التّركيب العربي إمّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة؛ ولذا كان تصنيف موضوعات النّحو العربي بحسب نوع الحركة الإعرابية أكثرها شيوعاً في المصنّفات النّحوية العربيّة القديمة؛ وخاصة في ترتيب مباحث الفصول.

وأقدم كتاب وصل إلينا اعتمد هذا المنهج في ترتيب موضوعاته هو كتاب (الأصول في النّحو) **لابن السّراج** (ت316هـ)؛ ويرى الباحث **غانم قدوري الحمَد**[1] أنّ غموض منهج (كتاب سيبويه) ت180هـ، واضطراب منهج (المقتضب للمبرِّد) ت285هـ؛ حمَلا **ابن السّراج** على إعادة ترتيب موضوعات النّحو؛ ولعل القدماء كانوا يقصدون ذلك بقولهم :« كان النّحو مجنوناً حتّى عقّلَه ابن السّراج بأصوله »[2]، وصرّح **أبو البركات الأنباري** (ت577هـ) بذلك حيث قال: «وله مصنّفاتٌ حسَنَة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنّه جمع فيه أصول علم العربيّة، وأخذ مسائل سيبويه ورتّبها أحسن ترتيب»[3].

وكتاب(الأصول) خالٍ من المقدّمة، وقليل الاستطراد، موضوعاته المتشابهة محصورة في باب واحد لا في أبواب متفرّقة كما هي الحال في (كتاب سيبويه)؛ يبدأ بتعريف النّحو العربي ويرتهي بباب ضرورة الشّاعر، ورغم أنّ البعض يرى أنّ موضوعات (الأصول) مُبوّبة تبويباً يشبه تبويب (كتاب سيبوَيه)[4] إلاّ أنّ موضوعات (أصول **ابن السّراج**) غير متداخلة كموضوعات (الكتاب) التي لا يمكن التّمييز بينها؛ فقد رُتّب على الشّكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر؛ فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثمّ المنصوبات والمجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التّوابع كالنّعت والتّوكيد وعطف النّسق وعطف البيان، ثمّ أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التّقديم والتّأخير، وباب الإخبار بالّذي وبالألف واللاّم، وانتهى إلى مسائل الصّرف[5].

ومع أنّ كتاب (**المفصّل في النّحو**) للزمخشري (ت538هـ) يدرج ضمن طائفة الكتب التي رتّبت موضوعاتها النّحويّة بحسب نوع الكلمة [6]؛ أي جعْل قسم لموضوعات الأسماء، وآخر للأفعال، وثالث للحروف، وتالٍ للمشتَرك بينها، إلاّ أنّنا نجده في مبحث الأسماء قد

---

[1] - ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ص239.
[2] - معجم الأدباء، لياقوت الحموي: ص198/18.
[3] - نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص186.
[4] - ينظرمقدّمة: الأصول في النّحو، لأبي بكر بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط1417/3هـ، 1996م: ص22/1 .
[5] - ينظر : المصدر نفسه: ص22/1.
[6] - ينظر الصفحات التالية: 65، 66 من هذا البحث.

رتّب الموضوعات بحسب حركة الإ عراب والبناء؛ فقسّم الأسماء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ثمّ المبنيات، ويظهر هذا الاتجاه أكثر وضوحاً عند **ابن هشام** (ت761هـ) في كتابه (**شذور الذهب**) و(شرحه)؛ فبعد المقدّمات التي تناولت بعض الحدود والمعرب والمبني، سرد **ابن هشام** معظم موضوعات النّحو تحت العناوين الأربعة الآتية:

1)المرفوعات؛ وهي عشرة (الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، خبر المبتدأ، اسم كان وأخواتها، اسم أفعال المقاربة، اسم الحروف العاملة عمل ليس، خبر "إنّ" وأخواتها، خبر "لا" النّافية للجنس، المضارع الّذي لم يسبقه ناصب أو جازم)[1] .

2)المنصوبات؛ وهي –عنده– خمسة عشر (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول معه، المنصوب بالصّفة المشبَّهة، الحال، التّمييز، المستثنى، خبر "كان" وأخواتها، خبر "كاد" وأخواتها، خبر الحروف النّافية، اسم "إنّ" وأخواتها، اسم "لا"، الفعل المضارع إذا سبقه ناصب من أربعة)[2] .

3)المجرورات؛ وهي ثلاثة (المجرور بالحرف، المجرور بالإضافة، المجرور بالمجاوَرة)[3] .

4)المجزومات؛ وهي (الأفعال المضارعة إذا سبقها جازم) .

وختم كتابه ببعض العناوين؛ منها : عمل الفعل، الأسماء التي تعمل عمل الفعل، التنازع، الاشتغال، التّوابع، موانع الصّرف، العدد.

ومن خلال ما سردنا من موضوعات "شرح شذور الذّهب" نلاحظ:

أنّ **ابن هشام** حاول أن يدرج تحت كلّ عنوان كلّ الموضوعات المتعلّقة به؛ من قريب أو بعيد؛ حتّى بلغت المرفوعات عنده عشرة؛ والمنصوبات خمسة عشر نوعاً؛ حيث أدرج – ضمن المرفوعات– أسماء النّواسخ الفعلية (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة)، وأسماء الحروف العاملة عمل ليس (ما، لا، إنْ، لات)، وأخبار الحروف النّاسخة (إنّ وأخواتها، ولا النّافية للجنس)، والمضارع المتجرّد من النّاصب والجازم، كما ضمّنَ المنصوبات ما أسماه "المنصوب بالصّفة المشبّهة"، والمضارع المسبوق بناصب.

---

[1] - ينظَر: شرح شذور الذهب لابن هشام، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد دار الطلائع/القاهرة (دط) 2004م: ص 189-240، وفهرس مواضيعه.

[2] - ينظَر المصدر نفسه : ص241-334 ، وفهرس مواضيعه .

[3] - ينظَر المصدر نفسه : ص335-349.

ومع شيوع منهج ترتيب الموضوعات على أساس الحركة الإعرابيّة في المصنّفات النّحويّة القديمة إلاّ أنّ هذا المنهج تجنّبه أغلب مؤلّفي الكتب النّحويّة في القرن العشرين؛ ربّما لأنّ هذا التّرتيب يؤدّي إلى تشتيت دراسة الموضو ع الواحد في أكثر من موضع [1]؛ كأن يتحدث المؤلّف عن خبر "إنّ" وأخواتها في المرفوعات، ثمّ يتناول اسمها في باب المنصوبات، وقد اجتهدنا في العثور على مصنّفات نحويّة في هذا القرن اعتمدت هذا المنهج في تبويب موضوعاتها؛ فكان ممّا وجدنا:

أ – **(مُختصَر النّحو)**: لعبد الهادي الفضلي (ت2013م)؛ وهو مُختصَر قد تكلّمنا عنه سابقا[2]، ونُضيف إلى ما قلنا أنّ المؤلّف قد رتّب موضوعاته على الشّكل التّالي:

1) مقدّمات: علم النّحو، الكلمة، الإعراب والبناء، العامل، النّكرة والمعرفة.
2) المرفوعات: المبتدأ والخبر، النّواسخ، الفاعل ونائبه، الاشتغال، التّنازع.
3) المنصوبات: المفعول المطلق، المفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول فيه، المستثنى، الحال، التّمييز.
4) المجرورات: المجرور بالحرف، المجرور بالإضافة.
5) التّوابــع: النّعت، التّوكيد، البدل، عطف البيان، عطف النّسق.
6) الأساليب الإنشائية: أساليب الطلب، أسلوب المدح والذّم، أسلوب التّعجب، القسم، الشّرط، الاختصاص، أسلوب "لاسيما"... إلخ[3].
7) الأسماء العاملة: المصدر، اسم المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصّفة المشبّهة...إلخ[4].
8) إعراب الفعل: الفعل المضارع، الأفعال الخمسة، فعل الأمر.
9) أنواع الجمل: الجمل التي لها محل من الإعراب، الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

ونلاحظ من خلال هذا العرض للعناوين أنّ المؤلّف لم يفرد للمجزومات باباً مستقلاً على غرار المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ وإنّما تناولها في بابين؛ في باب "إعراب الفعل" حيث تناول فيه الأدوات الجازمة لفعل واحد، وفي باب "الأساليب الإنشائيّة" وتحت عنوان "أسلوب الشّرط" تناول الأدوات التي تجزم فعلين.

---

[1] - يُنظر مثلا: شرح شذور الذهب لابن هشام، وكافية ابن الحاجب.
[2] - ينظر الصفحتين: 43، 44 من هذا البحث.
[3] - ينظر: مختصر النّحو: ص190-239.
[4] - ينظر المصدرنفسه: ص240-257.

كما أنّه أدرج ضمن المرفوعات "ظنّ وأخواتها" و"أعلم وأرى وأخواتها "؛ باعتبارها من نواسخ الابتداء، كما أدرج ضمنها موضوعي "الاشتغال" و"التّنازع"، ولم يضمنها "المضارع المتجرّد من النّاصب والجازم" عكس ما فعل **ابن هشام**(ت761هـ) في (شرح شذور الذّهب).

ونشير إلى أنّ المؤلّف لم يتناول موضوعات الصّرف؛ لأنّه تناولها في مختصر آخر سمّاه "مختصر الصّرف".

ب- (**تنقيح الأزهرية**) لمحمد **مُحي الدّين عبد الحميد** (ت1973م)[1]؛ وهو وإن تشابه مع تبويب (مختصر الفضلي) في جوانب كثيرة إلاّ أنّه اختلف معه في أمور منها:

1) إدراج اسم "كان" وأخواتها، وخبر "إنّ" وأخواتها، في باب "المرفوعات".

2) إدراج خبر "كان" وأخواتها، واسم "إنّ" وأخواتها، واسم "لا" النّافية للجنس، وخبر "كاد" وأخواتها، وخبر "ما" الحجازية، في باب "المنصوبات". وهذا بعكس "الفضلي" الذي تناول "النّواسخ" بصفة عامة في باب واحد؛ وهو باب المرفوعات.

3) توزيع "التّوابع" بين أبواب "المرفوعات" و"المنصوبات"؛ حيث جعل "تابع المرفوع" النّوع السّابع من المرفوعات[2]، وجعل "تابع المنصوب" النّوع الخامس عشر من المنصوبات[3]، بينما تناول "الفضلي" في مختصره "التّوابع" في مبحث مستقل[4].

4) إدراج الفعل المضارع ضمن المنصوبات؛ لأنّه يأتي أحيانا منصوباً؛ بعكس **الفضلي** الّذي خصّصَ للفعل مبحثاً كاملاً؛ تناول فيه الأفعال بصفة عامة[5].

ومن هذه المقارنة البسيطة بين تبويب الكتابين؛ يظهر لنا النّهج التقليدي الذي لطالما عُرف به الشّيخ **محمّد محي الدّين عبد الحميد** وتمسك به حتّى من ناحية تبويب موضوعات مؤلّفاته.

جـ- **(جامع الدّروس العربية)** للأستاذ **مصطفى الغلاييني** (ت1944م)؛ وهو وإن كنّا سنتكلم عنه ضمن المراجع الحديثة التي رُتّبت موضوعاتها حسب نوع الكلمة [6] (الأسماء – الأفعال – الحروف)؛ إلاّ أنّنا وجدنا المؤلّف قد خصّص باباً لمرفوعات الأسماء وثان لمنصوباتها وثالث لمجروراتها؛ على الشّكل التّالي:

---

[1] - ينظر تعريفا موجزا لهذا الكتاب في موضوع "المختصرات النّحويّة" صفحة 46.
[2] - ينظر: تنقيح الأزهرية : ص106-144.
[3] - ينظر المصدر نفسه : ص194.
[4] - ينظر: مختصر النحو: ص171-182.
[5] - ينظر: المصدر نفسه: ص258-262.
[6] - ينظر الصفحات الآتية: 67 و68.

-**الباب الثّامن:** مرفوعات الأسماء؛ وهو يشتمل على سبعة فصول (الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ والخبر، الفعل النّاقص،الأحرف المشبّهة بليس، الأحرف المشبّهة بالفعل، "لا" النّافية للجنس)[1].

-**الباب التّاسع :** منصوبات الأسماء؛ وهو يشتمل على تسعة فصول (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المف عول معه، الحال، التّمييز، الاستثناء، المنادى)[2].

-**الباب العاشر :** مجرورات الأسماء، وهو يشتمل على فصلين (حروف الجرّ، الإضافة)[3]، أمّا "التّابع للمجرور " فقد ذكر بأنّه سيأتي الكلام عليه في باب "التّوابع"[4]، بخلاف "تابع المرفوع الذي تناوله في باب "المرفوعات"[5].

ثانيا/ ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة :

من النّحويين القدامى من رَتّب موضوعات كتابه على حسب نوع الكلمة؛ فجعل باباً لموضوعات الأسماء، وآخر للأفعال، وثالثاً للحروف، وذلك تماشياً مع أوّل عبارة **لسيبويه (ت180ه)** في كتابه؛ والذي جاء فيها: «الكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[6]، وأشهر كتاب سار على هذا الترتيب كتاب (المفصّل) **للزّمخشري** (ت538ه)، وذلك بحسب الاعتبار الرئيسي الذي يقوم عليه ترتيب الأبواب؛ وقد سعى **الزّمخشري** إلى ترتيب موضوعات كتابه في أحسن صورة تحيط بكافة الأبواب؛ حيث قال في خطبة مؤَلَّفه : «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب، إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشّفقة ... لإنشاء كتاب في الإعراب، مُحيطٍ بكافة الأبواب، مُرتّبٍ ترتيباً يبلُغُ بهم الأمد البعيد بأقرب السّعي، ويملأ سجالهم بأهون السّقي، فأنشأتُ هذا الكتاب ... مقسوماً أربعة أقسام: القسم الأوّل في الأسما ء، القسم الثّاني في الأفعال، القسم الثّالث، في الحروف، القسم الرّابع في المشترَك من أحوالها»[7] .

---

[1] - ينظر: جامع الدّروس العربية، لمصطفى الغلاييني، راجعه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية/بيروت، ط1414/28ه - ، 1993م : ص2/233-338.

[2] - ينظر المصدر نفسه: 3/05-166.

[3] - ينظر جامع الدّروس العربية، لمصطفى الغلاييني: ص3/167-220.

[4] - ينظر المصدر نفسه: ص3/167.

[5] - ينظر المصدر نفسه: ص2/337-338. 2/310-312.

[6] - كتاب سيبويه: ص1/12.

[7] - المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشري، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/ 1420هـ - 1999م: ص31-32.

فتناول **الزّمخشري** في أبواب هذه الأقسام موضوعات النّحو مع موضوعات الصّرف؛ فتناول في القسم الأوّل الأسماء المعرَبة، وذكرَها في ثلاثة أبواب : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ثمّ تناول المبنيات، والأسماء المركّبَة، والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث والتّصغير، والنّسب، والأسماء المتّصلة بالأفعال، وأبنية الأسماء الثلاثة مجرّدة ومزيدة[1].

وتناول في القسم الثّاني المباحث المتعلّقة بالأفعال؛ فتناول أحكام الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر، والمتعدّي واللاّزم، والأفعال النّاقصة، وأفعال المقاربة، ونعم بئس، وفعلا التّعجّب، وأوزان الأفعال[2].

وتناول في القسم الثّالث المباحث المتعلّقة بالحروف، فتحدّث عن حروف الجرّ، والحروف المشبّهة بالفعل، وحروف العطف، والنّفي، والتّنبيه، والنّداء، والاستثناء، والتّفسير، والتّحضيض، والتّقريب، والاستفهام، والشّرط، والتّعليل، وحرف التّذكّر[3].

وتناول في القسم الرابع المشترَك؛ فدرسَ الإمالة، وأحكام الوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء السّاكنين، وهمزة الوصل، وزيادة الحروف، وإبدالها، والاعتلال، والإدغام[4] .

وبهذا الترتيب المبتكر نال **الزّمخشري** الإشادة قديماً وحديثاً؛ وممّن أشاد به الباحث **حسن عون** الذي قال عن كتاب (المفصّل): «اعتبر من حيث مادته وتصنيفه، وطريقة معالجته للقضايا، أعظم كتاب ظهر بعد كتاب سيبويه »[5]، ويقول الباحث **عبد الوارث م بروك سعيد**: «وضع الزّمخشري في "المفصّل" خلاصة تجاربه وعبقريته في بناء خطّة متكاملة لكافة المسائل النّحويّة»[6].

وقد لفت هذا النوع من التبويب أنظار المحدثين؛ فراحوا ينهجون نهجه؛ كالأستاذ **أحمد الخوص** (ت2013) الذي ألّف كتاباً من عدّة أجزاء؛ واحد للأفعال وثان للأسماء، وثالث للأدوات...إلخ، وقد سمّى مُؤَلَّفَه بـ **(قصة الإعراب)**؛ ربّما لأنّه بناه على طريقة الحوار بين الأستاذ وتلميذه على شكل سؤال وجواب، ويلاحظ أنّ المؤلِّف قد أدرج الموضوعات الصّرفية مع الموضوعات النّحوية دون تمييز بينها؛ ففي جزء "الأفعال" بعد أن عرّفه وحدّد أنواعَه، انتقل إلى الحديث عن التّام والنّاقص، وإلى إعرابه وبنائه، ثمّ تناوله من حيث التّجريد والزّيادة

---

[1] - ينظر المفصّل: ص34-312.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص313-362.
[3] - ينظر المفصّل: ص365-440.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص441-531. و ينظر تفصيل المحتويات في: فهرس موضوعات المفصّل: الصفحات 705-718.
[5] - تطور الدرس النّحوي، مرجع سابق: ص89.
[6] - في إصلاح النّحو العربيّ: ص42.

والصّحة والاعتلال...إلخ[1]، أمّا في جزء "الأسماء" الذي افتتحَه بالفاعل وختمه بالضمير؛ فقد خصّص ما يقارب السّتين صفحة [2] لموضوعات صرفية؛ كالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التفضيل.

أمّا الجزء الثّالث الذّي تناول فيه "الأدوات"؛ وهي ما يعرَف لدى القدماء بحروف المعاني، فقد سار فيه على نهج **ابن هشام** (ت761هـ) في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وغيره من الكتب التي اختصّت بحروف ا لمعاني؛ ولقد صرّح **أحمد الخوص** في مقدّمة هذا الجزء بأنّه استرشد بها؛ حيث قال : «ولقد كان مُرشدي الأوّل في هذا الكتاب هو "مغني اللّبيب" لابن هشام، وكذلك كتاب "رصف المباني في حروف المعاني "[3]، وكتاب "الجَنَى الدّاني"[4]، وكتاب "الأزهية في علم الحروف "[5]...»[6]؛ وأوّل م ا استرشَدَ به هو تناول الأدوات مرتبة ترتيب الحروف العربية؛ فافتتح هذا الجزء بالهمزة وكلّ أداة بدأ بالهمزة، وختمه بالياء.

وما يميّز (قصّة الإعراب) هو أنّ مؤلّفها كان يختم كلّ موضوع بشواهد إعرابية؛ تكون في أغلبها أبياتاً شعريّة تراثية مشهورة، الغرض منها تدريب الطلاّب على الإعراب؛ فكان لمؤلّفها ما أراد؛ حيث نال هذا الكتاب شهرة واسعة، واستفاد منه خلق جمّ بفضل هذا الأسلوب.

أمّا الكتاب الثّاني في هذا القرن؛ الذي سلك هذا التّرتيب القائم على نوع الكلمة؛ فهو كتاب **(جامع الدّروس العربيّة)** لمصطفى الغلاييني (ت1944م)؛ وذلك بالنّظر إلى محتواه العام؛ بغض النّظر عن بعض الأبواب القليلة التي عنونها على أساس الحركة الإعرابية [7]، والمتصفّح لهذا الكتاب؛ والمدقّق في عناوين أبوابه؛ يجد أنّ "الغلاييني" حاول أن يحصر ويتناول جميع المواضيع النحوية والصّرفية؛ موزّعَةً على مقدّمة واثنتي عشرة باباً وخاتمة؛

---

[1] - ينظر فهرس الجزء الأوّل من: قصة الإعراب،المطبعة العلمية/دمشق، ط4/1987م.
[2] - ينظر قصة الإعراب: ص2/305-365.
[3] - العنوان بالضّبط: "رصف المباني في شرح حروف المعاني" ، وهو للإمام أحمد بن عبد النّور المالقي المتوفي سنة 706 هجرية.
[4] - العنوان الكامل: "الجَنَى الدّاني في حروف المعاني" وهو للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ).
[5] - لعلي بن محمّد الهَرَويّ المتوفي سنة 415 ه جريّة.
[6] - قصّة الإعراب: ص3/11.
[7] - ينظر الصفحة 78 حيث تكلمنا عن هذه الأبواب. وينظر كذلك: الباب الثامن والباب التاسع والباب العاشر من "جامع الدّروس العربية".

تناول في المقدّمة مباحث تمهيديّة؛ كتحديد علوم العربية، ومفهوم الإعراب والبناء، والكلمة وأنواعها، أمّا الأبواب فعناوينها تتناوب بين الأسماء والأفعال؛ من النّاحية النّحوية والصّرفية؛

على الشّكل التّالي: **الباب الأول:** الفعل وأقسامه

الباب الثّاني: الاسم وأقسامه

الباب الثّالث: تصريف الأفعال

الباب الرابع: في تصريف الأسماء

الباب الخامس: التّصريف المشترك بين الأفعال والأسماء

البلب السّادس: مباحث الفعل الإعرابية

الباب السّابع: إعراب الأسماء وبناؤها

أمّا "حروف المعاني" فقد خصّصَ لها "**الباب الثّاني عشر**"[1]، باستثناء جملة من الحروف العاملة والتي سبق وأن تناولها في أحد الأبواب السّابقة؛ كحروف النصب، وحروف الجزم ، وحروف النّداء ...إلخ[2]، أمّا الأبواب الأخرى فقد خصّصها لمرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها والتّوابع.

وبهذا يكون كتاب **(جامع الدّروس العربيّة)** اسمٌ على مُسَمَّى؛ حيث قد ضمّ في طيّاته أغلب الموضوعات النّحوية والصّرفيّة التي يحتاج إليها طالب هذا العلم، ولهذا نال شهرةً وانتشاراً واسعين، وتوالت طبعاته منذ طبعته الأولى سنة 1913م (1330هـ)[3] إلى هذه السّنوات الأخيرة؛ حيث لازلنا نشاهده معروضاً للبيع على رفوف المكتبات.

ومن الكتب –كذلك– في هذا القرن؛ والتي سلكت هذا التّرتيب القائم على نوع الكلمة؛ نجد كتاب **(الموجز في قواعد اللغة العربية)** لسعيد الأفغاني (ت1997م)؛ وهذا الكتاب هو ثمرة خبرة عشرين سنة من تدريس مادة النّحو العربي؛ قضاها المؤلّف في جامعات عربية متعدّدة[4]، فكان مُوجَّهاً لطلبتها؛ « ليكون بيد المتعلّم مرجع متكامل في القواعد العربيّة "نحوها

[1] - ينظر: جامع الدّروس العربية: ص3/253-272.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص272/3.
[3] - ينظر المصدر نفسه : ص06/1، و03/2، و03/3.
[4] - ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر (دط) (دت): ص11-12.

وصرفها وإملائها" فلا يفقد فيه شيئاً ذا بال »[1]؛ أمّا من ناحية التّبويب –وهو الّذي يعنينا في هذا المبحث– فقد قام على أربعة عناوين رئيسيّة[2] وهي:

–مباحث الأفعال –التّوابـــــــع

–مباحث الأسماء –بحوث متفرّقة

أمّا مباحث "حروف المعاني" فقد تناولها ضمن البحوث المتفرّقة؛ والذي تناول فيه كذلك مباحث إملائية؛ ككتابة "الهمزة" و"الألف المتطرّفة"؛ إضافة إلى "إعراب الجمل".

وقد صرّح المؤلّف بأنّه لخّص موضوع "حروف المعاني " من كتاب (قواعد اللّغة العربيّة) **لحفني ناصف** (ت1919م) ورفاقه، إذ هو على وجازته وافٍ بالحاجة صحيح الأمثلة والشواهد[3]، لذا جاء هذا المبحث في تسع صفحات[4].

كما يلاحظ في "مباحث الأسماء" أنّه بعد أن أنهى الأبحاث الصّرفيّة الخاصّة بالاسم، قام بتقسيم الأسماء من حيث الحر كة الإعرابيّة؛ إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات؛ ليسهُلَ له تناوُلُها من النّاحية النّحويّة، وكغيره من المحدَثين فقد غض الطرف عن تناول "المجرور بالمجاورة" ضمن المجرورات رغم قلتها؛ ربّما لأنّها حالة نادرة في الكلام العربي، لا يقاس عليها.

ثالثا/ ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النّحوية للكلمة:

الكلمات في الجملة العربيّة تقع إمّا مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً،... إلخ، فترتّب أبواب الكتاب بناءً على ذلك؛ مع تناول موضوعات أخرى مُمهّدة أو مُكمّلة لتلك الأبواب، ونجد أنّ أقدم كتابين في النّحو العربي وصلا إلينا قد اتّبعا هذه الطّريقة في التّأليف؛ وهما (كتاب **سيبويه**) (ت180هـ)، و (المقتضَب) **للمبرِّد** (ت285هـ)؛ وعلى الرّغم من شكوى الدّارسين من صعوبة تبيّن أساس ترتيب **سيبويه** لأبواب كتابه؛ فإنّ أبوابَه مبنية على أساس الوظيفة النّحويّة للكلمة في ا لجملة العربيّة في الغالب [5]؛ وتتصدّر أبواب الموضوعات النّحوية الأجزاء الأولى من الكتاب، وتتبعها أبواب الموضوعات الصّرفية، وجاءت الموضوعات الصّوتية في آخر الكتاب، ولم يكن (المقتضَب) بأحسن حالاً في ترتيب

[1] - المصدر نفسه: ص13.
[2] - تسبقها مقدّمة حول " الشّواهد وقواعد الاحتجاج بها".
[3] - ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ص339 (الهامش).
[4] - من الصفحة 339 إلى الصّفحة 348.
[5] - ينظر: أبحاث في العربية الفصحى، غانم قدوري الحَمَد: ص239.

موضوعاته من (كتاب سيبويه)؛ فعلى الرّغم من أنّ عناوين الأ بواب مأخوذة من الوظائف النّحوية للكلمات إلاّ أنّ تتابع الأبواب لا ينبي على أساس واضح؛ وتداخلت الموضوعات الصّرفية بالموضوعات النّحويّة بشكل كبير؛ وتناثرت المسائل على نحو حمل محقّق (المقتضب) على عمل فهرس كبير للموضوعات؛ تيسيراً للدّارسين في الرّجوع إليه [1]؛ وعلى سبيل المثال نجد في الجزء الأوّل منه مباحث نحوية وصرفية وصوتية متداخلة وردت على هذا النّحو : (أنواع الكلمة، الفاعل، حروف العطف، البدل، القلب المكاني، كيفية التّلفظ بالحروف المفرَدة، مباني الكلمات، حروف الزّيادة همزتا الوصل والقطع، التّعريف، الإدغام...إلخ)[2]، كما نلاحظ الغموض في بعض عناوين (المقتضب)، كذلك ظاهرة عدم التّطابق بين العنوان، وما تحته من مباحث؛ فتحت عنوان (هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به) بحثَ مسائل تخص البدل وأقسامه، وشيئا عن ظاهرة القلب المكاني[3]، وكلّ هذا حذا بنحاة القرن الرابع الهجري إلى تج نّب اضطراب (الكتاب) و(المقتضب)، ومحاولة إعادة ترتيب أبواب النّحو.

والنّاظر في فهارس الكتب النّحويّة التّراثيّة يجد أنّ ترتيب الموضوعات على أساس الوظيفة النّحويّة للكلمة هي الأكثر استخداماً؛ ومن تلك الكتب : (الجمل) **للزّجاجي** (ت337هـ)، وكتاب (الإيضاح) **لأبي علي الفارسي** (ت377هـ)، و (الواضح) **لأبي بكر الزّبيدي** (ت379هـ)، وترسّخ هذا الاتّجاه على يد **ابن مالك** (ت672هـ)، في عدد من كتبه؛ لاسيما في (الألفية) و(تسهيل الفوائد)؛ اللّذين شُرحا عشرات الشّروح، واستحوذا على جهود علماء العربيّة المتأخّرين، وامتدّا تأثيرهما إلى زمانا[4].

ويمكن أن نشير بشكل مختصر إلى ترتيب موضوعات هذا المنهج؛ وذلك اعتمادا على فهارس مواضيع (الألفية) و(التّسهيل) التي وجدناها تتضمّن:

(الكلام وما يتألّف منه، المعرَب والمبني، المعرفة والنّكرة، المبتدأ والخبر، نوسخ المبتدأ والخبر، الفاعل ونائبه، التّ عدّي واللّزوم، التّنازع والاشتغال، المفاعيل، الاستثناء والحال والتّمييز، حروف الجرّ، الإضافة، الأسماء التي تعمل عمل الأفعال، التّعجب، أفعال

[1] - ينظر: المرجع نفسه : ص239.
[2] - ينظر: فهرس موضوعات الجزء الأول ص 412/1.
[3] - ينظر الصفحة 151/1.
[4] - ينظر : أبحاث في العربية الفصحى: ص240-241.

التفضيل، نعم وبئس، التّوابع، النّداء والاستغاثة والنّدبة، التّحذير والإغراء والاختصاص، إعراب الفعل، أحكام العدد، الحكاية) .

وقد لاقى هذا الاتجاه في القرن العشرين انتشاراً واسعاً؛ فأشهر عمل نحويّ شهده هذا القرن وهو كتاب (النّحو الوافي) **لعباس حسن** (ت1979م)[1]، قام على أساس التبويب بالنّظر إلى الوظيفة النّحوية للكلمة؛ وقد علّل مؤلّفه سبب السّير على هذا التّبويب بقوله : «وإنّما آثرنا في ترتيب الأبواب النّحوية التّرتيب الذي ارتضاه ابن مالك لأنّه الذي ارتضاه كثيرون ممّا جاؤوا بعده؛ ولأنّه التّرتيب الشّائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التّحصيل والتّعليم »[2]، ويبرّر سبب عدم اتّباع تبويب (المفصّل) وشروحه؛ رغم شيوعه وفوائده المحمودة؛ لأنّه يرى أنّه لا يفيد إلاّ المتخصّصين لا « الرّاغبين في المعرفة العامة أوّلاً فأوّلاً؛ فالمبتدأ يلازمه الخبر وما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية أو شبه جملة، والفاعل لابدّ له من فعل أو ما يقوم مقامه، فكيف يتعلّم الرّاغب أحكام المبتدأ وحده أو الخبر وحده أو الفعل»[3] .

و**عباس حسن** وإن صرّح بأنّه سيلتزم بمنهج (الألفيّة) في ترتيب الأبواب النّحويّة إلاّ أنّه ينقده –أحياناً– مُنبهاً على مواطن الضعف فيه، ومعدلاً له، ومقوماً إيّاه، ومُضيفاً إليه، تماشياً مع ما يراه مناسباً؛ والأمثلة على ذلك كثيرة كقولهِ في باب أفعل التفضيل: «ربمّا كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات، ولكنا وضعناه هنا اتبّاعاً لترتيب ابن مالك في ألفيته»[4]، كما أخذ على **ابن مالك** (ت672هـ) وضعه باب "أبنية المصادر" بعد بابيْ "إعمال المصدر" و"اسمي الفاعل والمفعول"؛ ربّما لأنّ **ابن مالك** يرى "الإعمال" أمراً نحوياً وثيق الصّلة بالأبواب التي سبقت، وأنّ الصّيغ والأبنية أمر "صرفيّ" يجيء في المنزلة التّالية لمسائل النّحو وأبوابه، ويرى **عباس حسن** ذلك حجّة واهية ؛ « إذ التّرتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها ولكلّ ما يختصّ بها منصباً على شيء معلوم مفهوم، ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا وقدمنا باب أبنية المصادر»[5].

---

[1] - ألّفه عام 1960م.
[2] - النّحو الوافي: 11/1.
[3] - المصدر نفسه: 10/1.
[4] - المصدر نفسه: 318/3.
[5] - المصدر نفسه: 181/3، وينظر كذلك بحث: تيسير النحو العربي بين المحافظة والتّجديد، لحسن العلايلي: ص12. على الرابط: https://sites.google.com/site/aligeali1/home (12-12-2012)

وقال في "باب الحال": « أبيات ابن مالك في هذا الباب لا تساير المسائل ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيناه لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها ويتّصل بها اتّصالاً منطقياً»[1] .

ونشير إلى أنّ الأستاذ **عباس حسن** حاول في هذا العمل تجميع مادة النحو كلّه في كتاب واحد ذي أجزاء أربعة كبار، تحوي صفحاتها كلّ ما تفرّق في أمّهات الكتب، وتغنى عنها، على أن يُقسَّم كلّ جزء قسمين؛ أحدهما: موجز دقيق يناسب طلاب الدّراسات النّحوية بالجامعات، ويوفيّهم ما يحتاجون إليه ، ومكانهُ أول المسائل وصدرها ، ويليه الآخر – بعد نهاية كلّ مسألة – بعنوان مستقل هو: "زيادة وتفصيل"؛ ويلائم الأساتذة والمتخصّصين أكمل الملائمة وأتمّها؛ فتبتدئ "المسألة"– وبجانبها رقم خاص بها – بتقديم المادة النّحوية الصّالحة للطالب الجامعيّ، الموائمة لقدرته ومقرّره الرسمّي، فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقل إلى بَسْط ما يتطلع إليه المتخصّص، وزيادة يتطلبها المستكمل، كلّ ذلك في إحكام بغير تكرار ولا تداخل بين القسمين، أو اضطراب؛ وبهذا التقسيم والتّسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسّرة، موائمة، قريبة التّناول؛ لا يَكدُّون في استخلاصها ولا يجهدون في السّعي وراءها في متاهات الكتب القديمة؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون[2].

كما حرَصَ على تسجيل أبيات: **ابن مالك** كما تضمّنتها (ألفيته) المشهورة، وتدوين كلّ بيت في أنسب مكان من الهامش، بعد القاعدة وشرحها، مع الدّقة التّامة في نقله، وإيضاح المراد منه؛ في إيجاز مناسب، وحرص على ترتيب الأبيات، إلاّ إن خالفت في ترتيبها تسلسل المسائل وتماسكها المنطقي النّحوي؛ فعندئذ يقدّم ويؤخّر في أبيات (الألفيّة)، وفي الوقت نفسه يضع بجانب كلّ بيت رقماً يميّزه، ويدّل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها **ابن مالك**.

كما استخدم الهامش لإحالات كثيرة، وكان لها أثر كبير في تنظيم مادة النّحو وتجميعها وتيسيرها، وقد تبلغ إحالاته إلى أكثر من عشر إحالات؛ تجمع المادة كلّها وما يتعلق بها، وقد تحيلنا إحالاته إلى إحالات أخرى فأخرى وهكذا [3]؛ و« يبدو أنّ ذلك محاولة لمعالجة مشكلة تبعثر مسائل النحو، لأنّه يرى أنّ النّحو وحدة متكاملة؛ ينبغي أنّ يدرس دراسة شاملة

[1] - النّحو الوافي: 363/2.
[2] - ينظر النّحو الوافي: ص05/1. وسنتطرّق لهذا الكتاب بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس.
[3] - ينظر مثلاً الصفحة 51/1 من "النّحو الوافي" .

متكاملة؛ لأنّ مسائلَه مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً واضحاً، وإن كانت تبدو متباعدة؛ لأنّها كلّها تعنى باللغة واستنبطت منها، واللغة واحدة ومصدرها واحد هو العقل»[1].

ومن الكتب النّحويّة المؤلَّفَة في القرن العشرين ونالت شهرة واسعة، وسار في تبويب موضوعاته على أساس الوظيفة النّحويّة للكلمة، كتاب **(معاني النّحو) لفاضل صالح السّامرائي** (ت2012م)؛ والمتصفّح لهذا المرجع الحديث يجد أنّه ليس ككتب النّحو التقليدية؛ ذلك أنّه تناوَلَ الموضوعات النّحويّة من جهة المعنى؛ حيث يرى مؤلّفه أنّ المسائل المتعلقة بالمعنى لا يزال الكثير منها دون نظر؛ رغم أنّ قسماً منها عرَضَ له علم النّحو وعلم البلاغة[2]، ويقول من جهة أخرى : «إنّ دراسة النّحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كلّ ضرورة؛ تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدّة وطرافة؛ بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة»[3]، ويقول موضحاً أكثر : «أمّا هذا الموضوع فليس الأمر فيه أمر جمع أحكام نحويّة، ولا ذكر قواعد مبينة، وإنّما هو تفسير للجملة العربية وتبيين لمعاني التّراكيب المختلفة، ممّا لا تجد أغلبه في كتب النّحو، وقد تفزع إلى كتب البلاغة والتفسير وغيرها من المظان، فلا تجد شيئاً ممّا تريد»[4].

وما يعنينا في هذا المبحث هو ا لخطّة الّتي سار عليها في ترتيب موضوعاته، والتي نستخلصها من خلال النّظر إلى فهارس الأجزاء الأربعة ومقارنتها بتبويب (الألفية) وغيرها ممّا سار على التّبويب المَبنيّ على الوظيفة النّحويّة للكلمة؛ فنجد أنّ مؤلّف (معاني النّحو) قد التزم هذه الخطّة إلاّ في بعض المواضع؛ وهي:

1) تناوله في مستهل الجزء الأوّل مبحث حول "الجملة العربية" من حيث العناصر والتّأليف والدّلالة[5]؛ وهو مبحث بمثابة مقدّمات –في نظره– للأبواب اللاّحقة.

2) وفي المقابل ختم كتابه بباب جديد أضافه سمّاه "الأساليب"[6]؛ والذي تضمّن (الشّرط، التّوكيد، القسم، النّفي، الاستفهام، الجواب، التّعجب، المدح والذّم، اسم التّفضيل، النّداء، الاستغاثة، النّدبة).

---

[1] - بحث : تيسير النحو العربي بين المحافظة والتّجديد، لحسن العكبلي: ص12.

[2] - ينظر: معاني النحو، دار الفكر/عَمّان، ط1420/1ه-2000م: ص08/1. وسيكون لنا مبحث خاص بهذا الكتاب في الفصل الخامس.

[3] - معاني النحو، فاضل صالح السامرائي: ص08/1.

[4] - المصدر نفسه: 09/1. وسنتناول هذا الكتاب بشكل أوسع في الفصل الخامس.

[5] - ينظر المصدر نفسه: ص11/1-19.

[6] - ينظر: المصدر نفسه: ص431/4-711.

3) وكما هو واضح في النقطة السّابقة؛ فقد غير موضع مبحث "النّداء" وملحقاته؛ من استغاثة وندبة، وجعله كخاتمة لكتابه ولباب الأساليب.

4)إخراج المباحث الصّرفية من التّناول لا من قريب ولا من بعيد؛ حتى لتلك المواضيع التي يظهر من اسمها أنّها موضوعات صرفية؛ كاسم الفاعل [1]، والصّفة المشبّهة [2]؛ والتي تناولها من النّاحية النّحوية فقط.

والكتاب التّالي والذي سنتّخذه كنموذج ثالث للمؤلّفات النّحويّة التي سارت في ترتيب أبوابها على أساس الوظيفة النّحويّة للكلمة؛ هو كتاب **(التّطبيق النّحوي) لعبده الرّاجحي** (ت2010م)، والّذي لم يقيّد نفسه كلية بالالتزام بهذا المنهج؛ وإنّما حاول أن يُخرج ذلك في إطار جديد؛ حيث يقول عن تبويبه : «وقد قسّمناه بابين : أوّلهما عن الكلمة، وثانيهما ع ن الجملة، ثمّ ألحقنا به قسماً خاصّاً عن بعض المتفرّقات التي لها استعمالات معيّنة بالإضافة إلى نماذج إعرابيّة...وغنيّ عن البيان أنّ هذا الكتاب لا يعرض لشرح أبواب النّحو جميعها على طريقة الكتب التّفصيليّة، وإنّما يهدف إلى تقديم الاستعمالات المختلفة للجملة مع تحليلها تحليلاً نحوياً تطبيقياً»[3].

وحتّى نقف على طريقة تبويبه أكثر نورد التفصيل التّالي:

الباب الأوّل: الكلمة (نوعها، حالتها من إعراب وبناء، والمعرَب والمبني منها)[4].

الباب الثّاني: الجملة وشبه الجملة (الاسمية، الفعلية، شبه الجملة)[5]؛ حيث تناول ضمن "الجملة الاسميّة" المبتدأ والخبر ونواسخهما، وتناول ضمن "الجملة الفعلية" الفاعل ونائبه، والمفاعيل الخمسة، وبقية المنصوبات، ودرس ضمنها –أيضاً– الجمل الّتي تتردّد بين الاسمية والفعليّة؛ وهي جملة التّعجّب وجملة المدح والذّم.

وتناول في هذا الباب فصلا سمّ اه "الجمل الأسلوبيّة"[6]؛ وهو يقصد بها التي تتضمّن أساليب "الاستثناء" والنّداء" و"الاستغاثة" و"النّدبة" و"الأمر والنّهي والعرض " و"الاستفهام" و"التّعجب" و"الشّرط" و"القسم"، وتناول في هذا الباب –كذلك– فصلا خصّصه لمواقع الجمل من الإعراب، وفصلا لـ "شبه الجملة" من ظرف وجار ومجرور.

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص3/147-152.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص3/154-156.
[3] - التطبيق النّحوي، دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية، ط2/1420ه-، 2000م: ص08.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص11-80.
[5] - ينظر المصدر نفسه: ص81/355.
[6] - هذا الفصل أضافه في الطبعة الثانية، ينظر: مقدمة الطبعة الثانية صفحة 05 والصّفحات 261-328.

وختم كتابه بجملة من الملاحق [1]؛ الملحق الأوّل للتّوابع والممنوع من الصّرف، والثّاني للعدد، ومتفرّقات أخرى.

ومن خلال ما تقدّم يظهر لنا أنّ **عبده الراجحي** على الرّغم من أنّه التزم بمصطلحات النّحو القديمة، وسار على نحو يقارب تتابع الموض وعات عند **ابن مالك** (ت672هـ) في (ألفيته) إلاّ أنّه حاول التّجديد في هذا النّوع من التّبويب؛ ليخرجه « في إطار جديد وتتابع محكم يبلغ بالدّرس النّحوي العربي غايته »[2]، ويرى **عبد المجيد عيساني**[3] أنّ منهج **الرّاجحي** في تبويب موضوعات كتابه يمكن أن يُصنَّف كمنهج رابع ينطل ق من منظور بنيويّ؛ أي : بالنّظر إلى طبيعة اللغة على أنّها "كلمات" ثمّ "جمل" وعليه كان التّقسيم بناء على هذه الطّبيعة؛ فحَدَّدُوا باباً للكلمة وآخر للجملة.

وبعد هذا العرض لمناهج ترتيب الموضوعات في كتب النّحو؛ لا ننسى أن نشير إلى أنّ **للسّيوطي** (ت911هـ) في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) منهجاً ادّعى أنّه انفرد به؛ وأنّه ترتيب بديع لم يسبق إليه، حذا فيه حذو كتب الأصول [4]؛ وهذا المنهج يعتمد على تقسيم الكلمات إلى "عُمد" و"فضلات"؛ باعتبار أنّ الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما: المسنَد والمسند إليه؛ سواء أكانت اسميّة أو فعليّة، وهذان الرّكنان هما عُمْدة الكلام، وما عداهما فَضْلَةٌ أو قيد [5]، وعلى هذا الأساس حصر **السّيوطي** كتابَه (همع الهوامع) في مقدّمات وسبعة كتب؛ المقدّمات في تعريف مجموعة من المفاهيم، والكتاب الأوّل في "العُمد" وهي المرفوعات وما شابهها من منصوبات النّوسخ، والكتاب الثّاني في الفضلات وهي المنصوبات، والثّالث في المجرورات وما حُمل عليها من المجزومات وما ضُمّ إليها من حروف المعاني، والرّابع في العوامل وهو الفعل وما ألحق به، والخامس في التّوابع، والسّادس في الأبنية، والسّابع في تغييرات الكلم الإفرادية ... إلخ[6] .

وقد حاولنا جاهدين أن نجد مؤلّفين – قدماء ومحدثين– نهجوا نهج **السّيوطي** إلاّ أنّنا لم نجد؛ ربّما أنه يتشابه ويلتقي مع الاتّجاه القائم على أساس الوظيفة النّحويّة للكلمة في

---

[1] - ينظر الصفحة 371.
[2] - أبحاث في العربية الفصحى، غانم قدوري الحَمَد: ص254.
[3] - ينظر كتابه: النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، لعبد المجيد عيساني، دار ابن حزم/بيروت، ط1/1420هـ-، 2008م: ص310 و313.
[4] - ينظر: همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية/بيروت ط1/1998م: ص18/1.
[5] - ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي: ص14/1.
[6] - ينظر: تفصيل هذه الخطّة في "همع الهوامع": ص18/1.

الجملة؛ حيث أنّ كليهما يسمح بجمع الموضوعات المتشابهة، أو التي تعا لج قضايا ذات طبيعة واحدة في سياق واحد، فمثلا حين ذكر **السّيوطي** المرفوعات في "العُمد" ضمّ إليها طائفة من منصوبات النّواسخ.

وخلاصة المبحث أنّنا مهما حاولنا أن نُصنّف طرق التّبويب التي انتهجها النّحاة في ترتيب موضوعات مؤلّفاتهم إلاّ أنّه يبقى « لكلّ كتاب م نهجٌ في التّأليف »[1] تميّز به عن غيره؛ سواء من حيث دمج المواضيع الصّرفية مع النّحوية أو فصلها عنها في مؤلَّف مستقل، أو من حيث تقديم بعض الموضوعات أو تأخيرها أو حتّى حذفها؛ وذلك تماشياً مع هدف المؤلِّف، ونوع الفئة الموجَّه إليها هذا العمل؛ وهو الأمر الذي حرص عليه مؤلّفي الكتب النّحويّة في القرن العشرين؛ الذين كان شعارهم الأوّل "التّيسير"؛ الذي رأوه يتمثّل بالدرجة الأولى في اختيار التّبويب الأيسر للمتعلّمين؛ إلاّ أنّهم لم يتّفقوا حول أيسرها؛ إذ رأى **عباس حسن** (ت1979م) أنّ التّبويب القائم على أساس الوظيفة النّحويّة هو «التّرتيب الشّائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملاءمة في طريقته وأوفر إفادة في التّحصيل والتّعليم »[2]، وفي المقابل يرى **عبد المجيد عيساني** « أنّ طريقة اعتماد أثر العامل في التّبويب ... أكثر الطّرق إيجابيّة؛ لأنّها تساعد الدّارس على التّحكم في الموضوعات»[3] .

[1] - أبحاث في العربية الفصحى، غانم الحَمَد: ص238.
[2] - النّحو الوافي: 11/1. وينظر الصفحتين: 70، 71 من هذا البحث.
[3] - النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد: 313.

المبحث الثّلث

اتّجاهات التقليد في مضامين الكتب المدرسية

أ) مفهوم الكتاب المدرسي ومعايير صناعته:

كتب النّحو المدرسيّة شكل حديث من أشكال المختصرات النّحويّة؛ إلاّ أنّه يصدر عن الهيئات الرّسميّة، ويُشرف على تأليفه –في الغالب– لجنة من الأساتذة والمفتّشين؛ يهدف إلى تقريب المادة النّحويّة نظَريّاً وتطبيقياً من التّلاميذ؛ ويكون في شكل مقرّرات مدرسية لمختلف أطوار التّعليم الثّلاث، ومن التعريفات –للكتاب المدرسي– التي وُفّقت في العثور عليها أذكر:

–تعريف الباحث **أحمد حسين اللّقاني** الذي جاء فيه: «هو ذلك الوعاء الّذي يضمّ المحتوى من المادة الدّراسية وما يُصاحبها من وسائل تعليميّة وأنشطة وتدريبات وتطبيقات وأساليب تقويم مختلفة، ويضمّ الكتاب أيضاً مقدّمة للمتعلّم وفهرساً يعرض المقرّر بشكل عام وموجز، كما يضمّ قائمة بالمصطلحات والمفردات غير المألوفة بالنّسبة إلى المتعلّمين»[1].

–تعريف الباحث **صالح بلعيد** الذي ورد فيه: «هو الوسيلة الّتي تضمّ بكيفية منظّمة المواد ومنهجيّة الدّرس والرّسوم والصّور، ومن الوسائط الأساسية لتلقّي المعارف، ويع تبره

[1] - المنهج، الأسس المكوّنات التّنظيمات: 16. نقلا عن بحث: تحليل محتوى كتب القواعد النّحويّة في المراحل الدّراسية في الجمهورية العربية السّوريّة، لعائشة حوري، مجلّة جامعة دمشق المجلد 26 ملحق 2010، ص 135.

البعض جوهر العملية التّربوية؛ لأنّه يُحدّد المعلومات الّتي ستدرّس للتلميذ كمّاً وكيفاً، وسلطة عملية لا يتطرّق إليها الخطأ أو الشّكّ»[1].

وصناعة الكتاب المدرسي عملية صعبة لا يمكن أن يقوم بها فردٌ واحدٌ أو اثنين؛ بل تفرض مشاركة كلّ من له علاقة بالتّعليم وحتّى المُتعلِّم بتقديم تقاريره وإجراء التّجارب عليه بهدف الوصول إلى المادة المناسبة له وطريقة إيصال تلك المادة إلى ذهنه؛ ومن هنا كان لابدّ من وضع معايير يُلتزم بها عند تأليف وصناعة الكتاب المدرسي؛ وقد حاول أحد الباحثين[2] أن يحدّد أهمّ معايير صناعة الكتاب المدرسي، فكان ممّا ذكر:

1-معايير فلسفية: وتتعلّق دقّتها بتحديد مفاهيم المصطلحات المعبّرة عن فلسفة الدولة والمجتمع؛ إذ لابدّ من معرفة كيفيّة التّفكير في المجتمع والدّولة الّتي ينتمي إليها المتعلّمون.

2-معايير نفسيّة: ويقصد بها تحديد ميولات المتعلِّم وسنّ المتعلّم ونموّه الذّهني.

3-معايير اجتماعيّة و جغرافيّة: بحيث لا تحدث قطيعة بين ما يتعلّمه المتعلّم في المدرسة وما يجده في الواقع؛ أي أن يتضمّن هذا الكتاب ثقافة مجتمع المتعلّم، وبيئته لكونها تؤثّر كثيراً على ثقافة المتعلّم ونفسيته.

4-معايير تربويّة: فيعتمد الكتاب المدرسيّ على مبدأ التّعليم الذّاتي وتنمية التّفكير؛ وليس على نقل المعرفة وحشو ذّاكرة المتعلّم بالمعلومات، كما تجب مراعاة قدرات المتعلّم الاستيعابيّة، وكذلك الوقت المخصّص للمادة المراد تدريسها.

5-معايير تعليميّة: ومن بينها:

*اعتماد نموذج أو تصوّر واضح في تنظيم المادة التّعليميّة، و يقوم بهذا العمل متخصّصون في بناء المناهج الدّراسية.

*تحقيق التّوازن بين الشّمول والعمق في تقديم وترتيب محتوى الكتاب.

*مراعاة التّتابع في المعارف والخبرات .

---

[1] - مضمون كتاب اللغة العربية المدرسي في القرن الواحد والعشرين ، أعمال الملتقى الوطني "الكتاب المدرسي في المنظومة التّربويّة الجزائريّة" الجزائر/2007م، منشورات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية : ص 343 .

[2] - وه ي الباحثة: لطيفة منصر هباشي. ينظر: بحثها "معايير صناعة الكتاب المدرسيّ بالجزائر بين النّظريّ والتّطبيق" أعمال الملتقى الوطني حول "الكتاب المدرسيّ في المنظومة التّربويّة الجزائريّة" الجزائر/2007، ص 308-312. وحركة تيسير تعليم النّحو العربي في الجزائر، رسالة ماجستير للطالبة أكلي سورية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو/الجزائر2012م: ص 101-102.

6-معايير علميّة: أي عند تأليف كتاب مدرسيّ لابدّ من مراعاة تطوّرات الّتي تشهدها المادة العلميّة.

7-معايير لغويّة: وتتمثّل في سلامة اللّغة، واختيار المفردات والمصطلحات الملائمة لتقديم المفاهيم العلمية للمتعلّم.

8-معايير مادية وصحّيّة: ومنها ضرورة أن يكون غلافها – وخاصّة بالابتدائي- متيناً وكذا أوراقها، على أن تكون المادة الورقيّة ا لّتي يُصنَع خفيفةً، وتتضمّن مختلف الصّور الّتي تتناسب وسنّ المتعلّم، مع مطابقتها -كذلك- للنّصوص المخصّصَة لها.

كما يجب على مؤلّفي الكتاب المدرسي والمشرفين على إخراجه وطِباعته أن يضعوا في اعتباراتهم أنّ تدريس النّحو العربي في مختلف المراحل الدّراسية يه دف إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ كصحّة النّطق والكتابة، ومساعدة التّلميذ على فهم ما يقرأ ويسمع ...إلخ، ويظهر لي أنّ الكتاب المدرسي بصفة عامة والمدرسي النّحوي بصفة خاصة خلال القرن العشرين لم يحقّق هذه الأهداف تحقيقاً كاملاً؛ بدليل تلك الصّيحات الّتي تعالت من كب ار اللّغويين والأدباء وهي في مجملها صيحات تعبّر عن عدم رضاها على المستوى الّذي وصل إليه تدريس النّحو؛ يقول **طه حسين** (ت1973م): « قد تغيّرت الحياة وتغيّرت العقول وأصبح النّحو القديم تاريخاً يدرسه الاختصاصيون، ولم يبق بُدٌّ من نحو ميسّر قريب، لتفهمه هذه الملايين الكثيرة من التّلاميذ »[1]، وتقول **بنت الشاطئ** (ت1998م): « الظّاهرة الخطيرة لأزمتنا اللّغويّة هي أنّ التّلميذ كلّما سار خطوةً في تعليم اللّغة ازدادَ جهلاً بها ونفوراً منها؛ وصدوداً عنها، وقد يمضي في الطّريق التّعليميّ إلى آخر الشّوط فيتخرّج من الجامعة وهو لا يستطيع أن يكتب خطاباً بسيطاً بلغة قومه»[2].

وهذه الصّيحات ليست وليدة العصر الحديث؛ بل هي قديمة قدم قواعد اللغة؛ حتى أنّ من القدماء من حاول أن يضع ضوابط لنّحو النّاشئة؛ ومن هؤلاء نجد عمرو بن بحر **الجاحظ** (ت255هـ)؛ الّذي وجّه نصحاً إلى معلّمي اللّغة العربية قائلاً: «أمّا النّحو فلا تشغل قلبهمنه إلاّ بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوامّ في كتابٍ إن كتبه، وشعرٍ إن أنشده وشيءٍ إن وصفهَ، وما زاد على ذلك فهو مَ شغلةٌ عمّا هو أولى به»[3]، وهي دعوة صريحة للابتعاد عن دقائق النحو في التّدريس ؛ بل التّركيز على

[1] - طرق تدريس اللغة العربية، لزكريا إبراهيم، دار المعرفة الجامعية، (دط)1999م : ص210.
[2] - لغتنا والحياة، دار المعارف/القاهرة، (دط)1971م : ص 196.
[3] - رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، (دط) (دت): ص38/3.

الأساسيات فقط والتي تحفظ اللّسان وتكفل له السّلامة من اللّحن، ومن القدماء –كذلك– **ابن خلدون** (ت808هـ) الذي دعا إلى ضرورة التّخطيط لعملية التعليم بصفة عامة؛ حيث يقول : «اعلمْ أنّ تلقين المتعلّمين للعلوم إنّما يكونُ مفيداً، إذا كان على التّدريج شيئاً فشيئا وقليلاً قليلاً؛ يُلقى عليه أوّلاً مسائل في كلّ باب من الفنّ هي أصول ذلك الباب ... ويُراعى في ذلك قوّة عقله واستعداده لقبول ما يورَد عليه، حتّى ينتهي إلى آخر الفنّ، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم»[1].

ولعنا ممّا تقدّم يمكن أن نجمل أهمّ متطلبات وشروط الكتاب النّحويّ المدرسيّ الجيّد في النّقاط التّالية:

–**الشّكل الجيّد** : شكل الكتاب له دور كبير في الفهم، وفي جذب الدّ ارسين إليه أو انصرافهم عنه، فللفرق بين الكتاب الجيّد والكتاب الرّديء (طبعًا من حيث الإخراج) كالفرق بين الفيلم أو الشّريط الملوّن وغير الملوّن (الأبيض والأسود)[2]، والواقع يثبت أن كتب النّحو ومقرراته الحالية تعاني من فقر كبير في الوسائط التربوية مقارنة مع كتب النحو في اللغات الأجنبية التي تظهر في صورة عصرية وجذابة[3]؛ ويرى كثير من الباحثين أنّ الشّكل التقليدي المنفرّ لكتب النّحو المدرسية أفقدها كثيرًا من الجاذبية والتشويق لدى الدّ ارسين؛ معلّمين ومتعلّمين، فصورة الكتاب –عمومًا– لا تفتح شهية التلميذ ولا تُغريه للاطلاع عليه والاستزادة من معلوماته، ولا يستطيع المتعلّ م استغلاله والاطلاع عليه و مراجعته بمفرده؛ فهو كتاب رديء من حيث الإخراج والطّباعة.

–**الاستعانة بالجداول والسّهام والأقواس والمشجّرات والألوان** : يرى بعض اللسانيين أن أحسن الطرق التربوية لتحصيل النحو النظري، وتفادي النص المسهب الذي يصعب حفظه، هي التي تقدم معلوماته و قوانينه على شكل رسوم بيانية بسيطة، يشار فيها إلى العلاقات والعمليات بالرموز والجداول والسهام والأقواس والمشجرات والألوان.

---

[1] - المقدّمة: ص213/3.

[2] - ينظر: واقع تعليم النّحو العربي في المرحلة الثّانوية، لمحمد جاهمي، مجلة العلوم الانسانية/جامعة محمد خيضر،بسكرة، فيفري2005م/العدد: 07.

[3] - ينظر: واقع تدريس القواعد النّحويّة في مراحل التعليم العام، بحث لمحمد صاري/جامعة عنابة، مجلة اللغة العربي/المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر: ع16/2006م صفحة 249.

ومن كلّ هذه المعايير والمتطلّبات المُحدّدة لصناعة الكتاب المدرسيّ وتأليفه نتوصّل إلى نتيجة وهي أنّه لنجاح هذه العملية لابدّ من اشتراك مجموعة من الخبراء والمتخصّصين كعلماء التّربية وعلماء النّفس، والمتخصّصين في اللسانيات التّطبيقية، كما لا ننسى المعلّمين والمفتّشين[1] .

ب) لمحة تاريخيّة عن الكتاب المدرسي العربي:

لم تعرف الأقطار العربية – قبل عصر النّهضة– ما يعرَف الآن بالكتاب المدرسي؛ بمعناه الدّقيق؛ لأسباب كثيرة، ومع انتشار المطابع في الب لاد العربية وانفتاحها على العالَم الغربيّ المتطوّر، وتولّي أسرة **محمّد علي** (ت1849م) زمام الأمور في أهمّ قطر عربي، تلك الأسرة الّتي سعت إلى مواكبة العالَم المتطوّر في مختلف المجالات؛ فشيّدت المدارس، وأنشأت المطابع، وأرسلت البعثات العلمية إلى أوربا؛ تلك البعث ات المكوّنة من الشّباب المتفوّق في دراسته والمتعطش للمساهمة في نهضة أمّته.

فكانت تلك العوامل في مجملها من الأسباب المباشرة لبدايات ظهور "الكتب المدرسيّة" أو ما يشبهها من حيث نوع الفئة الموجّهة لها، وكان ظهورها في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر الم يلادي؛ على شكل سلسلة من الكتب التّعليمية مُوجّهَة بشكل رئيسي لتلاميذ المدارس التي أخذت في الانتشار في عصر النّهضة العربية، تلك المدارس التي اعتمدت في العقود الأولى من افتتاحها على نفس الكتب المستعملة في الأزهر منذ قرون؛ (كالأجروميّة) و(قطر النّدى) في المدارس الابتدائيّة، و (الشّذور) و(الألفية) وغيرهما، في المراحل التّالية؛ وهي كتب فيها من الجفاف والتّعقيد ما يجعلها غير ملائمة لتعليم العربية خاصة للمبتدئين، ومن هنا مسّت الحاجة إلى تأليف كتب جديدة سهلة الأسلوب، تتناسب وقدرة الصّغار العقلية [2]، فكانت المحاولات الأ ولى لإصلاح كتب تعليم العربية في عهد **إسماعيل باشا** (ت1895م)[3]؛ وكانت أوّل محاولة من وضع **علي باشا مبارك** (ت1893)؛ فقد عُهد إليه وهو ناظر للقناطر الخيريّة بوضع كتاب مدرسي لتلاميذ المدارس فوضع كتاب (التّمرين) الّذي ظلّ وقتاً طويلاً يقرأه التّلاميذ بالمدارس الابت دائيّة، كما قام **علي مبارك**

[1] - ينظر مزيدا حول هذا الموضوع في بحث: "معايير صناعة الكتاب المدرسيّ بالجزائر بين النّظري والتّطبيق"، لطيفة منصر هباشي (أعمال الملتقى الوطني حول "الكتاب المدرسيّ في المنظومة التّربويّة الجزائريّة) الجزائر/2007، صفحة 316.

[2] - ينظر : في إصلاح النّحو العربيّ، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص59.

[3] - تولى الحكم في مصر في الفترة (1863-1879م) .

بتكليف **رفاعة الطهطاوي** (ت1873م) بتأليف رسالة في النّحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصيّة والأوّلية، وقد استجاب **رفاعة** وأخرج عام 1868م كتابه (التّحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) الذي يُعَد في –مجال تبسيط كتب النّحو– قفزة واسعة إلى الأمام إذا قيسَ بما كان متداولاً في ذلك الوقت؛ على الرّغم من أنّه التزم بمنهج النّحو التّقليدي[1].

كما كان كتاب **رفاعة** حافزا للآخرين على السّير على منواله؛ من أمثال **الشّيخ أحمد المرصفي** (1889م) مدرس اللغة العربية الذي ألّف كتاب (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية)، كما ألّف **عبد الله باشا فكري** (1889م) رسالة صغيرة من أربعين صفحة أسماها (الفصول الفكريّة للمكاتب المصريّة)، وفي عام1887م ظهر كتاب (الدّروس النّحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية) من تأليف نخبة من مفتشي اللّغة العربية ومعلّميها بالمدارس الأميريّة؛ هم: **حفني ناصف** (ت1919م) و**محمّد دياب** و**مصطفى طموم** (ت1935م) و**محمّد صالح**، والكتاب مكوّن من ثلاثة أجزاء صغيرة على شكل سلسلة، وفي عام 1891م ألّفت نخبة من الأساتذة والمفتشين[2] كتاب (الدّروس النّحوية لتلاميذ المدارس الثّانوية) لتكتمل به سلسلة التعليم التدريجي للنّحو فجاء مكمّلاً لما سبقه من كتب، هذا فيما يخص فئة المبتدئين؛ أمّا لأصحاب المستويات العليا فقد ألّف لهم الشيخ **أحمد المرصفي** (ت1889م) كتاب (الوسيلة الأدبية للعلوم العربية)؛ الذي ابتدأه بموضوع نظري؛ تمثّل فيما أبداه من ملاحظات ومآخذ على كتب النّحو التّقليديّة وعلى المنهج الذي كان مُتّبعا في تدريس هذا الفنّ، أمّا الجانب الآخر فتطبيقيّ تمثّلَ في محاولته وضع آرائه النّظريّة تلك موضع التّطبيق، وذلك في الفصلين اللّذين خصّصهما في كتابه لدراسة الصّرف والنّحو[3].

وتعتبر سنة 1888م سنة مميّزة في تاريخ الكتاب ا لمدرسي العربي؛ حيث أصدر **علي مبارك** (ت1893م) –ناظر المعارف في وزارة رياض وقتذاك– الأمر الوزاري رقم411؛ وممّا جاء فيه «اللّغة العربية هي أهمّ مواد التّعليم ... فإنّها الأساس المتين الّذي عليه مدار المعاملات... وعليها يتوقف نجاح التّلميذ وتقدّمه في سائر اللغات والعلوم، وبالاطّلاع على الكتب الجاري استعمالها لتعليم هذه اللّغة وطرق التّعليم المتّبعة وُجد أنّه يلزم نظرها في لجنة مؤلّفة من حضرات الشّيخ حمزة فتح الله مفتّش أوّل العلوم العربية ومحمّد أفندي صالح

[1] - ينظر المزيد حول كتاب رفاعة في: في إصلاح النحو العربي : ص59-60.
[2] - وهم: حفني ناصف ومحمد دياب ومصطفى طموم ومحمود أفندي وسلطان محمد. ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص69.
[3] - ينظر المرجع نفسه: 63-65.

المفتّش الثّاني لهذه العلوم ... بعد مطالعة تلك الكتب ... يقدّروا إن كانت الكتب المذكورة كافلة لنجاح التلامذة ووصولهم للغاية المطلوبة أو لا، وهل الطّرق المتّبعة موافقة لذلك أو يلزم تغيير تلك الكتب ووضع طرق أخرى خلاف هذه، وما هو هذا التغيير والتّعديل؟»[1].

وبعد أن قامت اللّجنة المشكّلة بوصف واقع الكتاب المدرسي، وتشخيص نواحي القصور فيه، اقترحت ما يلي[2] :

1)اختيار ما يناسب التّلاميذ من الكتب الدّراسية؛ بحيث يُراعَى فيها أن تكون بسيطة سهلة التّناول وشاملة، ومتدرجة تدريجا يناسب المتعلّمين ودرجة استعدادهم وسنّهم.

2)ضرورة الإكثار من التّطبيق على ما يعرفونه من القواعد.

3)وضع بيد التّلاميذ –في سنوات التّطبيق تلك– كتاباً موسّعاً في النّحو كمرجع يلجئون إليه وقت الحاجة.

4)كتاب (الدّروس النّحوية) –السّالف الذّكر– يعتبر الكتاب النّموذجي المناسب لتحقيق الغاية من تدريس العربية بالمدارس.

ومع مطلع القرن العشرين وبال ضّبط سنة 1905م ظهر كتاب (قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية) من تأليف نخبة من مفتشي اللغة العربية ومعلّميها [3]؛ وهذا الكتاب امتداد لسلسة من المُختصرات التّعليمية أخذت في الظّهور منذ سنة 1887م (1305هـ)[4]، ولخلو هذه السّلسلة من التّمارين والتّطبيقات ال ضّرورية لتثبيت القواعد، قام بعض المعلّمين بتأليف كتب مستقلّة تضمّ تمارين وتطبيقات مبنية على ما في تلك السلسلة من قواعد نحوية؛ فألّف سنة 1906م **إبراهيم عبد الخالق** كتاب (التّطبيقات العربية على الكتاب الرّابع من الدّروس النّحويّة لتلاميذ المدارس الثّانويّة)، وألّفَ السّيد **إسماعيل منصور** كتاب (النّماذج التّطبيقية للدّروس النّحوية) في جزئين، كذلك ألّفَ سنة 1924م **عبد الوهاب الصّبري** كتاب (تطبيق على الكتاب الثالث من الدّروس النّحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية)[5].

---

[1] - المرجع نفسه: 67.

[2] - ينظر : تاريخ التّعليم في مصر لأحمد عزّت عبد الكريم: 3/8-13 ، نقلا عن : في إصلاح النّحو العربي: 68- 69.

[3] - منهم: حفني ناصف ومحمد دياب ومصطفى طموم، ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص69-70.

[4] - وهي: كتاب "الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية" ثلاثة أجزاء صغيرة، وكتاب "الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية" سنة1891م. ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص69. وقد أعيد سنة 2006م طبع هذه السلسة في كتاب واحد بعنوان "الدّروس النحوية".

[5] - ينظر: في إصلاح النحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص71.

وفي أوائل الرّبع الثّاني من القرن العشرين قام كلّ م ن **علي الجارم** (ت1949م) و**مصطفى أمين** (ت1979م) بتأليف سلسلة **(النّحو الواضح)**؛ وقد استفاد المؤلفان من سلسلة (الدّروس النّحويّة) على الأقل في وضع الإطار العام لخطّة الكتاب؛ في المزاوجة بين القاعدة والتّطبيق؛ إلاّ أنّهما خطوا بالكتاب التّعليمي خطوة كبيرة إلى الأم ام؛ تمثّلت في اختيار منهج تربويّ قائم على طريقة الاستنباط الأكثر قرباً إلى عقول الأطفال؛ حيث يبدأ الدّرس بمجموعة من الأمثلة المختارة والمرتّبة بحيث تكون مُصوّرة لأحكام الظاهرة النّحوية المراد بيانها، يلي الأمثلة شرح وإيضاح يلفت نظر الدّارس إلى موطن الظاهرة المقصودة، ويتدرّج به حتّى يتمكّن بنفسه من الوصول إلى القاعدة الّتي يهدف إليها، عندئذ تُقدّم القاعدة للدّارس مركّزة ومتميّزة [1]، مع المحافظة على أصول النّحو البصري ومادته؛ ولعلّ هذا هو السّر في بقائها –حتّى الآن– محتفظة بمكانتها وشهرتها لدى الهيئات التّعليمي ة، وما زالت طبعاتها تتوالى رغم ظهور المئات من كتب تعليم النّحو .

وقد قامت وزارة المعارف المصرية في العشرينات والثلاثينات بدور بارز لتطوير مناهج التعليم؛ فكوّنت لجان للتأليف، وحفّزت المشتغلين بالعربية دراسةً وتعليماً على تأليف الكتب التّعليمية؛ كما ألّفت لجانٌ تابعة لوزارة المعارف مجموعةً من الكتب منها : كتاب (تكوين الجمل لتلاميذ المرحلة الابتدائية) سنة 1936م، و (قواعد اللّغة العربية لتلاميذ الابتدائية والثّانوية) سنة 1938م[2].

وهذه الكتب التّعليمية الّتي أشرفت عليها الأجهزة الرّسمية أو بتوجيه منها، وعلى رغم ما يظهر عليها من تيسير في طريقة التّناول؛ إلاّ أنّها تصنّف في خانة النّحو التّقليدي؛ لأنّها لم تمس مادة النّحو بأيّ تغيير أو تعديل، وقد بقيت طريقة (النّحو الواضح) في تناول المادة النّحويّة هي المُتبعَة في جلّ الأقطار العربيّة وفي معظم كتب قواعد اللّغة العربيّة مع التّفاوت في بعض التفاصيل الدّقيقة؛ يقول **عبد الوارث سعيد** عن هذه السّلسلة : «وهكذا ظلّ منهج "النّحو الواضح" على ما ألّف بعده من كتب النّحو المدرسيّة الّتي بقيت في هذا النّطاق من التّجديد والتّيسير لا تتجاوزه إلاّ في حدود ضيّقة وشكلية في معظم الأحي ان؛ من نحو شيء

[1] - ينظر: النحو الواضح للمرحلة الابتدائية، دار المعارف/القاهرة، (دط) (دت): ص04/1، وفي إصلاح النحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص73.

[2] - ينظر: في إصلاح النحو العربي: ص74.

من التّطوّر في الأمثلة والتّمارين، ومن بسط أو اختصار أو زيادة أو حذف أو تقديم أو تأخير لبعض الموضوعات»[1].

ج) وجوه التّقليد في الكتاب النّحوي المدرسي:

إنّ الكلام عن وجوه التّقليد في الكتاب النّحوي المدرسي، في مجموعة من الأقطار العربية المنفصلة سياسياً، وفي فترة تساوي المائة سنة والتي شهد فيها "الكتاب المدرسي" مئات الطبعات المختلفة في كلّ قطر من هذه الأقطار، كلّ هذا ليس بالأمر الهيّن للباحثين في مناهج ومضمون هذه الكتب؛ وهو ممّا فرض علينا الاعتماد والاستفادة من الجهود التي سبقتنا في هذا المجال، والاكتفاء بالإطّلاع على عيّنات ونماذج من هذه الكتب؛ آخذين في الاعتبار حُكماً مسبقاً حول النّحو المدرسي طيلة هذا القرن؛ وهو في مجمله نحواً بصرياً تقليدياً بامتياز في مختلف الأقطار العربية، وذلك رغم صيحات الرّفض، ودعوات التّجديد، ومحاولات التّيسير، كما أنّ مَبحثنا هذا يقتصر على الكتاب المدرسي [2] الذي يستهدف تعليم مادة النّحو العربي دون الخوض والذّهاب بعيداً في تعليميّة النّحو العربي؛ لأنّ ذلك مجال متشعّب خاض فيه الكثير[3] ويصعب الإلمام به في هذا المبحث الوجيز.

ونشير إلى أنّه لا يوجد هناك اتفاق بين الأقطار العربيّة على نقطة البداية في تدريس القواعد النحوية، ولا يوجد أيضًا اتفاق من حيث بداية تخصيص كتاب مستقل لهذه المادة ؛ فبعض البلدان العربية تبدأ في تدريس القواعد بطرق سطحية جداً ابتداء من السّنة الثّالثة، وبعضها من السّنة الرّابعة، وأخرى من السّنة الخامسة والسّادسة، وكذلك كتاب القواعد المستقل فبعض الدّول تخصص كتابًا للنّحو ابتداء من السّنة الثّالثة وأخرى من السّنة الرّابعة، والجزائر مثلا تخصص كتابًا مستقلا بداية من السّنة السّادسة[4]، وهناك من يؤجل ذلك إلى السّنة الأولى متوسط.

---

[1] - المرجع نفسه: ص74.

[2] - ينبغي أن نميز بين ما يحتويه الكتاب المقرّر من معلومات ودروس، وما يعرض فعلا من تلك المعلومات داخل القسم. فمما لا شك فيه أن مقرر واحد، أو درس واحد يقدم بكيفيات مختلفة تمامًا من قبل معلمين مختلفين، ينظر بحث: واقع تدريس القواعد النحوية في مراحل التعليم العام، لمحمد صاري (جامعة عنابة): ص 06.

[3] - ينظر مثلا : النحو العربي بين الأصالة والتّجديد لعبد المجيد عيساني: ص331-347، وبحث: واقع تدريس القواعد النحوية في مراحل التعليم العام، لمحمد صاري (جامعة عنابة). وحركة تيسير تعليم النّحو العربي في الجزائر، رسالة ماجستير/جامعة مولود معمري، تيزي وزو/الجزائر: ص 105 وما بعدها، وبحث: تحليل محتوى الكتب النّحويّة في المراحل الدّراسية في الجمهوريّة العربية السّورية، لعائشة حوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26/ملحق 2010: ص 125-171.

[4] - هذا في القرن العشرين، لأنّه ابتداء من سنة 2003 تمّ التخطيط للاكتفاء بخمس سنوات في الابتدائي،

والنّاظر في الكتاب المدرسي الذي يتضمّن ممّا يتضمّنه تعليم مادة النّحو العربي؛ يجد جملة من وجوه التّقليد؛ نستطيع أن نصنفهما في وجهين رئيسيين؛ أوّلها : الالتزام بقوانين شكلية المنهج البصري، وثانيها: الأخذ بنظرية العامل.

1) الالتزام بقوانين شكلية للمنهج البصري:

المتتبع للبرامج المقرّرة في النّحو العربيّ لمراحل التّعليم المختلفة يلاحظ بوضوح اتّباعها للمنهج الشكلي القديم؛ القائم على الإعراب وعوامله المختلفة؛ وهو منهج غالباً ما يناهض المعنى ولا يؤدّي إلى الفهم الصّحيح للغة وأداء وظائفها؛ وذلك لما فيه من إسراف في تح كيم الصّنعة القائمة على فكرة العمل أو التّأثير الشّكلي الإعرابي للكلمات بعضها في بعض وإهدار المعنى في غالب الأمر[1]، ومن الأمثلة البارزة في النّحو المدرسي نستطيع أن نذكر:

– التّقسيم الزّمني للفعل بحسب اصطلاحات ليست كلّها زمنية؛ حيث يرد في معظم كتب النّحو المدرسيّ أنّ « الكلمة إذا دلّت على حدث وزمن معيّن تسمّى فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو فعل أمر »[2]، و « ينقسم الفعل من حيث الزّمن إلى ماض ومضارع وأمر »[3]، فـ"الماضي" مصطلح ذو دلالة زمنية، ولكن "المضارع" و"الأمر" ليسا كذلك بتاتاً، فـ "المضارع" تسمية شكلية محضة؛ لأنّ معنى المضارع أنّه ضارع الاسم في حركاته حيث يقول النّحاة : «أنّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أنّ قولك : "يضرب" على وزن "ضارب" في حركته وسكونه؛ فلمّا أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرَباً كما أنّ الاسم معرَب»[4]، وأمّا "الأمر" فتسمية حدَثية المقصود منها أنّ صيغة "افعلْ" تدلّ على حدث الأمر لا غير، ومصطلح الأمر ليس مصطلحاً زمنياً بالتأكيد [5]؛ ومن هنا كان الأفضل أن تشمل "التّسمية الزّمنية" كلّ أقسام الفعل الثّلاثة؛ ففي مقابل "الماضي" يفتَرض أن يكون هناك "الحاضر" و"المستقبل".

وإخراج كتب جديدة مختلفة من حيث المحتوى والمنهج.

[1] - تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، تأليف عبد الجبار توامة وآخرين/سلسلة أبحاث مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة الأغواط: ص05.

[2] - قواعد اللغة العربية للسنة السابعة أساسي،المعهد التربوي الوطني/الجزائر (كتاب مدرسي) (دت): ص16.

[3] - المصدر نفسه: ص14.

[4] - الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تح: محي الدين عبد الحميد: ص550/2.

[5] - ينظر: تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية: ص07 و17.

– التّقسيم الشّكليّ للأدوات أو حروف المعاني؛ حيث إنّ النّحاة القدامى قسّموا الأدوات النّحوية بحسب الشّكل؛ أي بحسب أثرها الإعرابيّ فيما بعدها؛ كجمع أدوات نصب المضارع في درس واحد دون جامع دلالي بينها؛ فـ "أنْ" مجرّد أداة ربط، و "لن" أداة نفي في المستقبل؛ فهي تنتمي وظيفياً إلى أسلوب النّفي، و "اللاّم" و"كيْ" أداتا تعليل، فهما تنضويان وظيفيا تحت إطار أسلوب التّعليل، وهذا الأمر ينطبق كذلك على "إنّ" وأخواتها التي لا رابط بينها إلاّ الشّكليّ؛ وهو نسخ حركة المسند إليه من الرّفع إلى النّصب؛ إذ هي معن ى ووظيفة؛ فـ"ليت" للتّمنّي، و"لعلّ" للتّرجي ، و"كأنّ" للتشبيه...إلخ.

ومن هنا يرى كثير من اللّغويين المحدَثين أنّ الجامع بين الأدوات لا ينبغي أن يكون شكلياً، ومن الواجب أن تقسّم بحسب وظائفها الدّلالية؛ ليعرف التّلميذ كيفية استخدامها، أمّا الجانب الاقتضائي الشّكلي المتعلّق بما يسمّونه بالأثر الإعرابي فأمر عرَضيّ يذكر عرضاً بعد ذكر المعنى الوظيفي للأدوات[1].

– القول بتقدُّم الفعل على فاعله دوماً؛ وإذا تقدّم الفاعل فهو مبتدأ والفعل بعده يكون فاعله ضميرا مستتراً، والجملة الفعلية هذه تكون في محل رفع خبر، في حين يقول البلاغيون إنّ الفاعل في هذه الحالة قد تقدّم ليزداد بروزاً وعناية واهتماماً؛ كما في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا ﴾[الزمر:42]، وهذا التّحديد الشّكليّ لمفهوم "الفاعل" يثير الاضطراب لدى التّلاميذ؛ الّذين يلحظون أنّ معنى "الفاعلية" موجود في الاسم المتقدّم؛ ولا يستسيغون أن يقال لهم إنّ الفاعل مستتر وإنّ الاسم المتقدّم أصبح مبتدأ، مهما كانت العلل المتقدّمة في هذا؛ لأنّ المعنى يدحضه دحضا، ومن هنا يرى الكثير أنّ نحاة الكوفة كانوا على حقّ عندما عدّوا الفاعل المتقدّم على فعله فاعلاً ، كما أنّ **ابن جنّي** (ت392هـ) أشار إلى هذا الرّأي عندما قال : «زيدٌ قام: ربّما ظنّ بعضهم أنّ "زيدا" هنا فاعل في الصّنعة كما أنّه فاعل في المعنى»[2].

2)الأخذ بنظرية العامل:

إنّ الدّرس النّحوي المقرّر على تلاميذنا في مختلف المراحل الدّراسيّة لا يزال م حافظاً على أهمّ ركيزة في النّحو العربي؛ وهي الالتزام بنظرية العامل المرتبطة دوماً بتفسير الأثر

[1] - ينظر: المرجع نفسه: ص34-35 و39.
[2] - الخصائص: ص280/1.

الإعرابيّ ظاهراً أو مقدَّراً بعامل من العوامل، وقد كان من الطبيعيّ أن يوجد هذا المنهج في النّحو العربيّ منذ بدايات نشأته؛ كيف لا؟ وقد كان من أهمّ دواعي وجوده هو مكافحة اللّحن في الشّكل الإعرابي وليس في شيء آخر؛ وقد «عُدَّت نظرية العامل في بدايتها نظرية تعليميّة الغرض منها معرفة مواطن الرّفع والنصب والجرّ والجزم في الكلمات في التّركيب »[1]، وقد تطوّرت هذه النظّرية مع النّحاة المتأخرين واستمرت إلى العصر الحديث في مدارس نا ومعاهدنا؛ رغم ما تعرضت له من حملات مضادة قديماً مع **ابن مضاء القرطبي** (592هـ) وحديثاً مع نخبة من اللّغويين المحدَثين؛ **كإبراهيم مصطفى** (ت1962م) و**مهدي المخزومي** (ت1993م)، وغيرهما، ونظرية العمل تشمل كلّ الموضوعات النّحويّة تقريباً؛ ولكنّنا في النّحو المدرسي الم يسَّر والذي يطغى عليه الاختصار والانتقاء؛ دون الخوض في التفصيلات، نجد قضية العمل لا يصرّح بها في كثير من موضوعات الكتاب المدرسي إلاّ في بعض الموضوعات التي تدور حول عوامل الحركة الإعرابية؛ وسنختار من هذه الموضوعات:

- **موضوع حروف الجرّ:** وهذا الموضوع من الموضوعات الأولى من قواعد اللغة

التي يتلقاها التّلميذ في السّنوات الأولى من المرحلة الابتدائية في جلّ الأقطار العربيّة، ويعتبر الموضوع الأوّل الذي يغرس في ذهن التّلميذ فكرة عمل الألفاظ في بعضها البعض؛ هذا العمل الّذي يظهر في حركة آخر الكلمة، كما يعتبَر ه ذا الموضوع من أبسط الموضوعات لدى التّلاميذ؛ كيف لا ؟ وهذه الحروف كلّها تعرب حروف جرّ والاسم الّذي يأتي بعدها مجرور بها وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة أو المقدّرة أو الياء في حالة التثنية أو الجمع.

ولكنّنا إذا بحثنا في تراثنا النّحوي الأول نجد أمرا آخر؛ وه و أنّ **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت170هـ) كان قد سمّاها "حروف الإضافة"[2]، وتابَعه **سيبوَيْه** (ت180هـ) في هذا وأكثر من استخدام هذا المصطلح في (كتابه)[3]، وقد شرح بدقّة معنى "الإضافة" فقال: «وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء؛ ولكنّها يضاف بها الاسم إلى ما قبله أو ما بعده... وإذا قلتَ: مررْتُ بزيد فإنّما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء، وكذلك : هذا لعبد

[1] - تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية : ص60.
[2] - الكتاب لسيبويه: ص497/3.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص17/1، 38، 217/3 و225. كما أطلق عليها كذلك "حروف الخفض".

الله»[1]، وقد سار **الكوفيون** على هذا الرّأي كذلك؛ حيث ذكر **السُّيُوطيّ** (ت911هـ) أنّ الكوفيين يسمّونها (حروف الإضافة) لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم؛ أي: توصله إليه وتربِطُه به؛ و(حروف الصّفات) لأنّها تُحدث صِفة في الاسم، فقولك : "جلستُ في الدّار" دلّت "في" على أنّ "الدّار" وعاء للجلوس[2]، وقال **ابن جنّي** (392هـ) عن الإضافة: «وأمّا الإضافة فقولك: "مررت بزيد"؛ أضفت مرورك إلى زيد بالباء، وكذلك : "عجبْت من بكر" أضفت "عجبك" من بكر إليه بمن»[3]، ويقول **الزّمخشريّ** (ت538هـ) عنها: «ومِن أصناف الحرف حروف الإضافة؛ سُمّيت بذلك لأنّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء »[4]، ثمّ يحدّد لنا هذه الحروف في قوله : «وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية، كائن اسماً وحرفاً، وضرب كائن حرفاً وفعلاً؛ فالأ وّل تسعة أحرف : "مِنْ" و"إلى" و"حتّى" و"في" والباء، واللاّم، و "رُبَّ"، وواو القسم، وتاؤه، والثّاني خمسة أحرف : "على" و"عَنْ"، والكاف، و"مُذْ" و"مُنْذُ"، والثّالث ثلاثة أحرف: "حاشا"، و"خَلاَ"، و"عَدَا»[5].

أمّا التّسمية المعروفة حالياً في مدارسنا وهي "حروف الجرّ" فهي تسمية عمّمها وخصّصها النّحاة المتأخّرون [6]، لطغيان المنهج الشّكليّ في زمانهم وما بعده، هذا المنهج المبني على الحركة الإعرابية؛ حيث أنّ هذه الحروف تعمل إعراب الجرّ كما قيل : حروف النّصب وحروف الجزم، والواقع «أنّ الجرّ اقتضاء شكليّ وحسب؛ فالكلمات ا لّتي يظهر عليها الإعراب تُجرّ اقتضاءً بعدها، أمّا وظيفة هذه الأدوات في العربية فهي إبلاغ معنى الفعل أو ما هو في حكمه إلى صورة من صور المفعول أي المتعلق بالفعل»[7].

ولا يعرف جلّ المشتغلين بتّعليم العربية أو تعلُّمها التّسمية الحقيقية لما يسمّونه شكلياً بحروف الجرّ؛ بل يستغربون التّسمية الوظيفية لها وهي "حروف الإضافة"، وأحياناً ينكرونها مع أنّها هي الصّواب عينه، وهي تسمية **الخليل** (ت170هـ) و**سيبويه** (ت180هـ)، ولنفس السّبب الّذي ذكرناه آنفاً لا يعرف كذلك هؤلاء الصّلة الوظيفية بين حروف الإضافة وبين ما يُطلق عليه في النّحو "المضاف والمضاف إليه"؛ فهم يقفون عند كون هذه الحروف جارّة

---

[1] - المصدر نفسه: ص420/1.
[2] - ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين: ص331/2.
[3] - سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم/دمشق ط1985/1م: ص123/1.
[4] - المفصّل في صنعة الإعراب: ص365.
[5] - المصدر نفسه: ص365.
[6] - ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين: ص331/2.
[7] - نحو القرآن، لأحمد عبد الستار الجواري،المجمع العلمي العراقي، (دط) 1974م: ص50-51.

وعند كون المضاف إليه يأتي مجروراً، ويحسبون أنّ العلم بهذا هو غاية النّحو، مع أنّ الأهمّ في هذه الأدوات هو درس ما تفيده من معانٍ دقيقة تضيفها إلى مدخولاتها أو متعلّقاتها أو إلى كليهما، والجرّ كسِمَة شكلية قد لا يظهر البتّة؛ وذلك عندما تدخل هذه الحروف على المقصورات والمنقوصات والمبنيات وعندها لا تبقى إلاّ المعاني والدّلالات، وهي المقصودة قصْداً في اللّغة من استعمال هذه الأدوات[1].

-موضوع "إنّ" وأخواتها وحكاية "ما" الكافّة:

من المعروف لدى مدرّسينا وتلامذتهم أنّ الحروف المشبهة بالفعل (وهي "إنّ" وأخواتها) تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمّى اسمها وتبقي الخبر مرفوعاً ويسمّى خبرها، ولكن هناك حالة تتعطل فيها "إنّ" وأخواتها عن العمل؛ فلا تنصب المبتدأ، ولا يسمّى اسماً لها، وهي عندما تتّص ل بها "ما" الكافة؛ جاء في النّحو الواضح للمرحلة الثانوية : «تتّصل "ما" الزّائدة بإنّ وأخواتها فتكفّها عن العمل، وتزيل اختصاصها بالأسماء، إلاّ "ليت" فيجوز إعمالها وإلغاؤها...»[2].

ويختزل مدرّسونا إعراب "إنّما" في قولهم: كافة ومكفوفة لا عمل لها؛ ثمّ يُعقّبو نا هذا الإعراب بالشّرح التّالي: أنّ أصل "إنّما" هو "إنّ" التّوكيدية النّاصبة للمبتدأ؛ فلمّا دخلت عليها "ما" كفّتها عن عمل النّصب؛ فـ"ما" كافّة، و"إنّ" مكفوفة.

-موضوعات عمل بعض الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول:

ذكر **ابن هشام** (ت761هـ) في (شرح شذور الذهب) أنّ الأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة؛ وهي: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصّفة المشبّهة، واسم الفعل، واسم المصدر، واسم التّفضيل ...إلخ[3]، وقد نال عمل بعض هذه الأسماء في النّحو المدرسيّ اهتماماً ملحوظاً من طرف مؤلّفي الكتب المدرسية ف ي جميع الأطوار الدّراسية؛ ومن تلك الأسماء نختار "اسم الفاعل" و"اسم المفعول".

وحول هذين الاسمين جاء في كتاب السنة الثّامنة أساسي:

---

[1] - ينظر: تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، عبد الجبار توامة وآخرين: ص 81-83.

[2] - النّحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمرحلة الثّانوية، تأليف علي الجارم ومصطفى أمين: ص123

[3] - ينظر: شرح شذور الذهب: ص392-427 ، وفهرس موضوعاته صفحة 494.

«يعمل "اسم الفاعل" عمل فعله اللاّزم فيطلب فاعلا فقط، أو المتعدّي فيطلب فاعلاً ومفعولاً به أو أكثر غير أنّ أحدهما يُحذف غالباً.

فاعل "اسم الفاعل" يكون مرفوعاً أو مجروراً باللام أو الإضافة، وإذا طلب مفعولين كان الثّاني منصوباً دائماً وكان الأوّل منصوباً أو مجروراً بالإضافة.

قد يطلب اسم الفاعل ما يطلبه فعله من متمّمات الجملة مثل : المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول المطلق، الحال، التّمييز»[1].

وجاء حول اسم المفعول: «يعمل اسم المفعول عمل فعله المبنيّ للمجهول فيطلب:

– نائب فاعل إذا كان فعله متعدّياً إلى مفعول واحد...

– نائب فاعل ومفعولا به إذا كان فعله متعدّياً لمفعولين، ويكون نائب الفاعل مذكوراً أو محذوفاً، أمّا المفعول به فيجب ذكره عادة»[2].

وهاتان القاعدتان مثال عام؛ لم يخل منها أيّ كتاب مدرسي في جميع الأقطار العربية [3]؛ وهي تدل على رسوخ نظرية العامل في النّحو المدرسي العربي؛ حتى في تناول موضوعات اسمية صرفية يُفترَض أنّها بعيدة عن الحركات الإعرابية وعواملها.

الفصل الثّاني

التّقليد في مقوّمات النّحو البصري وأسسه

توطئة: نحْوُ القرن العشرين

المبحث الأوّل

النّحو البصري علم العربية الفصيحة

المبحث الثّاني

نظرية العامل النّحوي أساسٌ لم يتزعزع

المبحث الثّالث

القياس النّحوي بين البصريين والمُحدَثين

المبحث الرّابع

1
2
3

-**توطئة:** نحْوُ القرن العشرين

كثيرا ما تبادر إلى ذهني -وأنا طالب- سؤالٌ عن طبيعة النّحو الذي نعتمده في هذا العصر؛ أهو النّحو العربي ككلّ بصريّه وكوفيّه، أم هو نحوٌ بصريّ خالص؟ ومع تدرجي الجامعي، والتحاقي بتخصّص الدّراسات النّحوية؛ أدركت أنّه لكي يقف الباحث على إجابة لهذا السّؤال يجب أن ينظر إلى طبيعة النّحو الذي يتمّ تداوله في مدارس الأقطار العربية؛ ويتعلّمه أبناؤنا على مدار اثنتي عشرة سنة من الدّراسة في أطوار ثلاثة؛ وقد تزيد المدة لمن يلتحق بقسم اللغة العربية و آدابها في المرحلة الجامعية، وهكذا ينشأ جيل يعتنق مبادئ هذا النّحو، ويرى في كلّ مذهب يخالفه شذوذ وخروج عن المُتفق عليه؛ ولعلّ الجميع يتفق أنّ نحْوَ مدارسنا هو نحوٌ بصريّ في أغلبه؛ وذلك بشهادة الكثير من الباحثين المحدَثين؛ منهم:

-**مصطفى جواد** (ت1969م) الّذي قال في معرض انتقاده للنّحو المعاصر: « وقبل أن ننتقل إلى الكلام على "الصّرف" نودّ أن نتحدّث عن النّحو العصري وهو نحو مدارس

الأقطار العربية وكلّياتها؛ فقد أخذ من نحو البصريين دون نحو الكوفيين؛ ومن هنا أتاه الجمود... إنّ اختيار المذهب في النّحو والصّرف في مدارس العرب في العصر الحاضر كان من أسباب استصعاب الدّراسة النّحويّة والدّراسة الصّرفيّة ومن البواعث على النّفور من اللّغة العربيّة؛ وذلك لتشدّد هذا المذهب وميله إلى الإشكال وكثرة التأويل والتّعليل، يضاف إلى ذلك أنّ المؤلّفين في النّحو من المعاصرين لنا لم يأتوا بشيء جديد حقّ الجدّة»[1].

-**مهدي المخزومي** (ت1993م) الذي قال في معرض نقده لمحاولات تجديد النّحو : «وستظل هذه المحاولات تعاني نقصاً كبيراً ما دامت قصرت جهدها على النّحو البصريّ وحده، أو النّحو الذي وصل إلينا؛ وهو نحوٌ يكاد يكون بصرياً خالصاً، لولا بعض ا لآثار الكوفية الّتي فرضت نفسها على هذه الدّراسة»[2].

-وقال **سعيد الأفغاني** (ت1997م) عن البصريين ونحوهم: «والزّمن حكمَ لعلمهم بالبقاء إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو النّاس حتّى هذا اليوم بصرياً في أغلبه»[3].

-وقال **عبده الرّاجحي** (ت2010م): «أمّا مدرسة البصرة فهي التي يُعزى إليها وضع النّحو العربي، وتأصيل مناهجه، وذلك على أيدي أعلامها الكبار ...؛ وقد سيطر الاتجاه **البصري** على مجرى النّحو العربي في الأغلب الأعم منذ النّشأة إلى عصرنا الحاضر حتى إنّه يصحّ أن يُقال إنّ النّحو العربي في تاريخه الطّويل نحو بصريّ، وحين يدور الآن نقاش عن النّحو العربي، أو حين تجري مقارنات بينه وبين العلوم اللّ غوية الحديثة فإنّ ذلك كلّه يدور تحت مظلّة المدرسة البصرية »[4]، وقال في موضع آخر : «الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النّحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر؛ فالذي لا شكّ فيه أنّ النّحو -بصورته المعروفة- نشأ بصرياً وتطوّر بصرياً، وذلك لا جدال وجه من وجوه الضعف فيه»[5].

---

[1] - المباحث اللغوية في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، (دط)1955م: 09-10. وينظر مقال له بعنوان: (النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية) في مجلة "المعلم الجديد"ج3 مارس1950 (السنة 13) ص 39-49.

[2] - مدرسة الكوفة النّحويّة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2/1377هـ، 1958م: ص408.

[3] - من تاريخ النّحو، دار الفكر (دط) (دت): ص74.

[4] - مدرسة البصرة النّحويّة: عن موقع أهل التفسير، رابط الموضوع:
http://vb.tafsir.net/tafsir36934/#.U5dx2XbgK58 (2014/07/05)

[5] - دروس في المذاهب النّحوية، دار المعرفة الجامعية، (دط) 1992م: ص09، وينظر: ص90.

وهذه الأقوال تؤكّد أنّ نحو القرن العشرين هو نحوٌ بصري بامتياز؛ رغم دعوات ومحاولات التّجديد الّتي كثر أصحابها في هذا القرن؛ وهي في مجملها محاولات حملت عنوان "الإحياء" و"التيسير" و"التّجديد" و"الإصلاح"...إلخ، كما تؤكّد تلك الأقوال أنّ نحو القرن العشرين هو نحو تقليدي مازال محافظاً على أصوله البصرية.

وبعد أن تناولنا في الفصل الأوّل التقليد في شكل المصنّفات النحوية خلال هذا القرن؛ نلتفت في الفصل التّالي إلى التقليد في المقومات والأسس؛ ونقصد بمقومات وأسس النّحو البصريّ: الأركان التي قام ونهض عليها هذا النّحو، وما اتّكأ عليه من نظريات، وما اشتهر به من قياس وتعليلات وتأويلات؛ واجتنبنا وضع مصطلح "الأصول" حتّى لا نخلط بين "الأسس" و"أصول النّحو" بمفهومه التّقليدي؛ والذي هو –عند النّحاة القدامى– «علم يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها ...»[1]، وأدلة النّحو الغالبة عندهم أربعة وهي: السّماع والقياس واستصحاب حال وإجماع[2].

وأهمّ المقومات والأسس الّتي انبنى عليها النّحو البصريّ خلال مسيرته هي : **العربية الفصحى** (وهي اللّغة المستهدفة بالدّرس النّحوي البصري) **ونظرية العامل**، و**القياس**، و**التّعليل** و**التأويل**[3]؛ وفيما يلي نقدّم عرضاً لها مع محاولة تلمّس وجوه التّقليد في كلّ منها من خلال أبحاث وآراء عيّنة مختارة من الباحثين العرب المحدَثين.

المبحث الأوّل
النّحو البصري علم العربية الفصيحة

[1] - الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ص72.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص72. والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، للأنباري: ص80.
[3] - وقد عدّ الباحث محمد عيد "العامل، والتعليل، والتّأويل" من أصول النحو العربي (إضافة للقياس)؛ ربّما لأنّه عرّف "أصول النّحو" في مقدمة كتابه بـ: «الأسس التي بني عليها النّحو في مسائله وتطبيقاته، ووجّهت عقول النّحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلّفاتهم كالشّرايين التي تمدّ الجسم بالدّم والحيوية». أصول النّحو في نظر النحاة: ص05 و 09 .
وكأنّه بخطته هذه يصحح مفهوم "أصول النّحو" عند القدامى، وما ينبغي أن يتناول فيه، وما ينبغي أن يخرج منه.

قبل الحديث عن الصّلات التي تربط النّحو البصريّ بالعربية الفصيحة حريٌّ بنا أن نُحدّد مفهوميْ "النّحو" و"العربية الفصيحة"؛ ليسهل علينا فيما بعد تأكيد تلازمية العربية الفصيحة والنّحو البصريّ.

-مفهوم النّحو: اختلف النّحاة القدامى في تحديد مفهوم ووظيفة النّحو العربي؛ بين موسّع لمفهومه بجعله علما للعربية، وبين مضيّق له؛ بقصره على دراسة حركات الإعراب؛ **فالموسّعون** يتصوّرون أنّ النّحو دراسة شاملة للغة من كلّ جوانبها : المادية والمعنوية، والجمالية والتحليلية جميعاً، بل إنّه يتجاوز اللغة بعلومها كلّها إلى بعض العلوم الأخرى وبعض المعارف العامة التي يحتاج إليها الأديب والمثقّف بوجه عام؛ وكأنّ "النّحو" عندهم والأدب والثقافة شيء واحد[1]؛ وهكذا وسّع هؤلاء النّحاة مفهوم النّحو ومدّوا ميدان البحث فيه؛ فنجد عند بعضهم ما ينصّ على أنّ «المراد بالنّحو ما يرادف قولنا "علم العربية"»[2]، وعلم العربية فيما يفهم عند هؤلاء يتضمّن مجموعة من العلوم والمعارف تبلغ اثني عشر علماً [3]، وعند آخرين هو «أن ينحُو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب »[4] وهو «علم مستخرَج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصل ة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها »[5]، وجليّ أنّ "كلام العرب" -الذي هو غاية النّحو- لا يقف عند حدود الجملة وحدها؛ وإنّما يشمل بالضّرورة مستويات النشاط اللّغويّ كلّها.

ويرى **المضيّقون** أنّ النّحو يقتصر على دراسة ما ينتج عن تركيب الكلمات في الجملة من تأثير في أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً؛ يقول **الزّجاجي** (ت337هـ): «ويُسمّى النّحوُ إعراباً والإعراب نحواً، سماعاً؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد »[6]، ويقول **الفاكهي** (ت972هـ): «النّحو علم بأصول يُعرَف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً »[7]؛ وهذا هو الاتجاه الشّائع في تحديد وظيفة النّحو عند عدد من النّحاة المتأخّرين بخاصة؛ يقول **الصّبان**

---

[1] - ينظر مقال: حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي، علي أبي المكارم، مجلة (بحوث كلية اللغة العربية) جامعة أم القرى/السنة الثانية، العدد الثاني/1404هـ،1405هـ: ص381.

[2] - حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي/القاهرة، ط1(دت): ص16/1.

[3] - جمعها حسن العطار المتوفي سنة 1250هـ في قوله:

نحو وصرف، عروض بعده لغة ثم اشتقاق وقرض الشعر، إنشاء
كذا المعاني، بيان، الخط، قافية تاريخ، هذا لعلم العرب إحصاء

ينظر مقال: حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي: ص381.

[4] - مقال: حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي، لعلي أبي المكارم: ص380.

[5] - المقرّب لابن عصفور، تح: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1/1972م: ص45/1.

[6] - الإيضاح في علل النحو: ص91.

[7] - شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي الدميري، مكتبة وهبة/القاهرة ط2/1993م: ص52-53.

(ت1206هـ): «اصطلاح المتأخّرين تخصيصه –أي علم النّحو– بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصّرف، وعليه فيعرّف بأنّه : "علمٌ يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً"، وموضوعه: "الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء"»[1].

وهناك **فريق ثالث** من النّحاة جعل وظيفة النّحو دراسة كلّ ما يتّصل بالكلمة من ظواهر؛ سواء قبل تركيبها في الجملة أو بعد تركيبها فيها؛ ومن هؤلاء **ابن جنّي** (ت392هـ) الذي يرى أنّ «النّحو: انتحاء سمت كلام العر ب في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك »[2]، ويقول **ابن هشام الخضراوي** (ت646هـ): «النّحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلمات وأواخرها بالنّسبة إلى لغة لسان العرب»[3]، ويقول **أبو سعيد السّيرافي** (ت368هـ): «معاني النّحو منقسمة بين حركات اللّفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتّقديم والتّأخير، وتوخّي الصّواب في ذلك، وتجنّب الخطأ من ذلك »[4]، ويلخص **الصّبان** آراء هؤلاء في قوله: «إنّ موضوع النّحو الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال له ا: حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء»[5].

ويظهر أنّ الفريق الثّالث يجعل من علم الصّرف قسماً من النّحو لا قسيما له، على نحو ما صرّح به **الرّضي الاستراباذي** (ت686هـ) حين قال: «التّصريف جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف من أهل الصّناعة »[6]، ولعلّ عدم الاتفاق بين متقدمي النّحاة ومتأخّريهم حول إدراج علم التّصريف ضمن النّحو أو فصله عنه هو السّبب في اختلافهم حول مفهوم النّحو ووظيفته؛ حيث أنّ المتقدّمين يطلقون النّحو على ما يشمل التّصريف، والمتأخّرين يرون أنّ التّصريف قسيم النّحو لا قسم منه؛ فيُعرّف كلّ منهما بتعريف يميّزه عن قسيمه.

–مفهوم العربية الفصيحة وحدودها:

لتحديد الفصاحة وضع القدماء حدوداً ومقاييسَ للفصاحة؛ نجملها في ما يلي:

---

[1] - حاشية الصبان على شرح الأشموني: ص16/1.
[2] - الخصائص: ص 34/1.
[3] - الاقتراح في علم أصول النّحو للسّيوطي: ص30.
[4] - الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تح: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية/صيدا، بيروت، (دط) 1432هـ،2011م: ص96/1 .
[5] - حاشية الصبان على شرح الأشموني: ص16/1.
[6] - شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية/بيروت (دط)1982م: ص06/1.

1) **الحدود المكانية:** فرّق علماء اللغة والنّحو بين القبائل العربية؛ تبعا لموطنها وتوغلها في البداوة؛ فكانوا يعتزّون بلغة القبائل الحجازية بوجه عام، وقبائل نجد ووسط الجزيرة، ويرفضون الأخذ عن القبائل الّتي كانت مساكنها في أطراف الجزيرة وعلى حدودها[1].

2) **الحدود الزّمنية:** وكما اتّخذ العلماء الحيطة حيال أمكنة القبائل اتّخذوا الحيطة كذلك حيال الأزمنة؛ فلم يأخذوا إلاّ عن العصور الّتي كان فيها اللّسان العربيّ سليماً لم يصبه بعد الفساد والانحراف عن أوضاع اللغة الفصحى؛ ولذلك لم يأخذوا إلاّ عن عرب الجاهلية والإسلام إلى نهاية القرن الثّاني الهجريّ بالنسبة إلى فصحاء الحضر، وإلى أواسط القرن الرّابع بالنّسبة إلى فصحاء البادية؛ وسمّوا هذه العصور عصور الاحتجاج، وأهملوا ما عداها مبالغة في الدّقّة وحرصاً على تحرّي وجوه الصّدق واليقين[2].

3) **الخلو من مستقبح اللّغات ومستهجن الألفاظ** : وقد عبّر **أبو العباس ثعلب (ت291هـ)** عن ذلك أحسن تعبير حين قال عن لهجة قريش: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضَجُّع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتله بهراء»[3]، ومثله قال **أحمد ابن فارس (ت395هـ)** عن قريش ولهجتهم : «... فصاروا بذلك أفصح العرب؛ ألا ترى أنّك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفيّة قيس، ولا ك شكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكَسْر الذي نسمعه من أسد وقيس؛ مثل : تِعْلَمون ونِعلَم، ومثل : شِعير وبِعير»[4].

ومثلما كان الخلاف في تحديد مفهوم النّحو العربيّ ووظيفته حدث الخلاف في تحديد اللهجة الفصيحة وقبائلها لدى القدماء والمحدَثين؛ فمن القدماء نذكر **ابن جني (ت392هـ)** الذي لم يفرق بين "العربية الفصيحة" و"اللّهجات القبلية" وكأنّهم شيءٌ واحدٌ؛ لا تفاوتٌ ولا

---

[1] - ينظر نصّ الفارابي حول قبائل الفصاحة في: الإقتراح للسيوطي: 19-20. والمزهر له: ص211/1-212.

[2] - ينظر: فقه اللغة، لعلي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط2004/3م: ص171-172، والمقتضب في لهجات العرب، محمد رياض كريم، (دط) 1417هـ، 1996م: ص118-119.

[3] - مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف/مصر (دت): ص80/1-81. وينظر: البيان والتبيين للجاحظ: ص 212/3-213.

[4] - الصاحبي، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه/القاهرة،(دط) (دت): ص34.

وحول معاني "العنعنة، والكشكشة..إلخ" ينظر: فقه اللغة مفهومه وموضوعاته، لمحمد بن براهيم الحمد، دار ابن خُزيمة/الرياض، ط2005/1م: ص 98-107.

تضاربٌ بينهما؛ فالفصحى عنده هي "مجموع لغات القبائل العربية"؛ وقد عقد فصلاً في كتابه (الخصائص) تحت عنوان (باب اختلاف اللغات وكلّها حجّة)؛ أي حجّة في نطاق العربية الفصيحة؛ ويستشهد بسعة القياس بين إعمال "ما" في لغة الحجازيين وإهمالها على لغة التّميميين؛ لأنّ لكلّ من القوميْن ضرباً من القياس يُؤخذ به ويخلد إلى مثله؛ وهكذا إذا استعمل المتكلّم أي لغة من لغات القبائل لم يكن مخطئاً لكلام العرب[1]؛ «فالنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ »[2] وهو يعني بالضّرورة أنّه مصيب في حديثه بالعربية الفصحى غير مخطئ في خصائصها؛ ويرى **محمد عيد** أنّ المقصود بـ "لغات العرب" عند **ابن جنّي** لغات القبائل الّتي رأى النّحاة قبولها والأخذ عنها؛ وهم –كما في نصِّ **الفارابي** المشهور– قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين؛ فعنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب والإعراب والتّصريف[3].

ويذهب طرف آخر من القدماء إلى أنّ اللغة الفصيحة متمثّلة في "لهجة قريش" خاصة؛ فقد تحدّث الأوائل عن أفصح اللّغات؛ وكانت لغة قريش في مقدّمة القبا ئل الّتي خصّوها بالفصاحة؛ فقال **الفارابي** (ت339هـ): «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النّطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النّفس »[4]؛ وقال **ابن فارس** (ت395هـ): «وكانت قريش –مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورِقَّة ألسنتها– إذا أتتهم الوُفود من العرب، تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائرِهم وسلائِقِهم التي طُبِعُوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»[5]، وقد ساعد على احتكاك هذه اللهجة بغيرها وانتصارها عليها، عوامل كثيرة؛ منها "الدّيني" متمثّلا في مجاورتها لبيت الله الحرام، ومنها العامل "الاقتصاديّ" متمثّلاً في سيطرتها على التجارة شمالاً وجنوباً، ومنها "السّياسي" وهو النّفوذ الذي تحققّ لها بفضل العوامل السّابقة[6]، إضافة إلى أنّ لهجة قريش كانت أوسع اللّهجات ثروةً، وأغزرها مادةً، وأرقها أسلوباً، وأقربها إلى الكمال، وأقدرها على التّعبير في مختلف فنون القول[7].

---

[1] - ينظر: الخصائص: ص 10/2-11.
[2] - المصدر نفسه: ص 12/2.
[3] - ينظر: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، محمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، (دط)1981م: ص79.
[4] - المزهر في علوم اللغة، للسيوطي: ص 211/1 .
[5] - الصاحبي: ص 33-34.
[6] - ينظر: المقتضب في لهجات العرب، لمحمد رياض كريم : ص 92-93.
[7] - ينظر: فقه اللغة، لعبد الواحد وافي: ص 109.

فجميع الظروف الّتي تقتضيها قوانين التّغلّب اللّغوي كانت مهيّأة لتغلّب لهجة قريش على اللّهجات العربية الأخرى؛ وهي ظاهرة عامة في لغات البشر قديمها وحديثها، ومن قوانين علم اللغة أنّ اللّهجة المحلية الظافرة تصبح عاجلاً أو آجلاً لغة الآداب، عند جميع القبائل؛ فبها ينظّم الشّعر، وتلقى الخطب، وتدوّن الرّسائل، وهذا ما حدث للهجة قريش، وقد تمّ لها ذلك قبل بعثة **الرّسول** ﷺ بزمن غير قصير [1]، ولعلّ هذا يفسّر لنا سرّ وصول معظم الآثار الأدبية القديمة إلينا في لغة موحّدة؛ لا تشتمل على خصائص اللّهجات العربية التي رواها الرّواة، ولا غرابة إذاً في أنّ (القرآن الكريم) نزل معظمه بلغة قريش وكان مفهوماً لدى جميع القبائل، وكان يؤثّر في العرب جميعاً ببيانه وبلاغته [2]، وبنزول معظم (القرآن الكريم) بها، وانضواء معظم القبائل العربية تحت لواء الإسلام تقوّى سلطان لهجة قريش على الألسنة جميعاً.

وذهب جمعٌ من **المستشرقين** ومن تأثّر بهم من العرب المحدَثين إلى نفي أن تكون اللهجة القرشية هي عينها العربية الفصيحة؛ مُدّعين أنّ العربية الفصيحة هي اللغة الأدبية الموحّدة والمشتركة بين العرب قبل الإسلام؛ وهي لغة نظم الأشعار وإلقاء الخطب، وأنّها لغة مصنوعة غير جارية في الاستعمال اليومي، وأنّ القرآن الكريم أنزل بتلك اللغة المشتركة المصنوعة، واستدلّوا بأنّ قريش لا تهمز، والعربية الفصيحة تحقق الهمزة، واتّهموا المتقدّمين بالتّعصّب والمجاملة **للرسول** والحكام المنحدرين من قريش [3]؛ ونذكر من أسماء هؤلاء المستشرقين: المستشرق الألماني **تيودور نولدكه**[4] (ت1930م)، والمستشرق الفرنسي **ريجي بلاشير**[5] (ت1973م)، والمستشرق الألماني **كارل بروكلمان**[6] (ت1956م).

وقد تركت أفكارُ **المستشرقين** آثاراً واضحةً لدى كثير من الباحثين المُحدَثين العرب وهم يعالجون هذه القضية؛ منهم **إبراهيم أنيس** (ت1978م) الذي تناول هذا الموضوع بالبحث؛ وممّا قاله: «وتختلف اللغة الأدبية عن لهجة قريش في القليل من الصّفات الصّوتية، كتحقيق

---

[1] - ينظر: المرجع نفسه: ص 110 وما بعدها .
[2] - ينظر : المقتضب في لهجات العرب، مرجع سابق: ص 96-97.
[3] - ينظر: أبحاث في العربية الفصحى، لغانم قدوري الحَمَد: ص59-60.
[4] - ينظر كتابه: اللغات السّامية، ترجمة رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية (دط) 1963م: ص78.
[5] - ينظر كتابه: القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، ترجمة رضا سعادة، ط1/1974م: ص93.
[6] - ينظر كتابه: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النّجار، دار المعارف/مصر، ط4/1977م: ص42/1.

الهمزة الّذي لم يكن شائعاً بين الحجازيين ولكنّه يُعدّ أص لاً في اللغة النّموذجية »[1]، وهو يعترف من جهة أخرى بأثر لهجة قريش الكبير في الفصحى حيث يقول : «وقد اتّخذت تلك اللغة الأدبية معظم صفاتها من لهجة قريش مع ما استحسنه خاصَّةُ العرب من صفات اللّهجات الأخرى»[2]، أمّا الباحث **رمضان عبد التّواب** (ت2001م) فيُفهم موقفه عند ما بيّن صفات العربية الفصيحة المشتركة[3]؛ فالصّفة **الأولى:** هي أنّها فوق مستوى العامة؛ أي أنّها لم تكن في متناول جميع العرب، و **الثّانية:** أنّ اللّغة المشتركة لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها؛ فلا يحقّ لنا أن نقول مثلاً –حسب رأيه– إنّ اللّغة المشتركة هي لغة قريش أو تميم أو غيرهما من قبائل العرب؛ بل هي مزيج من كلّ هذا، ولكنّه يقرّر في الوقت نفسه «أنّ لهجة قريش أسهمت في تكوين العربية الفصحى بعناصر كثيرة؛ فلا مبالغة إذن في إطلاق عبارة "لغة قريش" على اللّغة العربية الفصحى »[4]، والصّفة **الثّالثة:** أنّها لم تكن لغة سليقة لكلّ العرب؛ ومعنى السّليقة أنّ المتكلّم يتكلم باللّغة بغير شعور بما لها من خصائص.

وهناك عدد من الباحثين العرب نحَا نَحْو هذا المنحى؛ منهم[5]: **محمود فهمي حجازي** ، **وعبد الصابور شاهين** (ت2010م)، و**أحمد ناصيف الجنابي** (ت2013م)، و**عبده الراجحي** (ت2010م)، و**تمام حسان** (ت2011م)، و**إبراهيم السّامرائي** (ت2001م)، و**أنيس فريحة** (ت1993م).

وقضية عدم تحقيق الهمزة في لهجة قريش التي استدلّ بها هؤلاء على أنّ لهجة قريش لا تمثّل العربية الفصيحة؛ فقد تصدّى لها عدد من الباحثين منهم[6]: **صبحي الصّالح** (ت1986م) في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، و**غانم قدوري الحَمَد** في كتابه (أبحاثٌ في العربية الفصحى).

ولا ننسى أن نشير إلى رأي آخر اتّسم بالشّذوذ عن غيره، ادّعاه أحد المستشرقين والتقفه منه أحد المحدثين من العرب؛ وهو يرى أنّ العربية الفصيحة لغة مصطنعة في أواخر القرن الأول الهجريّ أو أوائل الثّاني؛ فقد رأى المستشرق **كارل فولرس** k.Vollers (ت1909م) أنّ

---

[1] - في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4/1973م: ص138.
[2] - المرجع نفسه: ص 153.
[3] - ينظر: فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي/القاهرة، ط6/1420هـ، 1999م: ص65-78.
[4] - المرجع نفسه: ص69.
[5] - ينظر: أبحاث في العربية الفصحى، لغانم قدوري الحَمَد: ص 64-66.
[6] - ينظر تفصيل ذلك في: أبحاث في العربية الفصحى، لغانم قدوري الحَمَد: ص88 وغيرها.

(القرآن الكريم) نزل أوّل الأمر بلهجة مكّة المجرّدة من ظاهرة الإعراب؛ ثمّ نقّحه العلماء على ما ارتضوْهُ من قواعدَ ومقاييسَ، حتّى أضحى يُقرأ بهذا الشكل المُعرَب، وغَدَا في الفصاحة مضرب ا لأمثال؟!، وهذا الرّأي الشّاذ سار عليه مستشرقٌ آخر هو **مارسيل كوهين** (ت1974م) في كتابه (لغات العالم) ولكنّه سار عليه مُقيّداً بشروط[1].

والعجب من بعض الباحثين العرب المعاصرين حين يتلقون هذه الاجتهادات من الغرباء عن العربية، فيعتنقونها بدون تمحيص أو إعمال ف كر؛ فيهجمون على النّحاة؛ ويغلون في اتّهامهم بوضع تلك القواعد وفرضها على الفصحاء من العرب، والفحول من الشّعراء، وحتّى رجال القراءات؛ ومن نموذج هؤلاء نجد **إبراهيم أنيس** (ت1978م) –في أحد آرائه– الّذي جعل من ظاهرة الإعراب في اللّغة العربية **قصّة** «استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حِيكَتْ وتمَّ نسجها حياكةً مُحكمةً في أواخر القرن الأوّل الهجريّ أو أوائل الثّاني، على يد قوم من صُنّاع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثمّ لم يكد ينتهي القرن الثّاني الهجريّ حتّى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتّى على الكتّاب والخطباء والشّعراء من فصحاء العربيّة، وشَقَّ اقتحامُهُ إلاّ على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنّحاة»[2].

ولقد تكفّل أكثر من واحد من عرب ومستشرقين بالرّدّ على هذه الاتّهامات والخزعبلات؛ نذكر منهم: المستشرق **ثيودور نولدكه** (ت1930م)، والباحثان العربيان: **صبحي الصّالح**[3] (ت1986م) و**عبد الرّحمن الحاج صالح**[4] (ت2017م).

–أدلّة ارتباط النّحو البصري بالعربية الفصيحة:

إنّ أيّ دارس لنشأة النّحو العربي يلاحظ بوضوح أنّ هناك مرحلة سبقت وضعه؛ وهي مرحلة جمع اللغة مشافهة من الأعراب الّذين يُوثَق في فصاحتهم؛ وعلى أساس لغتهم الشّفهية والمتداولة في حياتهم اليومية وُضعت قواعد العربية؛ وكثيراً ما كان **سيبويه** (ت180هـ) يُشير إلى تشدّده في تصويب الاستعمال اللّغويّ بردّه إلى العرب الّذين تُرْضَى

---

[1] - ينظر: دراسات في فقه اللغة، لصبحي الصّالح، دار العلم للملايين/بيروت، ط2004/16: ص122.

[2] - من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1978/6م: ص198. ولتمام حسان رأي مشابه لهذا حين قال: «فأمّا الاستقراء النّاقص فيتضح من أنّ النّحاة قد بنوا النّحو على المسموع من كلام العرب؛ والمقصود ه نا ما روي من اللغة الأدبية، لا لغة الكلام والتّخاطب». الأصول، عالم الكتب/القاهرة (دط)2000م: ص57.

[3] - ينظر كتابه: دراسات في فقه اللغة: صرفحة 122 وما بعدها.

[4] - ينظر كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 27/1، 28، 35،34، 29/2، 30.

عربيتُهم[1]، أو العرب ا لموثوق بهم[2]، أو بعربيتهم [3]، وكان يرى أنّ هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم هم عرب الحجاز؛ فيجنح غالباً إلى ترجيح لغة الحجاز إذا اختلفت اللّهجات[4].

ويجمع القدماء على أنّ العرب ورثوا لغتهم "مُعرَبَة" وأنّ "الإعراب" من أشد خصائص العربية وُضوحاً؛ وأنّ مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة، وقد تقدّم أنّ هناك من النّحاة من قصر النّحو العربي على قضية الإعراب كما جاء في أحد تعريفاته[5]، ومن هنا يظهر لنا مدى الارتباط بين النّحو العربيّ –خصوصاً البصري– بالعربية الفصيحة، ونستطيع أن نجمل أدلّة الارتباط بتلك في ثلاثة أدلة وهي: 1) العربية الفصيحة لغة معربة.

2) الاعتماد على اللغة المنطوقة.

3) سبب وضع النّحو.

وفيما يلي تفصيل لذلك:

1) العربية الفصيحة لغة مُعرَبة:

ورث العرب لغتهم مُعربَة، وقرأوا القرآن مُعرباً، وتناقلوا أحاديث نبيّهم مُعرَبة، وإنّ أدلة كثيرةً لتقومُ على شعور العرب بوراثتهم لغتهم مُعربة؛ فهذه أمارات الإعراب باطّرادها وسلامتها، واضحة فيما صحّ من أشعار الجاهليين، وذلك هو التّصرّف الإعرابي ما فتئ يُراعى بدقّة بالغة حتّى أوائل القرن الثّالث الهجريّ؛ يوم كان الرّواة والإخباريون يختلفون إلى الأعراب في البادية؛ ليأخذوا من أفواههم اللّغة، ويُعوّدوا ألسنتهم الفصاحة والبيان.

أمّا ترتيلهم (القرآن) مُعرَباً فما نحسب عاقلاً في الدّنيا يرتاب فيه، ولم يزعم أحَدٌ من العلماء في الشّرق والغرب، قديماً أو حديثاً، عامية الأسلوب القرآني، أو تجرّده من ظاهرة الإعراب؛ لأنّ ما في (القرآن الكريم) من الألفاظ الصّالحة لأنّ تقرأ بأكثر من وجه، كان السّياق فيها غالباً هو الذي يُعيِّن القراءة الصّحيحة؛ ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[فاطر:28]؛ فالمعنى نفسه يفرض رفعَ "العلماء" فاعلاً، ونصبَ اسم الجلالة مفعولاً؛ لأنّ المراد حَصْرُ الخوف من الله في العلماء، لا العكس.

---

[1] - ينظر: كتاب سيبويه: ص 423/2.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 198/1، 290/2.
[3] - ينظر: المصدر نفسه: ص 264/2.
[4] - ينظر: المصدر نفسه: ص 424/2.
[5] - ينظر الصّفحة: 95 من هذا البحث.

وقد أوضح **ابن فارس** (ت395هـ) ظاهرة الإعراب أ حسن توضيح؛ حين قال : «من العلوم الجليلة الّتي خُصّت بها العرب : الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ، وبه يُعرَف الخبر الّذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول؛ ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[1]، وقال في موضع آخر : «فأمّا الإعراب فبِهِ تُميّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلّمين؛ وذلك أنّ قائلاً لو قال: "ما أحسن زيد" غيرَ مُعرب... لم يُوقَف على مراده... وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فهم يَفْرُقون بالحركات وغيرها بين المعاني؛ يقولون : "مِفْتَح" للآلة التي يُفتَح بها، و"مَفْتَح" لموضع الفتح، و "مِقَصٌ" لآلة القصّ، و "مَقَصٌّ" للموضع الّذي يكون فيه القصّ؛ و"مِحْلَبٌ" للقدح يُحلَب فيه، و"مَحْلَبٌ" للمكان يُحتَلب فيه ذوات اللّبن...»[2].

وظاهرة الإعراب من أهمّ خصائص العربية، وقد أعطى نطقها جرساً مت ميّزاً، لا يكون الكلام بدونه عربياً مُبيناً، وقد لاحظ هذه الظاهرة وأدرك دورها في اللغة علماء العربية الأوائل، فعُنُوا بها، وضبطوا قواعدها، وألّفوا في ذلك الكتب، مُستندين إلى النّصوص العربية الأصيلة، متمثلة في (القرآن الكريم)، والحديث الشّريف، وشعر العرب وم نثور كلامها، ولم يشكّ أحدٌ منهم في أصالة ظاهرة الإعراب؛ والسّبب أنّهم سمعوا العرب الخلّص يتكلّمون هذه اللغة مُعربَةً قبل أن يدوّنوا نصوصها ويقعدوا قواعدها، ولم يكن علماء العربية من البلادة أو الغفلة بحيث تخفى عليهم معالم هذه الظاهرة.

كما ينبغي أن نفرّق بشكل واضح بين القول بأصالة الإعراب وأنّه جزء من نظام اللغة العربية وبين الاختلاف في تعليل وجود الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات وتغيّرها بحسب العوامل؛ حيث أنّ بعض البحوث الّتي كتبت حول الإعراب خلطت بين هاتين القضيتين؛ ممّا أدّى إلى اللّبس في عرض الحقائق، فاختلاف علماء العربية في تعليل مجيء الحركات الإعرابية لا يعني أبداً أنّ هذه الحركات ليست أصيلة في كلام العرب؛ فالتّعليل عملية لاحقة لتاريخ وجود الظاهرة، وقد كان **محمد بن المستنير قطرب** (ت206هـ) يذهب إلى أنّ الحركات الإعرابية تدخل الكلام لتسهيل عملية النّط ق؛ وممّا جاء في قوله : «لم يُعرَبِ الكلام للدّلالة على المعاني والفرق بين بعضها البعض؛ لأنّنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني؛ فممّا اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيداً أخوك، ولعلّ زيداً أخوك ، ... وممّا اختلف إعرابه واتّفق

[1] - الصاحبي: ص42.
[2] - المصدر نفسه: ص161.

معناه قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، ...فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنى إعرابٌ يدل عليه ولا يزول بزواله »[1]، وقال من جهة أخرى مُعلّلاً: «إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في ح ال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عن الإدراج؛ فلمّا وصلوا وأمكنهم التّحريك جعلوا التّحريك مُعاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن، ومتحرّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشوا الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة؛ لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون»[2].

وبالنسبة **لآراء ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) الذي أحدث كتابه (الرّدّ على النّحاة) بعد اكتشافه في القرن العشرين من طرف **شوقي ضيف** (ت2005م)، ثورةً لدى المحدَثين، فإنّه لم ينكر الإعراب عن العربية الفصيحة؛ وإنّما هاجم تعليلات النّحاة لظاهرة الإعراب في اللغة الفصيحة؛ فأنكر عليهم القول بعمل الألفاظ في بعضها البعض[3].

فالحركات الإعرابية إذن هي جزء من نظام اللّغة العربية، وعنصر جوهريّ فيها، لم يختلف في ذلك علماء العربية، وأنّ الاختلاف في التّعليل لا يعني أبداً الشّك في وُجودها، وعليه، فالتّخلي عن الإعراب – كما يقول **مازن المُبَارَك** – في لغةٍ تعتمد حركات الإعراب للتّعبير عن المعاني النّحوية كاللّغة العربية: «هدمٌ لها، وإماتة لمرانتها، وإنّ في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل، والتّعبيرات، لباسَ الإبهامِ، والغموض... إنَّ كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها»[4].

2) الاعتماد على اللغة المنطوقة في بناء القواعد:

من المنطقي أن يكون البحث اللّغوي عند العرب قد بدأ في شكل جَمْع للمادة اللّغوية، أو ما يُعرف بمتن اللّغة، وقد تمّ هذا الجمع أوّلاً بطريقة المشافهة والحفظ، تليها عملية التّدوين في شكل مادة توضع تحت تصرّف النّحوي، الذي يقوم بفحص تلك المادة ومحاولة تصنيفها واستنباط الأسس والنّظريات التي تحكمها، وغالباً ما كان جُمّاع اللغة هم أنفسهم النّحاة الذين يقومون بعملية الاستقراء؛ **فالخليل بن أحمد** (ت170هـ) الّذي شبّ بالبصرة –موطن النّحو

[1] - الإيضاح في علل النّحو للزجاجي: ص70-71.
[2] - المصدر نفسه: ص71.
[3] - ينظر: الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص70، 127-137.
[4] - نحوَ وَعْي لغوي، لمازن المبارك، مؤسسة الرسالة/بيروت، (دط) 1399هـ، 1979م: ص106.

ومنبعه– والبصرة، كما نعلم، متّصلة بالبادية، محاذية لها، وكانت مضارب تميم تمتدّ منها إلى مشارف الكوفة، وكان الأعراب منهم و من باطن البادية يتوافدون على البصرة للجلب وتبادل السّلع، وكان أهل البصرة يختلفون إلى سوق المربد للتبادل مع هؤلاء الأعراب الفصحاء، وفيهم فئات من الدّارسين جاءوا إلى المربد لتحصيل اللغة والشّعر والأخبار، يلتقطون ذلك من الأعراب، وكانوا يدوّنون ما كانوا يسمعون في ألواح.

وهذا ما أتاح **للخليل** –وأمثاله من اللغويين والنّحاة– فرصةً كبيرةً للقاء الأعراب في البوادي ومشافهتهم والإصغاء إليهم، والإحاطة بما يستسيغون وما لا يستسيغون من تراكيب لغوية وأبنية ومفردات ولهجات، وربّما أبعد في ملاحظاته فشملت أساليبهم في التّعب ير، وطرائقهم في الأداء وإخراج الحروف، وما يطرأ عليها من تغيير حين تتألّف الحروف في كلمات؛ فكان لمشافهته الأعراب في هذه البوادي تأثير خاصٌّ فيه، ممّا جعله متخصّصاً في المباحث اللّغوية والنّحويّة، فأدرك الكثير من أسرار البناء والتّأليف، وكشفَ الكثير من الغوامض، وفسّرَ الكثير من الظّواهر؛ ولا أدلّ على ذلك ممّا رُوي من أنّ **الكسائي** (ت189هـ) سأل **الخليلَ** يوماً، وكان يلازم مجلسه ويأخذ عنه : «من أين علمك هذا؟» قال له **الخليل:** «من بوادي الحجاز ونجد وتهامة»، فخرج **الكسائي** إلى هذه البوادي، ومكث فيها مدّة طويلة، كان فيها يسمع ويشافه ويدوّن، حتّى أنفد – كما قيل– في التّدوين خمس عشرة قنينة من الحبر، غير ما كان حفظ[1].

ومن أمثلة **الخليل** و**الكسائي** نذكر: **أبا عمرو بن العلاء** (ت154هـ)، **وأبا عبيدة** (ت213هـ)، و**الأصمعي** (ت216هـ)، وأبو الخطاب **الأخفش الأكبر** (ت177هـ)، **وأبو زيد الأنصاري** (ت215هـ) الذي كان يلحّ في مُساءلة "الأعراب" ليستنفد ما عندهم، وهو كثير الرّواية والنّقل عنهم، وكان يلازم بعض الأعراب من "عقيل و"قشير" ويتعلم عندهم[2].

وكان من الأعراب الفصحاء من أحسَّ بحاجة أهل البصرة إليهم؛ فكانوا يفدون إلى البصرة لا للجلب وتبادل السّلع؛ ولكن لعرض ما عندهم من غريب ونادر كلام وشعر ورجز، ثمّ يقيمون في "**المربد**" وحوله، ومن هؤلاء: **أبو خيرة**، و**المنتجع الطّائي**، و**أبو الدّقيش**، و**أبو مهدية الأعرابي**، و**أبو مالك عمرو بن كركرة** ، وكان **الخليل بن أحمد** (ت170هـ) يأخذ عن هؤلاء ويختلف إليهم[3]، ومنهم كذلك: أبو الجاموس ثور بن يزيد الأعرابي الذي كان يفد على

[1] - ينظر: اِنباه الرّواة على أنباه النّحاة، للقفطي: ص 258/2.
[2] - ينظر: طبقات النّحويين واللغويين، للزّبيدي: ص 166.
[3] - ينظر: مراتب النّحويين، لأبي الطيب اللغوي: ص 56.

آل سليمان بن علي وكان **ابن المقفع** (ت142هـ) يلازمه ويأخذ عنه الفصاحة[1]، وقد عرض **ابن النّديم** (ت438هـ) لهؤلاء جميعاً وغيرهم في الفصل الذي عقده لذكر أسماء فصحاء العرب المشهورين، الذين سمع منهم العلماء الفصاحةَ وشيئاً من الأخبار والأنساب وغيرها[2].

وهؤلاء هم علماء البادية الّذين أخذ عنهم علماء البصرة والكوفة؛ ومنهم روّاة أخبار، ومنهم روّاة شعر، ومنهم نسّابون، ومنهم فصحاء أخذت عنهم الفصاحة، وكان علمـاء المَصْرَين يحتجّون بكلامهم، ويستكثرون منهم، ويحتكمون لديهم فيما اختلفوا فيه.

ومن الحكايات الكثيرة التي رويت في المصادر القديمة، وتدلّ على الاعتماد على اللغة المنطوقة في تقعيد القواعد، وهي لغة تخاطب يومي لم تتنازل عن خاصية الإعراب حتى في القرن الثّاني الهجريّ؛ ومن تلك المرويات نذكر:

– حكاية "**ليس الطّيبُ إلاّ المسك**"؛ فقد ذكر **الزّجاجي** (ت337هـ) في (أماليه) عن أبي محمّد **اليزيدي** (ت202هـ) –واسمه يحي بن المبارك– قال: « كنّا في مجلس أبي عمرو بن العلاء، فجاءه **عيسى بن عمر الثّقفي** (ت149هـ) ؛ فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغَني أنّك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تُجيزُ: "ليسَ الطّيبُ إلاّ المسكُ" بالرّفع، فقال أبو عمرو: هيهاتَ، نمت وأدْلَجَ النّاس! ليس في الأرض حجازيٌّ إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع. ثمّ قال أبو عمرو: تعالَ أنت يا يحي، وقال **لخلف الأحمر**: تعالَ أنت يا **خلف**، امضيا إلى أبي مهديّة فلقناه الرّفع، فإنّه يأبى؛ وامضيا إلى المنتجع بن نبهان التّميميّ، فلقّناه النّصبَ، فإنّه يأبى...»[3].

وهذه الحكاية تدلّ –كذلك– على الاحتكام إلى الأعراب للفصل في الخصومات اللّغوية؛ هؤلاء الأعراب الذين كان مؤهّلهم الوحيد هو عربيتهم الفصيحة على اختلاف لهجاتها، والّتي ارتضعوها مع ألبان أمّهاتهم، وشبّوا ونشأوا وكبروا واكتهلوا عليها يتلقونها بكلّ حواسهم ممّا حولهم.

– ويُروى أنّ **أبا عمرو بن العلاء** (ت154هـ) سأل أبا خيرة عن قولهم: "**استأصَلَ الله عرقاتهم**"، فنصب أبو خيرة التّاء من "عرقاتهم"، فقال له أبو عمرو: "هيهات يا أبا خيرة لاَنَ جلدُك"؛ وذلك أنّ أبا عمرو استضعفَ النّصب؛ لأنّه كان سمعها منه بالجرّ، فكان أبو عمرو

[1] - ينظر: الفهرست، لابن النّديم: ص 72.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 71-76.
[3] - تتمّة الحكاية في أمالي الزّجاجي، تنظر الصفحات: 242-243.

بعد ذلك يرويها بالنّصب والجر [1]، و "عرقاتهم" بفتح العين وكسرها؛ فإن فتحتَ العين فتحتَ التّاء، وإن كسرت العين كسرتَ التّاء، على أنّه جمع "عِرقة" بالكسر وهي "الأصل" أو "المال"[2].

- **وابن جنّي** (ت392هـ) رغم تأخّر زمنه عن عهد الفصاحة، نجد له صاحباً من الأعراب، يلازمه، ويستنطقه، ويدير عليه أبحاثه في كتابيه (الخصائص) و(المحتسب)؛ فنجده يحادث الأعرابي **أبا عبد الله محمّد بن العسّاف العقيلي الجوشيّ التّميمي**؛ لينظر أثر الحضارة على لسانه؛ يقول **أبو الفتح:**

فقلت له: كيف تقول: ضربتُ أخوك؟

فقال: أقول: ضربتُ أخاك.

فأدرته على الرّفع فأبى، وقال: لا أقول "أخوك" أبداً.

قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟

فرفع

فقلت : ألستَ زعمتَ أنّك لا تقول "أخوك" أبداً ؟

فقال : أيشٍ هذا ؟ اختلفت جهتا الكلام.

قال **ابن جنّي:** «فهل هذا إلاّ أدلّ شيء على تأمّلهم مواقع الكلام، وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حقّه وحصّته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة، وأنّه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً»[3].

وكلامنا عن الأعراب ومروياتهم، يفتح أعيننا على حقيقة في غاية الأهمية؛ وهي فصاحة مروياتهم والتي جزء منها من تأليفهم ومن خطابهم اليومي [4]؛ وما امتاز به هذا الخطاب من بلاغة وفصاحة، وكان جزء منه مادة دسمة للنّحاة بُنيت عليها الكثير من القواعد؛ ليتأكّد لنا أنّ العربية الفصحى ليس لغة أدبية مصطنعة للخُطب ونظم الأشعار؛ وإنّما هي لغة خطاب يومي ولغة مُعرَبة لها مستوى من الفصاحة يقلّ ويزيد بحسب مُتكلّمها والفئة المُوجَّه إليها هذا الخطاب. وتعالَ معي وتأمّلْ هذه النّصوص المأثورة عنهم:

---

[1] - ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري: ص32.

[2] - ينظر: القاموس المحيط ، للفيروزآبادي، تح: محمود أحمد، المكتبة العصرية/بيروت ط2009/1م. مادة (عرق) ص 1021.

[3] - الخصائص: 76/1. وفيه حكاية مشابهة في الصفحتين 241/1 ، 242 .

[4] - وقد جمع كثيراً منه الباحث عبد الحميد الشلقاني في كتابه "الأعراب الرّواة"، ينظر الصفحة 279 وما بعدها .

– قال أعرابيٌّ لرجلٍ مَطَلَهُ في حاجَة : (إنّ مثلَ الظّفر بالحاجة تعجيلُ اليأس منها إذا عَسُر قضاؤها، وإنّ الطّلَبَ وإن قلَّ أعظمُ قدْراً من الحاجة وإن عظُمت، والمَطْل من غير عُسرٍ آفةُ الجود)[1].

– وقفَ أعرابيٌّ على قوم فمنعوه فقال: (اللّهمّ اِشْغَلْنا بذكرِكَ، وأعِذْنا من سُخْطك، واجنُبنا إلى عفوك، فقد ضنّ خلقُكَ على خلقِكَ برزقِكَ، فلا تشغَلْنا بم ا عندهم عن طلَبِ ما عندك، وآتِنا من الدّنيا القُنعان، وإن كان كثيرُها يُسخِطُكَ فلا خيرَ فيما يُسخطُكَ)[2].

– ونساء الأعراب على شاكلة رجالهنّ في الفصاحة؛ يقول **أبّان بن تغلب** (ت141هـ): مررتُ بامرأة على الأرض، وبين يديها ابنٌ لها يريد سفَراً، وهي توصيهِ فقا لت: (اجلسْ أمنحْكَ وصيَّتي وبالله توفيقُكَ ...: إيّاكَ والنّمائم فإنّها تزرع الضّغائن، ولا تجعَلْ نفسَك غَرَضاً للرُّماة، فإنّ الهدفَ إذا رُمِيَ لم يلبثْ أن ينثلم، ومَثِّلْ لِنَفسِكَ مثالاً، فما استحسنتَهُ من غيرِكَ فاعمَلْ به، وما كرهتَهُ منه فدَعْهُ واجتَنِبْهُ، ومَن كانت مودّته بِشرَهُ كان كالرّيح في تصرُّفها). ثمّ نظرتْ فقالت: (كأنّك يا عراقيُّ أُعجبتَ بكلام أهل البدْو؟ !" ثمّ قالت لابنها: "إذا هزَزتَ فهزَّ كريماً؛ فإنّ الكريمَ يهتزّ لهزّتِك، وإيّاك واللّئيمَ فإنّه صخرةٌ لا ينفجر ماؤها، وإيّاك والغَدْرَ فإنّه أقبحُ ما تُعومِلَ به، وعليك بالوفاء ففيه النَّماء، وكنْ بمالك جواداً، وبدينك شحيحاً، ومَن أُعطيَ السّخاءَ والحِلمَ فقد استجادَ الحُلَّةَ: رَيطتَها وسِرْبالَها، انَهضْ على اسم الله)[3].

هذا هو كلام الأعراب في مخاطبة بعضهم البعض، الذي ينطق فصاحة، وبلغة راعَى النّحوُّ البصريّ قواعدَها، قبل أن تُراعي هي قواعدَه؛ كيف لا ! والنّحو البصري ما شِيدَ إلاّ على لغة هؤلاء الأعراب.

3) سبب وضــع النّحو:

يعتبر الإعراب السّمة البارزة للنّحو العربي؛ فهو يقوم في منهجه على الإعراب، وقد بدا هذا واضحاً منذ بدأ التّفكير في النّحو وحتّى عصرنا هذا؛ والنّاظر في الرّوايات التي تؤرخ لسبب وضع النّحو يجد أنّ أغلبها يدور حول لحنٌ وقع في حركة الإعراب أو حروفه؛ سواء في مخاطبة المتكلمين لبعضهم البعض أو في قراءتهم لآيات الذكر الحكيم؛ يقول **أبو الطّيب اللّغوي** (ت351هـ): «واعلمْ أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلّم **الإعرابُ**»[4]،

[1] - البيان والتّبيين للجاحظ: ص 73/4.
[2] - المصدر نفسه : ص 77/4.
[3] - المصدر نفسه: ص 72/4.
[4] - مراتب النّحويين، لأبي الطيب اللغوي: ص 23.

ويقول **أبو بكر الزّبيدي** (ت379هـ): «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها... حتّى أظهر الله الإسلام ... واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة ... ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في **الإعراب** الّذي هو حَلْيُها والموضح لمعانيها»[1].

ومن تلك الرّوايات التي تؤرخ للسبب المباشر الّذي به تمّ البدء في وضع النّحو العربي وتتعلق باللّحن في الحركة الإعرابية نذكر:

– أخبرنا **جعفر بن محمد** قال: أخبرنا **إبراهيم بن حُمَيد** قال: حدّثنا أبو حاتم **السّجستاني (ت255هـ)** قال: حدّثنا **محمّد بن عبّاد المهلبي** عن أبيه: سمع **أبو الأسود** رجلاً يقرأ: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة:03] بكسر اللاّم في "رسوله" فقال: لا أظنّ يسعُني إلاّ أن أضع شيئاً أُصلح به نحوَ هذا؛ أو كلام هذا معناه، فوضع النّحو[2].

– رُوي أنّ ابنة **أبي الأسود** (ت67هـ) قعدت معه في يوم قائظ شديد الحرّ، فأرادت التّعجب من شدّة الحرّ فقالت: "يا أبت، ما أشدُّ الحرِّ "؟ فقال أبوها: "القيظ؛ وهو ما نحن فيه يا بنيّة"؛ جواباً على كلامها لأنّه استفهام؛ فتحيّرت وظهر لها خطؤها، فعلِم **أبو الأسود** أنّها أرادت التّعجب، فقال لها: "قولي يا بنيّة: ما أشدَّ الحرَّ[3] !

– وروي أنّه جاء قومٌ إلى **زياد بن أبيه** (ت53هـ)؛ فقالوا: أصلح الله الأمير! تُوفّي أبانا وترك بنون، فقال **زياد:** تُوفّي أبانا وترك بنون! اُدعُ لي **أبا الأسود**؛ فقال: ضع للنّاس العربية[4].

فبوادر اللّحن وأعراض الفساد هجمت أوّلاً على الإعراب ونظام التّركيب قبل هجومها على مفردات الكلام وأبنيتها، ولأنّ حركات الإعراب تتطلّب قدْراً من التّنبّه والالتفا ت يكاد يستنفده المتكلّم في إبانته عمّا يُريد الإبانة عنه، كما يُعدُّ اللّحن في الإعراب أشدّ استنكاراً من

---

[1] - طبقات النّحويين واللغويين: ص 12.

[2] - ينظر: مراتب النّحويين، مصدر سابق: ص 117، والفهرست لابن النّديم: ص 63-64، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي: ص 12. وهناك رواية تذكر أنّها حدثت في عهد عمر بن الخطاب، ينظر: الخصائص لابن جني: ص 08/2.

[3] - طبقات النّحويين واللغويين للزبيدي: ص21. وانباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي: ص 51/1.

[4] - انباه الرّواة على أنباه النّحاة، للقفطي: ص 50/1. و طبقات النّحويين واللغويين للزبيدي: ص22.

اللّحن في بنية الكلمة؛ ثمّ إنّ هناك ترابطاً قوياً بين الإعراب والمعنى؛ لذلك كانت الحركات والعلامات الإعرابية وسيلة للتوكيد والتّنبيه[1].

وإذا كان السّبب الرّئيسي في بدء الدّرس النّحوي هو اللّحن في الحركة الإعرابية في الخطاب اليومي بالأساس؛ فنقول إنّ لهجة التخاطب اليومي في هذه الفترة هي العربية الفصيحة المُعْرَبَة؛ حيث أنّ من انبرى للتّصدي لظاهرة اللّحن لم يفرّق بين لغة أدبية فصيحة ولغة تخاطب يومي خالية من خصائص الفصيحة؛ أو بصورة أوضح نقول : أنّ في هذه الفترة لم تكن هناك إلاّ لغة واحدة فصيحة يتمّ بها التّخاطب اليومي ويتمّ بها نظم الشّعر وإلقاء الخطب، وهي الّتي نزل بها (القرآن الكريم)؛ الذي أكّد هذه الحقيقة في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾[إبراهيم:04].

- النّحو البصري صمّام أمان للعربية الفصيحة:

كثيرا ما يُصنَّف دعاةُ هدم العربية الفصيحة ضمن فئة من فئات المجدّدين في النّحو العربي[2]، متناسين أنّ العربية الفصيحة كيان ثابت وما وُجد النّحو البصري إلاّ للحفاظ عليها من عامل التّطور بفعل الزّمن؛ وحتّى لا يحدث لها ما حدث ويحدث لكثير من اللّغات؛ ولأنّ ارتباط العربية الفصيحة بالقرآن الكريم خاصة، وبتراث الإسلام عامة، أعطاها وضعاً لا يتوفّر لأيّ لغة في الأرض؛ إذ أصبحت –على هذا المستوى الذي حافظت عليه على امتداد أربعة عشر قرناً– ضرورة لفهم (القرآن الكريم) لا يغني عنها سواها، كما لا يصلح معها أن تُحبس–كاللاتينية– في إحدى زوايا الحياة الضّيقة؛ لأنّ الإسلام بطبيعته –قرآنه وسنّته وتشريعه– يتطلّب من المسلمين ممارسة يومية تقتضي علماً بالعربية على هذا المستوى القرآني[3].

ونظام اللغة لا يجب أن يكون موضع جدل؛ فاللغة هي اللغة، ونظمها –أو قواعدها– هي هي؛ لا توصَف بصعوبة أو سهولة؛ نظراً لأنّ لكلّ لغة نظامها الخاص، كما أنّ لها

---

[1] - ينظر: مراحل تطور الدّرس النّحويّ، لعبد الله الخثران: ص25.

[2] - قد عبّرَ عبد الوارث مبروك سعيد عن سبب إدراجه لمحاولة سلامى موسى (الدّاعية إلى العامية) ضمن محاولات إصلاح النّحو بقوله: «ولقد كان من الممكن لذلك استبعاد هذه المحاولة لأنّها استهدفت القضاء على الفصحى أكثر ممّا استهدفت إصلاح النّحو، ولكن نظراً لأنّ سلامة موسى في كتاباته... ركّز على إبراز بعض الصّعوبات والمشاكل النّحوية، وقدّم اقتراحات لتذليلها، فقد اعتبرناها –بصرف النّظر عن أهدافها البعيدة- إحدى محاولات إصلاح النّحو ». في إصلاح النحو العربي: ص91.

[3] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص200.

وسائلها الخاصّة الّتي تعبّر بها عن مكوّنات هذا النّظام، ومن ثمَّ فلا معنى ولا قبول لأيّ دعوة تطالب بإلغاء هذا أو ذاك من أنظمة اللغة العربية، ما دامت اللّغة –كما تنعكس في نصوصها القديمة والحديثة– قد أخذت به وسارت عليه؛ أمّا قضية التّطوّر اللّغوي التي قد يتّخذ منها البعض مُبرّراً لإعلان تلك المطالب الغريبة، فلا دخل لها في هذا المجال أصلاً؛ وخاصةً بالنّسبة للغة العربية؛ لأنّ التّطوّر لا يُفرض باقتراح؛ وإنّما يتمّ بشكل طبيعي وتدريجي وبشرط تقبُّل الجماعة له مادام ملتزما بالمستوى الفصيح للعربية.

فإصلاح المنهج أو الكتاب شيء وإصلاح اللّغة شيءٌ آخر؛ أو بعبارة أوضح نقول : إصلاح النّحو العربي –حافظ العربية الفصيحة– شيء، وهدم العربية الفصيحة شيءٌ آخر؛ لأنّ تلك المحاولات الّتي انحرف أصحابها عن إصلاح المنهج إلى المساس –قليلاً أو كثيراً– ببعض أصول اللّغة وقواعدها قد هيّأت لوجود مثل هذا الخلط بين اللّغة ككيان له نظامه الثّابت وبين العلم الواصف لهذا النظام، وقد اتّخذت تلك المحاولات من التّيسير غطاءً لها، وهي لا تستحقّ أيّ قيمة؛ لأنّها تدعو إلى إلغاء قواعد اللغة وتسكين أواخر الكلمات، وإلى اتّخاذ العامية لغة في الكتابة، وإبدال الحروف العربية بحروف لاتينية، وغيرها من الدّعوات التي فشلت فشلاً ذريعاً.

ولعلّه حريّ بنا أن نستعرض بإيجاز بعض تلك المحاولات التي ما كان يجب أن تُصنّف ضمن محاولات تجديد وتيسير النّحو العربي، والتي يمكن لنا أن نصنّفها إلى صنفين؛ صنف يدعو أصحابه إلى استبدال العامية باللغة الفصيحة، وصنف ثانٍ يدعو أصحابه إلى المساس ببعض أصول الفصيحة.

أ– دعوات إلى استعمال العامية في الكتابة والتأليف:

الدّعوة إلى استعمال العامية حمل رايتها أوّلا جمعٌ من **المستشرقين**[1] في القرن التاسع عشر للميلاد، وقد اجتهدوا في ترسيخ آرائهم تحت غطاء البحث في اللهجات العربية المحلية، ومحاولة استنباط قواعد لها؛ وهي دعوة لم تكن بريئة أبداً؛ وإنّما تخفي وراءها حقداً على الإسلام، وأهدافاً لإخضاع العالم العربي تحت نير الحماية الاستدمارية.

[1] - ينظر أسماء وآراء هؤلاء في: الفصحى لغة القرآن، لأنور الجندي، دار الكتاب اللبناني/بيروت،(دط) 1982م: ص136، 185. والنّحو العربي بين الأصالة والتجديد، لعبد المجيد عيساني: 170-176.

وفي القرن العشرين تبنّى عدد من الباحثين العرب هذه الدّعوة، وكان على رأسهم **سلامة موسى**[1] (ت1958م)؛ والذي لم تكن محاولته خالصة لوجه إصلاح النّحو أو تيسيره بقدر ما كانت تمهيداً للقضاء عليه وعلى الفصحى ذاتها كي ينفسح المجال أمام العامية الّتي كرّس جهوده للدّعوة لها؛ لأنّها –في رأيه– تفضل اللّغة الفصيحة، وتؤدّي أغراضنا الأدبية أكثر منها، والفصيحة عنده صعبة القواعد؛ ومواطن الصّعوبة –كما يراها– كثيرة في العربية الفصيحة؛ منها : الإعراب، وصيغة المثنّى، والعدد، وقواعد جمع التّكسير، والتّغير [2]، كما ناقش قضية الخط العربيّ ونعته بأقبح الأوصاف، ودعا إلى استعمال الخطّ اللاّتيني في كتابة العربية؛ لأنّه الأفضل [3]، وكان يحرص، في كلّ مناقشة، على عقد مقارنة بين العرب ية والإنجليزية أو بينها وبين الفرنسية، وينتهي في كلّ مرّة إلى نتيجة واحدة : إدانة العربية ووسمها بالنّقص والصّعوبة، والإشادة بكمال وسهولة اللغة الأوربية[4].

كما سار **أنيس فريحة** (ت1993م) على نهج **سلامة موسى** في هجومه على العربية الفصيحة؛ وقد انصبّ اهتمامه عل ى دراسة اللّهجة العامية والدّعوة إليها مكتوبة بالحرف اللاّتيني؛ وقد بدأ نشاطه بكتابه (معجم الألفاظ العامية في اللّهجة اللبنانية) عام 1947م، وفي عام 1950م كتب مقال "الأمثال العامية" في إحدى المجلاّت، وفي عام 1952م نشر كتابه (تبسيط قواعد اللغة العربية وتبويب ها على أساس منطقي جديد)، وفي عام 1955م كتب موضوعه المشهور (هذا الصّرف وهذا النّحو : أما لهذا اللّيل من آخر)؛ تمنّى فيه أن يرى حاكماً عسكرياً يفرض العامية على العرب، ثمّ ألقى في نفس السّنة محاضرات في معهد الدّراسات العربية عن اللهجات وأسلوب دراستها، وأتبع ذل ك محاضرة عن اللهجة اللّبنانية، ويعدّ كتابه (نحو عربية ميسّرة) خلاصة لحملته على العربية الفصيحة وعلى الأدب العربي، وصلة (القرآن الكريم) بالفصيحة[5].

---

[1] - وذلك في مجموعة من كتبه، منها: "البلاغة العصرية واللغة العربية" (1945م) ، و"ما هي النهضة" .

[2] - ينظر : البلاغة العصرية واللغة العربية:42، 135، 143-144.

[3] - ينظر نفس المصدر، الصفحات: 118 و139-141و 153-154و155-160و 162و 168- 169.

[4] - ينظر نفس المصدر، الصّفحات: 43. و73- 75 و 93-95 و120-121 و124-129 و 142-145.

[5] - ينظر: الفصحى لغة القرآن، لأنور الجندي: ص205-206. وفيه ردّ من طرف "عمر فروخ" على آراء أنيس فريحة.

ومن الذين هاجموا العربية الفصيحة بصفة عامة و "الإعراب" بصفة خاصة؛ نجد : **قاسم أمين** (ت1908م) **وجرجس الخوري المقدسي**[1] (ت1941م)؛ حيث رأى **قاسم أمين** أنّ "الإعراب" هو مصدر لكلّ ما يقع من لحن في قراءة العربية، وقد اتّخذ من عدم وجود الإعراب في بعض اللّغات الأوربية وفي التّركية، حجّة يدعّم بها رأيه [2]، أمّا "جرجس المقدسيّ" الذي رأى أنّ استخدام الحركات في أماكنها يعدّ عقبة ف ي درس العربية؛ لأنّ قواعدها تقضي بوضع علامات آخر المعربات، وهذا هَمّ يلازم الكاتب والقارئ والخطيب مدى الحياة[3].

هؤلاء نماذج عن أعداء العربية الفصيحة من العرب [4]، ولمحة عن أهمّ آرائهم؛ والتي جميعها ترديد لآراء المستشرقين، وهي في مجملها تعتبر اللغة ملك للشع ب ويحق له التصرف فيها، ومنه يجب توحيد لغة الكلام مع لغة الكتابة ليسهل التّعبير عن مشاعر الشّعب، إضافة إلى أنّ العربية الفصحى لغة غير علمية، وصعبة التّعلّم والتّعليم.

وقد تكفّل أكثر من باحث (من مستشرقين نزهاء وعرب) بالرّد على هؤلاء بالحجّة والدّليل القاطع[5]، وقد أثبت الزّمن فشل دعوات هؤلاء، وظلّ للعربية الفصيحة مكانتها في التّعليم والكتابة، وفي الخطاب الرّسمي، والإذاعة والتلفزيون، بل أكثر ذلك –ونحن في القرن الحادي والعشرين– حيث نشاهد عامة الشّعب وقد انتشرت الثقافة وانخفضت نسبة الأمّية، قد بدأ يقترب من العربية الفصيحة في خطابه اليومي وفي معاملاته المختلفة.

ب– دعوات إلى المساس ببعض أصول العربية الفصيحة:

---

[1] - في مقال له بعنوان "العربية وتسهيل قواعدها" الذي نشرته مجلة "المقتطف" ع4، مجلد 29 سنة 1904م: ص342، وهو ما يجعل منه من الأوائل الذين تبنّوا هذا الموقف من العربية الفصيحة.

[2] - ينظر: تراجم مصرية وغربية، محمد حسنين هيكل، مؤسسة هنداوي/القاهرة، ط1/2014: ص 115.

وسنتطرق بالتفصيل لآراء (قاسم أمين) و(المقدسي) في الفصل4؛ حين نتناول المحاولات النظرية.

[3] - ينظر اقتراحاته في مقال السابق الذكر: "العربية وتسهيل قواعدها".

[4] - منهم كذلك: لطفي السّيد، والخوري مارون غصن، وعبد العزيز فهمي، والشّاعر العراقي جميل صدقي الزّهاوي، وطه حسين، وسعيد عقل، ولويس عوض . ينظر: الفصحى لغة القرآن، لأنور الجندي: ص 185-186.

[5] - ينظر مثلاً كتاب: الصّراع بين القديم والجديد، لمحمد الكتاني، دار الثقافة/الدار البيضاء، ط1/1982م.

وتاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر، نفوسة سعيد، دار نشر الثقافة/الإسكندرية، ط1/1964م: ص94-122 و123و203، والنّحو العربي بين الأصالة والتجديد، لعبد المجيد عيساني: 170-193. والفصحى لغة القرآن، لأنور الجندي: ص 186 وما بعدها.

لم يميّز عدد من الباحثين العرب بين "إصلاح النّحو" و"إصلاح اللغة"؛ فالأوّل مقبول لأنّه يعالج مشكلات تعلّم العربية الفصيحة، والثّاني مرفوض؛ لأنّه ليس بإصلاح؛ وإنّما هدمٌ للعربية الفصيحة وإحلال لغة أخرى محلّها، أقرب للعامية منها للغة الفصيحة، ويعتبر كتاب (مناهج تجديد في النحو) **لأمين الخولي** (ت1966م)، ومقال (تبسيط قواعد اللغة العربية) **لحسن الشريف**، أبرز تلك المحاولات الهدّامة للعربية الفصيحة تحت غطاء إصلا ح النّحو، وفيما يلي ملخّص لأهمّ ما جاء في تلك المحاولات من اقتراحات:

1) **صرف الممنوع من الصّرف:** ومن أبرز الدّاعين لذلك **حسن الشّريف؛** الذي يرى أنّ الطالب يقضي أياماً طويلة لاستظهار موانع الصرف، ولا فائدة من هذه الموانع، ثمّ دعا إلى صرف الممنوع أسوة بالشعراء[1]، ويرى **أمين الخولي** –من جهة أخرى– أنّ هناك من النّحاة مَن يجيز صرف الممنوع في الاختيار؛ رعاية للتناسب واتّساق اللفظ، ومستشهداً بما رواه **الأخفش** (ت208هـ) عن بعضهم من أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة[2].

2) **نصب جمع المؤنّث السّالم بالفتحة مطلقاً :** وقد استند الدّاعون لهذا على رأي لأحد الكوفيين[3].

3) **رفع اسم "إنّ":** وصاحب هذا الرّأي هو **إبراهيم مصطفى** (ت1962م)؛ الذي اتّهم النّحاة بالغلط وتغليط العرب؛ واستدلّ بوروده مرفوعاً في بعض الآيات والأحاديث النّبوية [4] والأبيات الشّعرية، وما رواه **سيبويه** (ت180هـ) عن بعض العرب حين قال: «وَأعلَم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّي وزيدٌ ذاهبان »[5]؛ **فسيبويه** – حسب **إبراهيم مصطفى**– قد أخطأ وخطّأَ صواباً، واتّكلَ على التّأويل كعادة البصريين[6].

4) **إلغاء تعدّد أحكام العدد:** ويقصد به التوفيق بين العدد والمعدود في التذكير والتّأنيث

---

[1] - ينظر: تبسيط قواعد اللغة العربية، مقال لحسن الشريف في مجلة الهلال، ج46، العدد10/القاهرة (آب 1938م): ص 1110.

[2] - ينظر: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، لأمين الخولي، القاهرة (دط)1961م: ص53-54. وقد تكفّل الباحث إميل بديع يعقوب بالرّد على مثل المقترح . ينظر: الممنوع من الصّرف بين مذاهب النّحاة والواقع اللغوي، لإميل بديع يعقوب: ص 277-278.

[3] - ينظر: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، لأمين الخولي: ص 53.

[4] - وهي: قوله تعالى: ﴿ إِنّ هذانِ لَساحران ﴾ [طه: 63]، وحديث ((إنّ من أشدِّ النّاسِ عذاباً يوم القيامة المُصوِّرون)) . ينظر: إحياء النّحو، ط2/1992م: ص65-66.

[5] - كتاب سيبويه: ص 290/1.

[6] - ينظر: إحياء النّحو: 65-66.

بلا استثناء؛ وذلك لأنّ أغلب المتكلمين يخطئون في أحكامه المتشعّبة[1].

5) **جعل ضميريْ الجمع (المذكّر والمؤنّث) واحداً:** وقد احتجّ الدّاعون لهذا باللّغات الأوربية الحديثة الّتي توحّدهما [2]، وهذا دليل على تآسي هؤلاء – غير المقبول– باللغات الأجنبية؛ وإلاّ لما اقتصروا على ضميريْ الجمع؛ لأنّ ضمائر المفرد في اللغات التي يعنونها –الفرنسية والإنجليزية– تختلف بين المذكّر والمؤنّث[3].

6) **نصب نائب الفاعل:** ليظل المفعول منصوباً دائماً؛ فنقول مثلاّ: "قُتِلَ علياً"[4].

7) **ضبط مسألة الجموع (السّالم والمكسّر):** لأنّها –في رأيهم– تعتبَر فوضى في اللغة؛ والحلّ يتلخص في: «أنّ جميع الأسماء الّتي يجوز جمعها جمعاً مذكّراً سالماً وجمع تكسير، يُكتفى فيها بصيغة جمع المذكّر السّالم، وتُلغَى صيغ جموع التّكسير، أمّا الأسماء الّتي لا تُجمع جمعاً سالماً فتبقى لها صيغة واحدة من صيغة جموع التّكسير»[5].

8) **إلزام المنادى والمستثنى حركة واحدة :** ويقترحون أن نتفق على إلزامهما حالة واحدة فيكونان منصوبين دائماً أو مرفوعين دائما؛ وبهذا الضبط نقضي على الاضطراب في الذهن النّاتج عن تراكم قواعدهما[6].

9) **إلزام الواو أو الألف دائما في الأسماء الخمسة :** ويقترح **أمين الخولي** اقتراحَيْن: أوّلهما أن نلزمها الواو دائماً كما تفعل العامية في "أب" و"أخ"، والثاني –وهو ما يميل إليه– أن تُلزمَ الألف كالمثنّى، كما في لغة الحارث بن كعب، وشاهدها البيت المشهور:

إنّ أبـاها وأبــا أبــاها قد بلغا في المجد غايتاها[7]

وأيضاً كما في العامية التي تلتزم الألف في كلمة "حم"[8].

10) **حذف نون الأفعال الخمسة رفعا ونصبا وجزماً :** وقد بنى صاحبُ هذا الرّأي [9] اقتراحَه على بعض الشّواهد؛ كقراءة ﴿قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَـٰهَرَا﴾[القصص:48] وقول الرّسول ﷺ

---

[1] - ينظر مقال: تبسيط قواعد اللغة العربية، لحسن الشريف: ص1111.
[2] - ينظر مقال: العربية وتسهيل قواعدها، لجرجس الخوري المقدسي: ص 343.
[3] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد:ص89.
[4] - ينظر مقال: تبسيط قواعد اللغة العربية، لحسن الشريف: ص 1112.
[5] - المصدر نفسه.
[6] - ينظر: المصدر نفسه: ص 1114-1115. ومناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، لأمين الخولي: ص 59-60.
[7] - ورد هذا الشّاهد في معظم مصادر النّحو العربي.
[8] - ينظر: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، لأمين الخولي: ص 50-53.
[9] - وهو أمين الخولي، ينظر: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب: ص 56.

((لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتّى تحابوا))، وقول الشّاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي[1]

وهو –في رأيه– وكما يظهر من خلال هذه الأمثلة، فيه تخفيف مُريح على ألسنة المتكلّمين وتوسيع عليهم.

هذه بعض العينات من الآراء التي مسّت كيان اللغة الفصيحة ت حت غطاء إصلاح النّحو؛ ومثل هذا الأسلوب في الإصلاح مرفوض؛ لأنّه ينتهي لا إلى إصلاح قواعد العربية، كما هو الهدف، وإنّما إلى تحويل هذه اللغة إلى شيء آخر مختلف تنكره النّصوص اللغوية التي استقينا منها تلك القواعد، إضافة إلى أنّ اللغة ليست هي النّحو؛ والمتعلّم لا يتعلّم اللغة من النّحو؛ وإنّما من التّمرّس الطّويل بها؛ ولا يتأتى له ذلك إلاّ عن طريق دراسة النّصوص الأصيلة التي تمثّلها، ثمّ يأتي دور النّحو ليبلورَ ويركّز تلك النّظم في مجموعة القواعد التي يقدّمها للدّارس، فإذا كانت تلك القواعد لا تمثّل الشّائع من نُظُ م اللغة كانت دراستها عبثاً ولا يجني الدّارس من ورائها سوى الاضطراب والتّعثر حين يواجه نصوص اللّغة ولا يجد فيها أثراً لما تعلّمه من قواعد.

أمّا الحجج التي استند إليها أصحاب هذه المحاولات من شواهد قديمة وأمثلة نادرة وضرورات لغوية؛ لم يبق لها من ذكر إلاّ في كتب النّحو واللغة؛ فهو أمر لا يستساغ وأبعد ما يكون عن طبيعة المنهج اللّغوي السّليم والذي يحتم إقامة القواعد اللّغوية على أساس الاستعمال الغالب، ويحفظ للشّواذ والنّوادر أماكنها وملابساتها الخاصة، لا أن يُبنى عليها قواعد تعمّم على ما لا تَتَحَقَّقُ فيه نفس الظروف والملابسات.

ولهذا كلّه بَنَى النّحو البصري قواعده على الغالب والشّائع في اللغة الفصيحة، لغة (القرآن الكريم)، وبذلك أدّت قواعدُه رسالتها خير أداء؛ وهي المحافظة على (القرآن الكريم) من العجمة والضياع، وبعد أن أثبتت تلك القواعد صلاحيتها وذلك با نتشار اللغة العربية وانسياقها في العديد من الأقطار وانتصارها، وباجتماع ناطقيها على تلك القواعد الموحّدة من غير أن تَحملهم على ذلك قوة قاهرة، وحسبها من دليل على صلاحيتها أنّ كلّ الاقتراحات

[1] - تمام الرجز: وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي ، وهو بلا نسبة في: الخصائص، لابن جني: ص388/1، واللسان، لابن منظور: ص 426/10 (دلك)، وغيرهما. والشاهد في البيت : (تبيتي وتدلكي) حيث حذف النون لغير ناصب ولا جازم ، والأصل: تبيتين وتدلكين .

التي قيلت بشأن تيسيرها عن طريق بتر بعض القواعد أو تعديل البعض الآخر بإخراجه عن أوضاعه، قد باءت كلّها بالفشل رغم الجهود التي بذلت لترويجها.

المبحث الثّـــاني
نظرية العامل النّحوي أساسٌ لم يتزعزع

توطئة: يُعتبَر العامل النّحوي أهمّ سمة في النّحو العربي؛ أو هو العمود الفقري له؛ والّذي تدور حوله كثيرٌ من أبحاثه الرّئيسية والفرعية، كيف لا ! وقد قام النّحو البصري على "نظرية العمل" في إطار تفسير تفاعل عناصر الجملة مع بعضها، وتقلب أحوال أواخرها تبعاً لذلك، وتشير بعض الدّراسات إلى انحصار نظرية النّحو في نظرية العمل وأنّ «بين النّحو ونظرية العوامل شيئًا من التّرادف »[1]، ومن نه فأيّ محاولة لإنكار نظرية العمل في النّحو العربيّ تعتبر مساساً بأحد مكوّناته الأساسية التي انبنى عليها.

وقد نشأت نظرية العمل مع نشأة النّحو العربي في محاولة لتفسير وتعليل [2] تغيّر آخر الكلمة أو ما يعرف بالحركة الإعرابية، فقالوا بتأثّر الكلمات ببعضها ا لبعض، وأنّ الحركة الإعرابية هي الأثر الناتج عن هذا التّأثر، فالألفاظ التي رأوها تحدث الأثر هي العوامل، وما يحدث فيها الأثر هي المعمولة، ونسبة العمل للألفاظ – عند القدامى– نسبة مجازية فقط؛ حيث يرون أنّ نسبة العمل للفظ إنّما ترجع إلى مجرد المصاحبة التي حدثت بين فعل المتكلم ووجود اللفظ؛ وقد حاول **ابن جنّي** (ت 392هـ) أن يشرح وجهة نظر النّحاة القدامى في قوله: «وإنّما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه كـ "مررتُ بزيد" و"ليت عمراً قائمٌ"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره؛ وإنّما قالوا : عامل لفظي وعامل معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[3].

---

[1] - نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحسن خميس الملخ، دار الشروق/عَمّان، ط1/2000م: ص146. وينظر: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى: ص 22.

[2] - للاطلاع على كيفية تولد العامل من خلال البحث في العلل النحوية ينظر : نظرية العامل في النحو العربي، لوليد عاطف الأنصاري دارالكتاب الثقافي/الأردن، ط1425/2هـ، 2014م: ص42-44.

[3] - الخصائص: ص 109/1- 110. ولرضي الدّين الاستراباذي (ت668هـ) كلام مشابه لهذا، ينظر:

ورغم ما تعرضت له نظرية العامل من نقد وهجوم قديماً وحديثاً إلاّ أنّها بقيت لها مكانتها في الدّراسات النّحوية حتّى عند مهاجميها؛ لسبب بسيط هو أنّهم عجزوا عن الإتيان بالبديل الأنجع لدراسة العربية، بل أكثر من ذلك حين اشتهر النّحو التّوليدي والتّحويلي مع **تشومسكي** وتبناه جمعٌ من الباحثين العرب وحاولوا تطبيقه على العربية، حينها تعالت الأصوات للإشادة بالعوامل النّحوية [1]، وسنحاول في الأسطر القادمة أن نلخص آراء المدافعين عن نظرية العامل ثم ننتقل لتلمس آثار نظرية العامل في أهمّ النّظريات النّحوية العربية الحديثة.

- أبرز المدافعين عن نظرية العامل وآراؤهم:

ظهرت فئة المدافعين عن نظرية العوامل النّحوية كردّة فعل على ما ظهر من كتابات في القرن العشرين تنتقد النّحو العربي ككل بما فيه العامل النّحوي؛ فنجد من أوائل وأبرز المدافعين عن هذه النّظرية:

1) الشيخ **محمّد أحمد عرفة** في كتابه (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) الذي ألّفه خصّيصاً للرّد على كتاب (إحياء النّحو) **لإبراهيم مصطفى** (ت1962م)، هذا الأخير الذي عرض –من بين ما عرض– إلى مسألة العامل عند النّحاة، وقد خرج بنتيجة وهي أنّ النّحاة رأوا أنّ هذه الحركات التي تجيء في أواخر الكلمات، آثار لابدّ لها من مؤثّر وفاعل، وأبوا أن يكون المتكلّم هو الفاعل المُوجد لهذه الحركات؛ لأنّه ليس حرّا في إحداثها، فذهبوا إلى أنّ العامل هو الفعل وما أشبهه [2]، مستشهداً بقول **الرّضي الاستربادي** (ت668هـ) بأنّ النّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية[3]، وقد شنّع على هذه النّظرية تشنيعاً كثيراً، ثمّ ذهب يبحث عن منشأ هذه الفلسفة [4]، محاولاً أن يقدّم التّفسير للظّواهر الإعرابية وعلاماتها؛ ليُكوّن بديلاً لنظرية العامل الملغاة[5].

ويتلخص رأي **محمد عرفة** حول نظرية العامل –في خضم دفاعه عنها– في[6]:

شرح الرضي على الكافية، تح: حسن عمر، جامعة قار يونس، ط2/ 1996م: ص57/1، 63، 66.

[1] - ينظر: النّحو العربي والدرس الحديث، لعبده الراجحي دار النّهضة العربية/بيروت، (دط) 1979م: ص147-148، واللغة العربية في الفكر العربي من عصر النّهضة إلى عصر العولمة، رسالة دكتوراه لخالد محمد اليوبي/ جامعة أم القرى1430هـ : ص277-279.

[2] - ينظر: إحياء النّحو: ص 22 وما بعدها.

[3] - المرجع نفسه : ص 32. وينظر شرح الرضي على الكافية: ص 57/1، 63، 66.

[4] - إحياء النّحو: ص31 وما بعدها.

[5] - سنتطرّق للبديل الّذي طرحه في الفصل الرابع.

[6] - ينظر: ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمّد عرفة، مطبعة السعادة/القاهرة،(دط)1937م:

– أنّ المتكلّم كما أنّه هو المُحدث للأصوات وللحروف وللكلمات، كذلك هو المحدث لهيئاتها وحركاتها، وكونه ليس حرّا صناعة فيما يختار من الحركات بل هو يأتي بها على حسب قوانين مخصوصة في نظام اللغة.

– إذا استقصينا البحث وجدنا العرب تواضعوا على أن يميّزوا بين المعاني الّتي تتعاور على الأسماء بالحركات؛ فالرّفع علَم الفاعلية، والنّصب علم المفعولية، والجرّ علَم الإضافة، وإلباس المتكلّم الاسمَ الرّفعَ دليل فاعليته، وإلباسه النّصبَ دليل مفعوليته، وإلباسه الجرّ دليل إضافته، فالمتكلّم يأتي بالرّفع لفاعلية الاسم والنّصب لمفعوليته، والجرّ لإضافته، فالفاعلية والمفعولية والإضافة علل لأن يرفع المتكلم الكلمة أو ينصبها أو يجرّها.

– العلل الغائية –كما قال الحكماء– علل فاعلية في الواقع؛ لأنّها علّة فا علة في فاعلية الفاعل؛ فالنّجار الفاعل للسّرير لعلّة غائية وهي الجلوس عليه، الّذي بعثه على العمل هو الغاية منه وهو الجلوس؛ فالجلوس علّة فاعلية في فاعلية النّجار، وكذلك هنا الفاعل للرّفع هو المتكلّم لغاية وهي قصد الفاعلية، فالفاعلية أثّرت في المتكلّم وجعلته يفعل الرّفع.

– إنّ هذه العوامل ليست عوامل في الرّفع نفسه وإنّما هي عوامل في وجوب الرّفع، وهذا الإيجاب أثر لها ولا يتخلّف عنها؛ وهو أثر لها بالمواضعة والاصطلاح، والمتكلّم إن عرف ما تقتضيه هذه العوامل وراعاه أتى به وإلاّ أدركَهُ الخطأ، والنّحاة قد توسّعو ا فأطلقوا الرّفع وأرادوا وجوب الرّفع، والنّصب، وأرادوا وجوب النّصب، والجرّ وأرادوا وجوب الجرّ، وقول النّحاة: إنّ هذه العوامل عملت الرّفع، من باب الاتّساع في العبارة.

– أنّ النّحاة الأوائل كانوا يدركون هذه الحقائق التي ذكرنا؛ وأنّ من يبحث ويفتش في أقوالهم يجد أنّهم يصرّحون بقريب ممّا ذُكر؛ ويُدرك أنّ السّبب في أنّهم أجروا الكلام على نوع من التساهل؛ وهو أنّهم رأوا عقول المتعلّمين قاصرة عن إدراك هذا التّعمّق الفلسفي، فأجروا الكلام على ما يسهّل على المتعلّمين، ثمّ هم خوف الالتباس يصرّحون في كتبهم الموسّعة بما هو الحقيقة، وما يقصدون من تأويل كلامهم، مثل ما نجد في كتاب "الخصائص" **لابن جنّي**[1] (ت392هـ)، وكتاب (شرح الكافية) **لرضي الدّين الاستراباذي** [2] (ت668هـ)، إلاّ أنّ **مؤلّف** (إحياء النّحو) ذهب إلى أنّ النّحاة يذهبون إلى أنّها عوامل على الحقيقة، ويأبون أن

ص 78-89.

[1] - ينظر: الخصائص: ص 109/1- 110. وقد أوردنا ما ذكره ابن جني في الصفحة116 من هذا البحث.

[2] - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ص 57/1، 63، 66.

يكون المتكلّم هو العامل، مع أنّه نقل عن **الرّضي** –في معرض الاستشهاد على أنّ النّحاة تصوّروا عوامل الإعراب كأنّما هي موجودات فاعلة– قولَـه: «والنّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية»[1]، وهذه صدر عبارة وعجزها : «وإن كانت علامة لا علّة، ولهذا جعلوها عاملاً». فترك المؤلّف عجز العبارة واستشهد بصدرها، وهو تصرّف يخلو من الأمانة العلمية؛ لأنّه رأى في ذكر العجز دلالة على أنّ النّحاة ذهبوا إلى المذهب الّذي زعم أنّه اخترعه وهدَى إليه[2].

2) وثاني المدافعين عن نظرية العامل الباحث **وليد عاطف الأنصاري** ؛ الّذي ألّف كتاباً خصّصه لنظرية العامل، تطرّق فيه لما لها من أهمية وما عليها من تكلّف وسوء تقدير، وما يعنينا هنا هو دفاعه عنها الّذي أبرزه في أهمّيتها والتي لخّصها في:

– **تفسير علامات الإعراب :** حيث أعطت هذه النظرية تفسيراً سائغاً ومقنعاً لاختلاف علامات الإعراب؛ وذلك عندما كشفت النّقاب عن أنّ هذه العلامات تأتي مصحوبة بألفاظ معيّنة تنتظم معها في تركيب خاص، ومن ثمّ ساغ أن ينسب إليها إحداث هذه العلامات؛ فأحرف الجرّ مثلاً تأتي الأسماء بعدها مجرورة، و "إنّ" وأخواتها تأتي الأسماء بعدها منصوبة ومرفوعة، وأحرف النصب لا ينفكّ المضارع بعدها من النّصب، وأحرف الجزم لا يأتي المضارع بعدها إلاّ مجزوماً ... إلخ؛ فمن الملاحظ أنّ الإعراب في اللغة العربية ينجم عن تأثير الألفاظ بعضها ببعض، وكمثال على ذلك يورد الباحث الأمثلة التّالية[3]:

– ما جاءَ أحدٌ – ما جاء من أحدٍ

– ما رأيتُ أحداً – ما رأيتُ من أحدٍ

نلاحظ كلمة "أحد" في الجملة الأولى مرفوعة، لأنّها ارتبطت بالفعل "جاء" ارتباطاً مباشراً، وفي الجملة الثانية نجدها مجرورة، لأنّها ارتبطت بالحرف "من"؛ ومنه استنتج الباحث أنّ الفاعلية ليست سبباً في الرّفع، وأنّ الفاعل إذ ا تمّت له صورة تركيبية معيّنة رفع، أمّا إذا تغيّرت هذه الصّورة، فلا يكون مرفوعاً.

---

[1] - ينظر: إحياء النّحو: ص32 . والعبارة الصحيحة في "شرح الرّضي على الكافية" تح: يوسف عمر، ص57/1 هي: «إلاّ أنّ النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة».

[2] - ينظر: النّحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمّد عرفة: ص 84-89.

[3] - ينظر: نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، وليد عاطف الأنصاري: ص 162.

ونفس الأمر مع المفعول به؛ في الجمل الأخرى؛ حيث نلاحظ أنّ كلمة "أحد" في كلتا الجملتين مفعول به، ولكنّها حين ارتبطت بالفعل "رأيت" ارتباطاً مباشراً نُصبت، وحين ارتبطت بالحرف "من" جُرّت .

هذه عيّنة من الأمثلة التي ذكرها الباحث، والتي تدلّ على أنّ تأثير الألفاظ بعضها ببعض، وهو أمر أصبح اليوم من الحقائق المسلّم بها في الدّراسات اللّغوية المعاصرة.

- **تعلّم اللغة العربية :** تنهض نظرية العامل بعبء مهم في تيسير تعلم اللغة العربية، وضبط علامات الإعراب فيها، وذلك أنّ العامل قرينة تهدي المتكلّم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة والضّبط الصّحيح، ومنه يستطيع معلّمو العربية أن يستغلّوا هذه النّاحية فيحسنوا الإفادة منها في تعليم تلاميذهم الضّبط الصّحيح للكلمات وفق ما يتعلق بها من العوامل؛ يرى التّلميذ الفعل مثلاً، فيعلم أنّه يحتاج إلى فاعل مرفوع، فيرفع الفاعل بعده، ويرى حرف الجرّ والمضاف إليه فيعلم أنّ كلاّ منهما يحتاج إلى اسم مجرور، فيجرّ الاسم بعدهما، ويرى "إنّ" أو إحدى أخواتها فيعلم أنّها تقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً، فينصب اسمَها ويرفع خبرها... وهكذا يتعلّم ضبط الكلمة من طريق الرّبط بين العامل ومعموله، وإذا تعلّم هذا في موضع فإنّه يستطيع أن يعمّم ما تعلّمه، فيطبّقه في جميع المواضع المماثلة[1].

وختم الباحث دفاعه عن نظرية العامل بقوله : «أنّ نظرية العامل لم يتوصّل إليها النّحويون القدماء إلاّ بعد أن طال استقراؤهم لظواهر اللغة وتعمّقهم فيها، فقد جاءت هذه النّظرية ثمرة لملاحظاتهم علائق الألفاظ بعضها ببعض، وما ينجم عنها من علامات الإعراب المختلفة، ومن ثمّ استطاعوا أن يفسّروا هذه الظواهر تفسيراً شاملاً ومقنعاً، وأرى أنّ هذه النّظرية تعدّ حجر الزّاوية في النّحو العربي لما لها من المكانة والأهمية، فلقد رسخت جذورها في هذا النّحو، ولم تنجح المحاولات الكثيرة لهدمها وإلغائها، وأمّا ما يؤخذ عليها فأمر يسير يمكن تداركه؛ وذلك بتخليصها ممّا علق بها من سوء التّقدير في بعض الأحيان»[2].

3) وثالث المدافعين عن نظرية العامل هو الباحث **عبده الرّاجحي** (ت2010م)؛ الذي جاء دفاعه عنها في خضم تناوله للجوانب التحويلية في النّحو العربي؛ ومنها جانب العامل؛ يقول **الرّاجحي:** «والحقّ أنّ قضية العامل –في أساسها– صحيحة في التّحليل اللّغوي، وقد عادت الآن في المنهج التّحو يلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصّورة الّتي جاءت في

[1] - ينظر: نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا: ص 164.
[2] - المصدر نفسه : ص 165.

النّحو العربي »[1]؛ ويشرح وجه التّشابه بين النّحو العربي والنّحو التّحويلي بأنّ التّحويليين يقرّرون أنّ النّحو ينبغي أن يربط "البنية العميقة" بـ"بنية السّطح"؛ والبنية العميقة تمثّل العملية العقلية أو النّاحية الإدراكية في اللّغة ، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التّركيبي؛ ولكن باعتبارها علاقات للتّأثّر والتّأثير في التّصوّرات العميقة[2].

ويرى من جهة أخرى أنّ التّحليل النّحوي عند التّحويليين يكاد يتّجه إلى تصنيف "العناصر" النّظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدّارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التّحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء[3].

- آثار نظرية العامل في أهمّ النظريات النّحوية العربية الحديثة:

يلاحظ الدّارس للجهود النّحوية العربية التّجديدية في القرن العشرين، قلّة النّظريات التي كتب لها أن تُصنّف ضمن المحاولات النّاجحة؛ ربّما لأنّ أغلب تلك الجهود كانت تتصف – كما يقول **عزّ الدّين مجدوب** – **بالتّجريبية**؛ ويَقصد بها «قلّة التّنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلّمات القي ينطلق منها»[4]؛ ولهذا السّبب استعصى على المحدثين صياغة القضايا الّتي يطرحونها والأهداف الّتي يرمونها صياغة صريحة، وقد كان ذلك بسبب ضعف أسسهم النّظرية على مستوى إدراك خصائص النّظرية العلمية وشروط بنائها، وعلى مستوى الدّراسة اللّغوية لما تتميز به الظّاهرة اللّغوية من تشعّب وما تقتضيه مباشرتها من احتياطات منهجية[5].

ومن أهمّ النظريات اللغوية العربية الحديثة التي وُصفت –عند الكثير– بالنّاجحة وتناولت العامل النّحوي وتأثّرت به، نذكر:

1)**النظرية الخليلية الحديثة:** وهي نظرية استمدّت أسسها من التّراث النّحوي العربي القديم؛ حاول فيها مُنظِّرها الباحث الجزائري **عبد الرحمن الحاج صالح** (ت2017م) أن يُبرز عبقرية **الخليل** (ت170هـ)؛ يقول **الحاج صالح:** «نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النّظر،

---

[1] - النّحو العربي والدّرس الحديث، عبده الراجحي: ص148 .
[2] - ينظر: النّحو العربي والدّرس الحديث، عبده الراجحي: ص147.
[3] - ينظر: المصدرنفسه: ص148، وفي هذه الصفحة مثال توضيحي حول التشابهبين مصطلحات التّحوليين ومصطلح العامل في النّحو العربي.
[4] - المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، ط1998/1م : ص05، 12 .
[5] - ينظر المرجع نفسه : ص05.

فبعد مدّة طويلة تبيّن لنا أنّ المفاهيم التي يتضمّنها الكتاب تُكوّن في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعثر على مثلها في أيّ نظرية لغوية أخرى سواء كانت قديمة أم حديثة»[1].

وتقوم النّظرية الخليلية الحديثة في مجملها على مجموعة من المبادئ [2]، وما يهمّنا في هذه النّظرية هنا هو نظرتها وموقفها من قضية العامل النّحوي، وإلى أيِّ مدى وظّفته في دراستها للغة؛ ويظهر لنا من خلال تفحص مبادئها أنّ قضية "العامل" تشكّل مبدأً أساسياً من مبادئها؛ وهو مبدأ "**اللفظة والعامل**"؛ حيث ينطلق الخليليون من مفهوم "اللفظة" ليصلوا بنا إلى تحديد مفهوم "العامل" عندهم؛ فيرون أنّ "اللفظة" تمثّل الوحدة الصّغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب، وهذه اللفظة النّواة تأتيها وحدات مكملات يميناً ويساراً لتتضخّم في شكل جمل بسيطة أو معقّدة بفعل العوامل الدّاخلة عليها، وقد لاحظ الخليليون أنّ الزّوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم، فتحصّلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون من أعمدة وسطور [3].

وفي أمثلتها أو جداولها التّحويلية اعتمدت هذه النّظرية على الرّموز للتّعبير عن العوامل والمعمولات؛ فالعنصر الذي يدخل ويكون له تأثير على بقية العناصر في التركيب رُمز له بالرّمز (ع)، والعنصر الذي لا يمكن أن يقدَّم على ع مله فهو (م1)، وقد يكون هناك معمول ثان (م2)، وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشير إليه بالرّمز ∅) وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التّبعية التّركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم).

كما لُوحظ أنّ هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج على هذه ال نّواة التّركيبية وهي زوائد مخصّصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها، وقد أطلق عليها اسم "**المخصّصات**" ووُضع لها الرمز (خ)[4].

وإذا كانت النّظرية الخليلية **القديمة** قد صنّفت العوامل إلى (عوامل لفظية) و(عوامل معنوية) فإنّ النّظرية الخليلية **الحديثة** قد صَنّفت العوامل على الشّكل التّالي[5]:

***العوامل الإفرادية:** وهي تضمّ الفعل اللاّزم والفعل المتعدّي إلى مفعول واحد، والحروف والأفعال النّاسخة؛ مثل: **قرأَ** الولدُ – حفظَ الدّرسَ – كانَ زيدٌ منطلقاً.

---

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 81/2 .
[2] - سنتطرق للنظرية الخليلية بشكل أوسع خلال الفصل الرابع (المحاولات).
[3] - ينظر تفصيل ذلك في: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية:222/1-223، 304-314، 40/2، 75.

[4] - ينظر المصدر نفسه : ص 224/1، 254. 16/2، 51.
[5] - ينظر المصدر نفسه : الصفحات 89/2، وكذلك: 257/1، 313، 74/2.

***العوامل التّركيبيّة:** وتضمّ : الفعل المتعدّي إلى مفعولين مع معموله الأ وّل؛ مثل: منح الأستاذُ التّلميذَ جائزةً. والفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل مع معموليه الأوّل والثّاني؛ مثل: أرى المعلّمُ التّلميذَ الجوابَ واضحاً.

***العوامل المعنوية:** تضمّ الابتداء والخلو التّركيبي قبل الفعل المضارع.

***العوامل الخاصّة:** تضمّ كلّ الحروف والأدوات العاملة الّتي لا تشكّل مع عاملها تركيباً صحيحاً في العربية؛ مثل حروف الجرّ وأسماء الإشارة.

وبعد ما استعرضناه حول **العامل النّحوي** في النّظرية الخليلية **الحديثة**؛ نجد أنّها نظرية أعادت صياغة تفكير الخليل وتلاميذه في قوالب جديدة؛ فكانت نظرية على نظرية، أعادت للعامل النّحويّ مكانته في الدّراسات اللّغوية الحديثة، بعد أن أُشبع نقداً منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وما قام به **الحاج صالح** ليس تقليداً لنحاتنا القدامى ولا للسانيات الغربية؛ بل هو عمل جمع فيه بين الأصالة والتّجديد؛ **فالأصالة** عنده هي الإعتزاز با لتّراث اللّغوي العربي، وإعادة إحيائه ودراسته وفق منهجية علمية لغوية حديثة، و **التّجديد** يتمثّل في استخدامه لهاته الدّراسة في التّقنيات الحديثة التي تضمن للغة استمراريتها وحيويّتها، وعصرنتها، بتوظيف الحاسوب وتعليمية اللغات.

2) نظرية تضـافر القرائــن :

على الرّغم من أنّ هذه النّظرية قد أراد بها صاحبها أن تكون بديلاً عن نظرية العامل إلاّ أنّها لم تسلم من التّأثر بها؛ بل أكثر من ذلك حيث يرى أحد الباحثين أنّها هي نفسها تكرّس نظرية العامل، وتعترف بها، وتقرّ مشروعيتها [1]؛ وتفصيل ذلك هو أنّ **تمام حسان (ت2011م)** استمدّ من تراث الجرجاني مصطلح "**التّعليق**"[2]؛ ويرى أنّ التّعليق قصَدَ به الجرجانيّ «إنشاء العلاقات بين المعاني النّحويّة بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»[3]؛ وأنّ فهم "التعليق" على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحويّ والعوامل النّحوية؛ لأنّ **التّعليق** يحدّد بواسطة **القرائن** معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التّحليل اللغويّ لهذه المعاني الوظيفية

[1] - ينظر: نظرية العامل في النّحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، لمصطفى بن حمزة : ص368 .
[2] - ينظر: اللغة اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة/المغرب، (دط)1994م: ص186 وما بعدها. وسيكون لنا تناول شامل لها في الفصل الرابع (المحاولات النظرية).
[3] - المصدر نفسه: ص 188.

النّحويّة؛ وهو –أي التّعليق– الإطار الضروري للتّحليل النّحوي أو كما يسمّيه النّحاة : "الإعراب"[1].

والقرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدّلالي بين المتكلّم والسّامع؛ وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر: – القرائن المادية – القرائن العقلية – قرائن التّعليق

وتقسّم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التّعليق تقسّم إل ى: مقالية وحالية، والمقالية تقسّم إلى معنوية ولفظية؛ وتضمّ **المعنوية:** الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعية والمخالفة، وأمّا **اللّفظية** فتضمّ: الإعراب والرّتبة والصّيغة والمطابقة والرّبط والتّضام والأداة والتنغيم؛ ولكلّ من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبر ى بحسب القسم الذي هي منه[2].

ويرى **تمام** أنّ تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النّحوي الّذي قال به النّحاة، والذي يرى بأنّه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة، وهو قاصر عن تفسير الظواهر النّحويّة والعلاقات السّياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزّع اهتمامه ا بالقسطاس بين القرائن النّحوية اللّفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللّبس وتنفي التّفسير الظّنّي والمنطقي لظواهر السّياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوّته، وتبعد عن التّأويل والتّعليل[3].

والمتأمّل في نظرية (تضافر القرائن) يجد أنّها مثل النّظرية الخليلية الحديثة؛ في عودتهما إلى التّراث حين ارتكزتا عليه في بناء أركانهما، وفيهما من وجوه التّقليد للتّراث النّحوي ممّا يقربهما إليه أكثر من وجوه التّجديد التي تبعدهما عنه؛ فإذا كان القدامى قد جعلوا الأولوية للعلامة الإعرابية في توضيح المعنى وتجليته، واجتهدوا في تفسيرها، وأهملوا غيرها من القرائن رغم علمهم بها وإشارتهم إليها في كثير من المصادر القديمة؛ فإنّ **تمام حسان** له الفضل في ردّ الإعتبار للقرائن التي تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النّحوي، وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير ممّا عدّه النّحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه، أو عدّه شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو خطأً؛ وأوضح شاهد لذلك قوله تعالى :﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ [طه:63] حيث أنّ المناسبة الموسيقية الصّوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية؛ لأنّ الرّتبة وإقتران

[1] - ينظر: اللغة اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان : ص 189.
[2] - ينظر تفصيل ذلك المصدر نفسه : ص 190.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 207 و232 .

الخبر باللاّم أوضَحَا أنّ لفظ "هذان" لا يمكن فيه إلاّ أن يكون اسماً لـ "إنّ"، ولم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ولا سيما أمام إرادة المناسبة الموسيقية بين أصوات المتلازمين[1].

وقد أبرز عدَدٌ من الباحثين[2] أصالة فكرة (تضافر القرائن) في التّراث النّحوي العربي؛ فما تكاد تجد باباً إلاّ للقرينة ذكرٌ فيه سواء باللفظ صراحة أو بما يدلّ عليه؛ ومن ذلك ما تناوله **ابن جنّي** (ت392هـ) في (باب القول على الإعراب) من أنّ "الإعراب" هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" في مثل: "أكرم سعيدٌ أباه" و"شكرَ سعيداً أبوه"، أمّا إذا خفي الإعراب في مثل: "ضرب موسى عيسى" ولم توجد هناك **دلائل** على الفاعل والمفعول فوجب تقديم الفاعل دائماً، أمّا إن كانت هناك **دلالة أخرى** من قِبَل **المعنى** وقع التّصرّف فيه بالتّقديم والتّأخير؛ نحو: أكلَ كُمَّثْرَى يحيَ، وكلّمَ هذه هذا[3]، كما نجده يذكر مصطلح (الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) في حديثه عن (صعد وسعد)، وأفرد بابا بعنوان (باب في الدّ لالة اللفظية والصّناعية والمعنوية)[4].

وفي القرن السّابع نجد **ابن يعيش** (ت643هـ) يذكر مصطلحي القرائن اللفظية والقرائن الحالية بكلّ صراحة؛ فيقول: «اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها؛ فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابدّ منهما، إلاّ أن توجد **قرينة لفظية أو حالية** تغني عن النّطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه»[5].

كما أنّ **الرضي الاستراباذي** (ت686هـ) قد تحدّث عن القرائن اللفظية والم عنوية، ووقف عند قرينة الإعراب وبيّن وظيفتها في التّمييز بين الفاعل والمفعول به؛ يقول : «إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً، مع انتفاء **القرينة** الدّالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل، لأنّه انتفت العلامة الموضوعة للتّمييز بينهما؛ أي الإعراب المانع، **والقرائن اللفظية والمعنوية** التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما

---

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 240.

[2] - منهم: محمّد حماسة عبد اللطيف في كتابه: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، ط1984/1م: ص283، 383. والباحث خالد بن عبد الكريم بسندي في بحث له بعنوان: "نظرية القرائن في التحليل اللغوي" مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب" المجلد4 العدد2، 2007م، ص185.

[3] - ينظر: الخصائص: ص 35/1.

[4] - ينظر المصدر نفسه: ص 163/2، 100/3-103.

[5] - شرح المفصل، لابن يعيش، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية/بيروت، ط2001/1م: ص239/1.

من الآخر كما يجيء»[1]، **فالرّضي** قدّم أساساً لفكرة القرائن النّحوية، حين بيّن أنّ الإعراب في بعض حالاته لا يكون فاصلاً بين المعاني، وهنا نلجأ إلى طرائق أخرى لتحقيق ذلك.

وقد ورد مصطلحُ "**القرينة**" صراحةً عند **ابن هشام** (ت761هـ) في حديثه عن خبر المبتدأ بعد (لولا) بأنّ الخبر إذا كان كوناً مُقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يكن يعلم [2] نحو: ((لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة))[3]، وأضاف: لعلّه ممّا رُويَ بالمعنى، ويُرد على **الكسائي** (ت189هـ) –في إجازته الجزم – بأنّه قدّر الشّرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً **للقرينة المعنوية** على **القرينة اللفظية** وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً[4]، وقال في موضع آخر : «يجب تأخير المفعول في نحو :"ضرب موسى عيسى" لانتفاء الدّلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ؛ فلو وجدت **قرينة معنوية** نحو: "أرضعت الصغرى الكبرى" و"أكل الكمّثرى موسى" أو **لفظية** كقولك: "ضربتْ موسى سلمى"، و"ضربَ موسى العاقلُ عيسى" جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيرُهُ عنه؛ لانتفاء اللَّبْسِ في ذلك»[5]، ونحو حديثه –أيضا– عن حذف العامل في المفعول المطلق، يقول: «إن هناك مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلّت **القرائن** على عاملها؛ كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: "حمداً وشكرا لا كفرا"، و"صبراً لا جزعا"»[6].

وتكرّر هذا المصطلح –أيضا– عند **السّيوطي** (ت911هـ) فذكره صراحة عند حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ ﴾[فصلت:14]، يقول: «فإنّ المعنى لو شاء ربّنا إرسال الرّسل لأنزل ملائكة **بقرينة السّياق**»[7]، وذكر مصطلح **القرائن اللفظية** –أيضا – في حديثه عن البيت التّالي:

ما جادَ رأيٌ ولا أجدى محاولةً إلا امرؤ لم يُضِع دنيا ولا دينا

يقول: « بل هو من باب الحذف العام لدلالة **القرائن اللفظية** ، والتّقدير : "أحد" حذف واكتفى بقصده، ودلالة الرّقي وللاستثناء»[8].

---

[1] - شرح الرضي على الكافية: ص 166/1.
[2] - ينظر: مغني اللبيب ، تح: الخطيب، المجلس الوطني للثقافة/الكويت، ط2000/1م: ص 446/3.
[3] - حديث شريف، ينظر: الجامع الصحيح (صحيح البخاري): كتاب الحج، باب (فضل مكة وبنيانها) الحديث رقم (1586)، وباب (ما يجوز من اللو) الحديث رقم (7243).
[4] - مغني اللبيب: ص 324/6.
[5] - شرح قطر النّدى، تح: محي الدين عبد الحميد، در الطّلائع/القاهرة (دط)2004م: ص187.
[6] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2003/2م: ص286/1.
[7] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين: ص 10/2.
[8] - نفس المصدر: ص 98/3.

ومن هنا نجد أنّ مصطلح "القرائن" له حضور في كتب التّراث النّحوي، استثمره علماؤنا القدماء في بيان العلاقات بين الكلمات داخل التّركيب اللّغوي، كما التقفه منهم **تمام حسان** ليبني عليه نظريته التي ادّعى أنّها ستكون بديلة عن نظرية العوامل النّحوية، وما هي في حقيقتها إلاّ محاولة جريئة لإيجاد بدائل – مستلهمة من التّراث– لمقولة العمل النّحوي والإغراق في تقدير العوامل المعنوية وكثرة التّعليل والتّأويل.

المبحث الثّـالث

القياس النّحوي بين البصريين والمحدَثيـن

أ) القياس عند البصريين:

يعتبر القياس –بعد العامل– الأساس الثّاني من أسس النّحوي العربيّ؛ كيف لا؟ وما النّحو إلاّ «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو»[1]، وترجع أولية القياس إلى عصر **أبي إسحق الحضرمي** (ت117هـ) الذي «كان أوّل من بعج النّحو، ومدّ القياس، وشرح العلل »[2]، ومع **الخليل** (ت170هـ) وتلميذه **سيبوَيْه** (ت180هـ) أصبح القياس أصلاً من أصول الدّرس النّحوي، فهما كاشفا قناع القياس [3]، ومُظهرا معالمه وواضعَا حدوده ومناهجه [4]، وقد استمرّ القياس في التّطور حتّى بلغ المائة الرّابعة للهجرة فبلغ ذروة تطوّره على يد **أبي علي الفارسي** (ت377هـ) وتلميذه **ابن جنّي** (ت392هـ) حيث نهضَا به نهضةً لم يحظَ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتّى اليوم[5].

والقياس –في أشهر تعاريفه لدى النّحاة– هو «حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراءُ حُكم الأصل على الفرع »[6]، ولابدّ لكلّ قياس من أربعة أركان وهي : أصل (مقيس عليه) وفرع

---

[1] - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، للأنباري: ص 95.
[2] - طبقات فحول الشّعراء، لمحمد بن سلام الجمحي: ص 12، وينظر الصفحة 15 من هذا البحث.
[3] - ينظر : الخصائص، لابن جني: ص 361/1.
[4] - ينظر: في أصول النّحو، لسعيد الأفغاني: ص 84-85.
[5] - ينظر المرجع نفسه: ص 85-86 . والقياس في النحو العربي، لسعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق/عَمّان، ط1997/1م: ص164-165.
[6] - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، للأنباري : ص 93.

(مقيس) وجامع(علة) وحكم، ولكلّ منها شروط وأحكام وقد بُسِط الحديث عن هذه الأ ركان وأحكامها قديماً وحديثاً[1]، وما يهمّنا في مبحثنا هذا هو القياس عند البصريين؛ الذين كانوا قد بنوا قواعد وأصول نحوهم على الأكثر الشّائع المطرد من كلام العرب، وإذا اصطدم أصل من أصوله بما يخالفه تأولوه أو عدّوه لغة أو رموه بالشّذوذ [2]؛ يقول **السُّيُوطي** (ت911هـ): «اتّفقوا على أنّ البصريين أصحّ قياساً؛ لأنّهم لا يلتفتون لكلّ مسموع، ولا يقيسون على الشّاذ»[3]. ولا يعني ذلك أنّ "الكثرة" تُعدّ شرْطاً في المقيس عليه عند البصريين؛ فلربّما قاسوا على القليل، ولم يقيسوا على الكثير؛ قال **السُّيُوطي:** «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة؛ فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له »[4]؛ وشرط ذلك أن يكون ذلك القليل هو كلّ ما وردَ في بابه ولم يُسمع ما يناقضه، ويرفضون القياس على الكثير إذا كان على خلاف القياس، ولقد عقد **ابن جنّي** (ت392هـ) لذلك باباً بعنوان: «باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه»[5].

ومن أمثلة القياس على القليل قياسهم "فعولة- شَنُوءَة" على "فعيلة- حنيفة"؛ في مثل النّسب إلى شَنُوءَة ": شَنَئِيّ، فلك أن تقول في "رَكُوبَة": رَكَبِيّ، وفي "حَلُوبَ": حَلَبِيّ، قياساً على "شَنَئِيّ"؛ وذلك أنّهم أجروا "فعولة" مجرى "فعيلة"؛ لمشابهتها إيّاها من أوجه [6]، وأمّا الكثير الذي لا يجوز القياس عليه؛ لأنّه لم يكن هو على قياس؛ ففي مثل قولهم "ثقيف": ثَقَفيّ، وفي "قريش": قرَشيّ، وفي "سُلَيم": سُلَيميّ؛ فهذا وإن كان أكثر من "شنئيّ" فإنّه عند **سيبَوَيْه** ضعيف في القياس؛ فلا يُجيز على هذا في "سعيد": سَعَدِيٌّ، ولا "كريم": كرميّ[7]، وممّا تقدّم نستنتج أنّ مراعاة قوّة الشّيء في القياس أولى عندهم من كثرة المنقول.

-دفـاع عن منهج البصريين في القياس:

[1] - ينظر تفصيل ذلك في: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، للأنباري: 93. والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ص 154، وأصول النحو العربي، لمحمود نحلة: ص 113-138 ، والقياس في النحو العربي، لسعيد جاسم الزبيدي: ص 20-34 .

[2] - ينظر: طبقات النّحويين واللغويين، للزبيدي: ص 22 و39.

[3] - الاقتراح في علم أصول النّحو: ص 246.

[4] - المصدر نفسه: ص 159.

[5] - ينظر الخصائص : ص 115/1.

[6] - تنظر تلك الأوجه في : الاقتراح، للسّيوطي: ص 159.

[7] - ينظر: الخصائص: ص 116/1.

اتجه معظم الباحثين المحدثين إلى عدّ المذهب البصريّ مذهب قياس، في مقابل مذهب السّماع لدى الكوفيين[1]؛ والحقيقة هي أنّ الكوفيين أكثر قياساً إذا راعينا "الكم"، أمّا البصريون فهم أقيس إذا راعينا "الكيف"؛ لأنّ الكوفيين كانوا يقيسون على كلّ مسموع؛ بما فيه القليل والكثير والنّادر والشّاذ، أمّا البصريون فكانوا لا يقيسون إلاّ على الأعمّ الأغلب المطرد، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها[2] كما تقدم.

ومن هذا الجانب رأى عدد من الباحثين المحدَثين أنّ منهج البصريين –على الرّغم من اطّراد قواعده وأحكامه– ففيه «شيء غير قليل من مجافاة المنهج العلمي »[3]؛ لأنّهم أهدروا ثروة لغوية كبيرة لقبائل أخرى فصيحة؛ ممّا حدَا ببعض الباحثين أن يصف استقراءهم بأنّه لم يكن جاداً، ولا شاملاً، ولا مستوفياً [4]، ويتهمهم آخرون بضعف الاستقراء، وبقصور النّحو المؤسّس على ما جمعوه [5]، كما أنّهم من جهة أخرى لم يلتزموا التّمسّك بقانونهم في الكثرة والقلّة، فقد خالفهم بعض أئمّتهم الذين أجازوا القياس أحياناً على القلة [6]، في مقابل إنكارهم لأساليب عربية ونسبوا لقائليها الخطأ [7]، كما أنّ البصريين –على رأي منتقديهم– قد حكّموا المقاييس العقلية في الدّراسة النّحوية حتى عادت –وخاصة حين استفحل تدخل المنطق فيها– مجموعة من الافتراضا ت، والتّعليلات والتّأويلات [8]؛ فقد فهموا أنّ اللغة نشاط عقلي يضبطه العقل المنطقي الفردي، في وضعه ونموه وتطوّره [9]؛ فصار النّحو كلّه قياساً، وعليه المعوّل في غالب مسائله واستبحر القول في العلّة والتّعليل فكثر الخلاف والجدل النّحويّ، وكلّ هذه الاتّهامات صدرت من محدثين متعصبين للمذهب الكوفي من أمثال **مهدي المخزومي** (ت1993م)، أو متأثرين بمناهج لسانية غربية وخاصة الوصفية منها.

ونتيجة لهذا الهجمة على منهج البصريين في القياس، قام أكثر من باحث بتبيان صحة منهج البصريين، وأنّ احترامهم للمسموع تجلّى في حفظه من كلّ موضوع ، وتحرّي حال

---

[1] - ينظر: ضحى الإسلام، أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة/القاهرة، ط1964/7م: ص296/2، ومدرسة الكوفة، لمهدي المخزومي : ص350، والمدارس النحوية، لشوقي ضيف : ص 159 .

[2] - ينظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني: 208، ومن تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني: ص 74.

[3] - دروس في المذاهب النحوية، لعبده الراجحي: ص 92.

[4] - ينظر: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، لأمين الخولي: ص 75.

[5] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن: ص 71.

[6] - تنظر أمثلة ذلك في: القياس في النحو العربي، لسعيد جاسم الزبيدي: ص 49- 51.

[7] - ينظر مثلا : كتاب سيبويه : ص 60/1.

[8] - ينظر: مدرسة الكوفة، لمهدي المخزومي: ص 380.

[9] - ينظر: مناهج تجديد، لأمين الخولي: ص 77.

المسموع منه؛ فلا يدسّ فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربل، ومن احترامه ألاّ نساوي بين القليل النّادر والأكثر الشّائع فنغمط حقّ هذا الأخير، وإنْ حشرنا فيه الضعيف والشّاذ والخطأ ممّا يقع فيه أعراب السّواد، والشّعر المصنوع ممّ ا دسّه حماد وخلف الكوفيان؛ خفر لذمّته ونقض لعهده [1]، فالبصريون عنوا بالسّماع كعنايتهم بالقياس، الذي حرّروا قواعده وأحسنوا تطبيقه، على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه، ولا مطرد؛ بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً؛ وهي إطلاقهم –وهم المتقيدون بالسّماع– الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب؛ فقد ذهبوا إلى قياس "مفعل" و"فعال" على نحو "مثنى" و"ثلاث" من خمسة إلى تسعة؛ على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلاّ من واحد إلى أربعة، والبصريون أنفسهم –وهم القياسيون– منعوه (إلاّ **المبرِّد** منهم) لعدم السّماع[2]؛ ومنه يقول الأستاذ **سعيد الأفغاني** (1997م): «أميل إذن إلى أنّ المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم؛ ولكن التّاريخ يؤيد وجود المذهبين؛ مذهب السّماع ومذهب القياس، وهما حقاً وُجدا، ولكن في البصرة لا في الكوفة »[3]؛ وكان الأستاذ يشير إلى ما أورده **أحمد أمين** (ت1954م) من أنّه «كانت هاتان النّزعتان في البصرة في أيّامهما الأولى؛ فهم يقولون : إنّ ابن أبي إسحق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشدّ ميلاً للقياس، وكانا لا يأبهان بالشّواذ، ولا يتحرجان من تخطئة العرب، وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضا على عكسهما؛ يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم؛ فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة الثّانية على من أتى بعد من الكوفيين »[4]، ثمّ يشيد بمنهج البصريين في القياس فيقول: «ونرى في هاتين النّزعتين أنّ البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلا، وأنّ طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللّغة ... فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النّظام والمنطق، ويميتوا كلّ أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة ... والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتّى الشّاذ، من غير أن يهملوا شيئاً حتّى الموضوع»[5].

---

[1] - من تاريخ النّحو، سعيد الأفغاني: ص 77.
[2] - في أصول النّحو، لسعيد الأفغاني: ص 210، ومن تاريخ النّحو، سعيد الأفغاني: ص 78.
[3] - من تاريخ النّحو، سعيد الأفغاني: ص 79. و في أصول النّحو، لسعيد الأفغاني: ص 210.
[4] - ضحى الإسلام: ص 296/2.
[5] - المصدر نفسه: ص 296/2.

وبهذا لا يكون من الدّقة إطلاق النّزعة السّماعية على المذهب الكوفيّ، والنّزعة القياسية على المذهب البصريّ؛ بل الأجدر أن تكون هناك نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كلّ منهما صحّة وحالا ومقداراً بين البلدين؛ بل بين نحاة كلّ بلد على حدة[1].

ب- مفهوم القياس عند المحدَثين:

على الرّغم من أنّ المحدثين لم يأتوا بتجديد في موضوع القياس إلاّ أنّ لبعضهم الفضل في إبراز الفرق بين القياس المنطقيّ والقياس النّحويّ[2]، من جهة، وإبراز الفرق بين القياس اللغويّ والقياس النّحويّ [3] من جهة أخرى؛ وعل ى رأس هؤلاء نجد الباحثين **تمّام حسان** (ت2011م) و**إبراهيم أنيس** (ت1978م) ؛ وفيما يأتي توضيح لذلك:

-بين القياس المنطقي والقياس النّحوي:

من أبرز التّهم التي وُجّهت للنّحو البصري عموماً (وقياساته خصوصاً) هو أنّه تأثّر بالمنطق الصّوري اليوناني؛ فابتعدت بذل ك قياساته عن الاستقراء (السّماع)؛ وأن القياس جرَّهم آنًا بعد آنٍ إلى افتراض صيغٍ لا يُعقل أن تدور على لسان أو يُفَكِّر في النطق بها إنسانٌ؛ لا لشيء إلاّ أنّها مُمكنة في القياس[4]، وقد نهض جماعة من المحدَثين بتبيين بأنّ النّحو العربيّ وعملياته القياسية ما هي إلاّ عمليات العقل الطبيعية؛ التي يقوم بها عقل كلّ إنسان مهما ما كان مستواه الثقافي؛ وليس من المنطق الصّوري في شيء؛ «فالمنطق الطبيعيّ أو المادي يعنى بتطابق العقل مع الواقع، والمنطق الصّوري يُعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محدّدة؛ فالفرق ب ينهما فرق بين العقل ونقد العقل »[5]، يضاف إلى ذلك أنّ المنطق الطّبيعيّ هو تركيب العقل مع نفسه بما فيه من قوانين الفكر الأساسية (الهوية، وعدم التناقض، والثّالث المرفوع)، وما فيه من إدراك الأشياء (وهو طريقنا

---

[1] - ينظر: من تاريخ النّحو، لسعيد الأفغاني: ص80. والقياس في النحو العربي، لسعيد الزبيدي: ص 76.

[2] - ينظر: الأصول، لتمام حسان: صفحة 46 وما بعدها، و ص63 وما بعدها.

[3] - مع أنّ الكثير منهم قد خلط بين المفهومين في دراستهم . ينظر هؤلاء في: القياس في النحو العربي، لسعيد جسم الزبيدي: صفحة 169 وما بعدها.

[4] - ينظر: بحوث وباحثون، إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (دط)1993م: ص1/167-177، ومناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، مكتبة الأنجلو/القاهرة، 1990م: ص17.

[5] - الأصول، لتمام حسان: ص 46.

إلى التّصوّر)، وما فيه من إدراك للعلاقات (وهو طريقنا إلى التّصديق)، ثمّ ما فيه من قدرة العقل على الانتقال من حكم إلى حكم آخر (وهو الاستدلال)[1].

وبالمنطق الطبيعي أيضاً يدرك المرء العلاقات بين التصديقات؛ فيعرف من علاقات الجمل بعضها ببعض علاقات مثل "التّرادف" و"الاستلزام" و"التّعارض" و"تحصيل الحاصل" و"التّناقض" و"الاقتضاء" و"الإخراج" و"الإحالة"؛ فذلك هو المنطق الطّبيعي الّذي لا يعرف الأشكال والأدلة والأقيسة الصّورية؛ وإنّما يعمد إلى نوع من الاستدلال الطّبيعي على نحو ما استدلّ النّحاة بالسّماع على القاعدة فأوردوا من المسموع ما يشهد بصدقها وسموه "شاهداً" ويقوم دليلاً عليها، وعلاقة الاستلزام في المنطق الطبيعي هي المسئولة عن كثير من التقدير في النّحو وعن أحكامه الأخرى؛ وبهذا يخلص الباحث **تمام حسّان** «إلى أنّ اعتماد الثقافة العربية على النّصوص في أوّل أمرها ما كان ليحرمها نعمة التّفكير المنطقي الذي يتطلبه الاجتهاد، ولكن هذا المنطق الطّبيعي لم يكن منطق أرسطو؛ وإنّما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشّعوب»[2].

فمسلك القدماء في تقعيد القواعد كان مبني على أساس **قياس استقرائي**؛ وفيه يكون الانتقال من الجزئيات إلى الكلّي، وهو الأصلح في تقعيد القواعد؛ بل الأصلح في كلّ الدّراسات العلمية الحديثة؛ إذ يعتمد على التّجربة والملاحظة في جزئيات المسألة الواحدة لينتهي من هذه الجزئيات إلى قاعدة كلية عامة، بخلاف قياس المناطقة **الاستنباطي**؛ وفيه يكون الانتقال من الكلّي إلى الجزئي؛ كأن يقال : "كلّ إنسا ن فان " "أرسطو إنسان " إذن "أرسطو فان"[3]، وهذا النمط من القياس شكل صوري لا يستبعد تطبيقه في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية دون أن يصلح منهجاً لعلم معين مثل النّ حو أو الفقه، وتأثر النّحاة به لم يظهر بوضوح إلاّ في القرن الرّابع الهجري، وكان اعتماده في التّعريفات والحدود أكثر منه في القياس[4].

ولعلّ الذي حذا بالبعض –قديماً وحديثاً– بتشبيه القياس في الدّرس اللغوي بالقياس في الدّرس الفلسفي هو التّشابه الذي يلحظ في أركان كليهما؛ حيث أنّ **للقياس النّحوي** –كما تقدّم– أربعة أركان ؛ وهي : أصل، وفرع، وعلّة (جامع)، وحكم، **وللقياس المنطقيّ** ثلاثة

---

[1] - نفسه : ص 46.
[2] - الأصول، لتمام حسان : ص 49. وينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس: ص 138 .
[3] - ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس: ص 30.
[4] - ينظر: تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد أبّاه: ص 30.

أركان؛ وهي: مقدمة كبرى، ومقدّمة صغرى، ونتيجة؛ أي : أصل، وفرع، وحكم؛ وتحل علاقة القياس وهي "الاقتران" أو "الاستثناء" محلّ "العلة"[1]؛ كما أنّ النّحاة المتأخرين – نتيجة لتأثرهم بالمنطق الصوري– قد طبقوا المقدّمات الصّورية في استدلالاتهم ال نّحوية؛ ومثال ذلك **ابن الحاجب** (ت646هـ) الذي يقول (في استدلاله على أنّ الحرف لا يشكل مع الاسم وحده جملة مفيدة): «إذا علمنا أنّ الجملة هي التي تُرَكَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وعلمنا أنّ وضع الحرف لئلاّ يُسنَد ولا يُسنَد إليه، عُلِم بهاتين المقدمتين أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام»[2]. والصّورة المنطقية لكلام ابن الحاجب هي:

المقدّمة الكبرى: كلّ تركيب يتكوّن من مسند ومسند إليه جملة

المقدّمة الصّغرى: الحرف لا يُسنَد ولا يُسنَد إليه

النّتيجة: الاسم والحرف لا يُشكّلان جملة

فابن الحاجب اتّخذ من المنطق الصّوري وسيلة في تعليل امتناع تشكّل الجملة من اسم وحرف؛ وهذه الوسيلة لم تضف قاعدة جديدة ولكنّها برهنت على صحّتها صورياً؛ لأنّ المقدّمة الكبرى والمقدّمة الصّغرى والنّتيجة معلومة قبل الشّروع في هذا القياس المنطقي[3].

–بين القياس اللّغـــوي والقياس النّحوي:

عُرف لدى النّحاة نوعان من القياس؛ **الأوّل:** القياس اللّغوي (ويسمّى القياس التّطبيقيّ، والاستعمالي، وقياس الأنماط)، **والثّاني:** القياس النّحويّ (ويسمّى قياس الأحكام)؛ والفرق بينهما يكمن في أنّ القياس ا للّغوي عملٌ يقوم به المتكلّم [4]؛ وهو انتحاء سمت كلام العرب (كما ذكر ذلك **ابن جنّي**)[5]؛ وهو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال؛ رغبة في التّوسّع اللّغوي، وحرْصاً على اطّراد الظّواهر اللّغوية [6]، وعلى هذا

---

[1] - ينظر: دراسات نحوية في خصائص ابن جني، لأحمد سليمان ياقوت: ص71-81 (نقلا عن: نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحسن خميس الملخ: ص 175 (الهامش).

[2] - الإيضاح في شرح المفصل، تح: إبراهيم عبد الله، دار سعد الدّين/دمشق، ط2005/1م: ص218/1.

[3] - ينظر: نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحسن خميس الملخ: ص175.
وينظر: أصول النّحو العربي، لمحمد خير الحلواني: 99-100، وهناك دراسات مقارنة (قديما وحديثا) بين النّحو العربيّ والمنطق الأرسطي؛ منها: المناظرة الشهيرة بين أبي سعيد السّيرافي، وبين متّى بن يونس المنطقي، ومن المحدَثين نجد: إبراهيم بيومي مدكور، الذي له بحث بعنوان " مَنطق أرسطو والنّحو العربي" حاول أن يبيّن فيه كيف تأثر نحاة العرب بمنطق أرسطو في بحوثهم وتأليفهم، ومنهم: الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في عدد من بحوثه.

[4] - ينظر: الأصول، لتمام: ص151و153، والقياس في اللغة العربية، لمحمد عبد العزيز: ص19-20.

[5] - ينظر: الخصائص: ص 34/1، والصفحة 101 من هذا البحث.

[6] - ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس: ص 08.

فالقياس اللغويّ هو تطبيقٌ للنّحو وليس نحواً ؛ وهو وسيلة كسب اللغة في الطّفولة؛ فللطّفل ملَكة فطرية تجعل في استطاعته كسب اللّغة الّتي يسمعها من حوله بواسطة استظهار نظامها وتشرّب طرق تركيبها[1].

وهذا القياس الاستعمالي (اللغويّ) هو ما تطبّقه مجامع اللغة في مختلف الأقطار العربية، في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة؛ لأنّ المبدأ الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو القاعدة التّوجيهية الّتي لخّصها ابن جنّي بقوله : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[2]، وهذا القياس التّطبيقي هو الذي نكتسب به أساليبنا في الكتابة والتّكلّم أيضاً؛ فيكون لكلّ منّا أسلوبه الخاص الذي يطبع شّخصيتنا الكاتبة أو النّاطقة[3].

ولعلّ هذا النّوع من القياس هو الذي وصفه **إبراهيم أنيس** (ت1978م) بأنّه "عملية عقلية فردية"؛ يقوم بها الفرد كلّما احتاج إلى كلمة أو صيغة (بخلاف ما كان شائعاً من أنّ القياس يقوم به اللغويون لا غير)، وهذا القياس ه و عملية مستمرّة في كلّ لغة وفي كلّ عصر، ويقوم به كلّ فرد من أفراد الجماعة اللّغوية، وإذا قاس الفرد على مثالٍ ما سُمع وعُرف كان قياسه صحيحاً، أمّا إذا خالف القياس ما شاع في لغتهم فقياسه خاطئ؛ وهذا القياس الخاطئ هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في الغالب إلى جعل الظّواهر اللّغوية أكثر اطّراداً وانسجاماً؛ فالطّفل الذي يقول "أحمرة" و"أصفرة"، أخضع تلك الصّفات التي مؤنثها (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة، ومن ثمّ فالقياس الخاطئ ذو حدّين؛ فبينما يُبعد بعض الكلمات في مدلولها أو صيغتها عن المألوف ا لشّائع بين الجماعة اللّغوية يعمل في الوقت نفسه على الاطّراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة[4].

أمّا القياس الثّاني وهو "**القياس النّحوي**"؛ فهو "النّحو" كما يراه النّحاة؛ وهو "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "؛ كأن تقول : أُعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له، أو تقول: نصبت "لا" النّافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على "إنّ" لمشابهتها إيّاها في التّوكيد؛ فإنّ "لا" تأتي لتوكيد النّفي، كما تأتي "إنّ" لتوكيد الإثبات[5]؛

---

[1] - الأصول، لتمام: ص 151.
[2] - الخصائص: ص 114/1 ، والأصول، لتمام: ص 153.
[3] - ينظر: الأصول، لتمام: ص 153.
[4] - ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس: ص 25- 28 .
[5] - ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، للأنباري: ص 93.

والقياس بهذا المعنى– يبتدعه النّحويّ تنبيهاً إلى علّة الحكم الثّ ابت عن العرب بالنّقل الصّحيح؛ وهذا ما يعنيه النّحاة حين يقولون: "النّحو كلّه قياس"[1].

وإذا كان القياس اللغوي هو قياس الأنماط، فإنّ القياس النّحوي هو قياس الأحكام؛ وإذا كان الأوّل هو "الانتحاء" فإنّ الثّاني هو النّحو؛ ولعلّ الذي دعا **ابن سلام الجمحي** (ت231هـ) إلى وصف **الحضرمي** (ت117هـ) بأنّه "مدّ القياس"[2] هو معرفته أنّ **الحضرمي** قد حوّل النّحو من طابع "الانتحاء" التّطبيقيّ –الذي رسمه واضع النّحو– بقوله: (انحُ هذا النّحو) إلى الطّابع النّظري الذي يتّسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه؛ وهكذا يروون عن **الكسائي** (ت189هـ) قوله:

إنّما النّحو قياس يُتّبع وبه في كلّ أمر يُنتفع[3]

ولعلّ مصطلح "القياس"(بمعناه النّحوي) تسرّب إلى استعمال النّحاة عن المتكلّمين بطريق الفقهاء فاستبدلوه بالانتحاء؛ نلمح ذلك في قول **الحضرمي** ليونس **بن حبيب** (ت182هـ): «عليك بباب من النّحو يطّرد وينقاس »[4]، ومع تقدم الزّمن أصبح إنكار القياس في النّحو لا يتحقق؛ لأنّ النّحو كلّه قياس؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو؛ وإذا بطل أن يكون النّحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياساً وعقلاً[5].

– نماذج من أقيسة المحدَثين[6]:

في القرن العشرين واجهت اللغويين والنّحاة جملةٌ من التّحديات لم يعهدها أترابهم في القرون السّالفة؛ أوّلها أنّ العربية الفصحى في هذا العصر هي لغة لا يكتسبها أحد في بيئته؛ بل يتعلمها في المدرسة وفي غيرها من معاهد التّعليم، ودرجة إتقان المُحدَثين لها تتفاوت وفقاً لاعتبارات كثيرة، وهذه "الفصحى المعاصرة" أصابها شيء من التّغيير يقع غالباً في النّواحي الصّرفية والدّلالية والأسلوبية، وهي متأثرة باللغات الأجنبية من حيث إنّها تقترض

[1] - ينظر: القياس في اللغة العربية، لمحمد عبد العزيز: ص 20.
[2] - ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي: ص14. وطبقات النّحويين واللغويين، للزبيدي: 31، والصفحة 16 من هذا البحث.
[3] - ينظر: بغية الوعاة للسّيوطي: ص 164/2، والصفحة 25 من هذا البحث.
[4] - طبقات فحول الشعراء: ص 15.
[5] - ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، للأنباري: ص 95 -99 .
[6] - سنقتصر على ما أقرّته وأصدرته المجامع اللغوية العربية؛ لأنّ أغلب المحدثين الذين كتبوا حول القياس هم أعضاء في المجامع اللغوية، وتحت ظل المجمع صدرت أبحاثهم الاجتهادية حول القياس.

منها بعض الألفاظ فتُعرّبها أو بعض المفاهيم فتُترجمها، ومتأثرة أيضاً بالعامية لأنّ بينهما رصيداً مشتركاً من الألفاظ، ومن حيث إنّها قد تقترض منها بعض الألفاظ الشّائعة.

إضافة إلى تحدّيات العصر وما تتطلّبه حاجات الحياة التي أغلبها مستورد من الحضارة الغربية؛ حيث وَجَد القوم أنفسهم إزاء مستحدثات لا قِبل لهم بها، كما كثرت الصّحف والمجلاّت والمؤلّفات واحتاجوا إلى فيض من المصطلحات يُعبّرون بها عمّا جدّ واستحدث.

ورغم ما بذله روّاد النّهضة في القرن التّاسع عشر إلاّ أنّ الضرورة أصبحت ملحّة في القرن العشرين لإنشاء مجامع لغوية عربية تجمع الجهود الفردية وتدعمها، وتحد من فوضى المحاولات غير المقنّنة؛ فكان أوّل هـ ذه المجامع (المجمع العلمي العربي) بدمشق؛ الذي أنشئ على عهد الملك فيصل الأوّل سنة 1918م، تلاه (مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية) الذي بدأ عمله سنة 1934م[1]،وكان في جملة ما عالج من موضوعات قضية القياس في اللغة، فأصدر فيها قرارات سديدة يصحّ أن نعُدّها بَعْثاً لحرك ة القياس بعد نوم امتدّ نحو تسعمائة سنة. واتّجهت هذه المجامع منذ إنشائها إلى **القياس اللغويّ** بالدّرجة الأولى؛ فلم تندفع إلى محاولة القياس في التّراكيب ولا في الدّلالات؛ ولمّا دعا بعضُ أعضائها إلى القياس في التّراكيب، سُئلوا : وهل نتوقع تراكيب في العربية جديدة يمكن أن تقع في كلام المحدَثين وليس لها نظائر في كلام العرب القدماء؟ أي أنّ المجمع اكتفى بالقياس لاستنباط الصّيغ أو الكلمات الجديدة في صيغ قديمة [2]، وهذا لا يعني أنّ المجمع (وأعضاءه من خيرة أعلام اللغة والنّحو في القرن العشرين) لم يتطرق للقضايا النّحوية والتركيبية؛ بل المقصود هو أنّ اشتغال المجامع بالتّعريب، وقضايا المصطلح، وغيرها من القضايا، قد طغى على كلّ اهتمام لها، وقد ضاع في خضم ذلك مناقشة القضايا النّحوية التركيبية[3].

ونأخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة كعينة، فنجد أنّ قد أسّس قياسه على **دعائم ثلاث** وهي[4]:

- الانتخاب من آراء القدماء
- إعادة إحصاء واستقراء اللغة العربية الفصحى
- مدى شيوع الظّاهرة في الفصحى المعاصرة

---

[1] - ينظر: في أصول النّحو ، لسعيد الأفغاني: ص118 و120. ومظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب/إربد، ط1/2008م: ص05.

[2] - من أسرار اللغة: ص28. وينظر: مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 04.

[3] - ينظر: مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 04 و11-97.

[4] - ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهي أنيس: ص 29، و31- 33 . والقياس في اللغة العربية، لمحمد عبد العزيز، دار الفكر العربي/مصر، ط1/1415هـ، 1995م: ص210- 225.

1- فالبنسبة إلى أقوال العلماء القدامى؛ فإنّ المجمع استغلّ الخلاف النّحوي بين القدماء ليصل إلى الكلمة الجديدة التي يريد قياسها، وفي بعض الأحيان أخذ المجمع بأضعف الرأيين، إذا وَجَد أنّه يُلائم ما يهدف إليه، ومثال ذلك الخلاف حول قياسية مصادر الأفعال الثّلاثية؛ فبعض القدامى أغلق باب القياس فيه حين قالوا: «لا تدرك مصادر الأفعال الثّلاثية إلاّ بالسّماع؛ فلا يُقاس على فعل ولو عدم السّماع»[1]، وبعضهم قسّم القياس فيه إلى قياسي وسماعي؛ ومن هؤلاء **سيبويه** (ت180هـ) و**الأخفش**[2] (ت207هـ)، وتبعهما كثيرٌ من النّحاة، ومعتمدهم في القياس "الغالبية والكثرة"، وبمقتضى هذا جاء قرار المجمع حول مصدر "فِعَالة" للحرفة: «يُصاغ للدّلالة على الحرفة أو شبهها من أيّ باب من أبواب الثّلاثي مصدر على وزن "فِعالة" بالكسرة» ومن ثمّ جاز أن يُقال: طِباعة، وصِحافة ...إلخ، للإشارة إلى المهنة المعينة التي لم تعرفها العرب أو عرفتها ولم تضع لها اسماً [3]، وبعد سنوات وسّع هذا القياس في قرار جاء فيه: «يُجاز ما يُستحدث من الكلمات المص درية على وزن "فِعالة" بالكسر إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو ما يُشبهها من المصاحبة والملازمة، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشّائعة الآتية: القِوامة، الهِواية، اللِّياقة، العِمالة، العِمادة، النِّيافة، البِداية»[4].

وفيما طبعه المجمع –مجمع القاهرة خاصة– الكثير من القضايا النّحوية التي استند فيها أعضاء المجمع إلى بعض الآراء [5] (بغض النّظر عن مذهب ومنزلة أصحابها في الدّرس النّحوي) من أجل بناء قياس مقبول لدى دارسي النّحو العربي.

2- أمّا الدّعامة الثانية وهي إحصاء الأمثلة المروية (للظّاهرة المعنية) من المعاجم المطوّلة، وإعادة استقرائها؛ باعتبار استقراء القدامى كان في بعض الأحيان ناقصاً؛ وليس العيب في مسلك المتقدّمين منهم بقدر ما هو في مسلك المتأخرين من علماء اللغة الّذين اكتفوا بأقوال من سبقوهم، وقصروا عملهم في كثير من الحالات على هوامش وشروح وتعليقات على أقوال المتقدّمين، والمنهج العلمي السّليم هو أن يعيد الباحث الحديث تجارب

---

[1] - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ص 3/400-401.
[2] - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/1998م: ص 2/491.
[3] - مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المطبعة الأميرية/القاهرة، 1353هـ، 1934م: ج1 ص207.
[4] - في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1/1395هـ، 1975م: ص 2/08.
[5] - وللمزيد أكثر ينظر: المصدر نفسه: ص 2/ 121- 209، ومظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لياسين أبي الهيجاء: ص 11- 97.

من سبقوه، فإذا وصل إلى شيء جديد في تجربته كان بهذا قد أسهم في الكشف عن حقيقة علمية جديدة.

وأوضح مثال على إعادة استقراء المسموع عن العرب؛ ما أثير حول بعض صيغ جموع التّكسير ومدى قياسيتها؛ حيث قدّم الأستاذ **محمد فريد أبو حديد** (ت1967م) بالاستعانة بالدكتور **إبراهيم أنيس** (ت1978م) بحثاً[1] إحصائياً لعدد من هذه الجموع؛ قاما فيه بإعادة النّظر في صيغ الجموع على أساس إحصاء الألفا ظ المستعملة في كلام العرب الفصحاء؛ وذلك باختيار أربعين كتاباً من مصادر الأدب واللغة والموثوق بفصاحة ما ورد فيها؛ تمثلت في عشرينا كتاباً من دواوين الشّعر الجاهليّ والإسلامي، وكتاب الأغاني بأجزائه العشرين؛ وقد استعانا بأربعين طالباً من كلية دار العلوم.

والنّتيجة النّهائية التي توصّل إليها الباحثان هي أنّ اللفظ الثّلاثي يُجمع على "أفعال" ما لم يكن اسماً صحيح العين على وزن "فَعْل" فيجمع على "فُعُول"، وفي اللّغة شواذ جاءت على "أفعال" ممّا حقّه أن يكون على "فُعُول" نحو: سَمْع: أسماع، ولفظ: ألفاظ... إلخ فيحفَظ.

كما أنّ في اللغة شواذ جاءت على "فُعُول" ممّا حقّه أن يكون على "أفعال" نحو: جذع: جذوع، وقر: قرود... إلخ فيحفظ.

فإذا ما أطلقت القاعدة العامة وجمعت هذه الشّواذ وحدها للحفظ أمكن أن نقول إنّ دارس اللغة العربية يستطيع أن يهتدي إلى طريقة جمع الألفاظ الثلاثية التي كانت إلى اليوم تعد سماعية[2].

كما جوّز المجمع صوغ على وزن "فَعَّال" للمبالغة من كلّ فعل ثلاثي سواء أكان لازماً أو متعدّياً؛ خلافا لما صرّح به القدامى من أنّ صيغ المبالغة (فعّال، ومفعال، وفعول، وفَعِل) منقاسة في كلّ متعدّ ثلاثي؛ وقد أحصى المجمع ما ورد من "فَعّال" في بعض كتب اللغة فوجد أنّ العرب قد صاغوا من الفعل **اللازم** ألفاظاً كثيرة بلغت تسع وثمانين لفظا؛ مثل : رقّاص، أوّاب، حلاّف، دوّار، توّاب، حنّان، صيّاح، ... إلخ[3]، ونفس الشيء يقال في صيغتا "فَعُول" و"فِعِّيل"[4].

---

[1] - بعنوان "نظرات في جموع الثّلاثي" ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 54/9-60.
[2] - ينظر "نظرات في جموع الثّلاثي" ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 60/9.
[3] - ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مايو1935م: ص 54/2- 62.
[4] - ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 03/2 ، 06 ، 34 .

واعتماداً على نفس المنهج (الإحصاء والاستقراء) من جديد، أجاز أعضاء المجمع جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبدوءين بميم زائدة جمع تكسير [1]؛ وقد جمع له المجمعي **علي السّباعي** ما يزيد على ستين كلمة؛ وجاء في نهاية مذكّرته : " لا تتحرّج من أن تقول : مواضيع الإنشاء، ومشاريع الرّي، ومشاهير العلماء ... إلخ"[2]، وأجاز المجمع جمع "فاعل" لمذكّر عاقل على "فواعل"؛ نحو: باسل: بواسل؛ وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام؛ وذلك اعتماداً على الشّواهد الثّلاثين التي جمعها على **السّباعي**، وأوصلها **شوقي أمين** (ت1990م) إلى اثنين وأربعين شاهداً[3].

هذا نموذج عن الاستقراء الذي قام به بعض المحدَثين، والمقام هنا لا يتسع لت ناول كلّ ما تطرّقوا إليه بالاعتماد على هذه العملية (إحصاء- استقراء)[4].

3- أمّا مدى شيوع الظاهرة في الفصحى المعاصرة؛ فقد بدأ المجمع بداية متحفظة متردّدة في قبول الاستعمالات الشّائعة؛ إلاّ أنّه فيما بعد بدأ في قبول السّماع من المحدَثين، داعياً إلى تتبّع ا لألفاظ والأساليب الشائعة في الصّحف والمجلاّت، وفي المسرح والرّسائل والكتب... إلخ، ومع هذا فهو لا يقبلها إلاّ بعد أن يصقلها الاستعمال، وتستسيغها الآذان، ويبيّن وجه الحاجة إليها، وإذا كان المجمع يضع سلامة الكلمة أو الاستعمال في المقام الأوّل من رعايته، فإنّ شيوعهما بين المحدثين يجيء في المقام الثّاني[5].

فأبناء اللغة إذا نشئوا يستمعون إلى ألفاظ لغتهم وصيغها وتراكيبها وأصواتها، يترك هذا في عقولهم ونفوسهم ما يمكن أن يسمّى بالحسّ اللّغوي، وهذا الحسّ اللّغويّ هو الّذي يهديهم أحياناً إلى استنباط أمور جديدة لم ترد في المعاجم؛ فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة جديدة أو كلمة جديدة في صيغة قديمة، ساعد المجمع على إقرارها؛ أي أنّ المجامع تحاول جاهدة ألاّ تصدُم النّاس في حسّهم اللّغوي؛ وأبرز مثال له علاقة بمبحثنا هذا هو موضوع "(لا) في مُحدث الاستعمال" الذي تناوله المجمع في الدّورة 47؛ حيث يشيع في الاستعمال المعاصر عبارات مثل : " هذا تصرّف لا إنساني "، و "كان عملاً لا أخلاقياً "، "وتصَرّفَ لا شعورياً "،

---

[1] - وكان البعض من النّقاد يتصدون لمن قال "محاصيل" و"معاجم" بالتخطئة، والصواب عندهم "محصولات" و"معجمات"؛ وهذا اعتمادا على قول للقدامى من أنّ اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة، واسم المفعول، سبيل جمعهما أن يجمعا جمع مذكّر سالماً للعقلاء، وجمع مؤنّث لغيرهم وللعاقلات، ولا يجمع جمع تكسير.

[2] - ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة العربيّ بالقاهرة: ص 33/2- 38.

[3] - ينظر المصدر نفسه : ص 42/2- 49 .

[4] - ينظر المزيد حول هذا الموضوع في: القياس في اللغة العربية، لمحمد حسن عبد العزيز: ص214.

[5] - ينظرالمرجع نفسه: ص224. وفيه فصل (صفحة255- 294) حول السماع من المحدَثين.

و"اللامعقول"،... إلخ، وقد قدّم الباحث **محمّد حسن عبد العزيز** مذكّرة بعنوان "لا المعترضة بين الصّفة والموصوف " أكّد فيها أنّ ما بعد "لا" (في هذه الأساليب) وهو الصّفة يتبع ما قبلها وهو الموصوف رفعا ونصبا وجرّا، مستأنساً بما ذكره **ابن هشام** (ت761هـ) في "لا" المعترضة وبعض مواقعها[1]؛ وينهي الباحث مذكرته إلى إجازة هذه الأساليب، وأن يضمّ إلى مواقع "لا النّافية المعترضة" هذا الموقع الجديد، وهو أن تجيء بين الصّفة والموصوف[2].

وكان **لشوقي ضيف** (ت2005م) توجيه قريب منه؛ اعتبر فيه "لا" في الأمثلة السّابقة، "لا" النّافية غير العاملة، وما بعدها يرفع أو ينصب أو يجرّ حسب موقعه من العبارة [3]، واعتبر الأستاذ **محمد شوقي أمين** (ت1990م) "لا" مركّبة مع ما بعدها لا مستقلة عنه، أمّا **تمام حسان** (ت2011م) فقدّم مذكّرة أكّد بها الكلام السّابق وزاد عليه بأن نطلق على هذا المركب (من "لا" وما بعدها) المركّب المنفي، وهو يخالف كلّ أنواع المركّبات[4]، واقترح **أحمد الحوفي** (ت1983م) أن تعمل "لا" عمل "ليس"، ورفض **عبد السّلام هارون** (ت1988م) دخول "أل" على "لا" سائلاً: هل سبق للنّحاة أن أدخلوا "أل" على "لا"[5] ؟

وقد جمع قرار المجمع بين بعض هذه الآراء، فجاء فيه[6]:

يجوز في الأمثلة المعروضة وما يشبهها أحد وجهين:

1- اعتبار "لا" النّافية غير عاملة على أن يُعرَب ما بعدها بحسب موقعه ممّا قبلها.

2- اعتبار "لا" مركّبة مع ما بعدها ويعرَب المركّب بحسب موقعه في الجملة.

كما كان قرار المجمع حول "**التّضمين**" مسوّغاً لكثير من الألفاظ والأساليب المحدثة التي خطّأها بعض النّقاد وأجازها المجمع؛ ومن أمثلة ذلك[7]:

أنّه أجاز قول المحدَثين (أجاب على السّؤال) بتضمين الفعل "أجاب" معنى الفعل "ردّ".

وأجاز قولهم: (يجوب في البلاد ببضاعته) بتضمين الفعل "جاب" معنى "طاف" و"سار".

وأجاز قولهم: (ننتج كلّ ما نحتاجه) بتضمين الفعل "احتاج" معنى "طلب".

---

[1] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: الخطيب: ص 316/3-319.

[2] - ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 146/3- 147 ، والقياس في اللغة العربية، لمحمد حسن عبد العزيز: ص 172- 173.

[3] - ينظر: في أصول اللغة، لمجمع اللغة: ص 148/3- 150.

[4] - ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 152/3- 156.

[5] - ينظر: مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية، لياسين أبي الهيجاء: ص 208.

[6] - ينظر: في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص 144/3.

[7] - ينظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934م إلى 1987م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/1989م: 74- 129. والقياس في اللغة العربية، لحسن عبد العزيز: ص154- 155.

وأجاز قولهم: (عاش الأحداث) بتضمين الفعل "عاش" معنى "لابس".

وأجاز قولهم: (فوّضت فلاناً بالأمر) بتضمين الفعل "فوّض" معنى "أناب" أو "وكل".

وأجاز قولهم: (عزف لحناً) بتضمين الفعل "عزف" معنى "أدّى".

وأجاز قولهم: (لعب دوراً) بتضمين الفعل "لعب" معنى "أدّى".

وأجاز قولهم: (قبل بالأمر) بتضمين الفعل "قبل" معنى "رضي".

ووفق هذا عرّف المجمع "التضمين" في قراره[1] بـ: «أن يؤدّي فعل –أو ما في معناه– في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التّعدية واللّزوم »، ويرى المجمع أنّه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثـة:

الأوّل: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

الثّاني: وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثّالث: ملاءمــة التّضمين للذّوق العربي.

وموضوع "التّضمين" موضوع متشعب بين مختلف علوم اللغة، دارت حوله كثيرٌ من البحوث قديماً وحديثاً[2]؛ بين مُنكر وموسّع له، وما يمكن أن نستخلصه من هذا كلّه هو أنّ تعريف المجمع للتّضمين يعدّ «أشمل وأمْرَن تعريف له على مدى معالجة هذه القضية، فقد ترفّع عن كثير من الخلافات فضلاً عن تصريحه بقياسية التّضمين »[3]، كما أنّ هذا القرار جاء تلبية للحاجة إليه؛ ولأنّ مت طلّبات العصر تستدعي أن تُسعَف العربية بمادة ضخمة، حتّى تساير الحياة الحاضرة ومتطلبات العصر المعقّدة[4].

وما يمكن أن نختم به مبحثنا حول **القياس** هو أنّ المحدَثين في تناولهم للقياس وفي أقيستهم النّحوية قد اتّكئوا على القدماء؛ فوجدوا في أقيستهم واختلافهم فيها مَخرجاً ورافداً لتجويز كثير من الأساليب والمصطلحات التي تطلبتها الحضارة المعاصرة.

---

[1] - ينظر: مجموع القرارات العلمية في خمسيناً عاماً، إخراج ومراجعة: محمّد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/القاهرة، (دط) 1984م: ص06.

[2] - ينظر في ذلك: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 183/1-196(وفيها مجموعة من البحوث حول التضمين)، في أصول اللغة، لمجمع اللغة: 234/4 (وفيه بحث لشوقي ضيف حول التضمين)، والنحو الوافي لعباس حسن: ص 564/2 وما بعدها.

[3] - مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لياسين أبي الهيجاء: ص 23.

[4] - ينظر: النّحو العربي نقد وبناء، لإبراهيم السامرائي، دار عمار/عمان، ودار البيارق/بيروت، ط1/1997م: ص184.

المبحث الرّابــع

التّعليـــل والتّأويــل بين القبـول والرّفض

جمعنا بين التّعليل والتّأويل في مبحثٍ واحدٍ لِمَا بينهما من تداخل وتشابه؛ ي ظهر في غرضهما الهادف إلى جعل النّص متّسقاً مع النّظرية اللّغوية أو التّصور النّظري المسبق؛ وهو ما سيظهر لنا جلياً في كلامنا الآتي؛ والذي نفهم منه أنّ التّأويل وسيلة يلجأ إليها النّحوي من أجل **التّعليل** لصورة إعرابية مخالفة للقواعد، ومما زاد من غموض وجوه التد اخل بين مصطلحي "التعليل" و"التّأويل" أنّنا لم نجد من النّحاة القدماء من عرّف التّأويل في الدّرس النّحوي، كما أنّ المحدَثين رغم تداركهم لهذا الأمر إلا أنّي لم أعثر –قدر جهدي– على مَن حاول أن يحدّد الفرق بين التّعليل والتّأويل في الدّراسات النّحوية، رغم كثرة من تناول "التّأويل النّحوي" سواء في مؤلّفات مستقلة ورسائل جامعية [1]، أو في فصول ضمن مؤلّفاتهم[2].

[1] - مثل: تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي، (كتاب لمصطفى السعدني)، والتأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه لليث الهيتي، جامعة بغداد)، والتأويل النحوي في كتب إعراب الحديث، لعائشة اللهيبي (رسالة ماجستير من جامعة أم القرى)، والتأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم الفهدي (رسالة دكتوراه من جامعة بغداد).

[2] - مثل كتاب: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء... لمحمد عيد.

يضاف إلى ما سبق أنّ عدداً من القدماء والمحدَثين ممّن انتقد النّحو العربي –والبصري خاصة– قد وجّه سهام نقده من خلال هذين العنصرين؛ باتّهام النّحاة بالإغراق في التّعليل والإكثار من التّأويلات البعيدة، ممّا أبعدهم عن المنهج العلمي السّليم.

أ)التّعليـل :

التعليل النّحوي ظاهرة يكاد يختص بها النّحو العربي دون غيره من الأنحاء في اللغات الأخرى؛ وهذا بشهادة **أبي حيان الأندلسي** (ت745هـ) الذي اطّلع على لغات كثيرة غير العربية فلم يجد فيها تعليلاً لِما يرد في لغتها؛ لأنّ اللغة لا تحتاج إلى تعليل؛ يقول : «ولقد اطّلعت على جملة من الألسن؛ كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنّفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أنّ الأ حكام التي اشتملت عليها لا يحتاج إلى تعليل أصلاً، وأنّ تركيب كلّي يحتاج فيه إلى نصّ من السّماع»[1]، وقد نال موضوع التّعليل في النّحو العربي نصيباً كبيراً من اهتمام القدماء والمحدثين؛ منذ زمن **الحضرمي** (ت117هـ) إلى يومنا هذا[2].

ولقد اجتهدت –قدر جهدي– في العثور على تعريف للتّعليل النّحوي لدى القدماء فلم أوفق؛ على الرّغم من أنّهم اعتنوا به منذ نشأة النّحو العربي، أمّا عند المحدثين فربّما كان أوّلهم **مازن المبارك** الذي قال: «العلّة في النّحو فهي –على ما نرى– الوصف الّذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم، أو بعبا رة أوضح هي الأمر الذي يزعم النّحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيّناً من التّعبير والصّياغة »[3]، كما عرّف **حسن خميس الملخ** التّعليل النّحوي بأنّه «تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وَفْق أصوله العامة»[4].

وقد **عدّ ابن السّراج** (ت 316هـ) "العلّة النّحوية" أصلا مستقلاً من أصول النّحو [5]، وتبعه من المحدَثين **محمّد عيد** –كما مرّ سابقا [1]– الذي حاول أن يدخل أصولا جديدة منها

---

[1] - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحوي، تح: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن/1947م: ص230.

[2] - ينظر تفصيل هذا في كتاب: نظرية التّعليل في النحو العربي، لحسن خميس الملخ.

[3] - النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط1965/1م: ص90.

[4] - نظرية التّعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ص 29.

[5] - هذا ما أوردته خديجة الحديثي، نقلا عن الخصائص، ولم أعثر على هذا الرأي لابن السراج لا في أصوله ولا في خصائص ابن جني. ينظر كتابها: الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (دط) 1974م: ص124 و128.

"التّعليل"، هذا خلافاً للأغلبية الذين يمثلهم من القدماء **الأنباري** (ت577هـ) و**السّيوطي** (ت911هـ)، ومن المحدَثين **سعيد الأفغاني** (ت1997م)، و**علي أبو المكارم** (ت2015م)، و**محمود نحلة**، و**خديجة الحديثي**[2] (ت2018م)...إلخ؛ الذين تناولوا العلّة باعتبارها ركناً من أركان القياس؛ «ويبدو أنّ إلحاق "العلّة" بالقياس يرجع إلى تركيز هؤلاء العلماء على العلّة القياسية، ومن يراجع موقف **الأنباري** من العلة النّحوية واشتراط التّأثير أو الدّوران في العلّة، وهما الطّرد والعكس، ورفضه تعليل الحكم بعلّتين، يدرك أنّ الأنباريّ لم يكن يتحدّث إلاّ عن العلّة الموجبة للحكم المستخدمة في العملية القياسية وبخاصة قياس العلّة »[3]، ومعنى هذا أنّ **الأنباري** (ومن تبعه) يفرّقون بين العلل الموجبة للحكم، وتلك المجوزة التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام، ولذلك ألحقوا العلل النّحوية بالعقلية لا الشّرعية، فجعل الأولى ركناً من أركان القياس وأولوها العناية، ولم يعيروا التّعليلات الأخرى التي استخدمها النّحاة لتسويغ القواعد وتبريرها اهتماماً تنظيرياً وإن كانوا قد أكثروا من استعمالها عملياً في مسائلهم النّحوية[4].

وهذا الأمر يلفت انتباهنا إلى أنّ هناك فرق بين "العلّة" و"التّعليل"؛ فـ"العلّة" هي الدّاخلة في العملية القياسية، والتي وُضعت لها القوانين، وأصّلت نظرياً على أنّها علل موجبة للحكم، وتتّسم بالتّأثير والدّوران، وهي داخلة في علم "أصول النّحو"؛ لأنّها جزء لا يتجزأ من أركان القياس، وهي التي تنبني على أساسها القواعد والأحكام، وتأتي قبل هذه القواعد، وذلك على خلاف "التّعليل" الذي يأتي بعد التّقعيد لا قبله لتسويغ تلك ا لقواعد، وهو لا يتعدّى أن يكون أمارات ودلالات على الأحكام، ويهدف إلى بيان وجه حكمة العرب فيما نطقت، وهذا التّعليل بمثابة مسلك من مسالك النّحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام، فهو أصل من أصول التّفكير النّحويّ عندهم؛ وليس أصلاً من "أصول النّحو"[5].

-دوافع "التّعليل" عند النّحـاة:

---

[1] - ينظر الصفحة100 هامش2 من هذا البحث، وكتابه: أصول النحو في نظر النحاة : ص 09 .

[2] - ينظر: في أصول النحو للأفغاني: ص97، وأصول التفكير النّحوي لأبي المكارم: ص111-117، وأصول النّحو العربي لنحلة: ص124-134، والشاهد وأصول النحو للحديثي: ص 124-129.

[3] - أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، لمحمد صالح: ص 351.

[4] - ينظر: أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، لمحمد صالح: ص 351.

[5] - ينظر: أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، لمحمد صالح: ص 354-355.، والشاهد وأصول النحو، للحديثي: ص 128.

تختلف وجهة النّظر في تفسير سبب لجوء النّحاة للتّعليل بين القدماء والمحدثين؛ في كثير من الوجوه، وذلك نظراً لاختلاف رؤية الفريقين للغة العربية الفصحى؛ حيث اعتبرها القدماء توقيفية من الله تعالى، وبرزت فيها حكمته؛ فهي نسيج مت كامل كلّ خيط فيه نسج لحكمة ما، وما على العالِم إلاّ محاولة استخراج هذه الحكمة أو العلّة، أمّا المحدَثون وخاصة الأوائل منهم والمتأثرين بالمنهج الوصفي فاعتبروا العربية لغة كباقي اللغات البشرية؛ رموز اعتباطية، ليس من مهمّة العالِم أن يبحث عن علل تشكّل هذه الرّ موز وعلاقاتها ببعضها البعض، كما تتبع المحدثين دوافع التّعليل عند القدامى بالتّحليل تارة وبالرّد تارة أخرى؛ وفيما يلي تفصيل لذلك، ونبدأ بدوافع التّعليل عند القدماء:

1) أنّ العرب علّلوا لمنطقهم، ومن حقّ النّحاة أن يأخذوا عنهم ما علّلوا به؛ حيث حكى **الأصمعي** (ت216هـ) عن **أبي عمرو بن العلاء** (ت154هـ)، قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول "جاءته كتابي"! قال: نعم، أليس بصحيفة؟

يقول **ابن جنّي** (ت392هـ) الذي أورد هذه الحكاية: «أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرّفوا، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكَره، فلا يهتاجهم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعَلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك»[1].

2) التّعليل النّحوي يكشف حكمة الله في الصّيغ وأوضاع الكلام : حيث ذكر **السّيوطي** (ت911هـ) أنّ صاحب (المستوفي في النّحو)[2] قال: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنّها في غاية الوثاقة، وإذا تأمّلت عللها عرفت أنّها غير مدخولة ولا متسمّح فيها ... وذلك أنّ هذه الأوضاع والصّيغ، وإن كنّا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع؛ بل على وجه الاقتداء والإتباع، ولابدّ فيها من التّوقيف، فنحن إذا صادفنا الصّيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنّها كلّها أو بعضها من وضع واضع حكيم –جلّ وتعالى– تطلبنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب»[3].

---

[1] - الخصائص: 249/1، وينظر: ص 238/1-239.
[2] - وهو أبو السعد علي بن مسعود الفرخان (القرن6هـ) ، وكتابه هذا مطبوع ومُحقق.
[3] - الاقتراح في علم أصول النّحو: ص 173.

3) أنّ هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونياتهم عند المنطق، وما على النّحويّ إلاّ البحث عنها واستخراجها : يقول **الخليل بن أحمد** (ت 170هـ): «إنّ العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة فيما علّلتُه منه، فإن أكن أصبتُ العلّة فهو الذي التمست ... فإن سُمح لغيري علّة لما عللتُه من النّحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها »[1]، ويقول **سيبويْه** (ت 185هـ): «وليس شيء ممّا يضطرّون إليه، إلاّ وهم يحاولون به وجهاً »[2]، وربّما كان لمقالة هاذين العالمين أثر بالغ في إقدام النّحاة على التّعليل والتّوجيه بصورة مفرطة.

كما نجد في القرن الثالث وبعده من يؤيد هذا الرّأي؛ منهم : **الحسين بن موسى الدّينوري** (ت289هـ) الذي يقول: «اعتلالات النّحويين صنفان: علّة تطرد على كلام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم»[3]، وشبيه بهذا كلام **لابن السّراج** (ت316هـ) جاء فيه: «وضربٌ آخر يسمّى علّة العلّة؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوبا... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب؛ وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»[4].

وقد عقد **ابن جنّي** (ت392هـ) باباً في أنّ العرب قد أرادت من العلل ما نسبناه إليها؛ جاء فيه قوله : «اعلمْ أنّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنّفس به مُسْكة وعِصمة؛ لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب؛ من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها»[5].

4) ومن دوافع وأهداف التّعليل كذلك : إثبات الأحكام النّحوية؛ وقد عقد **الأنباري** (ت577هـ) فصلا في رسالته (لمع الأدلة) سماه: "في إثبات الحكم في محل النّصّ : بماذا ثبت بالنّصّ أم بالعلّة"؟ قال فيه: «الحكم إنّما يثبت بطريق مقطوع به وهو النّصّ، ولكن العلّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم »[6]، ويرى أنّه لو كان ثابتاً بالنّصّ لا بالعلّة لأدّى ذلك إلى سدّ باب القياس؛ لأنّ القياس حمل فرع على أصل بعلّة جامعة، وإذا فقدت العلّة الجامعة

[1] - الإيضاح في علل النّحو، للزجاجي: ص 69.
[2] - الكتاب: ص 32/1.
[3] - الاقتراح في علم أصول النّحو، للسيوطي: ص 175-176.
[4] - الأصول: ص 35/1.
[5] - الخصائص: ص 237/1. وينظر: الأصول لابن السراج: ص 37/1.
[6] - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ص 122.

بطل القياس[1]، ويمكننا – أيضاً– أن نلمس ارتباط العلّة بالحكم بوضوح في تعريف "الحكم" عند الأصوليين؛ حيث يرون أنّ الحكم هو ما توجبه العلّة[2].

هذه أبرز دوافع إقدام النّحاة القدامى على التّعليل، كما فُهمت من تصريحاتهم التي مرّت؛ وقد وقف منها بعضُ المحدثين موقف المشكّك؛ يقول **محمد عيد**: «الحقيقة أنّ ذلك كلّه تسويغ لما حدث؛ وليس حقيقة ما حدث، أمّا الحقيقة فهي وقوع النّحاة في تعليلهم تحت نفوذ التّعليل الأرسطي»[3]؛ ويرى من جهة أخرى أنّ حكمة الله ونية العرب ممّا لا يدخل في طوق الباحث، لأنّها أمور غيبية لا شأن لها باللغة، وما نقل عن العرب تعليل ساذج لا يقاس بما صنعه النّحاة من غرائب العلل[4].

كما اجتهد البعضُ الآخر – من المحدَثين– في طرح دوافع أخرى للتّعليل النّحوي، تكون أكثر منطقية وقبولاً؛ أبرزها[5]:

1) **طبيعة العقل البشري**: الذي يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أيّ ظاهرة مهما كان نوعها؛ فيطمح إلى تفسيرها، وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها، ويتأثر سعي العقل البشري في اكتشاف ما وراء الظاهرة، ثمّ تفسيرها، بموقف المرء الفكريّ من الكون والحياة، والمستوى الحضاريّ الذي وصل إليه؛ كما أنّ النّفس والعقل البشريان يأنسان بثبوت الحكم لعلّة؛ وهذا ما عبّر عنه **أبو البقاء العُكْبَري** (ت616هـ) بقوله: «النّفوس تأنس بثبوت الحكم لعلّة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس »[6]، فالعقل البشري والنّفس البشرية يحيطان ما يستطيعان من المعارف الإنسانية بسياج من التّعليل، يؤطّرها ويوضحها ويفسّرها، كأنّه حماية للمعرفة من التّشكيك أو الضياع أو الاختلاط مع المعارف المختلفة اختلاطاً يؤدّي إلى ضياع معالمها[7].

2) **طبيعة النّحو الاجتهادية**: حيث اعتبر النّحاة أنّ أعلى مستويات الاجتهاد هو تفسير الظاهرة بضروب التّعليل المختلفة، وأنّ باجتهاداتهم هذه سيرتقون بالنّحو العربي من مستوى

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 121. و الاقتراح، للسيوطي: ص 181-182.
[2] - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ص 101/1، والاقتراح للسيوطي: ص 184.
[3] - أصول النحو في نظر النحاة: ص 125.
[4] - ينظر المرجع نفسه: ص 125. وينظر الصّفحات: 136-137 و148-149.
[5] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، لحسن خميس الملخ: ص95-99.، وتيسير النحو العربي عند عباس حسن (رسالة دكتوراه، لعبد الله بن حمد الحسين/جامعة أم القرى1432هـ): ص183-185.
[6] - التّبيين عن مذاهب النّحويين تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي/بيروت (دط) 1406هـ، 1986م: ص 189.
[7] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي لحسن خميس الملخ: ص 96.

الملاحظات إلى مستوى العلم المضبوط؛ فالنّحو العربيّ قام في تشكّله على ركيزتين أساسيتين؛ هما: **الوصف** ثم **التفسير**؛ وقد تمثّل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أمّا التّفسير فهو اجتهاد من النّحويّ في تعليل القاعدة المستخلَصة من الوصف يفسّرها وفق مؤثّرات مختلفة؛ منها قدرته العقلية وثقافته، ومذهبه الدّيني، وخبرته اللّغوية، وقد دفع النّحاة إلى التّعليل أنّ القاعدة النّحوية مبنية ع لى استقراء جزئي، والتّعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحّة القاعدة من جهة أخرى[1].

ومنه رأى الباحث **حسن خميس الملخ** أنّ النّحو العربي «متساوق في خطّين : خطّ الثّبات، ويمثّله الوصف، وخطّ التّغيّر، ويمثّله التّعليل، وقد أدرك النّحاة منذ **الخليل بن أحمد** هذه الثّنائية في النّحو »[2]، فجاء عن **الخليل** (ت 170هـ) قوله: « فإن سُمح لغيري علّة لما عللتُه من النّحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها »[3]، وعن **ابن جنّي** (ت 392هـ) قوله: «فكلّ مَن فُرِق له عن علّة صحيحة، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمْرو فكره»[4].

3) **تعليم النّحو**: من الطّبيعي أن يسأل الطّلاب عن علّة أيّ شيء يطرح عليهم في أثناء عملية التّعليم؛ ومنها عملية تعليم النّحو العربي، وأسئلة الطّلاب تحثّ ذهن النّحاة على التّفكير بعلّة مناسبة مقنعة يتّخذون منها وسيلة لشرح حكم نحويّ، أو تقريره، أو إق ناع المتعلّمين به، يقول **تمام حسان** (ت2011): «ولابدّ لإنجاح عملية التّعليم من هذا التّفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب، ذلك ما يحدث عند التّطبيق وعند الإعراب والتّحليل، فقد يأتي التّلميذ بمثال ينصب فيه فاعلا، فيصحّح المعلّم له خطأه، فيكون التّلميذ بموضع السّائل، إمّا بلسان الحال أو بلسان المقال، عن هذا التّصحيح : "لماذا" كان التّصحيح على هذا النّحو؟ فلابدّ أن يقول المعلّم: "لأنّه" فاعل، ولو لم يقلها ما تمّت عملية التّعليم»[5].

هذه جلّ دوافع **التّعليل** التي ذكرها المحدَثون، ويمكن أن نُضيف دافع رابع غفل عنه هؤلاء ولم يشيروا إليه[6]؛ وهو:

---

[1] - ينظر: المرجع نفسه: ص 99 و100.
[2] - المرجع نفسه: ص 99 .
[3] - الإيضاح في علل النّحو، للزجاجي: ص 69.
[4] - الخصائص: ص 190/1.
[5] - الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ص 167.
[6] - هذا وفقا للمؤلفات التي استطعت الاطّلاع عليها قدر جهدي.

4) **الانتصار للرّأي الخاص وللمذهب النّحوي** : فإذا كان إثبات الحكم النّحوي دافع من دوافع التّعليل – كما مرّ– فإنّ الذي أدّى إلى الإكثار من التّعليل هو الخلاف النّحوي والانتصار للرّأي الخاصّ؛ فمنذ نشأة النّحو عند العرب نشأ معه ال خلاف بين النّحاة، حتى بين نحاة المذهب النّحوي الواحد، وكان كلّ طرف ينتصر لرأيه بالعلل التي يهتدي إليها ويرى أنّها تعجز خصمه وتلجمه، وهذا يظهر جلياً في القرن الثالث الهجري؛ حين اشتدّ التنافس بين المدرستين؛ البصرية والكوفية، وقد استقرت العلل واتّسع البحث فيه ا، وأصبحت ممّا يفخر النّحاة بمعرفته والاهتداء إليه؛ يكتبون فيها ويناقشون ويجادلون.

فأبوا **العباس المبرّد** (ت285هـ) حكى عنه **أبو إسحق الزّجاج** (ت311هـ) قال: «لمّا قدم المبرِّد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته فلمّا فاتحته ألجمني با لحجة وطالبني بالعلّة وألزمني إلزامات لم أهتدي إليها »[1]، وتقول عنه **خديجة الحديثي** (ت2018م): «كان شديد الاهتمام بالتّعليل يتّخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث، وكانت له يد طولى وحظ في التّعليل ... حتّى كانت المطالبة بالعلّة هي السّلاح الذي شهر في مناقشاته مع **الزّجاج** ومن معه من حلقة **ثعلب**، كما وقف في وجه **سيبويه** لأنّه قبل قول **الخليل** خالياً من التّعليل، فخالفه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلّها حول الحكم النّحوي إنّما كان في كثير منها حول علّة ذلك الحكم»[2].

وقد ألّف **أبو البركات الأنباري** (ت577هـ) كتابه (أسرار العربية) وهو يُعنى فيه بمسائل النّحو ويشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل، كما ألف كتابين آخرين هما (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة في أصول النّحو)؛ قال في مقدّمة الكتاب الأوّل : «وبعد، فإنّ جماعة من الأصحاب اقتضوني ... تلخيص كتاب في جدل الإعراب مُعر ىً عن الإسهاب مجرّد عن الإطناب؛ ليكون أوّل ما صنّف لهذه الصّناعة في قوانين الجدل والآداب؛ ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناقشة سبيل الحقّ والصّواب، ويتأدّبوا به عند المحاورة أو المذاكرة والمضاجرة في الخطاب »[3]، والعلل عند **الزّجاجي** (ت311هـ) ثلاثة أضرب: علل **تعليمية:** يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورية لتحقيق غاية النّحو التّعليمية، و**قياسية:** نستطيع بها مجاراة العرب فنقيس على كلامهم، في حين أنّ العلّة

[1] - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري: ص 171.
[2] - الشاهد وأصول النّحو : ص 319.
[3] - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ص 35-36.

الثّالثة وهي **الجدلية:** فليس فيها فائدة لا للنّحو ولا للغة؛ وإنّما هي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنّظر[1].

-موقف النّحاة من التّعليل:

وقف النّحاة القدماء موقفين متباينين من العلل والتّعليل النّحوي؛ بين منتقدين ومدافعين، وقد تأثّر المحدَثون بحجج كلّ فريق، فانقسموا -كذلك- إلى معارضين للتعليل ومؤيّدين له؛ فقضية انتقاد التّعليل والإفرا ط فيه ليس قضية وليدة النهضة الحديثة؛ بل هي قديمة قدم النّحو العربي؛ وهذا ما سيظهر لنا من خلال ما يلي:

1) المؤيدون للتّعليل النّحوي من القدماء والمحدثين:

يظهر لنا أنّ مهاجمة علل النّحاة أمر بدأ منذ زمن الرّعيل الأوّل من النّحاة، في القرن الثاني للهجرة؛ ففي كلام **الخليل** (ت170هـ) الذي سبق ذكره[2]؛ والذي ذكر فيه بأنّ «العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله ...»، ويظهر أنّه كان يرد به على بعض المشكّكين في جدوى التّعليل، وكلّما ظهرت دعاوي تنتقد تعليل النحاة، تصدّى لها عَلَمٌ من أعلام النّحو؛ يذود عنها ويدحض أدلة منتقديها؛ **فابن جنّي** (ت392هـ) عقد باباً (في الرّد على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسِه عن إحكام العلّة) وقال فيه: «اعلمْ أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسّف بأكثر من ترى؛ وذلك أنّه لا يَعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنّ ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ، وهذا كقولهم: يقول النّحويون إنّ الفاعل رَفْعٌ، والمفعول به نَصْبٌ، وقد ترى الأمر بضدِّ ذلك؛ ألا ترانا نقول: "ضُرِبَ زيدٌ" فنرفعه وإن كان مفعول به، ونقول : "إنّ زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: "عجبت من قيام زيدٍ" فنجره وإن كان فاعلاً»[3]، ثمّ يردّ عليهم مُبيناً أنّ طعنهم في العلّة -بهذا الشّكل- هو هوس ولغو وجهل؛ يقول : «ومثل هذا يُتْعِب مع هذه الطّائفة، لاسيّما إذا كان السّائل عنه مَنْ يلزم الصّبرُ عليه، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهَوَس وذا اللّغوُ؛ ألاَ ترى أنّه لو عرف أنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كلّ مَن كان فاعلاً في المعنى؛ وأنّ الفاعل عندهم إنّما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا

---

[1] - ينظر: الإيضاح في علل النّحو: ص 64-65.
[2] - صفحة 147 ، وينظر: الإيضاح في علل النّحو، للزجاجي: ص 69.
[3] - الخصائص: ص 184/1.

المضعوف السّؤال، وكذلك القول على المفعول أنّه إنّما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضلة»[1].

وهكذا كانت آراء المؤيّدين للتّعليل النّحوي تظهر –غالبا– كردّة فعل على طعن وُجّه للتّعليل وأهميته، كما فعل الإمام **أبو الحسن بن خروف** (ت610هـ) حين ألّف كتاب (الزّهو في الرّد على من نسب السّهو إلى أئمة النّحاة) فردّ به على **ابن مضاء**[2](ت592هـ) الذي طعن في علل النّحاة، وقد مرّ بنا دفاع **الفرخان** (ق6هـ) على علل النّحاة[3]؛ حيث أطلق على هؤلاء المنتقدين صفة "غفلة العوام"، ويؤكّد أنّ التّعليلات مستنبطة بالفكر والرّوية؛ لهذا لا تكون مشهورة عند الجمهور؛ لأنّها لا تفيد في معرفة الأحكام بقدر ما تفيد في معرفة حكمتها، ويؤكّد من جهة أخرى أنّ علل النّحو اجتهاد من النّحويّ، قد يصيب بها وقد يخطئ؛ لهذا وضع إطاراً عاماً يصلح أن يكون منهجاً في دراسة علل النّحو وتحليلها[4].

وتابع **تاج الدّين الإسفراييني** (ت684هـ) **الفرخان** في دفاعه عن علل النّحو؛ وذلك في مقدمة كتابه (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة) حيث بيّن فيها فضل النّحو وشرفه، ووثاقة براهينه ودلائله، وأكّد أنّ علل النّحو قد لا يفهمها إلاّ من ينشط ذهنه للتّسليم بالأمور العقليّة مع فضل تدرّب واستقراء؛ يقول: «دلائله وإن كانت لا تنتهي إلى حيث لا يتوجه الشّك إليها إلاّ أنّها جلية، تكون يقيناً عند صاحب الذوق السّليم، والطّبع المستقيم، وذلك أنّ مقدّماتها أكثرها ما هو ذائع مقبول عند الذّهن الحادس، والقريحة الثّاقبة، ويصدّق بها العقل ...، وما سبق إلى أوهام بعض العوام من أنّ عللها ضعيفة، ومستمسكاتها سخيفة ...، فلقصورهم عن منتهاها، ووقوفهم دون أقصاها، فإنّ مطلبها عسرٌ صَعْبُ القياد»[5].

وقد سار **السّيوطي** (ت911هـ) على هذا النّهج؛ نهج الدّفاع عن علل النّحاة؛ بدليل حرصه على جمع الآراء التي تنتصر لتعليلات النّحاة، في كتابه الشّهير (الاقتراح في علم أصول النّحو)[6].

وفي القرنين التّاسع عشر والعشرين؛ قرني إحياء النّحو العربي وبعثه من جديد، تجدّد الهجوم على علل النّحاة؛ من طرف مُقلّدين لبعض النّحاة القدامى، كابن فارس، وابن

---

[1] - المصدر نفسه: ص 184/1. وينظر: ص 237/1-238.
[2] - ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان: ص 231.
[3] - والفرخان هو صاحب (المستوفى في النّحو)، ينظر الصفحة: 145 من هذا البحث، والاقتراح للسيوطي: ص 173.
[4] - ينظر : نظرية التّعليل في النّحو العربي لحسن الملخ: ص 212-213.
[5] - فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة تح: عفيف عبد الرحمن، إربد(دط)1981م: ص7-8.
[6] - ينظر الصفحات: 173-175 منه.

الطّراوة، وابن مضاء، وابن سنان الخفاجي، أو لبعض المستشرقين الذين هاجموا من بين ما هجموا التّعليل النّحوي، تحت غطاء الدّراسة العلمية الموضوعية للغة العربية وتراثها النّحوي، فجاءت ردّات الفعل أقوى ممّا توقّع هؤلاء، من طرف نخبة من أبناء الأزهر الشّريف؛ كـ **محمد عرفة** الذي تصدّى لكتاب (إحياء النحو) **لإبراهيم مصطفى** (ت1962م)؛ الذي بناه على هدم "نظرية العامل" وما بنيت عليه من تعليلات [1]، ويصرخ **علي النّجدي ناصف** (ت1982م) في وجه من يَضِيقون بعلل النّحو قائلاً : «أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار، والسّؤال عن المجهولات والإنكار في الحجاج؛ فالنّحاة بما أوتوا من هذا إنّما يستجيبون للطّبع المستتير في استنباط المسائل وعرضها على النّاس، فترضى العقول وتطمئن القلوب؛ وتأخذ ما تأخذ عن بينة، وتدع ما تدع عن بينة»[2].

كما قَبِل بعضُ المحدَثين التّعليل النّحوي المفيد للعملية التّعليمية و البعيد عن القضايا المنطقية؛ ومن هؤلاء : **أحمد عبد الستار الجواري** (ت1988م)؛ الذي يقول : «وليس بين الباحثين أو المدرسين من ينكر أنّ الدّارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث، كثيراً ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ويتساءل عن الأسباب ا لتي سبّبتها والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من إثارة التّفكير لا سبيل إلى حدّه أو الوقوف في وجهه ... وإذن فالبحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً على الإطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحدّ ذاته، ولكنّه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدّراسة اللّغوية وأهمل أصولها واشتغل بالتّعليل المنطقي المجرّد»[3].

وهذا الرّأي –الوسط– سار عليه جَمْع من المحدَثين؛ **كعبد الرّحمن أيوب** (ت2013م)؛ الذي لا ينكر إمكانية ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم، ولا بأس عنده من تسمية مثل هذا الارتبا ط تعليلاً؛ فهو لا يعارض –مثلا– تعليل النّحاة حذف حرف العلة في الفعل (يقوم) عند وقوعها بعد أداة جزم بالتقاء السّاكنين؛ لأنّه من الثّابت في هذه الحالة اقتران ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى اقتراناً مطرداً، أمّا الظاهرة الأولى فهي عدم وجود (الواو) في صيغة الفعل في الجملة "محمد لم يقم"، وأمّا الظاهرة الثّانية فهي سكون

[1] - ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد عرفة: ص 218-219 .
[2] - سيبويه إمام النّحاة: ص 44.
[3] - نحو التّيسير دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط3/ 1984م: ص 49.

آخر الفعل، ووجود أداة الجزم فيه؛ ولمّا كان هذا الاقتران مطرداً، فإنّ **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م)؛ لا يرى بأساً من تقريره كقاعدة؛ ولا اعتراض على هذا النّوع من التّعليل[1].

كما يرى **مـازن المبارك** ضرورة ترك الإلحاح في السّؤال عن العلّة، وأن نكتفي منها بما يحقّق غاية النّحو من تعليم وضبط للّغة، ويرى أنّ "العلّة" في اللّغة تبع للغة نفسها، واللغة ملك المجتمع، والمجتمع في تطوّر دائم وليست العلّة اللّغوية بنت المنطق الثّابت الذي لا يعرف إلاّ الاطّراد في الحكم ولا يترك للشّذوذ سبيلاً إليه[2].

ونُضيف لهؤلاء (وهم الذين قبلوا التّعليل النّحوي بشرط عدم المبالغة فيه، والاكتفاء منه بما يُحقّق العملية التّعليمية): الشّيخ **محمد الخضر حسين** (ت1958م)[3]، **وعبد الحميد حسن**[4]، و **عباس حسن** (ت1979م)[5]، **وفؤاد علي مخيمر** (ت2002م)[6]، **وسيد رزق الطّويل**[7] (ت1998م)، **وتمام حسان** (ت2011م) في أحد مواقفه[8]... إلخ، ومُجمل موقف هؤلاء من التّعليل النّحوي هو عدم الإفراط فيه، ووجوب إرجاع النّظر في هذه العلل وردّ بعضها؛ لأنّها ليست على درجة واحدة من الصّحة والقوة، وقد عبّر **علي النّجدي ناصف** (ت1982م) عن موقفهم هذا حين قال: «ونرجع النّظر في علله، لا نبقي منها إلاّ ما يتّصل بالمعنى، ويتّفق مع طبيعة البيان الرّفيع والذّوق الصّحيح، فإذا ما خلصت المادة، واستقامت على ما نريد رجعنا إليها نسلكها في نظام التّأليف الحديث، ونجلوها في معرض من لغته العتيدة»[9].

2) المنتقدون للتّعليل النّحوي من القدماء والمحدَثين:

كما ذكرنا في الصّفحات السّابقة [10] وهو أنّ الاتّجاه المعارض للتّعليل النّحوي وخاصة المبالغة فيه اتجاهٌ ظهر منذ القرون الأولى من نشأة النّحو العربي؛ ومن أقدم الذين صرّحوا بهذه المعارضة نجد من المشرق **ابن سُرّنان الخفاجي** (ت466هـ) الذي كان يقول : «فأمّا

---

[1] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسّسة الصباح/الكويت (دط) (دت): ص 29-30.
[2] - ينظر: النّحو العربي، العلة النّحوية: ص 163-164.
[3] - ينظر: دراسات في العربية، المكتب الإسلامي/دمشق، ط2/1960م: ص 194-195.
[4] - ينظر: القواعد النّحوية مادتها وطريقتها، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2/1952م: ص233-238.
[5] - ينظر: النّحو الوافي: ص 1/8-9، 1/68-69.
[6] - ينظر: فلسفة عبد القاهر الجرجاني النّحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة للنشر والتّوزيع، (دط) 1983م: ص121.
[7] - ينظر: اللسان العربي والإسلام، معاً في معركة المواجهة، سلسة دعوة الحق/1986م: ص118.
[8] - وهو التعليل في العملية التعليمية، ينظر: الأصول: ص 167، والصفحة151 من هذا البحث.
[9] - سيبويه إمام النّحاة: ص 46.
[10] - ينظر الصفحات: ص 150-160.

طريقة التّعليل فإنّ النّظر إذا سُلط على ما يُعلّل النّحويون به، لم يثبت معه إلى الفذّ الفرد؛ بل ولا يثبت شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول : هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك»[1]، ومن المغرب (الأندلس) نجد **ابن الطّراوة** (ت528هـ) الذي تفرّد بآراء خالف فيها جمهور النّحاة [2] منها ما يتعلق بالتّعليل؛ فاعترض فيه على عدد من علل النّحـاة منها : علة قياس الشّبه في الإعراب والعمل، وعلة المضارعة بين الاسم والفعل المضارع، وعلل المنع من الصّرف[3].

وقد كان المذهب الفقهي الظّاهري دافعاً لمعارضة علل النّحو، عند **ابن حزم** (ت456هـ) و**ابن مضاء** (ت592هـ)؛ فالعلل النّحوية عند **ابن حزم** «كلّها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتّة»[4]؛ فاللّغة –عنده– في ضبطها ونقلها سُمعت هكذا من أهلها؛ وما عدا هذا ففاسد متناقض كذب؛ لأنّ قولهم: كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا، شيءٌ يعلم كلّ ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدّة ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك[5].

وقد دعا **ابن مضاء** صراحة إلى إلغاء العلل النّحوية؛ ولا سيما العلل الثّواني والثّوالث؛ يقول: «وممّا يجب أن يسقط من النّحو : العلل الثّواني والثّوالث؛ وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا : "قام زيدٌ" لمَ رفع؟ فيقال : لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول : ولم رفع الفاعل؟ فالصّواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من ع رف أنّ شيئاً ما حرام بالنّص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره»[6]، وفي نهاية ردّه على النّحاة أبان **ابن مضاء** (ت592هـ) عن مذهبه في العلل فقال: «فممّا يجب أن يسقط من النّحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً؛ كاختلافهم في رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسا ئر ما اختلفوا فيه من العلل الثّواني وغيرها ممّا لا يفيد نطقاً،

---

[1] - سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية/بيروت، 1402هـ، 1982م: ص38.

[2] - ينظر: نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، الشيخ محمّد الطنطاوي، دار المعارف/القاهرة، ط2 (دت): ص229. وينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن طراوة النّحوي، تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب/بيروت، ط1416/2هـ، 1996م: ص32-33.

[3] - ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: 27، 49، 98 .

[4] - رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس: 302/4، وينظر: 217/4، 349.

[5] - ينظر: رسائل ابن حزم الأندلسي: ص 302/4.

[6] - الرد على النّحاة، تح: محمّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1979/1م: ص126.

كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول؛ فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً»[1].

كما نجد عند **أبي حيان** (ت745هـ) (الذي كان متأثّراً بالمذهب الظاهري) نوعاً من الرّفض للعلل النّحوية؛ فقد حاول أن يخفّف من تغلغل التّعليل في النّحو العربي؛ فأخذ من المذهب الظاهري ما يتمشّى مع منهجه ورغبته في تيسير النّحو وتسهيله، فجاء موقفه وسطاً بين موقف ابن مضاء، وموقف جمهور النّحـاة وإن خاض في تعليلاتهم أحياناً[2].

وفي العصر الحديث حظي كتاب (الرّد على النّحاة) باهتمام العديد من الباحثين الذين وجدوا فيه مُبتغى كانوا يطلبونه، وفي النّتائج الّتي انتهى إليها وجدوا تعبيراً عمّا في نفوسهم تجاه علم النّحو؛ ذلك أنّ في نفوس الدّارسين اليوم محاولات لإصلاح النّحو وتجديده، والنّيل من طرائقه القديمة، فكان من أوّل المتأثرين به محقّقه سنة 1947م الدّكتور **شوقي ضيف** (ت2005م) الذي ساير مؤلف (الرّد على النحاة) في الإبقاء على وصف الطبيعة الأولى؛ أو بعبارة أدقّ على وصف حكم الباب، وما يتضمّنه هذا الحكم من علّة أولى معقولة، أمّ ا العلل الثّواني والثّوالث فينبغي نفيها من النّحو؛ لأنّها لا تكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما تكسبنا حِكمتهم في كلامهم وصيغ عباراتهم، وهي حكمة لا تفيد النّاطقين بالعربية شيئاً في نطقهم[3]، ورأى في موضع آخر : أنّ أكثر العلل تخرج عن الغاية من النّحو؛ و هي صحّة النّطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسمّيه فلسفة العلل النّحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أيّ طائل نحويّ[4].

وقد وصف **مهدي المخزومي** (ت1993م) النّحو العربي في القرن الرّابع الهجري، بأنّه «في متاهة من التّعليلات والتّفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة »[5]، وأنّ في هذه التّعليلات تفاهة[6]، كما قال في مقدّمة أحد كتبه : «فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تامّا، وأُلغي معها ما استتبعَتْ من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدّرس النّحوي، وأبطلتُ فيه جميع التّعليلات التي لا تستندُ إلى استعمال، وحذفـت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف

---

[1] - المصدر نفسه: ص 137.
[2] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، لحسن خميس الملخ: ص 209.
[3] - ينظر: مقدمة كتاب "الرّد على النحاة"، تح: شوقي ضيف: 37. وينظر: تجديد النّحو، دار المعارف القاهرة، ط6 (دت): ص11-43، وتيسير النّحو التّعليمي قديماً وحديثاً، دار المعارف/القاهرة، (دط) 1986م: ص79-165.
[4] - ينظر: مقدمة الإيضاح في علل النّحو للزجاجي: الصفحات : د ، هـ .
[5] - أعلام في النّحو، دار الجاحظ للنشر (دط) 1980م: ص85.
[6] - أعلام في النّحو، لمهدي المخزومي: ص 111.

النّحاة بالجدل العقليّ، وتمسّكهم بفكرة العمل »[1]، وكان تحمسه لإلغاء فكرة العامل جعله يحصر النّحو في أوّل مستوياته؛ وهو مستوى تقرير الأحكام، إذ كان يكتفي بتسمية الكلمة فاعلا أو مفعولاً أو خبراً، أو ما شابه، ثمّ يذكر الحكم لإعرابي، ويمنع النّحوي حقّه في تفسير الأحكام التي يقرّرها.

ومع إنكار **المخزومي** (ت1993م) للعلّة النّحوية إلاّ أنّه علّ لجرّ الأسماء الممنوعة من الصّرف بالفتحة بدل الكسرة بقوله: «لئلاّ يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذفت ياؤه تخفيفاً»[2]، ويعقّب الباحث **حسن الملخ** على تعليله هذا متعجباً : «فكيف تأتّى للعربي أن يتوقع هذا الاشتباه فيجتنبه ابتداءً؟ وأين الاشتباه في الإضافة إلى ياء المتكلّم في نحو : "مساكن" في جملة: "نعيشُ في مساكنَ حديثة"؟»[3]، كما قال **المخزومي** في أكثر من موضع من كتابه بالأصل والفرع في أ دوات الاستفهام؛ حين قال : «الأصل في الاستفهام أن يكون بالهمزة وهل... أمّا غيرهما فمحمول عليهما»[4]، وهذا يستلزم تعليل وجه فرعية سائر الأدوات.

وكان لطغيان **النزعة الوصفية** على الباحثين العرب في القرن العشرين أثراً في شنّهم هجوماً على بعض أسس النّحو العربي، ا لتي من ضمنها تعليل الأحكام النّحوية؛ لأنّ منهجهم "ينطلق من وصف اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها؛ فيدرس اللّغة دراسة شكلية خارجية"[5]، ومن أبرز أعلام المنهج الوصفي التقريري نذكر[6]:

- **عبد الرّحمن أيوب** ت2013م (في كتابه: دراسات نقدية في النّحو العربي).
- **محمود السّعران** (في كتابه: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي)
- **إبراهيم السامرائي** ت2001م (في كتابيه: الفعل زمانه وأبنيته، والنّحو العربي: نقد وبناء).
- **إبراهيم أنيس** ت1978م (في كتابه: من أسرار اللغة).
- **تمام حسان** ت2011م (في كتابه: اللغة بين المعيارية والوصفية).
- **محمد عيد** (في كتابه: أصول النّحو العربي في نظر النّحاة...)

---

[1] - في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرّائد العربي/بيروت، ط2/1406هـ، 1986م: ص15.

[2] - نفسه: ص 77.

[3] - نظرية التّعليل في النّحو العربي: ص 220.

[4] - في النّحو العربي، قواعد وتطبيق: ص59. وتنظر محاولته التطبيقية في الفصل الخامس.

[5] - ينظر:علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، لمحمود السعران، دار النّهضة/بيروت، (دط) (دت): ص239.

[6] - حرصنا على ذكر الباحث ومؤلّفه الذي انتهج فيه المنهج الوصفي التقريري؛ لأنّ أغلبهم لم يلتزموا بمنهج واحد في مؤلّفاتهم كلّها.

فأصحاب هذا المذهب ينفرون من التّعليل القائم على التّأويل والتّقدير، والمقايسة العقلية بين ظاهرتين أو حكمين؛ لأنّ العلّة المقبولة عندهم هي "هكذا قالت العرب "، ونسوا أنّ التّعليل جزء مهمّ في الوصف لأ نّ اللّغويّ لابدّ له من أن يقدّم لنا تعليلاً وتفسيراً وإلاّ فما جدوى الوصف؟ كما أنّهم قد فهموا الوصف على أنّه تقرير، ونسوا أنّ العالم هو الّذي يصف ويعلّل.

ب)التّـــأويل النّحوي:

لم يكن النّحاة أوّل من استعمل مصطلح "التّأويل"، فقد استعمله قبله م المفسّرون والأصوليون، حيث اتّكؤوا عليه لتأويل نصوص القرآن الكريم وقراءاته ليحملوا آياته على **المعنى** الصّحيح المراد أو على المذهب الذي يريدون تأييده من خلال تأويلها على وِفق اعتقادهم، وقد اِسْتَخدم مصطلح "التّأويل" –كذلك– النّحويون واللّغويون ولم يبتعد عن معناه عند هؤلاء عمّا يريده منه ألئك؛ فهو عندهم يدور في فلك "**المعنى**" أيضاً، ثمّ تطوّر ليكون وسيلة للمحافظة على الأصل النّحوي الذي وضعه النّحويون فجاءت أكثر تأويلاتهم للنّصوص دائرة في فلك المحافظة على هذا الأصل من الشّواهد التي قد تزعزعه وتبعده فيسود الاضطراب على ما أصّلوا وقعّدوا فكان التّأويل المَلجأ الذي يلجؤون إليه عندما تتصادم النّصوص والشّواهد.

–مفهوم التّـأويل النّحوي ومظاهره:

شاع عند النّحاة استعمال لفظة "التّأويل" لوحدها، بدون أن يضيفوا لها كلمة "النّحوي" وهذا حسب ما وقفت عليه، وهي كلمة يستعملها الجميع (من نحاة وغيرهم) على حدّ سواء، مع الفارق الذي يرمي إليه كلّ فريق، ومعناها:

لغـــة: من "أوّل" "يؤوِّل"، وثلاثيه: آلَ– يؤول[1]، وفي اشتقاقه قولان:

الأوّل: أن يكون من "الأوْلُ" أي: الرّجوع؛ فيقالُ: آلَ الشّيءُ يؤولُ أوْلاً ومآلاً: رجَـعَ، وأوّلَ إليه الشّيءَ: رجعَه[2].

الثّاني: أن يكون مشتقّاً من "الإيالة" وهي السّياسة؛ يقال: أُلْتُ الشّيءَ أوْلاً وإيَالاً: أصلَحْتُهُ وسُسْتُهُ، وآلَ عليهم أوْلاً وإيَالاً وإيالة: وَلِيَ[1].

---

[1] - تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري، (ج15) تح: إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، (دط) 1967م: ص 458/15 مادة (أول).

[2] - لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف: مج1 ج3 ص171، مادة (أول).

ويتلخّص من هذا أنّ "المُؤوِّل" –على القول الأوّل– كمن يفسّر الكلام ويشرحه، ويُقدر حتّى يرجع به إلى أصله الّذي كان عليه، وعلى القول الآخر يكون "المؤوِّل" كمنْ يسوس الكلام سياسة حتّى يحمله على معانيه المقصودة.

اصطلاحا: لم يضع النّحاة تعريفاً اصطلاحياً للتّأويل في المجال النّحوي، وإنّما نعثر على تعريفه الاصطلاحي في المعاجم وكتب التّفسير؛ حيث ذكر **ابن منظور** (ت711هـ) أنّ «المراد بالتّأويل نقلُ ظاهر اللفظ عن وضعه الأصليِّ إلى ما يحتاج إلى دليلٍ لولاه ما تُركَ ظاهر اللفظ»[2]، وعرّفه **الشّريف الجرجاني** (ت816هـ) بقوله: «في الشّرع صرف (الآية) عن معناه الظّاهر إلى معنى يحتمله»[3].

فالتّأويل النّحوي –كما ذكرنا– رغم كثرة اعتماد النّحاة عليه فكتبُهم تخلو من كلام يضع حدّاً لهذا المصطلح؛ يوضّح معناه، إلاّ من بعض الإشارات الّتي يأتون بها؛ مثل ما نجده عند **أبي حيان النّحوي** (ت745هـ) حين تكلّم عن الضّمير في "ليس" فقال: «وقولهم: "ولا ضمير في ليس خلافاً لأبي علي "، إذا ثبُت أنّ ذلك لغة فلا يمكن التّأويل؛ لأنّ التّأويل لا يكون إلاّ إذا كانت الجادَّةُ على شيءٍ، ثمّ جاء شيءٌ يخالف الجادة، فيتأوّل، أمّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلاّ بها فلا تأوّل »[4]، و"الجادة" هي النطق العربي وظاهر الكلام، ويؤيّد ذلك ما ذكره في تفسيره من أنّنا «لا نصير إلى التّأويل مع إمكان حمل الشّيء على ظاهره، لاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه »[5]، كما أشار إلى هذا المفهوم للتّأويل كلّ من: **الأشموني** (ت900هـ) بقوله: «التّأويل خلاف الظّاهر »[6]، و **ابن الطيب الفا سي** (ت1170هـ) بقوله: «التّأويل: حمل اللّفظ على خلاف الظّاهر لدليل»[7].

---

[1] - ينظرالمصدر نفسه: مج1 ج3 ص173، مادة (أول).

[2] - المصدر نفسه: مج1 ج3 مادة (أول).

[3] - كتاب التّعريفات: ص 52.

[4] - التذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم/دمشق، ط1/1421هـ، 2000م: ص 300/4 .

[5] - تفسير البحر المحيط، تح: عبد الرزاق المهري، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط): ص308/1.

وقد نفى الباحث "محمد عيد" أن يكون المقصود بـ "الجادّة" هو النّطق العربي وظاهر الكلام، ورأى أنّ المقصود بالجادة هو القواعد النّحوية؛ فما خرج عنها يجب أن يتأوّل حتّى يعود إليها. ينظر: أصول النّحو في نظر النّحاة: ص157. ونرى أنّه لا فرق بين (النطق العربي) و(قواعد النّحو) لأنّ "القواعد" مستنبطة من النّطق العربيّ الظّاهر.

[6] - حاشية الصّبان على شرح الأشموني: ص 291/2.

[7] - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ص 1019/2.

ويرى **محمد عيد** السّبب في أنّ النّحاة لم يبحثوا موضوع "التّأويل" بحثاً مباشراً ومستقلاً في كتب أصول النّحو، هو أنّ "التّأويل" لم يتّخذ له صورة مستقلة في أذهان الدّارسين كفكرة القياس مثلا، فقد طبّقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد، كما أنّهم اعتبروا التّأويل أثراً لشيء آخر، اعتبروه مظهراً لأفكار النّحو الأخرى التي وجهته[1]، وقد دخلت لفظة "التّأويل" إلى النّحو العربي حين ظهرت في اللغة أساليب وتراكيب لم تقبل ما وضعه النّحاة من قواعد وأصول، فلجئوا إلى التّأويل لتستقيم لهم هذه القواعد والأصول.

وفي القرن العشرين للميلاد لم يخرج المحدَثون في تعريفاتهم للتأويل عن مفهومه التّقليديّ؛ يقول **محمد عيد:** «التّأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبّر وتقدير، وبهذا المعنى أُستعمِل عند المفسّرين والمتكلّمين والنّحاة »[2]، ويقول **سيد أحمد عبد الغفار:** «التّأويل هو حمل الظّواهر اللّغوية على غير الظّاهر للتّوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النّحو »[3]، ويقول **عبد الله بن حمد الخثران:** «التّأويل في المصطلح النّحوي يعني النّظر في النّصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة التي استنبطها النّحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متّفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها»[4]. ولعلّ ما يحمد للمحدثين هو أنّهم تناولوا "التّأويل النّحوي" تناولاً أكثر عمقاً في مؤلّفات مستقلة [5]، وفي فصول كاملة ضمن مؤلفاتهم [6]، وقد تصدّرت كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه بعنوان "التّأويل النّحويّ..." في مختلف الجامعات العربية[7].

أمّا أهمّ **مظاهر التأويل** النّحويّ فنجد حَصْرها يختلف من باحث لآخر؛ سواء من القدماء أو المحدَثين؛ **فابن جنّي** (ت392هـ) وهو أوّل من حاول أن يُحدّد لنا هذه المظاهر تحت باب أسماه (باب شجاعة العربية) واستهله بقوله: «اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو : الحذف،

---

[1] - ينظر: أصول النّحو في نظر النّحاة: ص 169.
[2] - المصدر نفسه : ص 155.
[3] - ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد/الرياض، (دط) 1400ه-: ص56.
[4] - ظاهرة التأويل في الدّرس النّحوي بحث في المنهج، النادي الأدبي/الرياض (دط) 1408ه-: ص09.
[5] - مثل الكتب التي أحلنا إليها في الهوامش السّابقة.
[6] - مثل ما فعل محمد عيد في كتابه "أصول النّحو في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة".
[7] - مثل: التأويل النحوي في الحديث الشريف" رسالة دكتوراه لفلاح إبراهيم الفهدي، جامعة بغداد/2006 والتأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، رسالة دكتوراه لعلي بن محمد الشهري، جامعة أم القرى/1426هـ.

والزّيادة، والتّقديم، والتّأخير، والحمل على المعنى، والتّحريف »[1]، أمّا الباحث **محمد عيد** فحصرها في أربعة أمور؛ وه ي: «الحذف، الاستتار، صوغ المصدر، التّقدير في الجمل والمفردات»[2]. ونستطيع أن نوفّق بين التّصنيفين فنصنّف مظاهر التّأويل كما يلي:

1)**الحذف:** ويدخل تحته كلّ من (التّقدير، والإضمار، والاستتار) لدلالته عليهم؛ حيث أنّ "الحذف" ما هو إلاّ تقدير ما لا وجود له فـي اللّفظ، كما أنّ التّقدير ليس إلاّ حذف بعض أجزاء التّركيب، وبهذا المفهوم نفسه –أيضاً– يمكن أن يدلّ هذا الاصطلاح على ما يشمل "الإضمار" و"الاستتار"؛ إذ أنّ في كلّ منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النّصّ اللّغويّ[3].

2)**الزّيـــادة:** وهي تنطلق من أنّ النّص اللغوي يشمل بالفعل صيغاً زائدة من النّاحية التّركيبية، وإن لم ينطبق عليها وصف الزّيادة دائماً من حيث أدائها للمعاني [4]، والزّيادة في التّراث اللغوي اصطلاح يمتدّ من البحث الصّرفي إلى الدّرس النّحوي، ويشمل بذلك الصّيغ والمفردات والتّراكيب جميعاً؛ فأمّ ا الزّيادة في الصّيغ والمفردات فإنّها تعني عند الصّرفيين "إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها، إمّا لإفادة معنى كألف ضارب، وواو مضروب، وإمّا لضرب من التّوسّع في اللّغة نحو : ألف حمار، وواو عموم، وياء سعيد [5]، فالزّيادة بهذا المعنى عند الصّرفيين تقتصر على بعض الأسماء والأفعال ولا تدخل الحروف؛ «لأنّ الزّيادة ضرب من التّصرّف ولا يكون ذلك في الحروف»[6].

3) **المصادر المؤوّلـة:** ويتمّ ذلك بواسطة حروف المصادر؛ وأهمّها خمسة (أنْ– أنّ– كي– لو– ما) فهذه الحروف مع ما دخلت عليه تؤوّل بمصدر يقع بحسب ما يقتضيه السّياق[7].

4) **التّقديم والتّأخيـر:** قال **الزّركشي** (ت794هـ) عن هذا الأسلوب: «هو أحد أساليب البلاغة، فإنّهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملَكَتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق »[1]، وهو أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث

---

[1] - الخصـــائص : ص 360/2.

[2] - أصول النّحو في نظر النّحاة: ص163. كما تناول الباحث علي أبي المكارم في كتابه "أصول التفكير النّحوي" عدد من مظاهر "التأويل النّحوي" بدون أن يصنفها بشكل واضح .

[3] - ينظر: أصول التّفكير النّحوي، علي أبو المكارم، دار غريب/القاهرة، (دط)2007م: ص248.

[4] - ينظر المرجع نفسه: ص 249.

[5] - ينظر: الأشباه والنّظائر، للسيوطي: ص 227/1.

[6] - شرح المفصّل، لابن يعيش: ص 141/9.

[7] - ينظر: أصول النّحو في نظر النّحاة، لمحمد عيد : ص 167.

النّحوي؛ لأنّ تناولها يمتدّ لكل المؤثّرات المختلفة في التّرتيب بين الصّيغ؛ إذ تشمل النّصوص التي يُحتّم التّرتيب بينها التّأثير في مضمونها، أو التّرابط بين صيغها، أو عمل الصّيغ فيما يليها، وتهدف دعوة التّقديم والتأخير إلى تمكين القواع د النّحوية المقننة للتّرتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجاً ينفي عنها التّناقض، ويبعد عن نصوصها الاضطراب[2].

5) **الحمـل:** وهو طريق يسلكه النّحاة فيحيلون إليه الظواهر الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها، وهو قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، وأمثلة الحمل كثيرة[3]؛ م نها: حمل "أنْ" النّاصبة للمضارع على "ما" المصدرية في رفع المضارع بعدها وهي التي من حقّها أن تنصب، كقول الشّاعر:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما منّي السّلام وأنْ لا تشعرا أحـدا

وكما حملوا "أن" على "ما" في الإهمال، حملوا "ما" على "أنْ" في الإعمال؛ أ ي أنّهم: أعملوا "ما" في المضارع فنصبته كما تنصبه أن وذلك نحو: كما تكونوا يولى عليكم[4].

و**حمـول العربيـة** متعدّدة إذ منها: الحمل على اللّفظ، والحمل على المحلّ، والحمل على الجوار، والحمل على المعنى [5]، والحمل على الفرع، والحمل على الأصل، والحمل على النّظير، والحمل على النّقيض، والحمل على التّوهم، وكلّها تشكّل شكل من أشكال القياس، الّذي تدور تعاريفه حول: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

ولا ننسى أن نختم كلامنا عن "**مظاهر التّأويل النّحوي** " بما قاله الباحث **علي أبي المكارم** (ت2015م) عنها؛ من أنّ أساليب "الحذف" و"الزّيادة" تتناول النّصوص التي تخرج

---

[1] - البرهان في علوم القرآن، لبدر الدّين الزّركشي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (دط) (دت): ص233/3.

[2] - ينظر: أصول التّفكير النّحوي، لعلي أبي المكارم: ص 289.

[3] - ينظر: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، لمحمد سمير نجيب اللّبدي: ص 67-68.

[4] - ينظر: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية: ص 68.

[5] - تكلّم ابن جني (ت 392هـ) حول هذا النّوع؛ فقال: «اعلم أنّ هذا الشَرْج غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنّث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثّاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك مما تراه بإذن الله». الخصائص: 411/2.
ومعنى هذا أنّ " **التّضمين**" صورة من صور "الحمل على المعنى"، والتّضمين" يعنون به: "إلحاق شيء بشيء في الحكم والمعنى، قال ابن هشام: "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضميناً" . ينظر: التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث، لعائشة اللهيبي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى: 226. وهناك بحثا خاصا بالتضمين لأحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ورد في كتاب: النحو الوافي، لعباس حسن: 564/2-595.

على ما وضع لظاهرة التّصرف الإعرابي من قواعد، وبصفة خاصة ما تفرضه نظرية العامل من أحكام، أمّا أساليب "التّقديم والتأخير" فإنّها تنصب على النّصوص التي تتجافى عن القواعد النّحوية الموضوعة لظاهرة الترتيب، أمّ ا "ردّ الفروع إلى الأصول " و"الحمل على المعنى" فهما أهمّ الوسائل التي استخدمها النّحاة لتأويل النّصوص المخالفة لقواعد التّطابق[1].

-موقف النّحاة من التّأويل النّحوي:

لا يظهر موقف النّحاة من "التّأويل النّحوي" بشكل جلي، وذلك لما سبق ذكره [2] من أنّ النّحاة لم يبحثوا "التأويل" بحثاً مباشراً في كتب الأصول لأنّه لم يتّخذ له صورة مستقلة في أذهان الدّارسين كفكرة القياس والعلة مثلاً، فقد طبّقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد؛ وهو ما يُصعِّب علينا الوقوف على موقفهم من التّأويل، فكان لابدّ من تتبع آرائهم حول مظاهر التّأويل من حذف وزيادة وتقدير وتأخير... إلخ، وهذا سيعطينا صورة واضحة عن موقفهم من التّأويل.

وكما هو الشّأن مع أسس النّحو السّالفة الذّكر، فقد انقسم النّحاة (قدماء ومحدَثين) إلى فريقين، مؤيّدين لمختلف مظاهر التّأويل، ومعارضين منتقدين لها.

-المؤيّدون للتّأويل النّحوي : معظم النّحاة القدامى مؤيّدون للتّأويل النّحوي وإن لم يصرّحوا بذلك، إلاّ أنّ موقفهم المؤيّد يظهر جلياً فيما طبّقوه على النّصوص اللغوية، حيث تمتلئ مصادر النّحو بمختلف التّخريجات التي تعالج نصوصاً خرجت عن قواعد النّحو، يقول أحد الباحثين : «قد مارس التّأويلَ النّحويون كلُّهم بدْءًا بسيبويه والفرّاء إلى يوم النّاس هذا، ولم يترك التّأويل أحدٌ من العلماء حتّى من اشتهر بميله إلى الظّاهر من النّصوص كأبي حيان الذي كان يختار أقرب التّخريجات والتّأويلات»[3].

وقد حاول بعض القدماء أن يقنّنوا للتأويل في شكل إشارات في كتبهم تبيّن متى يلجأ إليه؛ وهو ما فعله **أبو حيان** (ت745هـ) في قوله السّابق الذّكر [4]، كما ذُكر أنّ **السّيوطي** (ت911هـ) قال عن أحد مظاهر التّأويل : «الحذف الذي يلزم النّحوي النّظر فيه هو ما

---

[1] - ينظر: أصول التفكير النحوي: ص 251-252.
[2] - ينظر الصفحة 157.
[3] - التأويل النّحويّ وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرّازي، رسالة دكتوراه لعلي بن محمد الشهري، جامعة أم القرى/1426هـ: ص 14.
[4] - ينظر الصّفحة: 157، وكتابه: التذييل والتّكميل في شرح التّسهيل: ص 300/4 .

اقتضته الصّناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً بدون جزاء أو العكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو معمولاً بدون عامل...»[1].

ونبّـهَ **ابن القيم** (ت751هـ) إلى أنّ كثيراً من النّحويين ومعربي (القرآن الكريم) ومفسّريه يجيزون كثيراً من التّأ ويلات النّحوية، سواء أكان هذا التّأويل مستقيماً مع المعنى أم لا، فالمهمّ عندهم هو تبرير الحركة دون نظر إلى المعنى، وهم يذكرون هذه التّخريجات دون الالتفات إلى ما تقتضيه من معنى، صالحاً كان أم فاسداً[2].

ونجد من النّحاة المتأخرين **ابن هشام الأنصاري** (ت761هـ) الذي لجأ إلى التّأويل في معظم مؤلّفاته، ولم يكن تأويله قائماً على ضوابط سطحية؛ بل على أصول وضوابط معتمدة عند النّحويين، ولا يتسامح في تطبيقها في عموم توجيهاته النّحوية، وهذا ما يلاحظ في توجيهاته للمسائل التي جمعها في كتابه (المسائل السّفرية)، والذي عالج فيه مسائل مشكلة، إذ قال في ختامها: «فإن قلتَ قد اشتملت هذه التّوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقدة ولم يُعهد في كلام النّحويين مثل ذلك، قلت: ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله كثيرة والله أعلم»[3]، فالتأويل عنده قائم على أصول متى انتفت حكم عليه بالتكلف والخطأ، ولذا أكثر من التصدي إلى إصلاح ما رآه بعيداً عن السّداد؛ من توجيه ضعيف، وتقدير بعيد، وأفرد في كتابه الشّهير (مغني اللبيب) الباب الخامس منه وهو "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "[4]، وهو باب كبير ناقش فيه مجموعة كبيرة من توجيهات النّحويين للنّصوص، وبيّن ما فيها من خروج عن الصّواب، مُشيراً إلى الوجه الصّحيح لكلّ منها على حسب اعتقاده.

وكنّا قد أشرنا من قبل[5] أنّ **ابن جنّي** (ت392هـ) قد تكلّم عن "مظاهر التّأويل" في باب سمّاه (باب في شجاعة العربية)، وعقد فصلاً لمظهر من مظاهره؛ سمّاه "فصل في الحمل على المعنى" تناول فيه أهمّ صوره من تأنيث للمذكّر، وتذكير للمؤنّث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثّاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل، أصلاً

[1] - اللغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن: ص 215.
[2] - ينظر: التّفسير القيم، تح: محمّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية/بيروت، (دط) (دت): ص 268.
[3] - المسائل السفرية في النّحو، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة/بيروت، ط2/1988م: ص40.
[4] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد: ص 2/185-212.
[5] - ينظر الصفحة: 159، و ينظر: الخصائص: 2/360.

كان ذلك اللفظ أو فرعاً [1]، وكلّ هذا يدخل في إطار المجهودات المبكرة التي حاولت أن تؤصّل وتقنن للتأويل النّحوي.

وقد بقي "التّأويل" للنّصوص شائعاً في الكتب النّحوية إلى يومنا هذا، اقتفى فيه المُحدَثون –مع بعض التّحفظ– آثار السّلف، مستلهمين من تراثهم الضّخم، وحاول البعض منهم أن يُبيّن أهمية التّأويل في الدّراسات النّحوية؛ ومن هؤلاء نجد : الأستاذ **علي النّجدي ناصف** (ت1982م)، الذي يرى أنّ فكرة "التّأويل" فكرة هامة وضرورية في النّحو العربي، وأنّ النّحاة لم يتكلّفوا التّأويل ولم يصطنعوه؛ وإنّما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النّظير على النّظير والاستدلال بالحاضر على الغائب، ولهذا فإنّ التّأويل في نظره ضرورة يحتاج إليها علم النّحو في بعض أبوابه؛ فالتّأويل في الدّرس النّحويّ يستلزم التّقدير الذي قد لا يتمّ المعنى إلاّ به، ولا تتّضح إشاراته إلاّ بذكر المحذوف، وردّ الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث ذلك إلاّ عن طريق التّأويل ووسائله[2].

–المعارضون للتّأويل النّحوي:

فكرة معارضة الإغراق في التّأويل للنّصوص ليست وليدة الأبحاث اللغوية الحديثة، بل على العكس من ذلك؛ فإنّ النّحاة القدامى هم الذين أثاروها، وإن لم تحدث في عصرهم أيّ ضجة، حيث بقيت دعواتهم كصيحة في واد لم يلتفت لها أحد، إلاّ أنّها أحدثت أثراً واضحاً في أبحاث المحدَثين، عندما أُعيد نشرها وتحقيقها، فكان أبرزها كتاب (الردّ على النّحاة) **لابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) الذين حقّقه **شوقي ضيف** سنة 1947م، فأثار في المحدَثين الظمأ دون أن يرويهم.

وابن مضاء لم يتعرّض للتّأويل بطريقة مباشرة؛ بل تعرّض لبعض مظاهره فقط، ومرجع ذلك ربّما يكون في أنّ كتابه مرتبط في نقاشه بما ناقشه النّحاة، فسار معهم في طريقتهم [3]، وقد وقف من مظاهر التأويل موقفاً مخا لفاً لما أجمع عليه النّحاة؛ حيث دعا إلى إلغاء "**الحذف**" و"**التّقدير**" وهما من أبرز مظاهر التّأويل كما مرّ، وقد كان ذلك في أثناء معارضته للعوامل، فرأى أنّ المحذوفات في الصناعة النّحوية ثلاثة أقسام[4]:

---

[1] - ينظر: الخصائص: 411/2.
[2] - ينظر: من قضايا اللغة والنّحو، مكتبة نهضة مصر، (دط) 1957م: ص90.
[3] - ينظر: أصول النّحو العربي في نظر النّحاة: ص 169.
[4] - ينظر: الرّد على النّحاة، تح: البنا: ص 71- 78.

1- محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، وحُذف لعلم المخاطب به، ك قولك لمن رأيته يعطي النّاسَ: **زيداً**، أي: أعطِ زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تمّ الكلام به.

2- محذوف لا حاجة للقول به؛ بل هو تامّ دونه، وإن أظهر كان عياً؛ كقولك : أزيداً ضربته؟ قال النّحاة: إنّه مفعول بفعل محذوف تقديره : أضربت زيداً ضربته؟ وهذه دعوة لا دليل عليها إلاّ ما زعموا من أنّ لكلّ منصوب لابدّ من ناصب.

3- محذوف إذا ظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره؛ مثل عامل المنادى، نحو: "يا عبد الله "، وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السّببية أو واو المعية؛ نحو : "ما تأتينا فتحدّثنا"، وهذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في اللّفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النّفس كما أنّ الألفاظ الدّالة عليها معدومة في اللّفظ، فإن كانت لا وجود لها في النّفس ولا للألفاظ الدّالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذاً؟ وما الذ ي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال ! وادعاء الزّيادة في كلام المتكلّمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بيّن، وفي كلام الله تعالى حرام وصاحب الادّعاء آثم.

كذلك دعا **ابن مضاء** (ت592هـ) إلى إسقاط تقدير الضّمائر في الأسماء والأفعال [1]، والنّحويون قد أجمعوا عن بكرة أبيهم -بصريين وكوفيين- على أنّ الوصف المشتق من الفعل يتضمّن ضميراً، سواء أكان خبراً أم صفة أم حالاً؛ وقد انبنى هذا الإجماع على ما بين الوصف والفعل من المشابهة من حيث الهيئة والمادة؛ ولعلّ الذي دعاهم إلى تقدير ضمير في هذه الصّفات هو أنّهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلاّ على أساس هذا التّقدير نحو العطف في : "مررت برجلٍ كاتبٌ اليوم وأخوه "، فعلى أيّ شيء يعطفون الاسم الواقع بعد الواو؟ لم يجد النّحاة بداً من تقدير ضمير في الوصف، على نحو ما يفعلون لو حلّ الفعل محلّه فقيل: مررتُ برجلٍ يكتب اليوم وأخوه[2].

وقد رفض **ابن مضاء** هذا التّقديرات، وقال : «إنّ الوصف نحو : "ضارب" موضوع لمعنيين: ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرّح به، فإذا قلنا : "زيدٌ ضاربٌ عمْراً"، فضاربٌ يدل على الفاعل غير مصرّح باسمه، وزيد يدلّ على اسمه، فيا ليت شعري ما الدّاعي إلى تق دير زائد لو ظهر لكان فضلا؟ !»[3]. كما دعا إلى إلغاء عامل الجار

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 79-84.
[2] - ينظر: الرّد على النّحاة، تح: البنا : ص 28 و80-81 .
[3] - المصدر نفسه : ص 79-80.

والمجرور؛ في مثل : زيدٌ في الدّار، ورأيت الذي في الدّار، ومررت برجل من قريش ...إلخ، فرأى أنّ هذا كلّه كلام تام مركّب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النّسبة دلت عليها "في"، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك، كما أنّه كلام لا يفتقر السّامع له إلى زيادة "كائن" و"مستقر"[1].

وقد كان لآراء **ابن مضاء** (ت592هـ) حول "الحذف والتّقدير" أثراً بارزاً في كلّ من ركب موجة إصلاح النّحو العربي في القرن العشرين؛ فصار **ابن مضاء** قدوتهم، من آراءه يستلهمون أفكارهم للتّجد يد، وكان أوّلهم محقّق كتابه الباحث **شوقي ضيف** (ت2005م)، الذي وقف من التّأويل النّحويّ موقف المقلِّد والمؤيّد **لابن مضاء**، يقول **شوقي ضيف:** «ليس الانصراف عن نظرية العامل هو كلّ ما دعا إليه ابن مضاء؛ فقد دعا أيضاً إلى إلغاء كلّ تأويل وتقدير في الصّيغ والعبارات، وط بّق ذلك على بعض أبواب وفصول من النّحو، وإنّه لينبغي أن نعمّم ذلك أيضاً في فصول النّحو الأخرى وأبوابه، حتّى نريح النّاس من عناء ولغو قلّما فهموه، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه، لأنّه يخرج في كثير من صوره عن منطق النّاس ومألوف عقولهم»[2].

وكان **شوقي ضيف** قد وضع م دخلاً طويلاً صدّر به كتاب (الرّد على النّحاة) دعا فيه إلى تجديد النّحو، بانياً دعوته على عدّة أسس، فكان الأساس الثّاني منها هو "منع التّأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات" الّذي –حسب رأيه– نستطيع أن نتكئ عليه في تصنيف النّحو تصنيفاً جديداً، وهو يعدّ ضرورة م ن ضرورات فهم الأساليب العربية فهماً دقيقاً، فنحن لا يصحّ لنا أن نعدّل في صورتها حسب أهواء النّحاة وما تفرضه عليهم نظرية العامل من التّأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات، وتطبيق هذا الأصل أو المبدأ يريحنا من ثلاثة أشياء : إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية[3].

وقد سار على خطى **ابن مضاء** (ت592هـ) في رفضه للحذف والتّقدير، مستعرضاً رأيه من جهة، ومعلقاً عليه بالتّأييد من جهة أخرى؛ فقال عن الفاعل المستتر جوازاً ووجوباً بأنّه «استتار وهميّ لا دليل عليه ... فليس من الضّروري أن يكون لكلّ فعل فاعل »[4]، ونفس

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه : ص 79.
[2] - الرد على النّحاة، تح: شوقي ضيف : ص 48 (مدخل المحقق).
[3] - ينظر: الرد على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص 56 (مدخل المحقق).
[4] - المصدر نفسه : ص 56-57.

الشّيء عن الفاعل المستتر في فعل التّعجب وأفعال الاستثناء "خلا، عدا، حاشا" ومتعلقات المجرورات، والظرف، ونواصب المضارع التي تعمل وهي محذوفة ...، وهذا كلّه –حسب رأيه– إذا ألغي سنريح به النّاس من هذا الجنون ومن كلّ التأويلات التي انصبّت من نظرية العامل، بل نكون قد ألغينا هذه النّظرية، والمفتاح الذي تنصبّ منه مثل هذه التّأويلات والتّقديرات، كما أنّ هناك أبواب أخرى كثيرة فتحها النّحاة لدراسة العوامل المحذوفة، كباب الاشتغال، وباب التّحذير والإغراء، وباب النّداء، وهذا يلفت نظرنا إلى ظاهرة مهمّة في اللّغة وهي وجوب أن تضمّ هذه الصّيغ بعضها إلى بعض، ويفرد لها باب خاص، نسمّيه "باب الصّيغ الشاذة" أو"باب شبه الجملة"، وجمْعها في باب خاص لدرسها، يطلع النّاس بصورة هي خير من الصّور المتبعة في كتب النّحو؛ إذ يوزعونها على أبواب مختلفة، وحين نجمعها في باب خاص بها تكون تحت أعيننا فنحاول درسها درْساً منظّماً، يكشف لنا عن هيئاتها ووجوهها[1].

كما لم ينس **شوقي ضيف** (ت2005م) جانب التّأويل في محل الجمل، ورأى فيه عناءً ينبغي أن ننفيه من النّحو، لأنّنا لا نفيد منه سوى اصطلاحات تُشوِّش على عقولنا، وتدخلنا في ضباب لا آخر له، ويدخل في ذلك منع التّأويل في الحروف المصدرية، وإذا كنّا قد منعنا التّأويل والتّقدير في الجمل، فينبغي أن نمنعه أيضاً في المفردات المقصورة والمنقوصة، إذ من الواجب أن نكتفي هنا أيضاً ببيان وظيفة الاسم المبني، فنقول إنّه مبتدأ، أو فاعل أو نحو ذلك، ولا نستمرّ فنقول : إنّه مرفوع مثلاً بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذر، أو الثقل، وهناك فائدة أخرى لعلها أجلّ شأناً وأكثر خطراً؛ وهي أنّه لا داعي لإعراب بعض المفردات حين لا توجد حاجة إلى إعرابها، ويتضح هذا في أدوات الشّرط، و "كم" الاستفهامية، فالمسألة ليست أكثر من أداة شرط، دخلت على فعلين، وكان ينبغي أن نكتفي بذلك، ولكن أين تذهب نظرية العامل؟ وأين يذهب التّقدير والتّأويل؟[2]

ومن المحدَثين الذين تناولوا (كتاب ابن مضاء) بالبحث وتأثّروا به نجد الباحث **محمد عيد**، الذي ألف كتاباً حمل عنوانه من بين ما حمل اسم ابن مضاء؛ حاول فيه أن يدرس موقف **ابن مضاء** (ت592هـ) من أسس وأصول النّحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث،

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 57-63

[2] - ينظر: الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص63-65 (مدخل المحقق). ونشير إلى أنّ لشوقي ضيف محاولة تطبيقية صدرت سنة 1982م سنتطرّق لها في الفصل الخامس.

فكان "التأويل" أحد هذه الأسس، وبعد أن لخص موقف **ابن مضاء** من أهمّ مظاهر التأويل[1]، انتقل إلى الحديث عن رأي علم اللغة الحديث من قضية التأويل للنّ صوص؛ فكان موقفه متماشياً مع هذه النّظرة؛ وأهمّ ما جاء فيه[2]:

– أنّ الذي يعاب على النّحاة هو أنّهم خلطوا بين أمرين من الحقّ أن يفرق بينهما؛ وهما "المعنى الشّكليّ" و"المعنى الفلسفي"؛ فقد جعلوا الأخير أساساً لما يجب أن تؤدّيه النّصوص، فإذا لم تؤدّيه استكملت بالفروض والظّنون، فالحدث لابدّ له من مُحدث في الواقع، والإسناد لا يكمل في الواقع إلاّ بوجود مسند ومسند إليه.

– أنّ الدّراسة الوصفية للنّص هي الوسيلة الصّحيحة للباحث في اللّغة، في مقابل التّأويل، الذي هو وسيلة عقلية فلسفية ظنية لا مجال لها في دراسة لغوية صحيحة[3].

– تلك "اللاّبدية" التي وضعها النّحاة بين ركني الجملة "مسند ومسند إليه" لا تعترف بها الدّراسات اللغوية الحديثة؛ لأنّ الجملة في حقيقتها هي التي تؤدّي الفائدة كاملة، أمّا تكوينها الشّكلي فلا يشترط فيه أن يوجد النّطق مسند ومسند إليه.

– أنّ ما رفضه **ابن مضاء** من محذوفات هو رفض سليم؛ لأنّ بعضها إن ظهر كان عِيًا؛ مثل في "أزيداً ضربْته"، وبعضها إن ظهر تغيّرت الجملة وأصبحت جملة أخرى، مثل "يا عبد الله"؛ فلو أظهر ما ادعي حذفه في العبارة الأولى صارت "أضربت زيداً ضربته"، وهي عبارة متهافتة !

– من الواجب أنّ ما أُدّعيَ فيه الحذف وهو ليس ركناً أساسياً أنْ يدرَس جملة مستقلة بنفسها مثل الجمل التي ادّعي فيها حذف الصّفة أو الموصوف أو الظرف، أمّا ما ادّعي فيه حذف أحد ركني الإسناد فهو من الجملة ذات الطّرف الواحد، أمّا حذف الفعل وحده في مثل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[الانشقاق:01]، فلا حذف مطلقاً، والجملة هنا كاملة.

هذا مجمل ما يراه **محمد عيد** (وقبله **شوقي ضيف**) في أهمّ مظاهر التأويل من حذف وتقدير وغيرهما، ويظهر جلياً مدى تقليدهما **لابن مضاء**[4] (ت592هـ) في ثورته على النّحاة القدامى، ومنه تتجلى لنا حقيقة الم حدَثين في دعواهم لإصلاح وتيسير وتجديد النّحو، التي

---

[1] - ينظر: أصول النحو العربي في نظر النّحاة : ص 169-180.
[2] - ينظر: المرجع نفسه : ص 182-194.
[3] - ينظر: المرجع نفسه : ص 184.
[4] - في الفصل التالي (الثالث) سنتطرّق فيه لأثر كتاب ابن مضاء على النّحاة المحدَثين.

ما هي إلاّ تأثُّرٌ وتقليد لبعض القدامى الذين نعتبر ثورتهم تجديداً للنّحو البصريّ في عصرهم.

ونُضيف لهؤلاء المحدَثين باحث آخر، وقف موقف المعارض لجلّ مظاهر التّأويل، وهو الباحث **عباس حسن** (ت1979م)؛ الذي اشتهر بكتابين؛ أحدهما دراسة نظرية نقدية للنّحو العربي، وهو (اللغة والنّحو بين القديم والحديث)، والكتاب الثّاني هو موسوعته الشّهيرة المسمّاة (النّحو الوافي) وهو يمثل دراسة تطبيقية حاول فيها أن يطبّق آراءه النّظرية التي دعا إليها[1].

ففي دراسته النّظرية عَـدّ **عباس حسن** التّأويلَ تدخّلاً وتحكّمًا في الكلام العربي [2]، وعبّر فيها عن تضجره وضيقه منه فقال : «ضقت بعبث المتأوّلين، سواء أكانوا من البصريين، أم الكوفيين، أو غيرهم، وعجبت أن يمتدّ عبثهم إلى الكلام العربي الفصيح، ويتمادوا فيه حتّى يبلغوا القرآن الكريم»[3]، ورأى الباحث أنّ الصّواب هو تعديل قواعد النّحو لتتّسع لما ندّ عنها من كلام العرب؛ فقال : «الوسيلة الصّحيحة لذلك أن ندع كلّ تأويل وتخريج على الطّراز المعيب السّالف، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصّحيحة الصّادرة عمّن يصحّ الاحتجاج والاستشهاد بكلامه، كما رويت ونقلت إلينا، ونبيح القياس عليها ومحاكاتها، ونغير من أصول القواعد النّحوية ما يحرم هذا أو يعارضه، فتسلم الألفاظ والأساليب القديمة بغير حاجة إلى تخيل أو توهّم، ويتّسع مجال التّعبير أمامنا بمحاكاتها من غير كلفة، ولا معاناة، ولا طول دراسة صناعية للمشكلات الجدلية النّحوية»[4].

أمّا في دراسته التّطبيقية فإنّنا نلمس فيها آثاراً ظاهرة ترفض التّأويل بمظاهره المختلفة، ونشير لبعضها بشكل موجَز[5]:

–رفض الإعراب التقديري المتكلّف للحركات؛ في مثل : "اقتديت بأبِي"، فلا داعٍ للتّمسّك بالرّأي الفلسفي المعقّد الذي يقول : إنّ الكسرة الظّاهرة هي لمناسبة ياء المتكلّم، وأنّ كسرة الإعراب مقدرة، والأنسب أن نقول: أنّ حركة الإعراب هي الكسرة الظّاهرة قبل الياء[6].

---

[1] - سنتطرق لهذه المحاولة التّطبيقة بشكل موسّع في الفصل الخامس.
[2] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 99 و200.
[3] - المرجع نفسه : ص 102-103.
[4] - اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 215.
[5] - لأنّنا سنتطرق لها بشكل موسّع حين ندرس محاولته التطبيقية في الفصل الخامس.
[6] - ينظر: النّحو الوافي: ص 109/1.

–رفض الحذف والإضمار والتّقدير، لعناصر الجملة؛ كاعتبار "الخبر" محذوف متعلق به شبه الجملة، في مثل : (الرّجوع يوم السبت) و(الحديقة أمام البيت)؛ ويرى الأستاذ أنّ الأنسب هو اعتبار الظرف هو "الخبر" في محل نصب، من غير أن يتعلّق بشيء آخر، وكذلك اعتبار الجار مع مجروره هو "الخبر"، وهذا مذهب قديم، والأخذ به يريحنا من بحوث جدلية مضنية، وتقسيمات متعدّدة؛ لا نفع لها اليوم، وليس فيها إلاّ العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة[1].

–رفض أغلب مظاهر التّضمين، وقد خصّص له بحثاً مستقلاً في كتابه [2]، خلاصة رأيه فيه هو «أنّ إثبات التّضمين أمر لا تطمئن له نفس المتحري المتحرّر »[3]، وعنده أنّ الألفاظ التي وُصفت بالتّضمين، إنّما استعملت في معناها الحقيق ي؛ فهي «إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوي، فإنّ استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي، ما دمنا لم نعرف –يقيناً– لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد»[4].

هذا ما يراه الأستاذ **عباس حسن** (ت1979م) وغيره من المُحدَثين حول مظاه ر التّأويل في الدّرس النّحوي العربي القديم والحديث؛ ومُلخص ما طرحوه هو أنّهم يَجنحون إلى وُجوب تخليص البحث النّحوي العربي منها؛ لأنّها بقايا آثار للفلسفة الكلامية والمنطق الأرسطي؛ أبعدت الدّرس النّحوي عن الواقع اللغوي، وأغرقته في عدّة افتراضات لا اساس لها في اللغة، ومن جهة أخرى يري عددٌ منهم أنّ الأصحّ هو أن يتّجه هذا البحث إلى الأخذ بالمنهج الوصفي الذي تفرضه الدّراسات العلمية الحديثة.

–خلاصة وتقيم للفصل الثّاني:

من خلال ما مرّ بنا في هذا الفصل نرى أنّ مقوّمات وأسس النّحو البصري؛ وهي (العربية الفصح ى – العامل – القياس – التّعليل والتّأويل)، بقيت خلال هذا القرن تتمتّع بنفس أهمية التّناول التي شهدتها طوال القرون الماضية، خصوصاً في عهد ازدهار الدّراسات النّحوية في القرون الهجرية الأولى؛ فكما كان القدماء مختلفين حول هذه الأسس والأصول؛ بين مؤيِّد ومُعارض، فإنّ المحدَثين –كذلك– نجد بينهم مَن يؤيّد ومَن يُعارض هذه

[1] - ينظر النّحو الوافي: ص 475/1-476. وهناك كثير من مواضيع تقدير المحذوفات التي رفضها الأستاذ، وللاطلاع ينظر مثلاً الصفحات: 514/1، 40/2، 220، 166/3، 311، 452/4، 672.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 564/2-595.
[3] - المصدر نفسه: ص 595/2.
[4] - المصدر نفسه: ص 595/2.

المقوّمات، والشّيء الملاحَظ هو أنّ المعارضين المحدَثين لم يُقدّموا في اعتراضاتهم أيّ حجج جديدة؛ وإنّما بقوا يُردّدون لحجج اعتراضات القدماء؛ من أمثال **محمّد بن المستنير قطرب** (ت206هـ) **وابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) وغيرهما، وإذا فرّوا من تقليد القدماء في اعتراضاتهم فإنّهم يقعون في تقليد **المستشرقين** في نقدهم لحقائق وجود الفصحى ونشأة نَحْوها وقوّة أسسه ومقوّماته.

ومع هذا؛ فقد نجح المحدَثون في حركية ونشاط تطوّر الأبحاث النّحوية في القرن العشرين، نحو مزيدٍ من الأبحاث العلمية والتّعليمية، فتنوّعت النّظريات النّحوية المستحدثة، سواء تلك المستلهمة من التّراث، أو الأخرى التي أخذت بالمناهج الغربية الحديثة، أمّا الأبحاث التّعليمية فقد أسعفت التلاميذ والطلبة وحتى الأساتذة بمؤلّفات استطاعت أن تبتعد عن الإغراق في التّعليل والتّأويل.

الفصل الثّالث

دعـــاوَى تجديـد النّـحـو وغايـــاتـها

توطئة

مفهوم التّجديد في النّحو وتحديد مصطلحاته وأهدافه

المبحث الأوّل

توطئة: مفهوم التّجديد في النّحو وتحديد مصطلحاته وأهدافه

قبل الخوض في مفهوم "التّجديد النّحوي" يجب أن نشير إلى أنّه في القرن العشرين شاع أكثر من مصطلح تداخل مع مصطلح "التّجديد" ليعبّر به أصحابُه عن محاولاتهم لعلاج ما ادّعوه من صعوبات في النّحو العربي؛ ومن تلك المصطلحات : "**التيسير**" و"**الإحياء**" و"**الإصلاح**" و"**التبسيط**"[1]، وهي كلّها تسميات اختلف المحدَثون حول معانيها ومقاصدها وحول الأوّلوية في استخدامها، ولكنّهم لا يختلفون في حقيقة هدفها؛ وهو أنّها ترمي إلى إعادة صياغة قواعد العربية الفصحى وفق المنهج العلمي الحديث.

[1]- إضافة إلى عدد من المفاهيم التي ارتبطت بهذه المصطلحات؛ مثل: التحديث، والتّحرير، والتحسين، والتسهيل، والتشذيب، والتطوير، والتقريب، والتهذيب.

وقد بدأت هذه المصطلحات في الظهور مع مطلع القرن العشرين [1]؛ حين انطلقت محاولات المحدَثين لإحياء وتيسير وتجديد النّحو العربي؛ وأوّل ما ظهر هو مصطلح (**التّسهيل**) الذي ورد ضمن عناوين أعمال للمربّي اللبناني **جرجس الخوري المقدسي** (ت1941م)؛ وهي : كتابه التّعليمي (الخدمة المدرسية في تسهيل صرف ونحو العربية) سنة 1900م، ومقاله (العربية وتسهيل قواعدها) في مجلة "المقتطف "[2]، أمّا مصطلح (**الإحياء**) فقد ورد في الرّبع الثّاني من القرن العشرين عنواناً لكتاب **إبراهيم مصطفى** (ت1962م)، ومصطلح "**الإصلاح** " ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية سنة 1938م، وردّدهعدد كبير من المهتمين بميدان التّعليم ، وجاء هذا المصطلح ضمن عنوان رسالة علمية سنة 1975م **لعبد الوارث مبروك سعيد** بعنوان (في إصلاح النحو العربي)[3]، ومصطلح (**التيسير**) ورد في ثنايا كتاب إبراهيم مصطفى ، واستخدمه **شوقي ضيف** (ت2005م) عنواناً لكتابه (تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا)، و(**التبسيط**) ورد سنة1938م في مقال **لحسن الشريف** بعنوان (تبسيط قواعد اللغة العربية) نشر في مجلة الهلال، ومصطلح (**التجديد**) ورد ابتداءً من منتصف القرن العشرين في كثير من الأعمال النّحوية، كما عنوَن كلّ من: **عفيف دمشقية** سنة1976م، و**شوقي ضيف** سنة1982م، كتباً لهما بعنوان (تجديد النّحو)، كما استعمل الأستاذ **محمّد الكسّار** (ت1982م) مصطلح "**التّعريب** " في كتابه (المفتاح لتعريب النّحو)، كما اقترح أحد الباحثين [4] أن تصنّف هذه المسميات تحت عنوان أكثر شمولاً وهو "**النّقد النّحوي** " بمعناه العام؛ لأنّ هذه التّسمية – حسب رأيه– تحدّ من مساحة عدم الاتّفاق على مدلول تلك الدّعوات أوّلاً، وتجعل القضية في إطار أكثر دقّة ممّا نراه عند بعض الباحثين حين يوسّع مفهوم التّيسير، ليشمل غير الميسّرين.

أمّا مدلولات هذه المصطلحات فإنّ المعاصرين لم يتّفقوا على تحديد مدلول كلّ مصطلح؛ رغم وجود فرق بين مصطلح وآخر؛ وإنْ كانت كلّها تهدف إلى إعادة النّظر في القواعد

---

[1] - لم يشر القدماء إلى هذه المصطلحات، ولم تكن موجودة في زمانهم، رغم وجود فكرة التيسير عندهم وقيامهم بمحاولات لتحقيق ذلك؛ إلاّ أنّهم استخدموا مصطلحات وعنوانات لكتبهم أخذت بُعداً تعليمياً وتحفيزياً، نحو: "الموجز في النّحو" و"الواضح في النّحو" و"المهذّب في النّحو"...إلخ.

[2] - ينظر: العدد4 مجلد29، أبريل1904م.

[3] - وقد طبعت هذه الرسالة ككتابة سنة 1985م، ينظر: مقدمته.

[4] - وهي الباحثة "زينب مديح النّعيمي" في بحثها "جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيّوب" مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد15: ص12.

النّحوية التي وضعها النّحاة القدامى، ومحاولة تصنيف قواعد نحوية في إطار وصف القدماء لها وبمصطلحاتهم وتقسيماته م[1]، ولم تكن المصطلحات السّابقة مقبولة كلّها لدى أصحاب محاولات تيسير النّحو وتجديده، فمصطلح **(الإصلاح)** رُفض لأنّه يعني أنّ النّحو فاسد يحتاج إلى إصلاح، ومصطلحا **(التّيسير)** و**(التبسيط)** يشيران إلى أنّ النّحو صعبٌ، والصّعوبة لا يخلو منها أيّ علم، كما أنّ مصطلح **(التّجديد)** قد يعني أنّ النّحو قد بَلِيَ، وأنّ لغته غير صالحة للعصر؛ وهي كلّها دعاوى قد ماتت في مهدها وسقطت دعواهم بمجرد النّطق بها[2].

وقد نال مصطلحا **(التّيسير)** و**(التّجديد)** النّصيب الأكبر، في قضية التّداول والتّعبير عن تلك المحاولات الحديثة التي هدفت إلى م عالجة ما سُمي بصعوبات النّحو العربي، فكان حريّ بنا أن نحاول بسط الكلام عن مفهومهما وتلمس الفروق بينهما.

1)**التّيسير: لغة:** مصدر الفعل "يسّر"، يقال: يسّر الشّيء: سهّله، وجعله يسيراً أو ميسوراً، ويقال يسّر له كذا : هيّأه وأعدّه[3]، أمّا **اصطلاحاً:** فهو تقديم النّحو مبرأ من العلل والتّعويعات والتّأويلات، سهل التّناول قريب المأخذ من أذهان المتعلّ مين[4]، أو هو الالتزام بطرائق التّدريس التّربوي، وتبويب النّحو تبويباً حديثاً، أو هو تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصّ ورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا، ينحصر التيّسير في كيفية تعليم النّحو، لا في النّحو ذاته[5].

ولم يكن البعض دقيقاً حين خلط بين مفهوم التيسير وبين مفاهيم المصطلحات الأخرى من "تجديد وإصلاح وغيرهما "؛ حين ذكروا بأنّ التّيسير هو : تغيير في الأحكام وا لقواعد بحيث تحصل السّهولة المطلوبة؛ إذ إنّ غاية التّيسير القضاء على كلّ صعوبة وعسر؛ وهو

---

[1] - ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية/القاهرة، (دط)1995م: ص83.

[2] - ينظر مقال: محاولات التيسير النّحوي، دراسة تاريخية نقدية، لعبد الله عويقل السلمي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: م17، ع01، (2009م-1430هـ). ص369، ومقال: الحداثة والنّحو العربي، لعبد الرّاصر بوعلي، مجلة اللغة العربية/المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر،ع2015/33: ص33.

[3] - المعجم الوسيط: ص1064، مادة (يسر).

[4] - اتجاهات التيسير النّحوي، لحسن منديل العكيلي: ص 03. رابط البحث : https://sites.google.com/site/aligeali1/home (2015-08-01)

[5] - ينظر: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، عبد الرحمن الحاج صالح ، مجلة اللسانيات ، العدد الرابع ، الجزائر 1973 / 1974 ، ص 22 - 23، وتيسير النحو: ترف أم ضرورة؟ محمد صاري، مجلة الدّراسات اللغوية/مركز الملك فيصل، مج2، ع2، سبتمبر2001م: ص152.

يجب أن يمسّ التّركيب والإعراب [1]، أو معالجة منهج النّحو معالجة حديثة بحيث يعتمد مناهج البحث اللّغوي، الوصفية والمقارنة والتّاريخية[2].

ولا يقصد بالتّيسير النّحوي اختصار المطولات النّحوية، لأنّ الاختصارات الموضوعة في العلوم مخلّة بالتّحصيل على حدّ قول **ابن خلدون** (ت808هـ)[3]، وكما يرى الباحث **محمّد صاري** بأنّ التّطويل مع التّبسيط أفيد وأنفع تربوياً من الاختصار والإيجاز مع الإبهام والتعقيد؛ فالتّيسير من خلاله تحويل المادة الخام ا لجافة التي تتضمّنها مختصرات النّحو إلى مادة تربوية حية صالحة للاستهلاك[4].

2)**التّجديد:** لغة: مصدر الفعل"جدّد"، ويقال: جدّد الشّيءَ: صيَّرَه جديداً، وجدّد الثّوب : لبسه جديداً، و "استجدّ" الشّيءُ: صار جديداً، والشّيءَ : استحدثه وصيّره جديداً [5]، أمّا **اصطلاحاً:** فالتّجديد ينصرف عند إطلاقه – بصفة عامة وفي دلالته الأساسية – إلى نقد أسس المجال المعرفيّ الذي يتمّ تجديده، وإعادة تعديل تلك الأسس [6]، أمّا في المجال النّحوي فقد اختلف في مفهومه والغرض منه؛ فرأى الباحث **حسن منديل العكيلي** أنّه اتّجاه دعا إلى «تجاوز فكرة "التّيسير" إلى أبعد من ذلك للوصول إلى تغيير في المنهج والإتيان بنحو جديد»[7]؛ فالتّجديد في المجال النّحوي هو «تغيير في النظرة ومنهج البحث وطرائقه وفيه إفادة من مناهج الدّرس اللغوي عند الغربيين »[8]، وخلُص الباحث **خالد بن عبد الكريم بسندي**[9] إلى أنّ مصطلح التّجديد تضمّن ا لإصلاح والتّطوير والإلغاء والاستبدال والإحلال، وتمثّل عملياً بفكرة إلغاء العامل النّحوي، وإحلال فكرة القرائن مكانه.

---

[1] - مثل ما ذهب إليه أنيس فريحة في كتابه: تبسيط قواعد اللغة العربية.

[2] - مثل ما فعل مهدي المخزومي في كتابيه: "في النّحو العربي نقد وتوجيه"، و"في النّحو العربي قواعد وتطبيق"، ومثل ما فعل تمام حسان في كتبه "الخلاصة النّحوية".

[3] - ينظر: المقدمة: 695/2. وينظر: تيسير النحو، ترف أم ضرورة؟ بحث لمحمّد صاري: ص160،161.

[4] - تيسير النحو: ترف أم ضرورة؟ ص161.

[5] - المعجم الوسيط، مادة (جدّد) ص109.

[6] - البداية المجهولة لتجديد الدّرس النّحوي في العصر الحديث، لسامي سليمان الأحمد، مكتبة الثقافة العربية (دط)1424هـ: ص 16.

[7] - اتجاهات التيسير النّحوي، لحسن منديل العكيلي: ص 03. (بحث سبق ذكره).

[8] - المرجع نفسه: ص 03.

[9] - ينظر : محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربيّ "المصطلح والمنهج" (بحث منشور في مجلة الخطاب الثقافي العدد الثالث خريف 1429/ 2008م).

ويظهر ممّا تقدّم أنّ هناك فرقاً بين: **التيّسير** و**التبّسيط** من جهة ، وبين **التّجديد** و**الإصلاح** من جهة أخرى ؛ فا**لتيّسير** يعني تبسيط الصّورة التي يعرض بها النّحو على المتعلم، وهي محاولات ليست بجديدة؛ فقد عرفها النّحو العربي منذ ألّف **خلف الأحمر** (ت180هـ) مقدمته في النّحو، أمّا **التّجديد والإصلاح** فيعني محاولة التّغيير الجذري في الأصول التي قام عليها النّحو العربي؛ ومنه رأى بعض الباحثين أنّ **التجديد** لا يعني **التيسير**، وغير متداخل معه؛ فالتّجديد –بوصفه مصطلحاً– لا يمكن أن نسقطه على قواعد اللغة العربية إلاّ إذا انطلقنا من أنّ التجديد في النّحو يعني نقد أسس النّحو وإعادة تعديلها وتغييرها[1].

ونستنتج ممّا سبق أنّ التّجديد غير التّيسير [2]؛ فالأوّل هو الإتيان بما لم يكن موجوداً في السّابق، أمّا التّيسير فنعتمد فيه على ما هو موجود ثمّ نعمل على تسهيله وتبسيطه، فقضية التّيسير في الدّراسات النّحوية تعني إيجاد طريقة مناسبة ومثلى لإيصال المادة النّحوية إلى المتعلِّم، وخلق منهجية جديدة في تعليم هذه المادة وفق المناهج اللغوية الحديثة، كما أنّه ليس هناك تجديد ولا تيسير في اللغة ونظامها وإنّما يكون التّجديد والتّيسير في منهجية وطريقة تدريس قواعد هذه اللغة.

المبحث الأوّل

عوامل ظهور محاولات تيسير وتجديد النّحو

إنّ انتشار وتعالي الصّيحات الدّاعية إلى تيسير النّحو وتجديده لم يكن بالأمر الجديد في القرن العشرين؛ فقد عرف النّحو العربي – منذ نشأته– محاولات للتيسير تمثّلت في تأليف المختصرات النّحوية، كما تعالت منذ القدم صيحات تُعيب منهج النّحاة وتدعو إلى طرح

[1] - ينظر: البداية المجهولة لتجديد الدّرس النّحوي في العصر الحديث، سامي سليمان الأحمد: 16، وبحث: محاولات التيسير النّحوي، دراسة تاريخية نقدية، لعبد الله عويقل السلمي: ص371.

[2] - يرى شوقي ضيف أنّ "التجديد" هو صياغة جديدة للنّحو ، أمّا "التيسير" فغاية هذا التجديد. ينظر: تيسير النّحو التعليمي قديماً وحديثاً: ص 74.

كثير من القضايا التي لا علاقة لها بالدّرس النّحوي، وقد كان لانتشار ا للحن وفساد ألسنة العامة، وضعف التّحصيل لدى مُتعلمي العربية، وعدم القدرة على استيعاب النّحو العربي، التي كلّها شكّلت دوافع (لدى القدماء والمحدَثين) لشحذ الهمم في محاولة إنشاء علاقة ودّ بين اللغة وقواعدها.

غير أنّ تجدّد ظهور صيحات ودعوات تيسير النّحو وتج ديده والشّكوى من لغة العامة، في القرن العشرين، كانت وراءه عوامل جديدة خفية، كانت تدفعه دفعاً من أجل تضخيم قضية عسر قواعد اللغة العربية لدى النّاشئة؛ ويظهر في بعضها صدق النّية والغيرة على الفصحى، إلاّ أنّ بعضها الآخر كان يُخفي أجندة وأهدافا ليس في صالح العر بية الفصحى ومستعمليها، ويمكن أن نجمل تلك الدّوافع والعوامل في ثلاثة عناوين **أساسية** وهي[1]:

- الدّراسات الاستشراقية للعربية ونَحْوِها
- اللّسانيات الحديثة
- نشر كتاب (الرّد على النّحاة) لابن مضاء

وفيما يلي تفصيل لذلك:

1) الدّراسات الاستشراقية للعربية ونَحْوِها:

إنّ اهتمام الغربيين باللغة العربية وآدابها وتراثها اللغوي ليس وليدة (حملة نابليون) على مصر سنة 1798م، وما تلاها من احتلال لأقطار الوطن العربي من الطرف الإنجليز والفرنسيين وغيرهما من الأوربيين؛ بل إنّ الأمر يعود إلى أبعد م ن ذلك بقرون عديدة؛ وذلك حين بدأت أوربا نهضتها في القرن الخامس عشر، والتي اتّكأت فيها على التراث الشّرقي تنهل منه، وكان للتراث العربي الأدبي واللّغوي دور في هذا المجال؛ ولا أدلّ على ذلك أنّ

[1] - هناك أبحاث أخرى أشارت إلى أنّ دوافع وعوامل ظهور محاولات التجديد النّحوي في العصر الحديث تتمثل في: ظهور كتاب ابن مضاء القرطبي، والاطّلاع على الدّراسات اللغوية الحديثة، واستغلاق الدّرس النّحوي العربي. ينظر بحث : محاولات التيسير النحويّ، دراسة تاريخية نقدية، لعبد الله عويقل السلمي: ص330. كما تكلّم الباحث عبد الرحمن بن حسن العارف عن روافد الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، ولخصها في أربعة وهي : إنشاء الجامعة المصرية سنة 1908م، واستقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها، وإرسال البعثات العلمية إلى أوربا للدّراسة، وإنشاء مجمع اللغة العربية سنة 1932م. ينظر: اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، رسالة دكتوراه/مصر،1414هـ/1994م: ص 07 وما بعدها.
وهناك عوامل ثانوية - إضافة إلى ما ذكرنا- كان لها أثر في نشاط الحركة الأدبية واللغوية بصفة عامة، وفي تعالي مطالب تجديد وتيسير النحو العربي بصفة خاصة، خلال القرن20؛ نذكر منها: نشاط حركة الترجمة، وظهور الصحافة الأدبية، وانتشار الطباعة، والعناية بتحقيق وطباعة الكتب القديمة، وتأسيس المجامع اللغوية في عدّة أقطار عربية، وتأسيس الجمعيات العلمية والأندية الأدبية، وفتح عدد من المدارس الأجنبية في عدد من البلدان العربية.

أوّل مُؤَلَّف عربي طُبع بأوربا هو (كافية ابن الحاجب) سنة1500م بعد أن اُخترعت الطّباعة بأوربا بمدة وجيزة.

وبعد أن خطَتْ أوربا في نهضتها بصفة عامة وفي الدّراسات اللغوية بصفة خاصة خطوات عملاقة، وبدأت السّيطرة الاستعمارية على البلدان العربية، تغيّر الغرض من مُتزوّد بالثقافة العربية[1] إلى غرض مُستدمر –على الأغلب– يحاول القضاء على المقوّمات الثقافية للمستعمرات تحت غطاء الدّراسات العلمية للغات المحلية؛ وقد تكفّل بهذه المهمّة جمع من العلماء الذين تخصّصوا في الثقافات الشّرقية وعُرفوا باسم "المستشرقين"؛ والذين كان لهم تأثير –فيما بعد– على الشّباب العربي المثقّف والذي تتلمّذ عليهم واعتنق دعوتهم إلى تجديد اللغة وعلومها، رغم ما فيها من شذوذ ومساس بأسس وأصول العربية.

ولقد تجلّ تأثير هؤلاء المستشرقين في دعاة تجديد النّحو من العرب فيما قاموا به من دراسات للعامية والدّعوة إلى تفضيلها على الفصحى، وفيما رموا به الفصحى ونحوها من بهتان[2]، مُطبقين في ذلك أحدث المناهج اللغوية لتأكيد ما يدَّعون ويدْعون إليه.

–الدّعوة إلى العامية : وقد كان المستشرقون هم المصدر الأوّل الذي انطلقت منه الدّعوة إلى الاهتمام بدراسة العامية وإحلالها محلّ الفصحى في الكتابات الأدبية، وقد انطلقوا بخطوات عملية لتحقيق ذلك منذ القرن الثامن عشر؛ حين أدخلوا تدريس اللهجات العامية العربية في مدارسهم وجامعاتهم، مستعينين في ذلك بالشّرقيين العرب الذين كانوا يعملون في بلادهم؛ ففي إيطاليا كانت هناك (مدرسة نابولي للدّروس الشّرقية)، وفي النّمسا (مدرسة القناصل) وكان من مدرسيها **حسن المصري** ، وفي فرنسا (مدرسة باريس للغات الشّرقية) والتي كان من أوّل مدرسيها المستشرق **سلفستر دي ساسي** (ت1838م) والذي استعان **بمخائيل بن نيقولا الصبّاغ** السّوري (ت1816م)، وفي روسيا (مدرسة لازارف الإكليريكية للغات الشّرقية)، وكان الشّيخ **محمد عياد الطّنطاوي** (ت1861م) أستاذاً للعربية فيها، وفي ألمانيا أُنشئ مكتب كبير في برلين لتدريس اللغات الشّرقية، وكان من المدّرسين فيه للعامية **أحمد والي** و**أمين معربس** ، و**مارتن هرتمن** (ت1918م)، وفي إنجلترا أنشأت جامعة لندن فرعاً فيها لتدريس العربية الفصحى والعامية، وكان من مدرسيها **حبيب أنطون السّلموني**

[1] - ينظر المزيد حول هذا في: المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية، بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين/عَمّان، ط2/1412هـ- 1992م: ص39 وما بعدها.

[2] - وهو عدم أصالة الإعراب في العربية الفصيحة، وعدم أصالة النّحو العربي، وسنتناول هذين الموضوعين في العناوين القادمة .

اللبناني (ت1904م)، **وأحمد فارس الشّدياق** (ت1887م) الذي ألّف لها كتاباً في اللغة المحكية، وسيأتي ذكر مؤلّفات هؤلاء[1].

ونتيجة لإدخال تدريس اللهجات العربية العامية في مدارسهم وجامعاتهم، ظهرت كتبٌ كثيرة في اللهجات العربية الحديثة؛ منها ما ألّف ها أبناء العربية بإيعاز منهم؛ مثل : كتاب (أحسن النّخب في معرفة كلام العرب) للشّيخ **محمّد عياد الطّنطاوي** والذي ألّفه سنة 1848م، وهو خاص بالعامية المصرية، وكتاب (أصول اللغة العربية المحكية) **لأحمد فارس الشّدياق**، الذي ألّفه بلندن سنة 1856م، وكتاب (أحسن النّخب في معرفة كلام العرب)، والذي ألّفه **حسن المصري** في العامية المصرية سنة1869م[2].

كما قام المستشرقون بأنفسهم بتأليف مؤلفات اختصّ كلّ واحد منها بلهجة من لهجات الأقطار العربية؛ منها : (قواعد العربية العامية في مصر) **فلهلم سبيتا** (1880م)، وكتاب (لغة بيروت العامية) **لأمانويل ماتسون** ، وهو بالفرنسية وطبع سنة 1911م، وكتاب (لهجة بغداد العامية) تأليف **لويز ماسينيوس** (1912م)، وكتاب (لهجة مراكش العامية وقواعدها) **لبن سمايل**، وهو بالفرنسية (1918م)، وغير ذلك كثير[3].

وحريّ بنا أن نفصل الكلام عن بعض مؤلفات هؤلاء المستشرقين، والتي برزت فيها الدّعوة صريحةً إلى ترك الفصحى نهائياً، مع إبراز ما تراءى لهم من عيوب في قواعدها، وخلق أدب للهجة المحكية مكتوباً بحروف لاتينية؛ لأنّهم عابوا حتّى الكتابة العربية ونعتوها بالتقصير والعجز؛ وأبرز هؤلاء:

فلهلم سبيتا الألماني (Wilhelm Spita) ت1883م، والذي كان مديراً لدار الكتب المصرية، ويُعد **سبيتا** الرّائد الأوّل لكلّ من كتب في العامية؛ حيث أنّه في سنة 1880م ألّف كتاباً بالألمانية بعنوان (قواعد العربية العامية في مصر)، ومن هذا الكتاب انبثقت الشّكوى من صعوبة العربية الفصحى، والدّعوة إلى اتّخاذ العامية لغ ة أدبية، ومن هذا الكتاب وُضع أوّل اقتراح لاتّخاذ الحروف اللاّتينية لكتابة العامية، وفيما بعد نودي باستخدام تلك الحروف لكتابة الفصحى[4].

---

[1] - ينظر المزيد حول ذلك في: تاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر، لنفوسة زكريا سعيد: ص09-10.

[2] - ينظر: المرجع السّابق: ص 10-11، وما بعدهما.

[3] - ينظر: المرجع السّابق: ص 11 .

[4] - ينظر المزيد حول هذا الكتاب في: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: ص 18-23.

ومنهم كذلك **كارل فولرس** (K.Vollers) ت1909م، والّذي كان –أيضاً– مديراً لدار الكتب المصرية، ومن المساهين في دائرة المعارف الإسلامية، وقد ألّف هذا الستشرق سنة 1890م كتاب (اللّهجة العربية الحديثة في مصر) وهو كتاب بالألمانية وقد تُرجم إلى الإنجليزية فيما بعد، ونهج فيه مؤلّفه نهج **سبيتا**؛ فاستنبط حروفاً لاتينية لكتابة العامية ودرس قواعدها، وأورد كثيراً من نصوصها، كما ندّد في المقدّم ة بجمود العربية الفصحى، وشبّهها باللاتينية، وشبّه العلاقة التي بينها وبين اللّهجة المصرية بالعلاقة التي بين اللاتينية والإيطالية الحديثة إلاّ أنّ الاختلاف بين اللهجة المصرية والإيطالية هو وجود الأدب الإيطالي[1].

ومنهم **سلدن ولمور** (Seldon willmore)، الذي كان قاضياً بالمحاكم الأهلية بالقاهرة، وقد وضع كتاباً بالإنجليزية سنة 1901م بعنوان (العربية المحكية في مصر) ولم يختلف فيه عن سابقيه إلاّ ما أبداه فيه من معاداة صريحة للفصحى، وإشادته باللهجة المصرية المحكية؛ فعدّد الأضرار التي تنشأ عن اتّخاذ لغة للأدب ولغة للح ديث اليومي، وأشاد بالفوائد التي يمكن أن نجنيها من اتّخاذ لغة واحدة لكلا الغرضين[2].

ومنهم **ولـيام و يلكوكس** (William willcoks) ت1932م، الذي ألقى محاضرةً سنة1893م بعنوان : (لِمَ لم توجد قوّة الاختراع لدى المصريين الآن؟) في نادي الأزبكية، ونشرها باللغة العربية في (مجلة الأزهر) بعد أن آل إليه أمرها، وفي هذه المحاضرة زعم **ولكوكس** أنّ أهمّ عائق يمنع المصريين من الاختراع هو أنّهم يُؤلّفون ويكتبون باللغة العربية الفصحى، وأنّهم لو ألّفوا وكتبوا بالعامية لأعان ذلك على إيجاد ملكة الابتكار وتنميتها[3].

كما حاول هؤلاء وغيرهم من المستشرقين خلق أدب للعامية وجعلها لغة علم؛ فقاموا بجمع الأزجال والأشعار والأغاني والقصص الشّعبية؛ وترجمة نماذج أدبية عالمية رفيعة إلى العامية؛ كمسرحيات **شكسبير** وغيرها، حتّى الكتب الدّينية تُرجمت إلى العامية، وقام البعض منهم بتأليف كتب علمية بالعامية؛ كما فعل **ولكوكس** حين ألّف كتاب (الأكل والإيمان)[4]، كلّ هذه الأعمال من أجل تحويل العامية إلى لغة تكون في مستوى العربية الفصحى، تستطيع أن تحلّ محلها، وليَسْهُل فيما بعد التّخلي عن الفصحى نهائياً .

---

[1] - المرجع نفسه: ص 17، 24، 25.

[2] - المرجع نفسه: ص 25-29.

[3] - ينظر مقال "سلامة موسى": اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السّيد ولكوكس، (مجلة الهلال،ع10 01يوليو1926م: ص1073-1077. وتاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: ص 32.

[4] - ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: ص 43-61.

فالدّعوة إلى العامية التي بذل المستشرقون كلّ وسيلة لنشرها ل م تستطع القضاء على الفصحى كما كانوا يهدفون إلاّ أنّها استطاعت –مع بداية القرن العشرين– أن تجذب إليها ويتبناها بعض أبناء العربية؛ واشتدّ الصّراع بين مؤيدين ومعارضين [1]، وقد سجلت جريدتي (المقتطف) و(الهلال) على صفحاتهما هذا الصّراع؛ ومن هؤلاء العرب المُؤيّدين ل لعامية نذكر **عيسى إسكندر المعلوف** (ت1956م)، و **أسعد خليل داغر** (ت1935م)، و **مارون غصن** (ت1940م)، و**قاسم أمين** (ت1908م)، و**أحمد لطفي السّيد** (ت1963م)، و**سلامة موسى** (ت1958م)... وغيرهم، أمّا المعارضون للعامية فنذكر منهم : **الشّيخ خليل ناصيف اليازجي** (ت1871م) والجمعية الدّمشقية، و **إبراهيم مصطفى** (ت1910م)[2]، و **انطون صالحاني اليسوعي** (ت1941م)، و **أحمد سليمان المهندس** ، و **لويس شيخوفي** (ت1927م)، و**السّيد محمّد الزّمزمي** (ت1988م)... وغيرهم[3].

–آثار هذه الدّعوة على حركة التّجديد والإصلاح النّحوي:

ويظهر ذلك حين شارك عدد من اللغويين العرب في هذا الصّراع، سواء أكانوا مُؤيّدين أو مُعارضين للعامية؛ ومن هؤلاء **إبراهيم مصطفى** (ت1962م) و**سلامة موسى** (ت1958م)، حيث انعكست هذه الدّعوة في كتاباتهم المتعلقة بالدّراسات النّحوية واللغوية؛ فقاموا باجتهادات كردة فعل من أجل إصلاح وتجديد النّحو العربي ومنهم من بالغ ودعا إلى إصلاح الفصحى؛ وقد دخل في هذا العمل الجميع؛ حيث نجد أنّ أقدم بحث في العصر الحديث –هاجم النّحو العربي بشكل صريح، ودعا إلى المساس بأصوله– هو بحث نشرته مجلة (**المقتطف**) سنة1904م لأحد أساتذة اللغة العربية بجامعة بيروت الأمريكية؛ وهو **جرجرس الخوري المقدسي**[4](ت1941م)، تحت عنوان (العربية وتسهيل قواعدها)[5] وفيه وجّه

---

[1] - يلاحظ أنّ أغلب المؤيدين لنشر العامية هم من المسيحيين العرب؛ سواء الكتّاب أو من يسّروا لهم سُبل النّشر كأصحاب "المقتطف" و"الهلال" و"الأهرام"، وفريق –وإن كان مسلما- كانوا ممّن تربّوا في الغرب أو في مدارس أجنبية فغلبتهم الثقافة الغربية على أمرهم فساروا في ركاب مخطّطاتها المعادية للإسلام. ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: هامش04، ص 96.

[2] - لإبراهيم مصطفى بك بحث علمي قيّم ردّ فيه على هؤلاء في جريدة "الأزهر" العدد2 السنة6/1893م: 36-46. ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية: ص 101-106، وإبراهيم مصطفى (ت1910م) هو غير إبراهيم مصطفى (ت1962م) صاحب "إحياء النّحو". ينظر: الأعلام، للزركلي: ص 74/1.

[3] - ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: ص 95-122.

[4] - ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين، عبد الجبار جعفر القزاز، جامعة بغداد (دط) 1399هـ، 1979م: ص155 (هامش22).

[5] - ينظر: مجلة المقتطف، ع4 مجلد29، 01أبريل 1904م (باب المراسلة والمناظرة)، وسنتطرّق لمقترحات المقدسي في الفصل القادم، بشكل موسّع.

الكاتب هجومه إلى ظاهرة الإعراب التي رأى فيها منبع الصّعوبة في العربية، واقترح إمّا احتساب الكلمات العربية كلّها مبنية الأواخر، وإمّا الذّهاب إلى علاج بعض الأبواب أو الظّواهر النّحوية التي رأى في ها صعوبة واضحة؛ كما شنّ **قاسم أمين** (ت1908م) حملة على الإعراب الذي هو –في رأيه– مصدر لكلّ ما يقع من لحن في قراءة العربية، واتّخذ من عدم وجود الإعراب في بعض اللغات الأوربية وفي التركية حجّة يدعّم بها رأيه[1].

وفي مطلع الرّبع الثّاني من القرن العشرين ظهرت مح اولة **لسلامة موسى**[2] (ت1958م) (وهو من أشهر أعداء الفصحى في القرن العشرين) حين ألّف كتابه (البلاغة العصرية واللغة العربية)، وفيه مزج بين الدّعوة إلى العامية وبين الدّعوة إلى إصلاح النّحو العربي؛ ومنه أدرج كثير من الباحثين محاولته ضمن محاولات تجديد وإصلاح النّح و العربي؛ لأنّه – حسب رأيهم[3]– حاول في كتاباته إبراز بعض الصّعوبات والمشاكل النّحوية، وقدّم اقتراحات لتذليلها.

ومن أعداء العربية الفصحى غير المتخصّصين في الدّراسات النّحوية، والّذين اقترحوا إصلاحات للنّحو العربي، انتقلت العدوى إلى النّحاة العرب المحدَثي ن؛ وكان أوّلهم **إبراهيم مصطفى** (ت1962م) صاحب الكتاب الشّهير (إحياء النّحو) والذي صدر لأوّل مرة في يناير1937م، وعلى إثر الضجّة التي أحدثها هذا الكتاب، شكّلت وزارة المعارف المصرية سنة1938م لجنة للنّظر (في تيسير قواعد النّحو والصّرف والبلاغة)، وتكوّنت اللجنة من الأساتذة: (**طه حسين** (ت1973م)، **أحمد أمين** (ت1954م)، **علي الجارم** (ت1949م)، **إبراهيم مصطفى** ، **عبد المجيد الشافعي** ، **محمد أبو بكر**)، وخرجت هذه اللجنة بتقرير مستوحى من كتاب **إبراهيم مصطفى** (ت1962م)، وغيره من المحدَثين والقدماء[4]، كما ظهر في هذه السّنة (1938م) بحث في مجلة اله لال تحت عنوان **(تبسيط قواعد اللغة العربية)**

---

[1] - ينظر: تراجم مصرية وغربية، محمد حسنين هيكل: ص115. وكنّا قد أشرنا لكلامه سابقاً صفحة 114، وسنتطرّق له بشكل أوسع في الفصل التالي.

[2] - تكلمنا على دعوته في الفصل السابق صفحة113، وسنتطرّق له في الفصل الثلي.

[3] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 91.

[4] - وقد نشر هذا التقرير تحت عنوان (في تيسير قواعد اللغة العربي) ينظر: مجلة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية/المطبعة الأميرية بالقاهرة/1951م،الجزء6: ص180-193. وفي الفصل التالي سنتطرّق لمقترحات هذه اللجنة بشكل موسّع.

لكاتب وهو **حسن الشّريف**[1]؛ والذي رأى أنّ في النّحو العربي أبواباً يمكن إلغاؤها أو تعديلها أو اختصارها أو وقف أحكامها تيسيراً للطّلاب وتخفيفاً على المعلّمين[2].

وقد تبيّن لنا ممّا سبق أنّ الشّكوى من صعوبة الفصيحة وال دّعوة إلى استبدالها بالعامية، كان أوّل من تبناه ودعا إليه هم المستشرقون، ثمّ من تأثّر بهم من العرب، وقد أرجع هؤلاء صعوبة الفصحى إلى نحوها وصرفها وكتابتها، واتّهموها بالجمود، فكان من جرّاء هذه الاتّهامات أن اتّجه الباحثون إلى الفصحى ونحوها يحاولون تيسير قوا عدها وتبسيطها وإصلاحها، وقد صرّح هؤلاء الباحثون أنّ هدفهم من هذه الدّراسات هو خدمة الفصحى، ولكن بعضهم جاوزوا حدود التّيسير والتّجديد فخرجوا عن أوضاع العربية وسننها.

وإضافة إلى "الدّعوة إلى العامية" فقد سعى هؤلاء إلى التّشكيك في العربية الفصيحة في حدّ ذاتها؛ فادّعوا بعدم أصالة الإعراب فيها، وأنّ النّحو العربي علمّ مقتبص عن الإغريق وغيرهم؛ وبالتّالي فليس للنّحاة العرب أيّ سبق في هذا المجال.

-الادّعاء بعدم أصالة الإعراب في العربية الفصيحة:

لم يُنكر أحد من القدماء أصالة الإعراب في الفصحى؛ وإنّم ا كان الاختلاف في دلالته على المعاني[3]؛ وكان أوّل مَن شكّك في أصالة الإعراب عددٌ من المستشرقين؛ أوّلهم **كارل فلوس** K.Vollers (ت1909م) في كتابه (اللغة الشّعبية واللّغة الأدبية في الجزيرة العربية القديمة) الصّادر سنة1906م، ورأى فيه أنّ النّص الأصلي للقرآن قد كتب بإحدى اللّهجات الشّعبية، التي كانت سائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها كما لا يوجد في غيرها تلك النّهايات المسماة بالإعراب، وأنّ الإعراب انتقل إليه فيما بعد، ويرى أنّ الفصحى التي رواها لنا النّحاة، لغة مصنوعة، كما ينكر أن تكون هذه اللّغة كانت حية في مكّة على عهد النّبي محمّد ، كما يشكّ أن يكون البدو الذين خرج من بينهم الشّعراء، كانوا يتكلمون هذه اللّغة[4].

ومن المستشرقين الذين ساروا على رأي مشابه نجد **باول كاله** Paul E.Kahle (ت1964م) في فصل له بعنوان "نصّ القرآن العربي " من كتابه (الذخائر القاهرية)؛ وقد ذكر في هذا الفصل أنّ (القرآن الكريم) أخذ شكله النّهائي في عهد الخليفة الثالث **عثمان بن عفان**

---

[1] - ينظر: مجلة الهلال، ج46، العدد10/القاهرة (آب 1938م): ص 1110.

[2] - سيأتي الكلام عن اقتراحاته في الفصل القادم، كما أننا كنا قد أشرنا إلى بعضها سابقا ص114.

[3] - سبق أن تناولنا رأي قطرب (ت206هـ) المخالف لجمهور النّحاة، والذي رأى أنّ حركات أواخر الكلمات قد جيء بها للسّرعة في الكلام، وللتّخلص من التقاء السّاكنين عند اتّصال الكلام. ينظر الصفحة 105، والإيضاح في علل النّحو، للزّجاجي: ص 70،71.

[4] - ينظر: فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التواب: ص 377-378.

ﷺ(ت35هـ)، مع خلوّه من الضّبط بالشّكل، وكان يقرأ باللغة السّائدة حينئذ في مكّة؛ والخالية من الإعراب، غير أنّ العرب كانوا قد تعوّدوا أن يعدّوا اللغة البدوية، نموذجاً للنّ طق الصّحيح؛ فبهذه اللغة نظم الشّعر الجاهلي، وإذا كانت كلمة الله لا يصحّ أن ترتل بلغة أقلّ مستوى من أية لغة أخرى، فهنا قامت مشكلة كيف يقرأ هذا النّص المقدّس ويرتّل؟[1] وهنا يرى **باول كاله** أنّه في هذا العصر المبكر بدأت في العواصم الإسلامية (الكوفة، البصرة، مكة، المدينة) دراسة نشيطة للشّعر البدوي، فكان المهتمّون بهذا النّمط في اللغة يذهبون إلى البدو ويجمعون ما أمكنهم من أشعارهم، وما يتّصل بها من الحكايات، تحت عنوان (أيام العرب)؛ وقد اتّخذت المادة التي جمعت بهذه الطّريقة أساساً للعربية النّموذجية التي ابتدعها النّحويون، ثمّ حذيت لغة القرآن على نمطها[2].

ويستدل هذا المستشرق بنص **للفراء** (ت207هـ) عُثر عليه في مجموعة مخطوطة بمكتبة (تشستر بتى) Chester-Beatty رقم705، وممّا جاء فيه : «قال أبو بكر الصّديق رحمه الله: إنّ إعراب القرآن لأحبّ إليّ من حفظ بعض حروفه [3]... وقال ابن مسعود: جَوِّدوا القرآن، وزيّنوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنّه عربيّ، والله يحبّ أن يعرب »[4]، ومن قول **أبي بكر**ﷺ(ت13هـ) **وابن مسعود**ﷺ(ت32هـ) رأى **كاله** أنّ **الإعراب** يعني: الحركات في أواخر الكلمات، وأنّ الإلحاح على طلب قراءة القرآن بالإعراب، لا يبدو معقولاً، إلاّ إذا كان يقرأ في الواقع بدون إعراب، وأريد له أن يقرأ بالإعراب، الذي عُدّ في وقت متأخّر، من مظاهر الصّحة اللغوية[5].

ودعوة عدم أصالة الإعراب في العربية الفصيحة رغم أنّ مصدرها الأوّل مستشرقون؛ إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ جميع المستشرقين يتبنون هذا الطّرح؛ وإنّما هي أفكار لقلّة منهم، حيث أنّ الكثرة منهم ترى أصالة الإعراب في الفصحى؛ مثل : **ثيودور نولدكه** (ت1930م) و**يوهان فك** (ت1974م) و**جوتهلف برجشتريسر** (ت1933م)... إلخ[6]، وإنّما قصدنا ممّا

---

[1] - ينظر: المرجع السابق: ص 378.
[2] - ينظر: المرجع نفسه: ص 378.
[3] - في الإيضاح للزّجاجي 96 : «وقال أبو بكر وعمر: تعلّم إعراب القرآن أحبّ إلينا من تعلّم حروفه».
[4] - فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التواب: ص 379.
[5] - ينظر المرجع نفسه: ص 380. وقد ردّ رمضان عبد التواب على رأي "كاله" التالي بأنّ الإعراب بمعناه الاصطلاحي لم يكن معروفاً في أيّام أبي بكر وابن مسعود، وأنّ معنى كلمة "إعراب القرآن في هذه الأحاديث –إن لم تكن مزيفة- هو الوضوح والبيان في قراءة القرآن الكريم. ينظر: فصول في فقه اللغة: ص380.
[6] - ينظر: فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التّواب: ص 380-382.

ذكرنا أنّ نبيّن أنّ نظرية "عدم أصالة الإعراب في الفصحى " هي نظرية حديثة أتى بها بعضُ المستشرقين الحاقدين، للتشكيك في كلّ ماهو أصيل في الحضارة العربية الإسلامية.

وقد تأثّر بعض اللغويون العرب المحدَثون بهذه النّظرية، المشكّكة في إعراب العربية الفصيحة، وأصالته فيها، وشجعتهم وأعطت لهم الجرأة والسّند ليجاهروا بآرائهم حول الحركات الإعرابية؛ التي رأوا أنّها مصدر كلّ صعوبة في تعلّم العربية، لدى النّاشئة العرب والأجانب، ولتيسير تعلّم العربية عليهم؛ دعوا إلى تسكين أواخر الكلمات؛ مُستدلين ببعض اللغات الأجنبية التي تخلو من ظاهرة الإعراب [1]، وبما قدّمه الدّارسين المستشرقين للعربية من نظريات تؤكّد –حسب زعمهم– أنّ الإعراب من اختراع النّحاة في القرن الثّاني للهجرة، فلا داعي للتّمسك به وتقديسه؛ لأنّه ليس أصيلا في القرآن الكريم، بل هو دخيل عليه، ولعلّ أبرز الباحثين العرب المحدَثين، الذي حاول أن يدعو لهذا بطريقة علمية مُستفيضة هو اللغوي **إبراهيم أنيس** [2] (ت1978م) في كتابه (من أسرار اللغة)[3]؛ الذي خصصّ فيه فصلاً كاملاً للإعراب سمّاه "قصّة الإعراب"، وما يلاحظ في فصله هذا أنّه كان متأثراً فيه ببعض المستشرقين، خاصة ذوي النّظرة السّلبية تجاه الإعراب، حيث يظهر أنّ له إطلاع واسع على دراساتهم وآرائهم حول الإعراب في العربية و غيرها من اللغات السّامية [4]؛ وبعد أن استعرض **إبراهيم أنيس** إعراب اللاتينية باختصار، وبعد أن درس ظاهرة الوقف في العربية ولهجاتها، بشيء من التّفصيل، خرج علينا بنظريته الجديدة في تفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، نلخصها في[5]:

– ليس للحركات الإعرابية مدلول، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير الغالب لوصل الكلمات ببعضها البعض.

– أنّ النّحاة حين سمعوا هذه الحركات، فأخطأوا تفسيرها حين عدّوها علامات على الفاعلية والمفعولية وغيرها.

---

[1] - وكان أوّل من نادى بهذا قاسم أمين (ت1908م) ، وقد سبق الكلام عن رأيه في الصفحة: ص187.
و**قاسم أمين** هو كاتب وباحث مصري، من أصل كردي، ولد سنة 1863م، اشتهر بمناصرته للمرأة، أكمل دراسة الحقوق بمونبيليه بفرنسا، وعاد لمصر سنة 1885م، فعين وكيلا للنائب العمومي، فمستشارا بمحكمة الاستئناف، توفي بالقاهرة سنة 1908م. ينظر: الأعلام، للزِرِكْلِي: ص184/5.

[2] - قد سبق الكلام عن رأيه هذا صفحة 107، 108.

[3] - صدرت الطبعة الثانية منه سنة 1958م.

[4] - ينظر: من أسرار اللغة : ص 212-216.

[5] - ينظر المرجع نفسه: ص237-274. وكذلك: فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التواب: ص374.

– وحين أخطأ النّحاة في تفسير هذه الحركات، حرّكوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها؛ لتطّرد قواعدهم؛ فقالوا مثلاً : "الشّجرُ مورقٌ" بضمّ الرّاء من "الشّجر"، وكان يكفي أنْ يقال: "الشّجرْ مورق" بتسكين الرّاء؛ إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها.

– أمّا المُعرَب بالحروف؛ فكانت إحدى صوره تخصّ قبيلة معيّنة، والصّور ا لأخرى تخصّ قبائل أخرى، ولكنّ النّحاة جمعوا كلّ هذه الصّور، وخصّوا كلّ صورة منها بحالة إعرابية معيّنة؛ فهو يفترض مثلاً أنّ هناك قبائل عربية، كانت تنطق المثنّى بالياء في جميع الحالات، ثمّ تطوّرت هذه الياء فصارت ألفاً، عند بعض القبائل في جميع الحالات، ولم يفه م النّحاة سرّ الموضوع؛ فجمعوا بين الصّورتين، وخصّوا الأولى بحالتي النّصب والجرّ، كما خصّوا الثّانية بحالة الرّفع.

إنّ هذه الآراء **لإبراهيم أنيس** (ت1978م)، والتي تنكر في مجملها أصالة الإعراب في الفصحى؛ هي آراء شاذة، مسبوق في بعضها [1]، ومتأثّر في بعضها الآخر بآراء بعض المستشرقين، وقد انبرى أكثر من باحث للردّ عليه بالأدلة الدّامغة؛ كان أبرزهم **مهدي المخزومي** (ت1993م) في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو)[2].

–**الادّعاء بعدم أصالة النّحو العربي :** كثيراً ما يُعاب النّحو العربي – من طرف المُجدّدين في القرن العشرين– بالإفراط في التّعليل والتّأويل وفلسفة القضايا النّحوية، وهذا كلّه نتيجة التأثر بالمنطق الأرسطي (على حدّ زعمهم)، ولعلّنا إذا بحثنا عن منبع هذا النّقد والاتهامات للنّحو العربي، نجد أنّها ليست من بنات أفكار هؤلاء الباحثين العرب؛ بل نتيجة التأثّر بتلك الأفكار التي استكثرت على العرب أن يخترعوا علماً يصون لغتهم في مدة وجيزة لا تتعدّى المائة سنة؛ فادّعوا أنّ النّحو العربي هو وليد التأثر بالمنطق والنّحو اليونانيين، عن طريق السّريان، خلال ترجمة الآثار اليونانية ؛ وزعموا أنّ ارتباطاً علمياً وفكرياً كان دائراً بين علماء علم النّحو العربي؛ مثل: **أبي الأسود الدّؤلي** (ت67هـ) و**الخليل بن أحمد** (ت170هـ) من جهة، و**يعقوب الرّهاوي** (ت708م) **وحُنين بن إسحق** (ت260هـ)–علماء علم النّحو اليوناني والسّرياني– من جهة أخرى؛ والقصد من خلق هذه الشّبهة هو إنكار حضارة الإسلام والعرب، وبقاء الحضارة ا ليونانية كحضارة أولى في العالم ؛ ومن جملة هؤلاء المستشرقين

[1] - ونقصد هنا رأي قطرب القائل بعدم دلالة الحركات الإعرابية على المعاني.

[2] - ينظر الصّفحات 249-256، وينظر كذلك : فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التواب: ص376-377، ودراسات في فقه اللغة، لصبحي الصّالح: ص126، وفقه اللغة المقارن، لإبراهيم السّامرائي، دار العلم للملايين/بيروت، ط3/1983م : ص121-124.

الذين طوّروا هذه الفكرة ووسّعوها هم: **إرنست رينان ، ميركس، هوفمان، وِرستِك.** ويُعتبر المستشرق الفرنسي **إرنست رينان** (E.Renan) ت1992م أوّل من طرح فكرة أنّ النّحو العربي قد تأثّر بالنّح و اليوناني عن طريق السّريان، كما يُذكر أنّ للمستشرق **هوفمان** (G.Hoffmann) نفس الموقف، غير أنّ المستشرق الذي طرح هذه الفكرة طرحاً جاداً، بطريقة علمية وأكثر تناولاً هو الألماني **ميركس** (A.Merx) وذلك في كتابه (تاريخ صناعة النّحو عند السّريان) سنة 1889م[1]، وبعمله هذا فتح الباب على مصراعيه أمام حوار واسع بين مذهبين للمستشرقين في هذه المسألة:

–مذهب مَن يعُدّ نشأة النّحو العربي مربوطة الأسباب بأصول أجنبية

–ومذهب من يرى أنّ نشأته إسلامية خالصة

فكان المستشرق الألماني **نولدكه** (Noldeke) ممّن ذهب المذهب الأ وّل؛ وذلك في معرض ردّه على المستشرق **لاندبيرغ** (Landberg)، وممّا قاله سنة 1905م: «إنّ الأمر لدى لاندبيرغ يبدو كما لو كان النّحو العربي قد نما في الصّحراء من تلقاء نفسه ... إنّه لا ينبغي أن يُنكر لاندبيرغ بعد الآن وجود مؤثّرات يونانيّة– وعلى وجه التّحديد أرسطو طاليسية– على النّحو العربيّ »[2]، كما ذهب جَمْع من المستشرقين؛ وهم : الألماني **فولف فيشر** (W.Fischer)، واليهوديان **رافي طلمون** (R.Talmon) **وريفيل** (E.J.Revell)، إلى أنّ النّحو العربيّ قد تأثّر بمؤثّرات أجنبية في مرحلة مُبكرة من نشأته، قبل **الخليل** (ت170هـ) و**سيبويه** (ت180هـ)؛ أمّا ما وصل إلينا من هذا النّحو ممثّلاً في (كتاب سيبويه) فهو عربيّ؛ حيث رأى كلّ من **فيشر** و**طلمون** أنّ مرحلة **سيبويه** هي مرحلة تخليص النّحو العربي من المؤثّرات الأجنبية؛ نتيجة التّطوّر الإسلامي الدّاخلي في نظرية النّحو أثناء مرحلة ما بعد الابتدائية[3].

وقد حاول هؤلاء المستشرقون التّشكيك في مختلف الرّوايات الّتي تروي نشأة النّحو العربي؛ وتؤكّد نشأته العربية؛ كما حاولوا حصر ما بدت لهم أنّها أدلّة تنفي الأصالة عن النّحو العربي؛ ويمكن أن نلخص أدلتهم هذه في[4]:

---

[1] - ينظر: المستشرقون ونظريات في نشأة الدّراسات اللغوية، لإسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين/عَمّان، ط2/ 1412هـ، 1992م: ص38، و نظرات في التراث اللغوي العربي، لعبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي/بيروت، ط1/1993م: الصفحات 85-99 و112-113.

[2] - المستشرقون ونظريات في نشأة الدّراسات اللغوية: ص 39.

[3] - ينظر: المرجع نفسه: ص 40-41.

[4] - ينظر: المستشرقون ونظريات في نشأة الدّراسات اللغوية، لإسماعيل أحمد عمايرة: ص 42-44.

1- تعدّد الرّاويا ت التي تردّ نشأة النّحو العرب ي إلى **أبي الأسود الدّؤلي** (ت67هـ)، وغرابتها أحياناً، ممّا يدخلها في باب الأساطير، ونفي الصّدق عنها؛ وهو رأي رآه كلّ من : **بروكلمان** و**نولدكه** و**روندغرين**.

2- أنّ النّحاة والمؤرّخون العرب كانوا يتكتّمون على وجود مؤثّرات أجنبية؛ لأنّ في ذلك جرح لكرامتهم "الوطنية العربية" على حدّ تعبير **طلمون**.

3- دور الفرس المتمثّل في **عبد الله بن المقفع** (ت142هـ)، وهو أحد العارفين بالحضارة اليونانية، وقد ترجّم عنها هو أو **ابنه محمّد**، بعض كتب الفلاسفة اليونان، وقد تأثّر **الخليل بن أحمد** (ت170هـ) بابن المقفع، لما كان بينهما من صداقة.

4- دور السّريان المتمثّل في **حنين بن إسحق**(ت260هـ) و**يعقوب الرّهاوي** (ت708م)؛ فقد زعموا أنّ **الدّؤلي** قد أخذ عن **الرّهاوي** طريقته في ضبط الحروف بالشّكل، كما زعموا أنّ **الخليل** كان على صداقة مع **حنين**، الذي يُعدّ من أظهر مَن نقلوا الفكر اليوناني إلى العربيّة عن طريق السّريانية.

5- إنّ الأمثلة التي ضربها **سيبويه** (ت180هـ) للاسم، وهي: الرّجل، والفرس، والحائط، هي نفسها التي ضربها اليونان للاسم، وحتّى تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام هو تقسيم يوناني، كما أنّ كثير من المفاهيم الاصطلاحية التي وضعها النّحاة العرب هي من آثار ا ليونان؛ كمصطلحات: القياس، والحركة، والإعراب، والصّرف[1].

إنّ هذه الأدلة التي قدّمها هؤلاء المستشرقون قام بالرّد عليها أكثر من باحث؛ سواء من العرب أو حتّى من المستشرقين النزهاء [2]؛ وليس هنا مجال عرض لهذه الرّدود، لأنّ غرضنا من هذا المبحث هو تبيان أنّ المستش رقين همّ أوّل من أثار هذه النّظريات الشّاذة؛ حول النّحو العربي وأصالته، وأصالة الإعراب في الفصحى؛ حيث أنّ فكرة اكتساب النّحو من الأمم الأخرى لم يشر لها القدماء؛ وإنّما ابتدعها المستشرقون واتّبعهم بعض المحدَ ثين من العرب؛ وخاصة الكتاب المصريين [3]، وقد غال بعض الكتّاب العرب الذين تأثّروا بهذه النّظرية؛ فاتّهموا النّحو العربي بأبشع الصّفات؛ على أساس أنّه مُستمَدٌ من المنطق الأرسطي

[1] - ينظر المزيد حول ما يقابل هذه المصطلحات في اليونانية في: المرجع السابق : ص 44.

[2] - ينظر مثلا: المرجع السّابق: ص44 وما بعدها، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، لعبد الرحمن الحاج صالح: 1/43-62 و2/270-271، وتقويم الفكر النحوي، لعلي أبي المكارم، ص 79 وما بعدها.

[3] - ينظر: دراسات في اللغة، إبراهيم السامرائي/جامعة بغداد (دط) 1961م: ص13، 14.

العقلي، البعيد عن روح اللغة المستعملة في الحياة اليومية؛ ومن أهمّ هؤلاء الباحثين العرب الّذين ساروا على هذا المنوال نذكر:

-**جرجي زيدان** (ت1914م): الذي ذهب إلى أنّ النّحو العربي قد اكتسبه العرب من النّحو السّرياني المشابه في كثير من أصوله وأحكامه للنّحو العربي؛ على اعتبار اشتراكهما في السّامية؛ ولأنّ الاتصّال بين العرب والسّريان قد تمَّ قبل الاتصّال بين العرب واليونان ، فلابدّ أنّ يتعرّف العرب على ثقافة السّريان ومنها النّحو؛ وذلك لأنّ النّحو السّرياني قد وُضع قبل وضع النّحو العربي[1].

-**أحمد حسن الزّيات** (ت1968م): وهو -كذلك- من الباحثين الذين يؤمنون بتأثر النّحو العربي-في بدايته- بالنّحو السّرياني؛ حيث يقول: «والغالب في ظننا أنّ أبا الأسود لم يضع النّحو والنّقط من ذات نفسه وإنشائه وإنّما نظنّ أنّه ألمّ بالسّريانية، وقد وضع نحوها قبل نحو العربية، أو اتصّل بقساوستها وأحبارها فساعده ذلك على وضع ما وضع»[2].

-**فؤاد حنّا ترزي** : الذي رأى وأكّد أنّ التّأثر بالثقافة السّريانية ونحو ها قبل الحضارة الإغريقية؛ التي تأخّر وفودها للبلاد الإسلامية، وينقل -تأكيداً لرأيه هذا- حديثا عن العلماء السّريان الذين عاصروا بدايات الحركة الثقافية الإسلامية؛ فيقول : «والأسقف **سويروس سيبوخت**، المتوفي عام666م، وقد كان يتقن اليونانية ونقل بعض كتبها في الفلسفة والمنطق، كما عُني بالصّرف والنّحو السّريانيين، وشجّع التّعاون الثّقافي بين المسلمين والسّريان»[3]، فالسّريانيون دخلوا الإسلام في خلافة عمر وخالطوا المسلمين مخالطة وثيقة آنذاك ، وخصوصا في العراق «ولم يكن العلماء السّريان هم السّبيل الوحيد لهذا التأثّر؛ بل اشترك معهم وربّما بزّهم أولئك الموالي من السّريان الذين استعربوا وأسهموا في الدّراسات النّحوية والعربية إسهاما مباشرا»[4].

-**إبراهيم بيومي مدكور** (ت1996م): الذي ذهب في مقال له[5] بأنّ تقسيم **سيبويه** للكلام إلى ثلاثة أقسام يُذكّر بتقسيم **أرسطو**، كما أنّ حديث أرسطو عن "الكم والعدد" نجد لها أثر في

---

[1] - ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال (دط) (دت): ص 221/1.
[2] - المرجع نفسه: ص 154.
[3] - في أصول اللغة والنّحو، مطبعة دار الكتب/بيروت، (دط) (دت): ص110.
[4] - المرجع نفسه: ص 111.
[5] - بعنوان: (منطق أرسطو والنّحو العربي)وقد ألقاه في مؤتمر مجمع اللغة العربية، سنة1948م، ونشر

النّحو العربيّ، وحديث **سيبويه** عن "المسند والمسند إليه" حجّة على تسرّب الآراء المنطقية إلى النّحو العربي، ويُدعّم ما ذهب إليه من رأي بأنّ العرب أمكنهم الاطّلاع على ما ترجم من مؤلّفات **أرسطو** إلى السّريانية قبل الإسلام من ناحية وإلى العربية منذ النّصف الأوّل من القرن الثّالث الهجري؛ ولعلّ أهمّ حجّة في نظره على الصّلة بين المنطق والنّحو العربي مكانة القياس في هذا الفنّ؛ ولئن أقرّ بوجود قدر من القياس الفطري لا يمكن أن يُعتبر من صنع **أرسطو** أو أيّ فيلسوف آخر؛ فإنّه يرى أنّ القياس لم يقف عند تلك الصّورة الفطرية، بل إنّ النّحاة قد فلسفوه وافتنّوا فيه إلى درجة كبيرة، وحدّدوا شروط القياس النّحوي الصّحيح كما حدّد أرسطو شروط إنتاج قياسه المنطقي.

-**مهدي المخزومي** (ت1993م): الذي له عدّة مؤلّفات تنتقد النّحو العربي في معظمها، منها "مدرسة الكوفة" الذي بناه على القول بتأثير المنطق على النّحو البصري؛ وممّا قاله بهذا الشّأن : «قد مهّدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني، وفي البصرة ظهرت التّرجمة الأولى لمنطق أرسطو، ترجمة عن اليونانية، أو الفارسية عند عبد الله بن المقفع، وابنه محمّد بن عبد الله بن المقفع »[1]، «والواقع أنّ تأثير علم الكلام، أو الثّقافة البصرية اليونانية، إنّما ظهر في النّحو في زمن مبكّر، منذ أواخر القرن الأوّل، وأوائل القرن الثّاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً، ولم يكن الخليل بن أحمد أوّل من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس، والتّعليل؛ فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحق»[2].

-**حسن عون:** وهو من الّذين يرون تأثّر النّحو العربي بالبحوث السّريانية المتأثّرة بدورها- بالبحوث اليونانية؛ وقد تمّ ذلك -حسب رأيه- منذ اللّبنة الأولى للنّحو العربي؛ وهي طريقة شكل المصحف الشّريف، التي استمدها **أبو الأسود الدّؤلي** (ت67هـ) من النّحاة السّريانيين؛ والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها[3]:

1-أنّ **أبا الأسود** قد اتّخذ بيئة العراق موطناً، وكان بها والياً إدارياً، وعالماً لغوياً، وزعيما دينياً؛ وقد كانت هذه البيئة قبل الفتح وبعده، مغزوة باللّغة السّريانية، وكانت إلى جانب ذلك

في (مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء7/1953م): ص338-346. وقد أعاد نشره في كتابه: بحوث وباحثون: ص 167/1-178.

[1] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو: ص 69.

[2] - المرجع نفسه: ص 70.

[3] - ينظر: اللغة والنّحو: ص 249-251.

آهلة بالعلماء السّريان، وميداناً لدراساتهم، ومناقشاتهم، وجدلهم؛ لا في النّاحية الدّينية أو الفلسفية فقط؛ ولكن في مختلف العلوم الإنسانية.

2-أنّ اللغة العربية قد تعرّضت -بعد اتّساع الفتوح الإسلامية- إلى نفس الأزمة التي تعرّضت لها اللغة السّريانية خلال القرنين الرّابع والخامس بعد الميلاد؛ كانتشار اللّحن بين النّاطقين، والخوف من أن يمتدّ إلى الكتاب المقدّس، وظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة؛ ولقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السّريان أن فكّروا في وضع ضوابط لشكل كتابهم المقدّس؛ ولم تكن هذه الضّوابط سوى طريقة النّقط التي استعملها الدّؤلي في ضبط شكل القرآن الكريم.

3-أنّ اتّصال **الدّؤلي** باللغة السّريانية وبعلمائها أمر ليس من السّهل أن نشكّ فيه؛ فقد كان العلماء السّريان يمثّلون الطّبقة المستنيرة المثقّفة في بيئة العراق، ولا ينبغي لعالم ديني ولغوي، وحاكم إداري كأبي الأسود الدّؤلي أن يجهل وجود هذه الطّبقة؛ فهو لابدّ وأن يكون قد اتّصل بها، وخالطها، وتعرّف على كثير ممّا تهتمّ به من المسائل العلمية؛ وليس من المستبعد أنّ الدّؤلي يكون قد تعلّم السّريانية؛ وذلك لإقامته الطّويلة في بيئة العراق، وهي تكاد تكون بيئة سريانية في أوّل عهد اتّصال العرب بها، إضافة إلى الاهتمام الشّديد الّذي كان يوليه الدّؤلي للأبحاث اللغوية والدّينية.

هذا أهمّ ما طرحه هؤلاء الباحثون من أدلّة تدلّ -حسب زعمهم- على تأثّر الدّراسات النّحوية العربية في نشأتها بالدّراسا ت اللغوية للأمم السّابقة؛ من يونان وسريان؛ وهذه الأدلة تبقى مجرّد افتراضات لا تسلّم إلى اليقين؛ لأنّ «البحث العلمي لا يقرّ الافتراض وحده دليلاً لإثبات حقيقة من الحقائق أو لرفعها »[1]، وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً [2]، فقد قام أكثر من باحث؛ سواء من العرب أو من المستشرقين، بالرّد على هذه الافتراضات بالأدلّة الدّامغة؛ التي تؤكّد أصالة النّحو العربيّ على في نشأته إلى أن استوى علماً قائماً بنفسه ومكتملاً في كتاب سيبويه.

2) اللّسانيــات الحديثة:

[1] - تقويم الفكر النّحوي، لعلي أبي المكارم: ص 85.

[2] - صفحة 187، وينظر: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدّراسات اللغوية، لإسماعيل أحمد عمايرة: ص44 وما بعدها، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، لعبد الرحمن الحاج صالح: 1/43-62 و2/270-271، وتقويم الفكر النحوي، لعلي أبي المكارم، ص 79 وما بعدها.

هذا العامل الثّاني من عوامل ظهور وانتشار محاولات التّيسير والتّجديد النّحوي في القرن العشرين؛ وقد ساعد على انتشار "اللسانيات" –وهي علم غربي– خلال هذا القرن في الأقطار العربية، وإقبال الباحثين العرب على اعتناق مبادئها، عدّة أسباب أهمّها : "**البعثات العلمية إلى أوربا**"، و"**إنشاء الجامعات الحديثة ابتداء من سنة 1908**، و**استقدام عدد من المستشرقين للتدريس بها**"؛ وفيما يلي تفصيل لذلك:

–**البِعْثات العلمية إلى أوربا :** تاريخ أُولَى البِعْثات يعود إلى ما قبل القرن العشرين؛ وقد كانت مصر رائدة من بين الأقطار العربية في هذا المجال؛ نظراً لما قام به **محمّد علي** (1805م–1848م)؛ حيث كان أوّل ما بادر به حين بدأ حكمه هو إيفاد البعوث العلمية إلى أوربا بدءاً من سنة 1809م[1]، ثمّ سنة 1813م، وكانت وجهتهما إلى إيطاليا، وفي سنة 1818م أرسلت بعثة إلى فرنسا وإنجلترا، وكان الهدف من كلّ هذه البعثات هو دراسة الفنون والعلوم العسكرية، والميكانيكية، والهندسية، والطّباعة، وكيفية بناء السّفن[2].

وقد كانت بعثة سنة 1826م إلى فرنسا، أكبر البعثات عدداً، وأكثرها تأثيراً على الحياة الاجتماعية والثقافية، وكان من بين أعضائها **رفاعة الطّهطاويّ**[3] (ت1873م) مؤلّف كتاب (التّحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) سنة 1868م، وقد قيل عن هذا الكتاب أنّه «يمثّل – في مجال تبسيط كتب النّحو– قفزة واسعة إلى الأمام إذا قيس بما كان متداولاً في ذلك الوقت من كتب هذا الفنّ »[4]، وأنّ «هناك احتمال قويّ أن تكون عناصر التّجديد الّتي اتّسم بها كتاب رفاعة إ نّما جاءت نتيجة إعجابه وتأثّره بالكتب المؤلّفة في اللّغة الفرنسية؛ فقد عقد مقارنة بين العربية والفرنسية مبدياً إعجابه بسهولة كتب الثّانية وبمنهج تأليفها ...، بل هناك احتمالاً أقوى لتأثّره بكتاب **سلفستر دي ساسي** المسمّى (التّحفة السّنية في علم العربية)؛ وقد كانت بين الرّجلين لقاءات ومناقشات أثناء وجود رِفاعة في فرنسا، وأُعجب رفاعة بالبارون دي ساسي، وأثنى بصفة خاصة على كتابه المذكور»[5].

وتواصلت البعثات بعد ذلك؛ فكان منها بعثة سنة 1844م، وبعثة سنة 1848م، واستمرّ الحال على هذا المنوال وبوتيرة أقلّ، في عهد خلفاء **محمد علي** وفي عهد الحماية

---

[1] - ينظر: اتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العارف: 02 .
[2] - ينظر: المرجع نفسه : ص 17 .
[3] - ينظر: المرجع نفسه : ص 17.
[4] - في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد : ص 60 .
[5] - المرجع نفسه: 61، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة حفريات النشأة والتكوين، مصطفى غلفان، شركة النشر والتوزيع المدارس/الدار البيضاء، ط1/2006م: ص31-33.

البريطانية، إلى أن تمّ رفع الحماية البريطانية واستقلال مصر سنة 1922م، فزاد الاهتمام بهذه البعثات، وشُكّلت لجنة لهذا الغرض، وصدرت لائحة تنظّم شؤونها، وقد تميزت هذه الفترة بما يمكن تسميته بالبعثات الخاصة؛ وهي التي يموّلها بعض الأغني اء؛ كالبعثة التي أوفدها على نفقته الخاصة **علي كامل فهمي** سنة 1921م، كما ظهرت البعثات الصّيفية التي خُصّصت لمدرّسي اللّغات الأجنبية، كما اتّجه الأهالي لإرسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة، وقدّمت الحكومات والمؤسّسات العلمية الأجنبية منحاً دراسية للجامعات العربية والمراكز الثقافية[1]. وما يلاحظ على بِعثات القرن التّاسع عشر، والنّصف الأوّل من القرن العشرين، أنّها بِعثات غلُب عليها الطّابع العسكري والعلمي، إلاّ أنّ الأمر لم يستمر على هذا الحال؛ حيث نشطت البعثات ذات الطّابع اللّغوي والأدبي بعد ذلك؛ وقد كان لبعض ع مالقة اللغة والأدب من مثل **طه حسين** (ت1973م) و**إبراهيم مصطفى** (ت1962م) الفضل الكبير على تيسير إيفاد البعثات اللغوية والأدبية إلى أوربا، والدّعوة إلى الإكثار منها[2].

أمّا أسماء الطّلاب والباحثين المبعوثين للدّراسة بأوربا في مجال الدّراسات اللغوية، فإنّ حصر عددهم وتناول إسهامات في الدّرس اللغوي، يصعب في مثل هذا المبحث الموجز؛ لذا سننتقي من بينهم بعض الأسماء التي كان لها –فيما بعد– دور في محاولات التّجديد اللّغوي والنّحوي؛ وقد كان أوائل المبعوثين في القرن العشرين من ذوي الاهتمام بالدّراسات السّامية المقارنة، واللغات الشّرقية؛ كمثل: **علي العناني** (ت1933م) الذي أوفدته الجامعة المصرية سنة 1910م لدراسة اللغات السّامية في ألمانيا، وهناك حصل على الدّكتوراه من جامعة برلين سنة 1918م، وعاد إلى وطنه سنة 1921م وأسهم في نشر دروسه السّامية بين طلبة الجامعة المصرية، ودار العلوم، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، ويعدّ كتابه المعنون بـ (الأساس في الأمم السّامية ولغاتها، وقواعد اللغة العبرية وآدابها) الذي صدر سنة 1935م، من أوائل المصنّفات التي عنيت بهذا الجانب[3].

---

[1] - ينظر: اتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العارف: 17-18.

[2] - ينظر: مستقبل الثقافة في مصر، لطه حسين، دار المعارف/القاهرة، ط2 (دت): ص243، وفي أصول النّحو، مقال لإبراهيم مصطفى (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج8): ص146.

[3] - ينظر: اتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، مرجع سابق: ص 19.

ونجد كذلك من المهتمين باللغات السّامية الباحث **فؤاد حسنين علي** (ت1993م) الحاصل على الدّكتوراه من جامعة توبنجن بألمانيا سنة 1934م، والباحث **مراد كامل** (ت1975م) الذي تخرّج –أيضا– من جامعة توبنجن سنة 1935م، والباحث **خليل عساكر** (ت1991م) الحاصل على الدكتوراه من جامعة براغ بألمانيا سنة 1941م، والباحث **محمّد القصاص** الحاصل على الدّكتوراه م ن جامعة السربون بفرنسا، وقد كان له إسهام في مجال الترجمة، إضافة إلى اهتمامه بالسّاميات، كما نجد ضمن هؤلاء الباحث **عبد الحليم النّجار** (ت1962م) الحاصل على الدكتوراه من جامعة براغ بألمانيا، وكان أستاذاً للغات السّامية بجامعة القاهرة، وترجم كتاب (العربية) **ليوهان فك** سنة1951م، وثلاثة أجزاء من كتاب (تاريخ الأدب العربي) **لبروكلمان**، ومنهم كذلك : الباحث **السيد يعقوب بكر** (ت1976م) الحاصل على الدكتوراه من جامعة لندن سنة 1953م، والباحث **محمود فهمي حجازي** ، الحاصل على الدكتوراه من جامعة ميونيخ بألمانيا سنة 1965م، ومنهم الباحث **حسن ظاظا**، الذي أوفدته جامعة فاروق الأوّل (الإسكندرية حالياً) إلى الجامعة العبرية بالقدس، فحصل منها على درجة الماجستير في الأدب العبريّ واللّغات السّامية سنة 1944م، ثمّ انتقل إلى باريس فحصل على الدّكتوراه من جامعة باريس سنة 1958م، كما الباحث **رمضان عبد التواب** سنة 1957م إلى ألمانيا الغربية لدراسة اللغات السّامية، فحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميونيخ سنة 1962م، وحين عودته كانت له إسهامات قيمة؛ منها ما تعلّق بالتأليف أو التحقيق أو الترجمة؛ وممّا ترجمه نذكر : كتاب (اللغات السّامية) **لنولدكه**، سنة 1963م، وكتاب (فقه اللغات السّامية) **لبروكلمان** سنة 1977م[1].

أمّا أهمّ المبعوثين الذين كان لهم وزن ثقيل في الدّراسات اللغوية والنّحوية العربية الحديثة، وأثْروا المكتبة العربية بمؤلّفات كان لها دور في طرح نظريات جديدة، تعالج مختلف مشكلات اللغة العربية ونحوها في القرن العشرين ، وتحاول أن تقدّم البديل للنّحو التّقليدي؛ فنذكر منهم:

–**علي عبد الواحد وافي** (ت1991م): وهو من روّاد الدّرس اللّغوي المعاصر، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد أوفد من قبل وزارة المعارف سنة 1925م إلى فرنسا لدراسة الفلسفة وعلم الاجتماع، وحصل على درجة الدّكتوراه من جامعة السربون سنة 1931م في هذا المجال، ثمّ عاد إلى بلده ليقود حركة لغوية حديثة؛ بدأها بإصدار أوّل كتابين في علم

[1] - ينظر: اتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العارف: 19-24.

اللغة الحديث؛ وهما (علم اللغة)، و (فقه اللغة) وذلك سنة 1941م، وقد أثنى مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذين الكتابين، وقرّر تدريسهم ا في الجامعة[1]، كما أشاد بهما كثيرٌ من اللغويين المعاصرين[2].

-**محمود السّعران** (ت1963م): الذي ابتعث إلى جامعة لندن لدراسة علم اللغة الحديث، فحصل منها على درجة الدكتوراه سنة 1951م، وعاد إلى بلده ليسهم في تطوير الدّراسات اللغوية المعاصرة، بمجموعة من المؤلّفات التي كان لها كبير الأثر في تقدّم هذه الدّراسات، وهذه المؤلّفات هي كتاب (اللغة والمجتمع) الذي صدر سنة 1958م، وكتاب (علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربيّ)، الذي صدر لأوّل مرّة سنة 1962م، وبهذين الكتابين عُدّ السّعران أحد دعاة المنهج الوصفي في دراسة اللغة[3].

-**حسين ع-ون** : والذي سافر إلى فرنسا، فحصل منها على الدّكتوراه سنة 1948م من جامعة السربون، وعاد إلى بلده مصر ليعمل في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الإسكندرية، وقد أصدر مؤلّفات قيّمة في الدّراسات اللغوية؛ مثل : (اللغة والنّحو) الذي صدر سنة 1952م، و (دراسات في اللغة والنّحو العربي) 1969م، و (تطوّر الدّرس النّحوي) 1970م[4].

-**إبراهيم أنيس** (ت1978م): الذي ابتعث في ثلاثينيات القرن العشرين إلى إنجلترا، وحصل منها على الدكتوراه في الدّراسات اللغوية الحديثة سنة 1941م، وبعد عودته انخرط بمجمع اللغة العربية، وأخذ ين شر مؤلّفاته الرّائدة في هذه الدّراسات؛ وكان أوّلها كتاب (الأصوات اللغوية) سنة 1946م، وعُدّ هذا الكتاب الأوّل من نوعه في هذا المجال، ثمّ أصدر كتابه (في اللهجات العربية) سنة 1947م، وأُعتبر ما ورد في هذا الكتاب بمثابة الدّعوة لدراسة اللهجات العربية قديمها و حديثها، كما أصدر سنة 1952م كتاب (من أسرار اللغة) وفيه عالج بعض القضايا اللغوية علاجاً علمياً حديثاً مؤسّساً على أحدث النّظريات الحديثة في الدّراسات اللغوية، وفي سنة 1958م أصدر كتابه (دلالة الألفاظ) وفيه تحدّث عن عوامل التّطوّر الدّلالي وأنواع الدّلالات، وبـهذه المؤلّفات عُدّ «الدّكتور أنيس رائد الدّرس

---

[1] - ينظر: علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط2004/9م: ص03.

[2] - ينظر مثلا: دراسات في فقه اللغة ، لصبحي الصّالح: ص 08.

[3] - ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، لحلمي خليل: ص 206، واتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العارف: ص 22-23.

[4] - ينظر: اتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، مرجع سابق: ص 20.

اللغويّ المعاصر ...؛ فقد أسهم بجهدٍ وافرٍ في دراسة المستويات اللغوية – صوتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً ودلالةً– دراسة اعتمدت على أحدث ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغوية الحديثة من نظريات واتجاهات، وحفلت آراؤه بكثير م ن النّقاش... وما زالت مؤلّفاته وأبحاثه مصدراً أساسياً لكلّ من يروم معالجة قضيةٍ لغويةٍ، أيّا كان مستواها الذي تنتمي إليه»[1].

–**تمام حسان** (ت2011م): والذي سافر ضمن بعثة 1946م إلى إنجلترا؛ والتي كان هدفها دراسة علم اللغة، وقد حصل تمام على الماجستير سنة 1949م من معهد الدراسات الشّرقية والإفريقية بجامعة لندن، وحصل على الدكتوراه سنة 1952م من نفس المعهد، وبعد عودته أخذ ينشر – بين طلاّبه وزملائه بدار العلوم– الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللغة، وأتبع ذلك إصدار المؤلّفات اللغوية ذات الطّابع المميّز؛ وكان أوّلها : (مناهج البحث في اللغة) سنة 1955م، ثمّ (اللغة بين المعيارية والوصفية) سنة 1958م، ثمّ (اللغة العربية معناها ومبناها) سنة 1973، ثمّ (الأصول) سنة 1981م، كما نشر أبحاث في عدد من المجلات، وترجم عدد من المؤلفات الغربية في مجال اللغة والفكر والثقافة[2].

وقد أثارت جلّ مؤلّفاته كثيراً من النّقاش بين الباحثين المعاصرين؛ لما تضمّنته من جدّة في الطّرح والتّناول، ولأنّها تضمّنت دعوة «إلى اتّباع المنهج الوصفيّ –الذي ساد أوربا في النّصف الأوّل من هذا القرن– في دراسة العربية، والتّحليل البنيويّ للغة، وقدّمت –لأوّل مرّة– فكرة التّحليل إلى مستويات ونظم داخلية في اللغة، وعلاقة هذه المستويات بعضها ببعض»[3].

ويظهر ممّا تقدّم أنّ جلّ مَن تصدّوا لنقد النّحو العربي التقليدي كانوا ممّن ابتُعِثوا إلى الجامعات الأوربية، واعتنقوا مبادئ النّظريات اللسانية الأوربية، خصوصاً الوصفية، وفي هذا الإطار يقول الباحث **عبده الرّاجحي** (ت2010م): «حين انتقل المنهج الوصفي إلى الدّرس العربي بعد اتّصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النّحو التّقليدي الأوربي تظهر في معظم المؤلّفات الحديثة التي تعرض للنّحو العربي»[4].

---

[1] - اتّجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العارف: ص 28.

[2] - ينظر: المرجع نفسه: ص 29 و30.

[3] - المرجع نفسه: ص 30. وسيكون لنا وقفة مطولة في الفصلين الرابع والخامس حول ما قدّمه تمام حسان من تجديد للنّحو العربي.

[4] - النّحو العربي والدّرس الحديث: ص 48.

-إنشاء الجامعات الحديثة واستقدام المستشرقين للتدريس بها:

إنّ الحديث عن ظهور الجامعات الحديثة في الأقطار العربية خلال العصر الحديث، لا يعني أبداً أنّ هذه الأقطار لم تشهد من قبل إنشاء مراكز علمية تضاهي الجامعات الحديثة؛ بل إنّ هناك من يعتبر هذه مراكز (كالأزهر، والزيتونة، وجامع القيروان) من أقدم الجامعات في العالم، وخاصة الأزهر الشّريف[1]؛ والذي شُيد على يد الفاطميين في القرن الرّابع الهجري؛ إيذاناً باعتماده الجامع الرّسمي للدولة الجديدة، ومقراً لنشر الدين والعلم في حلقات الدّروس التي انتظمت فيه، إلى جانب دراسة علوم أخرى في الدّين واللغة والقراءات والمنطق والفلك[2].

ولكن هذه المراكز العلمية لم تمنع -في العصر الحديث- حاجة الأقطار العربية إلى جامعات حديثة تضاهي تلك الموجودة في أوربا، وازدادت هذه الحاجة في القرن التّاسع عشر؛ من أجل م واكبة التّطوّر العلمي الحاصل في أوربا؛ وذلك حين ازداد الاتّصال بأوربا عن طريق البعثات العلمية والتّبشيرية والحملات الاستعمارية؛ فظهرت أوّل كلّية جامعية في الشّرق العربي وهي : (المدرسة الكلية الأمريكية السّورية) التي تأسّست عام 1866م، وأصبحت تُعرَف -فيما بعد- بجامعة بيروت الأمريكية [3]، وكانت تلك الكلية مقصد بعض أبناء الأقباط البروتستانت من مصر، الذين توجّهوا إليها لدراسة القانون والاقتصاد والعلوم وغيرها من المعارف، وكان **أخنوخ فانوس المصري** من أبرز خرّيجيها، وقد لعب دوراً في تأسيس الجامعة المصرية الأهلية فيما بعد [4]، كما دعا **جورجي زيدان** (ت1914م) على صفحات "الهلال" إلى تأسيس جامعة، واقترح عام 1903م على (المدرسة الكلية الأمريكية السّورية) -جامعة بيروت الأمريكية- أن تُنشئ فرعاً في القاهرة يكون نواة لقيام "المدرسة الكلية المصرية"، وساهمت "المقتطف" في طرح الفكرة من خلال عدّة مقالات تحدّثت فيها عن الجامعات ووظيفتها في أوربا وأمريكا ودورها في نهضة الأمم[5].

وكان الشّيخ **محمد عبده** (ت1905م) مُهتماً بإقامة جامعة بعد أن يئس من إمكانية إصلاح نظام التّعليم بالأزهر وتطويره، ورأى أنّ إقامتها إنّما تكون بجهود الأغنياء الذين نعى

---

[1] - ينظر: الأزهر في ألف عام، محمّد خفاجي، عالم الكتب/بيروت، ط1988/2م: ص1/05-08.

[2] - ينظرالمرجع نفسه : ص 35/1، 115، 127.

[3] - وهنا يجب التذكير بأنّ أوّل وأقدم دعوة -في العصر الحديث - دعت إلى تبسيط وإصلاح النّحو العربي، انطلقت من هذه الجامعة سنة 1904م؛ وذلك على يد أحد أساتذتها وهو جرجس الخوري المقدسي، في مقال له بعنوان "العربية وتسهيل قواعدها" في مجلة "المقتطف" مجلد 29 صفحة 342.

[4] - تاريخ جامعة القاهرة، لرؤوف عباس أحمد، دار النشر الإلكتروني: ص 50. كتاب إلكتروني على موقع كتب عربية www.kotobarabia.com (2015/11/19).

[5] - ينظر المرجع نفسه: ص 51.

عليهم بخلهم، وفي نفس الوقت كان الزّعيم الوطني **مصطفى كامل** (ت1908م) شديد الاهتمام بالفكرة، فنشر مقالاً على صفحات (اللّواء) في 26 أكتوبر 1904م دعا فيه القرّاء أن يُبدوا رأيهم في مشروع الجامعة وإمكانية تحقيقه باعتباره حجر الأساس للنّهضة الوطنية[1].

وهكذا استمرّ الكلام والضغط من قبل رجال العلم والإصلاح في مصر حتّى تحقّق لهم مطلبهم بإعلان قيام الجامعة المصرية في 21 ديسمبر 1908م، والتي عرفت باسم (جامعة فؤاد الأوّل) ثمّ (جامعة القاهرة) بعد ثورة 23 يوليو 1952م[2]، وقد عَرفت عدّة تطورات خلال القرن العشرين، كما كانت مَحَجّاً لطلاب العلم من مختلف الأقطار العربية، ممّا شجّع على إقامة جامعات في مختلف الدّول العربية.

وهذه الجامعات النّاشئة ضمّت كليات تختصّ بتدريس اللغة والآداب العربية، بطرق حديثة، ويشرف عليها ويحاضر بها عدد من المستشرقين، وعدد من طلاّب البعثات العلمية إلى أوربا؛ وهؤلاء (من مستشرقين وطلاب بعثات علمية) كانوا متشبّعين بالثقافة الأدبية واللسانية الغربية الحديثة، بمختلف توجّهاتها، ممّا شجّع على نشر مختلف المذاهب الأدبية الغربية بين أدباء الأدب العربي ونقاده، كما شجّع على نشر الدّراسات النّقدية للنّحو العربي؛ تلك ا لدّراسات التي كانت مُتأثّرة بالنّظريات اللسانية الغربية، ومنه بدأ المدّ والجزر بين المحافظين والمجدّدين في مختلف فروع اللغة العربية وآدابها.

ولمّا كانت اللّسانيات الغربية قد تأسّست وانبنت في جملة ما انبنت عليه على مناهضة المنطق تأميناً لاستقلال علمها وتخليصاً للمباحث النّحوية القديمة من وطأة المنطق والفلسفة التي كانت غالبة عليها في الدّراسات الأوربية؛ حيث كان النّحو الأوربي القديم بداية من الإغريق ووصولاً إلى نحو **بور رويال** متأثّراً بالمنطق والفلسفة، وكان من نتائج هذا التأثّر أن اختلط المبحث اللّغوي با لمبحث الفلسفي؛ وأن حدّدت المقولات اللغوية على أسس فلسفية [3]؛ ونتيجة لكلّ هذا افترض بعض المستشرقين وبعض اللغويين العرب المحدثين أنّ النّحو العربيّ أيضاً تأثّر بالمنطق والفلسفة اليونانية؛ فحاولوا إسقاط المقولات النّقدية النّحويّة الغربية على النّحو العربي[4].

أمّا بخصوص استقدام **الأساتذة المستشرقين** الذين استعانت بهم الجامعات العربية

---

[1] - ينظر تاريخ جامعة القاهرة (كتاب إلكتروني) : ص 52.
[2] - ينظر: المرجع نفسه : ص 63-64.
[3] - ينظر: المنوال النّحوي قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب : ص 36.
[4] - ينظر مثلا : من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس : ص 275-279.

الناشئة، فقد بدأ منذ بدايات القرن التّاسع عشر؛ حين بدأ **محمد علي** إصلاحاته النّهضوية، ومع إنشاء أوّل جامعة عربية؛ ازدادت الحاجة للأساتذة المتخصّصين في شتّى فروع المعرفة، وكان هؤلاء الأساتذة من جنسيات مختلفة، ويمثّلون مدارس واتّجاهات فكرية متعدّدة، أمّا المتخصّصين في الدّراسات الأدبية واللغوية فيأتي في مقدّمتهم شيخ المستشرقين الإيطاليين في اللغات السامية وأستاذها في جامعة روما، العلاّمة **أغناطيوس جويدي** Ignazio Guidi (ت1935م)، والذي بد أ محاضراته بالجامعة المصرية في ديسمبر 1908م، وتناولت موضوع أدبيات الجغرافيا والتأريخ واللغة عند العرب، باعتبار علاقتها بأوربا وخصوصاً إيطاليا، وقد نشرت له كلية الآداب سنة 1930م كتاب (المختصر من علم اللغة العربية الجنوبية القديمة)[1]، كما دعت نفس الجامعة بين عامي 1909و1910م الأستاذ "**كارلو نالينو**" C.Nallino (ت1938م) الأستاذ بجامعة روما؛ لإلقاء محاضرات في تاريخ علم الفلك، وتاريخ آداب اللغة العربية، ثمّ دعته مرّة أخرى سنة 1927م للتدريس بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية، وقد مكث به ما يقارب الخمس سنوات[2].

وفي عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ازدادت –بشكل لافت– عملية استقدام الأساتذة المستشرقين من طرف الجامعة المصرية بصفة خاصة؛ ففي عام 1925م انتدبَتْ الأستاذ **كازانوفا** (p.Casanova) الأستاذ في معهد فرنسا، لتدريس فقه اللغة العربية [3]، كما استقدمت سنة 1926م الأستاذ **ميكلا نجلو جويدي** M.Guidi (وهو ابن أغناطيوس جويدي السّالف الذكر) وهو أستاذ اللغة العربية بجامعة روما؛ واستقدم للتّدريس بقسم اللغة العربية واللغات الشّرقية، ومكث بها حتى 1929م[4]، وفي سنة 1929م استقدمت الأستاذ **برجشتراسر**(M.G.Bergestrasser) (ت1932م) من جامعة ميونيخ بألمانيا؛ لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن التّطور النّحوي للغة العربية، وقد نشرها تلميذه **محمد حمدي البكري** في كتاب يحمل العنوان نفسه سنة 1929م، كما دعته في العام الجامعي 1931–1932م، فألقى محاضرات عن قواعد نشر النّصوص العربية (تحقيق المخطوطات) على طلبة قسم اللغة العربية، ونشرها –أيضاً– تلميذه **البكري** بعنوان (أصول نقد النّصوص ونشر الكتب)

---

[1] - ينظر: اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر (رسالة): 11، والمستشرقون لنجيب العقيقي، دار المعارف/مصرن ط3/1964م: ص 1/375-377.

[2] - ينظر: المستشرقون، للعقيقي: ص 1/377-380.

[3] - ينظر المصدر نفسه: 1/225-226، واتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر: ص 12.

[4] - ينظر: المستشرقون، للعقيقي: ص 1/381-382.

سنة 1969م[1].

وفي سنة 1929م استقدمت جامعة القاهرة من ألمانيا الأستاذ **ليتمان** E.Littman (ت1958م) من جامعة توبنجن؛ لتدريس تاريخ اللغات السّامية وآدابها، كما استقدمت من ألمانيا الأستاذ **شـاده** M.A.Schaade (ت1952) للتدريس بقسم اللغة العربية، ومكث فيه أربعة أعوام (من 1930م إلى 1934م)، نشر خلالها أبحاثاً قيّمة في صحيفة الجامعة المصرية في أعداد سنة 1931م؛ ومن تلك الأبحاث : (علم الأصوات عند سيبويه وعندنا)، و(رسم لغات أجنبية بالخط العربيّ وكتابة العربية بحروف أجنبية)[2].

ومن المستشرقين الألمان –كذلك– الذين درّسوا في **دار العلوم** ثمّ في الجامعة المصرية الباحث **إسرائيل ولفنسون** Y.Wolfensohn الملقّب بأبي ذؤيب؛ وكان يحاضر في اللغات السّامية، وقد حصل على درجتي الليسانس والدّكتوراه من الجامعة الم صرية، وأصدر سنة 1930م كتابه (تاريخ اللغات السّامية)[3]، كما دعت الجامعة المصرية سنة 1936م الدكتور **بول كراوس** P.Kraws (ت1944م) أستاذ اللغات السّامية بجامعة برلين، وقد مكث بالجامعة المصرية إلى غاية عام 1944؛ أسهم خلالها في تأسيس قاعة الدّراسات الشّرقية[4].

هؤلاء أبرز المستشرقين المستقدمين للتدريس والمحاضرة في أبرز جامعة عربية في ذلك الوقت، ولا نستطيع أن نشير إلى كلّ من استقدم لأنّ عددهم أكثر من أن يُحصَى؛ ونلاحظ أنّ أشهر هؤلاء ممّن كان لهم أثر على طلبتهم العرب، وممّن اشتهروا بالدّراسات، قد تمّ استقدامهم في عشر ينات وثلاثينات القرن العشرين؛ وهي نفس الفترة التي تلاها نشاط الدّراسات النّقدية والتجديدية للنّحو العربي؛ من طرف عدد من الباحثين العرب، أمثال **إبراهيم مصطفى** (ت1962م) صاحب أوّل محاولة تجديدية، في كتابه الشّهير (إحياء النّحو) الذي نُشر سنة 1937م؛ وقد أشار أكثو من باحث إلى ما أحدثته محاضرات هؤلاء المستشرقين المستقدمين من إعجاب لدى الباحثين العرب؛ ومن هؤلاء الباحث **عبد الرّحمن العارف** الذي ذكر أنّ بعض اللغويين والأدباء العرب كانوا يَحضرون الدّروس التي يعطيها هؤلاء المستشرقون لطلاب الجامعة المصرية، ومن هؤلاء **أحمد أ مين** (ت1954م) و**إبراهيم**

[1] - ينظر: المستشرقون، للعقيقي: ص 747/2.
[2] - المصدر نفسه: ص 775/2، 784-787.
[3] - المصدر نفسه: ص 762/2-765.
[4] - ينظر: اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر (رسالة دكتوراه): ص 13.

مصطفى (ت1962م)[1]؛ وهذا يؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ للمستشرقين الزّائرين للجامعات العربية دور بارز في تطوّر الدّراسات اللغوية العربية المعاصرة في الأقطار العربية.

3- نشر كتاب (الرّد على النّحاة) لابن مضاء القرطبي:

وهنا نصل للسّبب الثّالث الدّاعي لظهور وانتشار دعاوي تجديد النّحو العربي في القرن العشرين؛ وهو نشر كتاب (الرّد على النّحاة) **لابن مضاء القرطبي** (ت592هـ)، وإن لم يكن سببا رئيسياً إلاّ أنّ ظهوره – في منتصف القرن العشرين– أعطى مُحفزاً جديداً لناشدي إصلاح النّحو وتيسيره، وأدّى إلى ظهور محاولات متأثّرة به، تحاول أن تُجدّد في النّحو العربي، وكانت أوّلها محاولة مُحقّق هذا الكتاب وناشره سنة 1947م الدّكتور **شوقي ضيف** (ت2005م) الذي بدأ محاولاته التّجديدية منذ نشره للطبعة الأولى من هذا الكتاب.

وكتاب (الرّد على النّحاة) أُلِّفَ في عصر الموحّدين؛ وهو عصر ثورة على المشرق وأوضاعه، خاصّة في الفقه وفروعه؛ فأحرقت كتب المذاهب الأربعة، في عهد **يعقوب بن يوسف** (ت595هـ)؛ استناداً للمذهب الظاهري الذي اعتنقته سلطة هذه الدّولة، والذي هال معتنقيه كثرة الآراء المتشعبة في المسألة الواحدة، وكثرة ا لتّعليل والتّأويل لآي الذّكر الحكيم، فأرادوا أن يحملوا النّاس على الظّاهر من القرآن والحديث؛ وأن يَعُود العلماء إلى الأصول، وهي القرآن والسّنة، وعدم التّقليد لأحد من أئمة المشرق، وردّ فقهم عليهم [2]، وقد كان **ابن مضاء** ينزع إلى دعوة الموحّدين؛ وأحد دعاتها، كيف لا؟ وقد أسندوا له منصب القضاء في بعض بلدانهم كفاس وبجاية [3]، فكان ثائراً على الفكر المشرقي؛ والغريب –كما يقول شوقي ضيف– أنّه لم يُعنَ بتأليف كتاب ضدّ فقه المشرق؛ وإنّما عُني بالتأليف ضدّ النّحو المشرقي؛ فألّف فيه ثلاثة كتب؛ وهي : (المشرق في النّحو) و(تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان) و(الرّد على النّحاة) وهو الكتاب الذي وصل إلينا [4]، وأراد به مؤلّفه أن يردّ بعض أصول نحو المشرق على المشرق، وأن يخلّصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التّأويل؛ فبدأ برفض نظرية العامل، والتي جعلت النّحاة يكثرون من التّقدير؛ وهو تقدير يؤدّ ي إلى عدم التّمسّك بحرفية آي الذّكر الحكيم، تلك الحرفية التي كان يَعتدّ بها أصحاب مذهب الظاهر، كما اقترض من

---

[1] - ينظر: اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر (رسالة دكتوراه) : ص 15.
[2] - ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: إحسان عباس، دار صادر/بيروت (دط) 1408هـ،1988م : ص 2/70-72.
[3] - تنظر ترجمته في : بغية الوعاة، للسيوطي: ص 139.
[4] - ينظر : الرّد علة النحاة، لابن مضاء، تح: شوقي ضيف: ص 19-20 (مقدمة المحقق).

هذا المذهب ما يذهب إليه من نفي العلل والقياس في الفقه، ونادى بتعميم ذلك في النّحو[1].

وبقي هذا الكتاب صرخة في واد، لم تجد من يسمعها أو يتقبلها؛ وذلك منذ تأليفه في القرن السّادس الهجري إلى مطلع العصر الحديث، إلاّ أنّ هذا التّجاهل لهذا الكتاب وما احتواه من ثورة على النّحو البصري لم يدم إلى الأبد؛ فبجرد اكتشافه في منتصف القرن العشرين من طرف شوقي ضيف الذي قام بتحقيقه ونشره، لتتعالى الأصوات المؤيّدة **لابن مضاء** من طرف كثير من لغويّ ونحاة وأدباء القرن العشرين؛ كما أثار ضجّةً كبيرةً في البيئات العلمية بين مؤيّدة ومعارضة؛ فألقى عنه الدكتور **طه حسين** (ت1973م) كلمة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكتب عنه الشّيخ **محمد علي النّجار** الكثير من المقالات في مجلة (الأزهر)، واتّخذه كثير من الطّلاب في الجامعات موضوعاً لرسائلهم للماجستير والدّكتوراه، وتردّد ذكره في كتابات الباحثين والدّارسين من عرب ومستشرقين[2].

فحظي هذا الكتاب بأهمية ما فتئت تتعاظم عند كلّ الباحثين وخصوصاً الوصفيين؛ بل قد نجزم بأنّها العامل الأساس الذي دفع العديد منهم إلى بناء نموذج نحوي عربي اللغة، وصفي المنهج، باستبعاد كل مظاهر العقل النّحوي التي أبعدها **ابن مضاء** وخاصة قضايا: التعليل والقياس والعمل والتقديرات الموغلة، والتّمارين غير العملية؛ وهكذا شكّل ظهور كتاب (الرّد على النحاة) في القرن العشرين سنداً تراثياً للباحثين عن تخليص النّحو العربي من كلّ شوائب التّعقيد؛ يقول **شوقي ضيف**: «والحق أنّ ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب لكي ندرك ما كنا ننشده من تيسير النّحو وتذليل صعوباته ومشاكله»[3]، ويضيف: «وإنّه لحريّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النّداء، حتى نخلّص النّاس من الصعوبات التي تُرهِقُهم من أمرهم عُسراً، ولن يكلّفنا ذلك جهداً؛ فقد مهّدَ ابن مضاء الطّريق أمامنا، بما وضع فيها من صُوًى وأعلام»[4].

وهكذا يرى كثير من الباحثين أنّ الدّعوة إلى تيسير النّحو في العصر الحديث هي امتداد لدعوة **ابن مضاء**، وأنّ آراء المحدَثين في التّيسير مستمَدّة من آرائه؛ تقول الباحثة **أميرة علي توفيق**: «يمكن القول بأنّ أغلب اقتراحات تيسير النّحو لم تخرج في أسسها ومبادئها التي قامت عليها عن تلك التي وضعها ابن مضاء كدستور للتيسير النّحوي في القرن السّادس

---

[1] - ينظر الرّد علة النحاة، لان مضاء، تح: شوقي ضيف: ص 17-18.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 19-20 .
[3] - المصدر نفسه: ص 09 .
[4] - المصدر نفسه: ص 47-48 .

الهجري؛ بل إنّ كثيراً منهم اتّفق مع ابن مضاء في آرائه التّفصيلية؛ كلّ هذا ممّا يُؤكّد أنّ ابن مضاء هو الرّائد الأوّل لحركات التّيسير في النّحو؛ وإنّه صاحب مدرسة واصلت نشاطها في العصر الحديث بعد طول خمول »[1]، ويقول الباحث **حسن منديل العكيلي** : «كانت محاولة ابن مضاء وثورته على النّحو والنّحاة من الأس باب الرّئيسة للتّيسير المعاصر؛ فقد تأثّر بدعوته أصحاب التّيسير أبعد تأثير في حين أهملها القدماء كلّ الإهمال »[2]، ويقول **خليل أحمد عمايرة :** «ما إن صدر كتاب ابن مضاء القرطبي "الرّد على النّحاة" في طبعته الأولى، بتحقيق شوقي ضيف، حتّى أخذت الرّغبة في التأليف في ا لتّجديد النّحوي تتوالى؛ يعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب، إلى أن انصرفوا عنه إلى الأخذ بالمناهج اللغوية الحديثة التي قامت في أوربا وأمريكا وبلغت شأواً بعيداً»[3].

ومن جهة أخرى يرى الباحث **محمّد إبراهيم البنّا** أنّ إقبال المُحدَثين على كتاب **ابن مضاء** يرجع إلى تلك العبارة التي صدر كتابه بها وهي قوله : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[4]، وكان أمر النّحو يشغل العلماء والمثقّفين ورجال التربية في هذه الفترة، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه، ولعلّهم و جدوا فيه ما يصبون إليه من تيسير وتجديد في النّحو، وأدركوا أنّ **ابن مضاء** قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم [5]، فراحوا يلتمسون من آراءه وآراء غيره من عرب قدماء وغربيين، ما يروي ضمأهم.

أمّا أشهر المحاولات التي تأثّرت بآراء **ابن مضاء** في القرن العشرين فهي عديدة، وسنكتفي بالتّطرّق لأشهر نحاة هذا القرن؛ الذين برز في محاولاتهم نوعٌ من التّأثّر بابن مضاء، كنماذج نُبيّن بها أنّ كتاب **ابن مضاء** كان عامل من عوامل ظهور محاولات تيسير النّحو وتجديده في العصر الحديث.

---

[1] - نظرية ابن مضاء في تيسير النّحو وأثرها في المعاصرين في مصر، رسالة ماجستير/جامعة القاهرة، 1966م : ص380.

[2] - الخلاف النّحوي في ضوء محاولات التّيسير الحديثة، دار الضياء/عَمّان، ط1/1428هـ/2007م: 128.

[3] - العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللغوي، (دط) (دت): ص 16.

[4] - الرّد على النّحاة، تح : محمد إبراهيم البنّا: ص 69.

[5] - ينظر المصدر نفسه : ص 46 (تمهيد المحقق).

1-شوقي ضيف (ت2005م): وهو أوّل المتأثّرين **بابن مضاء** [1]؛ وذلك منذ أن قام بتحقيق كتابه؛ حيث كان هو الدّافع له بأن يقوم ببعض المحاولات لتيسير النّحو وتجديده «مستهدياً بآراء ابن مضاء وأفكاره »[2]، وعلى الرّغم من أنّه لم يكن من المتخصّصين في ميدان اللغويات، كما أنّه لم يكن مبعوثاً أو من تلامذة مدرسة لندن [3]؛ إلاّ أنّ انبهاره بثورة **ابن مضاء** على أسس النّحو البصري؛ من عامل وعلّة وتأويل، شجّعه بأن يبدأ محاولته بوضع مدخل طويل لكتاب **ابن مضاء**، تحدّث فيه عن المؤلّف وعصره وآرائه، ثمّ بيَّنَ حاجة النّحو العربي إلى تصنيف جديد؛ يرفع عن النّاس ما يعوقهم في تعلّمه، ليختم الأمر برسم خطّة لهذا التّصنيف الجديد، تقوم على الانصراف عن نظرية العامل، ومنع التقدير والتّأويل في الصّيغ والعبارات، وفي سنة 1977م قدّم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعاً لتيسير النّحو؛ تضمّن تلك الأسس السّابقة مضيفاً إليها بعض الضوابط لأبواب المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال، وفي سنة 1981م ألقى محاضرة – في مؤتمر المجمع– عن تيسير النّحو، كانت خلاصة لتجربته السّابقة، مع إضافة أساسين آخرين هما : حذف الزوائد من بواب النّحو التي لا حاجة لها، وفي سنة 1982م وضع كتاباً بعنوان (تجديد النّحو) ليكون تطبيقاً عملياً لمحاولته واقتراحاته في التّيسير [4]؛ وفي سنة 1986م صدر له كتاب (تيسير النّحو التّعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده) تناول فيه جهود القدامى والمحدثين في تيسير النّحو، ولم يأت في هذا الكتاب باقتراحات جديدة؛ بل ألّفه ليدعّم كتابه السّابق ويعضد جهوده ومنهجه في التيسير [5].

وأهمّ ما قدّمه **شوقي ضيف** من نظريات واقتراحات مُؤسّسة على الأصول والأفكار التي جاءت في كتاب (الرّد على النّحاة) هو إلغاء نظرية العامل، وإلغاء التّأويل والتّقدير.

-**إلغاء نظرية العامل** : وقد دعا **ابن مضاء** صراحة إلى إلغاء العوامل حين قال : «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا

---

[1] - مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون إبراهيم مصطفى قد تأثر بابن مضاء، في كتابه "إحياء النحو" المنشور سنة 1937م، وهو ما سيظهر لنا حين ندرس محاولته في الفصل الخامس.

[2] - الرّد على النحاة، لابن مضاء، تح: شوقي ضيف: 09 (مقدمة الطبعة1)، وينظر: العربية والوظائف النّحوية، ممدوح عبد الرّحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية/مصر، (دط) 1996م: ص54.

[3] - ينظر: العربية والوظائف النّحوية: ص 54.

[4] - ينظر: اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، رسالة دكتوراه لعبد الرحمن حسن العارف: 218، وستكون لنا دراسة للكتاب (تجديد النّحو) في الفصل الخامس الخاص بالمحاولات التّطبيقية.

[5] - ينظر بحث: جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النّحو التّعليمي وتيسيره، لرافع عبد الله العبيدي، مجلة آداب الرافدين/العدد: 58/1432هـ/2010م.

على الخطأ فيه؛ فمن ذلك ادّعائهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنويّ »[1]، فكان **ابن مضاء** القرطبي أوّل الدّاعين صراحة إلى إلغاء العامل، وما يترتب عليه من حذف وتقدير واستتار وغيرها، لكن دعوته هذه لم تلق تأييداً إلا عند أصحاب التيّسير المعاصرين، ومنهم **شوقي ضيف** الذي مضى على هداه يدعو إلى إلغاء نظرية العامل؛ وأن ننصرف انصرافاً تاماً عنها وعن كلّ ما يتّصل بها؛ لأنّ إلغاءها يتيح لنا أن نُصنّف النّحو بشكل آخر؛ تستمرّ فيه موادّ النّحو القديمة؛ ولكن يغيَّر نسيجها ويكيَّف على أصل آخر؛ وهو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الدّاخلة عليها[2].

-**إلغاء التّأويل والتّقدير** : ناقش **ابن مضاء** هذه القضية في النّحو العربي؛ وحاول أن يثبت أنّ إلغاء التّأويل والتّق‌دير ضرورة من ضرورات فهم الأساليب العربية فهماً صحيحاً؛ فنحن لا يحقّ لنا أن نُعدّل في صورتها حسب أهواء النّحاة وما تفرضه عليهم نظرية العامل من تأويل وتقدير في الصّيغ والعبارات، كما أنّ ادّعاء الزّيادة في كلام المتكلّمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بيّن، لكنّ ه لا يتعلّق بذلك عقاب، وأمّا طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادّعاء زيادة معان فيه من غير حجّة ولا دليل إلاّ القول بأنّ ما ينصب أو يرفع، لابدّ له من ناصب أو رافع، فالقول بذلك حرام؛ لقول الرّسولﷺ ((من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النّار))، وهذا وعيد شديد[3].

ويرى **شوقي ضيف** أنّنا إذا طبقنا هذه الفكرة على أبواب النّحو العربي فستُريحنا من ثلاثة أشياء؛ وهي: إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات مبنية أو مقصورة أو منقوصة؛ أمّا إضمار المعمولات فنقصد بها الفاعل المضمر الذي يقدّره النّحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً، وهو استتار وهمي لا دليل عليه [4]، أمّا حذف العوامل (وقد ناقشه **ابن مضاء** في متعلّقات المجرورات)[5] فكزعم النّحاة أنّ لكلّ جار ومجرور وظرف متعلّق بمحذوف تقديره "مُستقرّ" أو "استقرّ" وهو الخبر، وهذا زعْمٌ لا داعي له؛ إذ يكفي أن نقول: إنّ الجار والجرور خبر، وهذا نفسه نطبقه على الظّرف، ولا داعي مُطلقاً للتّمحّل،

---

[1] - الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف: ص 76، وينظر: ص 82-84.
[2] - ينظر: الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف (مدخل المحقّق): ص 48، وينظر المزيد حول هذا في الصفحات: 49-55.
[3] - ينظرالمصدر نفسه: ص 81-82.
[4] - ينظر المصدر نفسه (مدخل المحقّق): ص 56-58.
[5] - ينظرالمصدر نفسه: ص 87، 88.

وإحداث تأويلٍ في الجملة لا تدلّ عليه؛ ومعنى ذلك –حسب **شوقي ضيف**– أنّنا سنعمُد في التّصنيف الجديد للنّحو أن نكون قريبين من عقول النّاس؛ فلا نُ حمّلهم تأويلاً بعيداً، لا ضرورة له، حتّى لا نتعب عقولهم[1].

وهكذا يمضي **شوقي ضيف** على خُطا **ابن مضاء** في منع التّقدير في كلّ من "نواصب المضارع التي تعمل وهي محذوفة "، وناصب المنادى، وكلّ باب يتحدّث فيه النّحاة عن الفعل المحذوف؛ كباب "الاشتغال" وباب "التّحذير والاغراء" وباب "المصادر المنصوبة" وباب "المفعول المطلق"...إلخ؛ ويرى **ضيف** أنّه من الواجب أن تُضمّ هذه الصّيغ بعضها إلى بعض، ويُفرَد لها باب خاص نسمّيه باب "الصّيغ الشّاذة" أو نسمّيه باب "شبه الجملة"؛ لأنّ باب المجرورات والظرف لا يحتاج إلى هذا الاصطلاح بعد حذف نظرية العامل[2].

أمّا منع التّأويل والتّقدير في محل الجمل والمفردات المبنية، وتقدير الحركات في الأسماء المقصورة والمنقوصة؛ فأصبح ضرورة لا مناصّ منها؛ لأنّ بيان محلّ الجمل الإعرابي «عناء ينبغي أن ننفيه من النّحو؛ لأنّنا لا نُفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تُ شوّش على عقولنا، وتدخلنا في ضباب لا آخر له، وأولى من ذلك أن نقول إنّ هذه الجملة خبر، أو نعت، أو حال...»[3]، ويَدخل في ذلك منع التّأويل في جمل "أنْ" و"أنّ" و"لو" و"ما" ونحوها؛ ممّا يؤوّل بمصدر، أمّا المفردات المبنية التي تقع مبتدآت أو أخباراً أو فاعلات أو مفع ولات؛ فمن الواجب أن نكتفي فيها أيضاً ببيان وظيفة الاسم المبني؛ فنقول إنّه مبتدأ أو فاعل أو نحو ذلك، ولا نستمر فنقول : إنّه مرفوع مثلاً بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذّر، أو نقول: إنّه في محلّ رفع لأنّه مبني[4].

وهكذا كان كتاب (الرّد على النّحاة) قبساً اهتدى به **شوقي ضيف** في محاولته التّيسيرية التّجديدية للنّحو العربي، رغم الفارق الزّمني الكبير بين ابن مضاء وضيف، وهذا يدلّ على المكانة الكبيرة لكتاب (الرّد على النّحاة) ودوره في نشاط المحاولات التّجديدية للنّحو العربي خلال القرن العشرين.

---

[1] - ينظر المصدر نفسه : ص 58.
[2] - ينظر: الرّد علة النحاة، لان مضاء، تح: شوقي ضيف: ص 58-62.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 63-64.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص 64.

2-عباس حسن (ت1979م): لا عجب أن يكون الأستاذ **عباس حسن** من المتأثّرين بكتاب (الرّد على النّحاة)؛ لأنّه من أصحاب المحاولات النّظرية والتّطبيقية [1] الرّامية إلى التّخفيف من طغيان نظرية العامل على مختلف أبواب النّحو العربي؛ كما دعا إلى نبذ كلّ إغراق في التّعليل والتّأويل؛ وقد أكّد عدد من الباحثين على التأثّر الواضح **لعباس حسن** بابن مضاء؛ واتفاقه مع أغلب المبادئ التي دعا إليها ابن مضاء [2]، سواء في كتابه (اللغة والنّحو بين القديم والحديث)[3] وهو في مجمله دراسات نقدية نظرية، أو في موسوعته النّحوية (النّحو الوافي) المكوّنة من أربعة أجزاء كبار.

وأوّل تأثّر **بابن مضاء** نجده في الغرض الذي من أجله بنى **عباس حسن** محاولته التيسيرية؛ هذا الغرض الذي عبّر عنه في مقدّمة (النّحو الوافي)؛ فقال: «لم نر من تصدّى للشّوائب كلّها أو أكثرها؛ ينتزعها من مكانها، ويجهز عليها ... فيريح المعلّمين والمتعلّمين من أوزارها، وهذا ما حاولته جاهداً مخلصاً قدر استطاعتي »[4]، وهو نفس الغرض الذي قصده **ابن مضاء** حين ألّف كتابه؛ وهو ما عبّر عنه بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويُّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[5]؛ فالذي "يستغني النّحوي عنه" و"أجمعوا على الخطأ فيه " عند **ابن مضاء**، هو ما أطلق عليه **عباس حسن** "شوائب النّحو"، التي تتعب المعلّم والمتعلّم.

وهذا ما ظهر جلياً في كتابات **عباس حسن**؛ حيث دعا إلى تخليص النّحو العربي من نظرية العامل، والعلل الزائفة، ورفض التأويل في كثير من المسائل النّ حوية، وتفصيل ذلك كمايلي:

-**العامل النّحوي:** هاجم **عباس حسن** "نظرية العامل"؛ لأنّ علم النّحو غدَا «بسببها ومن أجلها قاصراً عن إتمام الإفادة المرجوة، والنّفع الأكمل، لا مناص من تطهيره منها إن أردنا له صلاحاً وللغتنا تيسيراً»[6]، وهجومه لهذه النّظرية لا يعني أنّه دعا لإلى استئصالها من النّحو

---

[1] - سنتطرق لمحاولته التّطبيقية في الفصل الخامس.

[2] - ينظر: تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي (رسالة دكتوراه) لعبد الله حمد الحسين: 404. ونظرية ابن مضاء في تيسير النّحو وأثرها في المعاصرين (رسالة ماجستير) لأميرة علي توفيق: ص 379.

[3] - أصل هذا الكتاب عشر مقالات نشرت له في مجلة "رسالة الإسلام" ما بين 1957 و1958م، وأضاف لها آراء له في كتابه (رأي في بعض الأصول اللغوية والنّحوية) المطبوع سنة 1951م. ينظر: النحو الوافي: ص 05/1، وتيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي (رسالة): 14.

[4] - النحو الوافي: ص 04/1-05.

[5] - الرّد علة النحاة، تح: شوقي ضيف: ص 76.

[6] - اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 215.

العربيّ؛ وإنّما سعى إلى التّخلّص من عيوبها المتمثّلة في كثير من صور التأويل والتّقدير والحذف والتّعليل والقياس؛ فخالف بذلك ابن مضاء في أهمية نظرية العامل؛ التي رآها تكمن في تيسير اللغة على المتعلّمين؛ حيث رأى أنّ النّحاة كانوا «أذكياء بارعون فيما قرّروه بشأن نظرية العامل؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التّربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها»[1].

-**العلل الزّائفة:** مهاجمة العلل الزائفة من الأسس الثمانية التي بنى عليها **عباس حسن** كتابه "النّحو الوافي"[2]؛ فرأى أنّ لها من سوء الأثر وكثير المغبّة ما لا يخفى، وحسبنا من التّعليل أن يقال: "مطابقة العربي النّاصع" و"مسايرة فصيح اللغة وأفصحها"، وغير هذا من العبارات الدّالة على التّرجيح، لا التّحريم، دون اللّجوء إلى تعليل آخر[3].

ومهما يكن من أمر فإنّ **عباس حسن** يرى أنّ التّعليل الصّحيح هو نطق العرب؛ فلا تعليل لذلك إلاّ محاكاة العرب والنّسج على منوالهم ولا شيء غير هذا، ولقد عبّ عن ذلك بما سماه بـ "**علل التّنظير**" وهي أن يقال: إنّ رفع الكلمة ونصبها وجرّها وغير ذلك، أنّ نظيرتها في كلام العرب كذلك ولا علّ ة إلاّ التنظير؛ أي قياس الشّيء على نظيره، والنّظير هو الأصل الذي نتمثّله من الكلام الفصيح[4]، فما أطلق عليه **عباس حسن** "العلّة التّنظيرية" هو الذي سمّاه **ابن مضاء** "العلّة الأولى"، وسمّاها **الزّجاجي** (ت311هـ) "العلة التّعليمية"[5].

وقد وافق **عباس حسن** ما ذهب إليه **ابن مضاء** في هجومه على العلل الثّواني والثّوالث؛ وذكر ذلك صراحة حين قال: «ولله ابن مضاء الأندلسي العالم النّحويّ الذي ثار على النّحاة وهو منهم، وشنّ على عللهم الثّواني والثّوالث وما بعدها حرباً شعواء، لا هوادة فيها ولا ملاينة... لعلّ لنا به **أسوة تحفزّنا** إلى تدارك الدّاء، والمبادرة إلى علاجه»[6]، كما توافق معه في الصّيغة المقبولة لتعليل الظّواهر اللغوية؛ وهي "مطابقة الكلام العربي الفصيح".

-**رفض مظاهر التّأويل:** وأهمّ مظهر -من مظاهر التّأويل- اتّفق **عباس حسن** مع ابن مضاء في رفضه هو "التّقدير"؛ سواء في كلام الله تعالى أو في كلا م العرب، وسواء تقدير حركات أو عوامل ومعمولات؛ فجعل القرآن الكريم -بقراءاته الواردة عن الثقات- في مكان

---

[1] - النحو الوافي: ص 73/1.
[2] - ينظر: مقدمة النّحو الوافي: ص 05/1-11.
[3] - ينظر: النحو الوافي: ص 08/1-09. و33/1-40.
[4] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 178.
[5] - ينظر: الإيضاح في علل النّحو: ص 65-66.
[6] - اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 193-195.

الصّدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأوّلاً ولا تمحّلاً [1]، وأنّ فيصل الرّأي فيه هو صحّة الاستشهاد بظاهره؛ من غير نظر إلى قلّة أو كثرة، كما رفض تأويل ما ورد من كلام العرب موضحاً أنّه يجب «أن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصّحيحة الصّادرة عمّن يصحّ الاحتجاج والاستشهاد بكلامه»[2].

وقد ظهر موقف عباس حسن الرّافض للتّأويل في كثير من المسائل النّحوية، التي تناولها في موسوعته النّحوية (النّحو الوافي)؛ فما من بـاب نحوي منه إلاّ ونجد فيه عبارات الرفض لكلّ مظهر من مظاهر التّأويل؛ من حذف وتقدير وغيرهما[3].

-**محمّد عيد :** وهو من الباحثين الذين أعجبوا بابن مضاء، وتناولوا كتابه بالبحث والدّراسة؛ وهو ما نجده في كتابه المنشور لأوّل مرّة سنة 1973م[4]، والمعنوّن بـ : (أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، وقد بنى مباحث هذا الكتاب على آراء **ابن مضاء** ؛ مُشيداً بها من جهة، ومقارناً بينها وبين آراء المتقدّمين عنه جهة أخرى، وكلّ هذا تحت ضوء المناهج اللغوية الحديثة، ليخرج بنتائج تعطي الحقّ والصّواب **لابن مضاء**، وقد ظهر تأثّره به في:

-**الإشادة به:** في مثل قوله: «إنّ ابن مضاء أمّة وحده بين النّحاة ! لم يسبقه في نهجه المتكامل عن أصول النّحو أحد قبله، ولم يقدّره النّحاة التّقليديون بعده حقّ قدره، فنُسي اسمه، وغاب عن الدّرس النّحوي رأيه، حتّى كان عصرنا الحاضر، فعاد الرّجل إليه من وراء القرون مهيباً جليلاً، ليأخذ مكانه ومكانته في الدّرس اللغوي الحديث »[5]، وقال في موضع آخر : «الإمام ابن مضاء أحد هؤلاء الرّجال الذين كانت حياتهم ظاهرة لغوية فريدة لا تتكرّر كثيراً، وإذا كان لم يجد الإنصاف من معاصريه، فإنّ الدّراسات اللغوية الحديثة تحتفي به وبآرائه، وتجعل منه أحد المعالم الهادية في طريق التّطوّر اللغوي»[1].

---

[1] - ينظر: النحو الوافي: ص 09/1..

[2] - اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 215.

[3] - ينظر مثلا الصفحات : 85/1، 99، 109-110، 259، 11/2، 74، 220، 91/3، 171، 12/4، 41-42، 170.

[4] - ينظر كتاب: أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ص08 (مقدمة ط1).

[5] - أصول النّحو في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ص 06 (مقدّمة ط1).

[1] - نفسه: ص 37.

-**تأييده في رفضه للقياس العقلي:** ويقوم هذا النّوع من القياس على تشبيه ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى لها حكم معيّن ليثبت للأولى حكم الثّانية؛ كرفع الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته إيّاه، وقد رفض **ابن مضاء** هذا القياس؛ وبنى رفضه على أنّ المشابهة غير تامة بين الحكمين، وأنّ العرب لم تُرد ذلك، وأنّه قياس يقوم على الظّن[1]، وأيّد **محمّد عيد** هذا الرّفض؛ ورأى أنّه اجتهاد موفّق من **ابن مضاء**؛ وأنّ الأسس التي بنى عليها هذا الرّفض أسس مقبولة؛ ذلك أنّ العلاقة الذّهنية بين الظّاهرتين لا تصلح أساساً لبناء القواعد اللغوية؛ وأنّ هذه المشابهة قائمة على العقل، واللغة لا تدرس على أساس العقل، وإنّما تدرس على أساس العرف[2].

-**تأييده له في رفضه للتّمارين غير العملية:** ومثالها أن يقال: "ابنِْ من كذا مثال كذا"؛ كقولهم: "ابْنِ من البيع " مثال "فُعْل"، فيقول قائل : "بوع" أصله "بُيْع" فيبدّل من الياء واواً لانضمام ما قبلها؛ لأنّ النّطق بها ثقيل، كما قالت العرب : "مُوقن: ميْقن"؛ لأنّه اسم فاعل، وفعله: أيقن، ففاء الفعل منه ياء ...إلخ[3]، وقد رفض **ابن مضاء** قياس التّمارين غير العملية سواء أكان ذلك في الجمل أو المفردات؛ ويرى **محمّد عيد**[4] أنّ أساس هذا الرّفض عند ابن مضاء هو أنّ العلاقة في هذا القياس علاقة مختلقَة، لأنّها بعيدة أو مظنونة، وأنّ كلام العرب وصحّته وفصاحته لا يتفق مع هذه التّمارين، كما أنّ هذا الرّ فض صحيح من وجهة النّظر اللغوية الحديثة؛ لأنّ هذه التّمارين مجهود عقيم، لا يخدم اللغة بقدر ما يجهد الذّهن ويشوش الدّراسة.

والأساس الصّحيح لرأيه : ما ذكره **ابن مضاء** عن اللغة وصحّتها وفصاحتها؛ وهو أنّ استقراء اللغة هو الوسيلة الصّحيحة التي تُرفض على أساسها هذه التّمارين، ولا يؤذن لها بالتّداول بين المتكلّمين أو الدّارسين؛ لأنّ الجمل في التّمارين غير العملية غير صالحة في اللغة، كما أنّ الألفاظ إنّما تستعمل لوجود نصّها في اللغة، أمّا ما لا معنى له على الإطلاق فلا يمكن وصفه بأنّه من اللغة، وإنّما يمكن وصفه بأنّه صناعة نحوية غير مفيدة[1].

- **تأييده له في رفضه للعلل الثّواني والثّوالث:** يقسّم **ابن مضاء** العلل إلى قسمين؛ قسم أطلق عليه: العلل الأول، وقسم ثان أطلق عليه : العلل الثّواني والثّوالث، والفرق بينهما أنّ

---

[1] - ينظر: الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص 134-136.
[2] - ينظر: أصول النّحو في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء: ص 102، وكذلك: ص 103، 104.
[3] - ينظر المزيد حول ذلك في: الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص 138-141.
[4] - ينظر: أصول النّحو في نظر النّحاة: ص 109.
[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 109، والردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص 140.

العلل الأول بمعرفتهما تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام الع رب المدرك منّا بالنّظر، والعلل الثّواني والثّوالث هي المستغنى عنها في ذلك [1]، ويرى **محمد ع.يد** أنّه من كلامه يتّضح لنا حكمه على قسمي التّعليل؛ فالفاعل مرفوع وكفى، كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، أمّا العلل الثّواني والثّوالث، فيجب أن تسقط من النّحو؛ فهي بعد طول العناء في التّعليل بها والمجادلة فيها، فضلة لا تزيد المرء علماً، والأحسن أن يستغنى عن هذه الفضلة[2].

وبالرّجوع إلى مطوّلات النّحو وما ساقه **ابن مضاء** من نماذجها حول التّعليل، يتأيّد ما ذهب إليه –يقول **محمد عيد**– من أنّ تعليل النّحاة الغائي –أو "الثّواني الثّوالث" كما سمّاها ابن مضاء– لا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف، لأنّه يقوم على الصّنعة، ويعتمد على الذّهن، أمّا **التّعليل الوصفي** أو العلل الأول –كما قال ابن مضاء– والتّعليمية –كما سمّاها النّحاة– فيتّفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها[3].

فما وصل إليه **ابن مضاء** من رفض التّعلة بحكمة العرب، تؤيّده فيه الدّراسات اللغوية الحديثة؛ لأنّ النّحاة يتكلّمون في كلام العرب بما ليس منه، والطّريقة الصّحيحة لدراسة كلّ صور النطق المختلفة أن يوصف كلّ نطق منها على حدة، أمّا التّعليل وإلزام النّطق ما ليس منه؛ فليس دراسة لغوية سليمة؛ بل هو صنعة يمكن وصفها بالضّعف والتّهافت، ومنشأ هذه الصّنعة هو الجهد الذّهني وحده، ولقد كان من أثر هذه الصّنعة تلك المعارك التي تطحن نفسها في العلّة دون أن تفيد منها اللغة شيئا، ومن حقّ **ابن مضاء** أن يفضّ هذه المعارك المفتعلة بحكمه عليها بالابتعاد والعزل من النّحو لأنّها لا تفيد نطقاً؛ وكلّ ما لا يفيد نطقا – في رأيه– يجب أن يسقط من النّحو[4].

ومن هذه الأسس والأصول التي تناولناها والتي ظهر لنا فيها تأييد **محمد عيد** لأغلب ما طرحه **ابن مضاء** من آراء، واحتجاجه له بع لم اللغة الحديث، يكون كتابه عبارة عن دراسة تختلف عمّا قدّمه **شوقي ضيق** و**عباس حسن**؛ لأنّها لا تطرح محاولة تيسيرية تجديدية للنّحو العربي [1]؛ وإنّما هي في مجملها بحوث تأييدية **لابن مضاء**، تؤكّد أنّ ابن مضاء صاحب محاولة تجديدية للنّحو العربي.

---

[1] - ينظر: الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص 130-131.
[2] - ينظر: أصول النّحو في نظر النّحاة: ص 131.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 144-147.
[4] - نفسه: ص 149-150.
[1] - لمحمّد عيد محاولة تطبيقية في كتابه (النّحو المصفًّى) سنتناولها في الفصل الخامس.

ونكتفي بعرض هذه النّماذج الثّلاثة (شوقي ضيف، وعباس حسن، ومحمد عيد) وهم من أعلام النّحو العربي في القرن العشرين، الذين ظهر في دراساتهم ومحاولاتهم التّجديدية للنّحو العربيّ تأثّر واضح **بابن مضاء** وما دعا إليه؛ هذا على الرّغم من أنّ هناك من يذهب إلى أنّ **إبراهيم مصطفى** (ت1962م) قد تأثّر **بابن مضاء**، وهو صاحب أوّل محاولة تجديدية للنّحو العربي في العصر الحديث؛ وذلك سنة 1937م في كتابه (إحياء النّحو)، هذا الكتاب الذي أثار ضجّة بين المُحدَثين؛ واُعتبِر مُؤلّفُه رائد حركة التّجديد والتيّسير في العصر الحديث، وعُدّ كتابه منبعاً مهمّاً ينهل منه الدّارسون الذين أتوا من بعده؛ فقد أثّر في عدد من الباحثين منهم الدكتور **مهدي المخزومي** (ت1993م) الذي يظهر أنّ كتاب (إحياء النّحو) يُعَدّ مصدراً مهماً له في محاولته التّجديدية في كتابه (في النّحو العربي نقد وتوجيه)[1]، ومنهم أيضا الدّكتور **أحمد عبد الستار الجو اري** (ت1988م) الذي كان دائماً يؤكّد ريادة **إبراهيم مصطفى** لحركة التجديد والتيسير في العصر الحديث ؛ فقد ذكر في مقدّ مة كتابه (نحو التيسير)، أنّه ألفّه «مستهديا بمن فتح أبواب هذه الدّ راسة الحديثة وه و الأستاذ إبراهيم مصطفى»[2]، وقال في موضع آخر : «وبيانا للحقيقة نقرّر أنّ الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على "إحياء النّحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه»[3].

فكتاب **إبراهيم مصطفى** (إحياء النّحو) يُعتبر بحدّ ذاته دافعاً لحركة تجديد النّحو العربي وتيسيره في القرن العشرين؛ أمّا قضية تأثّره **بابن مضاء** فقضية لا يوجد ما يعضدها؛ خصوصاً وأنّ كتاب (إحياء النّحو) ظهر قبل تحقيق ونشر كتاب (الرّد على النّحاة) بما يزيد على العشر سنوات، كما أنّ إبراهيم مصطفى لم يشر إلى مصادر آرائه والتي منها –على الأرجح– كتاب ابن مضاء، وغيره من مؤلّفات القدماء[1].

وممّا تقدّم يظهر لنا أنّ كتاب (الرّد على النّحاة) **لابن مضاء**، كان له دورٌ في دفع عجلة الدّراسات النّقدية للنّحو العربي، وكان مرجعاً اتّكأ عليه كثير ممّن ركبوا موجة تجديد النّحو وتيسيره، كما لم نعدم ردوداً سلبية اتجاه كتاب **ابن مضاء**؛ انتقدت كلّ من جعله إماما له؛

---

[1] - ينظر الصفحات : 10، 15، 65، 70، 81، 86، 89، 90، 92.

[2] - نحو التيسير: ص 07.

[3] - المصدر نفسه: ص 23.

[1] - كالمفصل للزمخشري، وشرحه لابن يعيش، ينظر: العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه، لخليل أحمد عمايرة: ص 74.

فقد رأى **عبد السّلام هارون** (ت1988م) أنّ **ابن مضاء**، الذي اتّخذ إماماً في هذا التّيسير، رجلٌ لا يكاد يعي ما يقوله في النّحو [1]، ويرى **عبد القادر المهيري** (ت2016م) أنّ موقف ابن مضاء يبدو في جموحه، ورغم ما يغري فيه من خروج عن الجماعة ومشا كستهم لا يعدو أن يكون إنكاراً لما في التّراث النّحوي، وآراؤه لا تصلح في النّهاية لتكون أساساً لبناء نظرية لغوية في مستوى ما نجده في التّراث، وأنّ النّظر إلى التّراث بمنظار **ابن مضاء** ضرْبٌ من تفقيره وإفراغه ممّا يمثّل جانباً من الفكر اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية[2].

ورأى آخر أنّ كتاب **ابن مضاء** أهمله القدماء؛ لأنّه انطلق من مذهب فقهي، ونظرات عجلى أشبه بالخواطر العابرة ممّن تحبّ تسليط الأضواء عليها؛ إذ كيف يمكننا إن نلغي العامل والقياس والتقدير وغير ذلك؟! معنى هذا أنّنا سنلغي العلم وكثيراً من المذاهب التي أسهمت في بناء التراث العلمي العربي كالمعتزلة وعلماء الكلام وأهل التأويل، ولنا أن نتساءل: ألا يحتاج القرآن الكريم تدبّراً؟ أم نكتفي بالوقوف على ظاهره، فما البلاغة إذن والمجاز؟ وأين مواضع الإعجاز إذا لم تكن فيه وجوه ووجوه تناسب العقول والعصور؟![3]

---

[1] - ينظر: قطوف أدبية: ص 155.

[2] - ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: ص 111.

[3] - ينظر: تيسير النّحو العربي بين المحافظة والتجديد، الأستاذ عباس حسن نموذجا، مقال لحسن منديل العكيلي، على الرّابط: https://sites.google.com/site/aligeali1/home (2012-12-12)

المبحث الثّاني

ما يُعاب على النّحو البصري والغايات من تجديده

المتأمّل فيما طرحه المحدثون من نقد للنّحو العربي؛ يجد أنّهم قد سُبقوا في معظمه إن لم نقل جلّه؛ إلاّ أنّهم سبغوا نقدهم بلمسات من تأثّرهم باللسانيات الغربية الحديثة وما وجّهته من نقد للأنحاء والمناهج اللسانية الغربية القديمة، قبل القرن العشرين، وهذا ما سيتبيّن لنا من خلال عناصر نقدهم التي سنطرحها في المطالب القادمة، والتي سنحاول أن نَفصِل فيها بين **العيوب** و**الغايات** حتى يتبيّن لنا موضوع المبحث.

أ-ما يُعاب على النّحو البصري:

من أهمّ ما عيب به النّحو العربي التّقليدي في العصر الحديث، أنّه **متأثر بالمنطق اليوناني العقلي**، وأنّه **اتّسم بالمعيارية**، وأنّه **خلط بين المستويات اللّغوية**؛ وأضاف بعضهم[1] عيوبا أخرى؛ منها : **تعدّد الآراء النّحوية وكثرتاها في المسألة الواحدة** ، و**التواء لغة النّحاة القدماء وتعقيدها**. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1)التأثّر بالمنطق الأرسطي:

تردّدت مقولة تأثير المنطق الأرسطي في النّحو العربي عند الكثير من النّحاة واللسانيين العرب المحدثين؛ بدون أيّ إشكال يذكر؛ وكأنّ مسألة التّأثير مفصول فيها؛ على الرّغم من أنّ «العلاقة بين النّحو والمنطق -بحسب تصوّر النّحويين العرب القدماء- كانت علاقة تعارض؛ لا علاقة تأثّر وتأثير»[1] ويظهر لنا هذا بوضوح في المناظرة الشّهيرة بين **أبي سعيد السّيرافي** (ت368هـ) و**متّى بن يونس** (ت328هـ)؛ إذ رأى **السّيرافي** أنّ المنطق الذي قامت عليه دراسة ا للغة اليونانية يختلف عن المنطق الذي احتكم إليه النّحو العربي، والذي هو

[1]- وهو الباحث "عباس حسن" ينظر كتابه: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 66-86، 213-214.
[1] - نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، فاطمة بكوش، إيتراك للنشر/مصر، ط1/2004م: ص62.

مسلوخ من العربية [1]، ويحضرنا هنا موقف **أبي علي الفارسي** (ت377هـ) من **الرّماني** (ت384هـ) الذي قال فيه: «لو كان النّحو ما يقوله الرّماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النّحو ما نقوله لم يكن معه من شيء»[2] وذلك لأنّه كان يمزج كلامه في النّحو بالمنطق، فاستنكر عليه هذا؛ لما رآه من بُعد العلاقة بين العلمين، كما تدلّ هذه المقولة للفارسي على فترة بداية دخول المقولات المنطقية للنّحو العربي؛ وهي فترة متأخرة جدا عن بداية نشأة النّحو العربيّ، وذلك بعد أن استوى علماً قائماً بنفسه؛ له أصوله ومصطلحاته الخاصة به.

ومع كلّ هذا أبى اللّسانيون العرب –وفي أثناء نقدهم للنّظرية النّحوية– إلاّ أن يربطوا بين النّحو العربي والمنطق اليوناني، «في إطار تصوّراتهم اللّسانية المرتبطة، بالضّرورة، بتصوّرات النّظرية اللسانية الغربية»[3]، ويؤكّد **أنيس فريحة** (ت1993م) هذه العلاقة، ويشير إلى أخذ العرب عن السّريان علوم النّحو والمنطق في مبتدأ نشأة النّحو العربي، ويدلّل على ذلك بما اتّسم به (كتاب **سيبويه**) من تمام صناعة النّحو به، وكمال المصطلح العلمي[4].

ولعلّ أبرز وأقوى الأدلة –على هذا الادّعاء بالتأثّر– نجدها عند الباحث **تمام حسان** (ت2011م) ؛ الذي حاول بطريقة علمية أن يستخرج أوجه هذا التأثير في النّحو العربي؛ يقول: «أمّا النّحو العربي فإنّ أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين؛ أوّلهما : **جانب المقولات** وتطبيقها في التّفكير النّحوي العام، وثا نيهما: **الأقيسة والتّعليلات** في المسائل النّحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته»[1]؛ فهو يرى أنّ ثمّ مظهرين لتأثّر النّحو العربي بالمنطق؛ وهما : المقولات الأرسطية، والقياس.

فأمّا **المقولات الأرسطية**؛ وهي المقولات العشر: (الجوهر، الكم، الكيف، الزّمن والزّمان، المكان، الإضافة، الوضع، الملك، الفاعلية، القابلية)[2]، فيعمد **تمام حسان** إلى مقابلتها بجملة من الأصول التي قام عليها النّحو العربي [3]؛ **فالجوهر** يقابل أصل الكلمة وأصل الجملة،

---

[1] - ينظر: الامتاع والمآنسة، لأبي حيان التوحيدي: ص 1/110-115 (الليلة الثامنة).
[2] - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري: ص 319.
[3] - نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: ص 64.
[4] - ينظر كتبه: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النّهار للنشر/بيروت، (دط)1980م: ص89،93،

ونظريات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2/1981م: ص121.
[1] - مناهج البحث في اللغة: ص 17-18.
[2] - ينظر المصدر نفسه : ص 18-24.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 18-24 .

و**الكم** يقابل المدة التي يستغرقها النّطق، و**الكيف** تمثّل في صيفات الأفعال والتقسيمات، و**الزّمن** ظهر في الخلط بين الزّمن النّحوي والزّمن الفلسفي، و **المكان** تمثّل في صفات الأفعال؛ مقصور وأجوف وناقص، و**الإضافة** في حتمية إضافة فاعل لكلّ فعل، و**الوضع** في حتمية إعراب الجمل مع عدم إمكانية ظهور الحركة، و **الملك** تمثّل في أنّ الحركة وصف للحرف الصّحيح وملك يمين له، **والفاعلية** و**القابلية** تظهران في مقولات نظرية العمل.

وملخص هذا أنّ هذه **المقولات** عبارة عن أسس تُفهَم الأشياء مبنية عليها؛ فللشيء "جوهر" و"كم" و"كيف" وهو في "زمان" و"مكان"، ثمّ هو يُفهَم بـ "الإضافة" إلى شيء آخر ، ويُدرَك في "وضع" معيّن، وقد يكون "مالكاً" أو"مملوكاً"، و "فاعلاً" أو"قابلاً"[1]، ومنه يستنتج **تمام حسان** أنّ هذه المقولات هي المسؤولة –إلى حدّ كبير– عن أهمّ أساس من أسس النّحو العربي؛ ألاّ وهو "نظرية العامل "؛ فإذا كان الشّيء إمّا فاعلاً وإمّا قابلاً فلماذا لا تكون الكلمات كذلك؟ ولماذا لا يكون بعض الكلمات عاملاً في بعضها الآخر؟ حتّى المعاني جوّز النّحاة لها أن تعمل الرّفع[2].

أمّا الباحث الثّاني الذي حاول أن يُدلّل – بطريقة علمية– على أثر المنطق اليوناني في نشأة نظرية النّحو العربي؛ فهو الباحث **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م)؛ هذا الأثر الذي برز في تقسيم النّحاة العرب للكلمة، متأثّرين في ذلك بنظرية **أفلاطون** في تقسيم الموجودات؛ فمشكلة "الوجود" و"العدم" من أولى المشاكل التي تعرّض لها فلاسفة الإغريق؛ وقد رأى أفلاطون أنّ الموجودات نوعان : ذوات وأحداث؛ أمّا "الذّوات" فهي أمور مادية أو معنوية؛ كالكرسي والحجر، أو الصّبر والحكمة، وأمّا "الأحداث" فهي أفعال تقع في زمن خاص مثل الضّرب أو الكلام (مع لفت النّظر إلى أنّ أفلاطون كان يقسم الموجودات لا الألفاظ التي تدلّ عليها) ولابدّ من وجود علاقات بين الأحداث والذّوات؛ فمثلا لابدّ من وج ود علاقة بين الضّرب والشّخص الذي يضرب؛ ولا شكّ أنّ كلاً من "الضّرب" و"الولد" موجود وجودا واقعياً، أمّا العلاقة بينهما فمجرّد اعتبار ذهني[1].

ويضيف الباحث أنّ **أفلاطون** قسّم الألفاظ (في لغته) على أساس دلالتها على هذه الموجودات؛ فقال بأنّ الكلمة قسمان: "اسم" وهو ما يدلّ على ذات، و"فعل" وهو ما يدلّ على

[1] - ينظر مناهج البحث في اللغة: ص 18.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 23.
[1] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي: ص 09-10.

حدث، وهناك نوع ثالث يدلّ على العلاقة بين الذّات والحدث سمّاه أفلاطون بـ "العلاقة"، وفي رأيه أنّ الاسم بجميع أنواعه (في الإغريقية لا العربية) كلمة؛ وأنّ الفعل المضارع دون سواه من الأفعال "كلمة"؛ لأنّهما وحدهما يدلاّن على موجودات، أمّا الفعل الماضي والمستقبل فلا يدلّ كلّ منهما على موجود؛ ولهذا يعتبران إشكالاً يعتور الفعل لا أكثر [1].

ومن هنا يذهب **عبد الرّحمن أيوب** إلى استنتاج أوجه التأثر بالفلسفة الإغريقية، والتي أثّرت بشكل سلبي في كثير من عناصر نظرية النّحو العربي ؛ ويمكن أن ندلّ على ذلك بما قاله النّحاة عن الفعل "المضارع" من أنّه شابه الاسم (وهي فكرة أفلاطونية الأصل كما تقدّم) فأخضعوه لحكمه من ناحية تعليل الإعراب [2]، كما نجد التأثّر بارزاً –حسب رأي الباحث [3]– في تقسيم النّحاة للكلمة؛ حين رأوا أنّ هناك كلمات تدل على ذوا ت (وهي الاسم)، وأخرى تدل على أحداث (وهي الأفعال)، وثالثة تدلّ على علاقات (وهي الحروف)؛ فاعتبروا أنّ "الاسم" هو الكلمة التي تدلّ على معنى في نفسها دون علاقة بالزّمن، وأنّ "الفعل" هو الكلمة التي تدلّ على معنى في نفسها مع علاقة بالزّمن، وأنّ "الحرف" هو الكلمة التي تدلّ على معنى في غيرها دون علاقة بالزّمن.

وينتقد الباحث النّحاة القدماء من ناحية اعتبارهم "القسم الثالث" لا يدلّ على معنى في نفسه، فقد أخطئوا الصّواب؛ فكلمة "إلى" (في قولهم: "ذهب الولد إلى عليّ") قد دلّت على معنى في نفسها؛ وهو العلاقة التي تضفيها على الكلمة التي تشير للحدث، والكلمة التي تشير للذّات في المثال السّابق، ولو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين، لأدّت المعنى دون حاجة إلى وجود الكلمة "إلى"، ولكان من الممكن أن نقول : "ذهب الولد علي"؛ لتفيد المعنى الذي يستفاد من الجملة "ذهب الولد إلى علي"[1].

لقد وقع النّحاة في هذا الخلط والخطأ –حسب الباحث– لأنّهم كانوا في الواقع متأثّرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات؛ أكثر ممّا كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها، ليقسّموها على أساس من هذه الخصائص [2]؛ لذا يذهب الباحث إلى ضرورة الاعتماد على

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 10.
[2] - دراسات نقدية في النّحو العربي (هامش ص 10).
[3] - وينظر المصدر نفسه: ص10 ، وكذلك: نظريات في اللغة، لأنيس فريحة: ص 139.
[1] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي: ص 09.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 09.

شكل الكلمة لا على دلالتها عند دراسة الكلمات وأنواعها[1]؛ وهو في ذلك متأثّر برأي المدرسة التّحليلية التي ترى «أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، والتّقسيم التّحليلي الشّكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها من سواها من الكلمات»[2].

2) معيارية النّحو العربي:

يكاد يجمع اللسانيون العرب على أنّ "المعيارية" سمة من سمات النّحو العربي، والاتّجاه السّائد فيه؛ إلاّ أنّهم يختلفون في المرحلة التي بدأ فيها النّحو العربي يتّسم بهذه السّمة؛ فقد رأى البعض أنّها منهج سار عليه النّحو العربي م ن أوّل يوم حتى يومنا هذا [3]، في حين رأى البعض الآخر [4] أنّ النّحو العربي بدأ في المرحلة الأولى وصفياً؛ يعتمد الملاحظة والاستقراء، ثمّ الخروج بنتائج طابعها وصفي؛ وهو ما يظهر لنا جلياً في (كتاب سيبويه)؛ ولكن تحديد عصر الاستشهاد، وتطور التاريخ بالدّراسات العربية حرماها من المادة الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظة، فكان لابدّ في تلك الحالة من أن يكون النّشاط الدّراسي للغة العربية نشاطاً انطوائياً؛ لجأ فيه النّحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنّص، فصار النّص خاضعا لها، وهي المرحلة الثّانية التي انتهى إليها النّحو[5].

ويلاحظ أنّ اتّهام النّحاة العرب بالمعيارية، فكرة أوّل ما ظهرت كانت في خمسينات القرن العشرين مع الباحث **تمام حسان** (ت2011م) وخصوصاً في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)[1]؛ وهي فكرة مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثّلها العبارة الآتية: «اللغة هي ما يجب أن يتكلمه النّاس، وليست ما يتكلمه النّاس بالفعل »[2]، وعن هذه الفكرة تفرّع منهجان متقابلان: **أحدهما:** معياري؛ وهو الذي يُعنَى بتوجيه عناية النّاس إلى ما يجب اتّباعه في قواعد اللغة، وبالحكم بالخطأ على كلّ مُخالفة لما يلقى إليهم من قواعد وقوان ين،

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 122.
[2] - المصدر نفسه: ص 11.
[3] - من هؤلاء الباحث: كمال بشر ، ينظر كتابه: دراسات في علم اللغة، ط1986/9م : ص50.
[4] - أوّل هؤلاء الباحثين نجد الباحث: تمام حسان، ينظر كتابه: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط1421/4هـ،2001م: ص12 .
[5] - ينظر: نشأة الدّرس اللساني العربي الحديث فاطمة بكوش: 70، واللغة بين المعيارية والوصفية: 12.
[1] - مصطلح "المعيارية" مصطلح جديد (في تلك الفترة) استمدّه تمام حسان من التفكير الأوربي الغربي.
[2] - دراسات في علم اللغة، كمال بشر: ص 50.

و**الثّاني:** وصفي؛ ولا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللغوي كما هو؛ بدون التّورط في مسائل الصّواب والخطأ؛ فهو إذن منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها على حين يسير الأوّل على فرض ما يراه الدّارسون من قواعد، وإلزام النّاس بها[1].

لقد وضع المُحدَثون مقولة "المعيارية" بوصفها سمة من سيمات الدّراسات النّحوية التّقليدية، مقابلاً منهجياً ونظرياً لمقولة "الوصفية" التي هي سمة من سمات اللسانيات الحديثة، ومنهج دعا إليه اللسانيون وتبنوه، يقول **تمام حسان:** «إنّ أساس الشّكوى هو تغلّب المعيارية في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أوّلاً وأخيرا»[2].

كما حاول بعض المحدَثين تحديد أسباب لجوء القدماء إلى المعيارية؛ فردّها **كمال بشر** (ت2015م) إلى "الدّوافع التّعليمية"؛ لأنّ المنهج المعياري هو منهج تعليمي في أساسه؛ إذ هو وسيلة من وسائل تعليم اللغة وقواعدها للأجيال المختلفة، ولعلماء العربية عذره م في تركيزهم على هذا المنهج؛ إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه النّاس نحو الصّحيح وغير الصّحيح من قواعد اللغة، ومهتمون بتخليص اللغة من "الشوائب والشّواذ " قصداً إلى المحافظة عليها وصيانتها من التّحريف واللّحن[3].

وذهب الباحث **أنيس فريحة** (ت1993م) إلى أنّ ا لطّابع المعياري في النّحو يرتدّ إلى أسباب "دينية وسياسية"؛ وأنّ هذا الطّابع فرضه وضع اللغة العربية ومنزلتها التي قضت أن يُسيّج حولها بسياج من الأحكام والقواعد الشّديدة، بعد أن أصبحت لغة الدّين واللغة الرّسمية للدّولة الجديدة، وأُخضعت للقيود التي يفرضها النّحويون؛ فهم حريصون بكل إخلاص على وضع نظام صرفي نحوي للغة حفاظاً عليها من الفساد[1].

أمّا الباحث **تمام حسان** فيرى السّبب يكمن في تطوّر التاريخ بالدّراسات العربية؛ حيث بدأ النّحو العربي وصفياً في المرحلة الأولى، لكن حرمان النّحو من المادة الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظة؛ حتّم أن يكون النشاط الدّراسي للغة العربية نشاطاً انطوائياً؛ لجأ فيه النّحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنّص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصّارخة، وهي المرحلة الثانية التي انتهى إليها النّحو؛ التي فيها القول بالوجو ب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النّصوص[2].

---

[1] - ينظر المرجع نفسه : ص 50.
[2] - اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 12. وينظر: دراسات في علم اللغة، لكمال بشر: ص 50.
[3] - ينظر: دراسات في علم اللغة: ص 50.
[1] - ينظر: نحو عربية ميسرة، دار الثقافة/بيروت، ط1/1955م : ص 22-23.
[2] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 28، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 32.

إنّ مَكمن العيب في "المعيارية" حسب هؤلاء الباحثين؛ هو أنّ النّحاة القدماء حين انتقلوا من مرحلة تدوين اللغة وجمعها إلى مرحلة التقعيد، استهوتهم القواعد التي وضعوها، فحكموا على الشّواهد التي خرجت عليها ولم تجد لها مكاناً في قوالبهم، بالتّأويل والتّخريج في تكلّف وتعسّف، فإذا لم يستطيعوا تأويلاً أو تخريجاً، حكموا على هذا الاستعمال بالشّذوذ ورأوا وجوب الانصراف عنه واهماله [1]، وعدّوا بعض أنماط هذه المادة نفسها غير صالح للبحث النّحوي واللغوي، فيما تتمتّع أنماطٌ أخرى بصلاحي ة أن تكون جزءاً من هذا البحث، وبذلك فإنّ الأنماط غير الصّالحة لا تمثّل – انطلاقاً من موقفهم المعياري هذا– جزءاً من كلام العرب، ولم تسلم حتى لغة القرآن الكريم من حكمهم هذا؛ إذ تعسّفوا كثيراً في تخريج الآيات التي خرجت عن قواعدهم[2].

إنّ ما ذهب إليه الدّارسو ن المعاصرون –وخاصة الوصفيون– من أنّ "المعيارية" تعدّ انحرافاً عن المنهج السّليم، هو قول تنقصه الدّقة؛ حيث أثبتت الدّراسات اللغوية الحديثة أنّ "المعايير" وسائل تعليمية مهمّة تساعد في ضبط القواعد النّحوية وحصرها وتيسيرها؛ ولم تظهر لترف فكري أو تسلية للنّفس؛ إنّما لحاجة تعليمية، لا يمكن التّخلي عنها، وقد اعترفت المدرسة التّحويلية بهذه المعايير واعتمدت عليها في منهجها لدراسة اللغة.

3)الخلط بين المستويات اللغوية:

هذا هو العيب الثّالث الذي ذهب إليه المحدثون، في نقدهم للنّظرية النّحوية العربية؛ حيث افترضوا أنّ النّحويين العرب خلطوا مستويات اللغة – حين بدأوا دراساتهم النّحوية– على محورين؛ هما: محور المكان، ومحور الزّمان؛ الأوّل اصطلح عليه بـ (الخلط اللهجي أو الجغرافي)، والثّاني اصطلح عليه بـ(الخلط التاريخي أو الزّمني)[1].

–**الخلط اللهجي**: رغم أنّ النّحاة –وتحديداً البصريين– اعتمدوا في تقعيدهم على مادة لغوية محدودة بزمان ومكان معينين؛ إلاّ أنّهم توسّعوا في هذا الأمر؛ ليشمل لهجات متعدّدة، لقبائل عديدة؛ أبرزها "قيس" و"تميم" و"أسد" ثمّ "هذيل" و"كنانة"، في مدّة تصل لثلاثة قرون، من دون تمييز بينها أو إدراك لحقيقة أنّها مختلفة، يقول **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م) عن

[1] - ينظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس: ص 09.
[2] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص79، ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث، لفاطمة بكوش: ص 71.
[1] - ينظر: نشأة الدّرس اللساني العربي الحديث: ص 75.

جامعي اللغة العربية : «ارتكبوا خطأً منهجياً حين كانوا يخرجون للبادية لجمع اللغة، فيخلطون بين ما يأخذون عن قبيلة وما يأخذون عن قبيلة أخرى، أو يخلطون بين ما يقوله الحضر وما يقوله أهل البادية، ثمّ يستخرجون من هذا الخليط قواعد عامة »[1]، ويقول عن النّحاة: «ولم يميّزوا بين اللهجات، فيما عدا القليل ممّا حكوه عن قبيلة أو أخرى ممّا هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النّحوية منه بأسيسها»[2].

ويرى فريق آخر أنّ اللّهجات العربية توحّدت في لغة أدبية مشتركَة؛ من سماتها أنّها لغة خاصة؛ يتفاضل بها الشعراء والخطباء؛ وكي يُؤدّوا رسالتهم كاملة، ويتركوا سامعيهم مشدوهين ومعجبين بلباقتهم، كان عليهم أن يتحاشوا تلك الصّفات المحلية التي تتّصل بلهجة من اللهجات، وأن يتحدثوا إلى القوم بلغة أَلِفوها جميعاً، خالية من عنعنة أو عجعجة أو كشكشة لينالوا إعجاب سامعيهم [3]؛ ويخص **إبراهيم أنيس** (ت1978م) نحويي البصرة بهذا الخلط؛ فيقول إنّهم: «خلطوا بين نصوص اللغة العربية النّموذجية التي نزل بها القرآن، ونظم بها الشّعراء وخطب بها الخطباء، وبين ما روي من نصوص اللهجات المحلية، وحاولوا تأسيس القاعدة في بعض الأحيان على النّصوص المستمدّة من هذين المصدرين، فاضطربت قاعدتهم حيناً، ووقع الخلاف بينهم بصددها حيناً آخر »[4].

ويسوّغ **تمام حسان** (ت2011م) الأخذ من بعض القبائل دون غيرها بأنّ النّحويين وجدوا لهجاتها تقترب من اللغة النّموذجية المشتركة، وأنّ موقفهم في هذا يشبه موقف نحويي الإغريق الذين بنوا نحوهم على اللغة الأتيكية[1].

–**الخلط الزّمني** : وهي المخالفة المنهجية الثّانية التي وقع فيها النّحاة حين شملوا بدراستهم للغة العربية، مراحل متعاقبة من تأريخ اللغة العربية؛ تبدأ من حوالي خمسين ومائة عام قبل الإسلام وتنتهي عند ما سموه بعصر الاحتجاج؛ أي ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب شملوها بدراسة واحدة، ولم يراعوا التّطوّر الطّبيعي، الذي يلحق أيّة لغة من

---

[1] - العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدّراسات العربية/القاهرة، (دط)1986م: ص24.
[2] - دراسات نقدية في النحو العربية : الصفحة د (كلمة المؤلف).
[3] - ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ص 40.
[4] - منهج الإحصاء في البحث اللغوي، إبراهيم أنيس (مجلة كلية الآداب- الجامعة الأردنية، ع2/1969):

ص24.
[1] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 31 و76.

اللغات، يقول **تمام حسان**: «تلك حقبة لا يمكن أن تظلّ اللغة فيها ثابتة على حالها؛ وإنّما المعقول أن تكون اللغة قد تطوّرت فيها من نواحي البنية والنّطق»[1].

ويرى **تمام حسان** –من جهة أخرى– أنّه كان على اللغويين أن يسجّلوا كلّ مرحلة من مراحل تطوّر اللغة بدراسة صرفية، ونحوية، وصوتية، ومعجمية، وأنّ ذلك – لو تمّ– لكان كفيلاً بتحقيق معرفة تامة بلغة القرآن الكريم والحديث الشّريف؛ اللذين يمثلا ن لهجة بعينها من لهجات العربية؛ وبذلك كنّا نجدالنّظرية النّحوية متجانسة لا أمشاجاً ملفّقة؛ ثمّ نحقّق اعترافاً بوجود لهجات عربية إلى جانب اللغة المدروسة، فتدرس هذه اللهجات كلّ واحدة على حدة، ومن جميع النّواحي، وبذلك نصل إلى منهج سليم ودراسة ناضجة، فلا تتحجّ ر اللغة عند مرحلة معيّنة؛ بل تظل تتطوّر بتطوّر الزّمن[2].

هذه أبرز العيوب التي وُجّهت للنّحو العربي، إلاّ أنّ هناك عيوباً أخرى ذكرها الباحثان **عباس حسن** (ت1979م) و**أحمد مختار عمر** (ت2003م) –كما أشرنا إلى ذلك من قبل– وهي: تعدّد الآراء النّحوية وكثرتها في المسألة الواحدة، والتواء لغة النّحاة القدماء وتعقيدها. وسنتاولها –فيمايلي– بشيء من الاختصار.

4)تعدّد الآراء النّحوية وكثرتها في المسألة الواحدة:

المطّلع على كتب النّحو، وخصوصاً مطوّلاته، ليَهوله ما يجد من تشعّب الآراء وكثرتها وتنافرها حتى في مالا يحتلج إلى تعدّد؛ وليستطيع الباحث أن يرى الرّأي فيقول وهو مطمئن: إنّ هناك رأياً آخر يناقضه، من غير أن يكلّف نفسه مشقة الاطّلاع والبحث عن هذا النقيض؛ ذلك أنّه يعلم من طول ممارسة النّحو، والنّظر في قواعده؛ أنّ المسألة الواحدة منه لا تخلو من رأيين، أو آراء متعارض ة، حتى أوّلياته وما يجري من مسائله مجرى البدَائِهِ العلمية[1].

وهذا الخلاف والتّفرّق في كثير من القواعد النّحوية، كان أظهر العيوب في النّحو، وأكبر العقبات في تحصيله، والوصول إلى ضوابطه؛ التي يسهل استخدامها والاستعانة بها في

---

[1] - المصدر نفسه : ص 32.

[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 83، واللغة العربية معناها ومبناها: ص 14.
ويمكن أن نضيف لفكرة (الخلط بين المستويات اللغوية) فكرة الخلط بين مستويات التّحليل اللّغوي؛ حيث أنّ النّحو العربيّ لم يميّز حدوداً واضحة لمستويات التّحليل اللغويّ؛ وإنّما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً؛ فقد ظلّت كتب النّحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصّوتية إلى الصّرفية إلى النّحوية. ينظر: النحو العربيّ والدّرس الحديث، لعبده الراجحي: ص 52.

[1] - ينظر : اللغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن: ص 66.

التّفاهم الكلامي والكتابي على وجهٍ مُحكمٍ دقيق؛ لا فوضى فيه ولا اضطراب، ونتيجة لهذا التّعدّد والاضطراب ضجر المتعلمون –في عصرنا وقبل عصرنا– من تعلّم النّحو، لما فيه من بلبلة وفوضى، تُتعبَا وتشقَا على التّحصيل والاستيعاب، ففرّ المتعلمون منه مؤمنين بأنّ ما فاتهم ليس ذا بال، وأنّ لهم من المذاهب النّحوية وتناقض النّحاة ما يصوّب خطأهم إن أخطئوا في زعم فريق آخر، وهو ممّا شجّعهم على استخدام ذوقهم الخاص والاكتفاء به دون احتمال متاعب تحصيل مجمل الآراء النّحوية، وتجرّع مرارة ذلك، وصحّ عندهم ما يقال: إنّ كلّ ضبط للكلمات سائغ، ولن يُعدَم سنداً من آراء النّحاة وأدلتهم[1].

وتعود أسباب الاختلاف في المسألة النّحوية الواحدة، وتشعّب الآراء حولها، إلى أنّ النّحويين القدماء حين قعّدوا قواعدهم أقحموا فيها كثير من اللهجات العربية بصفاتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنّها صور مختلفة من اللغة المشتر كة؛ ممّا خلق مشاكل معقّدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، حين حاولوا التوفيق بين المذاهب والشّواهد المتناقضة، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التّقسيمات والتّشعيبات، والإسراف في وضع الشّروط[2]، ويضيف الباحث **أحمد مختار عمر** (ت2003م) أنّ النّحاة الأوائل كان عليهم أن يُسقطوا كلّ الأمثلة اللهجية، ويتركوا غيرها ممّا يُمثّل مراحل التّطوّر اللّغوي، كما كان يجب عليهم أن يفرّقوا بين القواعد النّحوية التي غايتها احتذاء الصّواب وصيانة اللسان عن الخطأ، وبين دراسة ما نطق به العرب وما جرى على ألسنة قبائلهم وما نقله الرّواة من شعر أو نثر تضمّن خصائص لهجية معينة[1].

5) التواء لغة النّحاة القدماء وتعقيدها:

وهو أمر ظهر مع ظهور النّحو العربي؛ في أوّل مؤلَّف وصل إلينا؛ وهو (كتاب سيبويه) الذي أُتّهمت لغته بأنّها لغة مضغوطة مزدحمة بالدّلالات والإشارات والأحكام ا لنّحوية الدّسمة، مع التواء حيناً، وعجز قد يبلغ حدّ اللّكنة أحياناً [2]، يقول **عباس حسن** (عن بعض عبارات سيبويه): «أيّ كلام هذا؟ وما ترجمته؟ فقد تعب أرباب الشّروح والحواشي في إبانته

[1] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 67 ، 68.
[2] - ينظر : البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب/القاهرة، ط6/1988م: ص146، واللغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن: ص 68 وما بعدها.
[1] - ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ص 146، وينظر: القواعد النحوية مادتها وطريقتها، لعبد الحميد حسن: 207-217، ومن أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس: ص 28-30.
[2] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 215.

وتوصيل مراده إلى الأذهان، فهل تتّسع عقول الطلاب –حتى كبارهم– وأوقاتهم في عصرنا الحاضر لفهمه، وفهم نظائره، وإدراك مَراجع الضّمائر المتعدّدة فيه وفي أشباهه؟»[1].

وليس **سيبويه** بالمتفرّد في هذا؛ بل إنّ الأمر استفحل من بعده في لغة المتون الملغزة، وفي لغة الشّروح الفضفاضة ؛ وليس العيب مقصوراً على الاختصار المخلّ، أو الالتواء الغامض، أو الإطالة الفضفاضة؛ وإنّما يمتدّ إلى نواحٍ أخرى بلاغية تتعلّق باختيارهم لألفاظ مُردّدةً، وتركيبِ جمل مُعادة مبتذلة، وبناء أساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة؛ فمنهج النّحاة المتوارث، والذي التزموه واحتفظوا به، قد يكون ملائماً لعصورهم السّالفة، إلاّ أنّه بعيدٌ كلّ البعد من عصرنا؛ فلكلّ عصر لغته الفصيحة، ولاسيما اللغة العلمية التي تُستخدم في إيضاح حقائق العلوم وأسرارها، وهي لغة لا ينبغي أن تثبت على حال؛ بل يجب أن تساير الأزمان[2].

والغريب أن نجد روايات متقدّمة تاريخياً (غريبة وعجيبة) تعزو هذه الصّعوبة إلى نية مُبيّتة من طرف بعض النّحاة؛ الذين هدفوا إلى التّكسب والمفاخرة من وراء اشتغالهم بالنّحو وتعسيره على طالبيه؛ حيث رُوي أنّ أحد المتعلّمين اشتكى من صعوبة وجدها في كتب **الأخفش** (ت208هـ) فقال له مُعترضاً: «أنت أعلم النّاس بالنّحو؛ فلمَ لا تجعل كتبك مفهوم ة كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ ومالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟»[3]، فردّ الأخفش: «أنا رجل لم أضع كتبي ابتغاء وجه الله، ولا زلفى إليه؛ فليست من كتب الدّين؛ ولو وضعتها على الوجه الذي تريدونه لقَلّت حاجة النّاس إلى السّؤال عمّا لا يفهمونه منها، وأنا غايتي الكسب؛ فوضعت بعضها مفهوماً لتدعوهم حلاوة ما فهموه إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التّدبير، إذ كنت للكسب ذهبت»[1].

وفي رواية مشابهة وردت في كتاب (الإمتاع والمؤانسة)[2] أنّ أعرابياً وقف على مجلس **الأخفش** فسَمِع كلامهم في النّحو، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له **الأخفش:** ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا ممّا ليس من كلامنا.

وأنشد أعرابيّ آخر:

ما زال أخْذُهُمُ في النّحوِ يُعْجِبُني حتّى سمعتُ كلامَ الزَّنْجِ والرُّومِ[1]

---

[1] - المصدر نفسه : ص 216-217.
[2] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 217-218.
[3] - كتاب الحيوان للجاحظ: ص 45/1.
[1] - المصدر نفسه: ص 45/1.
[2] - وهو لأبي حيان التوحيدي، ينظر: ص 253/2

وهناك سبب آخر لا يقلّ عن هذا إثارة للعجب والدّهشة؛ فقد نقل **ابن يعيش** (ت643هـ) أنّ **الخليل بن أحمد** (ت170هـ) قال: «من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتّى يستوي فيه القويّ والضّعيف لفعلنا؛ ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا!»[2].

ومهما كان صدق أو كذب هذه الرّوايات؛ فإنّ اللغة التي صِيغ بها النّحو، والطّريقة التي ألّفت بها كتبه، حقيقة واقعة في النّحو العربي اشتكى منها المتقدّمون والمتأخرون والمُحدَثون على حدّ سواء؛ فليس من شكّ أنّهما لا يناسبان ناشئة اليوم، ولا مَن قطعوا في تعليمهم العصري مراحل متأخرة أو فرغوا منه؛ فه م جميعاً سواء أمام لغة الكتب النّحوية القديمة المعقّدة، وطريقتها الملتوية، فهم عاجزون أمامها، وإن تفاوتت هذه الكتب في سلاسة لغتها، ووضوح مرادها، واستقامة خطّتها؛ كشرح ابن عقيل على الألفية، وبعض شروح المفصّل[3].

إنّه لمن المؤسف أن يبقى النّفور من النّحو ف ي عصرنا الحالي؛ على الرّغم من فائدته الكبيرة، وجلالة منافعه التّواصلية والدّينية، وكل هذا يرجع للصّعوبات التي تناولناها، ولا سبيل لترغيب الناشئة في تعلّم قواعد لغتهم، وحب البحث فيها، إلاّ بتيسير وتهذيب "نَحْوِها"؛ ولا يتأتى ذلك إلاّ بحذف الفضول من أبوابه و مسائله، وإدماج بعض آخر في بعض، ثمّ الاقتصار على بعض منها للمتخصّصين، ثمّ عرض ما نستصفيه عرضاً شيّقاً جذّاباً بإحدى الطّرق المستحدَثة النّاجعة؛ فيجد النّاشئة والرّاغبون في "النّحو" ما يجدونه في العلوم الأخرى التي تجذبهم، وتستهوي ألبابهم؛ فتزيد الرّغبة، وتعمّ الفائدة، ويتحقّق الغرض من دراسة هذا العلم الأساسي والضّروري في الحياة.

ب-الغايات من محاولات تجديد النّحو:

بعد أن تناولنا أبرز الانتقادات والعيوب التي وُجّهت للنّحو العربي، من طرف مُعظم الباحثين المحدَثين؛ بقي لنا تناوُل الأهداف التي سعوا إلى تحقيقها من تلك الانتقادات، والتي أعلنها المُحدَثون في مؤلّفاتهم وأبحاثهم؛ والتي تتلخّص في ثلاثة عناوين رئيسية؛ وهي:

- التخلص من تأثير نظرية العامل والاتجاه إلى الدّراسة الوصفية لعناصر الجملة
- الفرار من العلل الزّائفة ومن الإغراق في التّأويل
- طرح الإعرابين: التقديري والمحلي

---

[1] - ينظر الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي: ص 254/2.
[2] - شرح المفصّل: 01/1 (مقدمة الكتاب).
[3] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن: ص 213.

1)التخلص من تأثير نظرية العامل والاتجاه إلى الدّراسة الوصفية لعناصر الجملة:

الدّعوة إلى التّخلص من تأثير نظرية العامل في النّحو، ليست وليدة القرن العشرين؛ نتيجة للتأثّر بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، ب ل هي دعوة قديمة ترجع القرن السادس الهجري، حين رفض ابن **مضاء القرطبي** (ت592هـ) مقولة عمل الألفاظ في بعضها البعض، وذلك في كتابه الشّهير (الرّد على النّحاة)؛ وملخص رأيه أنّه لا يلغي الإعراب وحالاته، وإنّما يرفض ما اصطلح عليه النّحاة بمسمّى العامل، ويعد المعمول متعلقاً، يقول: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النّحويين إلاّ في أن أقول : علّقت، ولا أقول: أعملت؛ والتعليق يستعمله النّحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين»[1].

وبعد حوالي ثمانية قرون من محاولة **ابن مضاء** ، قام **إبراهيم مصطفى** (ت1962م) العالم النّحوي المصري بنشر كتابه (إحياء النّحو) سنة 1937م[2]؛ والذي شنّ فيه هجوماً شديداً على النّحاة بسبب اهتمامهم الزّائد بنظرية العامل؛ لأنّه عدّها الأساس في مشكلات النّحو، ودعا إلى إلغائها من أساسها، واستبعاد ما جرّته للنّحو من تعليلات وأقيسة وخلافات تملأ كتب النّحو، يقول: «على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته »[1]؛ فهو يرى أنّ النّحاة غفلوا عن معاني حركات الإعراب بسبب اهتمامهم بالعامل؛ فرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل (لفظي أو معنوي، ظاهر أو مقدّر)؛ ثمّ قدّم تصوّراً لمعاني هذه الحركات؛ فالضّمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أمّا الفتحة فهي ليست علامة في نظره؛ وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، كما انتهى إلى أنّ التّنوين علم التّنكير في العربية، وقد ترتّب على هذا أن أعاد ترتيب بعض الأبواب النّحوية[2].

هذه أهمّ أرائه ولقد كان لها أعظم الأثر فيمن لحقه من الباحثين المحدَثين؛ ممّن ردّدوا الكثير من آرائه ومواقفه في جهودهم ف ي نقد النّحو العربيّ وإصلاحه، نذكر منهم تلميذه

---

[1] - الرّد على النحاة: 94. ونذكر بأننا تناولنا موضوع "العامل" صفحة 116-127.من هذا البحث.

[2] - ويرى بعض الباحثين أنّ إبراهيم مصطفى قد تأثّر بآراء كلّ من ابن جني (ت392هـ) والرضي الاستراباضي (ت698هـ) في القول بأنّ العامل هو المتكلّم، وتأثّر برأي ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) في رفض العلل. ينظر: العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه، لخليل عمايرة: 73 و74.

[1] - إحياء النّحو: ص 41.

[2] - ينظرالمصدر نفسه: و- ز (المقدمة)، وسيأتي الكلام عن محاولة إبراهيم مصطفى في الفصل الرابع.

مهدي المخزومي(ت1993م)، الذي تبنى منهج أستاذه في كتابيه : (في النّحو العربي : نقد وتوجيه)[1] و(في النّحو العربي: قواعد وتطبيق).

كما اعتبر **تمام حسان** (ت2011م) "العمل النّحوي" خرافة؛ وجعل فكرة "التّعليق" بديلاً لها فيقول: «وفي رأيي–كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال– أنّ "التّعليق" هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأنّ فهم التّعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي»[2]، ويذكر سبب رفضه للعامل فيقول : «إنّ المعروف في كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعني أوّلاً وآخراً بالإجابة عن "كيف؟" تتمّ هذه الظّاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن "لماذا؟" تتمّ هذه الظّاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً؛ بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتّخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه المظاهر»[3].

ويرى **تمام حسان** أنّ فكرة "تضافر القرائن" تغني عن القول بفكرة العامل النّحوي الذي قال به النّحاة؛ والذي يرى بأنّه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة، وهو قاصر عن تفسير الظّواهر النّحوية والعلاقات السّياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزّع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النّحوية اللّفظية والمعنوية؛ لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التّفسير الظّني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التّأويل والتّعليل[1].

يضاف إلى هؤلاء ا لعديد من اللسانيين العرب الذين أجمعوا على رفض فكرة العمل في النّحو؛ منهم:

–**شوقي ضيف** (ت2005م) الذي دعا إلى الانصراف عنها، وعمّا يتعلّق بها من شروط، ودعا إلى تبنّي آراء **ابن مضاء** في تنحية العامل عن التّصنيف في النّحو؛ لأنّ إلغاءها سيريح الدّارس من الافتراضات والتّأويل والتّقدير، التي تتعارض وواقع اللغة[2].

---

[1] - ينظر الصفحات: 67 و70 و76 ، وينظر: العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه، لخليل عمايرة: 77.

[2] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 189.

[3] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 42.

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 231- 233. وسيأتي الكلام عن نظريته بشكل أوسع في الفصل الرابع.

[2] - الرّد على النّحاة، لابن مضاء، تح: شوقي ضيف: ص 50. (المدخل).

-**أحمد الجواري** (ت1988م) الذي رأى أنّ العامل مسؤول عن خروج الإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النّحو، وعن تعقيد قواعد النّحو، وخلق أبواب لا لزوم لها، ولا فائدة فيها[1].

-**محمد عيد** الذي رأى أنّ "فكرة التّأثير والتّأثر" التي قام عليها العامل في النّحو العربي موجودة في منطق **أرسطو**، وهي المسؤول الرّئيس عن التّخريج، وتعدّد الآراء واضطرابها في الدّراسات النّحوية، والتّوغل في التأويل، وما ترتّب عليه من جدل وخلاف بين النّحاة[2].

-**إبراهيم السامرائي** (ت2001م) والذي كان أشدّ حدّة في نقد هذه النّظرية، وجعلها مسؤولة عن الخلط والتّعقيد والاضطراب؛ لأنّها جعلت النّحو العربي أبعد ما يكون عن البحث اللغوي السّليم، ورأى من جهة أخرى أنّ تعلّق الأقدمين بالعامل إنّما هو بسبب تأثّرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلّة والمعلول، والسّبب والمسبب، وقد دعا صراحة إلى إلغاء العامل النّحويّ[3].

وكخلاصة لما سبق فإنّه يمكننا أن نميز اتّجاهين مختلفين [4] لهؤلاء الباحثين الذين انتقدوا نظرية العامل؛ وهما:

-اتجاه انتقد نظرية العامل، ودعا إلى إلغاء العامل بأنواعه، مكتفياً بالنّقد، وبيان الآثار السّلبية التي جلبها على النّحو العربي، دون أن يقدّم بديلاً لهذه النّظرية، يمكن عن طريقه تفسير العلامات الإعرابية، ومن باحثي هذا الاتّجاه نذكر : **إبراهيم أنيس ، وعبد الرّحمن أيوب، وسلامة موسى، وأنيس فريحة.**

-اتجاه انتقد نظرية العامل، ودعا إلى إلغائها؛ فاتّفق مع الاتّجاه الأوّل في الغاية، إلاّ أنّه حاول أن يقدّم محاولات وتصوّرات بديلة، يمكن أن تغني عن القول بالعمل النّحوي، ومن باحثي هذا الاتجاه نذكر : **إبراهيم مصطفى ، وتمام حسان ، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، وخليل عمايرة، ويوسف الصيداوي**، وكلّ محاولات هؤلاء ورغم ما لاقته من إشادة،

---

[1] - ينظر كتابه: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي: ص 39-49.
[2] - ينظر كتابه: أصول النحو العربي في نظر النّحاة: ص 203- 207.
[3] - ينظر كتابيه: فقه اللغة المقارن: 57، 58، والنّحو العربي، نقد وبناء، دار عمار/عمان، ودار البيارق/بيروت، ط1/1997م: ص218. وسنتكلّم عن آرائه ومحاولته التيسيرية بشكل أوسع في الفصل الرابع.
[4] - ينظر: مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها التنظيرية والتّطبيقية، منصور الغفيلي، مطبوعات نادي القصيم الأدبي/السعودية، ط1/1434هـ، 2013م: ص171.

إلاّ أنّها بقت مجرد دراسات نظرية افتقدت للتطبيق على أرض الواقع؛ أي مناهج دراسية تتبناها الحكومات يتلقاها ويتجرعها تلاميذ وطلبة المدارس والجامعات.

ومن خلال ما تقدّم يظهر لنا أنّ جميع الانتقادات التي وجّهها المحدَثون لنظرية العامل وما ترتب عليها من تعليل وتأويل، هو نتيجةً لتبنيهم للسانيات الوصفية وتأثّرهم بها في النّصف الأوّل من القرن العشرين؛ هذه "الوصفية" التي عدّها المحدَثون المنهج الأكثر موضوعية، والأقرب إلى الدّقة والعلمية من غيره من المناهج التّقليدية؛ ومثلما انتقدت اللسانيات البنيوية الغربية النّحو واللسانيات التّقليدية في أوربا، كردّة فعل على هيمنة معيارية الدّراسات اللغوية التّقليدية في الغرب، فقد سار البحث اللساني العربي على النّهج نفسه في الدّعوة إلى الوصفية؛ من خلال نقد الدّراسات اللغوية العربية القديمة ونعتها بال معيارية[1]؛ فقد اقتنع هؤلاء بأن يكونوا وصّافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها [2]، وأنّ هذه الظواهر نفسها موضوعات قابلة لأن توصف لا أن تفلسف، والموضوعية –في تصوّر اللّسانيين العرب– هي سمة العلم المضبوط، وهي تعني ارتباط التّفكير بسلوك الظّواهر الخاضعة للملاحظة، بحيث أن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تتحكم في الدّراسة من دون اعتماد على ميول الذّات الباحثة، ولا عواطفها وآرائها الشّخصية ومعتقداتها[3].

ولم يطل الوقت بالوصفيين العرب المتأثرين بالدّراسات الوصفية الغربية، حتى اكتشفوا اللسانيات التّوليدية الغربية؛ والتي أشار معتنقوها منهم، إلى مغالطتين منهجتين وقعت فيهما الوصفية العربية : الأولى هي إصرارها على إلغاء التّفسير هدفاً للعلم، والثانية اسقاطها للاستنباط من منهجية العلم المضبوط؛ يقول **الفاسي الفهري:** «إنّ النّظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي با لملاحظة الخارجية، والتّساؤل عن الكيف، ولا يتعدّى ذلك إلى التّساؤل عن علّة وجود الظّاهرة»[1].

2)الفرار من العلل الزّائفة ومن الإغراق في التّأويل[2]:

[1] - ينظر: نشأة الدّرس اللساني العربي الحديث، فاطمة بكوش: ص 84.
[2] - ينظر: دراسات نقدية في النحو العربية، لعبد الرحمن أيوب: ص 100.
[3] - ينظر: مناهج البحث في اللغة، لتمام: ص 29، والأصول، لتمام: 13، ودراسات نقدية في النحو العربية: ص100، ونشأة الدّرس اللساني العربي الحديث، فاطمة بكوش: ص86.
[1] - اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر/الدار البيضاء، ط3/1993م: ص58/1.
[2] - لقد سبق وأن تناولنا موضوعي (التعليل والتأويل) في المجال النّحوي، بشكل أوسع في الصّفحات 143-172 (الفصل الثاني) وسنكتفي هنا بذكر العيوب التي أدّى إليها الإغراق في التعليل والتأويل.

أخذ النّحاة يلتمسون تعليلاً للظّواهر اللغوية، والأحكام النّحوية التي يتعاملون معها؛ نتيجة لميل النّفس الإنسانية إلى التّفسير والتّعليل وارتياحها لهذا؛ يقول **ابن جني** (ت392هـ): «ولسْتَ تجد شيئاً ممّا عَلّل به القوم إلاّ والنّفس تقبله، والحسّ منطوٍ على الاعتراف به »[1]، والعلّة النّحوية ليست أصلاً قائماً بذاته؛ وإنّما هي فرع من أصل؛ وهو القياس، ولكن النّحاة اهتموا بها اهتماماً بالغاً، فعوملت معاملة الأصل؛ وأعقبوا بها الأحكام النّحوية تفسيراً أو تعزيزاً وتأييداً؛ فأصبحت كأنّها أصل من أصول النّحو العربي[2].

غير أنّ هذا التّعليل والذي كان في بداياته استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية دون أن يتأثّر بمؤثّر خارجي غير عربي؛ كان الهدف المباشر منه تسويغ الموجود بالفعل من الظّواهر اللغوية، والمقنن في الواقع من القواعد النّحوية دون تجاوز الموجود من الظّواهر والقواعد إلى غير الموجود فيهما، إلاّ أنّ ذلك الهدف ما لبث أن تغيّر تحت تأثير الأفكار المنطقية والميتافيزقية؛ فصار التّعليل محور البحث النّحوي بعد أن أصبحت العلّة ركيزة الحكم النّحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق[3].

ولقد لاحظ القدماء هذا التأثّر؛ فقد أشار **ابن جني** (ت392هـ) إلى تأثّر النّحاة –في تعليلاتهم– بالفقهاء والمتكلمين[4]، وقد اعتبرها **ابن حزم** (ت456هـ) كلّها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتّة[5]، ودعا **ابن مضاء** (ت592هـ) صراحة إلى إلغاء العلل النّحوية؛ ولا سيما العلل الثّواني والثّوالث[1]، وقد نوّه **الباحثون المحدَثون** بكلّ من أنكر الإغراق في التّعليل والتّأويل من القدماء، وعزّزوا آراءهم بالمنهج الوصفي الغربي؛ فاتّجه بعضهم إلى قبول العلّة الأولى ورفض العلل الثّواني والثّوالث؛ كالباحثيْن **شوقي ضيف** و**عباس حسن**؛ فرأى الأوّل أنّ تلك العلل لا تفيد اللسان، ولا اللغة أية فائدة، إنّما يفيد العقل من حيث هو، وتُخرج عن الغاية من علم النّحو؛ وهو صحّة النّطق لدى المتكلم، ك ما يرى أنّ النّحويين وجدوا فيها تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم، ولذا فقد دعا إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث؛ لأنّ معرفتها لا تزيدنا علماً، كما أنّ الجهل بها لا يضرّ[2].

---

[1] - الخصائص: ص 50/1.
[2] - ينظر: مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها، لمنصور الغفيلي: ص 158.
[3] - ينظر: تقويم الفكر النّحوي، لعلي أبو المكارم، دار غريب/القاهرة، (دط)2005م: ص106، وأصول التفكير النحوي، لنفس المؤلف: ص 157، 236.
[4] - ينظر: الخصائص: 48/1، والصفحتين 23، 35 من هذا البحث.
[5] - ينظر: رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس: ص 302/4، والصفحة 157 من هذا البحث.
[1] - ينظر: الرد على النّحاة، تح: البنا: ص 126، 137.
[2] - ينظر: الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف (مدخل المحقق): ص 36، 43-44.

أمّا الأستاذ **عباس حسن** (ت1979م) فهو كذلك يرفض هذه العلل، ويدعو إلى تنقية النّحو منها، مُؤكّداً أنّ النّظرة العجلى الصّائبة تحكم من غير تردّد بأنّ جميع هذه العلل، والتّعليلات المرهقة التي تطفح بها المراجع النّحوية زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة، وأنّ التّعليل الصّحيح هو نطق العرب، ولا شيء غير ذلك[1].

ويرفض **تمام حسان** العلل الغائيّة، ويرى أنّها غير مُعترَف بها في البحث العلمي؛ لأنّها أكثر ما تتكلّم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها أو كذبها، ومنها علل النّحاة التي يُوردونها لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل، ويرى أنّ **ابن جنّي** (ت392هـ) اعترف بضعفها؛ وهذا الضّعف إنّما هو نتيجة مباشرة لعنصر الصّنعة فيها؛ ولو لجأ النّحاة إلى العرف –كما يقول– فاعتبروه مصدراً وحيداً للغة؛ لما اضطرّوا إلى انتحال العلل، ثمّ الدّفاع عن ذلك الانتحال[2].

ويكاد يجمع المحدَثون على رفض التّعليل النّحوي؛ الذي لا طائل منه؛ إلاّ إظهار البراعة الفكرية؛ ومن هؤلاء المحدَثين نذكر : الباحث **عبد الغفار هلال** ؛ الذي يرى أنّ هذه العلل مضيعة للوقت وبعيدة عن نصوص اللغة، وأهدافها [3]، واعتبرها الباحث **عبد الرّحمن السّيد** مرذولة ومستكرهة، وغير مستساغة، وأنّ طريقها –من غير شكّ– طريق الظّن والحدس؛ ولم يكن طريق العلم واليقين [4]، ويرى الباحث **حسن عون** أنّ إحلال الدّراسة التّعليلية في النّحو محلّ الدّراسة الموضوعية الوصفية، والعكوف على الأحكام النّحوية والتماس مختلف الأسباب في وجودها، أدّت إلى تحوّل مباحث النّحو إلى ما يشبه القضايا التّجريدية؛ حتى كادت المادة اللغوية والنّحوية تختفي في غمرة هذه التّعليلات، والمناقشات والخلافات، والتجريدات[1].

أمّا الباحث **إبراهيم السّامرائي** (ت2001م)، فقد ذهب إلى أكثر من ذلك؛ عندما أنكر العلل الأوائل، إضافة إلى الثّواني، والثّوالث؛ ورأى أنّ الخوض فيها ضربٌ من العبث أثقل الدّرس النّحوي «لأنّ النّحو علم لغوي يؤخذ من العربية في سماحتها وسعتها؛ فليس من داع

---

[1] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: 48، 143، والنحو الوافي: ص 12/1.
[2] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 50-53، ومناهج البحث في اللغة: ص 24.
[3] - علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة الجبلاوي/القاهة، (دط)1976م: ص365.
[4] - مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطوّرها، دار المعارف/مصر، ط1 (دت) : ص276.
[1] - ينظر: تطوّر الدّرس النّحوي: ص 73-74.

لهذا التّكلف والتّمحّل»[1]، وإذا كان الفاعل مرفوعاً والعلامة ظاهرة؛ فليس للنّحوي أن يقول : لِم كان الرّفع؟ مؤكّداً أنّ النّحو القديم قد أثقل بأشياء غريبة عن طبيعته[2].

أمّا فيما يخص رفض "**الإغراق في التّأويل**"، فإنّ هذا الموضوع –كذلك– كنّا قد تكلمنا عنه بشكل مفصل [3]؛ وما يمكن أن نضيفه هنا هو أنّ معظم المحدَثين قد كان لهم موقف الرّفض المطلق للتّأويل والإغراق فيه؛ في مجال البحث النّحوي واللغوي؛ وهو موقف سبقهم إليه بعض القدماء؛ وعلى رأسهم **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) ، إلاّ أنّ ما دعا إليه؛ من ابتعاد عن كلّ مظاهر التأويل؛ من حذف وتقدير، وحمل ...، بقيت صيحة في واد؛ لم يلتفت لها أحد؛ سواء من معاصريه أو ممن جاءوا بعده، إلى أن تمّ اكتشاف كتابه في القرن العشرين، لتعاد الحياة لمبادرته، من طرف معظم اللغويين المحدَثين؛ الذين وجدوا في دعوته سنداً لهم؛ يدعّم جهودهم التيسيرية والتّجديدية للنّحو العربي.

والتأويل –كما ورد عند النّحاة– تقنية يُلجأ إليها للتّوفيق بين القاعدة والمثال، وحين يستعصى التّأويل يُدرِك النّحاة أنّه لا مناص من تلحين "المثال" والحكم عليه بالشّذوذ، ولم يسلم من هذا حتى بعض القراءات القرآني [4]، وقد ارتبط التّأويل **بالبصريين** أكثر من غيرهم؛ فقد صرّح **السّيوطي** (ت911هـ) أنّ **لابن مالك** (ت672هـ) في النّحو «طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فإنّ مذهب الكوفيين القياس على الشّاذ، ومذهب البصريين اتّباع التّأويلات البعيدة التي خالفها الظّاهر »[5]، ويردّد الباحث **إبراهيم أنيس** (ت1978م) القول نفسه؛ فيقول : «كان البصريون من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية، أو اجتهاد في اللغة؛ يستنبطون ويُؤوّلون ويخرّجون ويعلّلون، ويضعون الأحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحيان »[1]، وهو كذلك ما ردّ ده الباحث **مهدي المخزومي** (ت1993م) حين قال : «ولمّا لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون؛ فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصى عليهم إدراجها في أحكامهم العامة لجئوا إلى التّأويل، والتّأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة »[2]، فالتأويل النّحوي هو سمة **البصريين**، وخاصية منهجية لهم، شاعت في

---

[1] - رحلة في المعجم التاريخي، عالم الكتب/القاهرة، ط1/1999م: ص298.
[2] - سنتكلّم عن انتقادات (إبراهيم السامرائي) بشكل أوسع في الفصل الرابع.
[3] - ينظر الصفحات: ص 141-170.
[4] - ينظر: تأويل الشّعر قراءة في فكرنا النحوي، مصطفى السعدني، منشأة المعارف/الإسكندرية، (دط) 1992م: ص23-24.
[5] - الاقتراح: ص 208.
[1] - من أسرار اللغة: ص 24.
[2] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو: ص 46.

مؤلّفاتهم، وحلّت كثيراً من مشاكلهم، ولها مُرادفات أخرى تُؤدّي معناها؛ منها : التّخريج، والحمل، والتّقدير، والتّوجيه، والوجه[1].

3) **طرح الإعرابين: التقديري والمحلي، وتقدير العوامل وإضمار المعمولات:**

الإعراب ثلاثة أنواع: إعرابٌ ظاهرٌ، وإعرابٌ تقديريٌّ، وإعرابٌ محلِّيٌّ

النوع الأوَّل: **الظّاهر**، وهو الأصل؛ حيث لا داعيَ للإعراب التقديري ولا للمحلِّي؛ يعني: إذا لم يوجد سببٌ للتقدير يكون الإعراب ظاهرًا، مثل لو قلت مثلًا : «الصّدق نافعٌ» هذا إعرابٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ «الصدق»: مبتدأٌ مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة، و «نافعٌ»: خبرٌ مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرة؛ هذا يُسمَّى إعرابًا ظاهرًا، والأصل في الإعراب أن يكون ظاهرًا .

النوّع الثاني: يسمَّى الإعراب **التقديري**، وله أربعة مواضع:

1- الاسم المتَّصل بياء المتكلِّم مثل: "هذا كتابي". 2- والاسم المقصور

3- والاسم المنقوص. 4- والفعل المعتلُّ إمَّا بالواو أو بالألف أو بالياء، وهذا الفعل المعتلُّ فيه استثناءاتٌ، مثل حالة النصب تظهر الفتحة مع المعتلِّ بالواو والمعتلِّ بالياء .

النوع الثالث: يسمَّى الإعراب **المحلِّي**، وله موضعان:

الموضع الأوَّل: في الأسماء المبنيَّة، كلُّ اسمٍ مبنيٍّ (مثل أسماء الإشارة) فإعرابه في المحلِّ، والموضع الثاني: في الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب.

والفرق بين الإعراب التقديري والمحلِّي أنّهما يشتركان في كونهما ليس فيهما حركةٌ ظاهرةٌ، لكنَّ الإعراب التقديري يكون على آخر حرفٍ في الكلمة ، مقدَّرة الحركةُ على آخر ه وهكذا بالنسبة للمنقوص، وللفعل المعتلِّ في بعض أحواله، وللاسم المتَّصل بياء المتكلِّم ولهذا يقال: إنَّ المعتلَّ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على ما قبل ياء المتكلِّم، يعني : على الحرف الأخير من الكلمة.

أمَّا الإعراب المحلِّيُّ: فليس هو على حرفٍ معيَّن ، بل على الكلمة بأكملها، فلو قلت مثلًا: «هذا ولدٌ»؛ هاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارةٍ مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ، وهكذا بالنسبة للجمل، إذا قلت: والجملة في محلِّ رفعٍ.

وقد دعا عددٌ من الباحثين المحدَثين إلى إلغاء الإعرابين التّقديري والمحلي؛ منهم **شوقي ضيف** (ت2005م) الذي يقول: «لا داعي لأن يقال في مثل "جاء الفتى": الفتى فاعل مرفوع

[1] - ينظر: تأويل الشّعر قراءة في فكرنا النّحوي: ص 24-26. وللوقوف على الأمثلة الموضّحة للتأويل ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن: ص 92.

بضمة مقدّرة منع من ظهورها التّعذر، ولا في مثل "جاء القاضي": القاضي فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهرها الثقل؛ بل يُكتفى فـي مثل الفتى والقاضي بأنّ كلاً منهما فاعل فحسب»[1]، ويقول من جهة أخرى عن الإعراب المحلي : «لا داعي لأن يقال في مثل "هذا زيدٌ": هذا مبتدأ مبني على السّكون في محلّ رفع؛ بل يكتفى في مثله بأن يقال : هذا مبتدأ فحسب»[2]، وعن محل الجمل يقول: «لا داعي أن يقال في مثل: "زيدٌ يكتبُ الدّرسَ" إنّ جملة "يكتب الدّرس" في محل رفع خبر لزيد؛ بل يكتفى بأن يقال: إنّها خبر لزيد»[3].

وقد كان **شوقي ضيف** في آراءه هذه مُستضيئا بما دعت إليه اللجنة التي شكّلتها وزارة المعارف سنة 1938م بهدف تيسير النّحو [4]؛ كما كان مُتأثراً بآراء **ابن مضاء القرطبي** في كتابه (الرّد على النّحاة)[5]، فدعا في مدخل تحقيقه لهذا الكتاب إلى (منع التأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات)، الذي رأى أنّه أثر من آثار تطبيق نظرية العامل وتحكيم المنطق الأرسطي في درس النّحو؛ وإلغاء هذا الأصل يُريحنا من ثلاثة أشياء؛ وهي : إضمار المعمولات؛ وحذف العوامل؛ وبيان محل الجمل والمفردات، ومن عشرات المشاكل المرتبطة بكلّ منها؛ فمن حيث إضمار المعمولات سوف نتخلص من مشاكل البحث عن الفاعل المستتر في صيغ التّعجب، وأفعال الاستثناء "خلا وعدا وحاشا "، وفي "نِعم وبئس "، وفي التّنازع، وحذف العوامل يغنينا عن ا لبحث عن العوامل المحذوفة في شبه الجملة، وفي نواصب المضارع والاشتغال والتّحذير والإغراء والمصادر المنصوبة والنّداء[6].

ويرى الباحث **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م) أنّ التّقدير أمر غير واقعي؛ لافتراض وجود كلمة غير موجودة، معربة بحركة غير موجودة (كما في حالة المص در المؤوّل) فيرفض نظرية التّقدير لعدم واقعيتها؛ لأنّ الكلمة التي يلحظها النّحوي –أو يُقدرها– ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصوّرها في آخرها ليست بحركة أيضاً، والنّحاة في هذا كمن يتخيّل وُجود الطّلاب فيعقد امتحاناً ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئل ة لمجرّد هذا

---

[1] - تجديد النحو: 23.
[2] - المصدر نفسه : 23.
[3] - المصدر نفسه : 23.
[4] - ينظر: المصدر نفسه: 23. والجملة النّحوية نشأةً وتطوّراً وإعراباً، فتحي عبد الفتاح الدّجني، مكتبة الفلاح/الكويت، ط2/1408هـ، 1987م : ص59.
[5] - ينظر: الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف: ص 56-67 و88-150.
[6] - ينظر: مدخل كتاب المصدر نفسه: ص 61-65.

الخيال؛ ويستدلّ بأنّ "الكلمة" مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل لا الملحوظة في الذّهن[1].

وقد كان **مجمع اللغة العربية** بالقاهرة في أربعينات القرن العشرين قد تبنى فكرة إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي؛ في مثل : جاء الفتى؛ بإعراب الفتى فاعل، وفي مثل "هذا زيد" تعرب "هذا" مبتدأ، وفي الإعراب المحلي في مثل "زيد يكتب الدّرس": فجملة "يكتب الدّرس" خبر لزيد، غير أنّ المجمع عدل عن هذا الإعراب سنة 1979م وعاد إلى الإعراب التّقديري والمحلي دون تعليل مراعاة لشروط التّعلم وظروف المتعلِّم، كما ألغى مُتعلِّقات ا لظروف والمجرورات، وكذا الإعراب بالعلامات الفرعية[2].

وبقت هذه الدّعاوي مجرّد اجتهادات لم تلق التّبني من طرف الجميع؛ بل على العكس من ذلك فقد اعترض البعض على دعوة إلغاء التّقدير، منهم الباحث **محمود فهمي حجازي** الذي دعا إلى الإبقاء عليه؛ لأنّه يشكّل عملية ا لتّكامل بين عناصر الجملة الظاهرة والمقدّرة؛ يقول: «تكامل عناصر الجملة ضروري؛ وأركان الجملة إذا لم تكن كلّها ظاهرة وجب تقدير غير الظّاهر منها؛ ففعل الأمر لابدّ له من فاعل يُوَجّه إليه الأمر؛ ومعنى هذا إذا قلنا : اكتبْ! كان التّقدير : اكتبْ أنت... الفاعل هنا مستتر وجوباً؛ أي : لا يجوز ظهوره؛ ولكن تكامل الجملة الفعلية يجعل النّحوي يبحث عن فاعل، يوجّه إليه الأمر ليقوم بالفعل»[3].

وفي الربع الأخير من القرن العشرين اهتمّ "الدّرس اللساني الغربي الحديث " اهتماماً كبيراً بدور البنية العميقة التي يمثّلها التّقدير؛ في التّحليل الدّلالي لكشف الغموض عن التّركيب؛ فقد أدرك التّحويليون دور هذه البنية فاعتمدوها في تحليلاتهم؛ يقول **عبده الراجحي** (ت2010م) عن "الحذف والتقدير": «هي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية؛ حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكرّرة أو التي يمكن فهمها من ال سّياق، والطّريقة التي يقدمها المنهج التّحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي التي قدّمها النّحو العربي »[1]، وبعد أن أورد نماذج من النّحو التّحويلي، وأخرى من النّحو العربي، وخصوصا من كتاب **سيبويه**، حول ما

---

[1] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي: ص 52.
[2] - ينظر: تجديد النّحو، لشوقي ضيف: ص 24.
[3] - مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر/القاهرة، (دط) (دت): ص110. وينظر: في نقد النّحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (دط) 1988م: ص60.
[1] - النّحو العربي والدّرس الحديث : ص 149.

ورد من حذف في العربية، يستخلص منه الرّاجحي أنّه يوحي «بشيء قريب من فكرة "البنية العميقة" عند التّحويليين»[1].

وما ينبغي قوله: هو وجوب عدم الإفراط في التّقدير، ومراعاة شروطه لا إلغائه البتة من الدّرس النّحوي؛ لأنّ في ذلك إهداراً كبيراً للقيم الدّلالية التي أدركها التّحويليون فاعتمدوها في تحليلاتهم.

الفصل الرّابـع

المحاولات النّظريّة لتجديد النّحو العربي

توطئة
تصنيف محاولات تيسير وتجديد النّحو في العصر الحديث

المبحث الأوّل
مقترحات ودعـــــاوَى منعزلة مبكّرة

المبحث الثّـاني
محـــــاولة إبراهيم مصطفى الرّائدة 1937م

المبحث الثّالث

1

توطئة:

عملية تصنيف محاولات تجديد النّحو العربي وتيسيره في القرن العشرين، ليس بالأمر الهيّن؛ وذلك بسبب كثرتها وتنوّعها، واختلاف أصحابها في التّفكير والأهداف والمناهج ، وإذا نظرنا في الدّراسات الجادة التي تن اولت جهود تجديد النّحو الع ربي وتيسيره، نجد أنّها إمّا صَنّفت تلك الجهود على وفق هدفها واتجاهها؛ فهناك محاولات محافظة أصولية ، وأخرى تعجيزية هدّامة، وأخرى تيسيريه تجديدية، وإمّا صَرّفتها على أساس أصحاب هذه المحاولات؛ فهناك محاولات فردية لباحثين ودارسين عرب، وأخرى رسمية لوزارات ومجامع وجامعات، وأخرى غير عربية لمستشرقين وأجانب، وكثيراً ما تتداخل هذه التّصنيفات مع بعضها، ومع تصنيفات إقليمية، ووفق تسلسل تاريخي لهذه الجهود.

ونحن بدورنا سنحاول أن نتّبع تصنيف يسهّل علينا عملية تتبّع ودراسة أهمّ الجهود الأصيلة والجادة بدون أن نتجاوز بعضها، على قدر الإمكان؛ وقد بدا لي أنّ الأنسب هو أن أقسّمها إلى قسمين رئيسيين هما: -محاولات نّظرية -ومحاولات تطبيقية

الأولى سنتناولها في هذا الفصل، أمّا الثّانية فسنتناولها في الفصل التالي.

و**المحاولات النّظرية** (والتي سنتناولها في هذا الفصل) فيظهر لنا –بعد تتبع تاريخ ظهورها، ومحتوى مضامينها– أنّه يمكن أن نجزئها إلى أربعة مباحث؛ هي:

– محاولات ومقترحات جزئية متعدّدة –محاولة إبراهيم مصطفى1937م

–محاولة تمام حسان التّجديدية – محاولة عبد الرّحمن الحاج صالح التأصيلية

المبحث الأوّل

محاولات ومقترحات جزئية متعدّدة

ونقصد بها تلك الدّعاوى والمقترحات؛ التي لم تزد على كونها أنظاراً لم ترقَ إلى مستوى عمل متكامل؛ ويلاحَظ أنّ بعضها كان عبارة عن صيحات منعزلة؛ وردت على شكل كتابات في الجرائد والمجلات، وبعضها الآخر أتى على شكل مقا لات طرحت عدة مقترحات لتبسيط قواعد اللغة العربية؛ ويمكن أن نفصّل هذا في العناوين التالية:

– دعاوَى منعزلة مبكرة – مقترحات ومحاولات تيسيرية جزئية

01– دعاوَى منعزلة مبكّرة :

ونقصد بها تلك ال دّعاوى؛ التي لم تزد على كونها أنظاراً لم ترقَ إلى مستوى عمل متكامل؛ أو حتى إلى مستوى مقال نظري يطرح حلولاً تيسيرية ؛ ويلاحظ أنّ أغلبها كان عبارة عن صيحات منعزلة؛ منها ما هدف إلى المساس بأصول اللغة، وهي في مجموعها صَدرت من مستشرقين ورجال فكر وأدب عرب؛ غير متخصّصين في المجال النّحوي واللغوي، حاولوا أن يدلوا بدلوهم، ويشخّصوا أسباب الضعف اللّغوي، ويبرز لنا اسم **قاسم أمين** (ت1908م) كأوّل مصلح اجتماعي دعا –مع بداية القرن العشرين– إلى إلغاء الإعراب من اللغة؛ لأنّه مصدر لكلّ ما يقع من لحن في قراءة العربية، واتّخذ من عدم وجوده في بعض

اللغات الأوربية وفي التركية حجّة يدعم بها رأيه؛ يقول : «لم أرَ بين جميع من عرفتهم شخصاً يقرأ كلّ ما يقع تحت نظره من غير لحن؛ أليس هذا برهاناً كافياً على وجوب إصلاح اللغة العربية؟ لي رأيٌّ في الإعراب أذكره هنا بوجه الإجمال؛ وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأيّ عامل من العوامل، بهذه الطّريقة ... يمكن حذف قواعد النّواصب والجوازم والحال والاشتغال...، بدون أن يترتّب عليه إخلال باللغة»[1].

ويظهر أنّ هذا التّصور للغة بعيد عن الصّواب وفيه مغالطة؛ لأنّ واجب أبناء اللغة أن يحافظوا عليها من كلّ خلل؛ وأن يقوّموا الألسنة المنحرفة لا أن يس ايروها، كما أنّه ليس هناك وجه مقارنة بين اللغات الأوربية والعربية، فلكلّ لغة ظروفها ونظمها الخاصة.

وقاد ضاق ذرعاً، أحد أدباء وشعراء المهجر المشهورين؛ وهو **جبران خليل جبران** (ت1931م)، بنقاد الأدب واللغة المحافظين؛ فيصرخ على صفحات إحدى المجلات بعنوان لأحد موضوعاته وهو : (لكم لغتكم ولي لغتي)؛ وممّا جاء فيه:

«لكم منها قواعدها الحاتمة، وقوانينها اليابسة المحدودة، ولي منها نغمة أحوّل رنّاتها ونبراتها وقراراتها إلى ما تثبته رنةٌ في الفكر ...، لكم منها ما قاله سيبويه والأسود وابن عقيل ومَن جاء قبلهم وبعدهم من المضجرين المملين، ولي منها ما تقوله الأمّ لطفلها، والمُحِبّ لرفيقته، والمُتعبّد لسكينة ليله»[2].

وفي الحقيقة فإنّ بعض اللغويين المحدثين ساروا على نهج **أبي إسحق الحضرمي** ، (ت117هـ) فبالغوا في تتبّع الأدباء والشعراء، محاولين تصيّد أخطاءهم النّحوية واللغوية، غافلين عن إبداعهم الأدبي، ومتناسين أنّ العربية الفصحى غنية بجوازاتها وشواذها؛ وما وُجد الخلاف النّحو في القرني الثّاني والثالث إلاّ بسبب ذلك.

وقد حَفَيت الجرائد والمجلات –مع بداية القرن العشرين– بمثل هذه المواضيع التي تتناول إصلاح اللغة العربية؛ سواء من حيث كتابتها أو من حيث قواعدها ومعجمها؛ وفتحت هذه المنابر الإعلامية المجال لمختلف الفئات لتضع اقتراحاتها وتبث دعواتها؛ من ذلك ما طرحه العراقي **ميشيل سليم كميد** في مقال له بعنوان (اللغة العربية والتّجدد)[1]، وممّا ذكره أنّ الطّرق التي نتعلّم بها العربية عقيم ة للغاية؛ تجعل الذي يتعلّمها كارهاً لها أشدّ الكره، وجميع الطّلبة يكرهون النّحو؛ ويشعرون بسأم في ساعة درسه؛ فكتبنا الأجرومية ما هي إلاّ حشو في

---

[1] - تراجم مصرية وغربية، محمد حسنين هيكل، مؤسسة هنداوي/القاهرة، ط2014/1: ص 115.
[2] - مجلة الهلال، العدد رقم1/ 1نوفمبر1923م : ص20.
[1] - ينظر: مجلة لغة العرب، ج2/السنة7، /فبراير1929 ، ص113.

حشو...إلخ، ويظهر من (المقال) أنّ الكاتب مطّلع جيّد على المناهج الأوربية، عليم بها؛ فقد ذكَرَ أنّ الكتب النّحوية ا لأوربية منسقة أتمّ تنسيق، ومبوّبة أبدع تبويب، ومرتّبة من الأسهل إلى السّهل، ومن الأصعب إلى الصّعب، فليس ثَمَّ حشوٌ وعجمة وكلام دون فائدة، ثمّ إنّهم يشيدون كتبهم على أساس متين؛ كتوظيف علم التربية (Pédagogie)، وعلم النّفسيات (Psychologie)[1].

وبما أنّ **سلامة موسى** (ت1958م) كان رافضاً لكلّ ما هو تقليدي وقديم من التّراث والقيم العربية؛ فقد كان للغة العربية الفصيحة ونحوها نصيباً من هجومه؛ ففي سنة 1926م نشر مقالاً[2] بعنوان (اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السّيد ولكوكس) فبعد أن أشاد بالسّيد "ولكوكس" وما قدّمه من خدمات لشعب مصر في كلّ المجالات حتى في المجال اللغوي الذي اقترح فيه الكتابة بالعامية؛ وقد جاراه **سلامة موسى** في كلّ ما اقترحه، إلاّ أنّه يرى أنّهم لم يبلغوا بعد الطّور الذي يمكنهم فيه أن يطفروا تلك الطّفرة؛ وما عليهم الآن إلاّ أن يجدوا تسوية بين الفصحى والعامية؛ وأوجه التسوية في اعتقاده هي[3]:

-إلغاء الألف والنّون من المثنّى، والواو والنّون من جمع المذكّر السّالم.

-إلغاء جمع التكسير كلّه، والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكّر السّالم.

-إلغاء الإعراب والاكتفاء بتسكين آخر الكلمات.

-إلغاء التصغير.

-عدم ترجمة الألفاظ الأوربية والاكتفاء بتعريبها.

وقد واصل **سلامة موسى** هجومه على العربية الفصيحة ونحوها وخطِّها العربي، في ثلاثينيات القرن العشرين؛ وذلك في مجلته (المجلة الجديدة)[1] والتي كان هو رئيس تحريرها، ثم في كتابه (البلاغة العصرية)[2] سنة 1945م.

ولا ندري سبب هذا الإصرار لما يقارب نصف قرن، على مشروعٍ نتائجه مضرة على المدى البعيد، إلاّ أن نُحيل الأمر على الخلفيات الدّينية والثقافية التي انطلق منها هذا المفكّر؛ فهو من أصول قبطية مسيحية، مقتنع بنظرية التّطوّر الداروينية، اشتراكي مُتشبّع

---

[1] - ينظر: اللغة العربية والتّجدد، مجلة لغة العرب، ج2/السنة7،1929م : ص 120-121، و123.

[2] - وذلك في مجلة الهلال ع01/10يوليو 1926م : ص1073.

[3] - ينظر: مجلة الهلال ع01/10يوليو 1926م: ص1077.

[1] - ينظر: العدد8 من السنة4، المجلد الخامس، أغسطس1935/. ص44. والعدد خاص، ديسمبر1936م/. ص37. والعدد 10، السنة السادسة، المجلد7، اكتوبر1937م/. ص08.

[2] - ينظر الصفحات: 135 و140.

بالثقافة الغربية، لا يشعر بأيّ ارتباط بسكان الجزيرة العربية، ناقم على تخلّف بلاده وشعبه؛ ولم يجد من مَشجب يُعلّق عليه هذا الفشل والتخلّف إلاّ اللغة العربية الفصحى وتراثها الأدبي واللغوي والثقافي.

وفي نفس توجّهات **سلامه موسى**، سار كلّ من **أنيس فريحه** (ت1993م) و"**الخورى مارون غصن**"، وعدد من أساتذة الجامعة الأمريكية ببيروت [1]؛ **فأنيس فريحه** في كتابه (نحو عربية ميسّرة) يقول[2]: «إنّ الإعراب عقبة في سبيل التّفكير، ذلك ممّا لاشكّ فيه، وسقوطه من اللهجة المحكية خطوة هامة نحو تيسير الكلام؛ حتى يُصبح الكلام ممهّداً للفكر »، و«الإعراب لا يتلاءم مع الحضارة، نحن نرى الإعراب ... بقية من البداوة »، و «لو أنّ الإعراب ضرورة للفهم والإفهام؛ لبقى ولحافظت عليه جميع اللغات »، وهكذا نرى نفس الأقوال تتردّد بين روّاد هدم قواعد الفصحى، وكأنّهم تواصوا عليها، أو تواردت أفكارهم حول ربط التّقدّم بهدم العربية وقوا عدها، ونشر العامية التي ستنير العقول حسب زعمهم، ولقد تصدّى لمثل هذه الافتراءات عدد من الباحثين المخلصين؛ منهم **عبد المجيد عيساني** الذي يقول في ردّه على أنيس فريحه : « أمّا أنّ إسقاط الإعراب يُعَدّ مظهراً من مظاهر الحضارة ودليلاً على التّقدّم، فرأي يحتاج إلى أدلة مقنعة من الباحثين »[3]، ويرى **محمّد عيد** [4] أنّ الملاحظة العامة على هذا الاتّجاه هي أنّ دعواهم في معظمها لا تعتمد على أسس علمية ذات قيمة؛ بل هي في معظمها أفكار سطحية تستفز الجماهير، بكلام لا وزن له في مجال الحقيقة والعلم مع صرف النّظر عن النّيات الأخرى التي تكمن وراء كلّ ذلك.

ويدلي أحد الصحفيين الشّباب [1]؛ وهو **حافظ محمود** بدلوه في قضية اللغة وقواعدها؛ فقد كتب سنة 1930م مقالاً بعنوان "**فلتتطور اللغة**"[2]؛ أعاب فيه عدم تطوير وإصلاح ما يمكن إصلاحه في سبيل تطوّر اللغة العربية؛ لكي تتمشى مع العلوم والآداب المعاصرة، ع لى غرار نظيراتها الأوربية، وقد حاول أن يقدّم اقتراحاً؛ وهو أن نتواضع على "نحو" جديد؛ ينبني

---

[1] - ينظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، ط1/1989م: ص64.

[2] - تنظر هذه الأقوال في المرجع السابق: ص 64.

[3] - النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد: ص 183.

[4] - ينظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: ص 64.

[1] - حافظ محمود (1907م-1996م) أحد رجال الصّحافة، اشتهر فيما بعد، وعُرف بمواقفه المعارضة.

[2] - ينظر: المجلة الجديدة، العدد التاسع، السنة الأولى/1930، المجلد1، ص1095. وهذه المجلة كان مالكها ورئيس تحريرها سلامة موسى.

على اللغة المنطوقة فعلاً، فالفعل السّاكن قاعدته السّكون وليس على الضّم كما تقول القاعدة القديمة؛ وبهذا التعديل المنطقي البسيط نستطيع أن نلغي الجوازم كلّها من قواعد ا للغة، وهكذا مع بقية أبواب الأفعال، أمّا في حالات كسر الأسماء؛ فيرى أنّ الكسرة حركة أقرب إلى الطبيعة الكلامية لخفة استعمالها، وابتعاد أدائها عن الغلو والتّعقيد، فليس هناك ما يمنع بقاءها في شيء من التّسامح والتهذيب؛ وبهذا كلّه –حسب رأيه– نتخلّص من قواعد البناء والإعراب[1].

إنّ ما يطرحه الصّحفي المتحمّس، ليس بجديد، حتى وإن حاول أن يلبسه ثوباً جديداً؛ لأنّه يهدف إلى تقعيد العامية، لجعلها لغة كتابة فيما بعد، وهذا الطّرح له عواقب ه الوخيمة على التراث العربي والإسلامي، وهو من نوع سياسة الفرار من المشكل عوض علاجه.

ويُعنوِن أحد أكبر الأدباء المصريين؛ وهو **أحمد حسن الزّيات** (ت1968م)، مقالاً قصيراً بعنوان مستفز؛ وهو: "**آفـة اللغة هذا النّحو**"[2]؛ وقد انتقد في مقاله هذا مؤلّفات النّحو وطريقة تعليمه التقليدية؛ المتضمّنة جدلاً فوضوياً، وتخريجات لا نهاية لها، وخلافات ليس ف يها مذهب صحيح ولا قاعدة سليمة، وأرجع هذا (الشّذوذ والتّناقض وتعدّد الأوجه وتباين المذاهب في النّحو العربي) إلى اختلاف اللهجات بين القبائل العربية، والتي لم يميّز بينها النّحاة، فاغرقوا القواعد بالشّواذ وأفسدوا الأحكام بالاستثناء، ويختم **الزيات** موضوعه بالإشادة بإصلاح الدّرس النّحوي الذي بدأ يدبُ في المدارس الحديثة، وينتقد من أسماهم (بقايا الثقافة القديمة في مصر والعراق) الذين يتربصون بالأدباء الموهوبين، وينثرون شوكهم البالي في طريق إبداعاتهم.

ويبدو لنا أنّ ما طرحه **الزّيات** ليس فيه أيّ تطرّف يمس أصول الفصحى ، أو ينتقص من قواعدها الأصيلة؛ لولا عنوان موضوعه؛ الذي يوهم أنّه يجعل من النّحو العربي ككلّ آفة تنهش جسم اللغة، ويجب التّخلّص منها، بدون تمييز.

وهذه الدّعاوي التي تحمل الشّكوى من النّحو العربي القديم، وعدم تطوّره وتجديده في العصر الحديث، لم يسلم منها ح تى الأدباء الكبار؛ منهم : **طه حسين** (ت1973م)، **وأحمد أمين** (ت1954م)؛ فالأوّل كان مع مطلع القرن العشرين قائد فريق المجددّين في الأدب

[1] - المصدر نفسه: ص 1097-1098.

[2] - ينظر: مجلة الرسالة، ع13، 15 يوليه1933م: ص07. وقد كان الزيات صاحبها ورئيس تحريرها.

العربي الحديث[1]، وامتدّت آراؤه إلى الدّعوة إلى إصلاح مناهج التّعليم [2]، وإلى إصلاح اللغة الفصحى وقواعدها [3]؛ وهاهو يضع سنة 1937 مقدّمة لكتاب صديقه **إبراهيم مصطفى** (ت1962م)، بل إنّه هو الذي اقترح عليه عنوانه وهو (إحياء النّحو)؛ لأنّه يتصوّر إحياء النّحو من وجهين: أحدهما أن يقرِّبه النّحويون من العقل الحديث ليفهمه ويستسيغه ويتمثّله، والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبّب للنفوس درسه ومناقشة مسائله[4].

أمّا **أحمد أمين** فرأى أنّ الإعراب –الذي فشلنا في تعليمه، حتى للخاصة والمثقفين– هو الذي حال بين الشّعب والتّعليم، وحال دون وصول الأدب إلى سواد الناس وعامتهم؛ لذا اقترح اصطناع لغة عربية وسطى بين العامية والفصحى؛ تكون خالية من الإعراب، ومن الألفاظ الضخمة، وبهذا ينتشر التعليم وتصل رسائل الأدباء، ولتبقَ اللغة الفصحى لغة الخاصة يكتبون بها للمتخصّصين، ويقرأون بها التراث القديم، وينتفعون به، وينقلون منه ما شاءوا إلى اللغة الجديدة لنفع الجمهور[5].

وشيئاً فشيئاً بدأت هذه الدّعاوي المنعزلة، تأخذ منحى آخ ر؛ وهو تقديمها في المجلات والجرائد على شكل وجهات نظر؛ تطرح المقترحات التي يراها هؤلاء صالحة لتيسير اللغة العربية وقواعدها؛ فمثلاً نجد **القس حنا رحماني** (الموصلي) ت1969م في مقال له بعنوان (اللغة العربية ووسائط ترقّيها) الذي نشر في العدد الممتاز من جريدة العرا ق سنة 1924م[1]، وذكر فيه صاحبه جملة من المقترحات تتعلّق بتيسير النّحو والصّرف؛ منها:

–حذف المثنى من اللغة العربية؛ لأنّ الفمّ يلاقي غالبا صعوبة في التّلفظ به، والأذن لا تستسيغه بسهولة، فضلاّ عن الصّعوبة في قواعد صوغه من الكلمات المقصورة والممدودة، كما أنّ اللغات حين تبلغ درجة من الرّقي تستغني عنه بكلّ سهولة؛ والدّليل ما حدث في

---

[1] - ينظر مقاله: الخصومة بين القديم والجديد في الأدب، مجلة الهلال العدد رقم6/ 1مارس1924م: ص589. ومقاله: "في التجديد" مجلة "المجلة الجديدة"، السنة الأولى، مج1، 1نوفمبر1929م: ص51.

[2] - ينظر مقاله: "تعليم" ، مجلة "المجلة الجديدة" العدد السابع، المجلد الأول،1مايو1930م: ص842.

[3] - يرنظر كتابه: مستقبل الثقافة في مصر: ص185. ومقاله: "يسّروا النّحو والكتابة" مجلة الآداب اللبنانية ع11 السنة الرابعة/1956: ص02، وينظر مداخلته في الجامعة السورية المنشورة في "مجلة المجمع العلمي العربي/دمشق" عدد يناير1957: ص44.

[4] - ينظر: إحياء النّحو: المقدمة (س).

[5] - مستقبل الأدب العربي، لأحمد أمين، مجلة "الثقافة" ع280، السنة1944/6م : ص438.

[1] - وذلك في العدد الصّادر في 02 حزيران 1924م : ص9-11 . ينظر: والدراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين، عبد الجبار القزاز: ص 155-156.

اللغة اليونانية ثم اللاتينية واللغات المتفرعة عنها، ثمّ أنّ أختي العربية (السّريانية والعبرانية) أبطلتا المثنى وإن كان قديماً ثابتاً عندهما.

–وللقضاء على صعوبة إعراب الكلمات (نطقا وكتابة) والتي غالباً ما تأتي حين يعجز المتكلّم أو القارئ عن إدراك وظيفة كلّ كلمة في العبارة، فالحلّ الأفضل –عنده– هو حذف الحركات من أواخر الكلمات وتسكين هذه الأواخر لفظاً وخطاً، كما هي الحال في اللغات الأوربية[1].

وقد بقيت هذه الشّكاوى الحديثة (كالقديمة) صيحات في وادٍ، لم تلقَ القبول ولا التّبني، ولعلّ الشّيء الإيجابي الذي يُحسَب لها؛ أنّها حرّكت عجلة الإصلاح اللّغوي والنّحوي خطوات إلى الأمام؛ ممّا أنتج مجموعة من البحوث والمؤلّفات خدمت الفصحى ونحوها.

02– مقترحات ومحاولات تيسيرية جزئية:

أوّل مَن نجده –في القرن العشرين– يُقدّم مقترحات لتيسير بعض أبواب النّحو العربي وصرفه؛ هو **الأستاذ جرجس الخوري المقدسي** (ت1941م) وذلك في مقال له بعنوان (العربية وتسهيل قواعدها) الذي نشرته مجلة (المقتطف) سنة 1904م[2]، وكاتب المقال هو أحد أساتذة اللغة العربية بجامعة بيروت الأمريكية[3]؛ وأهمّ ما طرحه في مقاله هو حصر منبع صعوبة العربية في الإعراب الذي يظهر ويقدّر على أواخر الكلمات؛ وهو –كما يرى– هَمٌّ يُلازم القارئ والكاتب، وإذا أردنا التّخلّص من هذا العبء وما يترتّب عليه من صعوبات فإنّ أمامنا –في رأيه– طريقين:

الأوّل: أن نجعل الكلمات العربية كلّها مبنية الأواخر؛ وهو حلّ فيه خطر على اللغة؛ لأنّه يمسّ أخصّ خصائص العربية، وتوقّع لهذا الحلّ أن يواجَه بالرّفض الكلّي.

الثّاني: وهو أن نتّجه بالعلاج إلى بعض الأبواب أو الظّواهر النّحوية التي يرى فيها صعوبة واضحة؛ منها:

–أن يُحذف باب الممنوع من الصّرف؛ فتجري الكلمات كلّها على حال واحدة من التّنوين.

---

[1] - ينظر: الدّراسات اللغوية في العراق في النّصف الأوّل من القرن العشرين، لعبد الجبار القزاز: ص155-156.

[2] - ينظر:المقتطف، المجلد 29 سنة 1904م، صفحة342 وما بعدها.

[3] - ونشير أنّ للأستاذ المقدسي كتاب مدرسي أصدر طبعته الثانية سنة 1907م، وهذا الكتاب بعنوان: (الخدمة المدرسية في تسهيل صرف ونحو العربية).

-أن يُرفع الاسم والخبر في جميع الحالات، ومهما يدخل عليهما من الأفعال النّاقصة أو الحروف المشبّهة بالفعل؛ فتقول: كان محمدٌ قائمٌ، إنّ محمدٌ قائمٌ.

-نصْب جمع المؤنّث السّالم بالفتحة، ونصب المنادى المعرب مطلقاً.

-إعراب "أيّ" في جميع حالاتها، وإلغاء تعدّد أحكام العدد.

-جعْل ضميري الجمع المؤنّث والمذكّر واحداً؛ لأنّ اللغات الحديثة توحّدهما.

وقد انتقد القائمون على مجلة (المقتطف) هذه المقترحات، وأتاحوا للقرّاء إبداء رأيه م حولها[1]؛ وقد أجمعوا على أنّ مقترحات المقدسيّ فيها بعض الخطر على اللغة العربية وسلامة أصولها، وأنّ الأخذ بها سوف يكون ضرباً من الطّفرة التي تصادم سنن الحياة، إضافة إلى أنّ إلغاء الإعراب يجعلنا نقع في اللبس، في فهم المعاني النّحوية.

-**مقترحات مصطفى جواد** (ت1969م): وذلك في عدّة مقالات له؛ نشرت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين؛ وتتلخص نظرته لإصلاح النّحو العربي في:

-رفض كلّ دعوة تمسّ أصول العربية؛ كإهمال المثنّى، وتسكين أواخر الكلمات؛ لأنّه ليس إصلاح وإنّما اختراع لغة تخليطية؛ تؤدّي إلى حرمان المُتعلّم الجديد من التّمتّع بما خلّفه العرب من الأدب والشّعر[2].

-أنّ هناك الكثير من قواعد النّحو والصّرف يجب إصلاحه؛ لأنّها غير كاملة وتحتاج إلى استقراءات جديدة؛ لنخرج باستنتاجات مفيدة؛ بشرط ألاّ يقوم بهذا الأمر إلاّ مَنْ تبحّر في العربية وعرف أسرارها؛ لأنّنا نرى في عصرنا أناساً شدّوا شيئاً من العربية فحملهم الغرور على تخطئة هذا في بعض ما يقول، وتغليط ذاك في بعض ما يكتب[3].

-تعميم القياس في القاعدة؛ فيطبّق على الشّواذ أيضاً لتكون في حكم المقيس، وَعَدّ كلّ مقيس فصيحاً وجواز استعماله، وكلّ هذا يُؤيّده كلام ع لماء العربية القدماء؛ أمثال **الفارسي** (ت377هـ)، و**ابن جنّي** (ت392هـ)، و**ابن درستويه** (ت347هـ) وغيرهم[1].

---

[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 90.

[2] - مقال له "كيفية إصلاح العربية" مجلة لغة العرب، المجلد9/ الجزء2 سنة1931م: صفحة81-94.

[3] - ينظر: مقال "مشكلات اللغة العربية وحلّها" في مجلة المعلم الجديد، العدد الأول كانون الثاني1940، السنة الخامسة، ص98-110.

[1] - مقال "كيفية إصلاح العربية" مجلة لغة العرب، المجلد9/ الجزء2 سنة1931م: صفحة81-94.

–ترك تعليل الإعراب؛ فلا يعلّل رفع الفاعل ونائبه، ونصب المفعول والتّمييز ...إلخ؛ لأنّ ذلك لا تعليل له على الحقيقة؛ وكلّ ما جيء به تكلّفات وتفقهات[1].

–أنّ للنّحاة الكوفيين آراء وأقوال في النّحو هي غاية في صحّة الاستقراء والاستنباط؛ ويمكننا الاهتداء بها لتيسير النّحو تيسيراً يسهل على دارسيه استيعابه، والإفادة منه[2].

–كما يرى أنّ مشكلة الصّرف أشدّ تعقيداً من المشكلة النّحوية؛ لأنّ الصّرف قوام تطوّر العربية؛ ولكلّ هذا التعقيد جاء بسبب إتباع المذهب البصري المنافي لطبيعة اللغة، حسب رأيه![3]، ويرى كذلك أنّ في الصّرف خرافات ابتدعها الأوائل لا يزال المعنيون بالصّرف إلى الآن يردّدونها؛ منها : ما يسمّى "بالمطاوعة" فلا نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة مثل: كسّرتُ العود فانكسر، وحطّمته فتحطّمَ؛ وإنّما كان يكتفي بأن يقول: كسرْتُ العودَ وحطّمْتهُ[4].

نكتفي بهذه اللمحة عن أهمّ مقترحات الباحث العراقي **مصطفى جواد** ويظهر –كما مرّ– أنّها لم تخرج عن إطار المعالجات الجزئية لبعض الأبواب النّحوية، ولا تختلف كثيراً عن الآراء والمعالجات التقليدية التي سعت لتفسير الظواهر اللغوية.

– **مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية (1938م):** وقد تشكّلت هذه اللجنة بقرار من وزير المعارف في مصر آنذاك، وقد شُكّلت من[5]: **طه حسين** (عميد كلية الآداب)، **وأحمد أمين، وإبراهيم مصطفى** (المدرسين بكلية الآداب)، **وعلي الجارم** (المفتش الأوّل للغة العربية)، **وعبد المجيد الشّافعي** (المدرس بدار العلوم)، **ومحمّد أبو بكر إبراهيم** (المفتش بوزارة المعارف)، وتكون مهمّة هذه اللجنة هي إعداد منهج في النّحو العربي والبلاغة؛ تسير عليه مدارس الوزارة، وفق قواعد وأسس؛ تتلخص في العمل على تي سير القواعد والأصول

---

[1] - المصدر نفسه.

[2] - ينظر: مقال "النّحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية" مجلة المعلم الجديد، ج3/1950م، السنة13: ص 39-49. وينظر كذلك كتابه "المباحث اللغوية في العراق"، معهد الدراسات العربية العالية/جامعة الدول العربية، ط1/1955م: ص 09-10 و13-14 (وهذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها على الطلبة سنة1954م). وينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين: ص 172-174.

[3] - ينظر: المباحث اللغوية في العراق: ص 13-14.

[4] - ينظر: المباحث اللغوية في العراق: ص 15-17.

[5] - ينظر: في تيسير قواعد اللغة العربية، لجنة وزارة المعارف، مجلة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة/1951م،الجزء6: ص181. وقد تضمن تقرير هذه اللجنة الذي احتوى مشروعها التيسيري .

بحيث تصبح قريبة من العقل؛ بدون المساس بأيّ أصل من أصول اللغة، ثمّ تخليص النّحو ممّا يُعسره كالفلسفة التي حملت القدماء على أن يفترضوا ويعلّلوا . وقد توصّلت هذه اللجنة إلى مقترحات قدّمتها إلى الوزارة على شكل تقرير؛ أهمّ ما جاء فيه[1]:

-وجوب الاستغناء عن الإعراب التّقديري، والإعراب المحلي، في المفردات وفي الجمل؛ لأنّ فيه عناء مضاعف وجهد يُبذل لغير شيء.

-إلغاء التّمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، واعتبار كلّ منها في موضعه أصلاً؛ فليس فيها علامات نائبة عن أخرى.

-تسمية ركني الجملة بـ(الموضوع والمحمول)[2] وترى اللجنة أنّها بذلك قد يسّرت الإعراب وقلّلت من الاصطلاحات، وجمعت أبواب الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، واسم كان، واسم إنّ، في باب واحد وهو باب (الموضوع)، وجمعت أبواب خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ في باب واحد وهو "المحمول".

-إلغاء ضمائر الرّفع المستترة جوازاً أو وجوباً؛ في الماضي والأمر، وفي المضارع كذلك مع اعتبار أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه.

-عدم تقدير المتعلّق العام للظّرف والجار والمجرور؛ واعتبار الظرف نفسه والجار والمجرور هو (المحمول).

-كما رأت ا للجنة -طلباً للاختصار والتيسير- ضمّ عدد من أبواب النّحو تحت اسم واحد، فضمّت المفاعيل الخمسة، والحال، والتّمييز، وكلّ ما يذكر في الجملة (غير الموضوع والمحمول) تحت اسم (التكملة)[1] وحكمها أنّها مفتوحة دائماً؛ إلا إذا كانت مضافاً إليها، أو مسبوقة بحرف إضافة.

---

[1] - ينظر: المصدر السابق: 180-193. وقد نقل محمد برانق هذا التقرير كاملا في كتابه "النّحو المنهجي": 123-148، وينظر كذلك: النّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، لشعبان العبيدي: ص445-452. وفي إصلاح النّحو العربي لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 113.

[2] - كانت اللجنة في عملها قد طرحت عدّة اختيارات؛ منها: مسند إليه ومسند (كما اصطلح علماء البلاغة، وكما عبّر سيبويه)، والموضوع والمحمول (كما اصطلح علماء المنطق)، والأساس والبناء، والمُحدّث عنه والحديث. وقد فضلت اللجنة اصطلاح المناطقة (الموضوع والمحمول) لأنّه أوجز ولأنّه لا يكلّفنا اصطلاحاً جديداً. ينظر: النّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان العبيدي، منشورات جامعة قار يونس (دط) 1986م : ص448.

[1] - ويرى أحد الباحثين أنّه ليس في هذا تجديداً ولا تيسيراً؛ لأنّه ليس هناك فرق بين "التكملة" و"الفضلة" التي قال بها القدماء. ينظر: في إصلاح النّحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد: ص 117.

–وضعت اللجنة مصطلح (الأساليب) لتضع تحته مجموعة من التّراكيب وصفوها بأنّها أنواع من العبارات تعب النّحاة في إعرابها وتخريجها على قواعدهم؛ مثل : التّعجّب، والتّحذير، والإغراء، ورأت اللجنة أن تدرس على أنّها أساليب ثابتة، تُوجّه العناية في درسها إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصّيغ، وفلسفة تخريجها.

–أمّا مواضيع "علم الصّرف" فرأت اللجنة أنّ أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة؛ التي لا يحتاجها المبتدئ، بل لا يصل إليها فهمه؛ كالإعلال والإبدال، وتنقّل الكلمة في موازين مختلفة...إلخ؛ وكلّها مواضيع يحتاجها من يريد ا لتفقه في تصريف اللغة وتكوينها، فيجب أن يؤخر درسه إلى محلّه؛ في معاهده المتخصّصة للغة وفقهها وتاريخها، على أن يقتصر أخذ التلميذ على أبواب تصريف الفعل وتثنية الاسم وجمعه، وما شابه[1].

هذه هي أهمّ اقتراحات اللجنة المذكورة؛ وما يمكن أن نقوله عن اقتراحاتها هو أنّها استطاعت أن تختصر كثير من أبواب النّحو، وتغيّر في بعض مصطلحاته، كما استطاعت أن تضعف دور "العامل" الذي نسج على منواله النّحو العربي؛ بل إنّها سعت إلى تحطيم دوره التقليدي، كما أنّها تُعتبر أوّل محاولة جماعية ورسمية قام بها عدد من أكبر الشّخصيات الأدبية واللغوية في القرن العشرين، ووُفّقوا في كثير من جوانبها، إلاّ أنّها لم تسلم من المعارضة من عدد من العلماء والباحثين [2]؛ وعلى رأسهم علماء الأزهر الشّريف؛ الذين عدّوا هذه المحاولة إفساداً للغة [3]، كما رفضت (هذه المقترحات) معظم الأقطار العربية التي وصلها هذا التقرير؛ كالوفد السّوري الذي ردّ رداً قاسياً عليه [4]، كما كلّفت وزارة المعارف العراقية **محمد الجواد آل الشيخ الجزائري** بدراسة المقترحات المصريّة، فرفض جميع ما جاء فيها، وتناولها بالنّقد، وذلك في سلسة من المقالات، ثم جمعها في كتاب بعنوان (نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية) وطبع سنة 1951م بالنّجف[1].

كما أنّ اللجنة كانت قد أرسلت تقريرها إلى المجمع اللغوي في القاهرة، فألّف لجنة لدراسة

---

[1] - ينظر: مجلة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية، ج6: ص190. والنّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، لشعبان العبيدي: ص 451.

[2] - ينظر مثلا: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين: ص 151 و174.

[3] - ينظر: النّحو الجديد، لعبد المتعال الصّعيدي: 96، والجملة النحوية نشأة وتطوراً، للدجني: ص 127.

[4] - ينظر: من حاضر اللغة العربية، لسعيد الأغاني: ص 202-211.

[1] - للوقوف على نقده وحججه في ذلك، ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين، لعبد الجبار القزاز: ص 174-176.

مشروع الوزارة؛ فوافقت على قسم كبير منه وعدّلت بعضه؛ وأهمّ ما عدّلته هو أن يسمّى ركنا الجملة بالمسند إليه والمسند وفقا لما اختاره علماء البيان[1]، وقد درس مؤتمر المجمع المنعقد في عام 1945م ما أقرّته لجنته فوافق على معظم ما اقترحته، وقد كان مصير معظم مقترحات وزارة المعارف هو الإهمال بعد فترة من الاهتمام بها؛ على الرّغم ممّا بذله أصحابها وأنصارهم في سبيل فرضها على مناهج تعليم ا لنّحو في المدارس الحكومية، وقد كانوا جميعاً من أصحاب العلم والنّفوذ في وزارة المعارف ثمّ التّربية والتّعليم[2].

-مقترحات حسن الشريف (1938م): وذلك في مقال له ورد في مجلة (الهلال) بعنوان (تبسيط قواعد اللغة العربية)[3]؛ ويمكن أن نلخص أهمّ ما جاء فيه في النقاط التالية:

-أوّل ما يراه أنّ اللغة العربية عسيرة على من يتعلّمها، ولم يسلم أحداً من كتابها وقرّائها من اللحن والخطأ فيها؛ لأنّ أجروميتها غاية في العسر.

-ويرى أنّ اللجنة التي كلّفتها وزارة المعارف المصرية قد أخطأت حين توخّت تيسير تدريس القواعد النّحوية بدلاً من أن تتوخى تيسير هذه القواعد نفسها، ولأنّها اكتفت بتيسير طرائق تعليم القواعد النّحوية وأغفلت تيسير القواعد ذاتها.

-وأوّل باب نحوي دعا إلى إصلاحه هو (باب موانع الصّرف)؛ فما يضير اللغة إذا حذفت هذه الموانع كلّها بجرّة قلم؟ فقد تحلّل الشّعراء من موانع الصّرف فلم يفسد الشّعر ولم تفسد اللغة، ولقد أقرّهم النّحاة على ما فعلوا، فماذا عليهم إذا قالوا : والنّاثر أيضاً يصرف مالا ينصرف؟

-ثمّ انتقل المؤلّف بعدها إلى أبواب أخرى رأى أنّه يمكن إصلاحها عن طريق تناولها بشيء من التّهذيب؛ منها : جواز رفع فعلي الشّرط، لكثرة وقوع هذا في الكلام، كما أنّه من السّهل أن نوفّق بين العدد والمعدود بلا استثناء؛ فيكون حكم (ثلاث عشرة إمرأة) كحكم (اثنتي عشرة إمرأة) فإضافة إمرأة لاثنتي عشرة، لا يجب أن تكون سبباً لتقلب القاعدة وتزيدها

---

[1] - للوقوف على ما عدّلته وقررته لجنة المجمع، ينظر: النحو المنهجي، لمحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي (دط) (دت): ص148-156.

[2] - وللوقوف على مصير هذا المشروع، وموقف المجامع العربية منه، ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين: 151-153. وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 118.

[3] - مجلة الهلال ج46 العدد10، القاهرة،(آب 1938م) ص1108-1119.

تعقيداً، وفي باب نائب الفاعل رأى أن يظلّ المفعول منصوباً، ويكتفى بقلب الفعل؛ فنقول : قُتِلَ علياً؛ فنعلم أنّ علياً مفعول وقع عليه فعل فاعل مجهول.

أمّا جموع التّكسير فهي في نظره أكبر الصّعوبات لأنّها جعلت اللغة العربية في حجم أربع أو خمس لغات، واعتبر هذا نوعا من الفوضى في اللغة، وإن كان البعض يسميه غنى وسعة، أمّا الطّريق إلى تذليل هذه الصّعوبة فيتلخّص في أنّ جميع الأسماء التي يجوز جمعها جمعاً مذكّراً سالماً وجمع تكسير، يُكتفَى فيها بصيغة جمع المذكّر السّالم، وتلغى صيغ جموع التّكسير، أمّا الأسماء التي لا تجمع جمعاً سالماً فتبقى لها صيغة واحدة م ن صيغ جموع التّكسير.

كما رأى وجوب تحديد وتوحيد أوزان الفعل الثلاثي؛ في الماضي والمضارع؛ لضبط حركة حروفها؛ لأنّه ليس هناك قواعد واضحة لضبط قراءة الأفعال، وخُذ مثلا الفعل "عسف" فإنّ البعض ليحار في قراءته؛ أهو "عَسَفَ" أم "عَسِفَ" أم "عَسُفَ".

ثمّ تنا ول بابي "المستثنى" و"المنادى" ورأى أنّ أحكامهما كفيلة وحدها بأن تخلق الاضطراب في الذّهن؛ لتشعب هذه الأحكام وتعقيدها؛ فلِمَ لا نتفق –يقول– على أن يلزم المستثنى والمنادى حالة واحدة من الإعراب؛ فنوفّر على أنفسنا عناء حفظ كلّ هذه الأحكام والاستثناءات، وبنفس هذه الطّريقة يمضي الكاتب في معالجة أبواب أخرى من النّحو، ويختم مقاله بردّ مسبق على مَن يعترض على مقترحاته؛ محتجاً بأمثلة من القرآن الكريم، وبأنّ هذه التّعديلات لا تزعزع أساس اللغة ولا تغيّر في جوهرها؛ فقولنا –مثلا– مساجداً بدل مساجدَ لا يغير معنى الكلمة، وجعل العدد من جنس المعدود دائماً، لا يزيد هذا العدد ولا ينقصه، ولا يحدث في ذهن القارئ أيّ لبس.

وما يمكن أن نقوله على مقترحات **حسن الشريف**، هو أنّها تقوم على فكرة خاطئة، سبق وأن طُرحت من قبل؛ وهي أنّه من حقّ الباحث الذي يُريد إصلاح النّحو العربي، أن يلغي أو يغيّر من اللغة ما يراه مصدراً للصّعوبة، حتى وإن كان من مقوماتها الأساسية، بحجّة أنّ ذلك يُسهّل على متكلّمي هذه اللغة، وهذا إصلاح أجمع العلماء الثقات على رفضه قديماً وحديثاً؛ لأنّه ينتهي لا إلى إصلاح قواعد اللغة؛ كما هو الهدف؛ وإنّما إلى تحويل هذه اللغة إلى لغة أخرى، منفصلة عن ماضيها وتراثه الدّيني والأدبي.

-**محاولة يعقوب عبد النّبي** (1942م): وهي تختلف عن المحاولات السّابقة في أنّها لم تحظَ بفرصة النّشر؛ حسب ما ذكره الباحث **عبد الوارث مبروك سعيد** [1]؛ فهي لا تزال مخطوطة ومحفوظة لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتقع في عدّة كراسات؛ أربعة في حوالي 220 صفحة؛ وهي القسم النّظري، ويحمل اسم (إصلاح النّحو)؛ عرَض فيه المؤلّف آراءه ومقترحاته لإصلاح النّحو، وكراسة خامسة في حوالي 44 صفحة؛ وهي القسم التّطبيقي ويحمل اسم (النّحو الجديد) قدّم فيه المؤلّف قواعد النّحو بشكل مركّز[2].

وقد أشاد صاحب كتاب (في إصلاح النّحو العربي) بهذه المحاولة؛ واعتبرها أنضج المحاولات وأقربها منهجاً ومضموناً إلى مستوى المحاولات التّجديدية القائمة على المنهج اللغوي الحديث[3]، وكان المؤلّف قد دفع محاولته إلى مجمع اللغة العربية للنّظر فيها، ولكنّها لم تحظَ منه بما تستحقّه من عناية، «لقد كان من حق هذه المحاولة أن تطبع وتنشر لتصل إلى أيدي الباحثين والمهتمين بإصلاح النّحو، ولعلّها كانت أحق بذلك من كثير ممّا نُشر حول هذا الموضوع»[4].

فهذه المحاولة -حسب كلام صاحبها- تمثّل نحو جديد على اللغة العربية؛ يختلف عمّا ألفه النّاس؛ يدور حول سليقة العربي، وينحو نحوها في القياس والإعراب والبناء والتّصرّف، ويهدم أكثر ما بناه النّحاة من قواعد مضطربة غامضة، وتبويب فاسد [5]، وبما أنّنا لا نستطيع الوقوف عليها والحكم على صدق هذا الحكم؛ لعدم قدرتنا على ذلك؛ فسنعتمد على المراجع التي أشارت إلى مضمونها، وعلى رأسها كتاب **عبد الوارث مبروك** سعيد السّابق الذكر.

وأبرز ما تضمّنته محاولته هو:

-الالتزام -في هذه المحاولة- بعدم الإخلال بأيّ أصل من أصول العربية، ولا فرع من فروعها المطردة؛ إذ لا ينبغي أن يزيد عمل النّحوي عن تسجيل الفطرة اللغوية والتّعبير عنها بأبواب تلائمها وتسايرها[1].

-تفسير مظاهر الشّذوذ في النّحو العربي بواسطة ما سماه المشابهة اللفظية والمشابهة المعنوية، ويقصد بالمشابهة اللفظية أنّ العربي كان يسند لبعض الوحدات الوظيفية في اللغة

---

[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص 123، و164 (الهوامش).
[2] - ينظر: المرجع نفسه: ص 123، و164 (الهامش).
[3] - ينظر: المرجع نفسه: ص 123.
[4] - المرجع نفسه: ص 165 (الهوامش).
[5] - ينظر: النّحو الجديد، يعقوب عبد النبي: ص01، نقلا عن (في إصلاح النحو العربي): ص 123.
[1] - في إصلاح النحو العربي : ص 123.

وظائف وحدات أخرى حين يلمح –ولو عن طريق الوهم– نوعاً من المشابهة اللفظية بين النّوعين؛ ومثّل لذلك بحمل عمل "إنّ" وأخواتها النّصب في الاسم الواقع بعدها على المشابهة اللفظية بينها وبين الأفعال الطالبة للمفعول؛ ويستدلّ على ذلك بأنّ "ما" تكفها عن العمل؛ لأنّها تلغي شبهها بالفعل[1]، أمّا المشابهة المعنوية فيمكن أن نُفسّر على أساسها عدّة ظواهر؛ منها: حمل عمل "ما" النّافية على عمل "ليس"؛ لإفادتها معنى النّفي، ولذلك حملها الحجازيون عليها وأعملوها عملها[2].

–طرَحَ المؤلّف تقسيم جديد للكلمة؛ اعتبره خطوة هامة جداً في سبيل إصلاح النّحو؛ وفيه يقسّم الكلمة إلى الأقسام التالية : الاسم، الضّمير، المصدر، الصفات، الظرف، الفعل، الحرف، أسماء الأفعال والأصوات[3].

ويرى أنّ هذا التقسيم يُعطي لكلّ قسم من الثّمانية شخصيته المستقلة؛ وإن كان لا يلغي ما يحدث بينها –في بعض السياقات– من تقارب أو تطابق، كما أطال المؤلّف في ذكر الفروق الجوهرية بين هذه الأنواع ممّا يوجب فصلها واستقلالها، كما تعرّض لما يطرأ عليها –أحياناً– من التّخلي عن استقلالها التام وقيام بعضها بوظائف بعض[4].

–كما طرح المؤلّف تقسيم آخر للجمل مبني على أربعة أنواع؛ وهي[5]:

الجملة الابتدائية: وهي التي تقع في مستهل الكلام وتكون مستقلة عمّا قبلها.

الجملة التبّعية: كأن تقع خبراً أو صلة أو حالاً أو جواباً لشرط أو جواب قسم أو صفة.

الجملة الاعتراضية: وتقع بين جملتين الثانية لها تعلّق بالأولى.

الجملة الاقترانية : وهي عنده جملة الحال التي لا رابط لها سوى ال واو؛ نحو : السّماء تمطر والرّعد يرعد؛ نظراً لأنّ مضمونها يقترن بمضمون الجملة السّابقة عليها.

وخلاصة القول أنّ هذه المحاولة قد تلقت الإشادة من طرف عدد من الباحثين؛ فإضافة إلى **عبد الوارث مبروك سعيد**، فقد رأى **عطا محمد موسى**[1] أنّ صاحب هذه المحاولة حاول

---

[1] - إصلاح النّحو، يعقوب عبد النبي: ص 15-17، نقلا عن (في إصلاح النّحو العربي): ص 124.
[2] - ينظر: إصلاح النّحو: ص 23، نقلا عن (في إصلاح النّحو العربي): ص 125.
[3] - ينظر: النّحو الجديد: ص 03، نقلا عن : في إصلاح النّحو العربي: ص 126-127. ويلاحظ أنّ هذا التقسيم هو نفسه –تقريبا- الذي أتى به فيما بعد تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها: ص 90 وما بعدها).
[4] - النّحو الجديد: ص 06-12، وفي إصلاح النّحو العربي: ص 127.
[5] - ينظر: النحو الجديد: ص 31-32، وفي إصلاح النّحو العربي: ص 131.
[1] - ينظر: مناهج الدرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين (رسالة دكتوراه): ص 50.

استثمار الوظيفية التي أقام عليها بناء محاولته؛ فقدّم تقسيم بكر للكلمة، كما وضع –على هديها– تقسيماً ظريفاً للجملة، فهي محاولة جريئة لأنّ صاحبها حاول أن يبسط ما علق بالقواعد النّحوية من شذوذ وضرورة وأقيسة غير واقعية، والأهمّ أنّها طرحت قبل أن تتعمّق أصول الألسنية الغربية في الدّراسات النّحوية العربية، وممّا يؤسَف له أن تبقى مخطوطة لدى مجمع اللغة، ولا يتمّ طبعها ونشرها ليستفاد منها بشكل أوسع.

–مقترحات عبد المتعال الصعيدي (ت1966م): في كتابه (النّحو الجديد) وهذا الكتاب وإن طبع سنة 1947م؛ إلاّ أنّ محاولة مؤلّفه كانت قد بدأت سنة 1938م حين نشر في مجلة (الرّسالة) نقداً مفصّلاً لمشروع وزراة المعارف المصرية؛ وقدّم من خلال هذا النّقد مقترحاته في إصلاح النّحو، ثمّ تابع نشر بحوث أخرى حول هذا الموضوع، ثمّ طوّر ذلك كلّه في مجموعة قواعد مُبوّبة أشبه بكتاب مدرسي أطلق عليها (قواعد النّحو الجديد) وأثبتها في نهاية كتابه المذكور [1]، وقد اعتبر أحد الباحثين [2] هذه المحاولة آخر حلقة في سلسلة المحاولات الجادة التي ظهرت في تتابع أواخر الثلاثينات ثمّ في الأربعينات، كما اعتبرها أجرأ محاولة وأحفلها بالمثير من الاقتراحات.

ويمكن أن نلخص مقترحات هذه المحاولة في النّقاط التّالية:

–طرح مفهوم جديد للإعراب وعلاماته؛ وذلك حين عرّف الإعراب بأنّه «تصرّف أهل العربية في آخر أسمائها، وأفعالها، وحروفها بين رفع، ونصب، وجرّ، وجزم»[3]؛ وبهذا المفهوم يكون قد جعل الإعراب شاملاً لكلّ أنواع الكلمة؛ وألغى بذلك البناء، وأيّ دور للعوامل[1].

–إلغاء البناء؛ ويبرز ذلك حين جعل الضّمة علامة إعراب للفعل الماضي الذي اتّصلت به واو الجماعة؛ مثل : "نجحُوا"، وللحروف المضمومة؛ مثل : "منذُ"، ونائبة عن الفتحة في المنادى المضموم؛ نحو : "يا محمّدُ"، والألف والواو؛ في مثل : يا محمّدان، يا محمدون [2]، ويظهر هذا –كذلك– حين جعل المضارع والأمر المؤكّدين بالنّون (لتكتبَنّ، اكتُبَنّ) منصوباً بالفتحة، حتى بعض الحروف جعلها منصوبة بالفتحة؛ مثل: "ربَّ"[3].

---

[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 170 هامش رقم286.
[2] - وهو عبد الوارث مبروك سعيد، ينظر: المرجع السّابق: ص 147.
[3] - النّحو الجديد: ص 122.
[1] - لأنّ المفهوم التقليدي للإعراب يعقد تلازما بين التّغيّر الإعرابي والعوامل المختلفة.
[2] - ينظر: النّحو الجديد: ص 125، 241، 242، 261.
[3] - نفسه: ص 117.

–طرح إعراب جديد للمبتدأ والخبر؛ وذلك حين اقترح بأن يحتفظ ركنا الجملة الاسمية بتسمية "المبتدأ والخبر" حتى بعد دخول النّواسخ (كان وأخواتها، إنّ وأخواتها) عليهما؛ فيكون –مثلاً– مبتدأ مرفوع وخبر منصوب حتى بعد دخول "كان" أو إحدى إخواتها عليهما؛ وهذا كلّه بهدف التّيسير والإصلاح حسب رأي المؤلّف[1].

ويرى في مثل "أقائمٌ زيدٌ" أن يُعرب اسم فاعل مرفوع ، ويعرب المرفوع بعده فاعل له؛ والسّبب –عند **الصّعيدي**– أنّ الإعراب القديم (وهو إعراب الوصف مبتدأ) خطأ من وجهين؛ أوّلهما أنّ الوصف ليس مبتدأ في المعنى؛ إذ الوصف في ذلك المثال مُحدّث به ومسند، والثّاني أنّه لا يمكن أن يسدّ الفاعل الذي يذكر بعد ذلك الوصف مسدّ ا لخبر؛ لأنّ الفاعل مسند إليه، والخبر مسند[2]. ويضاف إلى هذا أنّه دعا إلى حذف مصطلح "نائب فاعل" على أن يُعرب مفعول به مرفوع؛ وهو إعراب –كما يرى– أولى من إعراب نائب فاعل؛ لأنّ هذا إعراب لا حظّ له من المعنى إذ ليس في الأسلوب إلاّ حذف الفاعل[3].

وما يمكن أن نقو له على مقترحات هذه المحاولة هو أنها قدّمت فهم جديد للإعراب يترتب عليه الاستغناء عن كثير من مواضع التّقدير والتأويل في المفردات والجمل؛ وعن باب البناء كلّه؛ وفي هذا ولا شكّ –كما يقول **عبد الوارث مبروك سعيد** [4]– قضاء على عديد من مشاكل النّحو، كما أنّها محاولة تـمتاز ببعدها عن مصادمة واقع اللغة ونصوصها؛ لأنّها لم تتجه بالإصلاح إلى قواعد اللغة ذاتها كما حدث في بعض المحاولات السّابقة؛ وإنّما اتّجهت به إلى مناهج النّحاة وفهمهم لظواهر اللغة، وهي أمور قابلة للتّعديل والتّبديل دون أن يمس ذلك اللغة.

–المحاولة النّقديّة لعبد الرحمن أيوب (1957م):

وصاحب هذه الآراء كانت حياتُه العلميّةُ في شطرها الأوّل، ذاتُ طابعٍ تقليدي أزهري، إلى أن تهيّأ له الالتحاقُ، ببعثةٍ علميّةٍ سنة 1946م إلى جامعةِ لندن، وقد نالَ منها درجةَ الماجستير سنة1949، تناولَ فيها : (الجزء الفعلي في الله جةِ المصريّة)، وحصلَ على الدكتوراه من الجامعةِ نفسِها سنة1952، عن رسالتهِ : (النظام الفعلي في اللهجة النوبيّة)؛ ومن هنا بدأ منهجُه العامُّ يتبلورُ ويأخذُ سمةَ المنهج الوصفي الشكلي، وقد أشار **عبد الرحمن**

[1] - ينظر المصدر نفسه: 249-252.
[2] - ينظر المصدر نفسه : ص149-150.
[3] - ينظر المصدر نفسه : ص 121.
[4] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي : ص 249.

أيوب نفسُه، إلى أنّ رسالتَهُ في الدكتوراه، كانت أوّلَ بحثٍ عربي ، يسلكُ طريقةَ مدرسةِ التحليلِ الشكلي، في معالجة الأبحاث اللغويةِ[1].

وللوقوف على حقيقة موقف **عبد الرحمن أيوب** من النّحو العربي ونظريته، فإنّنا نجده يبرز بشكل جلي في أشهر كتاب له وهو (دراساتٌ نقديّة في النحو العربي)، هذا الكتابُ الذي يدلُّ «عنوانُه على محتواه دلالة مباشرة»[2]؛ والذي حاول فيه أن يعالجَ مشكلةَ النّحو العربي، والتي عبّر عنها بأنّها لا تعدو «نوعًا من الاجترار العقلي ، لا يليقُ بعصرنا الذي نعيشُ فيه، ولا بنهضتِنا العقليّة، في هذا الدّورِ الحاسمِ من أدوار الثقافة العربيّة»[3]. ورأى أنّ المسألةَ، حلُّها يكمنُ في تطبيق منهجٍ جديدٍ، وهي عندَه أعمقُ ممّا يراه غيرُه، من أصحابِ الدّعوات الحديثة في الدّراسة النّحويةِ[4].

إضافة إلى هذا؛ يمكن لنا أن نلخص نقده والمنهج الذي دعا إليه في النّقاط التالية:

-يُحدّد **عبد الرّحمن أيوب** عيوبَ التّفكير النّحوي التّقليدي في نقاط عدّة؛ منها : أنّه من نوع التّفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل النّظرية، وأنّه يبني القاعدة على أساس اعتبارات عقلية، ثمّ يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وأنّه يخلط بين اللهجات، ومتأثّر في مواضع عدّة بالمنطق اليوناني[5].

-رفض التّقسيم الثلاثي للكلمة (اسم، فعل، حرف)؛ الّذي يرى أنّه متأثر بالفلسفة الإغريقية الأفلاطونية؛ التي ترى أنّ الموجودات نوعان : ذوات وأحداث، ولابدّ من وجود علاقة تربط بينهما، ونتيجة لهذا التأثير، حصر النّحاة العرب القدامى الكلمة في ثلاثة أنواع، مع وجود أنواع أخرى؛ كاسم الفعل، ومنه يرى أنّ هذا التّقسيم قاصر عن أن ينتظم في نطاق تقسيماته جميع الأفراد التي يمكن أن تندرج تحت كلّ قسم[1].

وما ذهب إليه الباحث أتى نتيجة لتأثّره برأي المدرسة التّحليلية؛ التي ترى «أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها؛ والتّ قسيم التّحليلي الشّكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها

---

[1] - ينظر: الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، رسالة ماجستير لحيدر العبودي/جامعة بغداد2005م: ص4 (التمهيد). ودراسات نقديّة في النحو العربيّ، لعبد الرحمن أيوب، هامش ص11.

[2] - العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل: ص 1683.

[3] - دراسات نقدية في النّحو العربي: الصفحة د (كلمة المؤلّف).

[4] - ينظر: المصدر نفسه : الصفحة د.

[5] - ينظر: المصدر نفسه : الصفحة د ، هـ.

[1] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي : ص 08-11.

وأجزائها، كما يشمل موضعها من سواها من الكلمات »[1]، كما يقترح تقسيماً جديداً على أساس انقسام الكلمة في العربية إلى طائفة تنتهي بحروف علّة، وطائفة أخرى لا تنتهي بها وهي الحروف الصّحيحة، والطّائفة الأولى، فيها، م ا تكون حروف العلة بها أصلية، وما لا تكون كذلك، ويرى **أيوب** أنّ من شأن هذا التقسيم أن يجنّب تقسيم الكلام إلى معرب ومبني؛ ومن ثمّ يجنب التعليلات وتقدير الحركات الإعرابية؛ فهو يقوم –حسب رأيه– على واقعية الألفاظ، لا على أمور اعتباطية[2].

– تُقسيم الجمل في العربية إلى جمل إسنادية وجمل غير إسنادية؛ الأولى تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أمّا الثانية فهي : جملة النّداء، وجملة نعْم وبئس، وجملة التّعجب، وهذه لا يمكن أن تُعتبر من الجمل الفعلية لمجرّد تأويل النّحاة لها بعبارات فعلية[3].

أمّا الجمل التي حذف أحد طرفيها فهي –عنده– جمل إسنادية ذات ركن واحد؛ وهو يعتبر الأمثلة التي حذف فيها المبتدأ أو الخبر، نماذج لهذا النّوع من الجمل [4]، ويظهر من توجّه **أيوب** أنّه يَعيب على النّحاة التزامهم بطرفين للجملة تأثّراً بالقضية الدّلالية المنطقية؛ لأنّ ذلك سيقود إلى تقدير الرّكن المحذوف عند وقوع الحذف، وهو ما لا يقرّه المنهج الشّكلي الذي التزم به في نقده للتّراث النّحوي.

كما أنّ الدّافع الذي جعل الباحث يميل لهذا التقسيم (إسنادية، وغير إسنادية)؛ هو أنّ القدماء جعلوا كلاً من الفعل والخبر مسنداً، وكلاً من الفاعل والمبتدأ مسنداً إليه، وهو تقسيم –حسب رأيه– لا يستقيم على نحو مطرد؛ لاستناده على التّقسيم الأرسطي الذي يُعوّل على أن تكون الجملة خبرية وحسب، ثمّ يضرب مثلاً على عدم استقامته بالمثال : أقائمٌ زيد؟ فيذهب إلى أنّ هذه العبارة تشتمل على مسنداً إليهما؛ إذا ما أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ، وكلمة (زيد) فاعلاً، وهو ما يحمل في طياته تناقضاً واضحاً[1].

وخلاصة القول عن محاولة **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م) هي أنّ معايير المدرسة الشّكلية قد برزت فيها، إلاّ أنّ هذه المعايير لم تثبت أمام رياح البحث اللغوي؛ وأغلب ما نادت باستبعاده، التزمت به أحدث النّظريات اللغوية والنّحوية، وخصوصاً نظرية **تشومسكي**،

---

[1] - المصدر نفسه : ص 11.

[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 12 وما بعدها، وينظر كذلك: نشأة الدرس اللساني العربي، فاطمة بكوش: ص45.

[3] - ينظر دراسات نقدية في النّحو العربي: ص 129، وينظر أيضاً: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، (رسالة دكتوراه) لعطا موسى: ص 163.

[4] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي: ص 159.

[1] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي : ص 151.

كما أنّ محاولته وانتقاداته للتراث النّحوي تصدى لها عدد من الباحثين [1] بالنّقد والرّد؛ ملخّصها أنّ ما قدّمه جاء تلفيقاً؛ فلم يشعر المرء أنّه أقام بنيان نقده للنّحو العربي في إطار محكم متسلسل، يقود في النّهاية إلى عمل متكامل؛ كما فعل **تمام حسان** (ت2011م)؛ بل إنّه قصر نقده على بضعة معايير لا تصلح لإقامة نظرية في هذا الصّدد، الأمر الذي يجعل المرء يستنتج أنّ أنظار المدرسة الشّكلية قد بهرته؛ فكان في تناوله مبالغة في الأخذ بتلك الأنظار، أفقدت آراءه جانباً من الموضوعيةِ التي يتّسم بها علم اللغة الحديث، كما أنّه من الموضوعية أن يحدّد لنا المراجع الأجنبية التي اتّكأ عليها في نقده لنظرية النّحو العربي؛ لما في ذلك من عظيم الأثر في تمهيد الطّريق أمام من يرغب في متابعة ذلك، كما أنّه أبقى على الهيكل العام للنّحو القديم، ولم يح اول إعادة ترصيفه من جديد إلا في جانب منه تمثّل في الفصل بين دراسة الكلمة ودراسة الجملة.

إلاّ أنّه من الإنصاف نقول أنّ محاولة **عبد الرّحمن أيوب** كان لها فضل السّبق في نقد مناهج النّحاة بالتّفصيل، وفي الدّعوة المشدّدة إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغوي الحديث[2]، ولقد حدّد المؤلّف مكان هذه المحاولة حين قال: «أشعر... أنّ هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لابدّ من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»[3]، كما حدّد موقفه هو بأنّه كان في هذه الحالة مجرّد مُ جادل، وليس با حثاً ولا مُحلّلاً، يُضاف إلى هذا أنّ صاحب هذه المحاولة لم يدعُ إلى تحطيم التّراث النّحوي، ولا المساس بأصول اللغة؛ وإنّما ناقش التّقعيد النّحوي بما رآه أفيد وأنفع للدّرس النّحوي، وإن كان يميل إلى النّحو الوصفي، ويبقى عمله من خلال كتابه أنّه لم يزد على مناقشة القواعد ومحاولة إيجاد البديل من خلال النّحو العربي بما فيه من تقعيد وتقسيم.

-مقترحات أمين الخولي (ت1966): وقد بدأت دعوته فيما يخص تجديد النّحو؛ بمقال له سنة 1944م تحت عنوان (هذا النّحو)[1]، ثمّ في كتابه (مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب) سنة1961م، وتقوم مـحاولته على عدّة أسس منها[2]:

---

[1] - ينظر: مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين : ص 217.
[2] - ينظر: العربية والوظائف النّحوية، لممدوح الرّمالي: ص 34.
[3] - دراسات نقدية في النّحو العربي : الصفحة د .
[1] - ينظر: مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، المجلد7، يوليو1944م: ص52.
[2] - ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة: 43، وصناعة التفكير اللغوي، مقبل بن علي الدعدي: ص09.

ومآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها، منصور الغفيلي : ص 278.

–عدم التّقيّد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها، وعدم التّقيد بالأفصح أو الأرجح أو الأصح الذي نصّوا عليه.

–الاختيار من لغة العرب ما يتوافق مع لغتنا العامية، والتّقعيد لها؛ أي أنّه يبحث في لهجات العرب القديمة ما يثبت به شرعية اللهجات العامية.

–جمع كل ما يوجد من المذاهب النّحوية، حيثما وجد، والتّوسّع في فهمه دون الوقوف عند ظاهره، وتخيّر ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيّها الاجتماعي.

ومن هذه الأسس يظهر لنا خطر مقترحات **أمين الخولي** على الفصحى وأصولها؛ لأنّه لا يرى بأساً إذا ما انتهت محاولات التّيسير والإصلاح إلى القول بشيء فيه معارضة أو هدم لبعض أصول اللغة، وهذا أبعد ما يكون عن المنهج اللغوي السّليم؛ وهو ما سيتضح في كلامه عن مواطن الصّعوبة في العربية، وفي المقترحات الإصلاحية التي طرحها.

فالمؤلّف يرى أنّ الصّعوبات في جسم اللغة الفصحى وكيانها نفسه؛ وأنّ الحل هو لابدّ أن يمسّ الجوهر والكيان ويحتاج إلى عمل جراحي أو ما يشبهه؛ وإلاّ فتلك الحلول السّطحية والمسكّنات الظّاهرية لا تحدث أثراً يذكر [1]، كما أنّ مواطن الصّعوبة في العربية –في رأيه– بعد مشكلة الازدواج اللغوي تتركز في جانبين[2]:

الأوّل: ثقل الإعراب في حدّ ذاته كظاهرة لغوية؛ أي أنّ في طبيعة العربية ما يمكن وصفه بالثقل والصّعوبة.

الثاني: اضطراب القواعد؛ أنّ إعراب العربية الفصيحة –مع ثقله علينا– لا يسهل ضبطه بقاعدة، ويسودهـ الاستثناء؛ فتتعدّد قواعده وتتضارب

وعلى ضوء هذه الأفكار قدّم **الخولي** مقترحاته الإصلاحية؛ وقد حدّدها في مجالين؛ هما: مجال اضطراب الإعراب، ومجال اضطراب القواعد.

المجال الأوّل **(اضطراب الإعراب)** وفيه تناول الموضوعات التالية[1]:

–**الأسماء الخمسة:** ويرى فيها إمّا أن نلزمها الواو دائماً كما نفعل في العامية مع "أبو" و"أخو"؛ وقد استدلّ لذلك بقراءة «تبّتْ يدَا أبُو لهبٍ وتبْ » التي أوردها **الزّمخشري** (ت538هـ) في (الكشاف)[2]، وإمّا نلزمها الألف كالمثنى فتقلّ الأقسام، وهو ما لا يتعارض

[1] - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ص 23.
[2] - ينظر المصدر نفسه : ص 42-47.
[1] - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ص 50-56.
[2] - ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل عبد الموجود

مع بعض الاستعمال اللغوي الشّائع والمقبول؛ إذ أنّها لغة **بني الحارث بن كعب** ، وشاهدها البيت المشهور: إنّ أبـاها وأبـا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاها

-**المثنى**: واختار فيه لغة **بني الحارث ربن كعب** التي تلزمه الألف دائماً.

-**جمع المذكّر السّالم وما على صورته** : ويرى أن يجري على الياء التي بابها أوسع من باب الواو، مع فتح النّون، وهذه صورة أقرب للعامية التي تلزمه الياء وسكون النّون.

-**الجمع بالألف والتّاء** (جمع المؤنّث السّالم): ويرجّح إجراءه على مذهب **الكوفيين**، وهو أن ينصب بالفتحة مطلقاً.

-**مالا ينصرف**: يرى أن يُصرَف في كلّ الأحوال، وحجّته في ذلك أنّ النّحاة يجيزون صرف الممنوع في الاختيار؛ رعاية للتناسب واتّساق اللفظ.

-**الاسم المنقوص**: رأى حذف الياء في المنكّر منه، وتسكينها في المعرّف في النّصب؛ وبذلك –حسب رأيه– تتوحّد طريقة إعرابه في الحالتين.

-**الأفعال الخمسة**: واقترح فيها حذف النّون (رفعاً ونصباً وجزماً) وهو –في رأيه– تخفيف مريح؛ وأدلته في ذلك : قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا ﴾[القصص:48] وقول الرّسولﷺ ((لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا))، وقول الشّاعر:

أبيت أسـري وتبيت تدلكي

-**المضارع المعتل الآخر** : واقترح فيه إبقاء حرف العلّة في حالة الجزم؛ وهو في ذلك يستند إلى قول الشّاعر: *أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي* بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

رغم أنّ النّحاة نصّوا على أنّ ذلك ضرورة، وخضوعاً للوزن.

أمّا المجال الثّاني **(اضطراب القواعد)** فرأى فيه[1] أنّ لغتنا الفصحى فوق مالها من هذه الكثرة في القواعد، تزيد على ذلك باضطراب القاعدة في الكلمة الواحدة أو التّعبير الواحد؛ لتتعدّد الصّور والمذاهب والخلافات، ولذا حاول أن يعالج صعوبات هذا المجال على نفس المنهج الذي اتّبعه في علاج اضطراب المجال السّابق؛ حيث دعا إلى إيثار ما تطّرد معه القاعدة؛ ولو أدّى ذلك إلى الجري على ما هو أقل قوّة، وإلى اختيار ما هو أيسر إعراباً، وأقرب فهماً، وأكثر رواجاً في حياتنا اللغوية ا لحاضرة، وضرب مثلاً لهذه المعالجة بقاعدة الاستثناء بـ(خلا، عدا، حاشا)؛ وهي أنّ المستثنى بعدها يجوز فيه النّصب والجرّ؛ ما لم

وعلي معوض، مكتبة العبيكان/الرياض ط1998/1م: ص 190/4.

[1] - ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ص 57-61.

تتقدّم (ما) عليها، فالنّصب لا غير، وهنا اقترح الأستاذ **الخولي** أن يجعل المستثنى بعد هذه الأدوات منصوباً دائماً؛ ما دام النّصب مشتركاً في كلّ الأحوال.

هذه خلاصة مقترحات **الخولي**، والمتأمّل فيها يجد أنّها جانبت التّوفيق؛ ذلك أنّنا نحس أنّ صاحبها سعى إلى تبرير ظواهر لغوية منحرفة متكئاً على أمثلة نادرة وشاذة، وكأنّه يُمهّد لتبرير استعمال العامية، وهو أمر مرفوض –كما أسلفنا من قبل– ذلك أنّ النّحو العربي ما وُجد إلا للحفاظ على الفصحى لغة القرآن الكريم، وعلى ضوئها تُبْنَى القواعد؛ لا على لهجات قبلية وشواذ وانحرافات نُفرّط في اللغة الفصحى السّليمة، لغة التراث الدّيني والأدبي.

–**محاولة عبد الستار الجواري** (ت1988م): في كتابه (نحو التّيسير دراس ة ونقد منهجي) الذي صدرت طبعته الأولى سنة 1962م؛ ويعد الجواري من المحدَثين، الذين تأثروا بأقوال الأستاذ **إبراهيم مصطفى**، في آرائهم النّحوية التّجديدية [1]، ولكن هذا لا يمنع تأثّر الجواري بالنّحاة الأوائل، كما أنّ محاولته –غالباً– لا تتعدّى التراث النّحوي العربي، ولم تكن متأثرة تأثراً مباشراً بالدّراسات اللغوية الحديثة الوافدة من الغرب؛ ويمكن أن نلخص محاولته الإصلاحية في النقاط التالية:

–يرى أنّ السّبيل القويم إلى التيّسير هو أن ندرس النّحو العربي في صورته الأولى دراسة واعية عميقة؛ لا تغفل عن غاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثمّ نعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها، حتى جعلتها أخلاطاً، ثمّ يأتي من بعد ذلك إدراك لما ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها، ذلك أنّ منها أجزاءً وضعت لا لتسدّ حاجة لغوية؛ وإنما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقية[1].

–العودة إلى (القرآن العظيم) كمصدر أوّل للشّواهد؛ لأنّ كثيراً من أبواب الدّراسة النّحوية قد ألجأ إليها المنهج الخاطئ الذي نهجته ودرجت عليه من أوّل الأمر؛ فقد عُنيَ النّحاة باستخراج القاعدة من كلّ ما وصل إليه علمهم من كلام العرب شعراً أو نثراً أو مثلاً، فكثرت عندهم القواعد وتشعّبت شُعباً شتى وتفرّعت فروعاً لا حصر لها ولا ضبط[2].

---

[1] - وقد صرّح هو بذلك، ينظر: نحو التيسير: ص 08، 43، ومناهج الدرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، محمد عطا (رسالة دكتوراه): ص 54-55، وبحث: جهود الجواري النّحوية بين الأصالة والتجديد، لإبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، ع15/2016م : ص375.

[1] - ينظر: نحو التيسير : ص 11.

[2] - ينظر: المصدر نفسه : ص 11-12. 50-54.

-الدّعوة إلى التّخفيف من تحكّم نظرية العامل في توجيه القواعد النّحوية؛ ذلك أنّه يرى أنّ موضوع العامل في الإعراب «هو السّبب الأوّل الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النّحو، وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ... وهو الذي عقّد قواعد الإعراب»[1]. ومع هذا فهو يرى أنّ كلام النّحاة عن العامل ليس لغواً كلّه، لأنّ فيه ومضات تستحق الإشادة[2].

-كما دعا إلى تنقية النّحو العربي من اصطناع الفلسفة وتكلّف المنطق؛ هذا الاصطناع الذي جرّهم إلى وضع -لكلّ باب نحوي- أقساماً وحدوداً؛ لم يلبثوا أن وقعوا في اللغة على ألفاظ لا ينطبق عليها هذا التّقسيم، ولا يمكن أن تحدّ بتلك الحدود، فيحارون ماذا يفعلون، ولم يجدوا مفرّا من الانقلاب إلى التّأويل المتكلّف والتّخريج المتعسّف[3].

-وأهمّ ما يذهب إليه هو الدّعوة إلى التّخفيف من قواعد الإعراب، والعمل على دمجها بقواعد نظم الكلام بتوجيه من المعنى؛ وهو يعني أن تنصرف العناية إلى العلاقة المعنوية التي تقوم بين أجزاء الكلام؛ فيعرف لكلّ جزء من تلك الأجزاء موقعه من المعنى وعلاقته بسائر الأجزاء الأخرى؛ وذلك يقتضي فهم الكلام وإدراك معناه قبل التّعرّض لتحليله ودراسة أجزائه واحداً بعد واحد[4].

هذا أهمّ ما دعا إليه الجواري في محاولته، ومن يجيل النّظر فيها يلحظ أنّها «لم تزل أنظاراً لا ترقى إلى مستوى عمل متكامل »[1]، كما أنّها لم تتجاوز الإطار النّظري إلى مجال التّطبيق، ورغم أنّ تأثّره بأستاذه صاحب كتاب (إحياء النّحو)، أمر لا غبار عليه، واتفاقه معه في معظم الخطوط العامة لأسس التّيسير أمر أقرّ به، إلاّ أنّ هناك عدّة خلافات بينهما في بعض التّفصيلات[2].

-محاولة إبراهيم السامرائي (ت2001م): وقد بدأ الأستاذ **السامرائي** يطرح آراءه ومقترحاته منذ ستينات القرن العشرين؛ من خلال مجموعة من المقالات، ثمّ في كتابيه : (الفعل زمانه وأبنيته) سنة 1966م، و (النّحو العربي نقد وبناء) سنة 1968م، وفي هذه

[1] - المصدر نفسه : ص 46، 48.
[2] - ينظر: المصدر نفسه : ص 48.
[3] - ينظر: المصدر نفسه : ص 60، 61.
[4] - ينظر: المصدر نفسه : ص 138-139.
[1] - مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، محمّد عطا : ص 56.
[2] - ينظر تفصيل ذلك في المرجع السّابق : ص 55.

المؤلّفات تجلّت وجهة نظر **السامرائي** حول منهج تيسير وتجديد النّحو العربي [1]؛ والتي يمكن أن نوضّحها في ثلاث نقاط رئيسية هي:

-الدّعوة إلى تطبيق المنهج الوصفي؛ في الدّراسات النّحوية؛ لأنّ النّحو حسب رأيه «علم لساني ينبغي أن يُكتفىَ فيه بوصف ما هو كائن في هذه اللغة مكتوبة أو منطوقة»[2].

-العمل على إلغاء فكرة العمل في البحث النّحوي؛ وقد عبّر عن سعيّه هذا صراحةً فقال: «لا بُدّ لنا و نحن نتشبَّثُ بفكرة تيسير النّحو لطلاب العربية أن نأخ ذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونه أساساً قام عليه منهجُ النّحويين الأقدمين»[3].

-التّأكيد على رفض التّعليل والتّأويل؛ والتّفسير في الدّراسات الوصفية؛ فليس من مهمّ ة النّحوي – حسب رأيه- أن يُوجِّه الأحوال ويعلِّل الوجوه؛ بل تقتصر مهمّ ته على الوصف ، ويلوم القدماء على أ نّهم لم يقتصروا على الاستقراء ولكنّهم راحوا يُعلّلون كلّ وجه من أوجه الإعراب، تعليلاً فيه الكثير من التكلّف والتعسّف[4].

ويظهر من هذه النّقاط الثّلاثة التي مرّت بنا؛ والتي تبنّاها ودعا إليها الأستاذ **السامرائي** في مؤلّفاته، أنّ ما دعا إليه ليس بالأمر الجديد في البحث النّحوي العربي؛ قديماً وحديثاً؛ فمنذ نهاية القرن التّاسع عشر بدأ البحث اللغوي العربي يتبنى كثير من المناهج والآراء الغربية؛ وكان على رأسها المنهج الوصفي، أمّا رفض العوامل المقدّرة وكثرة التّعليل والتأويل؛ فهذا أمر شهده النّحو العربي قديماً مع عدد من اللغويين والنّحاة، وقد ازداد الرّفض للتّعليل والتّأويل في القرن العشرين عند أغلب المحدَثين؛ الذين تبنوا عملية الإصلاح والتيسير في الدّراسات النّحوية، يُضاف إلى هذا أنّ هذه المظاهر (وهي تبني الوصفية، ورفض العوامل والتعليل) لم تُثبت نجاعتها وصلاحيتها مع تطوّر الدّراسات اللسانية الغربية؛ وظهور مناهج جديدة تبنت كثير من الأسس التي رفضتها الوصفية.

بقي أن نتطرّق لأهمّ الآراء النّحوية التي قال بها الأستاذ **إبراهيم السامرائي**؛ والتي أتت كنتيجة لتبنيه للوصفية وتأثّره بعدد من الميسّرين في العصر الحديث، وهذه الآراء في مجملها

---

[1] - كما تجلت في أبحاث ومؤلّفات أخرى له؛ صدرت في الثمانينات والتسعينات؛ منها: مقال: هل من نحو جديد؟1984م، وكتابيه: العربية تواجه العصر1982، و النحو العربي في مواجهة العصر 1995.

[2] - العربية تواجه العصر، منشورات دار الجاحظ /بغداد (دط)1982م : ص121.

[3] - النحو العربي نقد و بناء: ص 218 ، وينظر: فقه اللغة المقارن: ص 57، 58.

[4] - ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ص 97-98. 124، 202.

تتراوح مابين رفض وإلغاء لموضوعات نحوية شغلت القدماء والمحدَثين؛ بين مؤيّد لها ومعارض؛ وسنحاول أن نلخّص أبرزها في النّقاط التّالية:

-إلغاء الإعراب التقديري والمحلي[1].

-إنكار وجود الضّمير المستتر[2].

-جمع أشتات النّفي في باب واحد ؛ لأنّ (لم)، و (لما)، و (لن)، و (لا)، و (ما)، و (أن) كلّها متشابهة في أداء الرّفي؛ وإن اختلفت فيما تدخل عليه من الأفعال والأسماء[3].

-جواز تقديم الفاعل وإلغاء نائب الفاعل[4].

-إلغاء الاشتغال وباب التّنازع [5].

-رفض إعراب صيغتي التعجب، ونفي الفعلية عن أفعال المدح والذّم[6].

هذه عيّنة من أهمّ آرائه النّحوية التي يرى أنّها تيسّر القواعد للمتعلّمين، غير أنّ المتمعّن فيها يجد أنّ أغلب ما اقترحه **السامرائي** لم يكن جديداً؛ وإنّما هي مقترحات مستمدّة من آراء **الكوفيين، وابن مضاء، وإبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي،** وعدد من الذين تناولنا مقترحاتهم في هذا الفصل، لقد فشل **السامرائي** في اقتراح آراء جديدة أو حتى خلق منهج جديد في الدّرس النّحوي، ولعلّ هذا الذي يفسّر لنا لما لم تنل مقترحاته شهرة، ولم تصنّف في العديد من الدّراسات ضمن أبحاث التيسير والتّجديد في العصر الحديث.

وتأتي محاولته لتُضاف لمحاولات التيسير الجزئية؛ والتي ساهمت في شرح جوانب النّقص في النّحو التّقليدي، الذي لازالت قواعده سائدة في مراحل التّعليم المختلفة؛ لأنّ صلاحها قد برهنت عليه القرون، وقد اعترف **إبراهيم السامرائي** نفسه بهذا الواقع فقال: «لم يستطع أهل التيّسير والدّاعين للإصلاح أن يُقيموا بناءً نحوياً يتنكّر للقديم»[1].

-قراءة وتقييم للمقترحات والمحاولات النّظرية الجزئية:

[1] - ينظر: بحث: هل من نحو جديد: ص56 . والفعل زمانه وأبنيته : ص 231 .
[2] - ينظر: النحو العربي نقد و بناء: ص 79 ، وينظر بحث: هل من نحو جديد: ص 58 .
[3] - ينظر: النحو العربي نقد و بناء: ص 90 .
[4] - ينظر النحو العربي نقد وبناء: ص 100، 205، 209، وبحث: هل من نحو جديد؟: ص 59-60.
[5] - بحث: هل من نحو جديد؟: ص 59-60 ، وينظر: النحو العربي نقد و بناء: ص 103، 105
[6] - ينظر: النحو العربي نقد و بناء: ص116، 119، وكذلك: النّحو العربي في مواجهة العصر:ص187.

[1] - النحو العربي نقد وبناء : ص 06.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال ما مرّ بنا في **هذا المبحث**؛ هو أنّ محاولات تجديد النّحو العربي في القرن العشرين بدأت بدعاوي منعزلة (ومتطرفة أحياناً) صدرت من رجال فكر وأدب (كقاسم أمين وسلامه موسى) دعت إلى استعمال العامية وتسكين أواخر الكلمات؛ متأثرة بآراء لبعض المستشرقين، ممّا ولّد ردّة فعل (من طرف نخبة غيورة على العربية ونحوها) حاولت أن تعالج الأمر من زاوية مختلفة؛ وهي أن تبحث عن مواطن الصعوبة في النّحو لتقترح لها العلاج الأنسب؛ وتنوعت هذه الدّعاوي ومقترحاتها بين تيارات عديدة، كانت مَجَلاّت وجرائد النّصف الأوّل من القرن العشرين مسرحاً لها.

ويُلاحظ على مقترحات هذه التيارات –كما مرّ بنا– أنّ معظمها لم يكتب له النّجاح والانتشار والقبول؛ بل وصف أحد الباحثين [1] ما وُضع في مجال التّيسير بالفشل؛ وعزا ذلك إلى أنّ كثيراً من المنادين به لم يتملكوا العدّة اللازمة لذلك، وأضيف لقوله أنّ هذا التّوجه لم ينبع من نظرية متكاملة على صعيد التيسير؛ بل اقتصرت –في معظمها– على ملاحظات جزئية لا تفي بالغرض، ولا تحقق التيسير المنشود، كما أنّ أصحابها لم يضعوا مقترحاتهم موضع التطبيق العملي؛ فلم تظهر لهم كتب عملية تحقق لهم المعايير المنشودة في التيسير.

وأهمّ مأخذ يمكن أن يوجّه إلى هذه المحاولات أنّها غلبت عليها السمة التوليفية؛ أي أنّها تقيم منهجها على غير طريق واضح وجديد، وعلى غير منحى أو طريقة تعليمية؛ ولم تحدّد الهدف الذي تنشده من عملية التيسير؛ وكلّ ما قامت به مجرّد عمليات انتقاء من التراث النّحوي الزّاخر بالخلافات، مع الحذف والاختصار المخلّ، والذي لا يتطابق تماماً مع القواعد الشائعة في الاستعمال، يضاف إلى أنّ بعضها دعا صراحة إلى المساس بأصول اللغة بدعوى تبسيطها؛ وهو ما يتنافى والمنهج العلمي السّليم.

ولعلّ الشّيء الجيّد الذي يُحسَب لهذه المحاولات؛ هو أنّها كانت خطو ة هامة في التّعرّف على مشاكل النّظرية النّحوية العربية القديمة، والاهتمام بها ومعالجتها، بالإضافة إلى ذلك فإنّها كانت مُحفّزاً لمحاولات أخرى كانت أكثر جدية وشمولية؛ حاولت أن تبتعد عن مجرد الانتقاء من الآراء التقليدية، وحذف ودمج لبعض الأبواب النّحوية؛ وإنّم ا سعت إلى محاولة طرح نظرية جديدة، تجمع بين التّراث وعلم اللغة الحديث، بدون المساس بأصول اللغة العربية الفصيحة.

[1] - وهو محمود السعران، ينظر كتابه: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي : ص19.

وفي المباحث التالية سنتناول مجموعة من المحاولات تميّزت عن المحاولات الجزئية السّابقة بمجموعة من الخصائص جعَلَنا نُخصِّص لكلّ محاولة مبحثاً خاصة بها؛ وهذه المُميِّزات هي أنّها تميّزت بالتّكامل والشّمول ونالت شهرة واسعة وحاولت أن تقترح نظرية نحوية جديدة؛ وهذا كلّه ترك أثراً إيجابياً في كثير من الأبحاث اللاحقة لها.

المبحث الثّاني
محـــاولة إبراهيم مصطفى الرّائدة 1937م

إبراهيم مصطفى(1888–1962م) هو عالم في اللغة والأدب، من أشهر مؤلّفاته كتاب **(إحياء النّحو)**؛ الذي نُشر سنة 1937م، وهو كما يصفه الباحث **عبد الرّحمن أيوب**: «أوّل

كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النّحو التّقليدية»[1]؛ وهو بالفعل يعدّ منعرجاً أساسياً في تاريخ التّفكير اللغوي العربي الحديث؛ بالنّظر لما تضمنه من أفكار مُبتكرة وجريئة في نقد النّحو العربي وتجديده.

ويمكن أن نعتبر كتابه المذكور أوّل محاولة تجديدية ناضجة في العصر الحديث، فتحت باب التّجديد ونقد القديم؛ فصارت محاولة رائدة وباتت وما زالت بين مُؤيّد ومُعارض، سار في ركبها طائفة من النّحويين المعاصرين؛ منهم **مهدي المخزومي** (ت1993م)، **وإبراهيم السّامرائي** (ت2001م)؛ و**أحمد عبد الستار الجواري** (ت1988م)، هذا الأخير الذي كان دائماً يؤكّد ريادة المؤلّف لحركة ا لتجديد والتيسير في العصر الحديث ؛ فقد ذكر في مقدم ة كتابه (نحو التيّسير) أنه ألفه «مستهدياً بمن فتح أبواب هذه الدّ راسة الحديثة وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى»[2].

-**التّعريف بكتاب (إحياء النّحو):** طُبع هذا الكتاب لأوّل مرّة سنة 1937م، وطبع فيما بعد طبعات عديدة آخرها سنة 1992م بالقاهرة، وهو كتاب صغير الحجم قدّم لـ**ه طه حسين** (ت1973م)، ونوّه به، وبالغ ببيان قيمته وأثره، وذكر أنّ تسمية الكتاب (إحياء النّحو) إنّما جاءت بإشارة منه،إذ أنّه يتصور إحياء النّحو على وجهين: «أحدهما أن يقرّبه النّحويون من العقل الحديث؛ ليفهمه ويسيغه ويتمثله ... والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تُحبّب إلى الدّرّس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه ، وتضطرّ الرّاس إلى أن يُعنَوا به بعد أن أهملوه»[3]، ثم ذكر أن الأستاذ **إبراهيم مصطفى** قد وُفّق إلى إحياء النّحو على هذين الوجهين.

أمّا صاحب الكتاب فقد ذكر في مقدّمته، أنّه عكف عليه سبع سنين، صدَق فيها الاعتكاف إلى النّحو، وإلى ما يتّصل بمباحثه، وأضاع له من حقّ الصّديق والأهل جميعاً [1]، وقد حدّد المؤلّف غرضه من هذه المحاولة بقوله: «أطمع أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، وأبدّلهم منه أصولاً سهلةً يسيرةً؛ تقرّبهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظٍ من الفقه بأساليبها»[2]، والدّافع الأوّل له على إخراجه (كما يقول)

---

[1] - دراسات نقدية في النّحو العربي: الصفحة ح (هامش1).
[2] - نحو التيسير : ص 07. وينظر: ص 23.
[3] - إحياء النّحو، القاهرة/ط2/1992م :الصفحة ن- س .
[1] - ينظر: إحياء النّحو: الصفحة أ (تقديم المؤلف).
[2] - المصدر نفسه : الصفحة أ .

هو عارضة واحدة؛ هي «التّبرّم بالنّحو، والضّجر بقواعده، وضيق الصّدر بتحصيله؛ على أنّ ذلك من داء النّحو قديماً؛ ولأجله ألّف "التسهيل" و"التوضيح"...»[1].

وقد تضمّن الكتاب عدّة موضوعات سبقتها مقدمتان و تبعتها خاتمة، أمّا المقدّمتان فالأولى **طه حسين**، والأخرى للمؤلِّف، وأما الموضوعات فكانت على النّحو التّالي:

(حدّ النّحو كما رسمه النّحاة، وجهات البحث النّحوي، أصل الإعراب، معاني الإعراب، الضمّة علم الإسناد، الكسرة علم الإضافة ، الفتحة ليست علامة إعراب، الأصل في المبني أن يسكَّنا، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، مواضع أجاز فيها النّحاة وجهين، الصّرف).

وقد قَصَرَ المؤلِّف أبحاثَ كتابه على الاسم وحده، ولم يتجاوزه إلى الفعل وغيره؛ ذلك أنّه كان حريصاً على الإيجاز؛ حتى تنجلي الفكرة التي هدف إليها، ولأنّه كان يرجو أن يجد من نقد النّاقدين (لكتابه هذا) ما يدفعه إلى تناول موضوعات الفعل في كتاب آخر [2]، غير أنّ ردود الفعل السّلبية عن مضمون الكتاب، وعدم تبني أفكاره من طرف أغلب الباحثين، ربّما كانت أسباباً كافية جعلت المؤلّف يتخلّى عن تأليف كتابه الثاني الذي وعد به[3].

-**قيمة الكتاب العلمية والتاريخية:** على الرّغم من صغر حجم هذا الكتاب، وعدم نجاح أغلب الأفكار النّحوية التي تضمّنها على مدى عقود عديدة؛ إلاّ أنّ لهذا الكتاب قيمة تاريخية وعلمية استطاع أن يُحقّقها ويحتفظ بها في سجل تاريخ النّحو العربي الحديث؛ وذلك لأسباب كثيرة؛ أهمّها:

-أنّه أوّل كتاب ظهر في القرن العشرين، تجرّأ على طرح بدائل لنظرية العامل في النّحو العربي، ولو قُدّر لهذا الكتاب أن يظهر بعد الأربعينات -وخصوصاً بعد ظهور كتاب **ابن مضاء**- لما حظي بهذه المكانة، ولاعتبرت آراءه تكراراً لآراء ابن مضاء والكوفيين.

-أنّه حمل في طياته دعاوي عريضة وواعدة لتجديد مرتكزات النّحو التّقليدي، واتّخذ لنفسه أسلوباً أشبه بأسلوب البحث العلمي الموضوعي؛ الذي لم يكن مألوفاً من قبل.

-كما أنّه ابتعد عن المعالجات التقليدية؛ التي تتخذ من الانتقاء من التراث أسلوباً لها.

---

[1] - المصدر نفسه : الصفحة ب.

[2] - ينظر خاتمة كتابه : ص 193.

[3] - ينظر: مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية، لمنصور الغفيلي: ص 297، وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 112.

-كما أنّ هذا الكتاب لفت الأنظار بشكل خاص، وغير مسبوق إلى **النّحو الكوفي**، وفتحت أعين المحدَثين عليه؛ من أمثال : **مهدي المخزومي** (ت1993م)، و**عبد الستار الجواري** (ت1988م)، و**أمين الخولي** (ت1966م) وغيرهم، على ما في النّحو الكوفي من آراء وتوجيهات يمكن توظيفها في دعواتهم إلى تجديد النّحو العربي[1].

-كما كان لمغالاة ومبالغة المؤلّف في نقد النّحاة وتخطئتهم، ردّة فعل قوية من طرف شريحة كبيرة، وخصوصاً علماء الأزهر الشّريف من أمثال : الشّيخ **محمد عرفة** في كتابه (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة)، والشّيخ **محمد الخضر حسين** (ت1958م) في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)، والشّيخ **مرسي جار الله الرّوسي** (ت1949م) في كتابه (النّقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النّحو)، وكلّ هذا زاد من شهرة الكتاب وانتشار اسمه في المؤلّفات النّحوية وبين الباحثين، بين مُؤيّد ومعارض لما طرحه.

-وقد زاد من قيمته وشهرته أنّ عميد الأدب العربي **طه حسين** (ت1973م) قد نوّه به في التّقديم الذي وضعه له؛ وقد كان لطه حسين مكانة كبيرة وصوت مسموع، إضافة إلى مكانة المؤلّف العلمية والأكاديمية.

وفي الأسطر التالية سأ حاول تناول أهمّ آراء المؤلِّف التي حاول أن يُجدّد بها النّحو العربي ويُصلحه؛ وسأقوم بمناقشتها مستهدياً بالمناقشات النّقدية الكثيرة التي طرحت حول مضمون هذا الكتاب.

-آراء المؤلّف ومناقشتها:

المتصفّح لكتاب **إبراهيم مصطفى** تشُدُّه مجموعة من الآراء التي تتّسم بالغرابة والطرح الجديد في نفس الوقت؛ ذلك أنّها حاولت أن تطرح مفاهيم جديدة لعدد من المواضيع النّحوية، بكلّ جرأة وبدون تريّث وتمحيص للمصادر النّحوية، وهو ما جعلها تلقى انتقادات كثيرة على مدى عقود، وأهمّ هذه التّصورات : طرح مفهوم جديد للنّحو، إلغاء نظرية العامل، طرح تصوّر جديد لمعاني الحركات، إنكار وجود علامات فرعية للإعراب، الأصل في البناء والوقف هو الفتح، إعادة النّظر في باب التّوابع، طرح قاعدة جديدة في التّنوين.

1-طرح مفهوم جديد للنّحو:

[1] - ينظر: مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها النظيرية والتطبيقية، لمنصور الغفيلي: ص 296.

انتقد **إبراهيم مصطفى** مفهوم النّحو لدى النّحاة القدماء؛ و الذي هو عندهم «علمٌ يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء »[1]، وهو يرى أنّ في هذا التّعريف تضييق شديد لدائرة البحث النّحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله؛ فالنّحاة حين قصروا النّحو على أواخر الكلمات، قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، و سلكوا به طريقاً منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة [2]؛ لذا يطرح الباحث تعريفاً بديلاً للنّحو؛ يراه أكثر علمية ودقة؛ وهو أنّه «قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها»[3].

وربّما أراد المؤلّف –بهذا التّعريف– أن يمزج بين النّحو والبلاغة؛ لأنّه كثيراً ما طالب بدرس وافٍ لأحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارات لما لها من صلة بالمعنى، كما أنّه طالب بوجه خاص بدراسة بعض الأساليب العربي ة؛ كالإثبات، والنّفي، والتّأكيد، والزّمن، والتّقديم، والتّأخير، وجمع ما تشتّت منها في الأبواب النّحوية المختلفة، ويظهر أنّ النّحاة القدماء –حسب رأيه– قد مرّوا بهذه الأساليب من غير درس، إلاّ ما كان منها ماسّا بالإعراب، أو متّصلاً بأحكامه؛ وربّما تعرّضوا لشي ء من هذه الأحكام حين يضطرّون إليها؛ لبيان الإعراب وتكميل أحكامه؛ فقد تكلّموا في وجوب الصّدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النّفي، حين أرادوا شرح التّعليق وبيان مواضعه؛ فجاءت هذه المباحث متفرّقة على الأبواب النّحوية، تابعة لغيرها؛ فلم يُستوفَ دَرْسها ولا أُ حيط بأحكامها، وهم بفعلهم هذا فاتهم كثيرٌ من فقه العربية، وتقدير أساليبها[4].

وبهذا فالنّحاة القدماء –حسب رأيه– حين قصروا النّحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطئوا إلى العربية من وجهين [1]: **الأوّل:** أنّهم حين ضيّقوا البحث النّحوي، حرموا أنفسهم وحرمونا – إذِ اتّبعناهم– من الاطّلاع على كثير من أسرار العربية، وأساليبها المتنوّعة، ومقدرتها في التّعبير؛ فبقيت هذه الأسرار مجهولة على مدى قرون.

---

[1] - إحياء النّحو: ص 01، وينظر: شرح كتاب الحدود في النّحو، للفاكهي: ص 52،53.
[2] - ينظر: إحياء النحو: ص 01، 03.
[3] - المصدر نفسه: ص 01.
[4] - ينظر: المصدر نفسه : ص 02-11.
[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 07-08.

والثّاني: أنّهم رسموا للنّحو طريقاً لفظية؛ فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة لأواخر الكلمات، من غير فطنة لما يتبع هذه الأو جه من أثر في المعنى؛ حيث لا يشيرون إلى ما يتبع كلّ وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره.

وإذا جئنا إلى مناقشة ما طرحه الباحث هنا، فإنّ أوّل شيء أُنتقد فيه نقداً شديداً من طرف عدد كبير من الدّارسين؛ هو عملية الانتقاء والاقتصار على تعريف وحيد للنّحو، ولعلماء متأخرين عاش أغلبهم في القرن العاشر الهجري [1]، وهو انتقاء إمّا أن يكون ناتجاً عن جهله بمضامين كثير من مصادر التّراث النّحوي، وهذا أمر مستبعد؛ نظراً لمكانة الباحث العلمية، وما عُرف عن سعة علمه، وإمّا أن يكون قد قام بهذا قصداً من أجل خدمة أهداف بحثه؛ والتي من أبرزها اتّهام النّحو التقليدي بالعجز والتّقصير عن الإلمام بخصائص اللغة العربية، وفي هذا التصرّف بُعداً عن المنهج العلمي السّليم؛ الذي يفرض أن تكون الفرضيات علمية حتى تكون النتائج سليمة، ويفرض الدّقة والتّحري والموضوعية، وإن وقع تقصير في الطبعة الأولى، فلاب د أن يُستدرك في الطّبعات اللاحقة، وكلّ هذا –حسب علمي– لم يحدث.

وقد استنكر عدد من علماء اللغة والنّحو المحدَثين، هذا التّقصير المنهجي، من طرف صاحب كتاب (إحياء النّحو)؛ وأوّل هؤلاء الشّيخ **محمد عرفة** الذي خصّص كتاباً ظهر نهاية سنة 1937، للرّد على كتاب (إحياء النّحو)، وبخصوص التّعريف الذي انتقاه المؤلّف، فقد ذكر **عرفة** أنّ المؤلّف ما كان له أن يُعمّم في الطّعن، ويذكر (كتاب سيبويه)، ويجعل منه فتنة صدت النّاس عن النّحو الذي يبحث في غير الإعراب والبناء [2]، كما أنّ التّعريف الذي انتقاه، قد رماه النّحاة القدماء أنفسه م بالقصور؛ لأنّه ذكر الكلمة، والنّحو يبحث في الجمل أيضاً، وذكر إعراباً وبناءً، والنّحو يبحث في غير ذلك؛ فالنّحو عند القدماء عام شامل للإعراب والبناء، وخصائص العربية، ولكلّ حالة تكون عليها الكلمة في الجملة، ولكلّ حالة تكون عليها الجملة في الجمل [1]، ومنه يظهر جلياً عدم توفيق الباحث في نقد النّحاة؛ ولعلّ الذي أوقعه في هذا الغلط أمران: أولهما اعتماده على أقوال **المستشرقين** في (دائرة المعارف الإسلامية)، وثانيهما هذا التّعريف الأبتر [2].

---

[1] - في الفصل الثاني (صفحة 94) كنا قد تناولنا مفهوم النّحو لدى القدماء بشكل موسع، فلينظر هناك.
[2] - النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، محمد عرفة: ص 52.
[1] - ينظر المرجع نفسه: ص 67.
[2] - المصدر نفسه: ص 66.

ويعاتب الشيخ **محمد الخضر حسين** (ت1958م) المؤلّف، ويعطي الحقّ للقرّاء في معاتبته؛ فيقول: «وإن لم يكن المؤلّف قد اطّلع على ما كتبوه في شرح هذا التّعريف وهو في المؤلّفات القريبة المنال؛ أفلا يكون لقارئ كتابه حقّ في عتبه عتباً جميلاً على عدم صرف شيء من وقته في الرّجوع إلى أمثال هذه المؤلّفات قبل أن يتعرّض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد العربية والتّفقة في أسرارها وقتاً طويلاً »[1]، ثمّ سرَدَ مجموعة من الأقوال لعلماء متقدّمين ومتأخرين، تؤكّد كلّها بأنّ علم النّحو –عند النّحاة– علمٌ يبحث عن أحوال الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التّركيبية التي تُستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض[2].

أمّا بخصوص اتّهام القدماء بأنّهم ضيّقوا حدود النّحو؛ فضيّعوا علينا كثيرا من أساليب وأسرار العربية؛ فيرد **الشّيخ الخضر حسين** هذا بأنّ علم النّحو أحد العلوم العربية، لا أنّه كلّ العلوم العربية؛ فإنّ علماء العربية يقسمون البحث في اللغة إلى علوم؛ فيقولون : البحث فيها إمّا باعتبار هيئتها التّركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فهذا علم النّحو، وإمّا من حيث صورها وهيئتها فقط فعلم الصّرف، وإمّا من حيث انتساب بعضها ببعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق، وإمّا باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، وإمّا باعتب ار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان[3].

أمّا بخصوص "تعريف النّحو" الذي طرحه المؤلّف، كبديل لتعريف القدماء القاصر – حسب رأيه– فإنّه لا يخلو من مآخذ؛ أوّلها أنّه لم يضف جديداً ذا أهمية إلى التّعريفات العديدة التي طرحها القدماء، وكان –حسب رأيي– أقلّ شمولية من تعريف **ابن جني** (ت392هـ) الشّهير[4]، كما أنّه يتّصف بالغموض والعمومية في مصطلحاته؛ وربّما هدف به صاحبه إلى ربط النّحو بالبلاغة، وأنّ دراسة النّحو يجب أن تكون مرتبطة بالأساليب لا منفصلة عنها، مع أنّ القدماء لم يغب عن أذهانهم علاقة النّحو بالبلاغة ؛ وإنّما أرادوا أن تتضح لدى المتعلّم حدود النّحو.

2–نقد نظرية العامل تمهيداً لإلغائها:

هدم نظرية العامل وتخليص النّحو العربي من سلطانها، كان هدف المؤلّف الأوّل، وقد صرّح بذلك في خاتمة بحثه؛ حيث يقول: «تخليص النّحو العربي من هذه النّظرية وسلطانها،

[1] - دراسات في العربية وتاريخها: ص 182.
[2] - ينظر المصدر السابق: ص 182-184.
[3] - ينظر المصدر السابق: ص 191.
[4] - ينظر الصفحة 95 (الفصل الثّاني)؛ حيث تطرّقنا إلى تعريفه.

هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يُسعَى إليه، ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصّحيحة، بعدما انحرف عنها آماداً »[1]، فكان بهذا أوّل من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل من أساسها، وكذلك كلّ ما أقامه النّحاة من أصول فلسفية، مبنية عليها [2]، وما رتّبوه عليها من أحكام أصابت النّحو بالتّعقيد والصّعوبة.

وعنده أنّ منشأ فكرة العامل هو الفلسفة الكلامية، التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم؛ فحين رأوا أن حركات الإعراب عوارض للكلم؛ تتبدّل بتبدّل التّركيب، قالوا : عرض حادث لابدّ له من مُحدث، وأثر لابدّ له من مؤثّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلّم هو محدث هذا الأثر، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وهكذا تصوّروا "عوامل الإعراب" كأنّها موجودات فاعلة مؤثّرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، والشّاهد عنده قول الرضي الاستراباذي (ت686هـ): «والنّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية»[3].

وقد ادّعى المؤلّف أنّ الحركات الإعرابية من عمل المتكلِّم؛ ليدلَ بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[4]، وهو في كلامه هذا متأثّر **بابن جني** (ت392هـ) الذي يرى أنّ العمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[5]، ويظهر لي أنّه متأثر أيضاً بما كان يراه **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ).

ولقد كانت دوافعه لهدم فكرة العامل هي أنّ القدماء حصروا النّحو في الإعراب، والإعراب –عندهم– أثر لعامل؛ فلم يبق للنّحاة إلاّ أن يتتبّعوا هذه العوامل، يستقرئونها ويُبيّنون مواضع عملها، وشروط هذا العمل، فذلك بالنسبة لهم كلّ النّحو، وهكذا انكبّوا على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعدلون به شيئاً، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألّفوا فيه الأسفار الطّوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفةً وجدلاً[1] .

ويطرح المؤلّف مجموعة من الأمثلة يدلّل بها على فلسفة العامل وما جلبته على النّحو العربي من كثرة جدل وخلاف عقيمين؛ منها : أنّ النّحاة اعتبروا كلّ علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقدير هذا العامل، كما يمنع أن يجتمع

---

[1] - إحياء النّحو : ص 195.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 22-31.
[3] - المصدر نفسه: ص 31-32. وينظر: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف عمر: ص 57/1. ونقْل المؤلّف لعبارة الرّضي غير دقيق؛ وسنتطرّق لمناقشته في الصّفحات التالية.
[4] - ينظر: إحياء النّحو : ص 50.
[5] - ينظر: الخصائص : ص 109/01.
[1] - ينظر: إحياء النّحو : ص 22.

عاملان على معمول واحد؛ ولأجل هذا الأمر خلقوا باب التّنازع في العمل وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من تعسّف وتعقيد، كما اعتبروا أنّ الأصل في العمل للأفعال، وكلّما كان الفعل أمكن في بلب الفعلية كان أوفر حظاً في العمل، كما يمكن أن يعمل الاسم إذا تحقّق له شبه بالفعل يقرّبه منه ويؤهّله لحكمه؛ كما هو الحال مع اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، ويكون الاسم أقوى عملاً إذا اتّصل به ما يقرّبه من الفعل ويتمّم شبهه به، كاعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام، أو وقوعه صلة لأل، ويكون أضعف إذا طرأ له ما يبعده عن الفعل؛ كاسم التفضيل فإنّه لمّا قُرن بِمِنْ كان بمنزلة المضاف فضعُف شبهه وقلّ عمله، وكالمصدر إذا صغر أبعده التّصغير عن شبه الفعل فحُرم العمل، ومنها كذلك أنّ الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصّاً به، ومنها أنّ مرتبة العامل التّقدّم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدّماً ومتأخّراً، فإذا كان ضعيفاً لا يعمل إلاّ متقدّماً، ومنها أنّ الأصل ألاّ يفصلَ العامل عن معموله، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته، وفي الاسم حملاً عليه، أمّا الحرف فـلا يجوز الفصل بينه وبين معموله، ومن هذا كذلك أنّ كلّ جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكوّن أسرة واحدة، كباب "إنّ"، وباب "كان"، وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملاً فتسمّى "أمّ الباب"؛ ولها من الحقوق في العمل والتّصرّف في الباب ما ليس لغيرها[1].

والعيب فـي فلسفة العامل –كما يرى المؤلّف [2]– أنّ النّحاة قاموا بتحكيمها في اللغة؛ وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل ومناقشة؛ يؤيّدون بها مذهب على مذهب، ويتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه؛ فيفضلون لغة **تميم** على لغة أهل **الحجاز** في "ما"، ويرفضون بهذه الفلسفة بعض الأساليب العربية؛ كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وبين "ربّ" ومجرورها، بل ويشرّعون بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب؛ يقيسونها على ما سمعوا، وآلة القياس من هذه الفلسفة.

وفي سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعد فلسفتهم اضطرّوا إلى ا لتّقدير، وأكثروا منه؛ يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التّقدير بما أرادوا؛ ومن أمثلة ذلك أنّهم يقدّرون في (زيداً رأيته) رأيت زيداً رأيته، وأمثله هذا اللّغو والعبث –حسب رأيه– كثيرة تملأ أبواب النّحو، وبهذا التّوسّع في التّقدير أضاع النّحاة حكم النّحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً؛ وكثّروا أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب؛ يقدّرون العامل رافعاً

[1] - ينظر: إحياء النّحو: ص 23-28.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 28-30.

فيرفعون، ويقدّرونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنّه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم، وما دام التّقدير يمدّهم بما شاءوا فلهم أن يوجّهوا الكلام كلّ وجه، ثمّ لا تعجزهم الحجّة، ولا يعوزهم التّقدير[1].

فأكبر ما أضاع النّحاةُ العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة –بسبب التزامهم بأصول فلسفتهم– حيث جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً؛ يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى –حسب رأيه– ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظلّ على صورته، ولهذا كلّه يعلن المؤلّف أنّه سيبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى؛ ليجد عاصماً يقي من اضطراب النّحاة وخصوماتهم المتشعّبة، ولن يكون حينها لأحد أن يسأل عن كلّ حركة ما عاملها، ولكن إلى ماذا تشير إليه من معنى [2]، وسيكون موضوعنا القادم هو معاني الحركات الإعرابية التي توصل إليها المؤلّف، بعد مناقشة ما طرحه هنا.

وإذا جئنا إلى مناقشة ما طرحه المؤلّف حول فلسفة العامل، وما أهمله القدماء من معاني النّحو؛ نجد أن ا لمؤلّف حاول أن يُقوّل القدماء ما لم يقولوه؛ حين ذكر أنّ النّحاة (بدون استثناء) قد تصوّروا "عوامل الإعراب " كأنّها موجودات فاعلة مُؤثّرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، واستشهد بقول **الرضي** «والنّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية»[3] (السّالف الذّكر) وهذا صدر لعبارة وعجزها الذي لم يذكره: «وإن كانت علامة لا علّة، ولهذا جعلوها عاملاً». فترك المؤلّف عجز العبارة واستشهد بصدرها، وهو تصرّف يخلو من الأمانة العلمية؛ لأنّه رأى في ذكر العجز دلالة على أنّ النّحاة ذهبوا إلى المذهب الّذي زعم أنّه اخترعه وهدَى إليه [1]، وكما أسلفنا سابقا فإنّ نسبة العمل إلى المتكلّم أمر أشار إليه القدماء **كابن جني** (ت392هـ) **وابن مضاء** (ت592هـ) فكان يجب على المؤلّف –من باب الأمانة العلمية– أن ينسب الفكرة لأصحابها، وقد حاول **ابن جني**[2] أن يشرح وجهة نظر

---

[1] - ينظر إحياء النّحو : ص 34-37.

[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 37-42.

[3] - حين رجعت إلى المصدر وجدت أنّ اقتباس المؤلف غير دقيق؛ والعبارة الصحيحة في "شرح الرضي على الكافية" تح: يوسف عمر: ص 57/1: هي: «النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة».

[1] - كنا قد تطرقنا سابقاً لهذا الأمر صفحة 123 (الفصل الثاني). وينظر: النّحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمّد عرفة : ص 84-89.

[2] - ينظر: الخصائص: ص 109/1- 110. ولرضي الدّين الاستراباذي (ت668هـ) كلام مشابه لهذا، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ص 18/1، 21، 22. وينظر الفصل الثاني ص 122، 1235.

النّحاة القدماء؛ فذكر أنّهم قالوا عامل لف طي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه كـ "مررتُ بزيد" و"ليت عمراً قائمٌ"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

أمّا اتّهام القدماء بأنّهم حصروا النّحو في الجدال حول الحركا ت الإعرابية وعواملها، وأنّهم أهملوا المعاني النّحوية، ففيه كثير من التّجني عليهم؛ ذلك أنّ القدماء قد أدركوا من قبل دلالات حركات الإعراب؛ وحدّدوها بأنّها الفاعلية –أو العُمدية– والمفعولية والإضافة، وينتقد الباحث **عبد الوارث مبروك سعيد**[1] هذا التّجاهل من طرف المؤلّف، خصوصاً أنّه هو نفسه قد نقل **عن ابن يعيش (ت643هـ)** قوله: «وإنّما كان القياس في كلّ مبني السّكون لوجهين؛ أحدهما : أنّ البناء ضدّ الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدّلالة على المعاني المختلفة»[2].

وخلاصة رأينا في هذا الأمر أنّ الأستاذ **إبراهيم مصطفى** قد تحامل كثيراً على النّحاة في تعاملهم مع العامل، وذهب يبحث عن منشأ فلسفة التأويل والتّقدير التي لازمت العامل، فتوصّل إلى نتيجة تنقص من شأن النّحاة وتحطّ من تفكيرهم، ولم يُوفّق حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها؛ لأنّها تُعَدّ عنصراً من ع ناصر متعدّدة تتضافر جميعاً على أداء تلك الوظيفة؛ فإعطاء العوامل وحدها قوّة اقتضاء الإعراب مبالغة شديدة من جانب النّحاة، وإغفال للقرائن الأخرى التي لا تقلّ أهمية في هذا العمل عن تلك العوامل [3]؛ فالذي يستحق الإلغاء إنّما هو نظرية العامل ببنائها الفلسفي، والذي أشار إليه المؤلّف، أمّا الأفعال ونحوها فهي وحدات وقرائن لها دورها كبقية الوحدات في تحديد المعنى الوظيفي والموقع للمكوّنات الأخرى في التّركيب اللغوي؛ وهي لذلك من صميم ذلك التّركيب ويجب أخذها في الاعتبار [1]، ويبقى **لإبراهيم مصطفى** الفضل في أنّه أبرز بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السّيئة على النّحو، وفتح السّبيل لمحاولات حاولت أن تقدم التفسير للظواهر الإعرابية وعلاماتها ؛ ليكون بديلا لنظرية العامل التّقليدية.

3–طرح تصوّر جديد لمعاني الحركات الإعرابية:

[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص 101.
[2] - ينظر: إحياء النّحو: ص 102-103.
[3] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان: ص 185-186، 205-207.
[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص 102.

وهذا هو المحور الرّئيسي الذي تدور حوله أبحاث الكتاب؛ وهو أنّ علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة، وليس كما زعم النّحاة بأنّها أثر يجلبه العامل، والذي حوله تشعَّبَ وتعقَّدَ الدّرس النّحوي التّقليدي، وصار تلاميذ العصر الحديث يأبون هذه القواعد، ويتململون من حفظها، وهذا كافٍ كدليل على فشل هذا النّحو في أن يكون السّبيل إلى تعلّم العربية، والمفتاح لبابها[1].

ورغم ما بذل من جهود في تهوين النّحو إلاّ أنّه لم يتّجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وضعها، وإلى منهج البحث النّحوي للغة العربية، وهو الأمر الذي شغل المؤلّف طويلاً؛ إلى أن توصّل إلى أنّ هناك ن وعان من القواعد؛ نوع لا تجد في تعليمه عسراً، ولا ترى خلاف النّحاة فيه كبيراً؛ ذلك أنّه نوع يُصوّر جزءاً من المعنى يحسّه المتكلّم حين يتكلّم، ويدركه السّامع حين يسمع؛ وذلك كالعدد وأحكامه في مثل : قال الرّجلان، والرّجلان قالا، وقال الرّجال، ونوع آخر لا يسهل د رسه، ولا يؤمن الزّلل فيه، وقد يكثر عنده خلاف النّحاة؛ كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام؛ ذلك أنّ علامات الإعراب قلّ أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى، وقلّ أن يشعرنا النّحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع؛ ولو أنّه تبع هذا التّبديل في الإعراب تبديل في ا لمعنى، لكان ذلك هو الحكم بين النّحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلّم[2].

ومنه يتوصل المؤلّف إلى أنّ حركات الإعراب لا تدلّ على شيء في الكلام، ولا أثر لها في تصوير معنى يحسه المتكلّم؛ لأنّها لو كان لها معنى وأثر لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النّحاة، ولكان تعلّمه أبسط ما يكون، ولكنّ المؤلّف سرعان ما يبدأ في نقض كلامه هذا–وفي نفس الصّفحة– حين يقرّ أنّ العربية –وهي لغة القصد والإيجاز– لا يمكن أن تلتزم علامات الإعراب على غير فائدة في المعنى، ولا أثر في تصويره، وهو الأمر الذي تطلّب منه تتبّع كلام العرب ليبحث عن معانٍ لهذه الكلمات، إلى أن هداه الله إلى شيء رآه قريباً واضحاً؛ وهو[1]:

–أنّ الرّفع علَمُ الإسناد، ودليل أنّ الكلمة يُتحدث عنها.

–أنّ الجرّ علم الإضافة، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

---

[1] - ينظر: إحياء النّحو: مقدمة المؤلّف (ج د).

[2] - ينظر المصدر نفسه: مقدمة المؤلّف (د هـ).

[1] - ينظر المصدر نفسه: مقدمة المؤلّف (و، ز). والصفحة 50 وما بعدها.

-أنّ الفتحة ليست بعلم على إعراب؛ ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبّة، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت؛ فهي بمنزلة السّكون في لغتنا الدّارجة.

-أنّ علامات الإعراب في الإسم لا تخرج عن هذا إلاّ في بناء، أو نوع من الاتّباع.

فالإعراب -حسب المؤلّف- هو الضّمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع -كما يقول بعض **المستشرقين**[1]- ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام . ولمّا كان للتّنوين صلة وثيقة بعلامات الإعراب، ورآه يلحق بعض الأسماء دون البعض الآخر، فقد حاول المؤلّف أن يحدّد له معنى كما فعل مع علامات الإعراب، وانتهى إلى أنّ التّنوين "علم التّنكير" في العربية، وهو موضوع سنخصّص له المبحث القادم. وعلى أساس هذا التّحديد للوظائف الدّلالية لحركات الإعراب في الأسماء حاول المؤلّف أن يُعيد تبويب النّحو، فاستغنى عن بعض أبوابه، وأدمج عدد اً منها في بعضها، وقدّم فهماً جديداً لبعض ثالث، وهذا هو التّغيير الذي أشار إلى أنّه ينوي إدخاله على المنهج النّحوي، وبه يطمع أن يحقّق ما وعد به من تيسير[2].

وأوّل ما قرّره المؤلّف -بناءً على رأيه في دلالة الرّفع- هو وجوب التّوحيد بين (المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل)؛ لأنّ حكمها الرّفع، ولأنّنا «إذا تتبّعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتّفاق والتّماثل ما يُوجب أن تكون باباً واحداً؛ يَعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام »[3]، ثمّ راح يتلمّس مزيداً من الأدلة لرأيه هذا؛ منها: أنّ القدماء (**سيبويه** وعلماء البيان) قد جمعوا هذه الأبواب الثلاثة تحت مصطلح واحد وهو "المسند إليه"، كما أنّ من القدماء من يرسم للفاعل ونائبه باباً واحداً، لأنّه لا فرق -حسب رأيه- بين "كُسِرَ الإناء" و"انكسر الإناء"؛ مادام الإناء في المثالين "مسند إليه" وإن اختلف المسند، أمّا "المبتدأ" و"الفاعل" فإنّ النّحاة يجعلون بينهم فوارق ظاهرة؛ بهدف خدمة الصّناعة النّحوية، ولكنه أمر مُبْعد عن فهم الأساليب العربية؛ فما الفرق بين "الحقّ ظهر" و"ظهر الحقّ"؟ إلاّ أن يكون حكم صناعي لا أثر له في الكلام، وليس ممّا يُصحّح به أسلوب؛ وإنّما هو وجه من أوجه الصّناعات النّحوية المتكلّفة، التي يجب التّحرّر منها[1].

---

[1] - ينظر: إحياء النّحو: ص 43-47.
[2] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي: ص 101.
[3] - ينظر: إحياء النّحو: ص 54.
[1] - ينظر المزيد حول هذا الموضوع في المصدر نفسه : ص 53-59.

وأمّا ما شذّ عن هذا الأصل الذي قرّره؛ وهو أنّ الرّفع دلالة على أنّ الاسم مسند إليه، فقد حاول تخريجها، أو التّقليل من شأنها؛ وهي ثلاثة أبوابٍ:

-**المنادى المضموم:** المنادى ليس بمسند إليه ولا بمضاف، فحقّه النّصب على الأصل الذي قرّره المؤلّف، وهومنصوب في أغلب أحواله إلاّ حالة واحدة يُضمّ فيها، وهي أن يكون "علماً مفرداً -أي ليس بمضاف ولا شبيه به- أو نكرة مقصودة "، وخلاصة رأيه في هذا الموضوع أنّ ظهور الضّمة فيه ليس دليلاً على أنّ الكلمة المرفوعة مسند إليها، أو متحدّث عنها، ولكن إذا قُصِد تعيين المنادى المنون حرم التّنوين الذي هو علامة التّنكير، ومتى حرم التّنوين ضمّ آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ياء المتكلّم؛ لأنّها تقلب في باب النّداء ألفاً، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، ففرّوا في هذا الباب من النّصب والجرّ إلى الضّم؛ حيث لا شبهة بياء المتكلّم[1].

-**اسم إنّ :** على حسب الأصل الذي وضعه المؤلّف كان يجب أن يكون اسم "إنّ" مرفوعاً، ولكنّه منصوب، ولم يتحرّج المؤلّف من أن يُخطّئ القدماء في فهم هذا الباب وتدوينه، واتّهامهم بأنّهم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض شواهده وأحكامه؛ وهو يرى أنّ من حقّ اسم "إنّ" الرّفع، ولكن غلب عليه النّصب بسبب التّوهم؛ ذلك أنّه لمّا كثُر ضمير النّصب بعد "إنّ"؛ توهموا أنّ الموضع للنّصب، فلما جاء الاسم الظّاهر نُصب أيضاً على التّوهم، في حين أنّ حقّه الرّفع؛ لأنّه مسندٌ إليه أو متحدّث عنه، وقد ورد مرفوعاً وعطف عليه بالرّفع في شواهد كثيرة؛ فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه:63]، ومن الحديث: ((إنّ من أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامة المصوّرون))[2].

-**اسم "لا" النّافية للجنس:** ويعتقد فيه المؤلّف أنّه لا متحدّث عنه، ولا هو صدر جملة اسمية، وليس بعده خبر؛ وبالتّالي ليس مسنداً إليه؛ وخلاصة قوله فيه أنّه يشكّل مع "لا" النّافية جملة ناقصة لا تحتاج إلى خبر؛ إذ تتمّ الفائدة بدونه، وما يليه من ظرف ونحوه ليس إلاّ تكملة بدليل أنّ المعنى يتمّ بدونه؛ فنقول: لا ريبَ، ولا شكَّ[1].

أمّا **الكسرة** التي جعل منها **علماً للإضافة**، فهو يرى أنّه أمر أقرّه القدماء[2]، وهو ما يعود

---

[1] - ينظر: إحياء النّحو : ص 61 و63.
[2] - ينظر: المصدر نفسه : ص 65-67.
[1] - ينظر المصدر نفسه : ص 140-141.
[2] - وقد استشهد بمجموعة من نصوص القدماء كتأييد لفكرته، ينظر: المصدر نفسه : ص 72-73.

بحظّ من التّأييد على الأصل الذي قرّره سابقاً (وهو أنّ الضّمة علم الإسناد)؛ ذلك أنّ الكسرة إذا كانت علَماً على معنى في تأليف الكلام، كان من المساير لهذا والمنسجم معه أن تكون الضمّة علَماً أيضاً على معنى في الكلام[1].

أمّا الحركة الثالثة؛ وهي **الفتحة** التي رأى أنّها «لا تدلّ على معنى كالضّمة والكسرة، فليست بعلم إعراب؛ وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب ...فهي في العربية نظير السّكون في لغتنا العامية »[2]، وهي عنده أخف وأيسر نطقاً من جميع الحركات –بما فيها السّكون وهو أمر لا يوافقه فيه النّحاة– وأدلته أنّ العرب قد فرّوا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح؛ وذلك في جمع بعض الكلمات كـ (فتْرَة/فتَرَات) (حسْرة/حسَرات)، وممّا يشهد بأنّ الفتحة ليست بعَلَم إعراب، ما قرّره النّحاة في أوجه الوقف على المتحرّك الذي قبله ساكن؛ قالوا: إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن مثل : عمْرو، بدْر، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا السّاكن، إذا كانت ضمة أو كسرة، أمّا إذا فتحة فليس لك ذلك؛ تقو ل: هذا البدُر، ونور البدِر، وانظر البدْرَ[3].

هذه –باختصار– معاني الحركات الإعرابية عند المؤلّف، فإذا جئنا إلى مناقشة أهمّ ما طرحه؛ وأوّله جمعه لثلاثة أبواب نحوية (المبتدأ، والفاعل، ونائبه) تحت حكم واحد، ومحاولة دمجهم تحت اسم "المسند إليه" تأثراً بالبلاغة، وكأنّه فعْلاً لا فرق بين هذه الأبواب؛ ولكن الواقع «أنّ الفرق بين هذه الأبواب الثّلاثة بحيث لا يمكن إنكاره »[4]؛ «فرق في المعنى وفرق في بعض الأحكام يبرّر معالجة كلّ تركيب منها على انفراد كما فعل النّحاة »[5]، وساق الباحث **عبد الوارث مبروك سعيد**[1] مثالاً على ذلك وهو أنّنا إذا تدبرنا الجملتين –المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول– نجد أنّه من الممكن أن نقول: حُكم على القاتل بالإعدام ، دون أدنى حاجة إلى تقدّم ذكر من أصدر الحكم ، أو حتى مجرّد التفكير فيه؛ لأنّه أُسقط عمدا ، أمّا في الجملة المبنية للمعلوم فنجد أنّ ذكر الفاعل ضرورة ما لم يتقدّم له ذكر في الكلام، ومن ثمّ تكون جملة (حَكم على المجرم بالإعدام) هكذا ابتداء مرفوضة نحوياً، كذلك فإنّ

---

[1] - إحياء النّحو : ص 74-75.
[2] - المصدر نفسه : ص 78.
[3] - ينظر المصدر نفسه : ص 81-88. وينظر الصّفحة 111 من المصدر نفسه؛ حين تكلّم عن إهمال الفتح في جمع المذكّر السّالم وجمع المؤنّث السّالم، وهو أمر سنتطرّق له في الصفحة التالية (306).
[4] - النّحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي : ص 79.
[5] - في إصلاح النّحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد: ص 103.
[1] - ينظر المرجع السابق: ص 103-104.

الفعل في الجملة الأولى لم يتأثّ من حيث الرّفع، وليس الأمر كذلك في المبنية للمعلوم.

أمّا فيما يخص حصره لمعاني النّحو في (الإسناد والإضافة) وتجاهله دور الفتحة، التي تمثّل معنى المفعولية، الذي أثبته علم اللغة الحديث [1]، ولا يُعقل أبداً أن يلجأ العرب إلى الفتحة بكثرة لمجرّد أنّها حركة خفيفة مستحبة، وما ذهب إليه المؤلّف في هذا الشأن مجرّد تخمين لم يوفّق فيه؛ ويتأكّد لنا هذا مع "اسم إنّ" حين اعتبر الأصل فيه الرّفع حتى لا يخالف الأصول التي انطلق منها؛ مؤوّلاً شواهد اللغة الكثيرة وأمثلتها التي ورد فيها اسم إنّ منصوباً بالحمْل على التوهّم ليقع في فلسفة تفوق ما عاب به القدماء، وهو ما ينطبق كذلك على تخريجه للمنادى المضموم في بعض أحواله (مثل: يا محمّدُ، يارجلُ) حين ذهب فيه إلى أنّه قد ضمّ لخوف أن يظنّ أنّه مضاف إلى ياء المتكلّم المنقلبة ألفاً إذا النّصب، وهو ما ردّ عليه الشّيخ **محمد عرفة**[2] بأنّ ما يدفع هذا الظّن أنّ المنادى مرفوع في مثل قولنا : يا أيُّها الرّجل، مع أنّه لا خوف هنا من التباس الإضافة بسبب تعذّر مدّ الصّوت بسبب اتّصال هذا المنادى –وهو "أيّ"– بالهاء؛ وهذا يحول دون توهّم إضافته إلى ياء المتكلّم.

وخلاصة القول في معاني حركات الإعراب التي طرحها المؤلّف، أنّها لم تلقَ ترحيباً من طرف أغلب الدّارسين، وأهمّهم **تمام حسان** (ت2011م)[3]، الذي وصف هذا الفهم للحركات الإعرابية بأنّه فهم قاصر مبهم؛ لأنّه يقصر فهم الإعراب على العلامة الإعرابية وحسب؛ مع أنّها ليست سوى قرينة واحدة من قرائن فهم الإعراب الصّحيح، بل إنّ الإسناد نفسه هو قرينة أخرى من هذه القرائن.

4-إنكار وجود علامات فرعية للإعراب:

يرفض المؤلّف استعمال علامات فرعية للإعراب؛ لأنّه لا حاجة إلى أبواب إضافية تثقل النّحو؛ كأبواب: الأسماء الخمسة، وجمع المذكّر السّالم، وجمع المؤنّث السّالم، والمثنى، وما لا ينصرف؛ ومنه فلا حاجة إلى هذا التّفصيل والتّطويل؛ لأنّه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معرباً بالعلامات الفرعية، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأسماء الأخرى؛ بحيث تكون فيها الضّمة للإسناد والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين[1].

---

[1] - ينظر: مناهج الدّرس النّحوي في العالم في القرن العشرين، عطا موسى : ص 44.
[2] - ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ص 131.
[3] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 185-186.
[1] - ينظر : إحياء النّحو : ص 108-109.

ويدعّم مذهبه بمجموعة من الحجج؛ منها : أنّ كلمات الباب في **الأسماء الخمسة**، والتي هي: أب، أخ، وضعت على حرفين، أوّ لها حرف حلقي، أي أنّه حرف ضعيف في النّطق، ومن عادة العرب أن تستريح في نطق الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدّت في هذه الكلمات حركات الإعراب ومدّتها لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النّطق، وما يدعم هذا أنّ ما يُنوّن من هذه الكلمات، أو يوصل بأل، يُعرب بالحركات من غير لين بعدها، مثل: أَبٌ، الأبُ؛ وذلك لأنّها قد طالت في النّطق بالتّنوين وأل؛ فأغنى ذلك عن مدّ الحركة الأخيرة وإحداث لينها بعدها[1].

والأمر أهون –عنده– مع **جمع المذكّر السّالم** ؛ فالواو بعد الضّمة، والياء بعد الكسرة، علامتا إشباع، و أهمل الفتح فيهما لأنّه ليس بإعراب؛ فلم يجعل له علامة خاصة؛ ويؤكّد على أنّهم عنوا بالدّلالة على الجرّ وأغفلوا النّصب؛ أنّ نظيره –وهو جمع المؤنّث السّالم– رفع بالضّمة، وجرّ بالكسرة، ثمّ أغفل الفتح فيه أيضاً، كم أغفل في جمع المذكّر السّالم [2]، أمّا **باب مالا ينصرف** –فحسب رأيه– هو أنّ الفتحة لم تنب عن الكسرة؛ وإنّما الذي كان؛ أنّ هذا الاسم لمّا حرم التنوين، أشبه –في حالة الكسر– المضاف إلى ياء المتكلّم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، وإلتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشّبهة، حتى إذا أمنوها عادوا إلى إظهارها؛ وذلك إذا بدئت بأل، أو أُتْبعت بالإضافة، أو أعيد تنوينها لسبب ما. ولكن واجه المؤلّف اعتراض في واقع اللغة؛ لم يجد توجيه أو مخرج منه إلاّ رميه بالشّذوذ؛ وهو **باب المثنّى**؛ الذي يرفع بعلامة فرعية وهي الألف وليست من جنس الضّمة أو إشباع لها؟! غير أنّ هذا الشّذوذ –كما يقول– لا «يقدح في أمر تقرّر في سائر العربية، واستقام في كلّ أبوابها»[3].

وإذا أتينا إلى مناقشة اجتهاداته في هذا الباب نجد تخريجاته للعلامات الفرعية في الأسماء الخمسة حاول أن يبرّر لها صوتياً، سرعان ما تأكّد ضعفه أمام نقد الدّارسين؛ الذين رأوا أنّه تجاهل الحقائق الصّوتية التي يثبتها تصريف هذه الأسماء بالتثنية والجمع؛ إذ تثبت الواو حينها (أخوان، إخوة، ذوا، أبوّة...إلخ)، ثمّ لماذا لم يعاملوا كلمة "غد" نفس المعاملة مع أنّها على حرفين أوّلهما من حروف الحلق!؟[1] مع أنّه ادّعى أنّه «ليس في العربية اسم معرب

[1] - ينظر: إحياء النّحو: ص 109-110.
[2] - ينظر : المصدر نفسه : ص 111.
[3] - المصدر نفسه : ص 112.
[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد : ص 110.

بني على حرف أو حرفين أحدهما حلقيّ إلاّ وهذا حكمه»[1].

أمّا بخصوص إغفال الفتح في الجمع السّالم، والذي جعل منه دليل على صدق مذهبه ؛ بأن الفتح ليس بإعراب، فهذا مردودٌ بكلامه في الأسماء السّتة؛ إذ فيها ما يدينه على أنّ الفتحة من علامات الإعراب؛ لأنّ الأسماء السّتة تنصب بالألف الذي نشأ عن إطالة الفتحة، إلاّ أنّه تجاهل الكلام عن هذا –قصداً– لئلاّ يقع في تناقض.

أمّا موضوع الشّبهات في تخريجه لفتحة الممنوع من الصّرف، فقد نصّت كتب النّحو على أنّ ياء المتكلّم «قد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً، وربّما حذفت هذه الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها»[2]، فتبقى الشّبهة قائمة، وبنفس القدر من الاحتمال، حتى بعد التّحول عن الكسرة إلى الفتحة.

5-إعادة النّظر في باب التّوابع:

التّوابع عند النّحاة خمسة؛ هي : النّعت، والتّوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النّسق، ويلحقون بها الإتباع للمجاورة، وهو يختصّ عند النّحاة بالجرّ، ويعدّونه قليلاً أو شاذاً، أمّا عند المؤلّف فالتّوابع هي: النّعت الحقيقي (ويدخل فيه خبر المبتدأ)، والبدل (ويدخل ضمنه: التوكيد، وعطف البيان)، وقد اعتبر الخبر نعتاً؛ لأنّ الخبر –كما يقول– تابع للمبتدأ كما تتبع الصفة الموصوف، وهو بهذا يكون قد خالف النّحاة القدامى والمحدَثين كلّ المخالفة، ويضاف لهذا أنّه دعا إلى إخراج بابين من التّوابع؛ هما:

-**عطف النّسق:** والسّبب –عنده– أنّ الثاني شريك الأوّل؛ وله مثله صفة الاستقلال، فيعرب مثله إن كان مسنداً إليه، أو مضافاً أو غير ذلك؛ وحجته في هذا أنّنا إذا قلنا : جاء زيْدٌ وعمرٌو، وجدتَ أنّ كلا الاسمين متحدَّث عنهما، وليس في أمر عطفهما اتّباعاً؛ وإنّما هو كما قال **سيبويه** (ت180هـ): إشراك أو تشريك[1]، ويرى من جهة أخرى أنّ الأوْلى أن نوجّه العناية إلى معاني حروف العطف؛ لنكشف عن أسرار العربية، ومزاياها في البيان وحسن التّصوير[2].

-**النّعت السّببي**: وهو الذي في مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ

---

[1] - إحياء النّحو : ص 109.
[2] - الصبان: ص 282/2 نقلا عن : في إصلاح النّحو العربي : ص 111.
[1] - ينظر: إحياء النّحو : ص 115-116.
[2] - ينظر المصدر نفسه : ص 117.

أَهۡلُهَا﴾[النساء:75]، وهو يرى أنّه ليس من التّوابع لأنّه لا يرتبط بسابقه ارتباط النّعت الذي بيّنه سابقاً، وكلّ ما عُدّ عند النّحاة نعتاً سببياً فحقّه أن ينفصل عمّا قبله، وألاّ يجري عليه في إعرابه، في مثل : رأيتُ فتىً باكيةٌ عليه أمّه "، فترفع؛ والرّفع هو وجه لكلام؛ من حيث كان البكاء وصفاً للأمّ وحديثاً عنها، أمّا موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب، فذلك ي جيء من باب الإعراب بالمجاورة[1].

كما أدخل المؤلّف في **البدل**، كل من التوكيد، وعطف البيان؛ لأنّه يرى أنّ الفرق بين البدل وعطف البيان ترجع إلى أحكام لفظية، وإلى علل من نظرية العامل، لا أثر لها في المعنى، ودعّم مذهبه برأي **للرضي الاستراباذي** (ت686هـ) في هذا الاتجاه[2]، أمّا الفرق بين البدل والتوكيد فيرى أنّه في مخيلة النّحاة فقط؛ لأنّه أسلوب واحد؛ فما الفرق بين : جاء القوم بعضهم، وجاء القوم كلّهم؟ ! فما التّوكيد إلاّ نوع من البدل؛ يفسّر جزء منه فقط[3].

أمّا المذهب الجديد الذي خالف فيه جمهور النّحاة القدماء والمحدَثين؛ فهو اعتبار **الخبر** نوع من التّوابع؛ بل هو أهمّها –حسب رأيه– لأنّهم إذا أرادوا أن يَدُلّوا على أنّ الكلمة هي عين الأولى، وأنّها صفة مُتحقّقة لها، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث، ويسارع المؤلّف إلى التماس الأدلة لمذهبه؛ منها إشارا ت من كتب التّراث، قاصراً السّبب الذي منع القدامى بعدم القول بالإتباع في الخبر، أنّهم رأوا المبتدأ والخبر لا يتطابقان في بابيْ (كان وإنّ)، وفي هذا ذهب المؤلّف إلى أنّ الخبر هو مجموع كان والخبر، أمّا باب "إنّ" فيذهب –كما أسلفنا– إلى تخطئة النّحاة والعرب، لأنّ اسم إنّ صوابه –حسب رأيه – هو الرّفع[4].

وإذا جئنا إلى مناقشة تخريجات المؤلّف للتّوابع، فنحن معه في كون المعطوف بعطف النّسق شريكا للأول في المعنى، فإذا قلنا : حضر محمد وعلي ؛ فعلي شريك لمحمد في الحضور، ولكن حدَّ النّحاة للتّوابع واضح، فالتّبع عندهم هو م ا شارك ما قبله في الإعراب مطلقا، بغض النّظر عن المعنى ، والأستاذ كان تركيزه على المعنى فقط ، كما أنّ النّحاة القدامى أدركوا صلات القرابة بين التّوابع لذا جمعوها تحت سقف واحد؛ إلاّ أنّ الفروق بين البدل وعطف البيان والتوكيد –من حيث الوظيفة والأحكام– أكبر من أن تزول بمثل هذا

[1] - ينظر : إحياء النّحو : ص 124-125.
[2] - ينظر : المصدر نفسه : ص 123.
[3] - ينظر : المصدر نفسه : ص 124.
[4] - ينظر : المصدر نفسه : ص 126-128.

التّبسيط المخلّ؛ والذي قد ينزلق إلى ضرب من الإجمال أو الإبهام، فيصبح مصدر بلبلة وصعوبة.

أمّا اعتبار الخبر من التّوابع؛ وتخريجه لنصب خبر "كان" على أنّ الخبر هو مجموع "كان والخبر"، فهذا مذهب وتخريج فاق القدماء تعسّفا وتفلسفاً ! لأنّه تجاوز حدود التّيسير والتّجديد إلى مجرّد التّرف الفكري، «ثمّ إنّ النظام اللغوي للعربية وللغات الأخرى لا يقبل مثل هذا الخلط بين فكرة الإتباع التي تعني أن التابع ليس ركناً في الإسناد، وفكرة الخبرية التي تعني أنّه عمدة، وإذا اعتبرنا الخبر تابعا ، فهل يعني ذلك أنّ الجملة تصبح خالية من خبر»؟![1].

6-طرح قاعدة جديدة في التّنوين:

اختلفت الأقوال في سبب دخول التّنوين آخر الأسماء؛ فمنهم من رأى أنّه للتّمييز بين الاسم والفعل، ومنهم من رأى أنّه للتّمييز بين الأسماء المصروفة وبين الممنوعة، وآخرون رأوا أنّه يستخدم طلباً للخفة، وما يهمنا منه هنا أنّ التّنوين من علامات الأسماء، والعلم من الأسماء لذا يلحقه التنوين ، أمّا الأستاذ **إبراهيم مصطفى** فيرى أنّ «الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كلّ علم ألاّ تنونه، وإنّما يجوز أن تلحقه التنّوين إذا كان فيه معنى من التنّكير وأردت الإشارة إليه»[2]، ولمّا قرّر هذا أراد أن يطبق حكمه هذا على باب الممنوع من الصّرف؛ وفي رأيه أنّ العلم الأعجمي والمركب المزجي وما كان على وزن الفعل وما كان مَعْدولاً إنّما مُنعت من الصّرف؛ لأنّها مأخوذة عن أصل لا تنوين فيه [3]، أمّا العلم المؤنث فالعلمية، وليس التأنيث، هي في رأيه سبب المنع ، كذلك فإنّ صيغة منتهى الجموع ونحو "أُخَر" و"جُمَع"...إلخ؛ إنّما مُنعت التنوين لوجود شيء من التّعريف أو نيته في كلّ منها، وفيما عدا هذه الأنواع لم يجد بدًّا من التّسليم بأنّ منع الصّرف فيها لعلل أخرى؛ لا صلة لها بالتّعريف؛ نحو ما فيه ألف التأنيث بنوعيها أو زيادة الألف والنّون[1].

هذه باختصار القاعدة الجديدة التي خرّج بها – صاحب إحياء النّحو– ظاهرة التّنوين؛ وإذا جئنا إلى مناقشة ما طرحه، فإنّنا نتماشى والرّأي الغالب؛ بأنّ ما طرحه **إبراهيم مصطفى** هنا، ماهو إلاّ تخريجات فيها كثير من التّكلّف؛ لضعف قاعته «ولا أدلّ على هذا الضّعف

---

[1] - ينظر: في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 107-108.
[2] - إحياء النّحو: ص 179، وينظر : ص 185.
[3] - ينظر: المصدر نفسه : ص 181-183.
[1] - ينظر المصدر نفسه : ص 187-189.

من أنّه بعد أن كان يشترط إرادة التّعيين الكامل في العلم حتى يمنع الصّرف، تنازل حتى قال بأنّ وجود نية التّعريف أو شيء منه يكفي لمنع الصّرف »[1]، يضاف إلى هذا أنّ استقراء الشّواهد النّحوية يثبتُ أنّ هناك كثيراً منها ورد ت فيها أعلام منونة، دون أن تتضمّن معنى من معاني التّنكير.

وما يمكن أن نقوله عن محاولة **إبراهيم مصطفى** ككل؛ هي أنّ محاولته لم تكن تجديدية؛ بل كانت عملية إحياء لنّحو قديم وكسوته بحلة عصرية؛ لأنّ المؤلّف اعتمد على التّراث لنقد التراث؛ فكان أغلب ما طرحه آرا ء مسبوق إليها، أو آراء خاصة به سرعان ما انكشف ضعفها أمام نقد الدّارسين، فمحاولة التّجديد إنّما تكون بالرّأي الجديد، الذي يحاول أن يعالج اختلالات منهج القدماء؛ لا أن يستبدل تخريج مكان تخريج آخر، ليزيد في عدد مسائل الخلاف النّحوي، وما يحسب لهذا الكتاب – ومؤلّفه– أنّه تضمّن محاولة اتّسمت بالجرأة في معالجة صعوبات تعلّم النّحو العربي، وشجّعت وفتحت المجال للباحثين بأن يدلوا بدولهم في موضوع تجديد النّحو العربي.

[1] - في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد : ص 109.

المبحث الثّالث

محاولة تمام حسان التّجديدية

تمام حسان (ت2011م) من أبرز اللسانيين والنّحويين المحدَثين، ويَعتبره عدَدٌ من الدّارسين الممثّل الرّئيس للسانيات الوصفية في الدّراسات العربية؛ فهو أوّل باحثٍ عربيٍّ تبنّى المنهج الوصفي صراحة، وسعى إلى التّعريف به، وبيان الأصول والمبادئ التي قام عليها، وقد تشبّع بمبادئه ومقولاته، ومارسه من خلال وصفه لله جتين: لهجة الكرنك بمديرية قنا، التي درسها في رسالته التي حصل فيها على الماجستير من جامعة لندن، ولهجة عدن في جنوب بلاد العرب، وقد حصل بدراستها على الدّكتوراه من الجامعة نفسها [1]، فضلاً عن أنّه الباحث العربي الوحيد الذي قدّم أوفى قراءة للتّراث النّحوي العربي م ن خلال مشروعه الطّموح؛ والذي تمثّل في عدّة مؤلّفات؛ اثنان منها عمد فيهما إلى تقديم الأصول النّظرية للسانيات الوصفية؛ وهما : (مناهج البحث في اللغة) 1955م)، و (اللغة بين المعيارية والوصفية) 1958م، واثنان خصّصهما لدراسة التراث وتقييمه؛ وهما : كتاب (الأصول) 1971م، وكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) 1973م[2] .

أ-الدّعوة إلى منهج علمي لدراسة العربية الفصحى:

أوّل ما بدأ به **تمام حسان** محاولته هو البحث عن المنهج العلمي المناسب لدراسة العربية؛ فقد افتتح أوّل كتاب له [3] بمقدّمة حملت عنوان (الحاجة إلى منهج للغة)، وبيّن فيه المنهج العلمي الصّحيح لدراسة العربية الفصحى، ودعا إلى منهج لغوي جديد؛ مُستَمَد من الوصفية الغربية؛ ليوجد به «أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية، تجري بعد سيبويه وعبد القاهر»[1]، على حدّ قوله، وهذه المحاولة الجريئة سمّاها "نظرية تضافر القرائن"، وسنحاول من خلال ما كتب أن نتلمس أهمّ ملامح المنهج الذي دعا إليه؛ والتي نجملها في النقاط التالية:

---

[1] - ينظر: مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان : ص 05.

[2] - وهذا لا يعني أنّ تقييم التّراث غائب عن كتابيه الأوّلين؛ بل إنّ تقييمه للتراث كان حاضراً في كتابه الأوّل، وهو الذي قدّمه مدخلاً لهذا العلم. ينظر: المنوال النّحوي العربي، عز الدين المجذوب: 37، ومناهج البحث في اللغة : ص 12-14.

[3] - وهو كتاب "مناهج البحث في اللغة"، ينظر الصفحة 01 منه.

[1] - اللغة العربية معناها ومبناها، تمم حسان، دار الثقافة/المغرب1994م: ص 10.

01-أوّل ما يرى هو أن نبدأ العمل بتخليص الدّراسات اللغوية العربية من منهج القدماء؛ لأنّه أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، و بعضها من الميتافيزيقا والأساطير، وبعضها الآخر من الدّين وغيره، ويرى أنّ المنطق أثّر في النّحو العربي من جانبين اثنين؛ أوّلهما جانب المقولات وتطبيقها في التّفكير النّحوي العام، وثانيها الأقيسة والتّعليلات في المسائل النّحوية الخاصة ؛ مع ما يُساير ذلك من محاكاة ا لتّقسيمات اللغوية التي جاء بها **أرسطو** في دراساته، وعلى الرّغم ممّا بذُل -قديما وحديثا- من محاولات هدفت إلى تجديد البحث النّحوي، إلاّ أنّها قامت -دائماً- على الذّكاء والاجتهاد الشّخصيين؛ ولم تقم على فلسفة لها عمقها في فهم اللغة [1]، كما فشل هؤلاء في تشخيص داء ا لنّحو العربي حين انصرفوا إلى الأعراض وتكلموا في الجزئيات عوض صلب المنهج[2].

02-كما أنّ الحاجة أصبحت ملحّة في أيامنا هذه إلى بناء الدّراسات اللغوية على منهج له فلسفته وتجاربه؛ يُضي الرّوح العلمية، وهذا المنهج على الرّغم من أنّ هيكله غربي فسيتمّ تطبيقه على اللغة العربية الفصحى أوّلاً وقبل كلّ شيء؛ وحين يقتضي المقام يتم الاستعانة ببعض اللهجات [3]؛ وقد تبنى **تمام** -كأغلب المحدَثين العرب- منهج اللسانيات الوصفية؛ الذي عدّه الأكثر موضوع ية، والأقرب إلى الدّقة والعلمية ؛ يقول: «المعروف في كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يُعنى أوّلاً وآخراً بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتمّ هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتّخمين»[4].

03-إذا كانت البنيوية الوصفية الغربية؛ قد تفرعت لاتجاهات لسانية عدة؛ تبعاً لما تأثّرت به، من مذاهب نفسية سلوكية (كما هو الحال مع بنيوية **بلومفيلد**) وأخرى فلسفية اجتماعية (كما هو الحال مع وصفية **دي سوسير**)؛ يرى **تمام حسان** أنّه في كلا الحالتين تستعير اللغة طريقتها من منهج غريب عن ها مع التّضحية باستقلالها في المنهج، فاللغة مجموعة من النُّظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات، من الممكن أن تستقل بمنهجها عن مناهج العلوم الأخرى؛ ويأخذ منهجها - في اعتباره- **الشّكل** و**الوظيفة** باعتبارهما أساسين من أسس بنائه، يُطبّقان في كلّ فرع من فروع الدّراسات اللغوية، التي ما

---

[1] - ينظر: مناهج البحث في اللغة : ص 05، 17-19 .
[2] - اللغة بين المعيارية والوصفية : ص 11.
[3] - ينظر: مناهج البحث في اللغة: ص 05، واللغة العربية معناها ومبناها: ص 07 و09.
[4] - اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 50، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 10 و13-14.

هي إلاّ مجموعة متناسقة متلاحمة من المناهج الفرعية لتناول الأحداث اللغوية منطوقة أو مكتوبة[1].

04-يقصد **تمام حسان** بالشّكل والوظيفة؛ هو أنّ النّحو هو دراسة العلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات؛ فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب؛ تتضح العلاقات بينها، وكلّ باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به، فحين نقول إنّ المعنى الوظيفي "لضَرَبَ" أنّها فعل ماض؛ نقصد أنّها تقوم في السّياق بدور الفعل الماضي، وتؤدّي وظيفته النّحوية الخاصة به؛ وحين قال النّحاة قديماً "إنّ الإعراب فرع المعنى " كانوا في منتهى الصّواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التّطبيق؛ لأنّهم طبّقوا كلمة "المعنى" تطبيقاً مُعيباً حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، والدّلالي حيناً آخر، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي؛ والحقّ أنّ الصّلة وثيقة جداً بين الإ عراب وبين المعنى الوظيفي؛ فيكفي أن تَعْلَمَ وظيفة الكلمة في السّ ياق لتدّعي أنّك أعربتها إعراباً صحيحاً، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضْعها؛ لا من دلالتها على مفهومها اللغوي؛ ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها؛ ولكنّها مصوغة على شروط اللغة العر بية، ومرصوفة على غرار تراكيبها؛ من مثل قولنا : (حنكف المستعصّ بسقاحته في الكمض فعنّذ التّران تعنيذا خسيلا فلمّا استقفّ التران وتحنكف شقله المستعصّ بحشله...إلخ)[2].

وقد بنى **تمام حسان** أهمّ كتاب له؛ وهو (اللغة العربية معناها ومبناها)، على فكرة أنّ الدّراسات العربية القديمة كانت معنية بالمبنى أكثر من عنايتها بالمعنى؛ الذي جاءت دراسته لاحقا مع **الجرجاني** (ت471هـ) الذي نقدهم لإهمالهم المعنى، واعتبر مدار الأمر كلّه توخّي معاني النّحو؛ لذلك يجعل **تمام حسّان** مشروعه في هذا الكتاب امتداداً لمشروع **عبد القاهر**؛ وقد أقام نظريته فيه على مفهوم المعنى، الذي قسّمه على ثلاثة معان فرعية؛ أحدها المعنى الوظيفي؛ وهو وظيفة الجزء التّحليلي في النظام، والثّاني المعنى المعجمي للكلمة، والثّالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام [1]؛ ولهذا كلّه اهتمّ بالمعنى، وجعله الموضوع الأساس لكتابه هذا؛ ذلك أنّ كلّ دراسة لسانية -في رأيه- «لابدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التّعبير المختلفة؛ فالارتباط بين الشّكل والوظيفة، هو

[1] - ينظر : مناهج البحث في اللغة : ص 29.
[2] - ينظر: المصدر نفسه : ص 192-193، وكذلك: اللغة العربية معناها ومبناها : ص 182-183.
[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ص 28-29.

اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النّوع من النّظر إلى المشكلة يمتدّ من الأصوات إلى الصّرف إلى النّحو إلى المعجم إلى الدلالة»[1].

05-يرتبط المنهج الوصفي بجملة من الإجراءات المنهجية؛ مثل : الاستقراء، والملاحظة، والتقسيم، والتجريد ؛ وهي إجراءات عدّها **تمام حسان** أُسُساً يقوم عليها كلّ نشاط علمي أيّاً كان نوعه[2]؛ والاستقراء -في النّشاط اللساني- هو المرّيل الأوّل[3] للملاحظة، ويستلزم جمع المادة المزمع دراستها واستقراؤها في ظروف معيّنة [4]، والاستقراء نوعان : تام (ويعني العد والإحصاء)، وناقص : وهو عند **تمام** «إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، والاكتفاء بالقليل من الكثير »[5]، ويعتقد **تمام** أنّ هذا الاستقراء حلّ محل القياس في البحث العلمي منذ قرون[6].

والخطوة الثّنية من خطوات البحث الوصفي هي (التّقسيم أو التّصنيف)؛ وتتمّ -كما يرى **تمام**- بتسمية الأقسام بأسماء معيّنة؛ يطلق عليها "الاصطلاحات الفنية"، ولا شكّ أنّ عملية التّقسيم لا تقلّ أهمية ولا خطراً عن عملية الملاحظة، وهي تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات؛ فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف . كما يرتبط بهذا الإجراء مفهوم آخر هو "التجريد" وهو عملية وضع الاصطلاحات التي تدلّ على الأقسام [7]؛ فالتّقسيم والتّجريد أساسان من أسس البحث الوصفي؛ يعملان على تنظيم عملية الوصف؛ بحيث لا يقع الباحث الوصفي في فوضى المفردات المبعثرة[8].

وبعد كلّ هذه الإجراءات يأتي دور "التّقعيد"؛ وهو أن ينظر الباحث في أنواع التّشابه المطرد بين المفردات التي تمّ استقراؤها؛ ويصفها بعبارة مختصرة نحو قوله: حين يقع الاسم مسنداً إليه يكون مرفوعاً، ولا يتحول عن هذا الرفع إلاّ في حالات خاصة، بدون أ ن يحكم على ما خالفه باللحن؛ بل اللغوي الوصفي يلاحظ هذه الحالة الجديدة، ويعرضها على معلوماته السّابقة، فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن المخالفة س ـبباً في اتهام

---

[1] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 09.
[2] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 149، ومناهج البحث في اللغة: ص 201-202.
[3] - ذلك أنّه يرفض رفضاً تاماً كلّ استخدام للقياس في الدّراسات اللغوية؛ واعتبر"عملية الصّوغ القياسي عملية معيارية إلى أقصى حدّ". ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 43-47، و154.
[4] - ينظر: المصدر نفسه: ص 152-158.
[5] - الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ص13.
[6] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 154.
[7] - ينظر: المصدر نفسه: ص 154.
[8] - ينظر: مناهج البحث في اللغة: ص 202.

أصالة هذا النّص؛ كما فعل **ابن أبي اسحق** لبعض أبيات **الفرزدق**، حين كان النّحاة ميّالون إلى الصبغة المعيارية في بحوثهم وتقعيدهم[1].

هذه باختصار أهمّ ملامح منهج البحث اللغوي السّليم، الذي دعا إليه **تمام حسان**، وبرز في مؤلّفاته، واسِماً إيّاه بصفة "العلمية"، ومنتقداً في نفس الوقت منهج القدماء بصفة عامة؛ لأنّ منهجهم قام على أمور ليست من العلم في شيء؛ كالتعليل، والعامل، والتقدير، والخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرّد ...إلخ؛ وقد ردّ **الفاسي الفهري** هذه الادّعاءات؛ معتبراً إيّاها محض ادعاء للعلمية والمنهجية؛ بدون أدلة؛ نتيجة للتّصوّر الخاطئ للعلم، ولفرضياته، ولتطبيق نظرياته؛ كما أنّ **تمام حسّان** وأمثاله، لا يدلوننا على مرجع نسترشد به في موضوع ادّعائهم؛ يقول **الفاسي الفهري**: «نحن لا نعرف هذا؛ بل نعرف عكسه، ونعرف أنّ النّظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال؛ بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف، فأين هذا "العلم" المعروف كما يعرفه تمام؟»[2]، وإذا كان للنّحاة القدامى دوافع وغايات دينية ألزمتهم بمنهج معيّن، فإنّ هذا لا يُنافي المنهج العلمي؛ لأنّ العلم لا يتحدّد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه؛ انتفاعية أم غير انتفاعية؛ بل بمقياسين اثنين وهما : المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى، فكلّما دقّت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظّواهر والأحداث كانت أحرى بأن توصف بأنّها علمية[3].

ويضاف إلى هذا أنّ هناك خطأ منهجياً وقع في **تمام حسان**؛ عن وعيٍ منه وقصد؛ ألاّ وهو مخالفة أهمّ مبدأ من مبادئ المنهج الوصفي الذي دعاً إليه وبشّرَ به؛ يقول : «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءاً جديداً كاشفاً على التّراث اللغوي العربي كلّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وهذا التّطبيق الجديد للنّظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبَر –حتى مع التّحلي بما ينبغي لي من التّواضع– أجرأ محاولة شاملة...»[1]، فهو لم يقم بوصف اللغة الفصحى أو المستعملة في هذا العصر أو في أيّ عصرٍ من عصور العربية أو إحدى لهجاتها؛ وإنّما هو من قبيل إعادة النّظر فيما جاء في كتب النّحو العربي من وصفٍ للفصحى، ونتيجة لهذا وُسمت محاولته التّجديدية بالتناقض وضعف الأصالة

[1] - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص 157-158.
[2] - اللسانيات واللغة العربية : ص 58/1.
[3] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح: ص 214/1.
[1] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 10.

والتّقليد لأسباب التالية[1]:

-مناقضة المنهج الوصفي الذي اتّكأ عليه؛ والذي ليس من مهامه الأساسية إع ادة النّظر في نماذج تحليلية أخرى، وإنّما يقوم على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة فعلاً.

-أنّ عمله يفتقر للأصالة التي شهدها النّحو العربي مع **سيبويه** (ت180هـ) و**الجرجاني** (ت471هـ)، فقد أقام الأوّل عمله على أصول نظرية تمثّلت في النّموذج البصري، أمّا الثّاني فلنطلق من نظرية أسلوبية هي نظرية النّظم، وكلاهما انطق في عمله من مستوى استعمالي معيّن؛ **سيبويه** من كلام العرب، و **الجرجاني** من القرآن الكريم، أمّا **تمام** فينطلق من كتب النّحو والصّرف التّقليدية، وهو ما يجعلنا نقول أنّ محاولته ليست نموذجاً جديداً يقف أمام النّموذج البصري؛ وإنّما هي في الحقيقة دراسة نقدية مع إعادة ترتيب وفق المنهج الوصفي.

ب- طرحـه لنظرية تضافر القرائن:

تناول **تمام حسان** موضوع (القرائن النّحوية)، وخصّص لها فصلاً [2] من بين ثمانية فصول في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، ولم يُطلق على ما طرحه مصطلح النّظرية، بل إنّ الدّارسين المحدَثين اختلفوا واضطربوا في تحديد العنوان المناسب الذي يتلاءم مع مصطلح القرائن لدى **تمام**؛ فنجد عندهم (نظرية التعليق) و(نظرية القرائن النّحوية) و(نظرية تضافر القرائن) و(منهج القرائن النّحوية) و(فكرة القرائن) و(فكرة تضافر القرائن) و(مدرسة تضافر القرائن)[3].

ولقد جاءت فكرة القرائن **لتمام حسان** من خلال اطّلاعه وتدقيقه النّظر في التّراث النّحوي العربي، الذي وجد فيه ما لا حاجة للنّحو به؛ نحو نظرية العامل التي عدّها خرافة، ثمّ تلمّس في التّراث ما يمكن الاهتداء به، ليجد في فكرة "النّظم" عند **الجرجاني** (ت471هـ) وما يحيط بها من تفسيرات مُعيناً على فهم نظامنا النّحوي أحسن فهم، ففكرة القرائن لم تكن من اختلاقه؛ بل كانت نتيجة قراءة واعية للتراث حيث «التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في

[1] - ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل: ص 220، 221، 240.

[2] - وهو الفصل الخامس المعنون بـ(النّظام النّحوي)، ينظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها: ص177.

[3] - ينظر: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، خالد بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد:04، ع02/2007م: ص302-303، وتمام حسان رائداً لغوياً، عبد الرّحمن العارف، عالم الكتب/القاهرة، ط1/1423هـ، 2002م: ص18، واللغة العربية معناها ومبناها: ص207، 232، 233، 240.

رفق فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع الخيط الدّقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه من جديد، فكانت نظرية القرائن النّحوية»[1].

ويُقصد بالقرائن، مدى ارتباط الكلمات بعضها ببعض ؛ سواء أكان ذلك داخل الجملة أم كان داخل السّياق، ويُرشح هذا المعنى أو ذاك وجود قرينة دالّة على المعنى المقصود لفظية كانت أو معنوية ، وبيّنَ النّحويون ذلك عند حديثهم عن الإسناد، أو التلازم، أو التعدية، أو عند حديثهم عن الأبواب النّحوية؛ ولذا نجد حديثهم عن القرائن متناثراً في أبواب متعدّدة، فما تكاد تجد باباً إلا للقرينة ذكرٌ فيه سواء باللفظ صراحة أو بما يدل عليه ؛ ومن الأوائل الذين أشاروا لهذا المصطلح نجد **ابن جني**[2] (ت392هـ) الذي ذكر مصطلح (الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية)، كما أنّ **ابن يعيش** (ت643هـ) ذكر مصطلحيْ القرائن اللفظية والقرائن الحالية؛ بكلّ صراحة وذلك في حديثه عن حذف المبتدأ والخبر[3]، ومثله **الرضي الاستراباذي** (ت686هـ) الذي تحدّث عن القرائن اللفظية والم عنوية، ووقف عند قرينة الإعراب وبيّن وظيفتها في التّمييز بين الفاعل والمفعول به[4]، فقدّم بذلك أساساً لفكرة القرائن النّحوية، حين بيّن أنّ الإعراب في بعض حالاته لا يكون فاصلاً بين المعاني، وهنا نلجأ إلى طرائق أخرى لتحقيق ذلك، كما ورد هذا المصطلحُ صراحةً عند عند **ابن هشام** (ت761هـ) في عدد من كتبه[5]، و**السُّيوطي** (ت911هـ) في كتابه (همع الهوامع)[6]، وكلّ ما أورَدَتْهُ هذه المصادر التي ذكرناها كنّا قد تكلّمنا عنه بالتّفصيل في فصل سابق[1]، فلا داعٍ لتكرار الأمر.

وخلاصته أنّ النّحاة القدماء عرفوا القرائن وأشاروا إليها، وبيّ نوا دورها في جذب خيوط المعنى، غير أنّهم لم يجعلوها «أساساً للتّناول النّحوي؛ بل يعتمدون عليها في مواضع محدّدة، وبفهم يقرب أو يبتعد عن الفهم الذي تكاملت به عند أستاذنا الدّكتور تمام حسان»[2].

أمّا أكبر أثر تراثي استمدّ منه **تمام حسان** نظريته فهو كتاب **(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني** (471هـ) وما طرحه فيه من أفكار شكّلت نظرية النّظم لديه، وقد عدّها

---

[1] - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمّد حماسة عبد اللطيف: ص283.
[2] - ينظر: الخصائص: ص 163/2، 100/3-103.
[3] - ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، تح: إميل يعقوب: ص 239/1.
[4] - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ص 166/1.
[5] - منها: مغني اللبيب ، تح: الخطيب: ص446/3، 324/6، وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد: ص187. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: إميل يعقوب: ص286/1.
[6] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين: ص 10/2 و98/3.
[1] - ينظر الصفحة: 127، 128 (الفصل الثاني).
[2] - العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: ص 383.

تمام «أذكى محاولة لتفسير العلاقات السّياقية في تاريخ التّراث العربي إلى الآن »[1]، ونظرية النّظم تقوم على أنّ الكلمات لمّا تكون خارجة عن السّياق فإنّها لا تؤدّي مع نى تاماً؛ وإنّما تحتاج إلى أمر مهم حتى تجعل المتكلّم يوصل ما يقصده، وقد تمثّل هذا الأمر في عملية النّظم التي بيّنها **الجرجاني** في قوله: «معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعليق الكَلِم بعضاً ببعض، وجَعْل بعضها بسبب من بعض »[2]، وهو بهذا يؤكّد على أثر العلاقات السّياقية في التّركيب وفي المعنى أيضاً، وقد استخدم **الجرجاني** أربع مصطلحات لبيان فكرة النّظم؛ وهي : **النّظم،** والبناء، والترتيب، و **التّعليق،** وقد حاول **تمام حسان** بيان مقصود **الجرجاني** من كلّ مصطلح[3]، وما يعنينا في موضوعنا هو المصطلحين الأوّل والرّابع؛ فالأوّل –وهو **النّظم**– فقد شرحه **تمام** بأنّه تصوّر العلاقات النّحوية بين الأبواب؛ كتصوّر علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصوّر علاقة التّعدية بين الفعل والمفعول به، وتصوّر علاقة السّببية بين الفعل والمفعول لأجله، وهلم جرا، أمّا الثّاني –وهو **التّعليق**– فهو في زعمه «إنشاء العلاقات بين المعاني النّحوية بواسطة ما يُسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»[4].

ومنه يتبيّن لنا أنّ العلاقة التي تربط نظرية النّظم بمفهوم القرائن تتمثّل في أنّ هذه الأخيرة تُشير إلى العلاقات النّاشئة من تركيب المفردات بعضها ببعض، ونظرية النّظم لم تخرج ع ن هذا المعنى؛ فهي تقوم على ربط الكلم مع بعضها بعض، انطلاقاً من المعنى الذي يقصده المتكلّم، وقد أدرك **تمام** مدى علاقة الأفكار التي بينها **الجرجاني** في نظرية النّظم بنظريته في القرائن النّحوية، فراح يُشيد بها ويسهب في شرحها [1]، وحاول أن يربط بين التعليق عند **الجرجاني** بدور القرائن عنده؛ فقال : إنّ «التّعليق يُحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق ويفسّر العلاقات بينها»[2]، وقال: «وفائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التّعليق النّحوي أنّه ينفي عن النّحو العربي كلّ تفسير ظنّي أو منطقي»[3]، وقال: «"فكرة القرائن" توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النّحوي، معنويها ولفظيها»[4].

---

[1] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 186.
[2] - دلائل الإعجاز ، دار المدني/جدة، ط3/1992م : ص04.
[3] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 186-188.
[4] - المصدر نفسه: ص 188.
[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 18، 186.
[2] - المصدر نفسه: ص 189.
[3] - المصدر نفسه: ص 232.
[4] - المصدر نفسه: ص 232، وينظر: ص 189 .

فخلاصة النّحو –عند **تمام**– تكمن في كلمتان هما (قرينة وتعليق)؛ ولذا كان أهمّ ما في نظريته هو القسم الذي عقده لقرائن التّعليق، وقسّمه إلى قرائن معنوية (درس فيها جميع الوظائف النّحوية)، وقرائن لفظية (درس فيها جميع العلامات النّحوية)، وكان **تمام** قد قسّم القرائن[1] إلى ثلاثة رئيسية هي (القرائن المادية– القرائن العقلية– قرائن التّعليق) وما يعنينا في موضوعنا هو القسم الثالث الذي قسّمه بدوره إلى قسمين هما (قرائن مقالية– قرائن حالية).

وأهمّ القرائن هي (القرائن المقالية) نظراً لأنواعها المتعدّدة، وللدّور الكبير الذي تلعبه في تحديد المعنى الوظيفي للتّركيب، وهي –كما سبقت الإشارة– نوعان[2]:

قرائن معنوية: والتي من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التّركيب النّحوي، ويضمّ هذا النّوع قرائن ا لإسناد والتّخصيص والنسبة والتبعية (وتحت كلّ نوع من هذه الأنواع فروع)، والإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر، أو الفعل وفاعله أو نائب فاعله...إلخ.

قرائن لفظية: وهي في جملتها مستمدّة من مبانٍ صوتية وصرفية؛ «إذ أنّ النّحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيراً شكلياً عنها إلاّ فيما يقدّمه الصّرف لها من المباني والقرائن اللّفظية»[3]، والصّرف بدوره يعتمد على ما يقدّمه له النّظام الصّوتي للغة من وحدات؛ ويضمّ هذا النّوع: العلامة الإعرابية، والرّتبة، والصّيغة، والمطابقة، والرّبط، والتضام، والأداة، والنّغمة.

والمؤلّف يرى أنّ للقرائن المقالية –بنوعيها– دورٌ في تحدي المعنى الوظيفي للتّركيب؛ فهو يرى أنّ المسئول عن توضيح عملية التّعليق وتحديد المعنى الوظيفي للتّركيب ليس قرينة بذاتها وإنّما مجموعة من القرائن تتحدّد بحسب طبيعة كلّ تركيب وتكوينه، وتتضافر معاً في أداء هذه الوظيفة؛ وهنا يظهر الفرق بين تصوّر المؤلّف لعملية التّعليق، وتصوّر النّحاة لها؛ فهُم قد اعتبروا العلامة –أو القرينة– الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى الوظيفي لمكونات التّركيب، ومن ثمّ ركّزوا جهودهم في تتبّع "العوامل" التي أسندوا إليها تحديد هذه القرينة[1].

ويوضّح المؤلّف فكرة تضافر القرائن أكثر، فيذكر أنّ الكشف عن العلاقات السّياقية (أو التّعليق كما يسمّيه **عبد القاهر**) هو الغاية من الإعراب؛ فإذا طُلب إلينا مثلاً أن نعرب (زيد) في مثل (ضرب زيد عمراً) نظرنا في (زيد) فنلاحظ ما يأتي:

---

[1] - ينظر المخطط الذي وضعه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) صفحة 190.

[2] - ينظر في ذلك: المصدر نفسه: 190-240، وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث سعيد: ص181.

[3] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 135.

[1] - ينظر المصدر نفسه : ص 206-207.

-أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

-أنّه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

-أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)

-أنّ تأخّره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)

-أنّ الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)

-أنّ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

وبسبب كلّ هذه القرائن نصل إلى أنّ (زيد) هو الفاعل، ووهكذا الأمر مع بقية الكلمات، وهناك أمر مهم يستتبع القول بالقرائن واختيارها بديلاً للقول بالعوامل؛ أنّنا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون قولنا مرفوع بكذا، بل يمكننا كذلك -إذا أردنا- أن نقول مثلاً: "مرفوع على الفاعلية" و"منصوب على المفعولية" وهلمّ جرا[1].

كما يترتب على القول بـ"تضافر القرائن" من أنّ بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللّبس، باعتبار أنّ أمن اللبس -في أيّ لغة- غاية لا يمكن التّفريط فيها؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، فالقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير ممّا عدّه النّحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه، أو عدّوه شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو خطأ، وهذا نتيجة وقوعهم ضحايا لاهتمامهم الشّديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النّصوص العربية تُهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحياناً فتضحي بها لأنّ المعنى واضح بدونها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية؛ ومن أمثلة ذلك : قول العرب: خرق الثّوبُ المسمار، وهذا جحر ضبٍ خربٍ، وما رأيته مذ يومان، وقولــه تعالى : ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾[طه:63] ... إلخ[1].

يضاف إلى هذا، أنّ الاعتماد على القرائن في فهم التّعليق النّحوي، ينفي عن النّحو العربي كلّ تفسير ظنّي أو منطقي لظواهر السياق، وكلّ جدل من نوع ما لجّ به النّحاة حول

[1] - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ص 233.

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 233-235، 240. وكذلك مقال : القرائن النّحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، تمام حسان، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، المملكة المغربية/الرباط، المجلد11/ج1/1979م: ص53. ومناهج الدرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين (رسالة دكتوراه) محمد عطا : ص 320.

أصالة بعض الكلمات في العمل، وحول قوّة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله، ممّا ازدحمت به كتب النّحو دون طائل من ورائه[1].

وأهمّ وأخطر عمل تقدّمه لنا نظرية تضافر القرائن –حسب المؤلّف– هو القضاء على خرافة العمل النّحوي؛ يقول : «وفي رأي –كما في رأي **عبد القاهر** على أقوى احتمال– أنّ التّعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأنّ فهم التّعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية؛ لأنّ التّعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التّحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفية النّحوية »[2]؛ فقد اتجه النّحاة إلى القول بالعامل النّحوي لإيضاح قرينة لفظية واحدة فقط؛ هي العلامة الإعرابية؛ فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النّحوية؛ لأمور منها[3]:

–أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الكلمات.

–أنّ الحركة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

وهو يرى أنّ الاتّكال على العلامة الإعرابية – باعتبارها كبرى الدّوال على المعنى– ثمّ إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النّحاة إلى أن يبنوا نح وهم كلّه عليها، عملٌ يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص، ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أن أطلقوا على تحليل النّص تحليلاً نحوياً اسم "الإعراب"، و إذا كان العامل النّحوي قاصراً عن تفسير الظّواهر النّحوية، والعلاقات السّياقية جميعها، فإنّ "فكرة القرائن" توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النّحوي (معنويها ولفظيها) ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام.

هذا باختصار ما طرحه **تمام حسان** في نظرية أو فكرة تضافر القرائن، وقد تضمّنت أفكار مُبتكرة وجريئة ، جعلت الدّارسين يحجمون –لفترة من الزّمن– عن نقدها وتلمس نقاط

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 232-233.
[2] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 189.
[3] - ينظر المصدر نفسه : ص 231-232.

ضعفها، هذا رغم أنّ المؤلف قد دعا الدّارسين في مقدمة كتابه [1] أن يتناولوا نظريته بالنّقد البنّاء، إلاّ أنّ الإحجام لم يدم طويلاً؛ فبعد ما يقارب عقد من الزّمن بدأت تظهر دراسات تشيد بها وأخرى تقدح في ها، وهذا كلّه وإن دلّ فإنّما يدل على قيمة وقوّة تماسك نظرية المؤلّف؛ التي تعتبر بحق –كما ذكَرَ صاحبُها[2]– أخطر وأجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد **سيبويه وعبد القاهر**.

وأوّل دراسة نقدية لنظرية **تمام** كانت بحث **لمحمد صلاح الدّين الشريف**[3] الذي ذهب فيه إلى أنّ **تمام** حذا حذو أصحاب المدرسة اللغوية الغربية التي ترى في السّياق الاجتماعي (Context of Situqtion) عنصراً مهماً مُكملاً للدّلالة، وهذا التأثّر جاء من خلال **فيرث** (Firth) أستاذ **تمام**، الذي كان يجعل المعنى غاية الدّراسة اللغوية، ويذهب **الشريف** إلى أكثر من ذلك؛ حين يرى أنّ كلمة (التّعليق) عند **تمام**، ماهي إلاّ تعريباً لمفهوم ألسني حديث؛ وهو مفهوم العلاقات السّياقية؛ الذي كان صلب الدّراسة النّحوية خاصةً في المدرسة البنيوية، ودليل **الشّريف** هو قول **تمام** «وإنّما ينبغي لنا أن نتصدّى للتّعليق النّحوي بالتّفصيل تحت عنوانين أحدهما العلاقات السّياقية أو ما يسمّيه الغربيون (Syntagmatic relation) والثّاني هو القرائن اللفظية »[4]، ويرى **الشريف:** أنّه لولا هذه المقولة لما أدركنا أنّ قرائن التّعليق تعريب لمفهوم العلاقات السّياقية [1]، يضاف إلى هذا أنّ المؤلّف يتّجه اتّجاهاً بلاغياً يركّز على المخاطَب، ولا يهمّه أبداً أن يعرف طرق المُتكلِّم في وضع رموز البلاغ؛ وكأنّه لا يكترث بدراسة المقدرة اللغوية عند المدرسة التّحويلية، وهذا نتيجة قيام فكره على مبادئ مدرسة اجتماعية سلك أصحابها مسلك الوظائفية[2].

ورغم أنّ المؤلّف استطاع أن ينظّم التّراث النّحوي تنظيماً جديداً، أهمّ ما فيه هو إضعاف ما كان للإعراب من قيمة (لأنّه شكلي لفظي ليس له فضل)، وإحلال المعنى محلّه؛ وبهذا فُقِد من كتابه أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ولم تعد الهيكل الذي يقوم عليه بناء الكتاب النّحوي، غير أنّ نا –يقول الشّريف– إذا أمعنا النّظر وتثبّتنا في قرائن التّعليق

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه : ص 10، والخلاصة النّحوية، عالم الكتب/القاهرة، ط2/2005م: ص 08.
[2] - ينظر: المصدر نفسه : ص 10.
[3] - وهو بعنوان: النّظام اللغوي بين الشّكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، ع17/1979م: ص193-229.
[4] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 189، والنّظام اللغوي بين الشّكل والمعنى من خلال كتاب تمام: ص201.
[1] - النّظام اللغوي بين الشّكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان: ص 216.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 217.

المعنوية التي كانت أساس التّبويب النّحوي عنده، وجدنا أنّها قرينة الإسناد (وفيها المسند والمسند إليه) وقرينة التّخصيص (وفيها المفاعيل والتّمييز والحال) وقرينة النّسبة (وفيها الإضافة إلى الاسم وإل ى الحرف) وقرينة التّبعية (وفيها التّوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل)؛ وإذن فهي أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتّوابع قد تنكّرت بزي جديد، أقرب إلى المفهوم التّقليدي للنّحو منه إلى المفهوم الألسني [1]، فانحصر تجديده في محاولة التّأليف بين التّراث النّحوي والبلاغي.

كما ذكر أحد الباحثين [2] أنّ مبدأ "تضافر القرائن" يمكن أن ينتفع به المرء على مستوى التّفسير، لكنّه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع به على مستوى استخدام اللغة؛ فالاتّكاء على المعنى وقرينة العلامة الإعرابية أجدى، من حيث سهولة التّواصل، من الاتّكاء ع لى عدد كبير من القرائن يحتاج المرء معها إلى تثبّت وأناة لا يحتملهما التّواصل الشّفهي.

وهذا يعني أنّ نظرية "تضافر القرائن" يَصعُب توظيفها على المستوى التّعليمي؛ لأنّ ما قامت عليه النّظرية من قرائن متعدّدة ومتشعبة، تدخل المتعلّم في دوامة يصعب معها الوصول إلى المعاني النّحوية بيسر، وذلك إذا ما قورنت بنظرية العامل التي تُوصل للمعنى عن طريق قرينة واحدة؛ وهي العلامة الإعرابية، والتي لا ترهق المتعلّم، وواضحة غاية الوضوح.

ومع هذا تبقى نظرية "تضافر القرائن" من أهمّ المحاولات وأبعدها أثراً، لفهم النّظام اللغوي للعربية؛ ذلك أنّها من أبدع الدّراسات في مسيرة النّحو العربي، كما حوّلت الدّرس النّحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثّل في الإعراب القائم على فكرة العامل، إلى منهج القرائن الذي يضع المعنى في المقام الأوّل.

ج–تقسيم الكلم باعتبار المبنى وباعتبار المعنى معاً:

التّقسيم الثلاثي للكلم الذي قال به النّحاة القدماء، كان من بين أهمّ القضايا النّحوية التي تعرّضت للنّقد الشّديد من طرف المحدَثين؛ ووقع ذلك النّقد من وجهين؛ أوّلهما أنّ هذا أهمّ دليل على عدم أصالة النّحو العربي وأنّه متأثر بالفلسفة اليونانية [1]؛ وثانيهما أنّه تقسيم لا يعبر عن واقع اللغة العربية؛ وبالتالي فهو بحاجة إلى إعادة نظر.

---

[1] - ينظر: النّظام اللغوي بين الشّكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان: ص 217-218.

[2] - وهو عطا محمد موسى، ينظر رسالته: مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ص320.

[1] - والتي قرنت بين الكلم والموجودات؛ فأفلاطون قسّم الموجودات إلى ذوات وأحداث، وحاول أن يقرن

وكان **إبراهيم أنيس** (ت1978م) أوّل من بادر إلى طرح تقسيم جديد مبنيّ على ثلاثة أسس وهي: المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، فنتج عن ذلك أربعة أقسام للكلم؛ هي: **الاسم** ويشمل (الاسم العام، العلم، الصّفة)، **الضّمير** وأدرج تحته (الضّمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، ألفاظ العدد)، **الفعل**، و **الأداة** وتضمّ كلّ ما تبقى من ألفاظ العربية [1]، كما أضاف **محمود السعران** قسماً خامساً وهو الصّفة، واقترح **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م) أن يكون هناك تقسيماً جديداً يقوم على أساس انقسام الكلمة في العربية إلى طائفة تنتهي بحروف علّة، وطائفة أخرى لا تنتهي بها وهي الحروف الصّحيحة، والطّائفة الأولى، فيها، ما تكون حروف العلة بها أصلية، وما لا تكون كذلك [2]، أمّا **أنيس فريحة** (ت1993م) فقد جعل الظرف قسماً سادساً؛ والأقسام عنده هي(الأسماء، الضّمائر، الأفعال، الصفات، الظّروف والأدوات)[3]، واقترح **مهدي المخزومي** (ت1993م) تقسيماً رباعياً يقوم على: اسم، وفعل، وأداة، وكنايات[1]، والملاحظ أنّ المحدَثين يؤثرون تسمية هذا المبحث باسم (فصائل الكلمة) إذ يرونها أوفق من التسمية التّقليدية (أجزاء الكلام).

ولقد تناول **تمام حسان** موضوع أقسام الكلم، وانتقد التّقسيم الثلاثي للكلم عند النّحاة، وهنا يجب أن نشير إلى أنّه تبنى تقسيمين للكلم؛ الأوّل ما ورد في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، وقدّم فيه تقسيماً رباعياً، والذي يبدو فيه أنّه تأثّر **بإبراهيم أنيس**[2]، فقسّم الكلمة العربية إلى (اسم، وفعل، وضمير، وأداة)، والثّاني الذي طوّره في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وهو يقوم على التّقسيم السباعي؛ فبعد أن نقد **تمام حسان** التّقسيم الثلاثي للكلم عند النّحاة؛ ذلك أنّ طائفة منهم (مثل **ابن مالك**) فرّقت بين أقسام الكلم تفريقاً من حيث المبنى، وطائفة أخرى (وهم النّحاة المتقدّمون) فيظهر من خلال موقفهم أنّهم فرّقوا بين هذه الأقسام

في محاوراته بين الكلام والموجودات فقسّمه إلى قسمين: الاسم وهو ما دلّ على ذات، والفعل ما دلّ على حدث، وأضاف أرسطو إلى ذلك قسماً ثالثاً في كتابه "الخطابة" وهو الرّابط. ينظر مزيدا حول هذا في: في أصول اللغة والنّحو، فؤاد ترزي: ص 112-113. والمنوال النّحوي العربي، لعز الدين مجدوب: ص 203.

[1] - ينظر: من أسرار اللغة : ص 279-294.

[2] - ينظر: دراسات نقدية في النّحو العربي: ص 11.

[3] - ينظر: نظريات في اللغة : ص 181-182.

[1] - ينظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 19-44، وسنتناول محاولته بالتفصيل في الفصل الآتي.

[2] - ينظر: من أسرار اللغة، لأنيس: ص 279، ومناهج البحث في اللغة، لتمام: ص 195-203، والمنوال النّحوي قراءة لسانية لعز الدين مجدوب: ص 192-193.

تفريقاً من حيث المعنى؛ لذا فهو يرى أنّ التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطّريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر ا لتمييز بين أقسام الكلم؛ فأمثل الطّرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين؛ فيبنى على طائفة من المباني ومعها –جنب إلى جنب فلا تنفكّ عنها–طائفة أخرى من المعاني[1].

ومنه يذهب إلى أنّ التقسيم الذي جاء به النّحاة بحاجة إلى إعادة النّظر، ومحاولة التّعديل؛ بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقّة لاعتباري المبنى والمعنى؛ وقدّم عوضاً عنه أقساماً سبعة؛ هي : (الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الخالفة – ويعني بها أسماء الأفعال وصيغ التّعجب– الظّرف، الأداة)، ثمّ حاول أن يفرّق بينها من حيث المبنى (ويتضمن: الصّورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الإلصاق، التضام، الرسم الإملائي) ومن حيث المعنى (ويتضمن: التسمية، الحدث، الزّمن، التعليق، المعنى الجملي)[2]، مع التّنبيه إلى أنّه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً، أنّ كلّ قسم من الكلم لابدّ أن يتميّز من قسيمه من هذه النّواحي جميعاً؛ إذ يكفي ألاّ يكون التّفريق من حيث المباني فقط وإن تعدّدت، أو المعاني فقط وإن تعدّدت أيضاً؛ إذ لابدّ من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام.

وفيما يلي سنستعرض هذه الأقسام ومضامينها بإيجاز[1]:

–**الاسم:** وهو عنده يشتمل على خمسة أقسام فرعية هي (الاسم المعيّن، اسم الحدث، اسم الجنس، الميميات، الاسم المبهم).

–**الصّفة:** وأدرج ضمنها (صفة الفاعل، والمفعول، صفة المبالغة، الصّفة المشبهة، صفة التفضيل).

–**الفعل:** وقد حدّده من حيث دلالته على الحدث، وعلى الزّمن، ومَيّزَ بين هذه الدّلالة الصّرفية للزّمن، والدّلالة النّحوية التي يكتسبها الفعل من استعماله في السّياق، وأبرز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند في السّياق وقصوره عن أداء وظيفة المسند إليه، وهذه ميزات يمتاز بها الفعل عن كلّ ما عداه من أقسام الكلم.

---

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ص 87.

[2] - ينظر تفصيل هذا في اللغة العربية معناها ومبناها: ص 90، والمنوال النّحوي قراءة لسانية، مجدوب: ص 196-198.

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ص 90-132.

-**الضّمير**: ويرى فيه، أنّه لا يدلّ على مسمّى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصّفة، ولا على حدث وزمن كالفعل؛ لأنّ دلالة الضّمير تتّجه إلى المعاني الصّرفية العامة، والمعنى الصّرفي الذي يعبّر عنه الضّمير هو عموم الحاضر أو الغائب، والحضور قد يكون حضور تكلّم (كأنا ونحن)، وقد يكون حضور خطاب (كأنت وفروعها)، أو حضور إشارة (كـ "هذا" وفروعها)، والغيبة قد تكون شخصية (كما في "هو" وفروعها)، وقد تكون موصولية (كما في "الذي" وفروعه)، ومنه يذهب **تمام** إلى إدراج ثلاثة أقسام فرعية هي:

-ضمائر الشّخص -ضمائر الإشارة -ضمائر الموصول

كما أشار المؤلّف إلى دلالة الضّمير بأقسامه دلالة وظيفية لا معجمية، على خلاف دلالة الأسماء، كما أشار إلى دورها في تماسك أطراف الجملة على مستوى التّعليق[1].

-**الخوالف**: ويَقصِد بها كلمات تُستعمل في أساليب إفصاحية؛ ول لكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه؛ وقد قسّمها إلى أربعة أنواع:

-خالفة الإخالة: وهي التي يسميها النّحاة اسم الفعل؛ مثل: هيهات، صه.

-خالفة الصّوت: وهي ما يسميه النّحاة اسم الصّوت؛ نحو : "هلاّ" لزجر الإبل، و "كِخْ" للطفل، و "بس" للقطة، وكذلك أصوات دعو ة الحيوان، وحكاية وتقليد الأصوات؛ مثل "هأهأ" لحكاية الضحك، و "طَقْ" لتقليد وقع الحجر.

-خالفة التّعجب: وهي المعروفة عند النّحاة بصيغة التّعجب (ما أفعل، وأفعل به)، ويرى **تمام** أنّه ليس هناك دليل على فعليتها، وأغلب الظنّ أنّها ليست إلاّ أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد.

-خالفة المدح أو الذّم : وهي التي يسميها النّحاة (فعلي المدح والذّم : نعم، بئس) ويرى المؤلّف أنّ من المستحسن أن يضمّ إليها (النّدبة والاستغاثة والتحذير والإغراء) ويتم هذا الضّم على مستوى النّحو لا على مستو ى الصّرف؛ لأنّ هذه الأساليب الأخيرة لا يعبّر عنها بالخوالف، وتمتاز هذه الخوالف مبنى ومعنى عن بقية أقسام الكلم من جوانب؛ منها : الرتبة، الصيغة، الإلصاق، التضام، الزّمن، التعليق، المعنى الجملي[1].

-**الظّرف**: وقد عاب على النّحاة القدماء أنّهم توسّعوا في فهم الظّرف بصورة جعلت الظّرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنىً ومبنىً، كما نسبوا بعض الكلمات إلى الظّرفية وما هي بظروف من حيث التّقسيم؛ فأخرج من هذا القسم كلّ الأسماء التي تؤدّي

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 108-110.
[1] - ينظر: المصدر نفسه : ص 117-118.

نحوياً وظيفة الظّرف أو المفعول فيه؛ مثل المصادر وأسماء الزّمان والمكان، و بعض ضمائر الإشارة إلى المكان، وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية كسحر وليلة وغدوة...إلخ؛ لذلك فهو يقصر الظروف على الكلمات المبنية غير المتصرفة والقريبة من الأدوات والضّمائر من قبيل: ظروف الزّمان: إذ، إذا، إذاً، لما، أيان، متى.

ظروف المكان: أين، أنّى، حيث.

-**الأداة:** ويرى أنّها عبارة عن مبنى تقسيمي؛ يؤدّي معنى التّعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة إنّما تكون بالضّرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم الأداة إلى قسمين:

-الأداة الأصلية (وهي الحروف ذات المعاني؛ كحروف الجرّ، والنّسخ، والعطف)

-الأداة المحوّلة (ظرفية، اسمية، فعلية[1]، ضميرية).

كما يَعتبر الأدوات من أهم وسائل التّعليق والرّبط بين عناصر الجملة الفصيحة؛ التي تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة؛ فهي تلخص في الجملة معاني النّفي والتّأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتّحضيض والتّمني والترجي والنّداء والشّرط الامتناعي والشّرط الإمكاني والنّدبة والاستغاثة.

هذه بإيجاز نظرة **تمام حسان** إلى أقسام الكلم، والتقسيم السّباعي الذي طرحه، وهو طرح لم يسلم من عدّة مؤاخذات صدرت من طرف عدد م ن الدّارسين، ويمكن أن نستعرض ملخصها في النقاط التّالية:

-أنّ الأستاذ بنى تقسيمه للكلم على أسس رآها أصلح للتّفريق بين أقسام الكلام، وهذه الأسس يعود بعضها إلى طائفة من المباني، ويعود بعضها الآخر إلى طائفة من المعاني، غير أنّ الأستاذ فاجأ الدّارسين بالتقس يم السّباعي قبل أن يستخدم الأسس التي وضعها للتفريق بين الأقسام، وعلى الرّغم من صحة هذا التّقسيم، فإنّ الطريقة التي اتّبعها في علاج هذه المسألة هي طريقة إعطاء النتائج قبل سرد المقدّمات، ولا تخفى صعوبة تقبّل الأفكار الجديدة في مثل هذه المسألة المهمّة[1].

[1] - ونشير هنا، إلى أنّ تمام أدخل ضمن هذا النوع معظم الأفعال الناسخة واعتبرها أدوات (كان وأخواتها، كاد وأخواتها)، واستثنى (ظن وأخواتها) التي اعتبرها أفعالاً تامة. ينظر تفصيل ذلك في: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 128- 132، وأقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دط) 1977م: ص161-164.

[1] - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ص 165.

–اقترح بعض الباحثين المحدَثين تقسيمات جديدة للكلم في العربية، من أمثال **إبراهيم أنيس**، و **مهدي المخزومي** ، **وعبد الرحمن أيوب** ، غير أنّ ما اقترحوه لم يستغرق جميع طوائف الكلمات المستعملة في اللغة؛ فقد أهملوا كثيراً من طوائف الكلمات دون أن يحدّدوا موقعها، ناهيك عن خل‌ط بعضهم بين الأقسام التي اعتمدوها، إلى أن طرح **تمام** التّقسيم السّباعي، وحدّد بالتّفصيل جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كلّ قسم، لذا اعتبر أحد الباحثين[1] أنّ ما جاء به **تمام**، من تحديد لأقسام الكلم يفوق –وعلى مستوى التّطبيق العملي أيضاً– كلّ تحديد سابق، واعتبوه أصحّ ما جاء على الإطلاق.

–ويعيب باحث آخر [2] على **تمام** تجاهله ذكر المحاولة السابقة له في تقسيم الكلم، ومحاولته إشعار القرّاء أنّ هذا التّقسيم الذي يطرحه جديد؛ مع أنّ هناك من اقترح تقسيمات مشابهة لما قدّمه؛ منهم **يعقوب عبد النبي** الذي ابتدع سنة 1942 تقسيماً مشابهاً[3]، والفارق والوحيد بينهما أنّ **يعقوب** اعتد المصدر قسماً قائماً برأسه، في حين اعتده **تمام حسان** نوعاً من الاسم.

–يضاف إلى العنصر السّابق أنّ الذين رفضوا التّقسيم الثلاثي لم يتمكنوا من إيجاد قسم جديد لم يُسبق ذكره في الدّ راسات اللغوية القديمة؛ وإنّما الجديد في تلك المجهودات منحصر في العملية المنهجية؛ فجميع الأقسام الذي ذكرها **تمام حسان** موجودة في المؤلفات النّحوية، إلاّ ما نراه من مصطلحات، وترتيباتٍ جديدة لهذه الأقسام؛ وذلك بإلحاق بعضهم ببعض، أو جعل بعضها قسماً مستقلاً بعد أن أدرجه النّحاة تحت فصيلة واحدة.

–كما عاب البعض [1] على **تمام** عدم التزامه بالثنائية (مبنى/معنى) التي حدّدها للتّمييز بين أقسام الكلم؛ فكان إلى جانب المعنى أميل عند التّعريف بهذه الأقسام؛ فالاسم عنده هو ما يسمّي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التّجربة، كالأعلام والأجسام؛ وبذلك ع رّف الدّال (الاسم) بمدلوله؛ أي بما يدلّ عليه في واقع التّجربة، وذلك شيء معنوي، وكان ينبغي له أن يبحث له عن سمات بنيوية تميّزه عن غيره؛ كأن يعتمد على معايير صرفية كالاشتقاق والصّيغة؛ فهي معايير شكلية أدقّ وأقرب إلى البحث العلمي الصّحيح.

---

[1] - وهو فاضل مصطفى السّاقي، ينظر كتابه: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ص 166.

[2] - ينظر: مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا موسى: ص 321.

[3] - ينظر الصفحات 248-250 من هذا الفصل ؛ حيث تناولنا محاولته.

[1] - ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والوظيفة، محمد صلاح الشريف، حوليات الجامعة التونسية، ع17/1979م: ص212.

–يرى **عز الدّين م جدوب**[1] أنّ المحدَثين لم يُحسنوا فهم القدماء؛ لأنّه غاب عنهم أنّ الجملة بنية هرمية تأتلِف فيها الكلِم بعضها مع بعض، وتُكوّن مكوّنات، تنضوي بدورها ضمن مكوّنات أرقى مستوى، ثمّ تأتلف المكوّنات ضمن المستوى الأرقى مع مكوّنات أخرى من مستواها وتندرج مرّة أخرى ضمن مستوى أرقى إلى أن تفضي إلى أرقى مستوى هو مستوى الوظائف النّحوية الأساسية، ولم يفهموا أنّ القدامى راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيراً من الكلمات المتباينة (مبنى ومعنى) ضمن قسم الاسم مثلاً، ولهذا السّبب تفقد دعوة المحدَثين مشروعيتها حول إخر اج كثير من الأقسام الفرعية من باب الاسم.

–يتّضح لنا من العنصر السّابق، أنّ في التّقسيم الثّلاثي مزايا تيسيرية في فهم مكوّنات الكلام العربي، وفي سرعة تصنيفه في مجموعات، كما أنّ هذا التّقسيم أيسر على المتعلّمين في الأطوار التّعليمية الثّلاثة؛ وهو أمر يرج ع لبساطته وسهولة استعابه، وقد وقع الإجماع على هذا التّقسيم الثّلاثي لأنّه الأنسب لعقلية الدّ ارسين؛ فعملية الكلام معقّدة، فإذا قُسِّمت وجزِّئت وفصِّلت حصلت منها الإفادة.

د–التّفريق بين الزّمن الصّرفي والزّمن النّحوي:

من الأفكار المهمّة التي طرحها **تمام حسان** في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) فكرة التّفرقة بين الزّمن على مستوى الصّرف، والزّمن على مستوى النّحو؛ **فالزّمن الصّرفي** «هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق؛ فلا يستفاد من الصّفة التي تفيد موصوفاً بالحدث، ولا من المصدر الذي يفيد الحدث دو ن الزّمن»[1]؛ ويكون الزّمن الصّرفي قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السّياق[2]، أمّا **الزّمن النّحوي** فهو «وظيفة في السّياق يؤدّيها الفعل أو الصّفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلمة كالمصادر والخوالف»[3]، ومجال النّظر في الزّمن النّحوي هو السّياق، وليس الصّيغة المنعزلة، ولا مفرّ من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة؛ لأنّ معنى الزمن النّحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث أنّ الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، وأنّ الزّمن النّحوي وظيفة السّياق تحدّدها الضمائم والقرائن.

---

[1] - ينظر: المنوال النّحوي العربي: ص 244-245.
[1] - اللغة العربية معناها ومبناها : ص 240.
[2] - ينظر المصدر نفسه : ص 242.
[3] - المصدر نفسه : ص 240.

والنّحاة لم يفهموا الزّمن على الوجه النّحوي؛ وإنّما فهموه على مستوى الصّرف فقط ثمّ حاولوا أن يحتفظوا بهذا المفهوم على مستوى النّحو أيضاً، ولكنّهم حين نظروا في بعض الجمل (كالجمل الإنشائية والمنفية) وجدوا أشياء تتعارض مع ما تواضعوا عليه من معنى زمني محدّد للصّيغ الصّرفية؛ وجدوا أن المضارع أصبح يدلّ على الماضي بعد "لم"، وعلى المستقبل بعد "إذا"، فاضطروا إلى أن ينسبوا اختلاف الزّمن إلى الأدوات، والخلاصة أنّ النّحاة لم يُحسنوا النّظر في تقسيمات الزّمن في السّياق العربي؛ إذ كان عليهم أن يُدركوا طبيعة الفرق بين مقرّرات النّظام ومطالب السّياق ثمّ أن ينسبوا الزّمن الصّرفي إلى النّظام الصّرفي وينسبوا الزّمن النّحوي إلى مطالب السّياق[1].

ويتّصل بموضوع الزّمن فكرة أخرى جديدة هي فكرة **الجهة** (aspect) التي تقوم بوظيفة تخصيص دلالة الفعل م ن حيث الزّمن بجهة معيّنة؛ فالأزمنة في اللغة العربية الفصحى ثلاثة، ولكنّها تتفرّع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحوياً؛ وتأتي تعبيرات الجهة بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنّواسخ إلى الأفعال وذلك مثل قد والسّين وسوف واللام ونون التّوكيد وما ولا ولم ولمّ ا ولن وإن وأخواتها، وكان وأخواتها وكاد وأخواتها؛ فهذه كلّها عناصر لإفادة الجهة المحدّدة لمعنى الزّمن[1].

ولتوضيح الأمر أكثر نقول أنّ الفعل الماضي (وهو أحد الأزمنة الثلاثة في العربية) قد يكون من حيث الجهة بعيداً منقطعاً أو قريباً منقطعاً أو متجدّداً أو م نهياً بالحاضر أو متصلاً به أو مستمراً أو بسيطاً أو مقارباً أو شروعياً، كما يكون الحال عادياً أو تجدّدياً أو استمرارياً، وكذلك الاستقبال قد يكون بسيطاً أو قريباً أو بعيداً أو استمرارياً؛ ويتأتى هذا التّفريع بواسطة إضافة الأدوات الحرفية والنّواسخ إلى الأفعال ، وعن اعتبار الجهة –بفروعها السّتة عشر وأدواتها الدّالة عليها– يقول أحد الباحثين أنّ هذا «يخلّص النّحو من ذلك الإجمال المخل الذي يوقع في الحيرة كلّ دارس للغة العربية، ويلمس ذلك بوضوح كلّ من أتيح له التّعرّف على نظام الزّمن في اللغات الأوربية»[2].

---

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 243، وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 182. وفي النّحو العربي نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي: ص 112-113.

[1] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 256.

[2] - في إصلاح النّحو العربي: ص 183.

ويُنبّه أحد الدّارسين [1] على ضرورة ألاّ نَخلط بين الجهة والزّمن، خصوصاً في حالة التّعبير عن الجهة بالظّرف؛ لأنّها تختلف عن الدّلالة الزّمنية في الأفعال؛ فالدّلالة الزّمنية في الفعل ملحوظة مع وجود الظّرف وعدمه؛ وهي الفرق بين (فعل) و(يفعل) و(افعل)، والجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إمّا من جهة الزّمن أو الحدث، وأمّا الظّروف الزّمانية وما بمعناها من الأسماء ونحوها، فهي تخصيص للزّمن النّحوي عن طريق الاحتواء للحدث الواحد أو الاقتران للحدثين، عندما يعبّر بالصّيغة الواحدة عن أزمنة متعدّدة كالحال والاستقبال فيدلّ (الآن) مثلاً على الحال، ويدلّ (غداً) على الاستقبال.

ومن خلال ما طرحه **تمام حسان** يظهر لنا أنّ العربية من أكثر اللغات غنىً بالصّيغ الزّمنية داخل السّياق؛ وأنّ منهج النّحاة القدامى الذي ربط الزّمن بالصّيغة هو ما أوهم بعض المحدَثين[2] بأنّ العربية تفتقر للصّيغ المعبّرة عن الزّمن.

هـ-طرحه لموضوع الظواهر السّياقية:

ويقصد بها المؤلّف «ما ينتج من مخالفات أو شذوذات تخرج على نظم اللغة حين توضع موضع التّطبيق في الاستعمال، وذلك نتيجة للتّعارض بين مقرّرات تلك النّظم ومطالب السّياق الكلامي »[1]، والأسس التي تتحكّم في تحقيق الظّ واهر السّياقية -كما يذكر **تمام**[2]- إنّما هو كراهية التقاء صوتين أو مبنيَيْن يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذّوق الصّياغي للفصحى، فتحدث الظّاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران فعلاً، وذلك نتيجة لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمباني خارج السّياق.

فاللغة العربية تكره توالي الأضداد وتكره -كذلك- توالي الأمثال؛ لأنّه من الواضح أنّ النّظام اللغوي والاستعمال السّياقي جميعاً يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التّخالف ويكرهان التّنافر والتّماثل، فأمّا كراهية التماثل لأنّه يؤدّي إلى اللبس، وأمّا تفضيل التّخا لف لأنّه يُعين على أمن اللبس بواسطة ما يهيئه من المقابلات والقيم الخلافية[3].

---

[1] - وهو عبد الجبار توامة، ينظر كتابه: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية/الجزائر، (دط) 1994م : ص74.

[2] - ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامه: ص 77-79.

[1] - في إصلاح النّحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد: ص 183، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 262-263.

[2] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 263.

[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 264-265.

وقد أحصى المؤلّف من هذه الظّواهر ما يقارب الثّلاث عشرة ظاهرة؛ هي [1]: التّأليف، الوقف، المناسبة، الإعلال والإبدال، التّوصّل، الإدغام، التّخلّص، الحذف، الإسكان، الكمية، الإشباع والإضعاف، النّبر، التّنغيم.

-**التّأليف:** تتألف الكلمة العربية من أصول ثلاث (الفاء والعين واللام) وهذه الأصول يجري تأليفها حسب أساس ذوقي وعضوي خاص يتّصل بمخارج الحروف؛ وقد لاحظ القدماء أنّ الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنّها تتطلّب مخا رج لحروفها تكون متناسقة منسجمة؛ وكلّما تباعدت مخارج حروف الكلمة حَسُن تأليفها.

-**الوقف:** يعتبر الوقف عكس الحركة التي هي مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصّمت يأتي عن تمام المعنى جزئياً أو كلياً أو عن انقطاع النّفس أو لأيّ سبب يدعو إلى قصد الوقف، ولـلوقف وسائل متعدّدة غير الإسكان؛ منها : الرّوم والإشمام والإبدال والزّيادة والحذف والنّقل والتّضعيف[2].

-**المناسبـة:** ويقصد بها أنّ موضعاً ما قد يتطلّب حركة معيّنة بحكم النّظام؛ وقد تتنافر هذه الحركة المطلوبة مع ما يجاورها، ومن هنا يبدو السّياق وقد اتّخذ فـي مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها؛ وقد سجّل النّحاة حركة واحدة هي الكسرة قبل ياء المتكلّم، واستطاع المؤلّف أن يضيف إلى ذلك عدداً من حركات المناسبة منها [1]: بناء الماضي على الضّم لمناسبة واو الجماعة، وتحريك لام فعل الأمر بالضّم عند إسناده للواو نحو (اضربُوا)، وتحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة (تضربين)...إلخ.

-**الإعلال والإبدال:** والإبدال عنده يتمثّل في تقابل بين ما يقرّره النّظام وبين ما يتطلّبه السّياق؛ أي بين القواعد الصّوتية وبين الظّواهر الموقعية، ويتخذ الإبدال في العربية ص ور متعدّدة منها : إبدال الصّحيح بالصّحيح كإبدال الطّاء من تاء الافتعال إذا كانت فاؤه حرفاً مطبقاً، ومنها إبدال الصّحيح باللّين كإبدال الهمزة بالواو والياء في كساء وصحائف...إلخ.

أمّا الإعلال فهو الظّاهرة الموقعية التي موضوعها حرفي الواو والياء (دون الألف) ويكون بأحد الطّرق الثّلاث[2] (القلب، النّقل، الحذف) .

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 265-307.
[2] - ينظر تفصيلها في: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 271-272.
[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 273-274.
[2] - ينظر تفصيلها في المصدر نفسه: ص 276-277.

-**التّوصّل:** وهو مثل أن يتوصّل المتكلّم إلى النّطق بالسّاكن الذي بدأت به الكلمة بواسطة وسيلة صوتية طارئة ليست من بنية الكلمة، وهذه الوسيلة هي همزة الوصل.

-**الإدغام:** كأن تلتقي الدّال السّاكنة والتاء بعدها، فينطقان تاء مشدّدة؛ لأنّ النّظام يقول : إنّ الدّال السّاكنة مجهورة وينبغي أن تظلّ كذلك باطّراد، ولكن السّياق الذي جاء بعدها بـ(التّاء) له مطالب في هذا الموقع تتعارض مع قاعدة النّظام.

-**التّخلّص:** ويقصد به التّخلص من التقاء السّاكنين في مثل : (اعرضِ اقْتراحك) و(لم يطلِ انْتظارك)، وكما يظهر من المثالين فإنّ طريقة التّخلّص من التقاء السّاكنين هي كسر أوّل السّاكنين إذا كان صحيحاً، وهذه الكسرة ليست جزءاً من بنية الكلمة ولا حركة إعرابية لها؛ ولكنها علامة على موقع معيّن التقى فيه ساكنان في وسط الكلام.

-**الحذف:** وليس المفهوم منه أنّ عنصراً كان موجوداً في الكلام ثمّ حذف؛ بل المعنى الذي ينبغي أن يُفهم من كلمة الحذف هو أن يكون هو الفارق بين مقرّرات النّظام اللّغوي وبين مطالب السّياق الكلامي الاستعمالي؛ وأوضح مثال على ذلك هو حذف تاء التفاعل حين تلتقي مع تاء المضارعة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ﴾[الحجرات:11].

-**الإسكان:** وهو كذلك نتيجة الفرق ما بين مقرّرات النّظام اللغوي ومطالب السّياق الاستعمالي، فمثلاً أنّ النّظام يقرّر أنّ الفعل الماضي يبنى على الفتح؛ ولكن الذّوق الاستعمالي العربي قد يلجأ إلى إسكان لامه التي عليها علامة البناء؛ وذلك حين اتصال الفعل بضمير متحرّك؛ ويفعل الاستعمال ذلك لأنّه يكره توالي أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة.

-**الكمية:** وكمية الحرف ليست هي المدّة الزّمنية التي يستغرقها نطق الصّوت؛ لأنّ الكمية جزء من النّمطية اللّغوية، ولها قيمة عظيمة في مجال المقابلات والقيم الخلافية في اللغة؛ فالمقصود بالكمية اعتبار القيمتين الخلافيتين اللتين تسميان "الطّول والقصر"؛ فالطّول في الحروف الصّحيحة تشديد، والقصر إفراد، والطّول في حروف العلّة مدّ والقصر حركة، وليس يخفى ما للكمية من صلة في التّفريق بين الصّيغة والصّيغة وبين الكلمة والكلمة؛ فالفرق بين "فَعَلَ" و"فَعّلَ" فرق في الإفراد والتّشديد، والفرق بين "فَعَلَ" و"فَاعَلَ" فرْق في الحركة والمدّ، والفرق بين "لمْ" و"لامَ" فرْق كذلك في الحركة والمدّ؛ ومن هذا تظهر أهمية الكمية في المعنى وفي مجال القيم الخلافية في اللغة.

-**الإشباع والإضعاف:** ويقصد بالإشباع تقوية النّطق بالصّوت، وعكسه الإضعاف، وهما يرتبطان بالموقع في السّياق؛ فأضعف ما يكون الحرف إنّما يكون وسطاً بين حركتين؛ نحو موقع التّاء في (كتب)، وأقوى ما يكون إنّما يكون ساكناً مشدّداً في آخر الكلام؛ نحو موقع اللام في الفعل (استقلّ)[1].

-**النّبر:** النّبر عند **تمام حسان**[2] هو وُضُوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قُورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضّغط والتّنغيم، ويذهب -كذلك- إلى أنّ النّبر في الكلمات العربية من وظيفة الميزان الصّرفي لا من وظيفة المثال؛ لأنّنا إذا تأملنا كلمة (فاعل) نجد أنّ الفاء أوضح أصواتها لوقع النّبر عليها، ومثال ذلك أنّ صيغة (مفعول) وكلّ ما جاء على مثالها يقع النّبر على عين الكلمة فيها، وما جاء على وزن (مستفعل) يقع النّبر فيه على التّاء، وهلمّ جرا.

-**التّنغيم:** وهو ارتفاع الصّوت وانخفاضه أثناء الكلام، وله وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنّفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام [3]، ويبرّر المؤلّف سبب إحصاء التنغيم ضمن الظواهر السّياقية [1]؛ بأنّ اللغة لها جان بان: جانب تعاملي وجانب إفصاحي؛ أوّلهما أقرب للاستعمال الموضوعي للغة، وثانيهما أقرب إلى الجانب الذّاتي؛ وهذا الجانب (الإفصاحي/الذّاتي) يغلب عليه الطّابع التأثري، ومن أمثلته : التعجب والمدح والذّم ...إلخ، وكلّ هذه تتحقق غالباً في صورة صيحات انفعالية تأثرية . كما أنّ المتكلّم قد يعمد إلى التظاهر بأمر هو عكس ما يتطلّب الموقف من تنغيم؛ فيعطي للجملة وظيفة جديدة ونغمة غير نغمتها التي في النّظام، وبها يكون التنغيم ظاهرة سياقية[2].

هذه باختصار الظّواهر السّياقية التي جمعها المؤلّف تحت هذا العنوان، ومعظمها ظواهر معروفة تناولها القدماء؛ ولكن المؤلّف «فضلاً عمّا تناوله من ظواهر لم يعرفها القدماء كالنّبر والتّنغيم، انتهى إلى تصوّر جديد بشأنها؛ لقد حاول - انطلاقاً من فكرة "النّظام" التي أقام عليها بحثه لمختلف جوانب العربية- أن يجد لتلك الظّواهر تفسيراً ينتظمها جميعاً »[3]،

---

[1] - وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 302-304.
[2] - ينظر مناهج البحث في اللغة: ص 160-161، واللغة العربية معناها ومبناها: ص 304.
[3] - مناهج البحث في اللغة: ص 164.
[1] - وذلك على الرّغم من أنّه تناوله في صفحات سابقة ضمن النّظام النّحويّ. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 226-230.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 308-310.
[3] - في إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث مبروك سعيد: ص 183.

وقد أرجع المؤلّف سبب حدوث هذه الظواهر إلى أسباب ثلاثة : الثّقل في النّطق، ووجود احتمال اللبس، والخروج على الذّوق العربي، وربط هذه الثلاثة بوجود أمرين متناقضين هما : توالي الأضداد وتوالي الأمثال؛ اللذين لا يرتضيهما في رأيه ذوق العربية الفصحى.

وقد نال طرحه هذا إشادة وقبولاً من طرف عدد من الدّارسين[1]؛ الذين رأوا أنّه قدّم مباحث قيّمة على رأسها بحثه عن (ظاهرة التأليف) وبحثه حول (الإدغام) و(النّبر) و(التّنغيم) و(الدّلالة المقامية)، كما أنّ المؤلّف حاول أنّ يُحقّق –وبصورة علمية– الحلمَ الذي راوَدَ الكثيرين بالجمع بين مباحث علم النّحو ومباحث علم المعاني في منهج متكامل قادر على أن يصف بدقة جانبي التّركيب اللغوي (الشّكل والمعنى).

المبحث الرّابـــع

محاولة عبد الرّحمن الحاج صالح

لتأصيل النّظرية النّحوية العربية القديمة والاستفادة منها

عبد الرّحمن الحاج صالح (ت2017م) باحث جزائري، له مكانة رفيعة في قائمة اللغويين المحدَثين؛ لما امتازت به أبحاثه من أصالة ودفاع عن التّراث النّحوي العربي، ومحاولة بيان قيمته العلمية وسط الجهود اللسانية العالمية، ولقد امتدت مسيرة بحثه لأكثر من نصف قرن، لم يكن يهتم فيها بتأليف الكتب ون شرها، وإنّما يطرح أفكاره من خلال مقالات وأبحاث يشارك بها في الملتقيات، أو ينشرها في عدد من المجلات، ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تظهر كتبٌ باسمه، وهي في معظمها جمْعٌ لمختلف أبحاثه ومقالاته السالفة الذّكر.

وإجمالاً يمكن أن نُحدّد مضامين أبحاثه ا لمتعلّقة بالبحث النّحوي العربي، في عنوانين رئيسيين؛ هما: – الدّفاع عن أصالة النّحو العربي

– النّظرية الخليلية الحديثة

أ– الدّفاع عن أصالة النّحو العربي:

[1] - ينظر: المرجع نفسه: ص 184.

التّشكيك في أصالة النّحو العربي والادّعاء بأنّه مُتأثر بعلوم الأمم الأخ رى بصفة عام، وبالفلسفة والمنطق الأرسطي بصفة خاصة، دعاوي بدأت تظهر منذ النّصف الثاني من القرن التّاسع عشر، وعلى لسان عدد من المستشرقين؛ أوّلهم إنياس جويدي سنة 1877م، و**أدالبير مِركْس** (Adalbert Merx) سنة 1889م في كتاب له باللاتينية تناول صناعة النّحو عند السريان ثمّ في بحث له قدّمه إلى نشرة المعهد المصري سنة 1891م[1]، وتبعهما في ذلك **جورج سارطون** في موسوعته سنة 1927م، ثمّ **لشتانستادر** (Lichtenstader) في ترجمة "نحو" في دائرة المعارف الإسلامية، ثم الأب **هـ.فلايش** سنة1960م، ثمّ **هـ.ا.جيب** في كتاب له عن الأدب العربي سنة1963م... وغيرهم[2].

ولقد سار على نهج هؤلاء عدد من الباحثين العرب أوّلهم **إبراهيم بيومي مدكور** (ت1996م) في رسالة له سنة 1934م بعنوان (الأرجانون في العالم العربي)، ثم في مقال له بعنوان (منطق أرسطو والنّحو العربي) سنة 1948م[3]، كما سار على هذا النهج من العرب كلّ من: **عبد الرحمن أيوب** سنة 1957م[1]، و**تمام حسان**، و**إبراهيم أنيس**، و**مهدي المحزومي**[2].

أمّا وجوه التأثّر التي ظهرت لهؤلاء فهي تتمثّل في أقسام الكلام المشابه لأقسام الكلام في السّريانية أو في منطق أرسطو، كما يرى البعض [3] أنّ المنهج المنطقي اليوناني ترك ظلالاً من التأثير في ميادين الدّراسة النّحوية العربية؛ وأقوى دليل على ذلك –عند هؤلاء– هو التّشابه بين المصطلحات العربية واليونانية؛ مثل : اسم، فعل، حرف، معرفة، نكرة، إسناد، مفرد، جمع، مذكّر، مؤنّث...إلخ.

ويُشير **محمد خير الحلواني** [4] (ت1987م) إلى أنّ القائلين بالاقتباس والتأثّر ليس لهم في المسألة رأي واحد؛ لأنّ فريق منهم يزعم أنّ التّأثر كان بمنطق اليونان، وفريق ثان يزعم

---

[1] - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرّحمن الحاج صالح، موفم للنشر/الجزائر (دط) 2012م: ص 37 والهامش رقم54 من نفس الصفحة.

[2] - ينظر المرجع نفسه : ص37 .

[3] - ينظر منطق العرب في علوم اللسان: ص 37. وهذا البحث ألقي أول مرة في مؤتمر مجمع اللغة العربية، الجلسة السابعة 27 ديسمبر1948م، ونشر في مجلة المجمع الجزء7/1953م، ص 338-347.

[1] - ينظر كتابه: دراسات نقدية في النحو العربي: ص 08-11.

[2] - قد تطرّقنا لما طرحه هؤلاء في الصفحة: 217-219.

[3] - ينظر: تقويم الفكر النّحوي، علي أبو المكارم: 54-55، 78-79، 92-93.

[4] - ينظر مقاله: بين منطق أرسطو والنّحو العربي في تقسيم الكلام، مجلة المورد العراقية، مج9، ع1/1400هـ-1980م: ص19.

أنّه كان بنحوهم، وآخر يرى أنّه كان تأثّر بلغة السريان وقواعدها؛ لأنّها لغة قريبة من اللغة العربية، ليأتي فريق آخر ليجزم بأنّ التأثّر كان بالدّراسات اللغوية للهنود، وليس هذا فحسب؛ بل إنّ الفريق الذي يزعم أنّ التّأثر كان باليونان لم يتّفق أصحابه على تحديد المصدر نفسه؛ إذ رأى بعضهم أنّه **أرسطو**، ورأى آخرون أنّه **أفلاطون**، وذهب فريق ثالث إلى أنّه فلسفة الرّواقيين.

كلّ هذا جعل (نظرية التأثّر) نظرية مزعزعة الأركان، لم تلق قبولاً لدى أغلب الباحثين (مستشرقين وعرب)، ولقد تناولها بالنّقد **عبد الرّحمن الحاج صالح** [1] منذ ستينات القرن العشرين، فكانت دراسته مرجعاً مهماً لكثير من الباحثين الذين تطرّقوا إلى هذه القضية؛ وقد حاول أن يبيّن في مقاله أنّ النّحو العربي لم يتأثّر بمنطق أرسطو لا في نشأته قبل سيبويه ولا بعد ذلك، إلى غاية ما حصل هذا التأثر في بداية القرن الرّابع الهجري، وقد أقرّ بذلك صراحة النّحاة العرب أنفسهم.

وأوّل ما يُلاحظ على دراسة **الحاج صالح** أنّه بدأها باستعراض آراء المستشرقين الذين كانوا مصدر الرأي القائل بالتأثر، ليُفنّد هذه المزاعم أوّلاً بآراء مستشرقين آخرين، وذلك حتى يترك التفنيد نفس الأثر الذي تركه الرأي الأوّل؛ وذلك عند الجماعة التي تتخذ من أبحاث الغربيين مسلمات لا يأتيها الباطل لا من بين أيديها ولا من خلفها، فاستعرض لنا الأستاذ آراء بعض الباحثين الغربيين والذين وصفهم بالمنصفين؛ ذلك أنّهم وقفوا من مسألة أصالة النّحو العربي موقفاً وسطاً، فنقل لنا عن كتاب (ضحى الإسلام) ما ذكره المستشرق **إينو ليتمان** في إحدى محاضراته حين قال: «نحن نذهب مذهباً وسطاً؛ وهو أنّه أبدع العرب علم النّحو في الابتداء، وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلاّ ما اخترعه هو والذين تقدّموه، لكن لمّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السّريان في بلاد العراق تعلّموا أيضاً شيئاً من النّحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف»[1].

ومن ضمن هذا إشادة **الحاج صالح** بالمستشرق الفرنسي **لويس ماسنيوس** حين نقل لنا شهادته التي جاءت في مقالة نشرتها مجلة أرابيكا (arabika) والتي جاء فيها قوله: «قد بيّنَتْ لنا الدّراسات أنّ النّحو العربي كان أشدّ امتناعاً من السّرياني على تسرّب اليونانية إلى

---

[1] - في مقال له بعنوان: النّحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب/الجزائر، ع1/1965م: ص67-86. وينظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرّحمن الحاج صالح: 37. وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح: ص 76/2.

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 45/1، وضحى الإسلام لأحمد أمين: ص293/2.

أوضاعهما، وكان قبل أن يتّخذ العرب التّقسيم الثّلاثي اليوناني لأقسام الكلام (اسم، فعل، حرف) قد أبدعوا تقسيماً ثنائياً موافقاً للأصول الجدلية السّامية : أصل/فرع، عمدة/فضلة، مبتدأ/خبر»[1]، ثمّ وقف على ما جاء به الأب **فلايشر** في كتابه (فقه اللغة العربية) حيث لاحظ أنّ القدماء من النّحاة لم يعالجوا النّحو بعين الفلاسفة؛ ومعنى ذلك –عنده– أنّهم عدموا تلك الكفاءة التي تؤهّل الإنسان للتفكير والتّحليل والإشراف على مادة البحث حتى يمكن بناؤها على هيئة، وكلّ ذلك لا يتيسّر إلاّ لمن كسب ثقافة فلسفية[2].

كما استعرض **الحاج صالح** آراء عدد من المعاصرين العرب [3]؛ **كأحمد أمين** (ت1954م) الذي اعتبره أوّل من نقل لنا آراء بعض المستشرقين في هذه المسألة، **وإبراهيم مدكور** (ت1996م) الذي رآه ما زاد شيئا ذا قيمة –في أطروحته ومقاله المذكورين– على ما قاله علماء الغرب؛ بل اكتفى بالإشارة إلى تأثير يظنّه قد وقع، وإلى كيف حصل هذا التأثير، ورأى الأستاذ أنّ حججه كانت غير مُقنعة، أمّا **مهدي المخزومي** (ت1993م) الذي بنى معظم أبحاثه[1] على ما يثبت تأثر النّحو البصري بالمنطق الأرسطي، وطرح من خلالها آراء تؤكّد هذا التأثر بدون أن يدعم طرحه بأدلة مقنعة؛ منها قوله : «وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو، ترجمة من اليونانية أو الفارسية عند عبد الله بن المقفع، وابنه محمد»[2].

ولعلّ ترديد هذه الآراء من طرف الدّارسين هو الذي جعلها –في رأي **الحاج صالح**– تصبح كحقائق تقبلها النّفوس وتحبّذها، ويتداولها الخلف عن السّلف، ويدوّنها مؤرّخو العلوم[3]، ومن أجل هذا انبرى إلى التّصدي لمثل هذه الآراء التي شاعت وليس لها أ يّ أساس من المنهج العلمي السّليم، وأوّل ما بدأ به هو استعراض هذه الآراء وتتبّع أدلتها ليعرضها على ميزان النّقد العلمي، وقد ركّز على الأبحاث التي تميّزت بقوّة الاستدلال وابتعدت عن الوهن، من مثل ما طرحه المستشرق **مركس**، الذي يمكن أن نجمل ما أتى به من اتهامات في النّقاط التالية[4]:

---

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 46/1.
[2] - ينظر المرجع نفسه: ص 46/1.
[3] - ينظر المرجع نفسه: ص 46-47.
[1] - ينظر: مدرسة الكوفة: ص 69-70، وفي النّحو العربي نقد وتوجيه: ص 14-17.
[2] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو: ص 69. وينظر: ص 70.
[3] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 45/1.
[4] - ينظر: المرجع نفسه : ص 48/1.

1-استحالة نضج واكتمال النّحو العربي في قرن من الزّمن؛ لأنّ تكوُّن المقاييس النّحوية يحتاج إلى مرور زمن طويل، ودليله الفكر اليوناني الذي احتاج إلى قرون من العمل المجهد حتى يفرّق بين أحوال الكلمة التّركيبية وأمثلة الفعل.

2-ضرورة اعتماد النّحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية؛ فقد كانت معرفة أقسام الكلام وتصريفه والأجزاء التي تتكوّن منها الجملة البسيطة نتيجة لتحليل فلسفي، وما أخفى هذه الحقيقة هو أنّ مؤرخي النّحو كانوا يجهلون أنّ النّحو قد بني على المنطق.

3-أنّ الأقدمون سكتوا عن المناهل التي استقى منها النّحاة الأقدمون معلوماتهم، وهذا أمر يؤسف عليه -حسب رأيه- لأنّ النّحاة العرب لابدّ أن يكونوا قد اتكأوا على جهود سبقتهم.

ولقد تتبّع **الحاج صالح** هذه الأدلة وفنّدها دليلاً تلوى آخر [1]؛ وأوّلها سرعة اكتمال النّحو العربي الذي أرجعه إلى سرعة اكتمال ونضج العلوم الإسلامية ككل؛ وهذه ظاهرة أجمع عليها العلماء؛ وهو أمر ليس خرقاً للعادة؛ وإنّما هو -حسب **الحاج صالح**- خروج عن العادة المألوفة عند النّاس، لذا يجب أن نرجع هذه الظّاهرة (نشأة النّحو) إلى الظاهرة الكبرى وهي ثورة الإسلام التي قلبت أوضاع العالم القديم؛ فهو جزء لا يتجزأ من تلك الحادثة العظيمة.

أمّا عن دليل **مركس** القائل بضرورة بناء النّحو عن المنطق، فيرى الأستاذ أنّ هذا القول قد تجاوزه علم اللغة الحديث، وقد قيل في طور من أطوار النّظر اللغوي البائد، كما أنّ **مركس** لا يفرق بين النّظر العقلي والمنطق؛ فهو يرى أنّ الوسائل العقلية العامة هي المنطق ذاته؛ وهذا قصد إثبات تأثير المنطق على النّحو العربي لا غير.

أمّا الدّليل الثّالث، وهو ضرورة اتكاء النّحاة العرب على جهودٍ سبقتهم، وهو ما يظهر -حسب **مركس**- في تشابه أصول الفكر المنطقي مع أصول النّحو العر بي، والذي يظهر في قضايا نحوية عديدة منها : تقسيم الكلام إلى أقسام ثلاثة، معنى الجنس، معنى الظرف، التمييز بين الأزمنة الثلاثة ...إلخ، ولقد تصدى الأستاذ لهذا الطّرح من جانبين؛ جانب تاريخي وهو أنّ التاريخ لم يثبت اعتماد النّحاة العرب على مفاهيم مستوردة؛ وهو أمر يؤكّده الرجوع إلى آرائهم وتفحّصها، أمّا الجانب الثّاني وهو الدّعوة إلى إجراء مقارنة عميقة حتى تظهر القرابة بين المنهجين، وقد ناقش الأستاذ بعض القضايا التي طرحها مركس؛ فرفض أن تكون المقارنة سطحية؛ لأنّها يمكن اعتبارها من محض الاتّفاق؛ فكثيراً ما تتوارد الأ فكار

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 1/49-62.

إذا كانت المعاني ممّا تشترك فيها جميع العقول، وقد فنّد الأستاذ معظم القضايا النّحوية التي أشار إليها **مركس**، ولا يسعنا المقام هنا أن نسردها، ولكن يمكننا أن نقول أنّه استطاع إلى حدّ ما أن يثبت أصالة النّحو العربي عند نشوءه ببرهنته على خلوّه من أيّ أفكار منطقية، ولقد اعتمد على أدلة عقلية وأخرى تاريخية لصدّ شبهة تأثّر النّحو العربي؛ فمن الأدلة العقلية كلامه عن غرض النّحو من لفظي (الاسم) و(الفعل) الذي رآه أنّه يختلف عن غرض أرسطو منهما؛ لأنّه يرى فيهما ما يسمّيه الموضوع والمحمول، ولا يهتم بالجانب اللغوي فيهما[1]، ومن الأدلّة التاريخية التي طرحها [2] تأكيده على أنّ التّأثّير الفعلي حصل في زمان **ابن السرّاج** (ت316هـ) ومعاصريه **كابن كيسان** (ت299هـ) وغيره ممّن سمّوا بالمدرسة البغدادية، في عهد **المعتضد بالله** (289هـ)، ويستشهد بقول **الزّجاجي** (ت311هـ) في تأكيد وجهة نظره، والذي يقول: «عن ابن كيسان... وحَدّه في الكتاب المختار يمثّل الحدّ الذي ذكرناه في كلام المنطقيين»[1].

وهناك أمر يجب أن نشير إليه وهو أنّ **الحاج صالح** قد نجح إلى حدّ ما في تحديد مفهوم بعض المصطلحات [2] التي كثُر تداولها في موضوع تأثّر النّحو العربي؛ فحدّد لنا **(الأصالة)** كمفهوم يأتي مقابل لكلمة **(التّقليد)**، ولا تقابل **الحداثة**؛ فكانت الأصالة عنده تعني الإبداع، والمغايرة، ومثلما رفض أن يكون النّحو العربي تقليداً للنّحو الأرسطي، فقد رفض شكلاً آخر من أشكال التّقليد؛ أثّر سلباً على أصالة النّحو العربي؛ وهو ما وُجد من دراسات ظهرت عند جماعة من المحدَثين، والذين تلقوا تعليماً في الجامعات الغربية، وما ظهر عندهم من محاولات أرادت أن تُسقط مبادئ النّظريات اللغوية الغربية على النّحو العربي، فكان من نتيجة ذلك أن استبدلوا تقليداً بتقليد.

وخلاصة هذا الأمر أنّ **الحاج صالح** يرى الأصالة تتمثّل في الاستقلالية الفكرية للإنسان سواء كانت خالصة من صاحبها أو متبناة بشرط النّظر فيها وتجديدها قصد تطويرها لتصبح بذلك أفكاراً شاملة لكلّ جوانب الظّاهرة اللغوية، ومن جهة أخرى نجده ينبذ التّبعية العمياء التي ليست من العلمية في شيء؛ ولا فرق عنده بين تبعية ال ماضي المتمثلة في تقليد

---

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 42/1.

[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 268/2.

[1] - الإيضاح في علل النّحو: ص 50.

[2] - وهي (الأصالة، التّقليد، الحداثة)، ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 11/1-12، ومقال: النّظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، عبد الرحمن الحاج صالح، معهد اللغة العربية وآدابها/جامعة الجزائر، العدد10، 1986م : ص86.

المتأخرين من العلماء العرب دون المتقدّمين منهم، وبين تبعية الحاضر المتمثّلة في تقليد اللسانيات الحديثة، النّاشئة في الغرب، وبين هذا وذاك يصرّ الأستاذ على أصالة التّراث اللغوي، الذي لا يرى فيه التّخلف الذي قال به بعض المحدَثين ؛ بل وجده قد بلغ من الدّقة ما بلغته الدّراسات الحديثة.

ب-النّظرية الخليلية الحديثة:

النظرية الخليلية أو المدرسة الخليلية أو اللسانيات الخليلية[1]، كلّها مسميات أُطلقت على النّزعة التي تزعّمها ودعا إليها أبو اللّسانيات الجزائرية الحديثة؛ الأستاذ **الحاج صالح**؛ والذي تبلورت في ذهنه هذه النّزعة منذ بداياة ستينيات القرن العشرين [1]، والتي يقول عنها بأنّها«امتداد منتقى للآراء والنّظريات التي أثبتها النّحاة العرب الأوّلون وخاصة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صوره وخاصة البحث المتعلّق بتكنولوجيا اللغة »[2]، فالأستاذ حاول من خلال هذا الاتجاه الذي أطلَقَ عليه تجوّزًا (النّظرية الخليلية الحديثة) أن يُحلّل ما وصل إلينا من تراث فيما يخصّ ميدان اللغة وبخاصة ما تركه سيبويه وأتباعه، وكلّ ذلك بالنّظر في الوقت نفسه في ما توصّلت إليه اللسانيات الغربية، مع التّمحيص الموضوعي لما تركوه من الأقوال والتّحليلات.

وقد بدأ تفكير **الحاج صالح** في النّظرية الخليلية منذ أن كان طالباً في الجامعة الأزهرية، وحينها لاحظ فروقاً شاسعة بين ما اطّلع عليه من أقوال **الخليل** في كتاب **سيبويه**، وما كان يقرأه على شيوخه من أقوال النّحاة المتأخّرين (وخصوصاً **ابن مالك**)، كما لاحظ فرقاً كبيراً لا في النّزعة العقلية ولا في مناهج التّحليل والاتجاه العلمي فقط؛ بل في كلّ شيء ذكروه[3].

---

[1] - استعمل الحاج صالح وأتباعه هذه المسميات جميعها، وذلك كعناوين لأبحاث نشرت لهم؛ كبحث الأستاذ المعنون بـ:(المدرسة الخليلية الحديثة والدّ راسات اللسانية الحالية في العالم العربي، الذي تقدّم به في ندوة بالرباط سنة1987، وكبحثه المعنون بـ(النظرية الخليلية الحديثة) الذي نشره سنة 1996م بمجلة "اللغة والأدب" العدد10. وينظر كتابه: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 20/1، 205، 207، 208، 226، 227، 80/2. وكبحث بشير إبرير المعنون بـ: (أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر/بسكرة، العدد7، فيفري2005م. وكبحث محمّد صاري المعنون بـ (المفاهيم الأساسية للنّظرية الخليلية الحديثة) وهو مقال سبق ذكره.

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 208/1. 56/2.

[2] - المصدر نفسه: ص 208/1. وينظر: تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة، الرباط ، أبريل1987م: ص368.

[3] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : ص 241/1، 242.

ولقد تناول عدد من الباحثين – وخصوصاً الجزائريين– النّظرية الخليلية الحديثة؛ في محاولة منهم تهدف إلى التّعريف بها وبيان أهميتها بين الاجتهادات اللغوية الحديثة؛ ومن هؤلاء نذكر: **صالح بلعيد** في كتابه (مقالات لغوية)، والباحث **التواتي بن التواتي** في كتابه (المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث)، والباحث **بشير إبرير** في مقال له بعنوان (أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة)، والباحثة **شفيقة العلوي** في بحث لها بعنوان (العامل بين النّظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي)، و**الباحث يحي بعيطيش** في بحث له بعنوان (الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة) وغيرهم كثير.

ونحن بدورنا سنحا ول أن نقدّم قراءتنا لهذه النّظرية من خلال ما نشر لصاحبها من مقالات وكتب، ومن خلال قراءات السّادة الباحثين الذين سبق وأن تناولوا هذه النّظرية؛ وأوّل ما نلاحظه هو اجماع أغلب الباحثين (على حسب ما وقع تحت يدي من بحوث) على أصالة هذه النّظرية وتوفيقها إلى حدّ ما إلى تجديد البحث النّحوي العربي؛ فهي «نظرية ثانية Métathéorie ؛ لأنّها في الوقت نفسه تنظير و بحث في الأسس النّظرية الخليلية الأولى»[1]، وهي «تعكس بصدق الفكر الخليلي المبدع الخلاّق في أسسه ومبادئه النّظرية ومفاهيمه ومصطلحاته وإجراءاته التّطبيقية»[2]، ويقول آخر: «من باب الإنصاف العلمي القول إنّ ثمة نظرية لسانية عربية حديثة أعادت الاهتمام بالعامل وأكّدت دوره الوظيفي في بناء التّراكيب اللغوية وفهمها قبل ظهور نظرية تشومسكي الجديدة "الربط العاملي"... إنّها تسعى إلى تحليل اللغة ونظامها آلياً، وهي تقوم على إحياء المبادئ التي وضعها النّحوي الخليل ... إحياء اجتهادياً لا تقليداً أعمى»[3].

لقد جاءت النّظرية الخليلية الحديثة في الوقت المناسب، لتعيد للتراث النّحوي العربي (خصوصاً في قرونه الأربعة الأولى) قيمته العلمية، بعد عقود من الطّعن في أصالته ومنهجه وكفايته التّعليمية، من طرف جماعة من المحدَثين لم يُحسنوا توظيف اللسانيات الغربية ولا استيعاب مكنونات النّحو العربي، فركبوا موجة نبذت النّحو والصّرف بدعوى أنّهما

[1] - المفاهيم الأساسية للنّظرية الخليلية الحديثة، محمد صاري (بحث سبق ذكره)، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح: ص 226/1، 81/2.
[2] - أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، بشير إبرير بحث (سبق ذكره).
[3] - العامل بين النّظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، بحث لشفيقة العلوي، مجلة حوليات التراث/جامعة مستغانم، العدد2007/7.

"معياريان"، وأنّهما بعيدان عن التّصوّر العلمي للغة، أمّا النّظرية الخليلية فقد سعت منذ ظهورها إلى بعث الجديد عبر إحيا ء المكتسب فتجاوزت مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها عن الغرب، أو عند نشرها عن العرب.

أمّا عن المفاهيم الأساسية التي تنطلق منها هذه النظرية فيقول لنا **الحاج صالح**: «نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النّظر، فبعد مدّة طويلة تبين لنا أنّ **المفاهيم التي يتضمّنها الكتاب** تُكوّن في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعثر على مثلها في أيّ نظرية لغوية أخرى سواء كانت قديمة أم حديثة... فهذا العمل هو إذن قراءة جديدة لهذا الكتاب وكتب أخرى قديمة »[1]؛ أي أنّ هذه النّظرية تنطلق في قراءتها للتّراث وتأصيل أفكاره من منطلقات ومفاهيم استطاع الأستاذ وأتباعه أن يقفوا عليها ويحدّدوها لنا في العناوين التّالية[2]:

-مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التّفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.

-مفهوم الانفراد والانطلاق في التّحليل من هذا المفهوم.

-مفهوما الموضع والعلامة العدمية.

-مفهوما اللفظة والعامل.

وإلى جانب هذه المفاهيم يمكن ذكر مفاهيم أخرى متفرّعة عنها، مثل : مفهوم الأصل والفرع، مفهوم التّفريع، مفهوم القياس ...إلخ، وقد اعتبر الأستاذ هذه أهمّ المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة والتي اعتمد عليها العلماء العرب وزعيمهم في ذلك **الخليل**، وستتّضح الرّؤية أكثر حين نتناول بإيجاز التّصوّر الذي تحمله مختلف هاته المفاهيم التي أتينا على ذكرها.

01-مفهوم الاستقامة:

وينطلق **الحاج صالح** في شرح هذا المفهوم من قول **سيبويه** في أوّل كتابه من أنّ الكلام «مستقيم حسن ومحال، ومس تقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب »[1]، **فسيبويه** هو أوّل مَن ميّز بين السّلامة الرّاجعة إلى اللفظ والسّلامة الخاصة بالمعنى (المستقيم/المحال)، ثمّ ميّز أيضاً بين السّلامة التي يقتضيها القياس (أي النّظام العام للغة)

[1] - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 81/2 .

[2] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 217/1-225، 09/2-21، 33، 49، 64، 82-90، 175، ومقالات لغوية، صالح بلعيد: ص 41-49، والمدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، التواتي بن التواتي: ص 87، 99، وبحث: المفاهيم الأساسية للنّظرية الخليلية الحديثة، لمحمد صاري.

[1] - الكتاب لسيبويه: ص 25/1-26.

والسّلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للنّاطقين (مستقيم حسن)؛ وعلى هذا يكون التّمييز بهذه الكيفية:

مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال (نحو: أتيتك أمس)

مستقيم قبيـح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال (نحو: كي زيداً أخاطب)

مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى(نحو: أتيتك غداً)

ومن هنا جاء التّمييز المطلق بين (اللفظ) و(المعنى) في أنّ اللفظ إذا حدّد أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتّحليل هو تحليل معنوي (Sémantique) لا غير، أمّا إذا حصل التّحديد والتّفسير على اللّفظ نفسه دون أي اعتبا ر للمعنى فهو تحليل نحوي دليلي (Sémiologico-Grammatical)، ويؤكّد **الحاج صالح** على أنّ التّخليط بين هذين الاعتبارين، أو الاقتصار على أحدهما دون الآخر يعتبر خطأ وتقصيراً؛ وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنّه ما دلّ على حدث وزمان فهذا تحديد على المعنى، أمّا التّ حديد على اللفظ فهو ما تدخل عليه زوائد معيّنة كقد والسّين وغيرهما، وقد بنى على ذلك النّحاة أنّ اللّفظ هو الأوّل لأنّه هو

المتبادر إلى الذّهن أوّلاً، ثمّ يفهم منه المعنى[1].

02-مفهوم الانفراد:

ويُطْلِقُ عليها الحاج **التّواتي بن التّواتي** [2] – وهو أحد تلام ذة **الحاج صالح** – اسم **(الانفصال والابتداء)** اقتباساً من شرح **الحاج صالح** لمفهوم الانفراد، والذي ينطلق فيه من قول **الخليل** الذي جاء فيه: «لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً؛ لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء ... الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم ال ذي "ينفصل ويبتدأ"»[3]، فمنطلق النّحاة الأوائل كان كلّ (ما ينفصل ويبتدأ) وهي صفة الانفراد، ولذا يجب أن ينطلق من أقلّ ما ينطق به ممّا ينفصل ويبتدأ (ينفرد) وهو الاسم المظهر في العربية، وكلّ شيء يتفرّع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته؛ ولهذا سمّى النّحاة الأوّلون هذه النّواة بالاسم المفرد، وأطلق عليها **ابن يعيش والرّضي** اسم "اللفظة"[4].

---

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 217/1.

[2] - ينظر كتابه: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث: ص 95، وقد أشار الأستاذ الحاج صالح إلى مفهوم "الانفصال والابتداء" في موضع آخر من أبحاثه. ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : ص 82/2.

[3] - كتاب سيبويه: ص 304/2.

[4] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 219/1.

ويمكن التّفريع من هذه النّواة من خلال ما لاحظه النّحاة بحملهم النّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها أنّ بعض هذه النّوى تقبل الزّيادة يميناً ويساراً دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها لفظة، وسموا هذه القابلية "بالتّمكّن" ولاحظوا أيضاً أنّ لهذا التّمكّن درجات؛ فهناك المتمكن الأمكن (كاسم الجنس المتصرف)، وهناك المتمكن غير الأمكن (كالممنوع من الصّرف)، وهناك غير المتمكن ولا أمكن (وهو الاسم المبني)، وهكذا يمكننا نحن أ ن نبني انطلاقاً من هذه المفاهيم وهذا التّصوّر المثال والحدّ (Modèle) الذي يتحدّد به الاسم لفظياً[1]، كما أنّ **الانفصال والابتداء** يمكّن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام؛ وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أوّلاً ولا يحتاج إلى أن يفترض أيّ افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها، كما أنّ الوحدات المحمولة بعضها على بعض تكوّن مجموعة ذات بنية ت سمى في الاصطلاح الرياضي بالزّمرة، التي يمكن أن توظّف في العلاج الآلي للنّصوص الذي يستلزم مثل هذه الصّياغات الرّياضية[1].

03-الموضع والعلامة العدمية:

الموضع هو المحلّ التّجريدي الذي يمكن أن يحلّ فيه عنصر من العناصر المؤثّرة، فإذا خلا ذلك المحلّ من العنصر سُ مّي علامة عدميّة ؛ فللمواضع التي تتعاقب عليها الكلم، وتترتب فيها مع النّ واة (أي الاسم المفرد) بعمليات الوصل ، هي خانات تحدّ د بالزّيادة التّريجية؛ إذ تمثل هذه الزّ يادات -التّحويلات- التّفريعية التي يتم من خلالها الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع أو العكس (ردّ الفروع إلى أصلها)، وفي هذا السّياق يمكن التّمثيل (للموضع وللعلامة العدمية) بالعامل، فقد يذكر عامل لفظي ، وقد لا يذكر تار كاً المحل لعامل آخر هو العامل المعنوي ، كما يمكن التّمثيل لهما على مستوى اللّفظة كذلك ؛ وذلك حين يتعلّق الأمر بالعلامات التي تميّز الأص ول من الفروع (المذكّر والمؤنّث/المفرد والمثنّى والجمع)[2].

فالموضع ليس هو الـ (Slot) الذي هو عند البنويين الأمريكيين [3] موقع الوحدة في مدرج الكلام؛ بل هو أعمق من ذلك، إذ قد يكون خالياً مثل أيّ موضع لا يشغله لفظ، مثل :

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 220/1.
[1] - ينظر بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 219/1، 221.
[2] - ينظر: المصدر نفسه : ص 222/1، و84/2، 86، 90.
[3] - ينظر: أنماط الصّياغة اللغوية الحاسوبية والنّظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة

(كتاب) ففيه موضع لمبتدأ لم يُلفظ به، ومثل : (عِ) صيغة الأمر من وعى، ففيه موضعان خاليان: الفاء واللام، وكتقديم المفعول على الفاعل، فموضع المفعول لم يتغيّر مهما كان موقعه في اللفظ، ثمّ الموضع يكون فيه أكثر من لفظ واحد؛ وذلك في مثل التّوكيد وعطف البيان والبدل، وقد يغطّي اللفظ الواحد موضعين أو ثلاثة وهو في موقع واحد؛ وذلك مثل ما في جملة: أين زيد؟ فالظّرف هنا في موضع الصّدارة؛ أي في موقع يتقدّم دائماً على العامل والمعمول، وهو أيضاً في موضع الخبر وتقديمه على الخبر واجب؛ لأنّه استفهام.

04-مفهوم العامل:

كان بناء النّحو العربي -بشكل أساسي- على مفهوم العامل، محلّ انتقاد شديد من المحدَثين، منذ بدء نشاط الأبحاث اللغوية الحديثة في ثلاثينيات القرن العشرين، وقد مرّ بنا في الفصول السّابقة ما صرّح به كلّ من **إبراهيم مصطفى** و**تمام حسان** و**مهدي المخزومي**[1] وغيرهم، وقد سعى جلّ هؤلاء إلى التخلّص من نظرية العامل في النّحو وبناء نحو جديد يتكئ على منهج علمي يصف اللغة بعيداً عن التّقدير والتّأويل.

غير أنّ هذا الاتجاه لم يصمد طويلاً؛ ف سرعان ما ثبُت قصر نظره، خصوصاً حين ظهرت نظريات جديدة في أوربا وأمريكا تنحو منحى يوظف تقدير العوامل المعنوية واللّفظية، وتأتي النّظرية الخليلية الحديثة التي ظهرت منذ ثمانينيات القرن العشرين لتعيد اكتشاف العامل النّحوي وتؤسّس له «تأسيساً جديداً ينحو بها نحو الصّياغة الشّكلانية والرّياضية كما تقتضيه المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري، وبذلك تنتعش نظرية العامل ويتأكّد دورها، فتتقاطع مع المناهج اللسانية المعاصرة»[2].

ويُحسب **للحاج صالح** أنّه ألاّ يجد (وسط هذا التّيار الرّافض للعامل النّحوي) حرجاً ويُوظف بكلّ شجاعة العامل النّحوي في تقديمه لنظريته الجديدة، فيبدأ طرحه من أنّ القدماء لاحظوا أنّ الزّوائد على اليمين تغيّر اللّفظ والمعنى بل تؤثّر وتتحكم في بقية التّركيب، وبَسّط الأستاذ هذا الأمر بعدّة أمثلة تحويلية تتكوّن من أعمدة وسطور على الشّكل التالي:

المجمع الجزائري للغة العربية، ع01/06 ديسمبر2007م : ص25-26.

[1] - ينظر الصفحات: 34، 121، 229، 297، 311. من هذا البحث.

[2] - العامل بين النّظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، بحث لشفيقة العلوي.

∅	زيد	قائم
إنّ	زيداً	قائم
كـان	زيدٌ	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمت عمراً	زيداً	قائماً
1	2	3

فالعمود الأول يتضمن عنصراً، قد يكون كلمة أو لفظة بل حتى تركيباً، وله تأثير على بقية التّركيب ولذلك سُمي عاملاً (ويرمز له بحرف : ع)، أمّا العمود الثّاني فيتضمن المعمول الأوّل (م1) ولا يمكن بحال أن يُقدّم على عامله، وهما يكوّنان "زوجاً مرتباً"، أمّا العمود الثّاني فيتضمن المعمول الثّاني (م2) الذي قد يتقدّم على كلّ العناصر اللّهم إلاّ في حالة جمود العامل (مثل: إنّ)، وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ ورمز له **الحاج صالح** بـ وهو الذي يسمّيه النّحاة (الابتداء) وهو عدم التّبعية التّركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم[1].

كما أثبت القدماء أيضاً موضع م 1 وم2 يمكن أيضاً أن تحتلها كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب؛ مثل:

∅	أن تصوموا	خير لكم
رأيـ	ـتُ	زيداً

وهناك عناصر أخرى "تدخل وتخرج" على هذه النّواة التّركيبية وهي زوائد مخصّصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها، ورمزها (خ)، كما ينطلق النّحاة من الصّيغ الأصلية للنّظر في ظاهرة التّداخل ويسمّونه بالتّكرار أو الإطالة، وكمثال على ذلك يورد الأستاذ هـ ذا المخطط[2]:

ع∅	م1	م2	خ

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 223/1-224.

[2] - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدّراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحث للأستاذ منشور في (تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية) وقائع ندوة جهوية بالرباط/أبريل1987م: ص386.

◯	زيد	ع	م1	م2	ع	م1	م2
	يقول	◯	ذاك	≠			
سمع	ـتُ	زيداً		يقول	◯		ذاك ≠

كلّ هذا الذي طرحه الأستاذ يتعلّق بالتّحليل على اللّفظ، أمّا مجال المعنى فيشير إلى أنّ الخليليين يعتقدون أنّ المعاني تنقسم أيضاً إلى أصول وفروع؛ فأمّا الأصول فهي التي تتحدّد بدلالة اللفظ ليس إلاّ، وهي من معطيات المواضعة، أمّا الفروع فهي المعاني التي تتحدّد بدلالة غير لفظية : دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما، وهي تتفرّع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو "البلاغة" التي هي امتداد لعلم النّحو؛ لأنّها في مظهرها الأوّل (علم المعاني) تنظر في كيفية استعمال الفرد لمعاني النّحو؛ وهي المعاني التي تدلّ عليها كلّ الوجوه التي يقتضيها النّحو، أمّا في مظهرها الثاني (علم البيان) فهي تنظر في التّحويلات التي تربط بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود[1].

ونكتفي بهذا القدر من محاولتنا لتبسيط مفهوم العامل في النّظرية الخليلية، وما يمكننا أن نختم به هو ما ذكره **الحاج صالح**[2] بأنّ نظرية العامل هي من أروع ما ابتدعه **الخليل** وأصحابه، ومن أخطر النّظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حو ل الظّواهر اللغوية؛ ذلك أنّ مفهوم العمل هو المفهوم الدّينامي الذي ينبني عليه المستوى التّركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريداً من المستويات السّفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومُقوّماتها القريبة، وأوّل دليل على ذلك هو إمكانيةِ استغلال مفهوم العمل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أوّل ومعمول ثاني) في معالجة النّصوص بالحاسب الالكتروني؛ لأنّ نظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يُمثّل بها بأبسط الكيفيات وأنجعها التّراكيب المعقّدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية لأنّها تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق ويرتقي بها من مستوى مادي معقّد إلى مستوى صوري مجرّد قابل للصّياغة وبالتّالي قابل للاستخدام في الحاسبات الالكترونية.

05-مفهوم الأصل والفرع:

[1] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ص 225/1.

[2] - ينظر بحثه: الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية بجامعة الجزائر، مجلة المعرفة (السورية) العدد270 أغسطس1984: ص82-83.

جعل **الخليل** (ت170هـ) و**سيبويه** (ت180هـ) النّظام اللغوي كلّه أصولاً وفروعاً؛ فكثيراً ما ورد هذين المصطلحين في كتاب **سيبويه**، ومن ذلك قوله : «المفرد أصل للمثنى والجمع»[1] وكذلك «الأسماء كلّها أصلها التّذكير»[2]، ويرى **الحاج صالح**[3] أنّ هذا المفهوم قلما انتبه إلى خطورته اللغويون المحدثون؛ فمفهوم التّفريع على الأصول وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلاّ أنّه عند النّحاة لأعمق بكثير، ويمكن أن نقول بأنّه المفهوم الذي ينبني عليه النّحو العربي وعلوم العربية كلّها، والعجيب أنّه قد ظهرت في نهاية القرن العشرين نظريات بناها أصحابها على مفهوم التّفريع والتّوليد، وردّوا على القائلين بأنّ الدّراسة للغة ينبغي أن تقتصر على الوصف، و قد توصل أصحاب هذا المذهب الآن إلى إعادة الاكتشاف للعديد من المفاهيم التي عرفها العلماء العرب الأوّلون.

وفكرة الأصل والفرع ليس محصورة في مستوى اللفظة أو الجملة بل نجدها تمتدّ عند النّحاة العرب لتشمل جميع مستويات اللّغة، فهي تستغرق البنية اللّغويّة في شم وليّتها وكليّتها إفراداً وتركيباً؛ فللأصل «عند الأئمة النّحاة هو ما بُني عليه ولم يُبنَ على غيره، ولا يحتاج إلى علامة ليتميّز بها عن فروعه فله العلامة العدمية »[1]، والأصل هو العنصر الثّابت الذي يوجد في جميع حروفه بكيفية ايجابية أو سلبية، والفرع هو الأصل مع ا لزّيادة، والأصل ليس له علامة ظاهرة؛ فالمذكر هو الأصل، والمؤنّث فرع، والنكرة أصل، والمعرفة فرع، وهناك ما يُسمَّى معرفة بنفسه؛ مثل: العلم.

ويلخص لنا **الحاج صالح** [2] مفهوم الأصل وفروعه في النّقاط التالية:

-الأصل ما كان سابقاً في الوجود بالنّسبة لغيره؛ كوحدة أو صيغة أو حدث أو غير ذلك.

-الأصل ما استمرّ وجوده لفظاً أو معنى إمّا في فروعه وإمّا كقانون.

-الأصل قد يكون الأوّل في المرتبة دون أن تكون فروعه متفرّعة عنه لفظاً؛ مثل الاسم بالنّسبة للفعل.

-ويكون أيضاً أصلاً مفترضاً غير موجود في الاستعمال لفروعه الموجودة في الاستعمال؛ لأنّ قسمة التّركيب أو قياس نظائره يقتضيه منطقياً ورياضياً؛ مثل: "قَوَمَ" بالنّسبة لقام.

---

[1] - الكتاب: ص 22/1.

[2] - المصدر نفسه: ص 22/1.

[3] - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : ص 154/1-155.

[1] - الجملة في كتاب سيبويه، الحاج صالح، مجلة المبرز، الجزائر1993،العدد 2.

[2] - ينظر كتابه: منطق العرب في علوم اللسان: ص 144.

06-مفهوم الوضع والاستعمال:

أشار **الحاج صالح** إلى أنّ هناك فرق بين ما يرجع إلى وضع اللغة، وبين ما يخصّ كيفية استعمال هذا الوضع؛ فاللسان نظا م من الأدلة الموضوعة لغرض التّبليغ، واستعمال فعلي لهذا النّظام في واقع الخطاب [1]، وقوانين الاستعمال غير قوانين النّحو والقياس وهذا ما تجاهله النّحاة المتأخرون، ومن هنا وجبت مراعاة الاستعمال الفعلي للغة في جميع الأحوال الخطابية التي تستلزمها الحياة اليومية، و في هذا المقام تستدعي العناية بالنّحو والبلاغة في عملية الخطاب الطبيعي باعتبار أنّ النّحو إحكام التّصرف في مختلف البنى اللغوية، في حين أنّ البلاغة هي العمدة في الإيصال على اختلاف أنواعها وأشكالها؛ مشافهةً أو تحريراً، نثراً أم شعراً، في مقام انقباض أو مقام أنس.

ويؤكّد **الحاج صالح** على أنّ من يمعن النّظر في كتب اللغويين العرب الأوّلين؛ مثل كتاب **سيبويه** ومعاني القرآن **للفراء** وغيرهما، يعرف باليقين أنّه يوجد في العربية مستويان اثنان على الأقل : تعبير يستجيب لما يُسمّى بمقام الانقباض ويعتني فيه المتكلّم (المشافه) عناية فائقة بتحقيق الحروف ولا يختزل شيئاً من الألفاظ، وتعبير آخر يستجيب لما يسمّى بمقام الأنس؛ وهو التّعبير الذي يسترسل فيه صاحبه لأنّه يخاطب شخصاً مأنوساً كصديق أو ابن أو زوجة؛ وفيه يكثر الإدغام والاختلاس للحركات والحذف للكلمات وغير ذلك من التّخفيف المعروف، وهو فصيح سُمع عن العرب الموثوق بعربيتهم إلاّ أنّه مجهول الآن من أكثر الأساتذة والمعلّمين[1]، وهو يدخل فيما يسميه **سيبويه**[2] وأتباعه بسعة الكلم والاختصار.

ولعلّ الفائدة المرجوة ممّا طرحه **الأستاذ** في هذا الجانب هو تنبيه النّاس على وجود مستوى من التّعبير الفصيح لا يقلّ خفّة وعفوية عن العامية أو اللغات الحية الأخرى، ومنه يقبلون على دراسة العربية، واستعمالها في التّعبير عن شؤون حياتهم اليومية، ومن هذا أيضاً أن نحمل مؤلّفي التمثيليات عل استعمال هذا المستوى كلّما كان المقام مقام أنس واسترسال[3]؛

---

[1] - ينظر: تعليم اللغة العربية في التّعليم الأساسي وإمكانية الاستفادة من البحوث العلمية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح، نقلا عن: مقالات لغوية، صالح بلعيد: ص 41-42.

[1] - ينظر: الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية بجامعة الجزائر، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المعرفة السورية، ع270، أغسطس1984م: ص73.

[2] - ينظر : الكتاب: 108/1، 114، 120، 123، وغيرها.

[3] - ينظر: الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية بجامعة الجزائ: ص 75.

وهذا سيكون له تأثير عميق جداً على استعمال العربية كاملة غير ناقص منها هذا الجانب الهام من الاستعمال اللغوي العادي.

ونكتفي هنا بهذا القدر من المفاهيم والمبادئ الأساسية للنّظرية الخليلية الحديثة، ذلك أنّ عرض جميع المفاهيم التي تناولها وأشار إليها الأستاذ في أبحاثه ومؤلّفاته يحتاج إلى رسالة أو مؤلَّف خاص بها، وليس هنا متسع له، وما يمكن أن نختم به كلامنا عن النّظرية الخليلية هو ما نلخصه في النّقاط التّالية:

-أنّها نظرية تقوم على تعريف الدّارسين بخصائص علوم اللسان العربي، ومضامينه الرّوعية انطلاقاً من مقولات اللّسانيات الحديثة، واستطاعت أن تثبت أهمية قراءة التّراث العربي الذي يمثّل مستخلصات قرون من مخاض التّفكير اللغوي عند العرب.

-أنّها نزعة استطاعت أن تحتل مكانة تتوسّط بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماماً أو إلى حدّ بعيد اللسانيات الحديثة، ويخلط بين المفاهيم النّحوية العربية الأصيلة ومفاهيم النّحاة المتأخرين، واتجاه آخر يتجاهل إلى حدّ ما التّراث العربي أو يجعل كلّ التّراث واحداً، وأصحابه مقتنعون أنّ التّراث قد تجاوزه الزّمان، ولا يمكن أن تساوي وجهة نظره وجهات نظر اللسانيات الغربية.

-وُفقت جهود **الحاج صالح** -إلى حدّ ما- في إثبات أنّ نظرية النّحاة الأوائل تتميز بالموضوعية والشّمولية والتّماسك والاقتصاد، وأنّ فكرة العامل ليست ممّا يغضُّ من شأن جهودهم؛ بل هي ممّا يعلي شأنهم، ويُكبر تفكيرهم.

-نستطيع أن نعتبر النّظرية الخليلية الحديثة من أخطر النّظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظّواهر اللغوية؛ لاسيما وأنّ لديها قدرة عجيبة وقابلية واسعة للصّياغة الرّياضية والحاسوبية.

الفصل الخامس

المحاولات التّطبيقية الشّاملة لتيسير وتجديد النّحو العربي

توطئة: مفهوم المحاولات التّطبيقية

توطئة:

بعد أن تناولنا في الفصل السّابق المحاولات النّظرية (الجزئية والشّاملة)؛ الدّاعية والرّامية لتجديد النّحو العربي في القرن العشرين، سنحاول في هذا الفصل أن نقف عند أهمّ المحاولات التّطبيقية الشّاملة، التي هدفت إلى تيسير وتجديد النّحو العربي؛ ونقصد (بالمحاولات التّطبيقية[1] الشّاملة) تلك المؤّلفات التي هدف من ورائها مؤلّفوها –غالباً– إلى

[1] - مصطلح (التطبيقية) يختلف مفهومه من مجال إلى مجال، ومن علم إلى علم؛ فعلى مستوى الدّراسات

تعليم المادة النّحوية، وتوظيف الشّواهد والأمثلة لتوضيح القاعدة النّحوية، ومؤلّفات هذه المحاولات تكتفي غالباً بقدر محدود من التّفصيلات، ولا تتعرّض لذكر الخلافات أو قد تستغني بذكر القليل منها.

وبصورة أوضح نقول: إنّها محاولات في أغلبها أتت نتيجة مبادرات فردية خاصة، أنتجت مؤلّفات موجّهة لطلاب المدارس والجامعات وللرّاغبين في تعلّم النّحو العربي بصفة عامة، هدف منها مؤلّفوها بصورة مباشرة إلى تعليم مادة النّحو العربي، والمساعدة على فهم قواعدها والتّمرّس فيها على قدر مستوياتهم ومداركهم، واتخاذ الأمثلة الحديثة وبعض الشّواهد المأثورة وحتى النّصوص الأدبية كوسائل توضيحية تُعالَج القاعدة النّحوية في ضوئها وتطبّق من خلالها.

وهذه المحاولات تميّزت عن غيرها بمجموعة من الخصائص؛ هي:

-أنّها محاولات في معظمها محافظة وشاملة لمعظم أبواب النّحو العربي.

-أنّها محاولات شهد لها الباحثون بأنّها اتّسمت -على العموم- بالأصالة وبطابع التّيسير والتّجديد في طريقة عرض المادة النّحوية.

-أنّ هذا النّوع من المحاولات تميّز بمنهجه وأصوله المخالف لمنهج النّحاة القدماء؛ فابتعد عن التّعليل والتّأويل، والمسائل الخلافية؛ وانتقى من المذاهب أيسرها للطّالب.

ونحن إذا ألقينا نظرة على هذا النّوع من المؤلّفات النّحوية في القرن العشرين؛ نجد عدداً كبيراً من المؤلّفات ذات البعد التّعليمي والشّامل لجميع أبواب النّحو العربي، والتي ابتعدت عن إقحام المناهج الغربية، وحاولت أن تيسّر وتجدّد الدّرس النّحوي العربي الحديث، ولعلّ محاولة الوقوف عندها جميعها واستعراض ودراسة مضامينها كلّها أمر ليس وارد في بحثنا هذا؛ وذلك لسببين؛ هما:

-أنّ عدداً منها افتقر إلى روح المبادرة والتّجديد؛ فكان نسخ مطابقة لجهود سابقة.

-كما أنّ بعضاً منها كنّا قد استعرضنا مضامينه وتناولنا منهجه في مباحث سابقة.

النّحوية يقصد به المؤلفات التي تعمل على تطبيق القاعدة النحوية على النّصوص النثرية والشعرية، كما يقصد به مجموعة قواعد يتم الالتزام بها في التخاطب محاكاة لما يقدّمه متحدث اللغة الأصلي من خطاب دون الخوض بشأنها في تحليلات نظرية أيا كانت؛ أي هو القدرة على تكوين تعابير تجسّد هذه القواعد بغض النّظر عن الإلمام بخباياها.

ومنه فلا فائدة من استعراض جهود مكرّرة افتقرت إلى الأصالة والتجديد، كما أنّه لا داعي لإعادة الكلام على نفس الجهود، والاستطراد الذي لا طائل منه والمعيب لكلّ بحث.

وبقي أن نشير إلى أمر مهمّ؛ وهو أنّ وسم هذه المحاولات بمصطلح "التّجديد" هو عمل فيه نظر؛ ذلك أنّنا فعلنا ذلك تجوّزاً، وطبقاً لبعض الدّراسات، ولادّعاءات أصحابها؛ الذين عنونوا محاولاتهم بهذا الاسم، أو أكثروا من ترديده في مضامينها، وقد تطرقنا في فصل سابق[1] إلى مفهوم مصطلحات: التجديد، والتيسير، والإصلاح، وغيرها ممّا شابهه.

وإذا جئنا إلى تحديد هذه المحاولات فإنّنا نجد أشهرها وأوّلها محاولة **عباس حسن** في كتابه الموسوعي (النّحو الوافي)، تليها محاولة **مهدي المخزومي** في كتابه (في النّحو العربي قواعد وتطبيق)، ثمّ محاولة **محمد عيد** في كتابه (النّحو المصفى)، ثمّ محاولة **فاضل صالح السامرائي** في كتابه (معاني النّحو)، ثمّ **محاولة شوقي** ضيف خاصة في كتابه (تجديد النّحو)، ثمّ محاولة **يوسف الصّيداوي** في كتابه (الكَفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة)، وآخرها محاولة الأستاذ **تمام حسان** في كتابه (الخلاصة النّحوية)، وقد راعينا في ترتيب إيرادها الظّهور الزّمني لها؛ لا شهرتها وأهمّيتها.

المبحث الأوّل
محاولة عباس حسن
في كتابه (النّحو الوافي)1960م

[1] - ينظر: الفصل الثالث، صفحة 172-176. من هذا البحث.

عباس حسن (ت1979) باحث مصري قدير، عَمِل أستاذاً في دار العلوم بالقاهرة، ورئيساً لقسم النّحو والصّرف والعروض، وعضواً في مجمع اللغة العربية، نشر بحوثاً كثيرة تخصّ النّحو العربي، وعدداً من الكتب أشهرها (اللغة والنّحو بين القديم والحديث) و(النّحو الوافي)، هذا الأخير الذي يُعتبر مرحلة تطبيقية حاول فيها أن يُطبّق آراءه النّظرية في مقالاته المتفرّقة والتي جمعها في كتابه الأوّل.

-منهج عباس حسن في مؤلّفه:

سار **عباس حسن** على خطّة ومنهج اختطهما منذ البداية، ورأى أنّهما يخدمان محتوى كتابه الميسّر، وقد تطرّق في الجزء الأوّل من كتابه[1] إلى المنهج الذي سيسير عليه، والذي يمكن أن نلخصه في النّقاط التّالية:

1-أنّه جمع مادة النّحو كلّه -وما يتصل به من الصّرف- في كتاب واحد ذي أجزاء أربعة، وقسّم فيه كلّ مسألة إلى قسمين؛ أحدهما "موجز" يناسب طلاب الجامعات، ويليه الآخر بعنوان مستقل هو (زيادة وتفصيل) يُلائم الأساتذة المتخصّصين.

2-اعتنى بلغة الكتاب؛ وضوحاً واسترسالاً، وابتعد عن أساليب القدماء وتعبيراتهم، مع المحافظة على مصطلحات القدماء.

3-أنّه اصطنع أمثلة ناصعة، واختارها لتؤدّي الغرض من توضيح القاعدة وكشف غامضها في يسر وسهولة، وترك أغلب الشّواهد القديمة؛ لأنّه يرى أنّها مليئة بالألفاظ الصّعبة والمعاني البعيدة التي تتطلّب من المتعلّم الحديث جهداً كبيراً، ولأنّ هذه الشّوا هد – رغم سمُوها وجمال أدائها- اُختيرت في عصور تباين عصرنا، ولطلاب متمكّنين من ناصية اللغة الفصيحة، كما أنّ هذه الشّواهد قد تمثّل لهجات عربية متعارضة، وتُساق لتأييد آراء نحوية متناقضة.

4- أنّه رفض العلّل الزّائفة؛ التي تعلّل لأمر واقع ولا سبب له إلاّ نطق العربي؛ كالتّعليل لرفع الفاعل والمبتدأ والخبر، واعتبر التّعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد، ولهما من سوء الأثر وقبيح المغبّة ما لا يخفى، ويرى من جهة أخرى أن يعلّل لهذه الحالات بأن يقال : أنّها (مسايرة لفصيح اللغة وأفصحها)، وأنّها (تطابق الكلام العربي النّصع).

[1] - ينظر: النّحو الوافي: ص 1/05-11

05-كما أنّه رفض تعدّد الآراء الضّعيفة في المسألة الواحدة؛ وذلك حرصاً منه على اطّراد القاعدة النّحوية، ونبذ اللغات الشّاذة التي لا تطّرد فيها القواعد النّحوية، وما يُلاحظ في هذا الجانب هو أنّ **الأستاذ** اتّجه إلى الانتخاب من آراء القدماء، التي رأى فـيها تيسيراً على المتعلّمين، وقد صرّح في مقدّمة كتابه[1] أنّه قد يستعين بتعدّد المذاهب في تيسير اللغة، وكان المذهب **الكوفي** عوناً له في كثير ممّا ذهب إليه من آراء، وإذا نظرنا في مسائل كتاب (النّحو الوافي) فإنّنا نجد فيها تطبيقاً عملياً لما دعا إليه؛ حيث نجده قد استثمر آراء الكوفيين، واستحسن آراءهم ودعا إلى الأخذ بها في مسائل كثيرة[1].

6-عدم التزام طريقة تربوية واحدة في كتابه؛ فقد تكون الطريقة "استنباطية" أو "استقرائية" أو "إلقائية" وقد تكون "حواراً"، وغير ذلك ممّ ا يُلائم الموضوع النّحوي الذي يُعالجه وما توصله إلى أهدافه في تيسير الموضوع، قال في مقدمة كتابه : «إذا عرفنا أنّ الكتاب لكبار الطّلاب، وللأساتذة المتخصّصين، وأنّ موضوعاته كثيرة متباينة، أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرّائها»[2].

7-ترتيب أبواب النّحو على ترتيب **ألفية ابن مالك**، وتنوين كلّ بيت من الألفية في بابه، فالأستاذ **عباس حسن** لم يقترح تبويباً جديداً ؛ لأنّه يرى أنّ القيام بذلك قد يزيد النّحو عسراً وبلبلة؛ وإنّما انتقى ما رآه أفضل التبّويبلت القديمة وأنسب لعصرنا، منظماً ومدققاً فيه، ومستخدماً الهامش لإحالات كثيرة هدف منها إلى تنظيم مادة النّحو وتجميعها وتيسيرها.

-موقفه مـن بعض أصول النّحو وأسسه:

معظم الآراء التّيسيرية والتّجديدية **لعباس حسن** في كتابه (النّحو الوافي) ينطلق فيها من موقفه من الأصول النّحوية؛ فلا يكاد يمرّ بتعليل أو تأويل إلاّ ورفضه بحجّة أنّه متكلّف ولا فائدة منه، وهذا كلّه بناءً على موقفه من نظرية العامل والسّماع والقياس ...إلخ، والتي خالف فيها النّحاة القدامى وما بَنَوْه من مسائل نحوية عليها.

وفيما يلي سنحاول أن نتلمّس موقفه من كلّ أصل على حِدا؛ حتى يتبيّن لنا الأمر أكثر .

---

[1] - ينظر النّحو الوافي: ص 09/1.

[1] - ينظر المصدر نفسه: الصفحات 143/1، 163، 167، 241، 237، 175/2، 203، 49/3، 311، 4،305، 368...وغيرها، وهناك رسالة ماجستير بعنوان: (الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي) لتوفيق بن زايد الفهمي/ جامعة أم القرى، 1433هـ/2012م.

[2] - النّحو الوافي : ص 10/1.

1-موقفه من العامل النّحوي:

تباينت آراء **عباس حسن** بين ما كان قد صرّح به في مقالات سابقة وبين ما أورده عن العامل في كتابه (النّحو الوافي)؛ فقد اعتبر (في أبحاثه الأولى [1]) "العامل" مشكلة واضحة الأثر في تعقيد النّحو، وإفساد الأساليب البيانية، في حين أشار في كتابه (النّحو الوافي)[2] إلى قلّة عيوب هذه النّظرية، وإلى أنّها تيسّر تعلّم النّحو، هذا ما يجعلنا نعتبر هذا الأمر عند **عباس حسن** ناتج عن تراجع عن موقفه السّابق أو تطوّر في آرائه النّحوية.

والخلاصة أنّ **عباس حسن** (في كتابه: النّحو الوافي) وقف موقفاً وسطاً، ومثَّلَ رأياً مُعتدلاً؛ يذهب إلى وجوب احترام جهد القدماء العظيم، مع الدّعوة إلى تجرّد العوامل من التّكلّف والفلسفة، فالأخذ برأي الجمهور في العامل إنّما هو أخْذٌ بالأيسر عمَلاً وتطبيقاً وإفادةً، ويذهب من جهة أخرى إلى تبرئة القدماء ممّا اتهموا به، ويصف جهدهم في نظرية العامل بالذكاء والبراعة؛ يقول عن نظريتهم : «قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها »[1]، ويسوق بعد ذلك أمثلة توضيحية تبيّن مدى أهمية القول بالعامل في عملية فهم معاني العبارات.

وعند إلقاء نظرة على مسائل كتابه (النّحو الوافي) نجد أنّ معظمها مبنيٌ على نظرية العامل، لكن الأستاذ يختار الأسهل والأيسر على الطالب أو الكاتب ليأخذ بيده في الاهتداء إلى الحركة المطلوبة بمعرفة العامل اللفظي أو المعنوي، لا المتكلم، وإذا لم تكن هناك ضرورة لذكر العامل، ولا أهمية له في ضبط الكلمة، فإنّ الأستاذ يرى الخير في إهماله وتناسيه، كما هو الحال في رافع المبتدأ والخبر، اللذان يدعو فيهما إلى الاقتصار على معرفة أنّ المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك، بدون بحث أو ذكر عوامل رفعهما[2].

2-موقفه من الشّواهد النّحوية والقياس عليها:

[1] - والتي جمعها فيما بعد في كتاب له بعنوان (اللغة والنّحو بين القديم والحديث)، ينظر الصفحات: 186-206 منه.

[2] - ينظر الصفحات: 73/1، 447، 337/2.

[1] - النحو الوافي: ص 73/1.

[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 447/1.

منذ صدور أبحاث **عباس حسن** الأولى[1] دعا اختيار لغة القرآن الكريم مثلاً لغوياً بلاغياً أسمى، ليكون المرجع الأوّل الذي تستنبط منه القواعد النّحوية، وقد أشار في مقدّمة كتابه (النّحو الوافي) إلى اعتماده على الفصيح من اللغات وأنّ «القرآن الكريم –بقراءاته الثّابتة الواردة عن الثّقات– في مكان الصّدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأوّلاً ولا تمحّلا »[2]، وقد طبّق في كتابه هذا ما دعا إليه؛ فنجده يتخذ القرآن الكريم المعين في الاستشهاد، وغالباً ما نجده يحتكم إلى نصوصه في مناقشة كثير من مسائل النّحو، و لا تكاد تخلو صفحة من كتابه (النحو الوافي) إلاّ واستشهد فيها بشواهد من القرآن الكريم ، وممّا قاله في هذا الشّأن : «وَوُرود تلك الشّواهد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردّد»[1].

وبخصوص **الحديث النّبوي الشّريف** فإنّنا لا نجد **لعباس حسن** موقفاً صريحاً بخصوصه، وقد تتبّع أحد الباحثين[2] الأحاديث النّبوية الواردة في كتابه فوجد أنّ الأستاذ قد استشهد بعدد قليل منها[3]، وأنّ أغلبها ليس وارد في الكتب الصّحاح السّتة، هذا بعكس الشّروط التي أقرّها مجمع اللغة العربية، وهذا كلّه يدلّ على أنّ الأستاذ يُجيز الاحتجاج بالحديث بغض النّظر عن مصدره، وأنّ له رأياً خاصاً ومختلفاً عن رأي المجمع في مسألة الاحتجاج بالأحاديث الشّريفة[4].

أمّا الاستشهاد **بكلام العرب** (شعره ونثره) فإنّ **عباس حسن** يرفض القياس على اللهجات العربية غير الشّائعة في مواضع كثيرة من كتابه؛ [5]، وذلك «منْعاً للبلبلة، وتعدّد الآرا ء من غير فائدة»[6]، ويوضح سبب تركه لهذه الشّواهد بأنّها «قد تمثّل لهجات عربية متعارضة، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة »[7]، ومن الجديد عند

---

[1] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 100-108.
[2] - النحو الوافي: ص 09/1.
[1] - المصدر نفسه: ص 380/1.
[2] - وهو عبد الله بن الحمد الحسين، في رسالته للدكتوراه (تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي): ص 46.
[3] - ينظر النحو الوافي: الصفحات: 438/1، 662، 287/2، 329، 506، 142/3، 146، 167، 412/4.
[4] - ينظر: تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي، رسالة دكتوراه، لعبد الله بن حمد الحسين/جامعة أم القرى 1432هـ: ص46.
[5] - ينظر مثلا الصفحات: 08/1، 594، 74/2، 489، 173/3، 615، 624/4.
[6] - النحو الوافي: ص 594/1.
[7] - النّحو الوافي: 08/1.

عباس حسن في هذا الشّأن هو استناده على شواهد من الشعر والنّثر تتبعها في المعاجم وكتب التفسير واللغة والدواوين الشعرية، ومن هذه الشّواهد ما ليس من شواهد النّحاة، ومنها ما هو منها غير أنّ **الأستاذ** التمس فيه شاهداً لمسألة أخرى غير المسألة التي ورد البيت شاهداً عليها في كتب النّحو[1].

3-موقفه من التعليل والتأويل:

كان **لعباس حسن** موقف الرّفض لكلّ مظاهر التّعليل والتّأويل المبالغ فيهما، وذلك منذ صدور أبحاثه النّظرية الأولى[1]، والتي حاول السّير على نهجها في كتابه (النّحو الوافي)، وقد نصّ في مقدّمته على موقفه من علل النّحو، وذكر أنّ من منهجه «الفرار من العلل الزّائفة، وتعدّد الآراء الضّارة في الم سألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر، وقبيح المغبّة ما لا يخفى، وحسبنا من التّعليل أن يقال : المطابقة للكلام العربي النّاصع »[2]، ويُلاحظ أنّ رفضه للتّعليل قد يتخذ في بعض الأحيان طابع الهجوم الحاد على علل النّحاة، ويطالب بنبذها وإهمالها [3]، وأحيان أخرى يكون رفضه للع لل يأتي بشكل غير مباشر؛ بحيث يعقّب على تعليل النّحاة بعبارات مثل قوله: «هكذا يعلّلون، والعلة الصّحيحة هي نطق العرب واستعمالهم»[4].

ويلاحظ أنّ **عباس حسن** في رفضه للعلل قد تجاوز ما ذهب إليه **ابن مضاء (ت592هـ)**، فانتقد التّعليل جملة؛ بما في ذلك العلل الأول، التي لها أثر في ضبط الكلام، ورأى أنّ كلّ تلك العلل زائفة ما عدا علّة السّماع، وكمثال على ذلك أنّنا نجده يدعو إلى عدم الاهتمام بالعلل في بعض المسائل، مثل قوله -بعد أن ذكر حكم الاسم المعطوف بعد خبر "إنّ": «لا داعي للاهتمام بتعليله، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النّصب والرفع؛ إذ المقصود الأوّل من النّحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى»[5].

---

[1] - ينظر: تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي، عبد الله الحسين: 51-52، وينظر النّحو الوافي: 52/1، 110، 225، 264، 383، 247/2، 287، 289، 467، 492، 274/4، 457، 463.

[1] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث: ص 133-186.

[2] - النحو الوافي: ص 08/1-09.

[3] - مثل قوله عن تعليل النّحاة للإعراب والبناء: «ما هذا الكلام الجدلي؟ وما جدواه لدارسي النّحو؟ أَعَرفه العرب الخلّص أصحاب اللغة، أو خطر ببالهم؟ علينا أن نترك هذا كلّه في غير تردّد». المصدر السابق: ص 91/1.

[4] - المصدر السّابق: ص 702/1، وينظر: ص 280/1، 617/4.

[5] - النّحو الوافي: ص 665/1. وينظر شبيها بهذا الكلام في الصفحات: ص 515/1، 584.

أمّا **التأويل النّحوي**، فقد رفضه الأستاذ **عباس حسن** في كثير من المسائل [1]؛ لأنّه – حسب رأيه– له أثر سيء في اللغة، ويُعيق أداء مهامها؛ يقول في مناقشة إحدى المسائل : «ولا أدري، أيَغيب عن أحد وجه ضرره، وأثره السّيئ في اللغة؟ إذ كيف تُؤدّي اللغة مهامها –وما أجلّها– إذا كان من الجائز، دون قيد ولا شرط، تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلاً يُصلح عيبه من غير داع معنويّ لذلك »[2]، ويرى أنّ الأنسب والأسلم في التّعامل مع الأساليب الشّاذة والتي خرجت عن قياس اللغة، هو إمّا القبول بها أو رفضها «أمّا التّكلّف والتّأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة، ولا محل له اليوم، والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب»[1].

ومن أبرز مظاهر التأويل التي رفضها الأستاذ نذكر:

– **رفض الحذف :** كتقدير مُتعلّق محذوف للجار والمجرور والظّرف، حيث رأى أنّها تقديرات لا تتناسب مع الدّرس الحديث، وعاب على القدامى تلك الآراء الجدلية حول متعلّقات هذه الأسماء[2]، ومن المحذوفات التي رفضها ما ذهب إليه عدد من النّحاة من أنّ تابع المنادى إذا كان بدلاً، أو اسماً مجرّداً من (أل) معطوفاً عطف نسق، فإنّه يكون عندهم بمنزلة منادى مستقل، ويخضع لأحكامه، والعامل فيه (يا) مقدّرة[3]، ومثل ذهابه في أسلوب التّفضيل إلى عدم القياس على ما ورد من حذف (من) مع المفضّل عليه، إذا كان (أفعل) نعتاً لمنعوت محذوف مع عامله لقرينة؛ نحو : (اتّجه أوسع مساحة) وتقديره: (اتّجهْ واقصد بلداً أوسع مساحةً من هذا البلد)، لما في ذلك من كثرة الحذف وتوقّع اللّبس في فهمه[4].

–**رفض تقدير الحركات الإعرابية :** وذلك في مسائل متعدّدة من كتابه؛ منها موضوع الأسماء الستة، عندما تضاف إلى "ياء" المتكلّم، فتعرب –عند النّحاة– بحركات أصلية مقدّرة قبل الياء؛ ويرى **عباس حسن** أنّ الأحسن في هذه الحالة أن نقول : إنّ حركة الإعراب هي الكسرة الظّاهرة قبل الياء، لأنّ الأخذ بهذا الرّأي أيسر وأوضح، ولا داعي للتّمسّك بالرّأي الفلسفي المعقّد [5]، وكرفضه للضمّة المقدّرة في آخر الأعلام المنقولة، المبنية أصالة ق بل

[1] - ينظر مثلا الصفحات: 99/1، 109، 199، 11/2، 45، 91/3، 171، 22/4، 170. من النّحو الوافي.

[2] - المصدر نفسه: ص 411/3.
[1] - المصدر نفسه: ص 578/1.
[2] - ينظر المصدر نفسه : ص 447/2، 249، 271/1، 346/1.
[3] - ينظر المزيد في المصدر نفسه: ص 41/4-42، و 53/4.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص 403/3.
[5] - ينظر المصدر نفسه: ص 109/1 ، و الهامش رقم 2 من نفس الصّفحة و 202/1، و17/3، 171/3.

علميتها وندائها، مثل الكلمات : منذُ، كيفَ، قَطامِ ...، وغيرها من كلّ لفظ سُمِّي به، وصار علَماً، وكان مبنياً أصالة قبل أن يصير علَماً منادى، حيث يرى أغلب النّحاة أنّ علامة البناء الأصلي السّابقة تبقى على حالها، وتُقدّر على الآخِر علامة البناء الجديدة التي جلبها البناء، ويكون المنادى في كلّ ذلك في محلّ نصب [1]، أمّا **عباس حسن** فيرى في كلّ هذا نوع من التّضييق والتّعقيد؛ والأفضل –عنده– الأخذ برأي بعض المحقّقين **كالرّضي الاستراباذي** (ت668هـ)، و **خالد الأزهري** (ت905هـ) من تناسى البناء السّابق، وإظهار ضمّة النّداء عليها وعد م تقديرها، وبناء على هذا الرّأي تقول في (كيفَ، وهؤلاءِ، وكمْ، ومنذُ... أعلاماً): يا كيفُ، يا كمُ، يا منذُ ... بضمّة ظاهرة؛ فهي مُتجدّدة للنّداء، وفي هذا الرّأي توسعة وتيسير محمودان؛ لأنّه يجعل حكم المنادى "المفرد العلم" مطّرداً؛ يعمّ ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشتيت[1].

–**رفض الآراء المبنية ع لى الحمل:** والحمل كما تكلمنا عنه سابقا [2]، هو : قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، والذي هو أقسام وأنواع متعدّدة، وقد وقف منه **عباس حسن** موقف الرّافض لكثير من أنواعه؛ ومن ذلك حمل المعرفة على النّكرة، وإعط ائها حكمها؛ في نحو : (إذا هلكَ قيصرُ فلا قيصرَ بعده)، و(قضيةٌ ولا أبا حسن لها)...إلخ، حيث يقول **النّحاة** أنّه من شروط إعمال (لا) النّافية للجنس، تنكير معموليها، وقد ورد اسمها –في الأمثلة السّابقة– معرفة؛ فتأوّلوها بأنّ المراد هنا نكرة؛ فالمراد من "قيصر" و"أبا الحسن" مسمّى بهذا الاسم؛ وحين نقول : (لا أبا حسن لها) أي: لا مسمّى بهذا الاسم لها، فالكلمة معرفة في الظاهر، ولكنّها نكرة تأويلاً، ومن تأويلاتهم كذلك : أنّ المعرّفة كان قبلها مضاف محذوف ملفوظ، وهو نكرة، ثمّ أقيم المضاف إليه مقامه؛ فيقدرون في "لا قيصر": "لا مثلَ قيصر"، ولمّا حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام: "لا قيصر"[3].

وفي هذا يرى **عباس حسن** أنّ النّحاة تكلّفوا التّأويل ليخضعوا هذه الأمثلة لشرط التّنكير، وأنّ مثل هذا التّأويل افتعال لا خير فيه؛ لعدم مسايرته الحقيقة النّاطقة بأنّ بعض العرب قد يعمل "لا" مع تعريف اسمها، كما أنّه تأويل لا داعي له لتكلّفه مع ورود تلك الأمثلة الصّريحة، الدّالة على أنّ فريقاً من العرب لا يلتزم التّنكير، فعلينا أن نقبل تلك النّصوص

[1] - ينظر : النّحو الوافي: ص 10/4.
[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 12/4-13. وينظر المزيد في: ص 172/3. و201/1 (الهامش).
[2] - ينظر الصرّحات: 162-164، من هذا البحث.
[3] - ينظر النّحو الوافي: ص 695/1.

بحالها الظّاهر دون محاكاتها[1].

ومن أنواع "الحمل" **التّضمين**[2]، وقد وقف منه **عباس حسن** موقف المُنكر له، في كثير من مواضيع كتابه (النّحو الوافي)[3]، ويمكن أن نلخص أدلة رفضه للتّضمين في[1]:

-أنّ الآراء المختلفة حول التّضمين لم تستطع أن تثبت في جلاء ويقين، أنّ اللفظ الوارد قديماً الذي جرى فيه "التّضمين" ليس حقيقة لغوية أصيلة؛ وأنّه تضمّن حقّاً معنى لفظ آخر.

-أنّ تلك التّعدية أو ذاك اللّزوم الحادثين من عدوى التّضمين لا يصلحان دليلاً مقنعاً؛ لأنّها عدوى وهمية؛ إذ قد يكون اللّفظ الذي دخله التّضمين في وهمهم، هو في أصله لازم أو متعدّ من غير علاقة له بلفظ آخر.

-أدلة التّضمين لا تزال واهية، منهار ة، ولا توجد في جلّ الآراء الواردة حوله، ما يزيل الضّعف. وأنّ الرّأي الأقوى في جانب الذين يمنعونه؛ ومنهم : **الشّهاب الخفاجي** (ت1069هـ)، و**الدّماميني** (ت827هـ)، و**أبو حيان** (ت745هـ).

وفي الأخير هذه نماذج لمواضيع رفض فيها **عباس حسن** العديد من مظاهر التّأويل؛ وهذا لندلل بها على موقفه من التّأويل النّحوي، واكتفينا بها لأنّ الإحاطة بجميع ما ذكره حول التّأويل في موسوعته النّحوية يحتاج إلى عشرات الصّفحات إن لم نقل الميئات.

-تقييم محاولة عباس حسن:

نالت محاولة **عباس حسن** في كتابه (النّحو الوافي) اهتماما كبيراً، من طرف دارسي النّحو العربي في القرن العشرين؛ لما امتازت به من خصائص إيجابية أهلتها لتكون على قمّة المحاولات التّطبيقية النّاجحة والموفّقَة لحدّ ما؛ ذلك أنّ صاحبها قد استثمر الجهود التي سبقته، في القديم والحديث، وحاول أن يتجنّب سلبياتها، من جميع النّواحي؛ فأخرج ك تابه شاملاً لجميع أبواب النّحو، وما يتصل به من الصّرف، وكانت محاولته أوسع محاولات التيسير الحديثة شمولاً، وأكثرها مقترحات، وأدقّها في تحديد المشكلات التي يعاني منها النّحو العربي، وأحرصها على معالجته في ضوء التّ راث النّحوي الخالد، وأعمقها فهماً للتّ راث،

---

[1] - ينظر: النّحو الوافي: ص 695/1 ، وكذلك الهامش من نفس الصفحة.

[2] - سبق الكلام عن معنى التّضمين، في الفصل الثاني، هامش صفحة 166.

[3] - ينظر:الصفحات 170/2-171، 471/2، 541/2-542، و قد أورد عباس حسن للتضمين بحثاً مستقلاً لأحد أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ختمه برأيه الخاص في التضمين، في كتابه "النّحو الوافي"، ينظر: الصفحات: 564/2-595 . وهامش الصفحة: 170/2.

[1] - ينظر هامش الصفحة: 594/2-595 من كتابه "النّحو الوافي".

والتصاقاً به، كما أنّ أهمّ الأسس التي استند إليها في محاولته هي: الاستئناس بالتّراث النّحوي، والاستفادة من الخلاف النّحوي، وانتخاب الآراء النّحوية الميسّرة لوضع نحو جديد يقوم عليها ويستنبط منها، فحذف زوائد غير ضرورية، ودمج بعض الفروع ببعضها، وأولى لغة الكتاب وشكل طباعته عناية كبيرة، مميزاً بين فئتين في دراسة النّحو.

يضاف إلى هذا، أنّ **عباس حسن** وقف موقفاً وسطاً في قضية تيسير النّحو العربي وتجديده في العصر الحديث؛ فلم يدعُ إلى المساس بأصوله، وتغيير مصطلحاته؛ وإنّما سعى إلى التّجديد المحافظ الذي يُحاول أن يُق رّب المادة النّحوية التّقليدية إلى أذهان المُتعلّمين، ويطرح كلّ ما يُعكّر فهمهم لها، فنال بصنيعه هذا احترام الدّارسين، والإشادة بمُؤَلَّفِه، لهذا تكاد تنعدم الدّراسات التي تنتقد جهده، ومع هذا هناك جوانب أُنتقِد من ناحيتها جهد الأستاذ؛ يتعلّق معظمها بناحية الحجم وتوزيع مسائل النّحو، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك نوع من التضارب بين آراء الأستاذ النّظرية الصّادرة في بحوثٍ سابقة، وبين آرائه التّطبيقية في كتابه (النّحو الوافي).

ومن الجوانب التي انتقد فيها جهد **عباس حسن**، نجد ما ذكره الباحث **شوقي المعري**[1]؛ حين عاب عليه كثرة الحواشي والإحالات التي قد تؤدّي إلى تشتّت ذهن القارئ، وكلّ من سيعود إلى الكتاب سيجد أنّ في الكتاب تكراراً ، وثمّة حواشٍ كثيرة تحيل إلى حواشٍ كثيرة ؛ ممّا أوقع الخطأ في الإحالة، كما ذهب **البعض**[2] إلى أنّ كتاب (النّحو الوافي) لم يُوفّق إلى تجاوز مادة المؤلّفات القديمة؛ بالنّظر إليها نظرة جديدة تُمكّنه من تقدير تأويلات القدماء حقّ قدرها وبيان قيمة نظرياتهم، ولئن كان من العسير تجديد النّحو العربي تجديداً جوهرياً في الحالة الرّاهنة بدون الاعتماد على اكتشافات فقه اللغة الحديث؛ التي تُؤدّي إلى أن يُنظَر إلى نحو العربية من زاوية الاستعمال، فتثار مشاكل عديدة لم يلتفت إليها القدماء نظراً لظروفهم الخاصة، أمّا دراسة النّحو العربي دراسة واسعة شاملة تُضيف مؤلّفاً جديداً إلى عشرات المؤلّفات القديمة فلا مبرّر لها في عصرنا.

ومهما يكن، فإنّ كتاب (النّحو الوافي) يُعتبَر من أهمّ كتب النّحو التّطبيقية، ومن أهمّ المراجع النّحوية الحديثة المعتمدة لدى الطلبة والمتخصّصين، ويُعدّ نهضة كبيرة في التأليف

[1] - ينظر: قراءات معاصرة في تيسير النّحو العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب/دمشق، (دط) 2006م: ص15.

[2] - وهو عبد القادر المهيري، (نقد كتاب) ، حوليات الجامعة التونسية، ع2/1965م: ص253-255.

النّحوي الحديث؛ لما تضمّنه من تيسير وتجديد من ناحية الاعتناء بوضوح لغته واسترسالها؛ فلا تعقيد ولا غموض، ولا حشو، ولا فضول، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم.

المبحث الثّـاني

محاولة مهدي المخزومي في كتابه

(في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) 1966م

مهدي المخزومي (ت1993م) باحث عراقي، يعتبر من أبرز أصحاب محاولات تيسير النّحو العربي وتجديده في القرن العشرين؛ ومحاولته التّجديدية نجدها تتمثّل في كتابين له؛ الأوّل بعنوان: (في النّحو العربي: نقد وتوجيه) والذي صدر سنة 1964م، والثّاني بعنوان: (في النّحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) والذي صدر سنة 1966م؛ فكان الأوّل عبارة عن مباحث نظري ة، طرح من خلالها وجهة نظره لتجديد النّحو العربي، وكان الثّاني تطبيقاً لما رسمه في كتابه الأوّل، يقول **مصطفى السّقا** في تصديره لأحد هاذين الكتابين: «ومباحث هذا الكتاب وما سيتلوها من أعمال للدكتور المخزومي، تعتبر بحق تطويراً جديداً وتوجيهاً حديثاً للدّراسات النّحوية وإن شئت فقل إنّها هي التطوير الحقيقي الذي سيبقى أثره... كما تعدّ استمراراً لمنهج تطوير النّحو الذي وضعه الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو"»[1].

ويمكن أن نلخص مشروع **مهدي المخزومي** في نقطتين رئيسيتين؛ هما[2]:

1- الدّعوة إلى تخليص النّحو العربي من الفلسفة الكلامية والمنطق اللذين بدءا في النّفوذ إلى النّحو منذ عهد **الخليل** (ت170هـ) و**سيبويه** (ت180هـ) وتلاميذهم؛ والذين لم يجدوا حرجاً في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء؛ كالعامل والمعمول، والنّاصب والجار، وغيرها.

2- تحديد موضوع الدّرس النّحوي الذي يتعيّن البدء به، وقد اختار المخزومي (الجملة) لتكون نقطة البداية، وجعلها موضوع الدّرس النّحوي؛ لأنّه يؤمن بأنّ الدّرس النّحوي يجب أن

[1] - في النحو العربي، نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي : ص 10.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص14-17.

يعالج الجملة من حيث تأليفها ونظامها وأجزائها وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف، وما يعرض لها من معان عامة تؤدّيها بواسطة أدوات التّعبير؛ كالتّوكيد والنّهي والاستفهام.

وهذا كلّه يُعطي دليلاً –كما يرى أحد الباحثين [1]– على أنّ الألسنية أوجدت عند **المخزومي**، وعند غيره من المحدَثين، روحاً من البحث الوصفي الذي يقتضي عزل النّحو عن المنطق، وعن كلّ ما ليس من اللغة، كما أنّ ارتكازه على (الجملة) لتكون نقطة البداية، يتّفق وروح علم اللغة الحديث.

وبما أنّ الذي يعنينا في هذا المبحث هو الكتاب الثّاني (في النّحو العربي : قواعد وتطبيق)، هذا الكتاب [1] الذي يُعد عملاً تطبيقياً وامتداداً لسلسلة من الجهود المتواصلة [2] التي بذلها **مهدي المخزومي** في نقد الفكر النّحوي العربي القديم، ومحاولة تقويمه وإصلاحه، سنحاول أن نقف على منهجه فيه، وأهمّ الآراء التّجديدية التي طرحها من خلاله.

–منهج المخزومي في مؤلَّفه:

التيسير والتجديد –عند **مهدي المخزومي** – ليس فقط اختصاراً، ولا حذفاً للشّروح والتّعليقات؛ ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو؛ ييسّر للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، لهذا سعى **المخزومي** إلى أن يطرح في مؤلَّفه هذا، نحواً مدرسياً مهذّباً وجامعاً لأصوله وأبوابه، وخالياً من النّظريات التّعسفية وما بُني عليها، وهو ما سيتضح لنا من خلال العناوين التّالية:

1–طرح تبويب جديد للمسائل النّحوية:

يذهب **المخزومي** إلى أنّ (التّشابه في المعنى) هو الذي يجب أن يُتّخَذ أساساً في تبويب العمل النّحوي، وأنّ على من يَدرسون اللغة أن يأخذوا في الحسبان أنّ مستويات التّحليل اللغوي تنحصر في جوانب ثلاثة متداخلة؛ هي الجانب الصّوتي، والجانب الصّرفي، والجانب النّحوي؛ من أجل هذا قصر دراسته التّطبيقية على هذه المستويات الثّلاث؛ وافتتح كتابه

---

[1] - وهو عطا محمّد موسى في رسالته: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ص57.

[1] - حري بنا أن نشير إلى أنّ هذا الكتاب نال به مؤلّفه "جائزة الحكومة السّعودية للأعمال الرّاقية".

[2] - نشير إلى أنّ المخزومي بدأ مسيرته التجديدية للنّحو منذ أن طرح رسالته للماجستير المعنونة بـ (مذهب الخليل النّحوي) سنة 1951م؛ والتي أعدّها في جامعة فؤاد الأوّل بإشراف الأستاذين أمين الخولي وإبراهيم مصطفى؛ وهما من أعمدة التجديد النّحوي، ثمّ شهادة الدّكتوراه الموسومة بـ: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو) سنة 1953م. –ينظر: في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ص10.

بمدخل، تناول فيه **الجانب الصّوتي** ، متمثلاً في حروف الهجاء، ومخارج الحروف، والصّفات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تناول الظّواهر الصّوتية مثل: الإعلال، والإبدال والإدغام، فحدّد مواضعها، ومظاهرها في العربية، ويظهر لنا من هذا؛ أنّ **المخزومي** في كتابه التّطبيقي هذا قد تخلّى عن المفهوم الضّيق للنّحو الذي نادى به في كتابه النّظري.

بعد ذلك انتقل المؤلّف إلى بنية الكلمة؛ وهي النّاحية المتعلّقة بالجانب **الصّرفي**؛ مُتطرقاً في ذلك إلى تأليف الكلمة، والميزان الصّرفي، والمظاهر المتعلّقة به، ثمّ عرّج إلى الموضوعات النّحوية؛ وهي الكلمة مؤلّفة مع غيرها؛ أو قل هي "الجملة"، التي درسها من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير، ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام أو توكيد ...إلخ، كما أنّه ضمّ مجموعة من الموضوعات التي تخضع لصيغ يمكن القياس عليها، بدلاً من أن تكون دروساً موزّعة لا جامعة لها، ليختم كتابه هذا بجانب من الإعراب التّطبيقي، موضّحاً الطّريقة التي يراها مناسبة في الإعراب[1].

إنّ ما قام به **المخزومي** يدلّ على عنايته بالدّراسة الصّوتية، ويؤكّد من خلال ذلك على الصّلة الوثيقة بين الدّرس الصّوتي والدّراسات الصّرفية والنّحوية، ولقد كان لاعتداده بالتّشابه في المعنى لا التّشابه في الإعراب، أثر واضح فيما قام به من تصنيف وتبويب للموضوعات النّحوية؛ ومن أمثلة ذلك : تفريقه بين أدوات العطف (الواو، والفاء، وثمّ) وبين (لا، وبل)[2]، وجعله التّوابع ثلاثة فقط؛ وهي : النّعت الحقيقي، والبيان، وبدل الكل، وعليه أيضاً أخرج الاستثناء المفرّغ من باب الاستثناء، وأفرد له في باب القصر[3].

وبصنيعه هذا نال جهده التّجديدي اهتماماً وإشادة من طرف الباحثين؛ وعلى رأسهم **عبد المجيد عيساني**[4]، الذي رأى أنّ افتتاح دروس النّحو بالجانب الصّوتي يعدّ جزءاً هاما في أيّ مؤلَّف نحوي، وهي من القضايا التي كانت مغلقة في النّحو القديم، وإن ذكرت إنّما يوردها النّحاة في مؤخّرة المواضيع بدلاً من أ ن تكون في أوّلها، ولقد أكّد الدّرس الحديث أهمية هذا الجانب في بداية الدّرس النّحوي.

2-طرح مفاهيم جديدة لبعض الموضوعات النّحوية:

[1] - ينظر فهرس كتابه: في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: ص 09-14.
[2] - ينظر: المصدر السابق: ص 195.
[3] - ينظر: المصدر السابق: ص 16، 196-206.
[4] - ينظر: ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، مجلة الأثر/جامعة ورقلة، ع07/ماي2008: ص53.

ليس غرضنا هنا أن نتناول المصطلح النّحوي عند **المخزومي**؛ وإنّما ما نقصده هو أن نعرّج على أهمّ المفاهيم الجديدة التي أتى ب ها **المخزومي** لموضوعات النّحو العربي ومصطلحاته، وحاول من خلالها أن يجدّد في الدّرس النّحوي بعيداً مفاهيمها التّقليدية.

-**مفهوم النّحو :** لم يطرح **المخزومي** تعريفاً مُحدّداً للنّحو بمفهومه الخاص؛ لكنّه قدّم جوانب من المنهج الذي يجب أن يتّبعه الدّارسون للنّحو؛ من ذلك أنّه حصر (في دراسته النظرية)[1] موضوع الدّرس النّحوي في الجملة، وما يعرض لأجزائها في أثناء الاستعمال؛ فقد تقع الجملة في سياق نفي أو استفهام أو توكيد، وقد يعرض على أجزائها عوارض مختلفة؛ من تقديم وتأخير، ومن ذكر وحذف، ومن إضمار وإظهار، ومن معان إعرابية كالفاعلية والمفعولية، كلّ هذا يقع في حدود الدّرس النّحوي وفي دائرته.

أمّا في دراسته التّطبيقية [1] فيذهب إلى أنّ البحث النّحوي يجب أن يكون دراسة وصفية تطبيقية؛ فليس من وظيفة النّحوي -كما يقول- أن يَفرض على المتكلّمين قاعدة أو يُخطّئ لهم أسلوباً؛ فالنّحو -حسب رأيه- متطوّر بحكم تطور اللغة المستمر، فاللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع، كما يؤكّد أنّ مشكلات النّحو العربي يمكن علاجها على أساس نحوي خالص، بعيداً عن الاعتبارات العقلية التي لا صلة لها بالدّرس النّحوي.

ويلاحظ أنّ **المخزومي**، وتطبيقاً للمن هج العلمي الحديث، يتخلّى عن مفهوم النّحو بالمعنى الضيّق الذي قال به في كتابه النّظري، ليبدأ كتابه التطبيقي بتمهيد عن الأصوات، يتناولها بطرقة تقليدية، ثمّ يعرج على المباحث الصّرفية، ويكتفي فيها بترديد ما جاء في كتب القدماء حول الظّواهر الصّرفية.

-**مفهوم الإعراب:** كان **للمخزومي** موقفاً في غاية الوضوح من الإعراب وحركاته؛ التي رأى أنّها جانب من البحث النّحوي لا النّحو كلّه، والإعراب ما هو إلاّ بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية؛ ككونها مُسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً... وغيرها من الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤدّيها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً [2]، وهو في تناوله لدلالة الضمّة والكسرة (حين رأى أنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة) يقتدي بأستاذه **إبراهيم مصطفى**، غير أنّه لا يذهب إلى أنّ

[1] - ينظر: في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ص 35-38.
[1] - ينظر: في النّحو العربي، قواعد وتطبيق: ص 15، 82-84.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 81، 57. وينظر: في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ص 67.

"الفتحة" ليست بعلم إعراب (كما ذهب إبراهيم مصطفى) وإنّما يرى أنّ "الفتحة" علم لما ليس في موضع الإسناد، ولا في موضع الإضافة[1].

ومجمل القول أنّه كان يسعى إلى أن يُجرّد الإعراب من نظرية العامل، وأن يَعود به إلى أوضاع غير مبالغٍ فيها؛ ممّا يستلزم اعتبار علاماته دلالا ت على معانٍ وليس آثاراً لعوامل، مع إدراكه أنّ هناك مشكلات تعترض هذا الحصر لمعاني الحركات؛ فاستثنى منه الفعل، كما أنّه فيما يتعلّق بالفتحة (التي رأى أنّها تدلّ على ما ليس بإسناد أو إضافة) فقد أجاز فيها الاستناد –أحياناً– إلى تأثير بعض الألفاظ في بعض دون اللجوء إلى التأويل والتقدير[1].

–**مفهوم الجملة:** اختلف النّحاة القدامى في تحديد مفهوم الجملة [2]؛ غير أنّ الذي عليه جمهورهم هو أنّها «عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى؛ سواء أفاد كقولك: "زيدٌ قائم"، أو لم يفد؛ كقولك: "إن يكرمني"؛ فإنّه جملة»[3]، أمّا عند **مهدي المخزومي** فهي: «الصّورة اللفظية الصّغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات »[4]، وهي«المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه »[5]، و «في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلا بنفسه »[6]، وظيفتها «هي نقل ما في ذهن المتكلّم من أفكار إلى ذهن السامع »[7]، ويلاحظ أنّه قد استند إلى عدّة معايير في وضع مفهوم الجملة؛ منها معيار الطول، ومعيار التّركيب الإسنادي، لذا يأخذ **حلمي خليل**[8] عليه استناده إلى معايير بعيدة عن اللغة؛ كالدّلالة على معنى تامّ؛ لأنّ المعنى التّا م يتحكّم فيه السّياق وهو عامل غير لغوي.

كما انتقد **المخزومي** طريقة القدماء في تقسيمهم للجملة؛ وهي طريقة مبنية على الجانب الشّكلي والمسند إليه، لا الجانب الوظيفي والمسند؛ يقول: «ينبغي أن يبنى تقسيم الجملة على أساس آخر؛ ينسجم مع طبيعة اللغة، ويستند إلى م لاحظة الجمل، ومراقبة أجزائها في أثناء

---

[1] - ينظر : في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ص 70، 76، ومآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها (مرجع سبق ذكره): ص345.

[1] - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 67، 133، ومناهج الدرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا محمد موسى: ص 58.

[2] - ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي: ص 11-12.

[3] - التعريفات، الشريف الجرجاني: ص 82.

[4] - في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ص 31.

[5] - المصدر نفسه: ص 31.

[6] - المصدر نفسه: ص 33 .

[7] - في النّحو العربي، قواعد وتطبيق: ص 83.

[8] - ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ص 75-77.

الاستعمال، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى "المسند" لا المسند إليه كما فعلوا؛ لأنّ أهمية الخبر أو الحديث إنّما تقوم على ما يؤدّيه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة»[1].

وخلاصة القول أنّ **المخزومي** يذهب إلى:

-تقسيم الجمل إلى ثلاثة أنواع [1]: اسمية، فعلية، ظرفية، وتعريف كلّ نوع على الأساس "الوظيفي"، عوض الأساس الشّكلي، كما اعتمد "المسند" أساساً لهذا التّقسيم، فاعتبر الجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند اسماً؛ فجملة "البدر طلع" هي "طلع البدر"، وكلّ هذا من أجل أن يتخلّص من تقدير فاعل للفعل، تماشياً مع منهجه في رفض التأويلات الفلسفية.

-كلّ كلام لا إسناد فيه لا يعدّ جملة؛ ومن ذلك النّداء، الذي يرى أن النّداء ليس جملة فعلية؛ وإنّما هو "مركّب لفظي" بمنزلة أسماء الأصوات ؛ يُراد منه إبلاغ المنادى حاجة، أو دعوته إلى أمر ما، وليست أدوات النّداء نائبة عن الفعل (أدعو)، كما أنّ هذه الأدوات لا تتعدّى كونها للتنبيه فقط.

-يلاحظ أنّ هناك تناقض في آراء **المخزومي** حول وجود (الجملة الظرفية)؛ ففي أبحاثه النّظرية[2] أنكر وجودها، في حين أثبت وجودها في أبحاثه التّطبيقية [3]، وعرّفها بأنّها «الجملة التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة؛ نحو : عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ، وأمامك عقبات، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[إبراهيم:10]، وقولك: في الدّار رجلٌ»[4].

3-طرح التّقسيم الرّباعي للكلم:

رفض **المخزومي** التّقسيم الشّائع الذي ا عتمده القدماء للكلِم العربي، واقترح تقسيماً رباعياً جديداً يقوم على: اسم، وفعل، وأداة، وكنايات[5]، وما يعنينا هنا هو القسم الرّابع الذي أضافه؛ وهو الذي يتضمّن كلمات لا ينطبق عليها ما ذكره القدماء لأقسام الكلمة؛ وهي كلمات مبهمة ليس لها معنى خاص، وإن كانت تدلّ على ما تدلّ عليه الأسماء؛ وسمّاها كنايات أو إشارات؛ لأنّها تشير إلى معاني المسمّيات، ويُكنّى بها عنها.

---

[1] - في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص 86.
[1] -ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص 86.
[2] - ينظر: في النّحو العربي نقد وتوجيه: ص 51-52.
[3] - ينظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 86 ، 160.
[4] - المصدر نفسه : ص 86.
[5] - ينظر: المصدر نفسه : ص 19.

و"الكناية" طوائف تتميّز كلّ طائفة منها باستعمال خاص؛ وقد أدرج ضمنها [1]: الضمائر، الإشارة، الموصول بجملة، المُستفهَم به، كلمات الشّرط.

وما يلاحظ –في تناوله لأقسام الكلم– هو أنّه اعتبر (اسم الفاعل) فعل حقيقة في معناه واستعماله، ووافق **الكوفيين** في تسميته بـ(الفعل الدّائم)؛ لأنّه يدلّ على استمرار وقوع الحدث ودوامه، كما أنّه صنّف فعل الأمر ضمن عنوان (أبنية أخرى للفعل)[1]، كما أنّه أورد طائفة من الأفعال؛ سمّاها (الأفعال الشّاذة)، وهي لا تندرج ضمن التقسيم الذي وضعه للأفعال؛ ورأى أنّها لم تتطوّر كبقية الأفعال؛ لذا بقيت جامدة، وهذه الأفعال هي : فعل الرجاء "عسى"، فعلا المدح والذم "نِعمَ وبِئسَ"، أسماء الأفعال (ويصفها بأنّها أفعال بدائية)، الأفعال المركّبة من كلمتين؛ مثل: "حبّذل" و"حيهل".

4- محاولته لتجديد مصطلحات النّحو:

وضع **المخزومي** مصطلحات للنّحو بعضها جديد وبعضها من التّوّاث العربي؛ من أجل بناء نحو جديد ، لا نحسّ فيه بأثر العامل ، ولا نلوك فيه مصطلحات غربية ؛ أقحمت في النّحو إقحاماً ، وممّا يلاحظ في هذا ال شّأن أنّه منذ أن عرض رسالته للدكتوراه والمعنونة بـ(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو) بدأ يتبنى كثير من آراء الكوفيين ومصطلحاتهم النّحوية، هذه الأخيرة التي انتصر لها ووظّفها في كثير من دراساته اللاحقة، والتي منها دراسته التّطبيقية للنّحو العربي، ومن هذه المصطلحات نذكر:

–**الفعل الدّائم:** وقد أشار إليه حين عرض أنواع الفعل؛ فقسّمه إلى ثلاثة أقسام؛ هي : ما كان على بناء "فَعَلَ" الذي هو الفعل الماضي، وما كان على بناء "يفعَلُ" وهو الفعل المضارع عند **البصريين**، وبناء "فاعِلَ" ويرى أنّه فعْلٌ في معناه واست عماله؛ لدلالته على استمرار الحدث ودوامه[2].

–**الأداة:** الأدوات هي ما يسمّيها **البصريون** "حروف المعاني"، وقد وظّف **المخزومي** مصطلح الأداة، ولكنّه جرّده من كلّ تأثير فيما بعدها رفضاً منه لنظرية العامل، ويرى أنّه ينبغي أن تدرس الأدوات على أساس معانيها، وعلى أساس المعاني التي تطرأ على الجمل حين تتّصل بها هذه الأدوات، لذلك عُني بدراسة الأساليب اللغوية في هدى نظرية المعنى،

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 19-44.
[1] - ينظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 23-25.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 23.

والأداة عنده أوسع دلالة من حروف المعاني؛ فهي تشمل ما سمّاه (كنايات) كأدوات الشّرط وأدوات الاستفهام[1].

-**الخفض:** وهو عند **الكوفيين** علامة على الإضافة، ويذهب **المخزومي** إلى تسمية عوامل الجرّ **البصرية** حروف الإضافة؛ لأنّها واسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته إضافة مباشرة، ويرى في تسمية **الكوفيين** هذه رأياً صحيحاً وفهماً لطبيعة اللغة[1].

-**الخلاف:** قال **الكوفيون** بالخلاف في أربعة مواضع؛ وهي [2]: المفعول معه، الظرف الواقع خبراً، الفعل المضارع المنصوب بعد الواو أو الفاء، الفعل الضارع في بعض الأمثلة.

ولا يكتفي **المخزومي** بالمواضع التي ذكرها **الكوفيون**؛ بل يتعدّاه إلى توظيفه في مواضع عديدة من كتابه التطبيقي [3]؛ فيذكر أنّ الخبر يكون أحياناً منصوباً على الخلاف؛ وذلك إذا كان كناية عن المكان، أو كان خبراً لـ "ما" الحجازية و"ليس"؛ ويعلّل لذلك بأنّ الخبر انتصب لكونه لم يعُدْ وصفاً للمبتدأ في المعنى؛ وإنّما هو خلافه، ولكي يقرّر مبدأ النّصب على الخلاف أخرج "ليس" من طائفة كان وأخواتها؛ لأنّها دالة على مخالفة الخبر للمبتدأ، وهي في هذا الحكم مثل "ما" الحجازية.

-**التشريك:** وهو العطف بالحرف عند **البصريين**، و"النسق" عند **الكوفيين**، وكان **الخليل**[4] قد سمّى العطف إشراكاً، وسمّى حروفه حروف الإشراك، وقد وظّف **المخزومي**[5] هذا المصطلح للدّلالة على اشتراك شيئين، وسمّاه تشريكاً، كما سمّاه عطْفاً، وجعله معنى خاصاً ببعض أدوات العطف (الواو، الفاء، ثُمّ)، أمّا ما عداها من الأدوات الأخرى (لا، بل) فليست للتشريك؛ فـ"لا" للنّفي، و"بل" للإضراب.

ونكتفي بهذا القدر من المصطلحات التي اتّخذها **المخزومي** منطلقاً من منطلقات عمله التّجديدي؛ وقد وجد في التراث مُعيناً خصباً زهل منه بكثرة؛ غير أنّ عمله اتّسم بالاضطراب؛ إذ كان يقرّ مصطلحاً في كتاب ثمّ يستبدله بآخر في كتاب ثان له [6]، يضاف إلى ذلك أنّ بعض مصطلحاته اتّسمت بالطّول؛ وهو أمر لا يخدم المصطلح من حيث وظيفته الدّلالية؛

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 38، وينظر: في النّحو العربي نقد وتوجيه: ص 270-274.
[1] - ينظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 69.
[2] - ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو : ص 294-295.
[3] - ينظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 147.
[4] - ينظر: الكتاب لسيبويه: ص 378/2، 502/3.
[5] - ينظر: في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 191، وينظر: مدرسة الكوفة: ص 315.
[6] - ينظر: مدرسة الكوفة: ص 200، وفي النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 51-52، 76، 79.

كما أنّ اتّكاله على التّراث في اقتباس المصطلحات جعل عمل ه التّجديدي أقرب إلى البعث والإحياء لآراء نحوية قديمة منه إلى عمل تجديدي متكامل.

-تقييم المحاولة التّطبيقية لمهدي المخزومي:

لقد سعى **المخزومي** إلى اتخاذ منهج وصفي نابع من تراثنا النّحوي، منهج يُطبّق أهمّ مبادئ اللسانيات الحديثة؛ وأوّل هذه المبادئ ا لذّهاب إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية متطوّرة، والاعتماد على المنهج الوصفي لدراستها؛ ومع هذا كان يدعو أيضاً إلى الاحتفاظ بسلامة هذه اللغة الفصيحة، وهنا نقطة الخلاف بين منهجه والوصفية باعتبارها منهجاً لعلم اللغة الحديث؛ فوصفيته تنطلق من تراثنا النّحوي لدى أوا ئل النّحويين و **الكوفيين** خاصة، فالإصلاح ينبغي أن ينصب على مناهج نحو الفصيحة ودراسة الظّواهر المتطوّرة فيها، والتي تتّصل بها وإهمال ما لا يتّصل بها، فهو دعا إلى إصلاح منهج النّحو ولم يدعُ إلى وضع نحو جديد، لهذا وقف ضدّ الدّعاوي التي دعت إلى المساس بأصول الفصحى[1].

ولقد عمل، في كتابه التّطبيقي، على أن يطبّق الأسس النّظرية التي وضعها في مؤلّفاته النّظرية، وكان أبرز ما طرحه وعمل على تطبيقه هو : إلغاء نظرية العامل، ورفض العلل الثّواني والثّوالث، وقد صرّح بهذا في مقدّمة كتابه حيث يقول : «هذا الكتاب في النّحو أقدّم ه بين أيدي الدّارسين، مبرّأً ممّا علق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه؛ فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدّرس النّحوي، وأبطلت جميع التّعليلات التي لا تستند إلى استعمال»[2].

وقد حاول جاهداً أن يجدّد في كثير من جوانب أصول وموضوعات ومصطلحات النّحو العربي، إلاّ أنّ محاولته لم تسلم من هنّات؛ تتّبعه فيها عدد من الباحثين [3]؛ منها أنّ **المخزومي** من الجماعة التي لم يكن لها حظ من العلم الجديد؛ و «الذين عمدوا إلى النّحو القديم ناقدين مبتدعين أشياء جديدة لم تسلم من عيوب النّحو القديم »[4]؛ كالإتيان بتعليلات

---

[1] - ينظر: المخزومي ونظرية النّحو العربي، زهير غازي زاهد، دار الضياء/النجف، (د ط)2006م، ص34-35، والدّرس النّحوي في بغداد، مهدي المخزومي: ص 56.

[2] - في النّحو العربي قواعد وتطبيق: ص 15.

[3] - ينظر: مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا محمّد موسى: ص58-59، والعربية وعلم اللغة البنيوي، لحلمي خليل: ص79-80، وملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي عبد المجيد عيساني (مقال سبق ذكره)، ومن سعة العربية، لإبراهيم السامرائي : ص212-213.

[4] - من سعة العربية، لإبراهيم السامرائي: ص212.

جديدة لا تخلو من تكلّف، ظانينا أنّ جدّتها تشفع لهم، ومع هذا فإنّ **المخزومي** تبقى لمحاولته قيمتها وتميّزها في هذا الميدان «فهو من القلائل الذين قدّموا تطبيقات لأفكارهم النّظرية... وكان له حلول لا تخلو من الجدّة، ووُضوح المقصد والتّناول»[1].

المبحث الثالث

محاولة محمّد عيد

في كتابه (النّحو المُصَفّى) 1971م

يُعتبَر **محمد عيد** «من تلامذة جيل الرّواد أصحاب المنهج الوصفي »[2]، من أمثال **تمام حسان** (ت2011م)، و **عبد الرّحمن أيوب** (ت2013م)، والذين كان لدعواتهم أثر في نفسه وفي مؤلّفاته، كما كان لإعجابه بكتاب (الرّد على النّحاة) **لابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) أثر بارز في أعماله اللغوية والنّحوية؛ التي تبنت منهج التّجديد والتيسير لعلوم اللغة بصفة عامة والنّحو العربي بصفة خاصة، ومن أبرز أعماله التي تبنّت ال تيسير والتجديد شعاراً لها نذكر: (النّحو المصفّى)، (الاستشهادة والاحتجاج باللغة ...في ضوء علم اللغة الحديث)، (أصول النّحو في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث).

وكان كتابه (النّحو المصفّى) من باكورة مؤلفاته النّحوية التّطبيقية؛ الذي حاول به أن يدلي بدلوه في مجال تيسير النّحو وتجديده؛ وهادفاً به إلى تخليص «المفيد من الطفيلي المعوق، والإبقاء على نحو اللغة لا نحو الصّنعة »[3]، وقد صدرت الطّبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1971م، وحسب مؤلِّفِه[4] فإنّ كتابه قُوبل بالتّرحيب والثّناء من الأوساط الأدبية والتّعليمية، ونُوقش مضمونه في ندوات عديدة، وتزايد الإقبال عليه في الأقطار العربية، واقترن اسم المؤلّف به؛ فصار يُعرَف بمؤلِّف النّحو المصفى ...إلخ، وهذا كلّه من اعتزاز المؤلِّف بمحاولته والحكم عليها بالنّجاح، ممّا حذا ببعض الباحثين [5] إلى لومه؛ لأنّ هذا ليس من حق صاحب المحاولة؛ حين يضع نفسه موضع الخصم والحكم.

---

[1] - مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ص 59.

[2] - اتجاهات الدّراسات اللّغوية المعاصرة في مصر، عبد الرحمن العارف (رسالة علمية): ص 229، وينظر: النّحو المصفى، محمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، ط1430/2هـ،2009م: ص06.

[3] - النّحو المصفى: ص 05.

[4] - ينظر الطبعة الثانية من "النحو المصفى": ص 04. وكتابه: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: ص 06، ومقال له بعنوان: تأثير الدّرس اللغوي الحديث في النّحو العربي.

[5] - وهو عبد الرّحمن العارف، ينظر: رسالته: اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر: 230.

-تأثّره بابن مضاء القرطبي:

لقد ظهر تأثّر **محمد عيد** بكتاب ابن مضاء (الرّد على النّحاة) بارزاً في معظم مؤلّفاته ومقالاته؛ فهو قد عنون أشهر كتبه بعنوان تضمّن اسم **ابن مضاء** وصدّره بمقولة له؛ تحث على التدبرّ وحسن المجادلة، وقد بنى معظم فصول هذا الكتاب على آراء **ابن مضاء** وعلم اللغة الحديث، يقول مُبدياً إعجاباً بفكر **ابن مضاء:** «إنّ ابن مضاء أمّة وحده؛ لم يسبقه في نهجه المتكامل عن أصول النّحو أحد قبله، ولم يُقدره النّحاة التّقليديون بعده حق قدره ... حتى كان عصرنا الحاضر، فعاد الرّجل إليه من وراء القرون مهيباً جليلاً، ليأخذ مكانه ومكانته في الدّرس اللغوي الحديث»[1]، وسعى في مباحث هذا الكتاب -كتاب أصول النّحو- إلى بيان القيمة الحقيقية لآراء **ابن مضاء** في ضوء ما استجدّ من نظريات لغوية حديثة، وخاصة المنهج الوصفي.

وإذا جئنا إلى كتابه التّطبيقي (النّحو المصفّى) فإنّنا نجد تأثّره **بابن مضاء** يظهر بشكل جليّ مع الصّفحات الأولى للكتاب؛ فهو قد صدّره بمقولة لابن مضاء حول توعّر مسالك النّحو، كما أورد مقولة أخرى له في المقدّمة؛ تشير إلى امتلاء كتب النّحو بالمجادلات الذهنية العقيم ة، وكلّ هذا حاول المؤلّف أن يتجنبه حين بدأ في عرض الموضوعات النّحوية؛ فلا يكاد يظهر لمتصفح هذا الكتاب وُرُوداً للخلافات النّحوية، ولا جدالاً حول المسائل النّحوية، أو تأويلاً لها.

-تأثّره بالمنهج الوصفي:

وكما سبق وأن ذكرنا فإنّ مؤلّف (النّحو المصفّى) يُعتبر من تلاميذ جيل الرّواد العرب؛ من أصحاب الدّعوة إلى تطبيق المنهج الوصفي في الدّرس النّحوي العربي، وفي هذا الشأن يقول **محمد عيد:** «... ثمّ كان لي من ذلك كلّه موقف علمي يستند إلى الدّراسات اللغوية الحديثة، أعانني على فهمه أستاذي العالِم الجليل الدّكتور "تمام حسان"؛ ولم يكن قوام هذا الموقف النّقد فقط؛ بل النّقد والتّصحيح »[2]، وطبقاً لهذا فقد سعى في أحيان كثيرة إلى هزّ بعض المسائل التّقليدية ونقضها، وهو عمل مُتعمّد، وحسب ما ذكر [3]، فإنّ وراءه منهج علمي مدروس؛ يهدف إلى تصفية الدّرس النّحوي ممّا هو غريب عنه.

---

[1] - أصول النّحو في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ص 06.
[2] - النّحو المصفّى: ص 06.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 07.

وخلافاً للباحثين المعاصرين له؛ أصحاب المحاولات التّطبيقية، فإنّ محاولة الأستاذ **عيد** التّطبيقية سبقت آراءه التنظيرية [1] التي تضمّنتها عدّة أبحاث له؛ منها كتابه (أصول النّحو العربي في نظر النّحاة)؛ والذي التزم منهجه فيه على عرض أصول النّحو ونظرياته من نواحٍ ثلاثٍ؛ هي (نظر النّحاة – رأي ابن مضاء – ضوء علم اللغة الحديث)، وما يعنينا هنا هو النّاحية الثّالثة؛ والتي قصد بها أن نرى في هذا الضوء القيمة الحقيقية لآراء **ابن مضاء**؛ وقد بدت له ثمينة وشامخة، كما نرى القيم العلمية النّافعة في تراثنا النّحوي؛ حين نهدف بتوظيف (علم اللغة الحديث) إلى إزالة ما علق به من غبار، وإزاحة ما غلفه من ضباب؛ فيعود له ما هو جدير به من الوضوح والنّقاء[2].

فهو يذهب إلى أنّ الواجب العلمي يفرض على الباحثين في النّحو العربي؛ وخاصة المنظّرين له، أن ينتبهوا إلى «المساعدة التي تقدّمها الدّراسات اللغوية الحديثة لهذه "التّصفية والانتقاء"؛ فالذين عرفوا شيئاً عن "**المنهج الوصفي**" الحديث في دراسة اللغة، يعلمون أنّ من مبادئه... دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وأنّ هذا المنهج يعتمد على وصف النّص نفسه؛ لا على ما يتخيّله الذهن عنه، وأنّه يعتمد كذلك على م نطق اللغة المدروسة دون أن تفرض عليها مناهج دخيلة ذهنية أو منطقية أو فلسفية»[3].

وبهذه الخلفية العلمية الحديثة؛ سعى المؤلِّف –في كتابه التّطبيقي– إلى تنظيم الأفكار الخاصة بكلّ موضوع، وتقديم تركيز لها في صدر الباب، مع سهولة أسلوب العرض وعصريته، ومع استخدام الأمثلة الحية ذات المضمون الجيد، بالإضاف ة إلى العناية بالتدريبات والتطبيقات.

–منهجه في كتابه:

كان لطول صحبة المؤلّف لكتب النّحو القديمة؛ مُطوّلها ومُختصرها، وتخصّصه في الدّراسات العليا، واتكاءه على خلفية علمية، كلّ هذه الظروف هيأت له أن يعايش قض ية الشّكوى من النّحو العربي؛ التي كانت تصدر من الطلبة والمتخصّصين، على حدّ سواء، وكان مجال ذلك كلّه "منهج النّحو العربي"؛ أو بعبارة أخرى: الأسس التي أحكمته وتحكّمت

[1] - وعن هذا الأمر يقول محمد عيد في دراسة لاحقة: «طبقت رأيي النّظري في هذين الموضوعين في الواقع العملي بكتاب يتداوله النّاس من زمن بعيد... كتاب اسمه "النّحو المصفى"». قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: ص 06، وينظر هامش الصفحتين: 52، 74 من نفس الكتاب.

[2] - ينظر : أصول النّحو العربي في نظر النّحاة: ص 06.

[3] - قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد: ص 47، وينظر: ص 73، 74.

فيه، ممّا كشف له ما كان يحسّ به من قبل غائماً غير مُحدّد؛ وهو تشتّت أفكار النّحو وكزازة عرضه، وتجمّد أمثلته، وغرابة شواهده، وتهافت الكثير منها؛ ممّا يترتّب عليه تلقائياً التّمزّق والتّململ والكراهية، والشّكوى المستمرة، كلّ هذه الأسباب دفعت المؤلّف للخروج من الاقتناع الفكري المجرّد إلى التّصميم العملي على إخراج هذا الكتاب (النّحو المصفّى) ملتزماً في تأليفه النّهج التّالي[1]:

1-العمل على تصفية المسائل النّحوية من القضايا التي لا فائدة فيها، ولا ضرر في تركها؛ كالمجادلات الذّهنية، والاستطرادات الجانبية، والتّمارين غير العملية، والمسائل المقحمة في غير موضعها، وفلسفات العوامل والخلافات حولها، والتّعلّ لات والتّخريجات الظّنية، وغير ذلك ممّا لا يفيد نطقاً وأساء إلى كتب النّحو العربي، وهذه التصفية تتمّ في إطار منهج مدروس، وعملية مضبوطة لا مندفعة، واعية لا عشوائية.

ويرى في دراسة أخرى[2]؛ أنّ (نحو اللغة) يختلف عن (نحو الصنعة)؛ فالأوّل ينبغي أن يعتمد على "التّصفية والاختيار"؛ التّصفية من الصنعة، و"الاختيار" الذي يتّجه مباشرة إلى ما يصف النّطق من معارف النّحو التي استنبطها علماؤه، ولنضرب صفحاً عمّا أوغلوا فيه من اللغيات والشّذوذ والضرورات والاستدراكات والتنبيهات، والآراء الجدلية.

2-استخدام **أمثلة حديثة** -بدل زيد وعمرو- تنمّي عقل الدّارس وتصقل وجدانه، وتقرّبه من لغة الحياة المعاصرة، وما تعبّر عنه من ثقافة وتجارب، بالإضافة إلى مهمّتها الأساسية في إفهام القواعد دون تكلّف أو صنعة، ومع هذا فإنّ المؤلّف لم يُهمل الشّواهد والأمثلة التّقليدية؛ نثراً وشعراً، والتي «تساعد في تكوين الملكة اللسانية لدى المتعلّمين من طلاب الجامعات»[3]، بشرط ألاّ يكون فيها تهافت أو تُوظّف في مجادلات لا طائل ورائها، ويلاحَظ أنّ المؤلّف لا يقدّم هذه الشّواهد التّراثية، يتيمة ضائعة المعنى؛ بل يقدّمها -في أحياناً كثيرة- ضمن مقطوعتها التي توضّح معناها، كزيادة في توسعة مدارك الطّالب.

3-المحافظة على "**مصطلحات النّحو**" المتعارف عليها في الكتب التّراثية، فقد استقرّت من زمن بعيد، وألّفت حولها كتب تخصّصت فيها، وهي مصطلحات ليست خاصة بدراسة النّحو وحده؛ بل دخلت فيما يحتاجها من علوم الشّريعة؛ كالتفسير وشروح الحديث الشّريف،

---

[1] - ينظر: النّحو المصفى: ص 06-08. وقضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية : ص 47.
[2] - ينظر: قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية : ص 47.
[3] - المصدر نفسه : ص 49.

ومن ناحية أخرى صارت هذه المصطلحات عرْفاً علمياً، له احترامه بين المشتغلين بالعربية، كما أنّها جزء من نسيج الثّقافة العربية والإسلامية، على امتداد الزّمان، وهي جزء من العرف اللغوي العربي على امتداد المكان، فهي ثروة مُفيدة أدّت وتؤدّي مهمّتها بكفاءة ووضوح[1].

ولعلّ ما ذهب إليه المؤلّف، تؤيّده التّجارب السّابقة له –كتجربة **إبراهيم مصطفى** وتجربة **مهدي المخزومي** (ت1993م)– والتي استمدت ما غيّرته من مصطلحات من التراث النّحوي، ورغم هذا سقطت من برامج التعليم بعد تطبيقها بزمن قصير، وكانت هذه المصطلحات من أهمّ الأسباب لرفض تجارب ومحاولات هؤلاء الرّواد في التّجديد النّحوي؛ فما بالنا بمن يستمد مصطلحات كتابه من مناهج علم اللغة الغربي، يدفعه إليها –غالباً– محاولة التّظاهر بالتّجديد والتّطاول على النّحو العربي الأصيل.

4–لم ينس المؤلّف أن يضع في نهاية كلّ قسم مجموعة من "التّدريبات والتّطبيقات"؛ وهي عبارة عن عدد من النّصوص المأثورة تتلوها أسئلة لم يُقدم على حلّها؛ ليترك للطّالب مجال للبحث والاجتهاد، وهذه الأسئلة هدف من ورائها إلى تطبيق قواعد القسم؛ ليكون حلّها وسيلةً للفهم والمراجعة.

ويلاحظ أنّه اختار هذه النّماذج من النّصوص من الأدب العربي القديم نثراً وشعراً، وكان وراء هذا الانتقاء مضمونها الرّاقي إنسانياً واجتماعياً.

–محتويات الكتاب وملامح التّيسير والتّجديد فيه:

إذا نظرنا إلى فهرس الكتاب ثمّ تصفحنا مضمونه، فإنّنا نجده مُقسّماً إلى خمسة أقسام: **الأوّل:** للمباحث الممهّدة لدراسة الجملة بنوعيها؛ وتشمل مباحث: الكلام والكلمة، والإعراب والبناء، والنّكرة والمعرفة، و **الثّاني:** للجملة الاسمية؛ وتشمل مباحث المبتدأ والخبر والنّواسخ بأنواعها، و **الثّالث:** للجملة الفعلية وما تعلّق بها من أفعال ومفاعيل، ومفعولات، وأساليب الاستثناء والنّداء، و **الرّابع:** لما يتعلّق بالجملتين الاسمية والفعلية؛ ويشمل: حروف الجرّ والإضافة، والتّوابع الخمسة، ووظائف الأفعال في الجملة، وما يقوم بوظيفة الأفعال من الأسماء، و **الخامس:** لدراسة أبواب خاصة في النّحو؛ ويشمل: الاشتغال والتنازع، والحكاية، والعدد وكناياته.

[1] - ينظر: قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية: ص 48.

وهذا التّرتيب أو التّبويب للموضوعات النّحوية، هو تبويب قائم على أساس "الوظيفة النّحوية للكلمة في الجملة "[1]، هو أكثر مناهج التأليف استخداماً قديما وحديثا؛ «كما أنّه أكثرها توافقاً مع طبيعة موضوع النّحو الذي يقوم على دراسة الجم لة ومكوناتها»[2]، ويكفي أن نشير إلى أنّ (الكتاب لسيبويه)، و (المقتضب) **للمبرّد**، و (الإيضاح) **للفارسي**، و (الجمل) **للزّجاجي**، و(الألفية) و(تسهيل الفوائد) **لابن مالك**، وحديثاً (النّحو الوافي) **لعباس حسن**؛ كلّها أخذت بهذا المنهج في التّبويب، وهذا لا يعني أنّ جميعها التزمت بنفس الخطّة؛ بل هناك تفاوت بين مؤلَّف وآخر؛ في تقديم وتأخير بعض الموضوعات؛ خاصة في الفصول الثّانوية؛ حسب ما يراه كلّ مؤلِّف، وهذا ما رآه الأستاذ **محمّد عيد** في مؤلَّفه؛ حيث حاول أن يتفادى العيوب المنهجية التي ظهرت في تبويب المؤلّفات السابقة، فأخرج كتابه مُحكَم الخطة، شامل لجميع الموضوعات النّحوية، بدون أن يكون هناك تداخل أو استطراد بين المباحث والمسائل، وهذا الفعل يُحسَب للمؤلِّف، كعمل سيكون مُرشداً لكثير من مؤلّفي الكتب النّحوية التّطبيقية.

وإذا جئنا إلى ملامح التّيسير والتّجديد في المسائل النّحوية وأسلو ب عرضها؛ فإنّنا نجد المؤلِّف قد استفاد من التّجارب السّابقة، سواء في القديم أو الحديث، وحاول أن يتجنّب كلّ ما وُجّه لها من نقد، وأن يقف موقفاً وسَطاً بين التّقليديين المحافظين وبين المجدّدين المغالين في نقد القدماء، وأوّل ما بدأ به المؤلِّف هو محاولته تجنّب الحديث عن **العوامل النّحوية** إلاّ في حدود ضيقة[3]، وأن ينسب كلّ تغيير في الحركة الإعرابية إلى (وظيفة الكلمة في الجملة) يقول في عرضه لإحدى المسائل : «فالكلمة في الجملة الأولى مبتدأ، وهي مُشكلَةٌ بالضمة، وحين تغيّرت وظيفتها في الجملة الثّانية فصارت "مفعولاً به" شكلت بالفتحة، وحين تغيرت وظيفتها في الجملة الثالثة فصارت "مضافة إليه" شكلت بالكسرة، هذه الكلمة "الحرية" معربة بتغير وظيفتها في الجمل المختلفة»[4]، كلّ ذلك لأنّه يرى «أنّ العامل موضوع ذهني شائك لا داعي مطلقاً للإكثار فيه، وينبغي الاقتصار على القدر الضروري من ه وفي أضيق الحدود، ويجب الانصراف عمّا دار حوله من مناقشات مجهدة لا طائل وراءها»[5].

---

[1] - ينظر: الفصل الأول (المبحث الثاني) ص 62-73؛ من هذا البحث؛ حيث تكلمنا عن تبويب الموضوعات النّحوية قديما وحديثا.

[2] - أبحاث في العربية الفصحى، غانم قدور الحَمَد: ص 247.

[3] - مثل ما هو في موضوعات: النّواسخ: ص 207-263، ونصب المضارع وجزمه: ص 277-307، وحروف الجر: ص 423-431، والأفعال المتعدية: ص 503-507، والتنازع: ص 560-563.

[4] - النّحو المصفى: ص 25.

[5] - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ونتيجة لموقفه من المغالاة في تطبيق نظرية العامل من طرف القدماء؛ فقد عارض كلّ تكلّف في تخريج مسألة ما، أو تعليل وتأويل لحالة معيّنة، وكلّ ما يؤدّي إلى التّعسير عوض التّيسير على المتعلّمين، ومن أمثلة ذلك موقفه من (شرط التّنكير في تثنية الاسم) الذي رأى أنّه تكلّف لا داعي إليه، ويذهب إلى أنّ المثنّى يأتي للنّكرات والمعارف دون تفريق[1].

وحين عرَض لأسباب بناء الأسماء عند النّحاة، ختم موضوعها بقوله : «والحقّ أنّ دراسة هذا الموضوع كلّه ممّا يطلق عليه "نحو الصنعة" لا "نحو اللغة"... لذلك كلّه، ينبغي أن نضرب صفحاً عن سؤال: لماذا بُني الاسم؟ ... فهو أمر غير مفيد للنطق ولا للدّارسين، كي نوجّه اهتمامنا لما هو مفيد فقط من معرفة الأسماء المبنية »[2]، وهكذا يذهب إلى رفض تقدير محذوف مع شبه الجملة حين يقع صلة موصول أو خبر لمبتدأ، ويرى أنّ "شبه الجملة" هو صلة الموصول وهو الخبر، لا الفعل المحذوف وشبه، وهذا فيه تيسير على المبتدئين واتفاقاً مع بعض الآراء القديمة، كما أنّه يُجنبنا عناء مُجهد وتأويلات لا طائل تحتها[3].

وكما رأينا مع **عباس حسن** في كتابه (النّحو الوافي)، وربّما تأثراً به، فقد وظّف **محمد عيد** هو الآخر أمثلة حديثة وهادفة، وأكثَرَ منها في إيضاح مسائل كتابه، ولعلّ ما تميّز به هو أنّه حاول أن يجمع بين التقليد والتّجديد في الاستشهاد والتمثيل؛ فبقدر عرضه للشّواهد القديمة، فقد أكثر من الأمثلة الحديثة التي هدف منها إلى بسط القاعدة وتحسين الذّوق والخُلُق لدى المتعلّم؛ ومن نماذجها : (العامل أكرمُ من الكسول، والعاملون أكرمُ من الكسالى)[4]، و(الأمّة التي تتبعثرُ قُواها يقلُّ جهدُها ويضعفُ تأثيرُها)[5].

ومن أوجه تأثّر المؤلّف بالمحدَثين (من أمثال **على الجارم** و**عباس حسن**) أنّه مهّد لكلّ مسألة أو موضوع نحوي بمجموعة من الأمثلة التي غالباً ما تكون حديثة، مع عناوين تحدّد أهمّ محاور المسألة، وفي أحيانٍ قليلة يطرح تساؤلات حول الموضوع الذي سيتناوله، ربّما هدف من ورائها إلى تنبيه ذهن القارئ المتعلّم؛ حين يضعه أمام إشكالية للموضوع.

لقد أراد المؤلّف أن يُصفي الموضوعات النّحوية من كلّ ما هو غريب عنها، بما في ذلك **مباحث الصّرف** وبعض مباحث البلاغة، يقول في إطار كلامه عن معنى الإعراب : «أمّا

---

[1] - ينظر: النّحو المصفى: ص 53.
[2] - المصدر نفسه: ص 88.
[3] - ينظر: المصدر نفسه: ص 150، 172، 176.
[4] - المصدر نفسه: ص 47.
[5] - ينظر: المصدر نفسه: ص 149.

بقية حروف الكلمة، غير الآخر، ممّا يطلق عليه علمياً اسم (بقية الكلمة)، فلا شأن للنّحو بالبحث فيه، وإنّما هو من اختصاص علم آخر هو علم الصّرف »[1]، ويقول عن تقسيم الكلام إلى "خبر وإنشاء": «والحقّ أنّ هذا التّقسيم بلاغي لا شأن للنّحو به؛ وإنّما هو من اهتمام دارسي الأدب »[2]، وهذا الأمر؛ وهو تمييز النّحو عن بقية العلوم اللغوية القريبة منه؛ من صرف ودلالة وصوتيات، هو اتجاه خالف فيه كثير من المحدَثين؛ من أمثال **المخزومي**[3]، و**تمام حسان** [4]، و **فاضل السامرائي** [5]؛ الذين رأوا أنّ النّحو لا يتأتى إلا بالعناية بمختلف مستويات التّحليل اللغوي وإدراكها ؛ وهي تنحصر في جوانب ثلاثة متداخلة؛ هي : الجانب الصّوتي، والجانب الصّرفي، والجانب النّحوي، والجانب الدّلالي.

لقد حاول الباحث **محمد عيد** أن يُجدّد النّحو العربي على المنهج الذي رآه أصلح، واعتبر ما قام به «ثمرة وحيدة وناضجة مُتكاملة في التّطبيق العملي للمنهج الوصفي »[6]، غير أنّ المتأمّل في هذه المحاولة يجد أنّ المؤلّف حتى وإ ن نجح في عرض المادة النّحوية عرضاً جديداً؛ من ناحية البساطة والبعد عن التّعقيد، تجاوز فيه كثيراً من هفوات القدماء، ولم تجرفه دعوات المساس بأصول اللغة؛ فتجنّب كذلك كثيراً من مزالق المحدَثين، لكنّ محاولته لم تستطع في كثير من مباحثها أن تخرج عن الإطار العام لمحاولات عديدة سبقته، ومن هذه النّاحية يقول **عبد الوارث مبروك سعيد** عن هذا الكتاب : «والدّارس للكتاب –من حيث مادته أو تصميمه– لا يجد فيه من سمات التّجديد ما كان يتطلّع إليه حين قرأ المقدّمة... لا يجد صدى يذكر لنظريات علم اللغة الحديث ومناهجه ... بل لا يجد أثراً يذكر لأهم آراء ابن مضاء»[7].

---

[1] - النّحو المصفّى: ص 24.
[2] - المصدر نفسه: ص 23.
[3] - ينظر مثلاً: في النّحو العربي، نقد وتوجيه: ص 36-37.
[4] - ينظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 29.
[5] - ينظر كتابه: معاني النّحو (وقد بنى معظم أبوابه على المعاني في النّحو)، وسيكون لنا مبحث خاص به في الصفحات الآتية.
[6] - من مقال له بعنوان (تأثير الدرس اللغوي الحديث في النّحو العربي) ، نقلا عن: اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، لعبد الرّحمن العارف: ص 229.
[7] - في إصلاح النّحو العربي: ص 80.

المبحث الرّابع
محاولة شوقي ضيف
في كتابه (تجديد النّحو) 1982م

لشوقي ضيف محاولة اقترحها على مدار مدّة امتدت لأكثر من أربعة عقود [1]، على الرّغم من أنّها لم تخرج عن إطار طرح مقترحات لتغيير أحكام بعض الأبواب النّحوية، مسبوق فيي كثير منها من طرف القدماء والمحدَ ثين؛ و قد بدأت محاولا ت **شوقي ضيف** (ت2005م) حين حقّق ونشر سنة 1947م كتاب (الرّد على النّحاة) **لابن مضاء القرطبي** (ت592هـ)، الذي استهلّه بمدخل طويل؛ حاول فيه أن يُدلي برأيه في تيسير النّحو العربي وتجديده؛ فقدّم بعض المقترحات التي تأثّر فيها **بابن مضاء** وبعض القدماء والمحدَثين، وما اطّلع عليه من مبادئ الدّرس اللغوي الحديث.

-تأثره بابن مضاء:

وهو أمر يظهر بشكل جلي؛ حيث أيّ د **شوقي ضيف** كلّ ما دعا **ابن مضاء** لإلغائه وهو: نظرية العامل، والعلل الثّواني والثّوالث، والقياس ، **و** التمارين غير العملية؛ فالعلل – حسب قوله– مقبول منها العلل الأُوَل التي تجعلنا نعرف مثلاً أنّ كلّ فاعل مرفوع، أمّا ما وراء ذلك من العلل الثّواني والثّوالث؛ فحريّ بنا أن نحطّمه تحطيماً، كما حطّمنا نظرية العامل[2]، ولقد بقي تأثّره **بابن مضاء** واضحاً في كلّ ما طرحه من مشاريع ومؤلّفات لتجديد النّحو وتيسيره؛ وهو ما سنتعرّف عليه في الأسطر التالية.

-طرحه لمشروع تجديد النّحو:

بقيت فكرة تيسير النّحو وتجديده تراوده طيلة العقود التي تلت تحقيقه لكتاب **ابن مضاء**؛ فقدّم سنة1977م لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعاً لتيسير النّحو؛ أقامه على أربع أسس؛

---

[1] - بدأت بتحقيقه لكتاب "الرّد على النّحاة" سنة1947م وامتدت إلى تسعينات القرن العشرين؛ ألّف خلالها عدة كتب تهدف لتيسير النّحو وتجديده؛ منها: تجديد النحو 1982، وتيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده 1986، وتيسيرات لغوية 1990.

[2] - ينظر: الرد على النّحاة: ص 35-36 (المدخل).

ثلاثة منها كان قد طرحها في مدخل تحقيقه لكتاب ابن مضاء، وقد أحال المجمع المشروع على لجنة الأصول فتدارسته، وأقرّت شطراً كبيراً منه، واعتمده المجمع في قرارات هـ سنة 1979م[1]، وقد أضاف **شوقي ضيف** أساسين اثنين للأربعة وجمعها في كتاب أسماه "**تجديد النّحو**"؛ وهذه الأسس السّتة هي:

الأساس1/إعادة تنسيق أبواب النّحو: ويرى أنّه يتأتى لنا حين نلغي نظرية العامل، فنصنّف النّحو بشكل آخر يكون مبنيّ على المجانسة وأحوال الكلمات لا بالعوامل الدّاخلة عليها؛ فنستغني عن طائفة من الأبواب بردّ أمثلتها إلى الأبواب ا لباقية، حتى لا يتشتّت فكر دارس النّحو في كثرة من الأبواب تُوهن قواه العقلية [2]، كما دعا إلى إلغاء أبواب أخرى يرى أنّها قامت على افتراضات لم ينص عليها المسموع من كلام العرب.

والمتأمّل فيما طرحه **شوقي ضيف** يجد أنّ تنظيم الأبواب الذي دعا إليه ثلاثة أنواع:

-**تنظيم على مستوى الباب الواحد** : حيث نجمع في مكان واحد ما تفرّق من جزئيات هذا الباب وأحكامه؛ ولعلّ ممّا يصوّر ذلك تصويراً واضحاً (باب التّمييز)؛ فإنّ النّحاة يفتحون له باباً خاصّاً في كتب النّحو ولكنّهم لا يجمعون فيه كلّ صوره؛ ولذلك نجده في أبواب أخرى؛ كباب العدد، وباب اسم التّفضيل، وباب فعل التّعجب...إلخ، وهذه الصّور كلّها ينبغي أن تجمع في باب التّمييز، مع صور المكاييل والمساحة، حتى يُفهَم الباب ولا يُمزّق هذا التّمزيق في كتب النّحو، ومن الواجب -كما يرى- أن نضمّ لها صورة الاختصاص في مثل: (نحنُ العربَ أكرمُ النّاس)؛ إذ الأقرب للعقل أن تكون كلمة (العرب) تمييزاً لا مفعولاً به لفعل محذوف[3].

-**تنظيم على مستوى عدّة أبواب:** وفيه نجمع أبواب النّحو المتفرّقة تلك التي توجد بينها قرابة أو اشتراك في الوظيفة أو الأحكام في باب واحد؛ كإدماج باب (كان) وأخواتها في باب الفعل التّام؛ ونعرب المرفوع بعدها فاعلاً، والمنصوب حالاً أو مفعولاً، أخذاً فيه برأي **الكوفيين** في إعراب خبرها حالاً[4]، وأمّا أبواب (إنّ، لا النّافية للجنس، وما ولا وإن المشبّهات بليس)، فيرى **ضيف** أن نضمّها إلى الجملة الاسمية، على أنّ الرّكن الأوّل مبتدأ : منصوباً

[1] - ينظر: تجديد النّحو ، شوقي ضيف: ص 04-05.
[2] - ينظر: الرّد على النحاة : المدخل ص 48 و50، وتجديد النّحو: ص 04.
[3] - ينظر: الرّد على النحاة، المدخل: ص 53-54. وتجديد النّحو: ص 20-21، 188-194.
[4] - ينظر: تجديد النّحو: ص 12، 184-185.

مع إنّ وأخواتها، ولا النّافية للجنس، ومرفوعاً مع الباقيات، أمّا الرّكن الثاني وهو الخبر : فمرفوع مع الأوّلين، ومنصوباً مع الباقيات[1].

-**حذف أبواب نحوية إضافة أخرى**: على الرّغم من أنّ المؤلّف صرّح بأنّه حذف ثمانية عشر باباً فرعياً[2]؛ يرى أنّها كانت تثقل النّحو وتجهد دارسه وترهقه؛ إلاّ أنّ المتأمّل في ما اقترح يجد أنّه حذف ثلاثة أبواب فقط؛ بابان في الصّرف هما : الميزان الصّرفي والإعلال والإبدال، وباب في النّحو هو باب الترخيم[3]، فموضوع الموازين الصّرفية -حسب رأيه- تُدْخل على المباحث الصّرفية تعقيداً هي في غنى عنه، والإعلال يفرض للحروف المعتلّة في الكلمات صوراً لا تجري في النّطق[4].

كما دعا إلى إنشاء باب جديد في النّحو أسماه (باب الصّيغ الشّاذة، أو باب شبه الجملة) وهي تلك التراكيب التي يفهمها النّحاة على أساس وجود شيء محذوف في كلّ منها؛ وقد قسّمها إلى ثلاثة أقسام[5]:

-شبه جملة مرفوعة (وهي تظهر في صيغ معروفة؛ منها : بعد لولا، وفي جواب الاستفهام، وفي جواب الشّرط، وفي القسم، وغيرها).

-شبه جملة منصوبة : (وتنقاس في الاشتغال، والتحذير والإغراء، والنّداء المنصوب، وبعد لات، وغيرها).

-شبه جملة مجرورة: (وذلك نحو: والله، ولولاك، ولولاي، وغيرها).

الأساس2/إلغاء الإعراب التّقديري والمحلي للجمل : وقد قال بهذا تأثّراً بآراء **ابن مضاء**، وتماشياً مع دعوة لجنة وزارة المعارف سنة 1938م، وقرار مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة 1945م الذي أقرّ مقترح اللجنة[6]، فالإعراب التقديري في مثل (جاء الفتى، جاء القاضي) يُكتفَى في مثل الفتى والقاضي بأن يقال : فاعل فحسب، كذلك في (هذا زيد) نقول

---

[1] - ينظر: الرّد على النحاة، المدخل: ص 51-52.

[2] - البعض منها ردّه إلى أبواب رآها أنسب؛ كما مرّ في موضوع (التنظيم على مستوى الأبواب) منها: باب كان وأخواتها، باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، باب كاد وأخواتها، باب ظنّ وأخواتها، باب أعلَم وأخواتها. ينظر: تجديد النّحو: ص 11 و22-23.

[3] - ينظر: تجديد النّحو: ص 11، وقضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية، لمحمد عيد:ص 18.

[4] - ينظر: تجديد النّحو: ص 11.

[5] - ينظر: الردّ على النّحاة: (المدخل)60-65. وفي إصلاح النّحو العربي، لعبد الوارث سعيد: ص145.

[6] - لكن المجمع عاد في سنة 1979م ورأى الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلّي في المفردات والجمل؛ بدون أن يقدّم تعليلا لتراجعه. ينظر: تجديد النّحو: ص 23-24.

في هذا: مبتدأ فحسب، وفي مثل جملة (زيد يكتب الدّرس) إنّ جملة "يكتب الدّرس" خبر لزيد[1].

وعملا بهذا الاتجاه نلغي –كذلك– تقدير متعلّق للظّرف والجار والمجرور ؛ فلا نقول أنّ الظرف والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف تقديره "مستقرّ" في محل خبر، ولا نقول في مثل: هذه هرّة فوق السّطح، أنّ "فوق" نعت لهرّة، متعلّق بمحذوف تقديره كذلك "مستقرّ"؛ فكلّ هذا تكلّف –حسب ضيف– وحقّ **لابن مضاء** أن يهاجم النّحاة وأن يقول : إنّ الظّرف وا لجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً[2].

ونلغي –كذلك– عمل أنْ المصدرية في المضارع، والتي يقدّرها النّحاة بعد فاء السّببية وواو المعية؛ وقد خطّأهم **ابن مضاء** ورأى أنّه تقدير لا دليل عليه، وهو محقّ في ذلك، مُصيب غاية الصّواب (يقول شوقي)، وعلى هديه عمّمت لجنة الأصول في مجمع اللغة هذا؛ وذلك بعد (كي، ولام التعليل، ولام الجحود، وبعد حتى، وبعد أو) في مثل: (جئت كي أقابلك، ما كنت لأغضبَك، اذهبْ أو تحدّثَني ...إلخ) فالمضارع منصوب بعد كلّ هذه الحروف مباشرة؛ وليست هناك حروف مستترة[3].

ويدخل تحت هذا الأمر، إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب؛ فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصّرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنّث السّالم، ولا الواو أو الياء في الأسماء الخمسة والجمع السّالم، ولا الألف في المثنى والأسماء الخمسة، وهذا الرّأي صدر عن مجمع اللغة سنة 1945م وأقرّه سنة 1979م[4].

الأساس3/الإعراب لصحّة النّطق : وفيه يرى أنّ الإعراب ليس غاية في ذاته؛ بل هو وسيلة لصحّة النّطق؛ فإن لم يُصحّح نطقاً لم تكن إليه حاجة، وهذا الأساس اعتمدته لجنة الأصول في المجمع ومؤتمره سنة 1979م مع بعض التّعديل، وأهمّ ما تضمّنه هذا الأساس: إلغاء إعراب "لاسيما"، وبعض أدوات الاستثناء، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشّرط الاسمية، وإعراب "أنْ" المخفّفة من "أنّ" الثقيلة، و"كأنْ" المخفّفة[5].

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 23-24، والرّد على النّحاة: (المدخل) ص 66.
[2] - ينظر: تجديد النّحو: ص 24-25. والرّد على النّحاة: ص 87.
[3] - ينظر: تجديد النّحو: ص 25. والرّد على النّحاة: ص 87.
[4] - ينظر: تجديد النّحو : ص 25-26.
[5] - ينظر: المصدر نفسه : ص 26.

فيرى أنّ صيغة "لاسيما" قد تكلّف النّحاة في إعرابها، وتضاربت حولها آراءهم بدون جدوى؛ ولِمَا هذا العناء وما بعدها يجوز فيه الرّفع والنّصب والجرّ؟ وبذلك لا يكون هناك أيّ مبرّر لإعرابها وذكرها في كتب النّحو [1]، أمّا "كم" بنوعيها، فألغى وجوه الإعراب التي أتى بها النّحاة، ودعا إلى الاكتفاء ببيان أنّها استفهامية أو خبرية، وأنّ الاسم بعد الأولى يكون منصوباً، وبعد الثّانية يكون مجروراً [2]. وبالمثل أسماء الشّرط (من، ما، مهما، أي، أين، أنى، حيثما، متى، إذا، كيفما) التي نجد النّحاة أسرفوا –كذلك– في إعرابها؛ فوقعوا في اضطراب شديد؛ فهم مثلاً يعربون : "من" في نحو قولهم : (مَنْ يعمل خيراً يجده) مبتدأ، ويختلفون في خبرها؛ هل هو فعل الشرط أم جوابه؟ أم هما معاً؟ وكلّ هذا لا يفيد في صحة النطق؛ ولذا يرى أن لا تُعرَب أسماء الشّرط، ومثلها "أنْ" و"كأنْ" المخفّفتان، وأدوات الاستثناء "خلا وعدا وحاشا" [3].

الأساس4/وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو : وهذا الأساس أضافه سنة 1977؛ حين قدّم مشروعه للمجمع لوضع منهج جديد للنّحو العربي ييسّره، وهدفه من هذا الأساس هو وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النّحو التي لم يُتَح لها أن تعرّف تعريفاً سديداً؛ على نحو ما يلاحظه في أبواب (المفعول المطلق، المفعول معه، الحال) التي تتداخل ويحدث فيما بينها لبس؛ ودليله أنّنا نجد **ابن هشام** (ت761هـ) يعرّف المفعول المطلق بأنّه «اسم يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً» [4].

ولذا يقترح **ضيف** أن نضع تعريفات بديلة لهاته الأبواب وغيرها؛ تكون دقيقة فتمنع الالتباس؛ ومنه عرّف (المفعول المطلق) بأنّه «اسم منصوب يُؤكّد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضرباً من التبيين» [5]، وعرّف (المفعول معه) بأنّه «اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» [6]، وعرّف (الحال) بأنّه «صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة منصوبة» [7].

---

[1] - ينظر المصدر نفسه : ص 27 و151.
[2] - ينظر: تجديد النّحو: ص 29.
[3] - ينظر: المصدر نفسه: ص 29-30، و119 ، 181، 192، 213.
[4] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ص 205/2.
[5] - تجديد النّحو: ص 31.
[6] - المصدر نفسه: ص 33.
[7] - المصدر نفسه: ص 33.

والسّبب من إعادة صوغه لتعريفات جديدة له اته الأبواب –حسب زعمه– هو أنّ حدود **ابن هشام** لها غير دقيقة، وغامضة، وطويلة، وغير شامل لعناصرها، ثمّ أنّها تلتبس مع غيرها[1].

الأساس5/حذف زوائد كثيرة : وأهمّ ما رآه زائداً : شروط كلّ من : اسم التفضيل، والتعجب واسم الفاعل وكلّ الأدوات العاملة (مثل: إذن، حتّى)؛ قواعد اسم الآلة والتصغير والنّسب، وأحوال المفعول معه والحال مع عاملها، وعمل المصدر، والتّطابق بين المبتدأ والخبر، وبعض المباحث الصّعبة مثل : العطف على اسم "إنّ"، وتخفيف نونها، وتابع المنادى، وإعراب مثل "لا حول ولا قوة إلا بالله"...إلخ[2].

وكلّ هذا – حسب رأيه– يُحذف لأنّه يُعقّد أبواب النّحو ويُدخل على تمثّلها شيئاً من العسر دون حاجة حقيقية إلى ذلك؛ ومعنى (زوائد) أنّها فُضول لا فائدة منه؛ واقترح الاكتفاء بأمثلتها والسّماع وتمثّل صيغها؛ دون حاجة إلى ذكر الشّروط التي يذكرها النّحاة.

الأساس6/إضافات متنوّعـــة: وهي التي نعتها بالكثيرة؛ والهدف منها توضيح الصّياغة العربية في نفس دارس النّحو؛ وأهمّ ما صرّح بإضافته[3]:

–قواعد ضرورية لخدمة النّطق السليم بكلم العربية وحروفها، وهي قواعد استعارها من علم التّجويد.

–جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرّفع المتّص لة، وأخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التّوكيد.

–بيان أنواع الحروف لكثرتها في العربية، مثل أنّ نون المثنى وجمع المذكّر السّالم بدل من التّنوين في المفرد.

–بسط القول في تاء التأنيث اللفظي ودلالاته المتنوعة، وكذلك المصدر الصناعي.

–إفاضة الحديث عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

–وتكلّم عن: المصدر الصناعي، اسم المكان، عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، المضاف والمضاف إليه، نون الوقاية، تأنيث الفعل وتذكره مع جمع التكسير، الذّكر والحذف في أبواب النّحو، التّقديم والتأخير، الجمل المستقلة وغير المستقلة.

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 31 و33.
[2] - ينظر: تجديد النّحو: ص 34-41.
[3] - ينظر: المصدر نفسه: ص 41-43، و47 وما بعدها.

وكلّ هذه الإضافات –حسب ما يقول– من أجل إعانة الناشئة على النّطق السّليم، وحتى يُذلّل بعض الصّعوبات، ويسهل عليهم التّطبيق، ولتتّضح الفروق بين بعض المباحث، وأخيراً حتى يتمثّل الدّارس للنّحو ذلك كلّه تمثُّلاً بيّناً.

غير أنّ الملاحَظ على هذه الإضافات أنّها ليست جديدة على الدّرس النّحوي التّقليدي؛ وكلّ ما فعله المؤلّف أنّه نقلها من مواضعها الأصلية في كتب النّحو التقليدية، ووضعها تحت عنوان، لم يُوفّق حتى في اختياره؛ حيث يرى الباحث **محمد عيد**[1] أنّه كان الأولى أن يكون العنوان (مباحث مختارة من أبواب النّحو والصّرف).

–تقييم محاولة شوقي ضيف:

على الرّغم من المركز والشهرة، اللتين احتلّهما **شوقي ضيف** في القرن العشرين بين الباحثين العرب، وفي العديد من المجالات (الأدبية والنقدية والقرآنية، والتأريخ لها جميعاً) وبها عُرف أنّه رجل موسوعي؛ إلاّ أنّ محاولته لتجديد النّحو العربي وتيسيره لم تلقَ قبولاً لدى معظم الدّارسين؛ وانتقدت في أكثر من مرجع، وَوُسِمت بغير الموفّقة؛ هذا على الرّغم من أنّه وُفق في التّأريخ للنّحو العربي ورجالاته [2]، وكان له الفضل في اكتشاف كتاب **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) الذي أحدث ثورة نحوية في موضوع تجديد النّحو العربي وتيسيره، حتى المدخل الذي استهلّه به تمّ استحسانه من طرف الدّارسين؛ لأنّه كان عبارة عن بسط لآراء ابن مضاء ودعماً لها وتأييداً منه، ولعل هذا الذي شجّعه ليدلي بدلوه في ميدان التجديد.

وأهمّ الدّراسات التي وَقفت عليها؛ وتضمّنت انتقاداً لاذعاً لمحاولة ضيف هي:

–كتاب: في إصلاح النّحو العربي، دراسة نقدية، لعبد لوارث مبروك سعيد (1985م)[3].

–كتاب: "قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية، لمحمد عيد (1989م).

–مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، عطا محمد موسى (1992م).

–مقال: نظرات في قراءة شوقي ضيف بعض آراء ابن مضاء القرطبي النّحوية، عبد الناصر عسّاف، مجلة التراث العربي: ع137/2015م.

وأهمّ ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدّراسات هو:

---

[1] - ينظر: قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية: ص 29.

[2] - وذلك في كتابه: المدارس النّحوية.

[3] - وهو في الأصل رساله له، ناقشها سنة1974م.

1-الخلط بين مستويات الدّرس النّحوي:

هناك فرق بين النّحو ا لعلمي، والنّحو التّعليمي، وهذا الأخير له مستويات؛ حسب الفئة الموجّه إليها؛ وكتاب "تجديد النّحو " خلط بين مستويين، هما مستوى المتخصّصين فيه ومستوى المبتدئين من طلاب المدارس؛ وترتّب على ذلك الخلط بين "التجديد والتيسير" ومع أنّ المؤلّف صرّح في أكثر من مناسبة (في كتابته "تجديد النّحو") أنّه ألّف من أجل النّاشئة، إلاّ أنّه أبعد ما يكون عن المبتدئين في مختلف المراحل التعليمية، ولعلّ السّبب كما يقول **محمد عيد** أنّ المؤلّف «دارسٌ تقليدي للنّحو؛ غير متخصّص فيه، هزّته رغبة التّجديد دون أن يمتلك أداته الحقيقية، من علم اللغة الحديث أو من الميدان العملي»[1].

2-تشتيت لمباحث النّحو، والاتكاء على آراء شاذة:

وذلك حين نسّق أبواب النّحو (داخلياً أو خارجياً) ثمّ أضاف باباً تحت اسم "إضافات وزيادات"؛ وهذا ما هو إلاّ تشتيت وتمزيق للمعلومات؛ وخير منه ما فعله النّحاة القدامى ، كما أنّه احتذى رأيٍ ضعيفٍ منسوبٍ للكوفيين في اعتبار خبر كان حالاً[2]؛ ولكن من يتأمّل في خبر كان ومثاله: كان الجوّ حاراً، والحال ومثاله: نزل المطرُ منهمراً، يستشعر بالضّرورة فرقاً بين التركيبين؛ ففي المثال الأوّل لا يكتمل المعنى إلا بالخبر، في حين أنّه يكتمل في الثّانية؛ لأنّ الحال فضلة، كما هو متعارف [3]، ومن الأخطاء في هذا لمجال أنّه عدّ أفعال المقاربة والرجاء مفعولات[4]؛ مع أنّ المعاني المستفادة منها لا تشعر بأنّها متعدية، ولذا رأى بعض الباحثين أنّ ما قام به توجيه مصطنع[5].

3-مناقضة آرائه النّظرية:

يعاب على **شوقي ضيف** أنّه في محاولته التّطبيقية لم يلتزم بما دعا إليه في آرائه النّظرية التي نادى بها طيلة عقود؛ وعلى سبيل المثال أنّه لم يستطع الخروج من تأثير نظرية العامل؛ على الرّغم من النّقد الشّديد الذي وجّهه لها، كما أنّ حديثه في أكثر من موضع عن

---

[1] - قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية: ص 15.
[2] - ينظر: تجديد النّحو: ص 185.
[3] - ينظر: مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، لعطا موسى: ص 66.
[4] - ينظر: تجديد النّحو: ص 165.
[5] - ينظر: مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ص 67.

الذّكر والحذف يأتي مناقضاً لأساس قوي من أسس منهجه؛ وهو : منع التّأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات[1].

4-وضع مصطلحات غريبة على الدّرس النّحوي:

وهذه المصطلحات قد تناثرت في كتابه (تجديد النّحو)؛ منها: "الجملة الأساسية"، "الجملة المستقلّة"، "الجملة الخاضعة"[2]...إلخ؛ وكلّها حاول بها المؤلّف أن يسوّ غ دعواه للتّجديد، ولم يتضح لنا هدف المؤلّف منها؛ خصوصاً وأنّ المصطلحات التراثية الأصلية قد تعوّدها طلاّب النّحو منذ مئات السنين؛ يقول **محمد عيد** : «قد يتسامح فيها إذا كانت من الثقافة اللغوية العامة التي تطبّق مناهج جديدة غربية... فتؤخذ بهذا الاعتبار -اعتبار الترجمة والنّقل- أمّا أن تقدّم في كتب تأخذ مادتها من تراث العربية النّحوي، ثمّ تغيّر المصطلحات بدعوى التّجديد، فهذا مرفوض»[3].

هذا أهمّ المآخذ التي تعرضت لمحاولة **شوقي ضيف** التطبيقية، وما يمكن أن نقوله نحن في هذا المضمار هو أنّ الأستاذ **ضيف** اِعْتبرَ ما قام به في كتابه المذكور "تجديداً" للنّحو؛ حيث يقول: «لعلّي بهذا الكتاب أكون قد حقّقت أملاً طال انتظاره بتجديد النّحو على منهاج وطيد»[4]، مع أنّ الظاهر لنا هو أنّ محاولته التّطبيقية لا تتعدّ مفهوم "التّيسير" بصورته التّقليدية؛ وليس تجديداً في المنهج ولا في المحتوى؛ لأنّ معظم ما قام به هو حذف واختصار ونقل لأبواب من هنا إلى هناك؛ وهي عمليات مَسبوقٌ في معظمها؛ من طرف عدد من القدماء؛ أصحاب المختصرات، ومن طرف عدد من المحدثين؛ منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم؛ وهي محاولات قاموا بها بكلّ كفاءة و يسر، ولكلّ مراحل التّعليم المختلفة، ولم ينسبوا لأنفسهم تجديداً أو شبهه.

---

[1] - ينظر: مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها، منصور الغفيلي: ص 375.
[2] - يقصد بالجملة المستقلة: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، والجملة الخاضعة: الجمل التي لها محل من الإعراب. ينظر: تجديد النّحو: ص 256-264.
[3] - قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية والأدبية: ص 14.
[4] - تجديد النّحو: ص 08.

المبحث الخامس
محاولة فاضل صالح السامرائي
في كتابه (معاني النّحو) 1991م

فاضل صالح السامرائي (ت2012م) لغوي عراقي متخصّص في النّحو العربي، قضى ما يُقارب أربعين عاماً أستاذاً للنّحو في جامعة بغداد وفي عدد من جامعات دول الخليج، ومنذ بداية مشواره البحثي اهتم بالمعنى في الدّراسات النّحوية والبلاغية؛ خصوصاً فيما يعرضه **الجرجاني** و**ابن القيم**، فكانت معظم مؤلّفاته تدور حول هذا الجانب، حتى أنّ له برنامجا تلفزيونيا كان يُعرَض على قناة الشّارقة بعنوان "لمسات بيانية".

وكتابه (معاني النّحو) لا يخرج عن هذا المجال الذي اهتم به؛ فهو في فقه النّحو ودراسة لأبوابه على أساس المعنى ، إنّه محاولة للتّمييز بين التّراكيب المختلفة وشرح معنى كلّ تركيب[1]، ويطرح لنا الباحث في مقدّمة كتابه [2] مجموعة من التّراكيب التّعبيرية النّحوية التي يظهر أنّها متشابهة ولا نستطيع التّمييز بين معانيها، ونعجز عن فهم كثير منها وتفسيره، ويرى أنّ هذه الأوجه النّحوية ليست مجرّد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصوّر بعضهم، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معن اه أنّ هذه لأوجه ذات دلالة معنوية واحدة؛ وإنّما لكلّ وجه دلالته، ولا يمكن أن يُؤدّي تعبيران مختلفان معنى واحداً، إلاّ إذا كان ذلك لغة؛ كما هو الحال مع (ما) الحجازية، و(ما) التّميمية.

وإذا كانت اللغات ما وُجدت إلاّ لإيصال المعاني ؛ وهي أدوات للتفاهم بين المتخاطبين ؛ ممّا يجعل لهذا الكتاب أهمية بالغة تفيد المستقصي والباحث في الفروق الدّلالية ومعاني التعابير المختلفة التي قد تبدو للمتلقي من أوّل وهلة أنّها لمعنى واحد ، فضلاً على اللذة

[1] - ينظر: معاني النّحو: ص 1/08-09.
[2] - ينظر الصفحات: 05-07.

والذّوق الرّفيع الذي يجده القارئ وهو ينظر فيما قام به الأستاذ **السامرائي** من تمييز بين المعاني، فإنّه سوف يشعر –كما يقول السامرائي– بالاعتزاز في الانتساب إلى هذه اللغة الفنية الثرية، الحافلة بالمعاني الجميلة ، وهو وراء كلّ ذلك سيحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه، وسيشعر بمتعة في هذا التّطبيق.

وقد توسّع المؤلّف في الأمثلة والشّواهد، وكان للشّواهد القرآنية الحصة الكبيرة وكما قال في مقدمته : «كان القر آن الكريم هو المصدر الأوّل لهذا البحث ؛ أفهرس آياته بحسب الموضوعات، وأنظر في الفروق التّعبيرية، وفي السّياق الذي ورد فيه كلّ تعبير »[1]، وهذا الاتجاه الذي سار عليه **السّامرائي**؛ يمكن أن نضمّه إلى اتجاه انتشر عند المحدَثين؛ وهو ما يُعرف بـ(النّحو القرآني)[2]؛ وهو الذي يتّجه إلى تمثُّل معاني القرآن وأساليبه وأسرار إعجازه، وقد اتّخذت هذه الدّراسات النّحو القرآني وسيلة لتيسير مسائل النّحو، وقراءة النّحو من خلال القرآن الكريم، و على أساس المعنى، والنّظر الجديد في وصف اللغة وصفاً جديداً قائماً على أساس المعاني لا الأشكال، واعتماد عناصر غير لفظية في تقرير أصول النّحو؛ منها : المقام، والقرائن، والإيحاء بالمعنى، ومراعاة المخاطب وأحواله[3].

وهذا الاتجاه له أصول قديمة تعود إلى القرون الهجرية الأولى حين نشأ النّحو العربي لخدمة النّص القرآني، كما هو الحال مع كتب (معاني القرآن" و"إعرابه")، و (مجاز القرآن) **لأبي عبيدة** (ت210هـ)، ولكنّه توقف في القرن الثّامن مع **ابن هشام** (ت761هـ)، لتعود له الحيوية في العصر الحديث وبشكل أكثر عمقا وتنظيما وتميّزاً؛ ليصبح منهجاً مستقلاً له أعلامه وأصوله التي يسير عليها، خصوصاً عند **عبد الستار الجواري** (ت1988م)، في كتابيه (نحو القرآن) و(نحو المعاني)، وعند **فاضل صالح السامرائي** في أغلب كتبه، ويمكن نلخص أسس هذا الاتجاه في النّقاط التالية[4]:

---

[1] - معاني النّحو: ص 10/1.

[2] - ينظر حول هذا الاتجاه كتاب: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلمية/بيروت، لبنان، (ط1)2012م.

[3] - ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، هناء محمود إسماعيل: ص 77-88، ومعاني النّحو: الصفحات: 52/2، 65، 72، 82، 97، 94/3، 101.

[4] - ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ص 74-76، والنّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدّين مصطفى: ص 11/1، 159، 177، ودراسات نقدية في اللغة والنّحو، كاسر ياسر الزيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع/عَمّان، ط2003/3م: ص85-102.

1-اعتماد النّص وحده، والأخذ بظواهر النّصوص، ورفض إخضاع النّص القرآني للقاعدة، وهو من مقوّمات المنهج الوصفي.

2-القياس على لغة القرآن الكريم، واستنباط القواعد النّحوية القرآنية في ضوء المعاني والاستعمالات القرآنية المقصودة[1].

3-إلغاء بعض الأفكار العقلية والمنطقية؛ التي بنيت عليها مسائل النّحو.

4-رفض التّقدير والتأويل المصنوع في النّص القرآني؛ كما في عدم جواز تقدّم الصّلة على الموصول، أو صاحب الحال على صاحبها المجرور، أو الحال على عاملها الظرف والجار[2].

وقد ساروا هؤلاء تحت ضوء هذه الأسس، مسترشدين بما جدّ في علم اللغة الحديث، خصوصاً ما يُعرف بـ(لسانيات النّص) و(نحو النّص)، وفي إطار هذا الموضوع يقول أحد المتحمسين لهذا المنهج : «ليس الوصف النّحوي جامداً أصمّ خالياً من الدّلالة؛ إذ إنّ الوصف النّحوي وصْفٌ للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر؛ والعلاقة التي تصفها القواعد النّح وية هي نفسها مستمدّة من أمرين؛ أحدهما : لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معيّنة في كتل صوتية خاصة، والآخر : عقلي؛ وهو المفهوم المترتب على الوضع السّابق من حيث ارتباط كلّ هيئة تركيبية بدلالة وضعية معيّنة، وكلا الأمرين متعاونين بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر»[3].

-منهج السّامرائي وملامح التجديد في كتابه:

لفاضل السّامرائي في كتابه هذا منهج مميّز؛ تميّز به في عرض الموضوعات النّحوية؛ لم يقلّد فيه القدماء في اجترار الموضوعات النّحوية، ولا المحدَثين أصحاب محاولات التّيسير والتّجديد؛ الذين حصروا هذا الأمر في الحذف والاختصار أو في المساس بأصول النّحو ولغته، لقد أحيا **السّامرائي** في الربّع الأخير من القرن العشرين، منهجاً افتقده النّحو العربي طيلة قرون، سيطرت فيها المتون والحواشي، والتجميع والاجترار لقضايا النّحو العربي ومسائله، حتى كان العصر الحديث فَحُوكم منهج النّحو العربي على أساس هذه القرون، مع أنّ نحو القرون الأولى – في معظمه- كان نحواً مبنياً على استقراء النّصوص وتحليلها،

[1] - ينظر في ذلك: دراسات نقدية في اللغة والنّحو: ص 89-101.
[2] - ينظر: اللغة والنّحو بين القديم والحديث، عباس حسن: ص 91-94.
[3] - النّحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق/القاهرة، ط1/1420هـ،2000م: ص 40.

ودراستها من جميع الجوانب، وقد برز ذلك مع **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ) بشكل أكثر تنظيماً وإحكاماً في الغوص في دقائق معاني الأسلوب القرآني.

ويمكننا أن نجمل منهج فاضل السّامرائي وملامح التجديد في كتابه في النّقاط التالية:

1-دراسة النّحو على أساس المعنى:

على الرّغم من أنّ كتاب (معاني النّحو) يعرض لنا المسائل النّحوية وفق إحدى الطّرق التّقليدية؛ وهي أنّه سار في تبويب موضوعاته على أساس الوظيفة النّحويّة للكلمة [1]، إلاّ أنّ طريقة التّناول تختلف -في كثير من الأوجه- عن المصنّفات النّحوية التّطبيقية، القديمة والحديثة؛ ذلك أنّه تناولَ مسائل النّحو من جهة المعنى؛ حيث يرى أنّ المسائل المتعلّقة بالمعنى لا يزال الكثير منها دون نظر؛ رغم أنّ قسماً منها عرَضَ له علم النّحو وعلم البلاغة، يقول موضحاً أكثر: «أمّا هذا الموضوع فليس الأمر فيه أمر جمع أحكام نحوية، ولا ذكر قواعد مبينة، وإنّما هو تفسير للجملة العربية وتبيين لمعاني التّراكيب المختلفة، ممّا لا تجد أغلبه في كتب النّحو، وقد تفزع إلى كتب ال بلاغة والتفسير وغيرها من المظان، فلا تجد شيئا ممّا تريد »[2]، ويُضاف إلى هذا أنّ هذه التّراكيب والموضوعات والمسائل، لا تقلّ أهمية عن كلّ ما بحثه النّحاة، بل قد تفوق كثيراً منها؛ لا تزال دون بحث؛ لم يتناولها العلماء بالدّرس ولم يُولُوها النّظر.

وليس **فاضل السّامرائي** هو أوّل بعج هذا الاتجاه في العصر الحديث؛ بل إنّنا نجد قبله أكثر من واحد قد سلكوا هذا المسلك؛ ودعوا إلى ضرورة أن يعود "علم المعاني" إلى "علم النّحو"، وعلى رأس هؤلاء نجد الباحث العراقي **عبد الستار الجواري** (ت1988م) خصوصاً في كتابيه (نحو القرآن) و(نحو المعاني)، واهتم من خلالهما بهذه القضية؛ فدعا إلى إرجاع "علم المعاني" إلى "النّحو"، وفي هذا الإطار يقول: «إنّ عزل معاني النّحو عن النّحو مساءة به بالغة، وجنوح به عن السّبيل السّوي -أيّ جنوح- وتجريد للنّحو عن روحه حتى يصير جسماً بلا روح، وإهاباً بلا محتوى»[3].

لقد أدرك المحدَثون المخلصون؛ أنّ إرجاع "المعنى" إلى الدّرس النّحوي هو الحلّ الوحيد للقضاء على الأسس العقلية والفلسفية التي سيطرت على الدّرس النّحوي العربي طيلة قرون،

---

[1] - كنا قد تطرقنا لتبويب موضوعات هذا الكتاب في الفصل الأوّل (المبحث الثّاني).

[2] - معاني النحو: ص 09/1.

[3] - نحو القرآن: ص 16، وينظر: نحو المعاني: ص 11، 171.

وهم يستندون في ذلك إلى "نظرية النّظم" التي جاء بها **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ)؛ والتي لخّصها في قوله: «ليس النّظم شيئاً غير توخي معاني النّحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم»[1].

وقد طبّق **فاضل السّامرائي** هذا المنهج في كتابه (معاني النّحو)؛ وبنى دراسته فيه على أساس المعنى، وعلّل ذلك بقوله : «إنّ الجهل بالمعنى أدّى إلى أن تختفي وتموت ظواهر لغوية كانت شائعة مستعملة؛ ومن ذلك، على سبيل المثال، "ظاهرة القطع" الجميلة الدّلالة؛ التي كانت شائعة شيوعاً كبيراً في الشّعر والنّثر، في القرآن الكريم وغيره»[2].

وإذا جئنا نتلمس نماذج من هذا النّهج في كتابه فإنّنا نجد أنّ معظمه بُني على هذا الأمر؛ وأنّه **درس جميع الأبواب النّحوية على أساس المعنى** ؛ فلا يخلو أيّ موضوع من موضوعات كتاب (معاني النّحو) من الاعتماد على المعنى؛ ففي أوّل موضوع منه؛ وهو (الجملة العربية)، يُحدثنا عن البناء الصّرفي والصّيغة، ويُشير إلى أنّ لكلّ صيغة –في الغالب– دلالة تختلف عن أختها، ويستوشد بقولهم: "زيادة المباني دليل على زيادة المعاني"، ليخرج منه بنتيجة وهي: أنّ "اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني"، كما يَعرض علينا عناوين مثل: (النّغمة الصّوتية) و(التّطور التاريخي للدّلالة)؛ الأوّل أوضح فيه أنّ الجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النّغمة؛ كأن تشدّ فيها الصّوت أو تفخمه أو ترقّقه وتكسره، ويسترشد بالتجارب الحديثة التي برهنت على أنّ الإنسان حين ينطق بلغته، لا يتبع درجة صوتية واحدة في النّطق بجميع الأصوات، فمن اللغات ما يجعل لاختلاف درجة الصّوت أهمية كبيرة؛ إذ تختلف فيها معاني الكلمات ت بعاً لاختلاف درجة الصّوت حين النّطق بها، مثل ما هو برز في اللغة الصّينية[3].

وإذا كان هناك من القدماء والمحدَثين [4] من ينكر (دلالة الإعراب على المعاني) بخلاف جمهور النّحاة، فإنّ **فاضل السامرائي** يستفيض في تأييد الجمهور بعرض أدلتهم وبسط الكلام

---

[1] - دلائل الإعجاز: ص 459.
[2] - معاني النّحو: ص 08/1.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 11/1-12.
[4] - من القدماء "محمد بن المستنير قطرب (ت205هـ)، ومن المحدثين إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" ص142، 158.

عن معاني الحركات الإعرابية، وأغراض الإعراب وفوائده؛ والتي يرى أنّها تنحصر في [1]: الإبانة عن المعاني، والسعة في التعبير، والدّقة في المعنى.

وهكذا الأمر مع معظم الموضوعات النّحوية في الأجزاء الأربعة، وهذا الاتجاه الذي سلكه **السّامرائي** نال عليه الإشادة من طرف عدد من الباحثي ن منهم الباحث **نعمة رحيم العزاوي** (ت2011م) الذي احتفى بمحاولة **السّامرائي** ورحّبَ بها بحماسة تدلّ على كبير عناية منه بهذا الجانب الذي تغاضى عنه النّحاة، ووضع عمل **السامرائي** إزاء عمل **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ) وامتداد له؛ يقول **العزاوي:** «لقد اتّجه الدّكتور فاضل السامرائي إلى دراسة الجملة العربية دراسة فنية ذوقية حين عني بدلالتها، وبمعنى كلّ مفردة فيها، فأحيا بذلك نظرية النّظم التي ابتدعها عبد القاهر الجرجاني، وتغافل عنها النّحاة التّقليديون الذين خلفوه، فشغلوا بالإعراب والبناء، وما يطرأ على أواخر الكلمات من حركات ظاهرة أو مقدّرة»[2].

2-اعتماد الشواهد القرآنية كأساس أوّل لبناء وتقويم الأحكام النّحوية:

ما قامت للنّحو العربي قائمة إلاّ لخدمة الكتاب العزيز، ولا يزال النّحو عاملاً مهمّاً لفهمه أوّلاً وتوجيه قراءاته ثانياً، ومنذ نشأة النّحو، اتّجهت طائفة من النّح ويين إلى دراسة القرآن الكريم وفهم منهجه عبر النّظر النّحوي، ومن هؤلاء من كان من القرّاء **كأبي عمرو بن العلاء** (ت154هـ)، و **الكسائي** (ت189هـ)، و **الفرّاء** (ت207هـ)، وكان هذا كمرحلة أولى اتّجه فيها أصحابها إلى تحليل وفهم الآيات القرآنية عن طريق عرضها على كلام العرب نثره وشعره، مع الاستعانة بالآيات القرآنية نفسها لتحليل آيات أخرى استغلقت عليهم، ومع انقضاء عصر الاحتجاج بدأنا نلحظ اتجاهاً ثانياً اتّخذ الآيات القرآنية الأساس الأقوى والمصدر الأوثق لعلوم اللغة العربية جميعها، وعلى رأسها النّحو العربي، وصار التتبّع لأساليب القرآن واستقراؤها يؤدّي إلى أحكام وقواعد عامة، كما ظهر ذلك جلياً في كتاب (مغني اللبيب) **لابن هشام** (ت761هـ).

وقد أسهم هذا الاتجاه في العصر الحديث في إيجاد منحى خاص من النّحو؛ اصطلح عليه بـ "**النّحو القرآني** "، الذي نادى به بعض المعاصرين تفرقة له عن النّحو الم ألوف، وأضحى منذ مدّة اتّجاهاً بارزاً؛ يهتمّ بالقرآن الكريم؛ برصد جوانبه اللغوية والتّركيبية [3]، ولعلّ

---

[1] - ينظر: معاني النّحو: ص 1/32-38.

[2] - مقالات في اللغة وتعليمها، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع/بغداد، ط1/2012م: ص269.

[3] - وحول هذا، ينظر: النّحو القرآني في ضوء لسانيات النص، هناء محمود إسماعيل: ص 48-59،

السّبب الرّئيسي الذي أدّى بالمحدثين إلى اعتماد "النّحو القرآني" في البحث النّحوي، هي الرّغبة في بناء منهجية معرفية في فهم القرآن الكريم، مستندة إلى الحقيقة القرآنية، وتُعتمَد أساساً مهماً في إيجاد الحلول لمشكلات الموروث النّحوي، يقول **أحمد عبد الستار الجواري** (ت1988م): «دراسة النّحو القرآني هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النّحو، التي استعصت على كثير ممّن تصدّى لتيسيره وتهذيبه، وتمهيد سبله المتوعّرة الم تشعبة»[1]، ولعلّ هدفهم من هذا هو إقامة قواعد على أساس القرآن الكريم، وبناء أصول على نهجه، «سواء أكان معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد أم لم تكن؟ وسواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النّحاة أم لا تتّفق؟ ذلك لأنّ القرآن الكريم بقراءاته المختلفة أغنى قواعد النّحو وزاد من قيمتها، وأمدّها بأمتن القواعد، وأحسن الأساليب»[2].

ولقد كان القرآن الكريم هو المصدر الأوّل في كتاب **فاضل السامرائي**؛ يستمدّ منه الشّواهد لتقرير آرائه وإثباتها، كيف لا وهو له أكثر من خمسة مؤلّفات تدور عناوينها حول "التعبير القرآني" و"التّفسير البياني"، وإذا تصفحنا الأجزاء الأربعة لكتابه (معاني النّحو) فسيظهر لنا بشكل جليّ أنّ **السّامرائي** اعتمد بشكل كبير على الآيات القرآنية للاستشهاد بها وبَسْط المسائل النّحوية وتوضيحها، ثمّ بدرجة أقل نجد (الأمثلة المصنوعة) التي استخدمها للاستئناس وتوضيح الموضوع، أمّا الشّواهد الشعرية فهي على حسب ما ظهر لنا أنّ عددها يكاد يكون محدوداً جداً، وللأسف ليس لدينا أيّ فهارس في الكتاب ولا عثرنا على دراسات سابقة حوله تساعدنا في تبيُّن هذا الجانب، كما أنّه ليس للأستاذ أيّ دراسة نظرية يفصح فيها بشكل مسهب موقفه من الشواهد النّحوية عموماً والقرآن وقراءاته بشكل أخصّ.

والذي يظهر لنا هو أنّ الأسباب الأساسية التي جعلت كتاب (معاني النّحو) يقوم على الشّواهد القرآنية؛ هي:

-أنّ هذا الكتاب مبني هدفه الأوّل على خدمة القرآن الكريم؛ لاستظهار مواطن الإعجاز البياني والنّحوي فيه، فكانت الصّور التّعبيرية المختلفة للآيات القرآنية هي الشّغل الشّاغل للمؤلّف؛ يُديم النّظر فيها، ويُوازن بينها، ويُدقّق فيما تحتمله من معانٍ، يقول مؤكّداً هذا

وبحث: النحو القرآني في ضوء منهج جديد المدونة المغلقة، وفاء فياض، مجلة الأستاذ، ع222، المجلد الأول، 1438هـ، 2017م: ص96.

[1] - النّحو القرآني، الجواري: ص 06.

[2] - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي الجراح الصباح، الكويت، ط1978/2م: ص306.

الأمر: «وكان القرآن الكريم هو المصدر الأوّل لهذا البحث؛ أفهرس آياته بحسب الموضوعات، وأنظر في الفروق التّعبيرية، وفي السّياق الذي ورد فيه كلّ تعبير»[1].

-تأثّر المؤلِّف **بالزّمخشري** (ت538هـ) و**ابن هشام** (ت761هـ)، اللذين أكثرا من الشّواهد القرآنية واعتمدا عليها في بناء آرائهما، ومالا إلى تحليل الشّواهد القرآنية تحليلاً بيانياً يرتكز على استخراج المعاني لكلّ تعبير قرآني، وممّا يُؤيّد هذا أنّ للأستاذ **السّامرائي** دراسة مبكرة حول الجهود اللغوية والنّحوية **لجار الله الزمخشري**؛ وهي رسالته للدكتوراه والتي طبعت سنة 1970م، كما أنّ (المغني) **لابن هشام**، و (الكشاف) **للزمخشري**، كانا من المصادر الأولى التي اعتمد عليها المؤلّف في بسط المسائل النّحوية.

3-تحقيق المسائل النّحوية:

تحقيق المسائل النّحوية اتّجاه عرفه النّحو العربي القديم عند أغلب النّحاة القدامى، خصوصاً المتأخّرين؛ أمثال **رضي الدين الاستراباذي** (681هـ) و**ابن هشام الأنصاري** (ت761هـ) و**خالد الأزهري** (ت905هـ)، واستمر هذا الاتجاه إلى العصر الحديث، وبرز فيه من التّقليديين شيخ المحقّقين الشّيخ **محمد محي الدّين عبد الحميد** (ت1972م)، ومن المجدّدين نجد على رأسهم **مهدي المخزومي** (ت1993م).

وإذا جئنا إلى تعريف هذا الاتجاه فإنّ المصادر القديمة والحديثة تفتقر -حسب اطّلاعي- إلى تقصّي خصائص هذا الاتجاه والتعريف به، ومع هذا فيمكننا أن نقول أنّ مصطلح "التّحقيق" حسب ما ورد في المعاجم؛ هو : التّثبيت، وأحْقَقْتُ الأمر إذا أثبته، وصرت منه على يقين، والكلام المحقّق : الكلام الرّصين[2]، وهو : رجع الشّيء إلى حقيقته؛ بحيث لا يشوبه شبهة، وهو المبالغة في إ ثبات حقيقة الشّيء بالوقوف عليه [3]، وهو عند **الشريف الجرجاني** (ت816هـ) «إثبات المسألة بدليلها »[4]، ونلفت الانتباه إلى أنّ اتّجاه تحقيق المسائل النّحوية يختلف عن علم تحقيق المخطوطات الذي هو علم قائم برأسه؛ له منهجه الخاص.

---

[1] - معاني النّحو: ص 10/1.

[2] - الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين/بيروت، ط1979/2م: ص 1461/1.

[3] - الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة/بيروت دط/1419هـ1998م: ص 454/1.

[4] - التّعريفات (معجم سبق ذكره): ص 55.

ومن هذا يظهر لنا أنّ "تحقيق المسائل النّحوية" هو التّحقّق من مدى صحّتها؛ فيعرض "المحقِّق" آراء النّحاة القدماء عنه في المسألة، ثمّ يعرّج على وجهة نظر المحدَثين ليعرف آراءهم فيها، ثمّ يطرح الباحث وجهة نظره في تحقيق تلك لمسألة، بعد مناقشة رأي النّحاة، وكثيراً ما يعتمد مُحقّق المسائل النّحوية على ذوقه الشّخصي مستنداً على بعض الأمثلة والشّواهد، ويتعيّن على الذي يخوض غمار تحقيق القضايا النّحوية أن يكون صاحب اطّلاع واسع على دقائق مسائل النّحو في المصادر القديمة والمراجع الحديثة، وأن يمتلك القدرة على معالجة تلك المسائل، وأن يقدم الأدلة فيما يطرحه من آراء خاصة، ولهذا الاتجاه أهمية كبيرة في إظهار الحقائق النّحوية التي استترت خلف حجج واهية، وقد شكّل منْحًى نافعاً في العمل النّحوي؛ لأنّه ثبُتَ أنّ عدداً كثيراً من الآراء النّحوية لم تصمد أمام التّحقيق والتّدقيق.

ويكاد يكون التّحقيق النّحوي سمة بارزة في م ؤلّفات **فاضل السامرائي** ؛ بدءاً بكتابه (معاني النّحو) 1991م، إلى كتبه المتأخّرة عنه خاصة كتابه (تحقيقات نحوية) 2001م، ومعظم الموضوعات النّحوية التي انبرى الأستاذ إلى تحقيقها تراوح مجال الخطأ فيها ما بين ثلاثة عناصر؛ وهي[1]:

-أنّ بعضها وَهَم وأخطأ بعض النّح اة -قدماء ومحدَثين- في الاجتهاد، وعدم التّوفيق إلى الحكم السّليم فيها.

-وبعضها نُسب الخطأ فيها إلى جمهورهم؛ وذلك نحو منعهم تقدّم الفاعل على الفعل.

-وبعضها نُسب الحكم فيها نسبة غير صحيحة؛ وذلك نحو ما نُسب إلى **الكوفيين** من عدّهم منصوب كان حالاً، لا خبراً لها، وأنّهم لا يقسمون الأفعال إلى ناقصة وتامة؛ بل كلّها عندهم تامة.

وقد برزت هذه العناصر النّقدية عند **السامرائي** في كتابه (معاني النّحو) بشكل جليّ، وقد شقّ فيه طريقاً واضحاً لها؛ لتمحيص مسائلها وردّها إلى جادة الصّواب، مستدلاً في ذلك بالقرآن الكريم حيناً، وبالقريحة اللغوية حيناً آخر، ويُمكن أن نمثّل لذلك بمجموعة من المسائل التي طرحها في كتابه؛ وهي:

-**إثبات الفرق بين الفاع ل ونائبه :** حيث ذهب بعض المحدَثين [2] إلى أنّه لا فرق بين الفاعل ونائب الفاعل؛ لأنّ كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثاً، و لأنّ كلاً منهما

[1] - ينظر: تحقيقات نحوية، دار الفكر/عَمّان، ط1421/1هـ، 2001م: ص05.

[2] - وعلى رأسهم مهدي المخزومي، ينظر كتابه: في النّحو العربي نقد وتوجيه: ص 45-49، وإبراهيم السامرائي، في كتابه: النّحو العربي نقد وبناء: ص 91. ينظر: تحقيقات نحوية: ص 08.

مسند إليه مرفوع، وأنّه لا فرق بين (انفعل) و(فُعِل) فكلاهما واحد في أداء المعنى؛ فقولك (انكسر الزّجاجُ) لا يختلف عن قولك (كُسِر الزّجاجُ)، وغيرها من حجج استندت أحياناً إلى اللغات السامية واللغات الأجنبية وحتى اللهجات الحديثة، وأحياناً أخرى ا ستندت على ما ادّعوا أنّ علم اللغة الحديثة يقول به.

وقد اتّبع **فاضل السّامرائي** منهجين في ردّ حجج القائلين بالتسوية بينهما؛ الأوّل أخذ به في كتابه (معاني النّحو) واستند فيه على الفروق المعنوية بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، ومّا ذكره أنّ في صيغة (فُعِل) دافع خارجي، بخلاف (انفعل) الذي يبدو فيه الفعل كأنّه حصل ذاتياً؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾[هود:44] تحسّ كأنّ هناك يداً خفية غاضت الماء، وكأنّ هناك قاضياً قضى الأمر وحسمه، بخلاف قولك : (انغاض الماء وانقضى الأمر) التي نحسّ في معناها أنّ الأمر تصرّم من نفسه . ثمّ انظر إلى قوله تعالى: ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾[البقرة:60] وقوله: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾[الانفطار:03] ففي قوله (انفجرت) معنى أنّ انفجار الماء من الصّخرة حدث ذاتياً، بخلاف قوله (فُجِّرت) الذي يفيد أنّ مفجّراً فجّرها[1].

أمّا في كتابه (تحقيقات نحوية) فقد اتّبع **السامرائي** منهج ارتكز على تتبع حجج المسوين بين الفعلين وردّها حجة بحجة بأدلة تستند على منطق اللغة وعلمها، منها أنّ المبتدأ مسند إليه كذلك ولا يُسوى مع الفاعل، كما أنّ الفضلات المنصوبة لا تدخل تحت مسمّى واحد، أمّا قولهم أنّ جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه، فهو غير صحيح؛ فمن ذلك أنّ نائب الفاعل لا يأتي مع الأفعال اللازمة إلاّ بشروط محدودة، ومنها أنّه قد يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بخلاف الفاعل، إلى غير ذلك من الاختلافات في الأحكام [2]، ويختم الموضوع بأنّ التّقارب في الأحكام بين بعض الموضوعات النّحوية، لا يقضي باتحادها، كما هو الحال في موضوعات كثيرة في النّحو؛ منها: أحكام اسم الفاعل واسم المفعول، وأحكام الحال والتّمييز.

-نفي معنى "المصاحبة" و"المجاوزة" للحرف (على): للحرف (على) ما يقارب تسعة معانٍ[3]، منها معنى (الصاحبة) بمعنى "مع"، ومعنى (المجاوزة) بمعنى "عن"، وقد حاول **السامرائي** أن يردّ صحة هذين المعنيين على (على)؛ أمّا الأوّل فقد ذكر أنّ النّحاة يذهبون

[1] - ينظر مزيدا من ذلك في: معاني النّحو: ص 2/83-84.
[2] - ينظر: تحقيقات نحوية: ص 10.
[3] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: الخطيب: ص 2/370-390.

إلى أنّها تأتي للمصاحبة كـ (مع) واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ [البقرة:177] أي: مع حبّ المال، ونحو : "فلان على جلالته يقول كذا " أي: مع جلالته[1]، ولكن **السامرائي** يظهر له أمر آخر؛ وهو أنّها في هذه الشواهد والأمثلة، للاستعلاء وليست بمعنى (مع) تماماً؛ ويُفسّر هذا بأنّ قوله (على حبّه) قد يُفيد أنّه مستعلٍ على حبّه أو أنّه يُؤتي المال مع انطواء قلبه على حبّه، فحبّ المال في القلب والقلب منطوٍ عليه؛ وهي حالة تختلف عن المصاحبة؛ فانطواء القلب على الشّيء أنشد من مصاحبته له؛ ويوضح هذا أكثر بأن المعنى مختلف بين قول (هو يُنفق على شحه) و(هو يُنفق مع شحّه)؛ فمعنى (على شحّه) قد يُفيد أنّه مستعلٍ على شحه، أو على معنى أنّه ينفق مع انطواء قلبه على الشّح وهو غير المصاحبة[2].

أمّا معنى **(المجاوزة)** بمعنى "عن"، فهي عند النّحاة كوقوعها بعد (بَعُدَ وخفي) واستدلوا بقول الشّاعر: إذا **رضيت عليّ بنو قشير** لعمر الله أعجبني رضاها

أي: عني[3]، ومذهب **السامرائي** في تحقيق هذه المسألة بأنّ الأمر مختلف؛ فالمجاوزة بـ(عن) غير المجاوزة بـ(على)؛ يقول: «والحقّ أنّها تختلف في ذلك عن (عن) فقولك: "بَعُد عنه" يختلف عن قولك: "بَعُد عليه"؛ فقولك: "بَعُد خالد عنّا"، معناه أنّه ابتعد بشخصه عنّا، وأمّا "بَعُد عليه" ففيه معنى المشقّة عليه؛ قال تعالى : ﴿وَلَـٰكِنۢ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُ ﴾ [التوبة:42]، فقد يكون الشّيء بعيداً عنك وليس بعيداً عليك »[4]، كذلك الأمر في (غضب عليه) و(رضي عليه)، فليس فيه مجاوزة؛ بل م عناه أنّه أنزل غضبه عليه، وأحلّ عليه رضوانه، والعرب تقول : صبّ جام غضبه عليه، وأمّا (رضي عنه)؛ فمعناه تجاوز عنه بالرّضا.

-تقييم المحاولة التّطبيقية لفاضل السامرائي:

إنّ البحث عن معاني التّراكيب والجمل والأدوات، يُعَدّ روح النّحو التي أقبرها النّحاة القدامى، وكثيرٌ من المحدَثين، وأحالوا موضوعات النّحو إلى متحجّرات لا حياة فيها، وقد آن الأوان إلى أن تعود للنّحو روحه الحقيقية، وكما يقول صاحب (معاني النّحو): «إنّ دراسة

[1] - ينظر: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف عمر: ص 322/4.
[2] - ينظر: معاني النّحو: ص 49/3.
[3] - ينظر: مغني اللبيب، تح: الخطيب: ص 374/2، 375.
[4] - معاني النّحو: ص 50/3.

النّحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كلّ ضرورة، تُعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة ، إنّ الدّارس له على هذا النّهج، يشعر بلذة عظيمة وهو ينظر في التّعبيرات ودلالتها المعنوية، ويشعر باعتزاز، بانتسابه إلى هذه اللغة الفنية، الثرية، الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة، ثم هو بعد ذلك يحرص على هذه اللغة الدّافقة بالحيوية، وهو وراء كلّ ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه، ويشعر بمتعة في هذا التطبيق»[1].

إنّ عمل **فاضل السّامرائي** الذي أمضى من البحث فيه أكثر من عشرة أعوام [2]، وكان شغله الشّاغل في الليل والنّهار، نستطيع أن نضعه إزاء عمل **عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)**، ونعتبره امتداداً له [3]، ولقد سار **السّامرائي** في الطّريق الذي سار فيه الجرجاني ونهج نهجه في التّفريق بين كلمة وكلمة، أو تعبير وآخر، وهذه الطّريقة التي تناول بها الموضوعات النّحوية يجد فيها القارئ متعة، ويحسّ معها أنّه يطّلع على الجديد، وهي كما يظهر لا تتناسب مع مراحل التعليم الأولى، وإنّما تصلح مع الطّلبة والباحثين، وكلّ من يهوى استكشاف أسرار العربية وفهم مدونتها الأولى وهي القرآن الكريم.

[1] - معاني النّحو: ص 08/1.
[2] - وذلك كما ذكر في مقدمته، ينظر معاني النحو: ص 09/1-10.
[3] - ينظر: مقالات في اللغة وتعليمها، نعمة رحيم العزاوي: ص 263.

المبحث السادس
محاولة يوسف الصّيداوي
في كتابه (اللّفلَف) 1999م

يوسف الصّيداوي (ت2003م) عالم لغوي وأديب سوري، من المهتمّين بإعجاز القُرآن الكريم وبلاغته، ومشكلات تعليم العربية، كما له مُشاركات في بعض ندوات مَجْمع اللغة العربيّ بدمشق ، ألّف كتابه **(الكَفَاف، كتاب يُعيد صَوغَ قواعد اللّغة العربية)** الذي عكف عليه ست سنوات، وكان يَعتبره كتلب العمر ، وقد ألّفه بطلب من صديقه **(محمّد مكي الحسني الجزائري)** حين حثّه «على أن يضع كتابًا شاملاً في قواعد اللغة، خالصًا من الحشو الذي لا نفع فيه، ومرتَّبًا ألفبائيًا ليَسْهل الرّجوع إلى البحث المقصود، وذلك على غرار بعض المراجع الإنكليزية والفرنسية»[1]، وبعد إلحاح وتردّد وافق **الصّيداوي** على التّصدي لهذه المهمّة الشّاقة، (حسب تعبير صديقه)، كما اعتبر باحث آخر [2] أنّ هذا الكتاب يصلح أن يكون مصدراً من مصادر التّأليف في النّحو التّعليمي، ونموذجاً حياً ممتازاً لما يجب أن يكون عليه النحو.

---

[1] - يوسف الصيداوي اللغوي المجدِّد، محمّد مكي الحسني الجزائري، من بحوث: المؤتمر السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق،2008م. يرنظر رابط المقال على شبكة الألوكة، المجلس العلمي: http://www.alukah.net/culture/0/4460/ (2018-03-01) وينظر: الكَفَاف كتاب يُعيد صَوغ قواعد اللغة العربية، دار الفكر/دمشق، بيروت، ط1/1420هـ1999م: ص 57/1.

[2] - وهو : عبد الإله النبهان في محاضرة له بعنوان: «من محاولات تيسير النّحو...» في مبنى فرع اتحاد الكتاب العرب بحمص. ينظر: يومية العروبة/حمص، العدد :13009، على الرّابط: http://ouruba.alwehda.gov.sy/node/216901 (2018-01-05)

-منهج المؤلِّف في تبويب كتابه: رسم المؤلِّف خطّة جديدة سار عليها في كتابه؛ حيث جعله في جزأين؛ أفرد **أوّلهما** للبحوث والأدوات، وبدأ بالبحوث فرتّبها ترتيباً ألفبائياً؛ بادئاً بـ: الإبدال، ثم الأحرف المشبّهة بالفعل، ثمّ : الاختصاص، الإدغام، الاستغاثة، اسم الآلة،...إلخ، ثمّ تناول الأدوات ورتّبها كذلك ألفبائياً؛ فذكر : أجل، إذ، إذا،...إلخ. وأمّا **الجزء الثّاني** فخصّصه للمناقشات حول ما ورد في الجزء الأوّل، وقد جعله في قسمين؛ الأوّل : مناقشة البحوث، والثّاني : مناقشة الأدوات؛ مُتطرقاً في هذه المناقشات إلى القضايا التي اختلف فيها النّحاة، مُبدياً رأيه فيها ومستدلاً ومُحتجاً لما يُبديه من آراء.

وقبل كلّ هذا كان المؤلّف قد قدّم لكتابه بمدخل مستفيض؛ تجاوز الخمسين صفحة؛ وعنوَنَه بـ (بين يدي الكتاب)؛ ليعين القارئ على استيعاب مسائل الكتاب ويَفهم خطّة البحث فيه، وليقف عند أسباب صنعه وتأليفه، كما أكّد في مدخله أنّ هذا الكتاب ليس مختصراً في قواعد اللغة؛ بل هو قواعد اللغة تامة؛ صاغها صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصّناعة ولا لطلاب العلم به، وتناول في هذا المدخل ثلاث عشرة قضية؛ تدور كلّها حول تيسير النّحو، وإعادة صوغ القاعدة النّحوية، إضافة إلى أنّه تعرّض خلال ه إلى عدد من المشكلات التي تواجه إصلاح النّحو وتجديده، قديماً وحديثاً.

وهكذا يظهر لنا أنّ المؤلِّف جمع في كتابه بين دراستين؛ **الدراسة نظرية** وهي التي احتواها المدخل والجزء الثاني بقسميه، فأتى مناسباً للباحثين وطلاب الجامعة، أمّا الدراسة الثانية فهي **الدّراسة التّطبيقية**؛ التي وردت في الجزء الأوّل الذي أتى فيما يقارب الخمس مائة وخمسين صفة، وهذه الدّراسة هي التي وجّهها لطلاب المدارس بمختلف مستوياتهم.

-منهج تيسير النّحو وتجديده كما يراه المؤلِّف: إذا كان مؤلِّف "الكَفَاف" قد اعتبر النّحو العربي "صَرْح مُمرَّد"[1]؛ ليس عند الأمّة علمٌ يمثّل معارفها وحضارتها، ويُعبّر عنهما، كما يمثّلهما ويعبّر عنهما علم النّحو، إلاّ أنّ هذا العلم منذ نشأته قد خالطه شيء من مناهج العلوم الأخرى؛ كالفلسفة وعلم الكلام؛ ذلك أنّ رجاله الأوائل كانوا متفلسفين، ويكفيكَ أن تعلم أنّه ورد في (الفهرست) قولاً **لثعلب** (ت291هـ) عن **الفرّاء** (ت207هـ) جاء فيه أنّ هذا الأخير كان يتفلسف في تأليفاته ومصنّفاته؛ حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة [1]، وما

---

[1] - اقتنبسه المؤلِّف من الآية44 من سورة النّمل التي ورد فيها: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَۗ ﴾.

وينظر: الكَفَاف كتاب يُعيد صَوغ قواعد اللغة العربية: ص09/1.

[1] - ينظر: الفهرست، لابن النّديم: ص 73، والكفاف: ص10/1.

العامل النّحوي –وهو أخطر مسائل النّحو قاطبة– إلاّ أثر من آثار هذه العلوم، وتطبيق يكاد يكون حرفياً لها.

وكان من نتيجة هذا أن تمّ المزج بين النّظر والتّفكير في اللغة وبين القواعد التي تنطلق من (هكذا قالت العرب)، وقد برزت هذه الظاهرة في عصرنا أكثر من أيّ عصر مضى، وقد حان الأوان لكي نعيد قراءة تراثنا النّحوي ونستلّ منه القواعد خالصة من كلّ ما يُحيط بها من تشعّب، فنخلّصها من "علم النّحو" النّظري الذي ليس له سبيل للتّيسير؛ فالذي ييسّر هو القواعد المستخلصة منه؛ وذلك من حيث إعادة صياغتها؛ ولا يتمّ إلاّ باستلالها ممّا غشيها من آراء ومذاهب متضاربة [1]، تستند في أغلبها لعلل واهية، وتأويلات وتوهّمات وضرورات [2] غير محدودة بقواعد واضحة.

من هذه المقدّمة يتبين لنا منهج المؤلِّف في كتابه؛ والذي يكمن في أنّه عمَدَ فيه إلى الفصل بين "قواعد العربية" و"الفكر النّحوي"، ثمّ تخليص هذه القواعد ممّا غشيها من هذا الفكر، كما ظهر لنا أنّ المؤلِّف ذهب في كثير من الأحيان إلى مزج المناقشات النّحوية – التي هي أشدّ جفافاً– بالطّرائف والأقصوصات الخفيفة؛ حتى يجد الطّالب متعة في مطالعته للكتاب.

1–الفصل بين "قواعد العربية" و"الفكر النّحوي":

من أجل تحقيق الهدف الأوّل الذي رمى إليه كتابه؛ وهو تيسير النّحو العربي وتجديد منهجه؛ بدأ المؤلِّف بالفصل بين مصطلحين يرى أنّهما مختلفان؛ وهما [3] (القواعد) و(النّحو) فقد انقضى اثنا عشر قرناً، والنّاس –متخصّصين وغيرَ متخصّصين– لا يفرّقون بين القاعدة وبين ما يدور حولها من تفكيرٍ واختلافٍ وتنازعٍ، وقد آن الأوان لكي يدرك الجميع أنّ القاعدة قانون لغويّ يعبّر عن (هكذا قالت العرب)، أمّا النّحو فصَوَلانُ الفكر وجَوَلانُه في القاعدة، وإعمال العقل والرّأي فيها، فالنّحو إذاً ليس هو القاعدة، وإن كان يشملها، ومن العجب –يقول المؤلِّف[4]– أنّك تنظر في كتب النّحو؛ من (كتاب سيبويه) إلى (جامع الدّروس العربية) **للغلاييني** (ت1944م)، ولا ترى بينها كتاباً مقصوراً على قواعد اللغة، فإذا احتاج طالب العلم إلى الوقوف على قاعدة منها، وجد النّحو يُطْبق عليها.

---

[1] - ينظر الكَفاف: ص 1/19-24.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 1/25-45.
[3] - ينظر المصدر نفسه: الصفحات 1/07، 13-18، 26، 49-51، 54.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص 1/07.

ومن أمثلة امتزاج النّحو بالقواعد، ذكر المؤلِّف [1] "الفاعل" وما أثير حوله من جدال في جواز تقدّمه عن الفعل، والبحث عن العامل في الم بتدأ والخبر، والخلاف حول الأصل والفرع، وعلة إعراب المضارع، وحركة آخر المنادى، وغيرها من أفكار لا يخلو منها أي باب وأيّ موضوع، وهذه الأفكار النّحوية التي صالت وجالت في المواضيع النّحوية هي جهد أنفق فيه أجدادنا حياتهم في سبيل هذه اللغة النّبيلة، فيجب علينا أ ن نحفظه ليرى أبناؤنا عظمة آبائهم، وترى الأمم الأخرى هذا الصّرح الفكري، ومن جهة أخرى نحن اليوم محتاجونا إلى قواعد لا ننفق في فهما الكثير من الوقت، ونُميّز بمساطرها صحيح ما نستعمله من سقيمه.

ويرى المؤلِّف من جهة أخرى، أنّ النّحو لا يُيسّر؛ «لأنّ النّظر إلى الأمور وإعمال العقل فيها لا ييسّر »[2]؛ وإنّما التيّسير يكون في إعادة صوغ القاعدة؛ كما أنّ النّحو لا يُعلِّم اللّغة[3]؛ لأنّ النّحو جولان فكري في اللغة؛ من قرأه عرف كيف فكّر أولئك الأئمة في اللغة، أمّا إتقان اللغة فإنّما يكون في مصاحبة (القرآن الكريم) و(الحديث الشّريف) و(نهج البلاغة) و(دواوين: زهير وجرير الفرزدق والأخطل)، وغيرها من مصادر الأدب.

وحتّى لا يُحكَم على كتابه بالنّقص والإيجاز؛ من طرف من أوحشه ألاّ يرى فيه ما كان ألِفَ أن يراه في كتب الصّناعة النّحوية، فقد خصّص **الجزء الثّاني** منه للمناقشات حول م ا ورد في الجزء الأوّل، وقد جعله لمناقشة البحوث والأدوات.

2-تخليص القواعد وإعادة صوغها:

يرى المؤلِّف أنّه إذا تحقّق لنا تخليص القواعد من الفكر النّحوي، نكون بذلك قد خطونا الخطوة الأولى نحو إعادة صوغها الصّياغة التي تجعلها في متناول متعلّمي اللغة، و إعادة صياغة القاعدة واستلالها ممّا غشيها من آراء ومذاهب يقتضي[4] بالضّرورة قراءة كلّ ما تعلّق بها في معظم مصادر النّحو، فما كان صالحاً لإنشاء قاعدة ثابتة التقطناه فخلّصناه ممّا أحاط به من تلاطم الآراء، وتنازع المدارس، واختلاف نظرات النّحاة، وكلّ ما فيه خير لتوطيد القاعدة ضممناه إليها، بغض النّظر عن صاحبه وانتمائه النّحوي.

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 13/1-17.
[2] - الكَفاف: ص 21/1، وينظر: ص 33/1، 49.
[3] - ينظر المصدر نفسه: ص 54/1-57.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص 23/1.

وقد عَمَد المؤلِّف، بعد صياغة كلّ قاعدة، إلى اختيار نماذج فصيحة كان بعضها قد استعمل في متن البحث، فيفسّر من كلماته ومعانيه ما يُقدِّر أنّه قد يَغمض على فريق من القرّاء، ثمّ يبيّن في كلّ نموذج انطباق القاعدة المصوغة على النّص الفصيح[1].

وفي المدخل مَثّل لنا صاحب (الكَفَاف) بمبحث كثيراً ما يشكو النّاس صعوبته؛ وهو (المستثنى بـ إلاّ)؛ كنموذجٍ لعمله على إعادة صوغ قواعد اللغة العربية، صياغة جديدة لا عهد لكتب الصّناعة، ولا لطلاب العلم به، وهذا حسب تعبيره[2]، وإذا جئنا نتلمس منهج المؤلِّف في صياغة القواعد حسب هذا النّموذج الذي طرحه في المدخل وفي المتن؛ فإنّنا نجد:

-أنّه تناول موضوع (المستثنى) تماشياً مع المنهج الذي حدّده في المدخل؛ فجاء موضوعه في قسمين؛ قسم (البحوث)[3] وقسم (مناقشة البحوث)[4]، فتكلّم في القسم الأوّل بإيجاز عن قواعد(المستثنى بإلاّ)، وترك المجادلات إلى القسم الآخر.

-عرّف المؤلِّف المستثنى بإلاّ بأنّه «اسمٌ يُذكَر بعد إلاّ مخالفاً ما قبلها ...»[5]، ولكنّه لم يقدّم لنا تعريفاً للاستثناء وأركانه وأنواعه؛ ذلك أنّه أخرج (الاستثناء المنقطع) و(الاستثناء المفرّغ) من الاستثناء؛ واعتبر الأخير منهما وتراكيبَه أساليب حصر أو قصر؛ لا استثناء، ولا صلة لها بذلك.

-كما أنّه تناول (غير، سوى، حاشا) في مواضيع منفصلة ضمن بحوث الأدوات[6]، وناقش موضوع (غير) وما دار حولها من جدال، ضمن قسم مناقشة البحوث[7].

-في قسم المناقشات تناول ما يسمّيه النّحاة (الاستثناء المفرّغ)، وأخرجه من الاستثناء، وعاب على كتب الصناعة (ويقصد الصناعة النّحوية) أنّها خلطت بينه وبين القصر ذلك أنّ قولنا (ما جاء إلاّ زهيرٌ) ليس من الاستثناء في شيء؛ إذ ليس فيه مستثنى، ولا فيه مستثنى منه، وليس فيه استثناء لـ "زهير" ممّا قبله، بل العكس هو الصّحيح؛ إذ فيه حكْمٌ بأنّ "زهيراً"

---

[1] - ينظر المصدر نفسه : ص 24/1.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 22/1، 26.
[3] - ينظر الكَفاف : ص 300/1-307.
[4] - ينظر المصدر نفسه: ص 925/2-930.
[5] - المصدر نفسه: ص 300/1.
[6] - ينظر المصدر نفسه: ص 452/1، 465، 477.
[7] - ينظر المصدر نفسه: ص 1091/2-1097.

دون سواه هو الذي جاء، ويتبيّن لنا هذا الأمر أكثر في قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران: 144].

وبِمثل هذه الطّريقة عالج المؤلِّف جميع الأبواب النّحوية، غير أنّ الذي يؤخَذ عليه فيها أنّه شتّت مباحث الموضوع الواحد بين عدة أقسام؛ ممّا يؤدي إلى تشتت ذهن القارئ، يضاف إلى هذا أنّه لم يُوفَّق في كثير من الاجتهادات التي طرحها وخالف فيها جمهور النّحاة، وسنتطرق لنماذج من هذه الهفوات عند تقييم محاولته.

3-مزج المناقشات النّحوية بالطّرائف والأقصوصات الخفيفة:

وقد اقتصر، في ذكر هذه الطّرائف، على قسم المناقشات؛ وأعفى قسم القواعد منها؛ لأنّ قواعد اللغة العربية كقواعد أيّ علم تكون جِداً لا هزلَ فيه، فلا يجوز أن نخرج بها عن جدّها وثقلها، ولكن المؤلّف حاول أن يسوقها سوقاً سهلاً ليّناً، أمّا المناقشات -وهي أبلغ جِداً وأشدّ جفافاً- فقد حاول المؤلِّف أن يذكر - أثناء تنولها- أخباراً طريفة، وأقصوصات خفيفة؛ بما اختاره لها من عنوانات، وبما اتّخذه لها من أسلوب جميل، فجاءت قريبة من كتب السّمر.

وربّما السّبب الذي دعاه لذلك أنّ في كتب الصناعة النّحوية، «لغة جافة في أسلوب أعجف، تمازجه غوامض من مصطلحات عفا عليها الزّمان »[1]، ومن نماذج أسلوبه الطّريف السّاخر، نُورد له:

-يقول: «من طرائف كتب الصناعة!! منَعَ فريقٌ من النّحاة العطف على الضمير ... إلاّ إذا أعيد ذكر الخافض... أمّا الآن وقد طال الجدُّ، فدونك هذه النكتة؛ قال ابن هشام : "ومن النّحويين مَن لم يلتزم في المسألتين شيئاً، فعلى قوله يجوز العطف !!"، قلت: فيمَ ينفق النّاس وقتهم إذاً، إن كان جائزاً لهم العطف والنّصب على المعية؟!»[2].

-ويذكر عن عامل المنادى أنّهم لمّا «نظروا في المنادى فرأوا منصوباً ومرفوعاً ولكنّهم لم يروا ناصباً ولا رافعاً ...، ولمّا كان النّفور والإباء من طبيعة هذا "المتمرِّد"!! فقد تخبّطوا في إخضاعه، وحَمَل أبناءُ الأمة من تمرّده وعجزهم عن إخضاعه أذى كثيراً ...، هذا الذي قلناه حديث تسلية؛ يبعد بعداً قصيّاً عن التحفّظ في اللفظ، والتّحرّز في الشّرح»[3].

---

[1] - الكَفَاف: ص 46/1.
[2] - المصدر نفسه: ص 975/2.
[3] - المصدر نفسه: ص 994/2.

–ومن أمثلة ما سلف؛ من التعبيرات الطّريفة، نذكر له بإيجاز، قوله : «فيطيب لنا أن نختم هذه المسألة بمضحكة مبكية »[1]، وقوله: «من نوادر الرّياضيات ...»[2]، وقوله: «وما يمنع من التسلية...»[3]، وقوله: «طمع قيصر في ما ليس له...»[4]، وقوله: «أفي النّحو حربٌ باردة؟!»[5]، وغيرها كثير[6].

–تقييم محاولة الصّيداوي:

أتت محاولة **يوسف الصّيادوي** في نهاية القرن العشرين، بعد عشرات التّجارب والمحاولات السّابقة، والتي حاول المُؤلِّف أن يستفيد منها؛ بِتجنب ما وُجِّه لها من انتقادات، فابتكر طريقة جديدة في تبويب الموضوعات، ففصل "القواعد" عن "علم النّحو"؛ ليخلصها من الفلسفة النّحوية، هذه الفلسفة التي خصّص لها قسماً خاصاً بها لمناقشة مواضيعها ودحضها، أمّا في قسم القواعد وهو ما سمّاه بـ: (البحوث والأدوات)، فقد حاول فيه أن يطرح حدوداً وآراءً جديدة وميّسرة، بعيدة عن كلّ تعقيد، بدون إطنابٍ مُملّ ولا إيجاز مخلّ، وقد نجح المؤلِّف في جوانب كثيرة منها وأخفق في جوانب أخرى، أُنتقِدَ من ناحيتها من طرف عدد من الباحثين؛ منهم الباحث **(محمد أحمد الدّالي)** في بحث له بإحدى المجلات[7].

وما يمكن أن نستخلصه من هذه المآخذ، وما ظهر لنا ممّا طرحه الأستاذ هو:

1–صرّح المؤلّف في المدخل أنّ كتاب (الكَفاف) ليس موجزاً لقواعد اللغة؛ بل هو قواعد اللغة تامة، إلاّ أنّ المتأمّل في قسمي البحوث والأدوات، يلحظ عدم دقّة هذا الادّعاء؛ بل على العكس من ذلك نلحظ في قسم (البحوث والأدوات) إقدام على الحذف في مواضع، وجرأة على الزّيادة في مواضع أخرى؛ ومن أمثلة الاختصار المخلّ أنّه تناول موضوع (الإبدال) في أربعة أسطر[8]؛ بسبب أنّه يعتبره مسألة لغوية تتعلّق بنطق الحروف، لا بتركيب

---

[1] - المصدر نفسه: ص 979/2.
[2] - المصدر نفسه: ص 815/2.
[3] - المصدر نفسه: ص 871/2.
[4] - المصدر نفسه: ص 922/2.
[5] - المصدر نفسه: ص 998/2.
[6] - ينظر المصدر نفسه: الصفحات 596/2، 628، 650، 706، 945، 965، 1144.
[7] - ينظر: جِزَاف الكَفَاف نظرة في كتاب الكَفَاف للأستاذ يوسف الصّيداوي، مجلة الدّراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/الرياض، مج2، ع3، رمضان1421هـ ديسمبر2000م: ص255.
[8] - ينظر الكَفاف: ص 64/1، وينظر: ص 593/2.

الكلام، وأنّها من مسائل علم اللغة؛ لا النّحو والصّرف، ولا تخرج في جميع أحوالها أن تكون تدويناً للهجات وما اعتراها من تطوّر.

ومن أمثلة الإطناب الممل، نذكر موضوع (تقدّم الفاعل عن الفعل)؛ حيث تكلّم عن خلاف المدرستين فيه حين تناول موضوع "جزم المضارع"[1]، ثمّ أعاد نفس الكلام تقريباً حين تناول موضوع "الفاعل"[2]، ومع هذا العرض ترك الاختيار للقارئ ليأخذ بالرّأي الذي يراه أنسب؛ يقول في قسم المناقشات: «ومع أنّنا نرى مذهب الكوفة أعرب وألين وأيسر، فقد آثرنا أن نَعرض الرّأيين، ليختار المرء عند الإعراب ما يراه أعلى وأولى، ولم نجد في عرضهما كليهما معاً حرجاً؛ لأنّ العبارة تظلّ هي إيّاها»[3].

2-المجازفة في إطلاق الأحكام المُخالِفة للقواعد التي استقرّت في كتب التّعليم طيلة قرون، ولم يُنبّه على هذه المُخالَفة حيث يجب ذلك في موضعه؛ سواء في المقدمة أو في قسم القواعد (البحوث والأدوات)، ليكون قارئ كتابه على بيّنة منها، ومن أمثلة ذلك نذكر:

-ذهابه إلى أنّ فعل الأمر (مثل: اشربْ) لا فاعل له؛ فليس فيه ضمير مستتر، ولا ضمير متّصل في (اشربي، واشربا، واشربوا، واشربْنَ)؛ فهي أفعال أمر تحرّك آخرها ليجانس ما اتّصل به، وهذه الضمائر المتّصلة تدلّ على المخاطب، لا فاعل للفعل، ويُعلّل لحكمه بأنّ الفاعل هو الذي يفعل الفعل؛ و «إذا خاطبتَ زيْداً فقلت: اِشربْ؛ فأنت تلقي عليه أمراً... لا يزيد على أن يسمعه بأذنه»[4].

-أنّ الفاعل في حال تقدّمه عن الفعل في مثل (الضّيوفُ حضروا) يعرب فاعل إتباعاً **للمذهب الكوفي**، وأنّ الضمائر المتصلة بالفعل دلالة على التثنية والجمع ، واستند في رأيه هذا بأنّ القدماء كانوا إذا عرضوا لمثل هذا ذكروا أنّ هذه الأحرف تدلّ على التثنية والجمع، كما دلّ الجميع بالتّاء في نحو (قامتْ) على التّأنيث؛ لا أنّها ضمائر الفاعلين[5].

ومثل هذه الأحكام التي خالف بها جمهور النّحاة كثيرة في معظم مباحث ومناق شات كتابه[1]، ويلاحظ أنّه مسبوق في كثير منها، وكان مقلّداً فيها لعدد من النّحاة القدماء والمحدَثين.

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 172/1-173.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 245/1.
[3] - المصدر نفسه: ص 868/2-869.
[4] - الكفاف: ص 881/2، وينظر: ص 252/1.
[5] - المصدر نفسه: ص 869/2، وينظر: ص 172/1-173، 245.
[1] - ينظر مثلاً: ص 255/1،227، 300، 520، 552، و893/2، 905، 906، 1034، 1142، 1147،

3-السّخرية من أئمة العربية والاستهزاء بالأحكام التي تضمّنتها كتبهم، وهذا الأمر يكثر في قسم المناقشات، ومن أمثلة هذا الأسلوب، كلامه عن حالة الفاعل حينما يأ تي مجروراً؛ في مثل (ضرْبُ زيدٍ خالداً محظورٌ) حيث قال مستهزئاً: «قضينا عمرنا ونحن نظن عجائب الدّنيا -كما عُلّمنا- سبْعاً، حتى إذا قرأنا في كتب الصناعة أنّ الفاعل يكون مجروراً، علمنا عند ذلك يقيناً أنّها ثمانٍ»[1].

ومن أمثلة ذلك أيضاً رأيه في "الضرورة الشّعرية"؛ والذي يذهب فيه بأنّها لا تعدو أن تكون إلاّ عجز وقصر باع من الشّعراء، وليست عند التّحقيق سوى استخفاف بلغة الأمّة، وليست في آخر المطاف غير تجاوز وتخطّ لسنن كلام العرب...إلخ[2].

وهذا الأسلوب من طرف المؤلّف، اعتبره البعض[3] أسلوب خارج عن أساليب الكتب العلمية الرّزينة والجادة، وقلة بصر بكتب أئمة العربية المتقدّمين، في مقابل ذلك نرى المؤلّف مزهواً بكتابه، وقد عبّر في أكثر من موضع عن إشادته بعمله؛ يقول عن عمله في المستثنى: «أوردنا قواعدَ المستثنى بـ(إلاّ) مصوغةً صوغاً جديداً، لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاّب العلم به»[4]، يقول هذا مع أنّه قصّر في مبحث الاستثناء -كما أسلفنا من قبل- فلم يذكر تعريفاً للاستثناء وأركانه وأنواعه، في حين ذكر تعريفاً للاختصاص والاشتغال [5]، فاختلّ بذلك منهجه في كتابه.

ومع هذه المآخذ نرى أنّ كتاب (الكَفاف) تبقى له قيمته وفائدته على الباحثين وطلاّب علوم اللسان؛ ذلك أنّ وراء تأليفه حبّ للغة عظيم، ورغبة صادقة من المؤلِّف في استخراج قواعد العربية تكون كافية للمتعلّمين، وجهدٌ كبير من أجل تهذيب القواعد وتنقيتها، وإحكام صوغها وتيسير تعلّيمها وتعلّمها.

وغير ذلك، وحول مناقشة هذه الأحكام والآراء وردّها، ينظر: مقال (جِزاف الكفاف...) السّالف الذكر.

[1] - الكَفلف: ص 270/2.

[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 40/1-45، 996/2، 997.

[3] - ينظر مقال: جِزاف الكَفاف، لمحمد الدّالي: ص 260.

[4] - الكَفاف: ص 26/1.

[5] - ينظر: المصدر نفسه: ص 64/1، 103.

المبحث السابع
محاولة تمـــام حسان
في كتابه (الخلاصة النّحوية) 1999م

تعتبر محاولة **تمام حسان** (ت2011م) التّطبيقية في كتابه (الخلاصة النّحوية) آخر المحاولات التي شهدها القرن العشرين، وقد أتت نتيجة النّقد الذي وُجِّه لأطروحاته النّظرية [1]، طيلة عقود؛ يقول في مقدّمة كتابه : «وكان ممّا قرأته من نقد أنّ النّظرية لا تَصْدُق إلاّ من خلال التّطبيق؛ فكان ذلك حافزاً لي على محاولة التّطبيق؛ وكانت النّتيجة هذه الخلاصة النّحوية»[2]، وهي بذلك محاولة تطبيقية ليست كالمحاولات التّطبيقية السّابقة؛ التي تناولنا نماذج منها في هذا الفصل وغيره؛ وإنّما أراد بها صاحبها أن تحقّق الأمور التّالية[1]:

1-أن تكون تطبيقاً لأبحاثه النّظرية؛ وذلك بإبراز (تضافر القرائن) على إبراز المعنى؛ وبهذا فهي تختلف عن متون النّحو التّقليدية.

[1] - قد سبق وأن تناولنا محاولته النّظرية في الفصل السّابق، بشكل موسّع.
[2] - الخلاصة النّحوية، عالم الكتب/القاهرة، ط2/1425هـ،2005م: ص08.
[1] - ينظر المصدر السّابق: ص 08-09.

2-أن تكون مُركّزة تركيزاً شديداً؛ بحيث تخلو غالباً من إيراد الشّواهد إلاّ في حدود ضيقة، فكان من نتيجة هذا التّركيز أن أتت في كتاب صغير الحجم؛ لم يتجوز مائتي صفحة.

3-الاعتماد على أمثلة تشتمل على "زيد" و"عمرو" في معظم الحالات، وجعل ذلك موازياً لما في علوم الرّياضيات التي تعتمد رمزي "س" و"ع"؛ فالمهمّ عند الأستاذ هو المثال، أمّا أناقة العبارة فتلتمس في الشّواهد لا في الأمثلة.

4-الاعتماد على "الأشكال الإيضاحية"؛ من مشجّرات وغيرها؛ والتي تُعين على تصوّر العلاقات بين الأحكام، ويرى المؤلّف أنّ في عمله هذا نوعاً جديداً لعرض حقائق النّحو.

5-أن تكون مبنية على أنواع الجمل للوصول من داخلها إلى أبواب المفردات طمعاً في أن يكون ذلك أكثر كشفاً عن الأساليب النّحوية.

هذا تقريباً ما حدّده المؤلّف في مقدّمة خلاصته؛ من منهج سار عليه، وأهداف سعى إلى تحقيقها، غير أنّنا حين نظرنا في فهرس موضوعات (الخلاصة) ثمّ اطّلعنا على مضامين هذه الموضوعات، ظهر لنا أنّها "خلاصة" غير تقليدية؛ سارت على منهج لم نعهده في كتب النّحو، وتضمّنت حدوداً ومصطلحات وآراءً مُبتكرة، حاول بها المؤلّف أن يتجاوز نظرية العامل؛ وما تولّد عنها من كثرة إعراب وتعليل، كما انتهج فيها منهجاً تناول من خلاله نظام اللغة العربية في صورته الشّ املة؛ عن طريق وصف فروعه الصّوتية والصّرفية والنّحوية، وأنشأت دراسته هذه نظاماً من القرائن النّحوية التي تتعدّد في نطاق الجملة، مع التركيز على أمرين؛ أوّلهما: أمن اللبس للمعنى، وثانيهما: طلب الخفة للمبنى.

-ملامح التّجديد في "الخلاصة النّحوية":

وكما أشرنا من قبل فإنّ **تمام حسان** لم يَقصد بخلاصته «أن تكون مَتناً من متون النّحو، التي تعز على الحصر»[1]؛ وإنّما أراد لها أن تُعيد قراءة التّراث النّحوي وتستخلص منه قواعد العربية؛ الصّوتية والصّرفية والنّحوية، بمنهج يحاول أن يطرح تبويباً جديداً، ويقدّم حدوداً وآراء نحوية مُبتكرة، ويتجنّب فكرة العمل النّحوي في أغلب المسائل.

1-طرح تبويب غير تقليدي للموضوعات:

[1] - الخلاصة النّحوية: ص 08.

مال أغلب الوصفيين العرب في العصر الحديث إلى افتتاح الدّرس النّحوي بالجانب الصّوتي[1]، ثمّ التّطرّق إلى بنية الكلمة وهي النّاحية المتعلّقة بالجانب الصّرفي، ثمّ بناء الكلمة مع أختها؛ وهو ما يعرف عندهم بالدّراسة النّحوية، ثمّ التّطرق للأساليب المختلفة وأغراضها.

ولم يشذ **تمام حسان** في خلاصته عن هذا التّبويب المستحدَث؛ غير أنّ طريقته في تناول موضوعات هذه الأبواب كانت مختلفة تماماً؛ يضاف إليه أنّه صنّف الموضوعات داخل الباب الواحد من حيث المبنى تارة ومن حيث المعنى تارة أخرى، ومن حيث القرائن النّحوية من جهة أخرى، فأتت الموضوعات النّحوية المتشابهة في أبواب مختلفة، على غير ما عهدناه في كتب النّحو؛ إضافة إلى دمج أبواب متعدّدة في باب واحد، واختزال بعضها وإهمال أخرى، وتناوله لأبواب كانت دعوات التيسير والتجديد الحديثة قد اقترحت تركها أو ضمّها في أبواب أخرى؛ وكمثال على هذا نذكر:

-أنّه تناول عددا من الموضوعات الصّرفية (مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة...) في قسم الدّراسة النّحوية؛ تحت عنوان: "الجملة الوصفية"[2].

-استحداث بعض العناوين غير معتادة في الدّراسات النّحوية؛ مثل: (المكمّلات) وممّا تناوله فيها (التعدي واللزوم، المنصوبات، التّوابع، الإضافة)، ومثل عنوان: (ظواهر إعرابية) وممّا تناوله فيه (العدد، وما لا ينصرف، والحكاية...إلخ)[3].

ولعلّ الذي دفع **تمام حسان** إلى تشتيت الموضوعات بين الأبواب، على غير العادة؛ هو أنّ دراسته مَبنية على تناول الجمل من حيث المبنى أوّلاً، ثمّ من حيث المعنى ثانياً، وما خرج عن هذا الإطار يدرس ضمن عناوين مستحدثة.

2-محاولة إلغاء فكرة العمل النّحوي:

إشكالية (العامل النّحوي) طُرحت قديماً عند **ابن جني** (392هـ) و**ابن مضاء** (592هـ)، وازداد تناولها في العصر الحديث بشكل أكثر حدة ورفضاً؛ نتيجةً لتبني عدد من المحدَثين لأفكار المناهج البنيوية، وقد حاول **تمام حسان** منذ منتصف القرن العشرين أن يطرح أفكاراً تجديدية لمنهج النّحو العربي؛ وعلى رأسها طرح نظرية جديدة تكون بديلة لنظرية "العمل

[1] - ينظر مثلاً: في النّحوي العربي قواعد وتطبيق، لمهدي المخزومي: ص 09-14، وينظر كذلك: المبحث الثاني من هذا الفصل.
[2] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 127-130.
[3] - ينظر الخلاصة النّحوية: ص 13، 154، 182.

النّحوي"، وقد توصّل مع مطلع السّبعينات إلى تقديم نظريته (تضافر القرائن)[1] في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)؛ وممّا جاء فيه قوله : «وفي رأيي... أنّ فهم التّعليق على وجهه، كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل ال نّحوي والعوامل النّحوية؛ لأنّ التّعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التّحليل اللّغوي»[2].

وهاهو بعد عقود يحاول أن يُطبق أفكاره النّظرية في هذه **الخلاصة**؛ وعلى رأس هذه الأفكار فكرة إلغاء العوامل النّحوية؛ وقد ظهرت لنا محاولته لتطبيقها على الشّكل التّالي:

-**استعمال مصطلحات مثل (الحيّز) و(المصاحبة):** وذلك لتجنّب ذكر العوامل، أو كبديل لفكرة العمل نفسه؛ ففي معرض حديثه عن "قرينة التضام" ذكر أن الكلمة في الجملة يغلب عليها أن تتطلب كلمة أخر ى تقع في **حيزها** بشروط خاصة تتصل بإحدى القرائن؛ كالإعراب، أو الرّتبة، أو الرّبط، ويوضّح الأمر أكثر فيقول : «لقد فسّر النّحاة هذا الشّرط بالنسبة للإعراب مثلاً بفكرة العمل النّحوي لا بمطالب **الحيّز** في نَظْم الجملة »[3]، كما أنّ اعتراف القدماء بالعامل المعنوي؛ حيث لا يوجد عامل لفظي، فكان ذلك تعبيراً غير مباشر عن الاعتراف بفكرة **الحيّز** الذي يحدّد وظيفة الكلمة، ومن جهة أخرى فإنّه يرى أنّ طابع **الحيّز** يتعدّد ويتحدّد بين: الافتقار، والاختصاص، والمناسبة النّحوية والمعجمية[4].

وكان قبل ذلك حين تناول مواضيع (نصب وجزم المضا رع، والاسم المجرور)، تناولها تحت عناوين: -حروف ينصب المضارع في حيّزها، - حروف يجزم المضارع في حيّزها، حروف يجرّ الاسم في حيّزها[5].

أمّا مصطلح **(المصاحبة)** فقد استعمله بشكل أقل من الأوّل؛ منها أنّه في موضوع "الجملة الفعلية" حين تناول رتبة الفعل والفاعل والم فعول؛ ذكر أنّنا قد نعكس الرّتبة بين المفعول و**مصحوبيه** (ويقصد بهما: الفعل والفاعل) فيتقدم المفعول على **مصحوبيه** وجوبا (إذا كان ممّا له الصّدارة، أو حصر الفاعل)، ويتقدّم جوازاً عند عدم تحقّق شروط الوجوب [1]، وقد تناول كلّ هذا تحت مخطّط وتفريعات تشجيرية.

---

[1] - سبق وأن تناولنا هذه النظرية، في المبحث الثاني من الفصل الرابع.
[2] - اللغة العربية معناها ومبناها: ص 189.
[3] - الخلاصة النّحوية: ص 80. وينظر: ص 83 .119. 159. 167.
[4] - ينظر الخلاصة النّحوية: ص 80-81.
[5] - ينظر المصدر نفسه: ص 76، 77.
[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 124.

-**دراسة المواضيع على حسب معناها، لا حسب عملها** : ومن أكثر الموضوعات النّحوية التي يظهر فيها العمل النّحوي هي موضوعات (النّواسخ) و(الحروف العاملة)، وإذا جئنا إلى خلاصة **تمام حسان** فإنّنا نجده قد تجنّب ذكر عملها، وتناولها من حيث معانيها على شكل رسوم مشجّرة؛ فـ (أنّ، إنّ) يفيدان التّوكيد، و (كأنّ) التّشبيه، و (لكنّ) الاستدراك، و(ليت) التّمني، و(لعلّ) الترجّي أو التّخوّف، أمّا من حيث (التّضام) فيذكر أنّ هذه الأدوات تدخل «على الجملة الاسمية فينتصب المبتدأ في حيّزها ويسمّى اسمها، ويرتفع الخبر ...»[1]، وهنا نلاحظ -كذلك- أنّه يستعمل مصطلح "الحيّز" كبديلاً لفكرة العمل.

ومثل ذلك تناول أدوات وحروف الجرّ تحت عنوان : (الجرّ بعد الحرف) فتناول معانيها وما تدخل عليه بدون الإشارة إلى عملها[2].

وحين تطرّق إلى (قرينة الإعراب) ناقش من خلالها فكرة "العامل النّحوي"؛ وذكر أنّها «تتنافى مع الـتّفكير المنهجي المستقيم؛ لأنّ الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تُمكنها من إحداث تغيير في أوضاع كلمات أخرى »[3]، والبديل -في رأيه- أنّ هناك قرائن «في النّحو نلمحها في عناوين الأبواب... تُمكننا من أن نقول عن "زيد" في "قام زيدٌ" إنّه مرفوع بالفاعلية وليس بالفعل ذاته... وأن نقول عن "زيد" في "زيدٌ قائمٌ" إنّه مرفوع بالابتداء»[4].

-**تجنّب الإعراب التّطبيقي** : مصطلح (الإعراب) يكاد يكون مرادفاً لمصطلح "النّحو"؛ ذلك أنّ النّحو العربي، نشأ لتفسير الحركات الإعرابية، وتحديد وظيفة الكلمات في الجمل، ومع كثرة المؤلّفات التي تخ صّصت في إعراب القرآن الكريم وكتب الصّحاح، والمعلقات...إلخ، ازداد طغيان هذا النّوع من الممارسة على النّحو العربي، واستمرت هذه الظّاهرة إلى العصر الحديث، ولأنّ "الإعراب التّطبيقي" غالباً ما يعلّل للحركات الإعرابية وللوظائف النّحوية؛ بتحديد عواملها، فقد ارتبط "الإعراب" بالحديث عن العوامل بشكل يصعب فيه الفصل بينهما.

لكلّ هذا فإنّ أيّ دراسة تطبيقية للنّحو العربي تتبنى مبدأ هدم نظرية العامل النّحوي، فإنّه يتحتّم عليها أن تتجنّب إعراب الأمثلة والشّواهد، وتقديم التّطبيقات النّحوية، وقد ظهر هذا الاتّجاه -الذي يتجنّب هذه الأمور- بشكل جليّ في كتاب (الخلاصة النّحوية)؛ فعلى الرّغم

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 119-120.
[2] - ينظر المصدر نفسه: ص 168-170. وينظر موضوع "الإضافة": ص 170.
[3] - المصدر نفسه: ص 110.
[4] - الخلاصة النّحوية: ص 110. وينظر: ص 152.

من أنّه كتاب تطبيقي لموضوعات النّحو العربي، إلاّ أنّنا لا نعثر فيه على أيّ إعراب للكلمات أو الجمل، خصوصاً ذلك الذي تُرسم له جداول خاصة، ويُتتبّع فيه تفسير حركات أواخر الكلمات.

ومع هذا فـإنّ **تمام حسان** لم يستطع في هذه **(الخلاصة)** أن يتخلّص من فكرة العمل النّحوي بشكلٍ جذري؛ وهو أمر معذور فيه؛ ذلك أنّ عمله عبارة عن قراءة للتّراث النّحوي العربي؛ لا استقراء جديد للغة العربية وفق منهج لم تشهده من قبل، يُضاف لهذا أنّ هذا التّراث النّحوي العربي مبنيّ على نظرية العامل، فأينّما أحَدٌ يُحاول أن يُجدّد فيه بالتّغيير يُصَب بخيبة الأمل. ومن الموضوعات التي تناولها **تمام حسان** ولم يستطع فيها أن يتخلّص من فكرة العمل والعوامل، موضوع الأفعال المتعدية لمفعولين؛ وممّا ذكره ووظّف فيه العوامل قوله: «المعروف أنّ الهمزة وسيلة من وسائل التّعدية. يصلح الفعلان "عَلِمَ" و"رَأَى" أن يتعديا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ... إذا لحقت الهمزة بأحد هذين الفعلين تعدى إلى ثلاث مفاعيل؛ أوّلهما ما كان فاعلاً بـ"عَلِمَ"»[1].

3-تجنّب ذكر الحدود والتّعريفات التّقليدية:

تقتضي منهجية التّأليف في النّحو العربي، وخصوصاً التّطبيقي منه، أن يُعرِّف لنا المؤلِّف كلّ موضوع يتناوله؛ حتّى تتضح لنا الحدود بين الموضوعات المتشابهة، هذا التّشابه الذي كثيراً ما يكثر في النّحو العربي، ولقد سار التّأليف النّحوي طوال تاريخه الطّويل على هذا النّهج، حتى أنّ هناك مؤلّفات تخصّصت في هذا الجانب؛ واقتصرت على تناول الحدود النّحوية[2]، غيّر أنّنا نجد الوَضْع مُختلفاً في خلاصة **تمام حسان**؛ فهو قليلا ما يُورد حَدّاً لأيّ موضوع يتناوله، وإذا حَدَّه فإنّه يطرح له تعريفاً جديداً وبصيغة جديدة؛ تتوافق مع الحدود التّقليدية في جوانب وتختلف معها في أخرى؛ وليتضح الأمر أكثر نُورد الحدود التي وردت في كتابه:

-معنى الجملة الاسمية: «هو أنّ المبتدأ قام به الوصف كما يقوم الفعل بالفاعل»[1].

-جملة الأمر : «هي إحدى الجمل الحافزة على إيقاع حدث؛ وتأتي على الصّور التّالية...»[2].

---

[1] - ينظر المصدر نفسه: ص 157.

[2] - منها قديماً كتابي: الحدود في النّحو، وشرحه، لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ)، وشرحه محقّق ومطبوع، أمّا حديثاً فنجد كتاب: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، لمحمّد نجيب اللبدي.

[1] - الخلاصة النّحوية: ص 112.

[2] - المصدر نفسه: ص 139.

-المفعول لأجله: «مصدر واقعٌ في حيّز عنصر يُخالفه في مادة الاشتقاق ويشاركه في الزّمن والفاعل... وضابطه أن يصلح جواباً عن "لماذا"؟»[1].

-المفعول معه: «اسمٌ منصوب تسبقه "واوٌ" تُفيد المصاحبة وتسمى "واو المعية"، فإن احتملت المشاركة تحولت إلى العطف»[2].

-النّعت: «تخصيص بالوصف للموصوف، أو لذي علاقة به؛ وذلك لتحديده أو مدحه أو ذمّه أو نحو ذلك»[3].

-البدل: «هو التّابع المقصود بالمعنى دون متبوعه، والمستحق لما أُعرب به المتبوع»[4].

ولعلّ الذي حذا بالأستاذ أن يقلّل من ذكر التّعريفات النّحوية، وإذا قدّمها فإنّه يسوغها بطريقة مخالفة للقدماء؛ هو أمور ثلاثة هي:

-أنّه أراد أن تكون خلاصته النّحوية مركّزة غاية التّركيز، يضاف إلى هذا أنّ التعريفات موجودة في مضانها القديمة والحديثة.

-أنّه رأى أنّ التّعريفات النّحوية التقليدية تراعي الخصائص المنطقية في الحدّ [5]، ومتأثّرة بالمنهج المنطقي الأرسطي غاية وأسلوباً؛ فهي بالتّالي بعيدة عن المنهج اللغوي السّليم.

-أنّ معظمها مبني على نظرية العامل النّحوي، التي سعى المؤلِّف إلى التّخلّص منها، وبناء منهج جديد من جميع النّواحي.

وما يظهر لنا أنّ المؤلِّف جانبه الصّو اب في هذه المسألة؛ حين قلّل من إيراد الحدود والتّعريفات في عمل تطبيقي للنّحو العربي؛ ذلك أنّ معرفة الحدود في أيّ علم من العلوم تُوفّر لطالب العلم الجهد والوقت؛ وهي في الحقيقة أصل كلّ علم؛ فمن لا يُحيط بها علماً لا يُفلح في العلم الّذي يطلبه؛ لأنّ الحدود كا لقواعد؛ كما أنّ (التّعريف) يُبيّن المقصود من المصطلح ويُحدّده؛ وهو بذلك يحصر ما يدخل تحت هذا المصطلح في أشياء محدّدة، ولا يترك الباب مفتوحاً لإدخال كلّ ما يؤدّي المعنى الّذي يؤدّيه هذا المصطلح.

4-طرح آراء ومصطلحات نحوية جديدة:

[1] - المصدر نفسه: ص 159.
[2] - المصدر نفسه: ص 161.
[3] - المصدر نفسه: ص 176.
[4] - المصدر نفسه: ص 181.
[5] - للمزيد حول موضوع تأثّر الحدود النّحوية بالمنطق، ينظر: تقويم الفكر النّحوي، لعلي أبي المكارم: ص 146، 149.

تميّزت أبحاث **تمم حسان** من بين أبحاث جميع المحدَثين، بما توافر لها من جرأة في المنهج وجدّة في الآراء والمصطلحات، أبحاثٌ استطاع بها أن يطرح نظرية جديدة اقترح أن تكون بديلة للنّظرية النّحوية العربية التّقليدية، وما انبنت عليه من أسس [1]، وقد امتلأت خلاصته هذه بعدد من الآراء الخاصة وا لمصلحات المُستحدَثة، والتي استخدمها ليجدّد بها منهج المتون النّحوية الحديثة.

وأهمّ الآراء الجديدة التي ظهرت لنا من خلال اطّلاعنا على خلاصته هي:

–**طرح تقسيم جديد للكَلِم** : إذا كانت الدّراسات النّحوية العربية القديمة والحديثة، قد صنّفت الكلمات العربية إلى ثلاثة أقسام (اسم، وفعل، وحرف)؛ فإنّ **تمام حسان** أضاف لها أربعة أقسام؛ فصارت (الاسم، والوصف، والفعل، والضّمير، والخالفة، والظّرف، الأداة)[2].

فالوصف: هو ما صِيغ للدّلالة على موصوف بالحدث؛ ويدخل تحته : اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل[3].

و**الضّمير**: هو ما دلّ على مطلق حاضر أو غائب؛ ويدخل تحته : الضّمائر، واسم الإشارة، والاسم الموصول[4].

و**الخالفة:** تشمل صيغ التعجب والمدح والذم وأسماء الأفعال والأصوات والندبة والتحذير والإغراء والمعاني الإفصاحية الأخرى[5].

و**الظرف:** ينحصر في الألفاظ الجامدة المبنية الدّالة على زمان أو مكان، منها ما هو أصلي ومنها ما هو منقول للظّرفية.

وقد أضاف المؤلّف هذه الأقسام الأربعة؛ لأنّه لاحظ أنّ التّقسيم التّقليدي يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق هذه الأقسام التّقليدية؛ مثل "**أسماء الأفعال**" التي يدلّ مصطلحها على أنّهم تردّدوا في تصنيفها، ومثل **الضّمائر** التي أدرجت ضمن الأسماء مع أنّها لا تدلّ على مسمّى؛ وإنّما تدلّ على **مطلق** حاضر أو غائب، وبسبب هذا الإطلاق تندرج تحتها الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة[1].

---

[1] - تنظر جهوده النّظرية في: المبحث الثّالث من الفصل الرابع.
[2] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 40-41، وينظر الصفحات: 295-299 من هذا البحث.
[3] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 40، 51.
[4] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 40، 91-92.
[5] - ينظر: المصدر نفسه: ص 40، 150، 151.
[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 40، 91، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 108-112. وكذلك المبحث الثالث من الفصل الرابع، من هذه الرّسالة.

-تناول الموضوعات النّحوية في إطار تقسيم جديد للجمل:

إذا كانت الدّراسات النّحوية التّقليدية قد تناولت الجملة تحت عنوانين كبيرين؛ هما : الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، فإنّ **تمام حسان** تناول الموضوعات النّحوية في إطار عدد من الجمل، ونظرة سريع على فهرس محتويات خلاصته يرشدنا إلى أنّه تناول الموضوعات تحت عنوانين رئيسيين، تضمّنا أنواع من الجمل[1]؛ هي:

-الجمل من حيث المبنى: وضمّ الجملة الاسمية، الجملة الفعلية، الجملة الوصفية، الجملة الشرطية.

-الجمل من حيث المعنى: وضمّ الجملة الخبرية، والجمل الإنشائية، والجمل الإفصاحية.

وعلى الرّغم من أنّ **تمام حسان** لم يتطرّق إلى هذا التّقسيم للجمل صراحة؛ إلاّ أنّنا نجده يلمّح في أكثر من موضع إلى أنّ هذه الجمل (الوصفية، والشّرطية) تعتبر قسماً قائماً برأسه؛ ففي معرض كلامه عن (الجملة الوصفية) والتي خصّص لها عنواناً بارزاً، نجده يذكر أنّه لم يتكلّم -في الجملة الاسمية- عن المبتدأ حينما يكون وصفاً، «انتظاراً لمناسبة الكلام عن الجملة الوصفية؛ ذلك أنّ الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواة لجملة أصلية ... أو نواة لجملة فرعية »[2]، كما نجد نفس الأمر حينما تكلّم عن "**الجملة الإفصاحية**"؛ والتي تتضمّن القَسْم والعقود والنّدبة، والتّعجّب[3].

كما نجد للمؤلِّف **آراء جديدة متفرّقة**؛ وهي عبارة عن وجهات نظر خاصة به، خالف بها النّحاة، ولم يخصّص لها مباحث مستقلّة، ولا أسهب في مناقشتها، ومن هذه نذكر :

-**أصل الاشتقاق:** حيث ذكر أنّ **البصريين والكوفيين** اختلفوا في أصل الاشتقاق؛ حيث ذهب البصريون إلى أنّه "المصدر"، بينما يرى الكوفيون أنّه "الفعل الثّلاثي"، في حين يذهب الأستاذ إلى أنّ أصل الاشتقاق هو "**الحروف الثّلاثة الأصلية** "؛ وسنده ما جاء في كتاب العين والمعاجم العربية[1].

---

[1] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 12-13. وكذلك الصّفحات: 137-138، 148، 150.
[2] - الخلاصة النّحوية: ص 127.
[3] - ينظر: المصدر نفسه: ص 148 و150.
[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 42.

-**صيغ الزّوائد لا "حروف الزّيادة"**: ذلك أنّ "حروف الزّيادة" ليست من حروف المعاني؛ فهي لا تستقل عن الصّيغة؛ لذلك وضع الأستاذ عنوان (معاني صيغ الزّوائد) حينما تناول الأفعال المزيدة ومعانيها[1].

-**التّفريق بين الصّيغة الصرفية والميزان الصّرفي** : وعنده أنّ الصّيغة ثابتة، والميزان متغيّر؛ والمعيار الذي يُحدِّد الصّيغة هو أصل الوضع، والذي يُمثِّل الميزان هو إمّا الاستصحاب أو العُدُول، ومثال ذلك: (كتب، يكتب= فعل، يفعل) صيغة، بينما (يقي= يعل) ميزان[2].

أمّا **المصطلحات** التي وظّفها المؤلّف في خلاصته؛ فهي إمّا جديدة مُبتكرَة، أو مُحوّلة من أبواب أخرى واستعملها لتؤدّي معانٍ جديدة، ومن هذه المصطلحات نذكر:

-مصطلح **التضام**: وهو قرينة معنوية تدلّ على ارتباط ألفاظ ببعضها بحسب ما يرهص به حيّز اللفظ من افتقار إلى لفظ آخر أو اختصاص به أو مناسبة أو مفارقة بينهما[3].

-**المفارقة**: وهو مصطلح عبّر به عن عدم استقامة معنى تركيب الجملة؛ كأن يقال: "قرأ الحجر دمّ النّخلة"، وللمفارقة دور في علاقة "التضام" بين مفردات الجملة[4].

-**المعاقبة**: والمقصود بها صلاحية عنصر لغوي أن يحلّ محلّ عنصر آخر؛ سواء كان مفرداً أو جملة؛ وتتضح قيمة المعاقبة في مجالين : أحدهما: تقدير الحركة، والآخر : المحل الإعرابي[5].

-**الإضمار**: وهو مصطلح دعا إلى استعماله مكان عبارة (الحذف وُجوباً) سواء للمبتدأ أو غيره؛ ذلك أنّ القول بوجوب الحذف ليس مستقيماً مع التّفكير السّليم كما استقام مع جواز الحذف؛ حيث أنّ المحذوف وجوباً لا يجوز ذكره وبالتالي فحقّه أن يسمّى "الإضمار" الذي هو ضدّ "الإظهار"[1].

-**الإخـالة**: وقصد بها أسماء الأفعال التي تأتي للتّعبير عن شحنة نفسية انفعالية؛ يحسّ بها المتكلم في الحاضر، وقد حصرها المؤلّف في ألفاظ معدودة؛ وهي: (هيهات، شتان، وَيْ،

---

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 65.
[2] - ينظر: المصدر نفسه: ص 66، وينظر كذلك: اللغة العربية معناها ومبناها: ص 144-145. والصفحة 301 من هذا البحث.
[3] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 81.
[4] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 81.
[5] - ينظر: المصدر نفسه: ص 34، وكذلك: الصفحات 07، 35، 125، 158، 159، 176، 186.
[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 108.

أوّه، آمين، مه، صه)[1]، دون بقية أسماء الأفعال الأخرى المعروفة عند النّحاة، والتي ضمّها إلى **(الخالفة)** التي هي من أقسام الكلمة عنده.

هذه أهمّ المصطلحات التي وظّفها المؤلِّف في خلاصته، والتي حاول بها أن يعالج اختلالات رآها تعتري عملية تناول القواعد النّحوية، وتبقى عملية تقبّلها في الدّرس النّحوي تحتاج إلى إجماع من قبل الباحثين وتوظيف لها في أبحاثهم.

-تقييم المحاولة التّطبيقية للأستاذ تمام:

لقد حاول **تمام** بهذا العمل أن يُترجم أعماله النّظرية في النّحوي العربي، إلى عمل تطبيقي؛ يلخّص به القواعد النّحوية وفق نظرية تضافر القرائن، فأتت هذه الخلاصة الموجَزة والتي أوّل ما يواجِه قارئها هو التّساؤل عن نوع الفئة التي وُ جِّهَ لها هذا العمل؟ لأنّه يظهر أنّ منهجها ومحتواها غير ملائمين لتعليم قواعد اللغة، يُضاف إلى هذا أنّها خلاصة مقتضبة من غير تبسيط، اختزلت عدّة أبواب في باب واحد، وتناست مواضيع نحوية مهمّة لمتعلّمي النّحو والباحثين فيه، في حين تناولت أبواباً ومسائل دعا أكثر الميسّرين المعاصرين إلى تيسيرها أو تركها.

إنّنا إذا اعتبرنا أنّ هذه الخلاصة موجّهة للطلبة بقصد تعليمهم قواعد لغتهم؛ بشكل مبسّط وبعيدٍ عن التّقديرات والتأويلات وتقدير العوامل، وكلّ ما دعا إليه أصحاب محاولات التّيسير النّحوي وتعليمه[2]، قديماً وحديثاً؛ فإنّنا نحكم على هذه المحاولة بأنّها جانبت المنهج الصّحيح؛ حيث أنّها تضمّنت وجوهاً من التّعقيد والتّناقض؛ نلخّصها في ما يلي:

-**الاختصار الشّديد** : إذا كان كتاب (النّحو الوافي) عيب من ناحية حجمه، فإنّ (الخلاصة النّحوية) تجاوزته عيباً من النّاحية الأخرى؛ وهي المبالغة في اختصار المواضيع النّحوية، وتقديمها بدون أمثلة وشواهد توضيحية، وفي الغالب على أشكال مشجّرة؛ تنفّر أكثر ممّا ترغّب، ويعتريها الغموض لاقتضابها وغرابة لغتها.

-**تناوُلُ مواضيع التّقدير والتّأويل وتحليل أمثلتها** : وهو الأمر الأوّل الذي كان يجب على **تمام حسان** أن يتجنّبه في عمله هذا؛ ذلك أنّ محاولات التّيسير النّحوي – منذ **ابن مضاء** (ت592هـ) إلى القرن العشرين– ما تعالت صيحاتها إلاّ للقضاء على تقدير العوامل وتأويل النّصوص؛ وقد امتلأت خلاصة الأستاذ بهذه النّماذج والتي نذكر منها : تطرّقه لحذف

[1] - ينظر: المصدر نفسه: ص 152، وكذلك: ص 151، 137، 138.
[2] - قد تناولنا هذه المحاولات من قبل؛ خصوصاً في المبحث الأول من الفصل الرّابع.

كان واسمها، في مثل: (أمّا أنت غنيا فأنا غير فقير)، وغيره من الأمثلة، وقد أسهب الأستاذ في تحليلها وتقبّلها[1].

ومنها تناوله لموضوعي "الاشتغال" و"التنازع" بطريقة تقليدية؛ فيذكر أمثلتهما المصطنعة مثل: (زيداً رأيته) و(زيداً أنا ضاربه) ويؤولها انتصاب "زيد" بتقدير «فعل يقع المنصوب في حيّزه ويفسره الفعل المذكور بعده، ويتمّ تقدير ذلك بحسب المعنى»[2].

-**استعمال لغة ومصطلحات غامضة** : إذا كان يصعب على الباحث المتمرّس أن يستوعب كثير من التّحليلات النّحوية التي قدّمها الأستاذ في خلاصته، فكيف يتعامل غيره مع خلاصة تطرح الموضوعات النّحو ية وتعالجها بلغة ومصطلحات تخالف ما استقرّ في أمّهات الكتب النّحوية القديمة والحديثة؛ ولا أدلّ على ذلك ما ذكرناه سابقاً من مصطلحات، وما جاء في كلامه عن مفهوم "التّضام" و"المفارقة"[3] في النّحو.

-**مجانبة المنهج العلمي:** كثيراً ما تردّدت عبارة "المنهج العلمي" في أبحاث **تمام حسان** النّظرية[4]، وذلك في معرض انتقاده لمعيارية النّحوية العربي، ودعوته إلى تطبيق المنهج الوصفي في الدّرس النّحوي العربي، غير أنّ المتأمل في عمل **تمام حسان** التّطبيقي يلحظ غير ذلك؛ حيث لا يجد في خلاصته أيّ حضور للمنهج الوصفي الذي تبناه طيلة عقود؛ فلا هو اعتمد على لغة مسموعة معاصرة، ولا حدّد مدونة لغوية معينة؛ يبني على أساسها القواعد، ولا هو تخلّص من موضوعات كثيراً ما عِيب بسببها النّحو العربي؛ وكمثال على ذلك نذكر تطرقه لفعليْ الرّجاء (حرى، واخلولق) وفعل المقاربة (كرُب) وفعل الشّروع (عَلق)[1] ضمن عنوان (أفعال المقاربة)، مع أنّها جميعها لا تتجاوز أن تكون بقايا لغات بائدة أو لهجات عربية أخرى؛ غير الفصيحة، كما أنّها من الأفعال والأدوات التي دعت الجهود التّيسيرية المعاصرة إلى إسقاطها[2] من الدّرس النّحوي الحديث.

-قراءة وتقييم للمحاولات التّطبيقية:

[1] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 114، وكذلك: الصفحات 111. 112. 170. 174.
[2] - المصدر نفسه: ص 131.
[3] - ينظر: المصدر نفسه: ص 80-81.
[4] - ينظر المبحث الثالث من الفصل السّابق.
[1] - ينظر: الخلاصة النّحوية: ص 117-118. 143-144.
[2] - ينظر مثلاً كتاب : الكَفَاف، ليوسف الصيداوي: ص 904/2.

بعد هذه الجولة بين عدد من المحولات التّطبيقية في العصر الحديث، والتي يمكن أن نصنّفها إلى هذه ثلاث فئات متباينة؛ وهي:

1-محاولات تطبيقية تيسيرية: وهي التي حاولت أن تقدّم المادة النّحوية بعد تنقيتها ممّا رأت فيه تعقيد وبُعد عن المنهج اللغوي، كما حاول ب عضها إعادة النّظر في التبويب النّحوي، والإكثار من التّمارين والإعراب التّطبيقيين، ويدخل في إطار هذه الفئة، محاولات كلّ من : **عباس حسن**، و**شوقي ضيف**، و**محمّد عيد**، و**يوسف الصّيداوي**.

وهذه المحاولات من الكثرة بحيث يصعب تناولها كلّها؛ غير أنّ اهتمامنا تركّز على ا لتي ادّعى مؤلّفوها ومؤيّدوها الطّرح الجديد للموضوعات النّحوية، والذي لم يسبقهم إليه أحد، ونُشير إلى أنّ هذه المحاولات تتميّز عن التّطبيقية الأخرى (التجديدية، والدّلالية) بأنّها لم تتعرض للقواعد التّقليدية ومصطلحاتها بالتّغيير، واكتفت بالتّجديد في عرض الما دة النّحوية، وهو ما جعل بعضُهم يَسِمُها بالتّقليد والجمود، ويصف عدداً منها بغير المُوفَّق في التّجديد أو حتى التّيسير.

2-محاولات تطبيقية تجديدية : أصحاب هذه المحاولات من الذين تبنّوا المنهج الوصفي، وانتقدوا المحاولات التّيسيرية السّابقة؛ لأنّها لم تقدّ م جديداً ولم تعالج المشكل الأساسي في صعوبة النّحو العربي؛ ودعوا إلى تبني منهج التّجديد الذي يمس المادة النّحوية ومصطلحاتها، فكانت محاولاتهم التّطبيقية كإثبات لصحة وجهة نظرهم، وأهمّ هذه المحاولات هي محاولات كلّ من: **مهدي المخزومي**، و**تمام حسان**.

وما تؤاخذ عليه هذه المحاولات أنّها بالغت في استبدال مصطلحات بأخرى، وآراء بآراء، ليس من الضّروري أن تكون هي الأفضل لمعالجة صعوبة تعلّم النّحو العربي ولغته، والأمر الوحيد الذي يُحسَب لها أنّها لفتت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالدّراسة الصّوتية وتقديمها على الدّراستين الصّرفية والنّحوية.

3-محاولات تطبيقية دلالية: وهذا النّوع يدرس المباحث والأبواب النّحوية التّقليدية، ويولي الأهمية للدّلالة التّركيبية أو المعنى النّحوي الدّلالي، ويُطبّق منهجه في الغالب على النّصوص الدّينية والأدبية قديمُها وحديثها، وهذا النّوع من المحاولات يكاد يكون نادراً في العصر الحديث، على الرّغم من أنّ البحث وفق هذا المنهج قديم قدم النّحو العربي، ولعلّ السّبب يعود إلى الصّعوبات الكامنة في تحديد الدّلالة التّركيبية للجملة؛ فالجملة قد تصاغ

بصيغة معيّنة وتحتمل عدّة معانٍ مختلفة؛ بعضها بطريق النّض مُن وآخر بطريق الإيحاء...إلخ.

وقد ظهر لنا منهج هذا النّوع من الدّراسات مع المحاولة التي تناولناها في هذا الفصل [1]؛ وهي محاولة **فاضل صالح السّامرائي** ، في كتابه (معاني النّحو)، وهي كما ظهر لنا في مبحثنا غير موجّهة لتعليم قواعد النّحو وفق الطّريقة التّقليدية ؛ وإنّما تتجاوز ذلك إلى الكشف عن أوجه الاختلاف بين التراكيب التي تتشابه في التّعبير وتختلف في الأغراض والمعاني، خصوصاً في النّص القرآني.

وما يمكن أن نقوله عن هذه المحاولات مُجتمعة هو:

– أنّ كتب النّحو التّطبيقية التي تنبني على عرض الأبواب والمباحث النّحوية التّقليدية ومعالجتها بطريقة معاصرة، يُفترَض أن يكون الهدف من وراء تأليفها هو تعليم قواعد اللغة العربية أوّلاً، ثمّ إدراك واكتشاف معاني أساليبها ثانياً، وهذا النّوع من المؤلّفات ليس بالأمر الجديد على الدّراسات النّحوية العربية؛ وقد نوّع القدماء في أشكالها؛ بين مختصرات ومطوّلات، حسب احتياجات كلّ فئة، ولم تكن مسألة تيسير قواعد النّحو العربي وتجديدها «تشكّل قضية بالنّسبة إليهم، ولم تكن مطروحة بحدّة عندهم؛ فقد كانوا على وعي بضرورة وجود مستوى من المؤلّفات النّحوية المختصرة والميسّرة، وهو ما توحي به عناو ين مؤلّفاتهم»[1].

–إذا كان هدف هذه المحاولات التّطبيقية هو تيسير النّحو على المتعلّمين أو تجديد منهج عرضه عليهم، فكان يجب على بعضها –والتي أخطأت الهدف– أن تُفرّق بين النّحو العلمي (النّظري)، والنّحو التّعليمي (التّربوي)، ثمّ تتبنّى منهج هذا الأخير؛ والذ ي ينبني على «تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التّربية الحديثة؛ عن طريق تبسيط الصّورة التي تُعرَض فيها القواعد على المتعلّمين؛ فعلى هذا ينحصر التّيسير في كيفية تعليم النّحو، لا في النّحو ذاته »[2]، وما يُلاحظ على المحاولات التي استعرضنا مضامينها أنّها لم

[1] ـ هناك محاولة تطبيقية للأستاذ محمد صلاح الدين بكر بعنوان: (النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم)1979م، وللأسف لم نستطع الوقوف عليها.

[1] ـ تيسير النّحو ترف أم ضرورة، مقال لمحمد صاري، مجلة الدراسات اللغوية/مركز الملك فيصل، سبتمبر2001م، مج3، ع2: ص158.

[2] ـ أثر اللسانيات في النّهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، ع4،الجزائر/1974: ص22-23، نقلا عن: مقال: تيسير النّحو ترف أم ضرورة، لمحمد صاري: ص 151-152.

تفرّق بين النّحو النّظري والنّحو العلمي؛ فأتت مباحث هذه المؤلّفات مزيجاً من المنهجين، والأغرب من ذلك كلّه –يقول أحد الباحثين– أنّها «أرجعت مسألة تعقّد القواعد إلى المادة النّحوية في حدّ ذاتها، ولم تشر إلى الطّريقة، هذا مع العلم أنّ جوهر المشكلة هو الطّريقة التي يُعرَض بها النّحو»[1].

–يضاف إلى ما سبق أنّ المحاولات النّحوية التّطبيقية التي ظهرت في القرن العشرين لم تستطع –في معظمها– أن تتجاوز أسس النّحو العربي؛ المتمثلة في العامل والمصطلحات وعناوين المباحث ...إلخ، وبقيت تدور في فلك النّظرية النّحوي ة التّقليدية، وحتى التي تبنى أصحابها المنهج الوصفي؛ **كتمام حسان** و**مهدي المخزومي** ، وسعَوْا في محاولتهم إلى تجاوز التّيسير وفرض التّجديد؛ بإعادة النّظر في بعض القضايا، بعد استيعاب التراث النّحوي وتحليله، لم تستطع في آخر المطاف أن تستقطب مريدين وأتباعاً يتبنون م نهجها في أبحاثهم ويُوظّفون مصطلحاتها في مؤلّفاتهم.

[1] - المرجع نفسه (مقال: تيسير النّحو ترف أم ضرورة): ص 171.

خَـــاتِمـــة

في الختام، نحمد الله على أن وَفّقنا إلى إتمام هذه الرّسالة التي بها وَقَفنا على جهود المحدَثين في القرن العشرين، وهو قرن نشطت فيه الحركة اللغوية والنّحوية، وفيه عاد للنّحو العربي حيويته التي توقفت منذ قرون عديدة، هذه الحيوية التي أفرزت كماً هائلاً من المؤلّفات والأبحاث النّحوية، مع تنوُّع في المضامين والمناهج، ومع هذا استطعنا أن نقف على خطوطها العريضة ونُحيط منها بمجموعة من الملاحظات والنتائج؛ نلخصها في النّقاط التالية:

-أنّ النّحو العربي ككل نشأ نشأةً بصريةً منذ مطلع القرن الثاني الهجري، وفي هذا القرن نضجت أسسه وأصوله على أيدي كوكبة من علماء البصرة والذين أثمرت جهودهم في كتابٍ لا يزال إلى الآن يُمثّل المصدر الأوّل للنّحو العربي.

-ليس من الغريب أن تتعدّد الاجتهادات والاتجاهات في النّحو العربي بعد القرن الثاني الهجري؛ حينما استوى النّحو علماً ناضجاً وكثُر طلابه وعلماءه في أمّة بدأت تبني حضارة العقل والاجتهاد والانفتاح على علوم الأمم السّالفة، وقد كان من نتيجة كلّ هذا أن شهد النّحو البصري غزارة في التّصنيف وكثرَةً في المذاهب النّحوية التي تولّدت نتيجة للتّنافس والتّعصب وحرية الاجتهاد والإبداع، فلا يمرّ قرن إلاّ وسطع نجم نحويّ لا يزال فكره إلى الآن يبهر كلّ من اطّلع عليه؛ ففي القرن الرّابع نجد ابن جني، وفي الخامس نجد الجرجاني وفي السادس نجد الزّمخشري و ابن مضاء، وفي السابع ابن مالك والرضي، وفي الثّامن ابن هشام...إلخ، ولكلّ واحد من هؤلاء نظرية لسانية أو رؤية اجتهادية عجز أغلب المحدَثين أن ينافسوا إحداها بما يُناظرها.

-طيلة القرون اللاحقة استطاع (علم النّحو) أن يُحقّق الأهداف التي ظهر من أجلها؛ وهي: عصمة اللسان العربي الفصيح من اللحن والاندثار، واكتشاف أسرار البيان والإعجاز في الكتاب العزيز، والمساهمة في تطوير مختلف علوم اللسان العربي، ومع بداية عصر النّهضة العربية الحديثة شكّل التّراث النّحوي المخطوط كنزاً معرفياً وثقافياً اتّكأ عليه النّحاة واللغويون المحدَثون في بناء معارفهم اللغوية وتطوير مؤلّفاتهم النّحوية؛ فكان هذا التّراث النّحوي الرّكيزة الأساسية للنهضة اللسانية والنّحوية التي شهدها القرن العشرين للميلاد، وقد استطاع القدماء بآثارهم النّحوية، أن يُنافسوا المحدَثين - في زمانهم وبمناهجهم الغربية- بالعديد من النّظريات التي لم يجد المحدَثون مفرّ من الاتكاء على إحداها لبناء وتطوير نظرية جديدة.

– النحو العربي في القرن العشرين نَحْوٌ بصريٌ في مجمله؛ وهذا بشهادة عدد من المحدَثين، وبشهادة واقع الدّرس النّحوي في مدارسنا، وهي حقيقة يغفل عنها الكثير من الطلبة في أقسام اللغة والأدب العربي؛ ربّما بسبب كثرة ما كتب حول المدارس النّحوية، وتصنيفها بحسب الأقاليم، ممّا أدّى إلى كثرتها؛ وهو ما أحدث هذا الالتباس في مفهوم المدرسة النّحوية، وفي طبيعة نحونا المعاصر.

–حين قمنا في الفصل الأوّل بتناول (المصنّفات النّحوية في القرن العشرين واتجّاهات التقّليد فيها) تطرقنا إلى حقيقة نحوية عشناها في القرن العشرين، ولم نتجاهلها ؛ وهي أنّ النّحو العربي في القرن العشرين هو نحوٌ تقليدي أكثر منه تجديدي، وقد اتّخذ هذا التّقليد عدة أشكال؛ منها التّقليد في شكل المصنفات ومضامينها من جه ة، والتقليد في مقومات وأسس النّحو؛ من جهة أخرى، وبهذا العمل نكون قد فتحنا أعين الباحثين على حقيقة كثيراً ما تجاهلها المحدَثون، وقد أثمر البحث في (التقليد) عن اكتشاف ثلاثة أشكال من المؤلفات النّحوية تمّ النسج على منوالها في القرن العشرين؛ وهي : (المختصرات النّحوية – شروح المتون والمختصرات النّحوية –المنظومات النّحويّة)، كما توصّل البحث في هذا المجال إلى أنّ هناك أسسا ومقومات للنّحو البصري، ليست بالضّبط متطابقة مع ما اصطلح عليه بأصول النّحو العربي (من سماع وقياس واستصحاب حال وإجماع)، وهذه الأسس والمقوّمات هي: (العربية الفصحى – العامل – القياس – التّعليل والتّأويل).

–تعرّض النّحو البصري في العصر الحديث إلى هجمة شرسة لم يعهدها من قبل، وقُذف بمختلف التّهم، من نفيّ للأصالة عنه وأنّه متأثر بالمنطق الأرسطي، وأنّه بعيد عن المنهج العلمي السّليم، ومغرق في التفلسف والتأويل؛ ممّا انعكس سلبا على تحصيل اللغة العربية لدى التلاميذ والطلبة، وقد اتّخذت هذه الهجمة مسميات "الإحياء" و"التيسير" و"التّجديد" والإصلاح"...إلخ، كغطاء لها، وكردّ فعل لذلك ظهر فريقٌ ثان يذود عن النّحو العربيّ، ويردّ على منتقديه، وهو فريقٌ أُطلق عليه ا لفريق "المحافظ" و"المقلّد" وقد غالى بعضُ دعاة التّجديد فأسموه الفريق "المتزمت"، وهكذا أضحى النّحو في القرن العشرين بين موقفين؛ موقف المقلّدين، وموقف المجدّدين، ولكلّ موقف دعاة وأنصار وأتباع، ولكلّ فريق منهم كمّ هائل من المؤلّفات، تعبّر عن موقفهم بالدّليل و الحجة العلمية، ونحن بعد قرن من هذا الصّراع العلمي، يُتيح لنا البعد الزمني عنهم الحكم على كلّ فريق؛ وخاصة فريق دعاة التّجديد، الذين تعدّدت وتنوّعت اجتهاداتهم من أجل إصلاح وتجديد النّحو العربي.

-الدّراسات الاستشراقية واللسانيات الغربية كانت من أبرز الأسـلب التي أفرزت كثيرا من الدّراسات النّقدية للأسس التي قام عليها النّحو العربي؛ وهي الأسس التي سبق ذكرها؛ من (عربية فصحى، وعوامل نحوية، وقياس، وتعليل وتأويل)، وقد وجد المحدَثون في التراث ما يحفزّهم على طرح انتقاداتهم للنّحوي العربي ككل والبصري بشكل خاص.

-تُعَدُّ اللغة العربية الفصحى هي الأساس الأوّل الذي قام عليه النّحو البصري، الذي ما نشأ إلاّ لخدمة هذه اللغة التي نزلت بها آخر رسالة سماوية، وكلّ محاولة للفصل بين النّحو والفصحى هي محاولة محكومٌ عليها بالفشل، وقد أثبتت وصدّقت الأيام هذا الفشل الذريع.

-معظم المحاولات التّجديدية إمّا متأثّرة بالجهود النّحوية العربية القديمة؛ كنظرية النظم، وانتقادات ابن مضاء وابن الطّراوة ...، أو متأثّرة باللسانيات الغربية الحديثة ومدارسها، ممّا يجعل منها مجرّد تقليد وتكرار لجهود الغير، وينفي عن هذه المحاولات سمة التّجديد وأصالة الأفكار؛ وكما ذكر عبد الرّحمن الحاج صالح؛ فالعمل الأصيل هو المُبتدَع الذي يتضمّن جديداً لم يُسبَق إليه، مهما كان الزّمان الذي يعيش فيه صاحبه.

-الدّراسات النّقدية الحديثة للنّحو العربي أفرزت ثلاثة اتّجاهات : اتجاه حداثي نقد التّراث إلى حدّ الاسته جان، ودعا إلى نبذه وتجاوزه، ممّا ولّد اتجاها ثانيا دافع عن التّراث النّحوي واستحسن كل ما ورد فيه، ونسب له الأسبقية في كثير من الجوانب، وهذان الاتجاهان ولّدا اتّجاها ثالثا حاول أن يوفّقَ بينهما، ويستخرج أوجه الاتّفاق بين النّظرية النّحوية القديمة، والنّظريات اللسانية الحديثة.

-طرح أغلب المحدَثين المجدّدين مصطلحات (التيسير، والتّجديد، والإصلاح، وغيرها) على أنّها مصطلحات مترادفة، مع أنّ منهجية البحث تفترض وضع حدود فاصلة بينها طبقاً لمعانيها اللغوية الأصلية؛ حتى تصحّ منطلقات كلّ دراسة تيسيرية أو تجديدية، و قد ظهر لنا من الأبحاث الجادة أنّ (التّيسير) هو تبسيط الصّور التي يُعرَض بها النّحو على المتعلّم؛ وعلى هذا فالتيسير ينحصر في كيفية تعليم النّحو، لا في النّحو ذاته، أمّا مصطلح (التّجديد) فيعني محاولة التّغيير الجذري في الأسس التي قام عليها النّحو العربي، أمّ ا (الإصلاح) فيعني أنّ بالنّحو القديم اختلالا ويجب اكتشافه وإصلاحه.

-لم يطرح النّحاة القدماء مشكلة حول استعمال الفصحى ووسائل تبسيطها، ولم تكن بينهم خلافات تذكر حولها، كما أنّ موضوع تيسير النّحو وتجديده لم يُشكّل قضية بالنّسبة

لهم؛ فقد كانوا على وعيٍ بض رورة وجود مستوى من المؤلّفات النّحوية المختصَرة والميسَّرَة؛ التي تنوّعت حسب كلّ فئة ومستوى تعليمي، وقد كان تصوّرهم للتّيسير أرقى من تصوّر المحدَثين؛ لأنّه عندهم يتمثّل في النّحو التّعليمي القائم على الانتقاء من جملة النّحو العلمي؛ هذا الانتقاء الذي تجنّبَ الإطالة والتّعمّق في ذكر القواعد، والتّقليل من الشّوهد والتّعليل، إضافة إلى التّمييز بين المستويات التّعليمية.

– تسرَّعَ المحدَثون الرّواد (من الفريق المجدّد) في الحكم على نظرية النّحو العربي؛ حين وسموها بعدم العلمية؛ لأنّها – في نظرهم– مجرّد أمشاج من الأفكار غير المتناسبة، أتى بعضها من المنطق، وبعضها الآخر من الميتافيزيقا ...إلخ؛ فالمنهج العلمي الصحيح لا يقتصر على ما أقرّته لسانيات دي سوسير وما تولّد منها من مناهج وصفية؛ والتي سرعان ما ثبُتَ قِصر نظرتها وعجزها عن تفسير كثير من بنى اللغة، وقد تأكّد هذا الأمر مع ما طرحه تشومسكي من رؤى توافقت مع نظريات النّحو العربي القديم في كثير من الجوانب.

–فشل المحدَثون في وضع حدود توضّح العلاقة بين النّحو العربي واللسانيات الحديثة، أو حتى إنشاء لسانيات عربية حديثة لها سماتها الخاصة التي تميّزها عن النّحو التّقليدي من جهة، وعن اللسانيات الغربية من جهة أخرى.

–حين قام دعاة التّجديد (خصوصاً الوصفيين منهم) بوضع دراسات تطبيقية لأطروحاتهم النّظرية لم يستطيعوا طرح نموذج وصفي جديد للعربية الفصحى؛ حيث أنّ كلّ ما أنتجوه لم يكن إلاّ قراءة ثانية للتّراث النّحوي القديم، ول م يفترق عنه إلاّ في بعض جوانب التّبويب والمصطلحات.

–تشكّل أبحاث ودراسات عبد الرّحمن الحاج صالح مَرجعاً أساسياً لكلّ من أراد الوقوف على أصالة النّحو العربي، والقيمة العلمية للنّظرية النّحوية العربية القديمة؛ خصوصاً عند النّحاة المتقدّمين من أمثال الخليل وسيبويه، كما يُشكلّ الاتجاه الذي سلك طريق ما يُعرَف بـ(نحو النّص، والنّحو القرآني ...) والذي يَهتم بالمعنى في الصّيغ والتّراكيب، طريقاً ومنهجاً يفتح للنّحاة واللسانيين الشّباب مجالاً للبحث النّحوي المفيد، وقد تمثّل هذا الاتجاه في أبحاث عدد من اللّغويين العراقيين من أمثال عبد الستار الجواري وفاضل صالح السّامرائي.

–تقتضي منهجية البحث أن نُحدِّد أهمّ التّوصيات التي نرى أنّها تصلح لأن تكون منهجاً ينبغي للنّحاة المحدَثين أن يُراعوه في أبحاثهم المقبلة:

* قد آن الأوان لتتوقف تلك الدّعاوى المنعزلة والهجمات غير البريئة على النّحو العربي ولغته الفصحى؛ لأنّ معظمها صادر عن أطراف مشكوك في نواياها، ولأنّها لا تستند لأيّ مبرّرات علمية مُقنعة، وأنّ المقنع هو أن تعمل هذه الأطراف على طرح نظريات لسانية جديدة بعيدة عن النّقد السّلبي.

* وجوب الفصل بين النّحو النّظر ي (العلمي التّحليلي المجرّد) والنّحو التّعليمي (الوظيفي التّربوي) حتى إذا ما طُرِح موضوعا (التّجديد) و(التيسير) يتمّ تحديد المجال المعني؛ هل هو النّحو النّظري أم النّحو التّعليمي؟ هذا لأنّنا نرى أن مصطلح (التّيسير) ينحصر في كيفية تعليم النّحو لا في النّحو ذاته، ونحن حين قمنا بتقسيم المحاولات إلى (دعوات منعزلة، وم حاولات جزئية، وم حاولات نظرية شاملة، وم حاولات تطبيقية شاملة) فصلنا بين النّحو العلمي الذي تمثله المحاولات النّظرية، والنّحو التّ عليمي الذي تمثله المحاولات التّطبيقية.

* أنّ أزمة النّحو العربي في القرن العشرين يجب أن تُدرَس في ظلّ علم التّدريس (التّعليمية la didactiquie) وفي إطار دراسة تيسير تعليم وتعلُّم اللغة ككل، وقد اقترحت كثير من الدّراسات أن يجري تعليم النّحو في ظلّ نصوص لغوية، وفق خطة محكمة، ودون خروج عن أصول قواعد النّحو المعروفة، كما يجب أ ن يعمل مَن بيدهم سلطة التّعليم على إعداد متخصّصين في تعليمية اللغة ونحوها، وأن تلتزم –هذه السّلطة– على تنفيذ ما يُتخَذ من قرارات في هذا المجال.

*تقترح هذه الدّراسة على الباحثين مجموعة من الموضوعات رأت أنّها لازالت بكر وتحتاج إلى مزيدٍ من البحث والدّراسة؛ منها : (خصائص التأليف النّحوي في القرن العشرين) و(نحو النّص في الدّرس النّحوي الحديث) .

فهرس
المصادر والمراجع

مصادر الرّسالة ومراجعها

*__القرآن الكريـم__ (برواية حفص عن عاصم)

أ – الكتب المطبوعة:

(أ)

01 – أبحاثٌ في العربية الفصحى، لغانم قدوري الحَمَد، دار عمار/عَمّان، ط1426/1هـ، 2005م.

02 – إحياء النّحو، لإبراهيم مصطفى، القاهرة، ط1413/2هـ ، 1992م.

03 – أخبار النحويين البصريين لأ بي سعيد السيرافي، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/مصر، ط1374/1هـ، 1955م.

04 – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/1هـ– 1998م.

05 – الأزهر في ألف عام، محمّد عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب/بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ط1408/2هـ، 1988م.

06 – أصول التّفكير النّحوي، علي أبو المكارم، دار غريب/القاهرة، (دط)2007.

07 – الأصول في النّحو، لأبي بكر بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط1417/3هـ، 1996م.

08 – الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب/القاهرة، (دط) 1420هـ، 2000م.

09 – أصول النّحو في نظر ا لنّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، لمحمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، ط1410/4هـ،1989م.

10 – أعلام في النّحو، مهدي المخزومي، دار الجاحظ للنشر، (دط) 1980م.

11 – الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين، لخير الدين الزِرِكْلِي، دار العلم للملايين/بيروت ط1986/7م.

12 – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تح : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/، (دط)1377هـ،1957م.

13 – الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تح: حمدي عبد الفتاح، المكتبة الأزهريّة للتراث/ القاهرة ط1422/2هـ– 2001م.

14 – أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي/القاهرة، (دط) 1397هـ، 1977م.

15 – ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية/الجزائر، (دط)1995م.

16 – أمالي الزجاجي، لأبي القاسم الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل/بيروت، ط2/1407هـ، 1987م.
17 – الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تح: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية/صيدا، بيروت، (دط)1432هـ،2011م.
18 – إنباه الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/القاهرة – مؤسسة الكتب العلمية/بيروت، ط1/1406هـ – 1986م.
19 – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية/بيروت ط1/2003م.
20 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لبان هشام الأنصاري، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية/بيروت، ط2/1424هـ، 2003م.
21 – الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تح: إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدّين/ دمشق، ط1/1425هـ، 2005م.
22 – الإيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس/بيروت، ط3/1399هـ،1979م.

(ب)

23 – البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6/1988م.
24 – بحوث وباحثون، إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/القاهرة (دط)1413هـ، 1993م.
25 – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر/الجزائر، (دط)2012.
26 – البرهان في علوم القرآن، لبدر الدّين الزّركشي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث/القاهرة، (دط) (دت).
27 – البداية المجهولة لتجديد الدّرس النّحوي في العصر الحديث، سامي سليمان الأحمد، مكتبة الثقافة العربية (دط)1424هـ.
28 – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2/1399هـ، 1979م.
29 – البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامه موسى، سلامه موسى للنشر والتوزيع، (دط) 1964م.
30 – البيان والتبيين لعمرو بن بحر الجاحظ ، تح: عبد السلام هارون ، مكبة الخانجي/القاهرة، ط7 1418هـ، 1998م.

31 – تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال (دط) (دت).
32 – تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ت: عبد الحليم النجار، دار المعارف/القاهرة، ط4 (دت).
33 – تاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر، نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة/الإسكندرية، ط1/1383هـ، 1964م.
34 – تاريخ النّحو في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، دار الكتب العلمية /بيروت، ط2/1429هـ، 2008م.
35 – تأويل الشّعر قراءة أدبية في فكرنا النّحوي، مصطفى السعدني، منشأة المعارف/الإسكندرية، (دط) 1992م.
36 – التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكْبَري، تح : عبد الرّحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي/بيروت (دط) 1406هـ، 1986م.
37 – تجديد النّحو، شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، ط6 (دت).
38 – التحفة البهية بشرح المقدمة الأجرومية، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية /بيروت، ط2/1425هـ، 2004م.
39 – التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، محمّد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة /القاهرة، (دط) 1409هـ، 1989م.
40 – التحفة الوسيمة شرح على الدّرة اليتيمة، الشيخ محمد باي بلعالم، مطبعة عمار قرفي /باتنة، (دط) (دت).
41 – تحقيقات نحوية، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر/عَمّان، ط1/1421هـ، 2001م.
42 – التذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان النّحوي، تح : حسن هنداوي، دار القلم/دمشق، ط1/1421هـ، 2000م.
43 – تراجم مصرية وغربية، محمد حسنين هيكل، مؤسسة هنداوي/القاهرة، ط1/2014.
44 – التطبيق النّحوي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية، ط2/1420هـ، 2000م.
45 – تطور الدّرس النّحوي، حسن عون، معهد البحوث والدّراسات العربية، (دط)1970م
46 – التّعريفات، للشريف الجرجاني، مكتبة لبنان/بيروت، (دط)1985م.
47 – تفسير البحر المحيط، لأبي حيان النّحوي، تح : عبد الرزاق المهري، دار إحياء التراث العربي/بيروت (دط) (دت).
48 – التّفسير القيم، للإمام ابن القيم، تح: محمّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية/بيروت، (دط) (دت).
49 – تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية، للشيخ أحمد بن محمد المرصفي، القاهرة 1286هـ.

50 – تقويم الفكر النّحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للنشر والتوزيع/القاهرة، (دط)2005م.
51 – تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، تأليف عبد الجبار توامة وآخرين/سلسلة أبحاث مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة الأغواط. (دط) (دت).
52 – تمام حسان رائداً لغوياً، عبد الرّحمن حسن العارف، عالم الكتب/القاهرة، ط1423/1هـ، 2002م.
53 – تنقيح الأزهرية، محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفرقان، ودار أضواء السلف، (دط) (دت).
54 – تهذيب التوضيح، أحمد مصطفى المراغي، ومحمد سالم علي، مطبعة السعادة/ مصر، ط1921/2م.
55 – تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، (ج15) تح: إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، (دط) 1967م.
56 – تيسير النّحو التّعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، (دط)1986م.

(ج)

57 – جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، راجعه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية/بيروت، ط1414/28هـ، 1993م.
58 – الجامع الصحيح ، لأحمد بن إسماعيل البخاري، تح: محب الدين الخطيب وآخرين، المطبعة السلفية/القاهرة، ط1400/1هـ.
59 – الجملة النّحوية نشأةً وتطوّراً وإعراباً، فتحي عبد الفتاح الدّجني، مكتبة الفلاح/الكويت، ط1408/2هـ، 1987م.
60 – الجهود النّحوية للشّ يخ العثيمين، نجيب بن محفوظ الزّ بيدي، مكتبة الرشد /الرياض، (دط) 1428هـ.

(ح)

61 – حاشية الصّبان على شرح الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (دط) (دت)
62 – الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، لعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة /بيروت، ط1413/2هـ،1993م.

(خ)

63 – خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تح: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي/القاهرة ط1418/4هـ – 1997م.
64 – خصائص التّأليف النّحوي في القرن الرابع الهجري، لسعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب/القاهرة، ط1425/1هـ، 2005م.

65 – الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دط) (دت).
66 – الخلاصة النّحوية، تمام حسان، عالم الكتب/القاهرة، ط1425/2هـ،2005م.
67 – الخلاف النّحوي في ضوء محاولات التّيسير الحديثة، حسن منديل العكيلي، دار الضياء/عَمّان، ط1428/1هـ/2007م.

(د)

68 – دراسات في العربية وتاريخها، محمّد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتب دار الفتح/دمشق، ط1380/2هـ، 1960م.
69 – دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف/مصر، ط1986/9م.
70 – دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين/بيروت، ط2004/16.
71 – دراسات في اللغة، إبراهيم السامرائي/جامعة بغداد، مطبعة العاني/بغداد، (دط) 1961م.
72 – الدّراسات اللغوية في العراق في النصف الأوّل من القرن العشرين، عبد الجبار جعفر القزاز، جامعة بغداد (دط) 1399هـ، 1979م.
73 – دراسات نقدية في اللغة والنّحو، كاسر ياسر الزيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع/عَمّان، ط2003/3م.
74 – دراسات نقدية في النّحو العربي، عبد الرّحمن أيوب، مؤسسة الصباح/الكويت (دط) (دت).
75 – الدرس النّحوي في بغداد، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي /بيروت، ط1407/2هـ،1987م.
76 – دروس في المذاهب النّحوية، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية(دط) 1992م
77 – دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني، دار المدني/جدة، ط1992/3م.
78 – دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، (دط) (دت).

(ر)

79 – رحلة في المعجم التاريخي، إبراهيم السامرائي، عالم الكتب/القاهرة، ط1999/1م.
80 – الردّ على النّحاة، لابن مضاء القرطبي، تح: محمّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1399/1هـ 1979م.
81 – الرّد على النّحاة، لابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، ط2، 1982م.
82 – رسائل الجاحظ، لعمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، (دط) (دت).
83 – رسائل ابن حزم الأندلسي (رسالة: التقريب لحدّ المنطق)، تح: إحسان عباس، الموسوعة العربية للدّراسات والنشر/بيروت، ط1983/1م.

84 – رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن طراوة النّحوي، تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب/بيروت، ط1416/2هـ، 1996م.
85 – رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تح : عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف،/القاهرة، ط9 (دت).

(ز)

86 – زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية/الجزائر، (دط) 1994م.

(س)

87 – سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم/دمشق ط1985/1م.
88 – سرّ الفصاحة، لابن سُنان الخفاجي، دار الكتب العلمية/بيروت، 1402هـ، 1982م.
89 – سيبويه إمام النحاة، علي النّجدي ناصف، عالم الكتب/القاهرة، (دط) (دت).

(ش)

90 – الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة اللكويت، (دط) 1494هـ، 1974م.
91 – شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير/دمشق ط1410/1هـ– 1989م.
92 – شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس/بنغازي، ط1996/2م.
93 – شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تح: محمد الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية/بيروت (دط)1982م.
94 – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب لمحي الدين عبد الحميد، دار الطلائع/القاهرة (دط) 2004م.
95 – شرح قطر النّدى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، ومعه: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى، لمحمّد مُحي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع/القاهرة (دط) 2004م.
96 – شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة/القاهرة ط1414/2هـ– 1993م.
97 – شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري، تح: عبد العزيز أحمد، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1383/1هـ، 1963م.
98 – شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين بن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1422/1هـ، 2001م.

99 – الشعر والشعراء، لأبي محمد مسلم بن قتيبة، تح : أحمد محمد شاكر، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، (دط) (دت).

(ص)

100 -الصاحبي، لأحمد بن فارس ، تح : السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه/القاهرة، (دط) (دت).

101 -الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين/بيروت، ط2/1399هـ .1979م.

102 -الصّراع بين القديم والجديد، لمحمد الكتاني، دار الثقافة/الدار البيضاء،المملكة المغربية، ط1/1982م.

(ض)

103 -ضحى الإسلام، أحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/القاهرة، ط7/1964م.

(ط)

104 -طبقات النحويين واللّغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/القاهرة ط2 (دت) .

105 -طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قراءة وشرح: محمود شاكر، دار المدني/جدة (دط) (دت).

106 -طرق تدريس اللغة العربية، زكريا إبراهيم، دار المعرفة الجامعية، (دط)1999م.

(ظ)

107 -ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، سيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد/الرياض، (دط) 1400هـ.

108 -ظاهرة التأويل في الدرس النّحوي بحث في المنهج، حمد الخثران، النادي الأدبي بالرياض، (دط) 1408هـ.

(ع)

109 -العامل النّحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللغوي، خليل أحمد عمايرة، (دط) (دت).

110 -العربية تواجه العصر، إبراهيم السامرائي، منشورات دار الجاحظ /بغداد (دط)1982م.

111 -العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية/القاهرة، (دط)1995م.

112 -العربية ولهجاتها، عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدّراسات العربية/القاهرة، (دط)1986م.

113 -العربية والوظائف النّحوية دراسة في اتّساع النّظام والأساليب، ممدوح عبد الرّحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية/مصر، (دط) 1996م.

114 -العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمّد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت، ط1/1984م.
115 -علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط9/2004م.
116 -علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي/القاهرة (د ط) 1962.
117 -عون المعين بشرح اللامية مع زيادات بحرق وابن زين، أحمد بن محمد المختار الجنكي، دار الفكر العربي/بيروت، ط1/2001م.

(ف)

118 -فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تاج الدّين محمد بن محمد الاسفراييني (ت684هـ)، تح: عفيف عبد الرحمن، إربد(دط)1981م.
119 -الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية/بغداد، ط2/1982م.
120 -الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة /بيروت، (دط) 1402هـ، 1982م.
121 -فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي/القاهرة، ط6/1420هـ،1999م.
122 -الفعل زمانه و أبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرّسالة/بيروت، ط3/1403هـ،1983م.
123 -فقه اللغة، لعلي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط3/2004م.
124 -فقه اللغة مفهومه وموضوعاته، لمحمد بن براهيم الحمد، دار ابن خُزيمة/الرياض، ط1/ 1426هـ، 2005م.
125 -فقه اللغة المقارن، لإبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين/بيروت، ط3/1983م.
126 -الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهر الياسري ، الدار العربية للموسوعات/بيروت، ط1/1423هـ، 2003م.
127 -فلسفة عبد القاهر الجرجاني النّحوية في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر والتّوزيع، (دط) 1983م.
128 -الفهرست لابن النديم، تح: محمد أحمد، المكتبة التوفيقية (دط) (دت).
129 -في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقدية، لعبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم /الكويت، ط1/1406هـ،1985م.
130 -في أصول ا للغة (ج2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ضبط وإخراج : محمّد شوقي أمين، مصطفى حجازي، ط1/1395هـ، 1975م.
131 -في أصول اللغة والنّحو، حنّا فؤاد ترزي، مطبعة دار الكتب/بيروت، (دط) 1969م.
132 -في أصول النّحو، لسعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، (دط) 1414هـ، 1984م.
133 -في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريحة، دار النّهار للنشر/بيروت، (دط)1980م.

134 -في اللغة والأدب دراسات وبحوث، محمود الطّناحي، دار الغرب الإسلامي، ط2002/1م.
135 -في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1973/4م.
136 -في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي/بيروت، ط1406/2هـ، 1986م.
137 -في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي /بيروت، ط1406/2هـ، 1986م.
138 -في نقد النّحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (دط) 1988م.

(ق)

139 -القاموس المحيط للفيروزآبادي، تح: محمود أحمد ، المكتبة العصرية/صيدا، بيروت ط1430/1هـ، 2009م.
140 -قراءات معاصرة في تيسير النّحو العربي (التنازع والإعمال في النّحو العربي)، شوقي المعري، منشورات اتحاد الكتاب العرب/دمشق، دط/2006م.
141 -القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة علي الجراح الصباح، الكويت، ط1978/2م.
142 -القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، تأليف: ريجيس بلاشير، ترجمة: رضا سعادة، بيروت ط1974/1م.
143 -قراءات معاصرة في تيسير النّحو العربي (التنازع والإعمال في النّحو العربي)، شوقي المعري، منشورات اتحاد الكتاب العرب/دمشق، دط/2006م.
144 -القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934م إلى1987م، إعداد: محمّد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية/مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1989م.
145 -قصة الإعراب، أحمد الخوص، المطبعة العلمية/دمشق، ط1987/4م.
146 -قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، ط1410/1هـ، 1989م.
147 -قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربية حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون، مكتبة السنة الدار السلفية لنشر العلم/القاهرة، ط1409/1هـ،1988م.
148 -القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية/بيروت، (دط) (دت).
149 -قواعد اللغة العربية للسنة السابعة أساسي، المعهد التربوي الوطني /الجزائر، 1999م (كتاب مدرسي).
150 -القواعد المليحة في فنّ النّحو، الشّيخ محمّد صالح العباسي البحريني، تح : محمّد رفيق الحسيني، دار البشائر الإسلامية/بيروت، ط1432/1هـ،2011م.
151 -القواعد النّحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1952/2م.

152 -القياس في اللغة العربية، لمحمد عبد العزيز، دار الفكر العربي/مصر، ط1/1415هـ، 1995م.
153 -القياس في النّحو العربي نشأته وتطوّره، سعيد جاسم الزّبيدي، دار الشروق /عَمّان، ط1/1997م.

(ك)

154 -الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/القاهرة ط3/1988م .
155 -كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي بيروت، (دط) (دت).
156 -الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان/الرياض ط1/1418هـ، 1998م.
157 -الكَفَاف: كتاب يُعيد صَوغ قواعد اللغة العربية، يوسف الصّيداوي، دار الفكر/دمشق، بيروت، ط1/1420هـ، 1999م.
158 -كفاية الطالب وبغية الراغب في علم النّحو، للقس يوسف الجعيتاوي الأنطوني، ضبطه : الخوري نعمة الأباخوسي، مطبعة صبرا/بيروت، (دط) 1910م.
159 -الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة/بيروت دط/1419هـ1998م.
160 -كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة/بيروت ط5/1985م.

(ل)

161 -اللباب في قواعد اللغة وآلات الآداب، لمحمّد علي السّراج، دار الفكر، ط 1/1403هـ، 1983م.
162 -اللغات السامية، تيودور نولدكه، ترجمة رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية (دط) 1963م.
163 -اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب/القاهرة، ط4/1421هـ،2001م.
164 -اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة/المغرب، (دط)1994م.
165 -اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف/القاهرة، ط2 (دت).
166 -اللغة والنحو، دراسة تاريخية، حسن عون، مطبعة رويال خلف/الإسكندرية، ط1/1952م.
167 -لغتنا والحياة، عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف/القاهرة، (دط)1971م.
168 -لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف/القاهرة (دط) (دت).
169 -اللسان العربي والإسلام، معاً في معركة المواجهة، السيد رزق الطويل، سلسلة دعوة الحق، السنة6 العدد1407/60هـ، 1986م.

170 -اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة حفريات النشأة والتكوين، مصطفى غلفان، شركة النشر والتوزيع المدارس/الدار البيضاء، ط1/1427هـ، 2006م.
171 -اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر/الدار البيضاء، ط3، 1993م.

(م)

172 -مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها التنظيرية والتّطبيقية، منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مطبوعات نادي القصيم الأدبي/السعودية، ط1/1434هـ، 2013م.
173 -المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، معهد الدراسات العربية العالية/جامعة الدول العربية، ط1/1955م.
174 -مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تح: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي/القاهرة، (دط) (دت).
175 -مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف/مصر، النشرة الثانية (دت).
176 -مجموع القرارات العلمية في خمسين عاماً، إخراج ومراجعة: محمّد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/القاهرة، (دط) 1404هـ/1984م.
177 -محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، للمعلّم بطرس البستاني، مكتبة لبنان/بيروت، (دط)1987م.
178 -مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد/الرياض، ط1/1427هـ، 2006م.
179 -مختصر النّحو، الشيخ عبد الهادي الفضلي، دار الشروق/جدة، ط7/1400هـ، 1980م.
180 -المخزومي ونظرية النّحو العربي، زهير غازي زاهد، دار الضياء/النجف، (د ط)2006م.
181 -المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، التواتي بن التواتي، دار الوعي للنشر/الجزائر ط1/2008م.
182 -المدارس النّحوية، لخديجة الحديثي، دار الأمل/اربد،الأردن، ط3/1422هـ،2001م.
183 -المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، ط7 (دت).
184 -مدخل إلى تاريخ النحو، علي أبي المكارم، دار غريب/القاهرة، (دط)2008م.
185 -مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر/القاهرة، (دط) (دت).
186 -مدرسة البصرة النّحوية نشأتها وتطوّرها، عبد الرّحمن السيد، دار المعارف/مصر، ط1 (دت).
187 -مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2/1377هـ، 1958م.
188 -مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تقديم وتعليق: محمد زينهم، دار الأفاق العربية/القاهرة، (دط) 1423هـ- 2003م.

189 -مراحل تطور الدرس النّحوي لعبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية، (د ط) 1413هـ، 1993م.
190 -المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تح: محمد بك وآخرين، مكتبة دار التراث/القاهرة ط3 (دت).
191 -المسائل السفرية في النّحو، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة/بيروت، ط1408/2هـ 1988م.
192 -المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف/مصر، ط1964/3م.
193 -المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية، بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين/عَمّان، ط1412/2هـ، 1992م.
194 -المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدّراسات اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين/عَمّان، ط1412/2هـ، 1992م.
195 -مستقبل الثقافة في مصر، لطه حسين، دار المعارف/القاهرة، ط2 (دت).
196 -المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنّثر والشّعر، محمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، (دط)1981م.
197 -مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى عام 1984م، لياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث/إربد الأردن، ط1429/1هـ،2008م.
198 -معاني النّحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر/عَمّان، ط1420/1هـ،2000م.
199 -معجم الأدباء (إرشاد الأريب لمعرفة الأديب)، لياقوت الحموي، نشرة مرجليوث، دار إحياء التراث العربي/بيروت،(دط) (دت).
200 -معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، لمحمّد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة/بيروت، دار الفرقان/عَمّان، ط1405/1هـ، 1985م.
201 -معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر(دط)1399هـ 1979م.
202 -المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية/القاهرة، ط1425/4هـ 2004م.
203 -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد اللطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1421/1هـ، 2000م.
204 -المفصّل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري ، قدم له: إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1420/1هـ – 1999م.
205 -مقالات في اللغة وتعليمها، نعمة رحيم العزاوي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع/بغداد، ط2012/1م.
206 -مقالات لغوية، صالح بلعيد، دار هومة/الجزائر، ط2009/1.

207 -مقالات منتخبة في علوم اللغة العربية، لعبد الكريم الأسعد، دار المعراج الدولية للنشر/ الرياض، ط1/1415هـ .
208 -المقتضَب لأبي العباس المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ط2/1399هـ- 1979م.
209 -المقتضب في لهجات العرب، محمد رياض كريم، (دط) 1417هـ ، 1996م.
210 -المقدّمة، عبد الرحمن بن خلدون، تح: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، ط1/2005م.
211 -مقدّمة في النّحو، لخلف الأحمر، تح: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة/دمشق (دط) 1381هـ، 1961م: ص33-34.
212 -المقرّب لابن عصفور (ت669هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط1/1392هـ،1972م.
213 -ملخص قواعد اللغة العربية، نعمة فؤاد، نهضة مصر/القاهرة، ط19 (دت).
214 -مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة، (دط)1990م.
215 -مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، لأمين الخولي، القاهرة (دط)1961م.
216 -من تاريخ النّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر (دط) (دت).
217 -من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة، ط6/1978م.
218 -من سعة العربية، إبراهيم السامرائي، دار الجيل/بيروت، ط1/1414هـ، 1994م.
219 -منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرّحمن الحاج صالح، موفم للنشر/الجزائر، (دط) 2012م.
220 -المنظومات النّحوية وأثرها في تعليم النّحو، لحسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان.
221 -من قضايا اللغة والنّحو، علي النّجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، (دط) 1957م
222 -منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحوي، تح: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن/1947م.
223 -المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، دار محمّد على الحامي/ سوسة، ط1/1998م.
224 -الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر (دط) (دت).
225 -الموجز في نشأة النّحو، محمد الشاطر محمد، مكتبة الكليات الأزهرية/القاهرة، (دط)1403هـ، 1983م.

(ن)

226 -نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط3/1404هـ، 1984م.
227 -النّحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، القاهرة (د ط)1947.

228 -النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دراسة وصفية نقدية، عيساني عبد المجيد، دار ابن حزم/بيروت، ط1/1420هـ 2008م.
229 -نحو عربية ميسّرة، أنيس فريحة، دار الثقافة/بيروت، ط1/1955م.
230 -النّحو العربي، نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار عمار/عمان، ودار البيارق/بيروت، ط1، 1997م.
231 -النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط1/1965م.
232 -النّحو العربي والدّرس الحديث بحثٌ في المنهج، عبده الراجحي، دار النّهضة العربية/بيروت، (دط) 1979م.
233 -النّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان عوض محمّد العبيدي، منشورات جامعة قار يونس (دط) 1986م.
234 -نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي،(دط)1394هـ،1974م.
235 -النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1/2012م.
236 -النّحو المصفى، محمّد عيد، عالم الكتب/القاهرة، ط2/1430هـ،2009م.
237 -النّحو الواضح للمرحلة الابتدائية (والثانوية) علي الجارم ومصطفى أمين، دار المعارف/ القاهرة، (دط) (دت).
238 -النّحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، عباس حسن، دار المعارف/مصر، ط3(دت).
239 -النّحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1/1420هـ،2000م.
240 -نحو وعي لغوي، مازن المبارك، مؤسسة الرسالة/بيروت، (دط) 1399هـ، 1979م.
241 -النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، محمّد أحمد عرفة، مطبعة السعادة/القاهرة،(دط) 1937م
242 -نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار/ الأردن ط3/1405هـ- 1985م .
243 -نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، فاطمة الهاشمي بكوش، إيتراك للنشر والتوزيع/مصر، ط1/2004م.
244 -نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، الشيخ محمّد الطنطاوي، دار المعارف/القاهرة، ط2 (دت).
245 -نظرات في التراث اللغوي العربي، لعبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي/بيروت، ط1/1993م.
246 -نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب العربي/بيروت، ط2/1981م.
247 -نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس الملخ، دار الشروق/ عَمّان، ط1/2000م.

248 نظرية العامل في النّحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، لمصطفى بن حمزة، ط1425/1هـ، 2004م.
249 نظرية العامل في النّحو العربي عرضاً ونقداً، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي/ الأردن، ط1425/2هـ، 2014م.
250 نظم قواعد النحو العربي واختصارها، بحث في التقييم والتقويم، ممدوح عبد الرحمن، مركز الحضارة العربية (دط) (دت).
251 نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: إحسان عباس، دار صادر/بيروت (دط) 1408هـ،1988م .

(هـ)

252 همْع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السُّيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية/بيروت ط1418/1هـ- 1998م.

(و)

253 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر/بيروت،(دط) 1414هـ- 1994م.

ب. الرسائل الجامعية:

254 التأويل النّحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرّازي، رسالة دكتوراه لعلي بن محمد الشهري، جامعة أم القرى/1426هـ .
255 اتجاهات الدّراسات اللغوية المعاصرة في مصر، عبد الرحمن بن الحسن العارف، رسالة دكتوراه/مصر،1414هـ/1994م.
256 تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي، رسالة دكتوراه، لعبد الله بن حمد الحسين/جامعة أم القرى 1432هـ.
257 الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، رسالة ماجستير لحيدر العبودي/جامعة بغداد2005م.
258 الدّرس النّحوي عند علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف، رسالة ماجستير، لصالح كاظم الجبوريّ، بغداد (دت).
259 الجهود النحوية عند محمد باي بلعالم، رسالة ماجستير للطالب بدوي منير، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة، 2010م.
260 حركة تيسير تعليم النّحو النّحو العربي في الجزائر، رسالة ماجستير للطالبة أكلي سورية، إشراف صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو/الجزائر،2012م.

261 -اللغة العربية في الفكر العربي من عصر النّهضة إلى عصر العولمة، رسالة دكتوراه لخالد محمد اليوبي/ جامعة أم القرى1430هـ.
262 -محمد بن أبَّ المُزَمِّرِي الجزائري التواتي وجهوده في النّحو، رسالة ماجستير للطالب عبد الله عماري، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة، 2010م.
263 -مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا محمد موسى، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1992م.
264 -نظرية ابن مضاء في تيسير النّحو وأثرها في المعاصرين في مصر، أميرة علي توفيق، رسالة ماجستير/جامعة القاهرة/1966م.

ج – المقالات والمجلات:

265 -أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، عبد الرحمن الحاج صالح ، (**مجلة اللسانيات**) العدد الرابع ، الجزائر/1973– 1974.
266 -أسئلة وأجوبة، اسم باب بـ(**مجلة لغة العرب**، المجلد7/مارس1929م).
267 -الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية بجامعة الجزائر، مقال لعبد الرّحمن الحاج صالح (**مجلة المعرفة** "السورية" العدد270 أغسطس1984).
268 -أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مقال لبشير إبرير (**مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر/بسكرة، العدد7، فيفري2005م).
269 -آفة اللغة هذا النّحو، مقال لأحمد حسن الزّيات (**مجلة الرسالة**، ع15/13يوليه، 1933م).
270 -أنماط الصّياغة اللغوية الحاسوبية والنّظرية الخليلية الحديثة، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، (**مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، ع01/06 ديسمبر2007م).
271 -بين منطق أرسطو والنّحو العربي في تقسيم الكلام، مقال لمحمّد خير الحلواني، (**مجلة المورد العراقية**، مج9، ع1/1400هـ–1980م).
272 -تبسيط قواعد اللغة العربية، مقال لحسن الشريف، في (**مجلة الهلال**، ج46، العدد10) القاهرة (آب 1938م)، ص1110.
273 -تحليل محتوى كتب القواعد النّحوية في المراحل الدّراسية في الجمهورية العربية السّورية، لعائشة حوري، (**مجلة جامعة دمشق**) المجلد26 ملحق2010.
274 -تعليم، مقال لطه حسين، (**المجلة الجديدة**، العدد السابع، المجلد الأول،1مايو1930م).
275 -تيسير النحو: ترف أم ضرورة؟ محمد صاري، **مجلة الدّراسات اللغوية**/مركز الملك فيصل، مج2، ع2، 1422هـ، سبتمبر2001م.

276 -جِزَاف الكَفاف نظرة في كتاب الكَفَاف للأستاذ يوسف الصّيداوي، محمّد أحمد الدّالي، (**مجلة الدّراسات اللغوية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/الرياض، مج2، ع3، رمضان1421هـ ديسمبر2000م).

277 -الجملة في كتاب سيبويه، مقال لعبد الرّحمن الحاج صالح، (**مجلة المبرز**/الجزائر1993،العدد:2).

278 -جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيّوب "، مقال لزينب مديح النّعيمي (**مجلة واسط للعلوم الإنسانية**)، العدد15.

279 -جهود الجواري النّحوية بين الأصالة والتجديد، لإبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، (**مجلة جامعة المدينة العالمية** (مجمع)، ع2016/15م).

280 -جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النّحو التّعليمي وتيسيره، مقال لرافع عبد الله العبيدي، (**مجلة آداب الرافدين**) العدد: 1432/58هـ/2010م.

281 -الحداثة والنّحو العربي، لعبد الناصر بوعلي /جامعة تلمسا ن، (**مجلة اللغة العربية** /المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر)، ع2015/33.

282 -حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النحو التعليمي، علي أبي المكارم، مجلة (**بحوث كلية اللغة العربية**) جامعة أم القرى/السنة الثانية، العدد الثاني1404/2هـ،1405هـ.

283 -الخصومة بين القديم والجديد في الأدب، مقال لطه حسين (**مجلة الهلال** العدد رقم6/ 1مارس 1924م).

284 -دعوات الإصلاح للنّحو العربي قبل ابن مضاء، لأحمد مختار عمر (**مجلة الأزهر**)، ع39 (1967م).

285 -العامل بين النّظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، بحث لشفيقة العلوي (**مجلة حوليات التراث/جامعة مستغانم**، العدد2007/7).

286 -العربية وتسهيل قواعدها، جرجس الخوري المقدسي، (**مجلة المقتطف**، ع4 مجلد29، 01أبريل 1904م (باب المراسلة والمناظرة).

287 -فلتتطوّر اللغة، مقال لحافظ محمود (**المجلة الجديدة**، ع9/السنة الأولى، مجلد1930/1م).

288 -في أصول النّحو، مقال لإبراهيم مصطفى (**مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة** ج8 ص146) مطبعة وزارة التربية والتعليم1955م.

289 -في التجديد، مقال لطه حسين (**المجلة الجديدة**، السنة الأولى، مج1، 1نوفمبر1929م).

290 -في تيسير قواعد اللغة العربية، لجنة وزارة المعارف بالقاهرة، **مجلة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية**/المطبعة الأميرية بالقاهرة/1951م،الجزء6: ص180-193.

291 -القرائن النّحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مقال لتمام حسان، (**مجلة اللسان العربي**، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، المملكة المغربية/الرباط، المجلد11/ج1/1979م).

292 -كيفية إصلاح العربية، مقال لمصطفى جواد، (**مجلة لغة العرب** ، المجلد 9/ الجزء 2 سنة1931م).

293 -اللغة العربية والتّجدد، مقال لـ :مشيل سليم كميد، (**مجلة لغة العرب**، ج3/السن 7، فبراير1929م)

294 -اللغة العربية ووسائط ترقّيها، مقال للقس حنا رحماني الموصلي (**جريدة العراق**/العدد الممتاز، 02 حزيران 1924م).

295 -اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السّيد ولكوكس، مقال لسلامة موسى (**مجلة الهلال**، ع10/ 01يوليو1926م): ص1073-1077.

296 -لكم لغتكم ولي لغتي مقال لجبران خليل جبران (**مجلة الهلال**، ع01/01 نوفمبر1923م).

297 -المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التأليف النحوي، (**مجلة الأحمدية**) العدد04، جمادي الأولى1420هـ.

298 -محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربيّ "المصطلح والمنهج" بحث لبن عبد الكريم بسندي، (**مجلة الخطاب الثقافي**) العدد3 ، 1429/ 2008م.

299 -محاولات التيسير النّحوي، دراسة تاريخية نقدية، لعبد الله عويقل السلمي، (**مجلة جامعة الملك عبد العزيز**) م17، ع01، (2009م-1430هـ).

300 -المختصرات النّحويّة نشأتها وأغراضها لعلي هنداوي، (**مجلة علوم اللغة**) مج 11، ع1/2008م.

301 -المدرسة الخليلية الحديثة والدّراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحث لعبد الرّحمن الحاج صالح، منشور في (**تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية**) وقائع ندوة جهوية بالرباط/أبريل1987م.

302 -مشكلات اللغة العربية وحلّها، مقال لمصطفى جواد، (**مجلة المعلم الجديد**، العدد الأول كانون الثاني1940، السنة الخامسة).

303 -مضمون كتاب اللغة العربية ا لمدرسي في القرن الواحد والعشرين ، صالح بلعيد ، (**أعمال الملتقى الوطني "الكتاب المدرسيّ في الم نظومة التّربويّة الجزائريّة** " الجزائر /2007م)، منشورات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية.

304 -معايير صناعة الكتاب المدرسيّ بالجزائر بين النّظريّ والتّطبيق"، لطيفة منصر هباشي، (**أعمال الملتقى الوطني حول "الكتاب المدرسيّ في المنظومة التّربويّة الجزائريّة**" الجزائر/2007) ص308-312.

305 ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، مقال لعبد المجيد عيساني **(مجلة الأثر/جامعة ورقلة**، ع07/ماي2008).
306 منطق أرسطو والنّحو العربي، مقال لإبراهيم بيومي مدكور**(مجلة مجمع اللغة العربية**، الجزء7/ سنة1953م).
307 منهج الإحصاء في البحث اللغوي، مقال إبراهيم أنيس **(مجلة كلية الآداب**– الجامعة الأردنية، ع1969/2).
308 النّحو القرآني في ضوء منهج جديد المدونة المغلقة، وفاء فياض، **(مجلة الأستاذ**، ع222، المجلد الأوّل، 1438هـ،2017م).
309 النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد العربية، مقال لمصطفى جواد، **(مجلة المعلم الجديد**،ج3 مارس1950/السنة 13).
310 النّظام اللغوي بين الشّكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، مقال لمحمّد صلاح الدّين الشريف **(حوليات الجامعة التونسية**، ع1979/17م).
311 نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مقال: لخالد بن عبد الكريم بسندي **(مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب)** المجلد4 العدد2007/2م.
312 نقد كتاب، عبد القادر المهيري، **(حوليات الجامعة التونسية**، ع1965/2م).
313 واقع تدريس القواعد النّحويّة في مراحل التعليم العام، بحث لمحمد صاري/جامعة عنابة، **(مجلة اللغة العربية**/المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر): العدد2006/16م .
314 واقع تعليم النّحو العربي في المرحلة الثّانوية، لمحمد جاهمي، **(مجلة العلوم الانسانية**/جامعة محمد خيضر ،بسكرة)، فيفري2005م/العدد: 07.
315 يسّروا النّحو والكتابة، مقال لطه حسين، **(مجلة الآداب اللبنانية** ع11 السنة الرابعة/1956).

هـ – المواقع الإلكترونية :

316 اتجاهات التيسير النّحوي، بحث لحسن منديل العكيلي، الرابط:
https://sites.google.com/site/aligeali1/home (2015-08-01)
317 تاريخ جامعة القاهرة، لرؤوف عباس أحمد، دار النشر الإلكتروني، كتاب إلكتروني على موقع كتب عربية: www.kotobarabia.com (2015/11/19).
318 تيسير النحو العربي بين المحافظة والتّجديد الأستاذ عباس حسن نموذجاً، مقال: لحسن منديل العكيلي، الرابط : https://sites.google.com/site/aligeali1/home (12-12-2012)
319 جهود الحوزة العلمية في النجف الأشرف في تيسير النحو العربي، بحث: لصالح كاظم عجيل علي/جامعة بابل. الرابط: (05-05-2013)
http://art.uobabylon.edu.iq/fileshare/articles/repository1_publication46312_19_3140.pdf
320 مدرسة البصرة النّحوية، بحث لعبده الرّاجحي، موقع أهل التفسير، رابط الموضوع:

(2014/07/05) http://vb.tafsir.net/tafsir36934/#.U5dx2XbgK58

321 -المفاهيم الأساسية للنّظرية الخليلية الحديثة، مقال لمحمّد صاري، موقع مجمع اللغة العربية الافتراضي، الرابط: (2017/10/01)
http://almajma3.blogspot.com/2012/11/v-behaviorurldefaultvmlo.html

322 -من محاولات تيسير النّحو، محاضرة لعبد الإله النّبهان في مبنى فرع اتحاد الكتاب العرب بحمص. ينظر: يومية العروبة/حمص، العدد :13009، على الرّابط:
(2018-01-05) http://ouruba.alwehda.gov.sy/node/216901

323 -يوسف الصيداوي اللغوي المجدِّد، محمّد مكي الحسني الجزائري، من بحوث: المؤتمر السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق،2008م. ينظر: رابط المقال على شبكة الألوكة، المجلس العلمي:
(2018-03-01) /http://www.alukah.net/culture/0/4460

فهرس

الموضوعات

الموضوعـــــــــات	الصفحة
- **مقدمة**	أ ـــ ز
مدخـــــــــــل	
محطّات مهمّة في مسيرة النّحو البصري	09ـــ37
01- اللبنة الأولى	10
02- إعمال القياس واستخراج العلل	15
03- البصرة تُشيِّ صرح النّحو العربي	20
04- ولادة النّحو الكوفي من رحم النّحو البصري	23
06- نضج المصطلحات والحدود النّحوية	26
08- اختراع علم أصول النّحو	27
09- ابتلاء النّحو بالجدل المنطقي والإغراق في التّعليل والتّأويل	29
10- ثورة على النّحو البصري	30
11- محاولات تبسيط النّحو وتوضيحه بتأليف المتون والشّروح وغيرهما	31
12- الطّباعة وبوادر إحياء البحث النّحوي من جديد	35
الفصـــــــــــل الأوّل	
المصنّفات النّحوية في القرن20 واتّجاهات التقليد فيها	38ـــ90
-**توطئة:** مفهوم التقليد في النّحو وتحديد أوجهه	39
-**المبحث الأوّل:** اتّجاهات التقليد في شكل المؤلّفات النّحوية	41ـــ59
1-المختصرات النّحوية	41
2-شرح المتون والمختصرات النّحوية	47
3-المنظومـــات النّحوية	54
-**المبحث الثّاني:** اتّجاهات التقليد في ترتيب الموضوعات النّحوية (التبويب)	59ـــ76
-**توطئة**	59
-**أوّلاً:** ترتيب الموضوعات بحسب نوع الحركة الإعرابية	60
-**ثانياً:** ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة	65
-**ثالثاً:** ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النّحوية للكلمة	

-**المبحث الثالث**: اتّجاهات التقليد في مضامين الكتب المدرسية	69
أ-مفهوم الكتاب المدرسي ومعايير صناعته	77__90
ب-لمحة تاريخيّة عن الكتاب المدرسي العربي	77
ج-وجوه التّقليد في الكتاب النّحوي المدرسي	80
1-الالتزام بقوانين شكلية المنهج البصري	84
2-الأخذ بنظرية العامل	85
	87
الفصـــــــــــــل الثاني	
التّقليد في مقوّمات النّحو البصري وأسسه (العربية الفصحى – العامل – القياس – التّعليل والتّأويل)	91__170
-**توطئة**: نحْوُ القرن العشرين	92
-**المبحث الأوّل**: النّحو البصري علم العربية الفصحى	94_115
-مفهوم النّحو	94
-مفهوم العربية الفصيحة وحدودها	96
-أدلّة ارتباط النّحو البصري بالعربية الفصيحة	101
1-العربية الفصيحة لغة معربة	101
2-الاعتماد على اللغة المنطوقة في بناء القواعد	104
3-سبب وضع النّحو	108
-النّحو البصري صمّام أمان للعربية الفصيحة	109
1-دعوات إلى استعمال العامية في الكتابة والتأليف	110
2- دعوات إلى المساس ببعض أصول العربية الفصيحة	113
-**المبحث الثّاني**: نظرية العامل النّحوي أساسٌ لم يتزعزع	116__127
-توطئة: مفهوم العوامل النّحوية	116
- أبرز المدافعين عن نظرية العامل وآراؤهم	117
- آثار نظرية العامل في أهمّ النّظريات النّحوية العربية الحديثة	121
1-النّظرية الخليلية الحديثة	121
2-نظرية تضافر القرائن	123

-**المبحث الثّالث:** القياس النّحوي بين البصريين والمُحدَثين	127__141
أ-**القياس عند البصريين**	127
-دفاع عن منهج البصريين في القياس	128
ب-**مفهوم القياس عند المحدَثين**	130
-بين القياس المنطقي والقياس النّحوي	131
-بين القياس اللّغوي والقياس النّحوي	133
-نماذج من أقيسة المحدَثين	135
-**المبحث الرّابع:** التّعليل والتّأويل بين القبول والرّفض	142__172
أ-**التّعليل**	142
-دوافع التّعليل عند النّحاة	144
-موقف النّحاة من التّعليل	149
1-المؤيّدون للتّعليل النّحوي من القدماء والمحدَثين	149
2-المنتقدون للتّعليل النّحوي من القدماء والمحدَثين	153
ب-**التّأويل:**	156
-مفهوم التّأويل النّحوي ومظاهره	157
-مظاهر التأويل	159
-موقف النّحاة من التّأويل النّحوي	161
-المؤيّدون للتّأويل النّحوي	162
-المعارضون للتّأويل النّحوي	163
-**خلاصة وتقييم للفصل الثّاني**	170
الفصـــــــــل الثالث	
دعـــاوَى تجديد النّحو وغايـــاتها	171__234
-**توطئة:** مفهوم التّجديد في النّحو وتحديد مصطلحاته وأهدافه	172
-مفهوم التيّسير	173
-مفهوم التّجديد	174
-**المبحث الأوّل:** عوامل ظهور محاولات تيسير وتجديد النّحو	176__212

1-**الدّراسات الاستشراقية للعربية ونَحْوِها**	177
-الدّعوة إلى العامية	177
-آثار هذه الدّعوة على حركة التّجديد والإصلاح النّحوي	180
-الادّعاء بعدم أصالة الإعراب في العربية الفصيحة	182
-الادّعاء بعدم أصالة النّحو العربي	185
2-**اللّسانيـــات الحديثة**	191
-البعثات العلمية إلى أوربا	191
-إنشاء الجامعات الحديثة واستقدام المستشرقين للتدريس بها	196
3- **نشر كتاب (الرّد على النّحاة) لابن مضاء القرطبي**	200
-**المبحث الثّاني**: ما يُعاب على النّحو البصري والغايات من تجديده	234__213
أ-ما يُعاب على النّحو البصري	213
1-التأثّر بالمنطق الأرسطي	213
2-معيارية النّحو العربي	217
3-الخلط بين المستويات اللغوية	219
4-تعدّد الآراء النّحوية وكثرتها في المسألة الواحدة	221
5-التواء لغة النّحاة القدماء وتعقيدها	222
ب-الغايات من محاولات تجديد النّحو	224
1-التّخلص من تأثير نظرية العامل والاتجاه إلى الدّراسة الوصفية	224
2-الفرار من العلل الزّائفة ومن الإغراق في التّأويل	228
3- طرح الإعرابين: التقديري والمحلي، وتقدير العوامل	231
الفصـــــــل الرّابع	
المحاولات النّظرية لتجديد النّحو العربي	324__235
-**توطئة:** تصنيف محاولات تيسير وتجديد النّحو في العصر الحديث	236
-**المبحث الأوّل: محاولات ومقترحات جزئية متعدّدة**	263__237
01- دعاوَى منعزلة مبكّرة	237
02- مقترحات ومحاولات تيسيرية جزئية	243
-قراءة وتقييم للمقترحات والمحاولات النّظرية الجزئية	262

-**المبحث الثّاني**: محـاولة إبراهيم مصطفى الرّائدة 1937م	283__264
-التّعريف بكتاب (إحياء النّحو)	264
-آراء المؤلّف ومناقشتها:	266
1- طرح مفهوم جديد للنّحو	267
2- نقد نظرية العامل تمهيداً لإلغائها	269
3- طرح تصوّر جديد لمعاني الحركات الإعرابية	274
4- إنكار وجود علامات فرعية للإعراب	278
5- إعادة النّظر في باب التّوابع	280
6- طرح قاعدة جديدة في التّنوين	282
-**المبحث الثّالث**: محاولة تمام حسان التّجديدية	307__284
أ- الدّعوة إلى منهج علمي لدراسة العربية الفصيحة	284
ب- طرحه لنظرية تضافر القرائن	289
ج- تقسيم الكلم باعتبار المبنى وباعتبار المعنى معاً	296
د- التّفريق بين الزّمن الصّرفي والزّمن النّحوي	302
هـ- طرحه لموضوع الظواهر السّياقية	304
-**المبحث الرّابع**: محاولة عبد الرّحمن الحاج صالح	
لتأصيل النّظرية النّحوية العربية القديمة والاستفادة منها	324__308
أ- الدّفاع عن أصالة النّحو العربي	308
ب- النّظرية الخليلية الحديثة ومفاهيمها	313
1-مفهوم الاستقامة	316
2-مفهوم الانفراد (الانفصال والابتداء)	317
3-الموضع والعلامة العدمية	318
4-مفهوم العامل	318
5-مفهوم الأصل والفرع	321
6-مفهوم الوضع والاستعمال	322
الفصـــــــــل الخامس	

المحاولات التّطبيقية الشّاملة لتيسير وتجديد النّحو العربي	325__397
-**توطئة:** مفهوم المحاولات التّطبيقية	326
-**المبحث الأوّل:** محاولة عباس حسن في كتابه (النّحو الوافي) 1960م	328__336
-منهج عباس حسن في مؤلّفه	328
-موقفه من بعض أصول النّحو وأسسه	329
1-موقفه من العامل النّحوي	330
2-موقفه من الشّواهد النّحوية والقياس عليها	331
3-موقفه من التّعليل والتأويل	332
-تقييم محاولة عباس حسن	335
-**المبحث الثّاني:** محاولة مهدي المخزومي في كتابه	
(في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) 1966م	337__345
- منهج المخزومي في مؤلّفه	338
1- طرح تبويب جديد للمسائل النّحوية	338
2- طرح مفاهيم جديدة لبعض الموضوعات النّحوية	339
3- طرح التّقسيم الرّباعي للكلم	342
4- محاولته لتجديد مصطلحات النّحو	343
- تقييم المحاولة التّطبيقية لمهدي المخزومي	345
-**المبحث الثّالث:** محاولة محمّد عيد في كتابه (النّحو المُصَفّى) 1971م	346__353
- تأثّره بابن مضاء القرطبي	346
- تأثّره بالمنهج الوصفي	347
- منهجه في كتابه	348
- محتويات الكتاب وملامح التّيسير والتّجديد فيه	350
-**المبحث الرّابع:** محاولة شوقي ضيف في كتابه (تجديد النّحو) 1982م	354__362
- تأثره بابن مضاء	354
- طرحه لمشروع تجديد النّحو	354
-الأساس1: إعادة تنسيق أبواب النّحو	
-الأساس2: إلغاء الإعراب التّقديري والمحلي للجمل	355

-الأساس3: الإعراب لصحّة النّطق	356
-الأساس4: وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو	357
-الأساس5: حذف زوائد كثيرة	358
-الأساس6: إضافات متنوّعــة	359
- تقييم محاولة شوقي ضيف	359
-**المبحث الخامس**: محاولة فاضل صالح السامرائي في كتابه (معاني النّحو) 1991م	360
-توطئة: النّحو القرآني	363__374
-منهج السامرائي وملامح التجديد في كتابه	363
1- دراسة النّحو على أساس المعنى	365
2- اعتماد الشواهد القرآنية كأساس أوّل لبناء وتقويم الأحكام النّحوية	365
3- تحقيق المسائل النّحوية	368
- تقييم المحاولة التّطبيقية لفاضل السامرائي	370
-**المبحث السّادس**: محاولة يوسف الصّيداوي في كتابه (الكَفلَف)1999م	373
- منهج المؤلِّف في تبويب كتابه	375__383
1- الفصل بين "قواعد العربية" و"الفكر النّحوي"	375
2- تخليص القواعد وإعادة صوغها	377
3- مزج المناقشات النّحوية بالطّرائف والأقصوصات الخفيفة	378
-تقييم محاولة الأستاذ الصّيداوي	379
-**المبحث السّابع**: محاولة تمام حسان في كتابه (الخلاصة النّحوية)1999م	380
- ملامح التّجديد في (الخلاصة النّحوية)	384__395
1- طرح تبويب غير تقليدي للموضوعات	385
2- محاولة إلغاء فكرة العمل النّحوي	385
3- تجنّب ذكر الحدود والتّعريفات التّقليدية	386
	388
4- طرح آراء ومصطلحات نحوية جديدة	390
- تقييم المحاولة التّطبيقية للأستاذ تمام	393

-قراءة وتقييم للمحاولات التّطبيقية	395
-الخاتمة	398
-فهرس المصادر والمراجع	404
-فهرس الموضـــــــوعات	424

ملخص البحث:

قامت هذه الأطروحة على دراسة واقع النّحو العربي في القرن العشرين؛ وهو نَحْوٌ غلب عليه المنهج البصري وتجاذبته عدّة تـيارات ومناهج لغوية ؛ بعضها محافظ وبعضها الآخر حاول أن يُجدّد ويُيسّر النّحْوَ اعتماداً على مناهج اللسانيات الحديثة ؛ ومنه هدف هذا البحث إلى تجلية وجوه التّقليد في نحو القرن العشرين وتحديد البدائل التي اقترحها المجّددون؛ سواء من حيث المنهج أو الآراء والمصطلحات، ثمّ تقييم محاولاتهم ومقارنتها بمحاولات القدماء في تيسير النّحو.

وقد انبت الأطروحة على مدخل وخمسة فصول وخاتمة؛ المدخل تطرّق لمحطات مهمّة في مسيرة النّحو البصري من النشأة إلى مطلع القرن العشرين، أمّا الفصلين الأوّلين فتناولا وجوه واتجاهات التّقليد في ك لّ من (المصنفات النّحوية) و(مقوّمات وأسس النّحو)، أمّا

الفصول الثلاثة المتبقية فقد تناولت (تجديد النّحو في القرن العشرين) من حيث تحديد الأسباب وتناول أهمّ المحاولات النّظرية والمحاولات التّطبيقية التي سعت إلى تجديد وتيسير النّحو في القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية : النّحو البصري، التّقليد، التّجديد، التيسير، القدماء، المحدَثون، القرن العشرين.

Résumé:

Cette thèse est basée sur une étude de la réalité de la grammaire arabe au XXe siècle. C'est une grammaire qui est dominée par l'approche Elbasri et attirée par plusieurs tendances et approches linguistiques. Certains d'entre eux sont conservateurs et autres ont essayé de renouveler et de faciliter cette grammaire basant sur la linguistique moderne.

Ainsi, cette these a visé à définir les alternatives proposées par les innovateurs, en termes d'approche, d'opinions et de terminologie; puis évaluer leurs tentatives et les comparer avec les tentatives des anciens des grammairiens pour faciliter la grammaire.

Les deux premiers chapitres traitaient des aspects et des tendances de l'imitation dans les travaux grammaticaux et la grammaire. Les trois chapitres restants traitaient le "renouvellement de la grammaire au XXe siècle" en termes d'identification des causes et d'adresser les tentatives théoriques les plus importantes et les tentatives pratiques qui ont cherché à renouveler et à faciliter la grammaire au XXe siècle.

Mots-clés: grammaire Elbasri, imitation, renouveau, facilitation, ancien, moderne, XXe siècle.

Abstract:

This thesis is based on a study of the reality of Arabic grammar in the twentieth century. It is a grammar that is dominated by the Elbasri approach and attracted by several trends and linguistic approaches. Some of them are conservative and others have tried to renew and facilitate this grammar based on modern linguistics.

Thus, this thesis aimed to define the alternatives proposed by the innovators, in terms of approach, opinions and terminology; then evaluate their attempts and compare them with the attempts of the ancient grammarians to facilitate grammar.

The first two chapters dealt with aspects and trends of imitation in grammatical works and grammar. The remaining three chapters dealt with the "renewal of grammar in the twentieth century" in terms of identifying causes and addressing the most important theoretical attempts and practical attempts to renew and facilitate grammar in the twentieth century.

Keywords: grammar, Elbasri, imitation, renewal, facilitation, ancient, modern, 20th century.